

التاج المنظوم

من درر المنهاج المعلوم

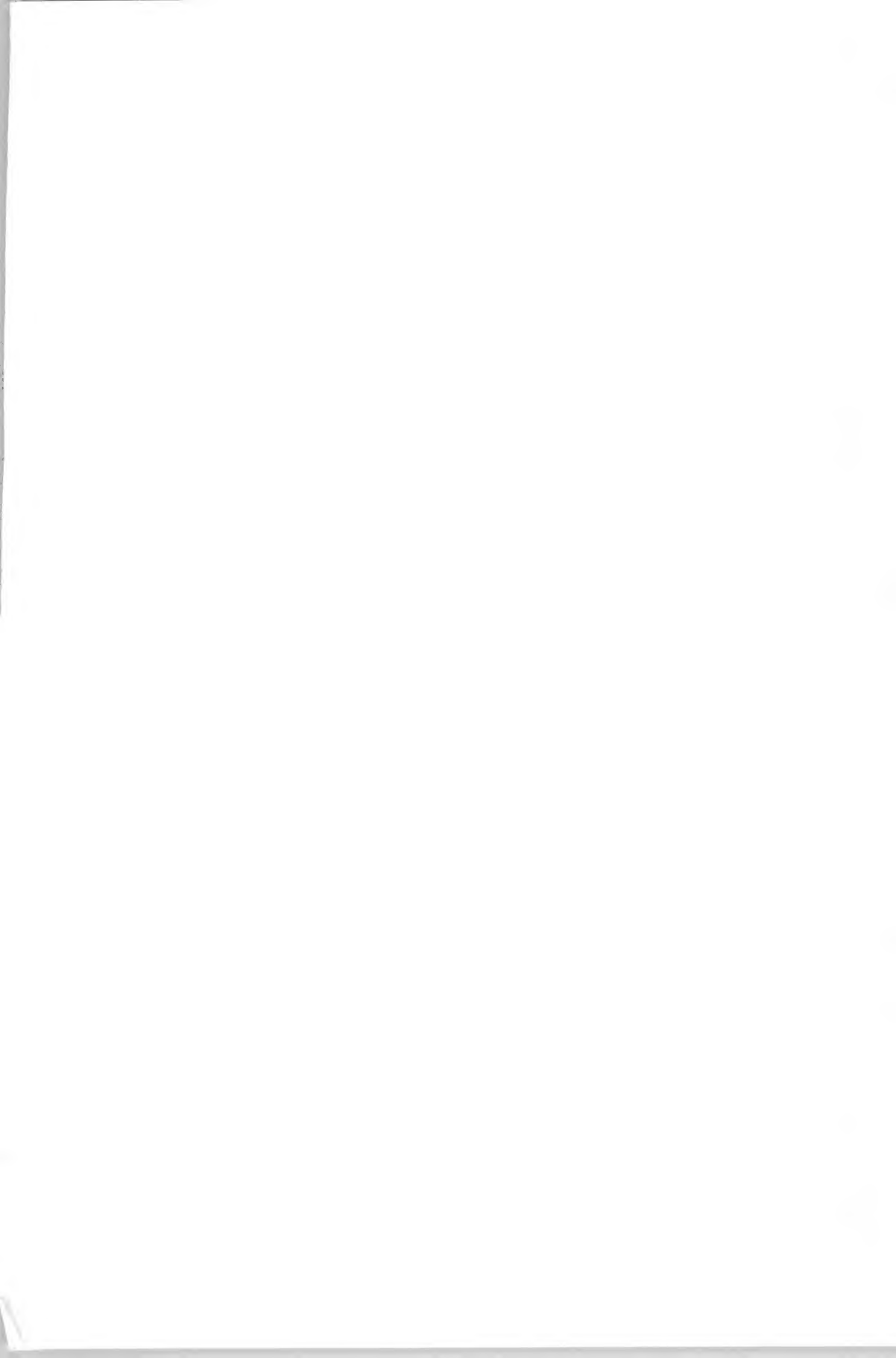
تأليف الشيخ
عبد العزيز بن الحاج بن إبراهيم الثميني
(ت : ١٢٢٣ هـ / ١٨٠٨ م)

ضبط النص
محمد بن موسى بابا عمي
مصطفى بن محمد شريفي

المجلد الثالث

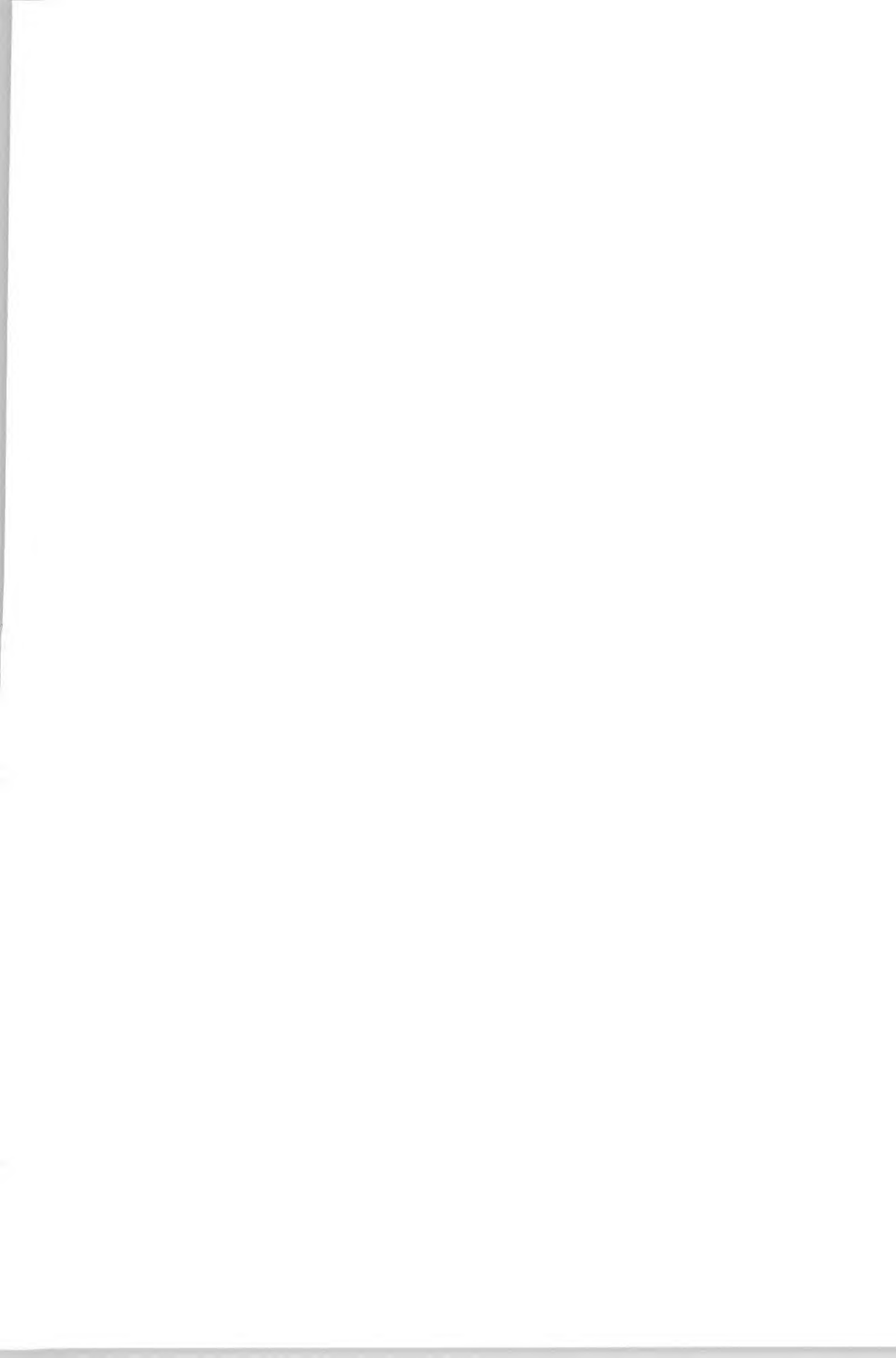
الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م



الجزء السادس

في الصوم وما يتعلّق به وفي
النذور والاعتكاف وفي اليمين
والعتق والذبائح والصيود وما
يتعلّق بكلّ منها



الباب الأول

في الصوم ووجوب فرضه وفرض رمضان

قال الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ الآية (سورة البقرة: ١٨٣)، فقد خاطب عامة المؤمنين من ذكر وأنثى وحرّ وعبد ففرض الصوم على كلّ من أطاقه منهم، من بالغ وغيره ولكنّ البالغ يتوجّه إليه الوعيد بتركه ولا كذلك غيره. وأصله في اللغة الإمساك مطلقاً.

وفي الشرع إمساك مخصوص عن أكل وشرب وجماع وما يدعو إلى ذلك. وكان صوم الأوائل وصدر الإسلام يوم عاشوراء وثلاثة من كلّ شهر حتّى نزل الأمر بصوم رمضان قبل بدر بشهر وأيام، وقيل فرض رمضان (١) على النصارى، فاشتدّ عليهم صومه في الحرّ لدورانه فاجتمع علماءهم ورؤسائهم على أن يجعلوا صيامهم في فصل بين الشتاء والصيف، فجعلوه في الربيع وزادوا فيه عشرة كفّارة لما صنعوا، وصاموا أربعين (٢) ثمّ مرض ملكهم فنذر أن يزيد فيه إن عوفي أسبوعاً فزاده، فصاموا سبعة وأربعين، ثمّ مات وتولّى آخر فقال: أتموه (٣) خمسين فذلك [٣٧٧] قوله تعالى: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ فلم يصوموه كما وجب عليهم، وصامته هذه الأمة كما فرض عليها.

واختلف في تأويل قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ الآية، فقيل: كان ذلك في أوّل ما فرض صومه أمرهم به صلى الله عليه وسلّم فشقّ عليهم لأنهم لم يعتادوه فخيّرهم بينه وبين الإطعام، فكان من شاء صام ومن شاء أطمع وأفطر، ثمّ نسخ بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (سورة البقرة: ١٨٥) فوجبت العزيمة عليه.

وقيل: خاصّ بالشيخ والعجوز اللذان يطيقانه بالمشقة عليهما فرخص لهما (٤) في ذلك، ثمّ نسخ بما ذكر، وثبتت الرخصة للذين لا يطيقونه؛ وقيل: هذا في المريض أنّه مخيّر بين الصوم والإفطار ولو يستطيعه إذا وقع عليه اسم المرض ثمّ نسخ.

والفدية الجزاء والبدل، ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ (سورة البقرة: ١٨٤) فزاد على الطعام واحد وأطعم اثنين فأكثر، وقيل: صام مع الفدية ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ من الإفطار والفدية.

ورمضان -قيل- اسم من أسمائه تعالى وهو بعيد، وقيل: سُمِّيَ بذلك لأنه يرمض الذنوب أي يحرقها، وقيل: لأنه يغسل الأبدان من الآثام، ويطهر القلوب من الأوهام؛ أنزل فيه القرآن جملة من اللوح المحفوظ في ليلة القدر إلى بيت العزة من سماء الدنيا ثم نزل به جبريل -عليه السلام- نحوما في نحو عشرين سنة بحسب الوقائع.

ونزلت صحف إبراهيم -عليه السلام- في ثلاث ليال مضين من رمضان، والتوراة في ستة مضت منه، والإنجيل لثلاث عشرة خلت منه، والزبور في ثمان عشرة، والقرآن في الرابع والعشرين لست بقين منه.

وقد خطب الناس -صلى الله عليه وسلم- في آخر يوم من شعبان فقال: «أيها الناس قد أظلكم شهر عظيم، شهر مبارك، شهر فيه ليلة القدر خير من ألف شهر، جعل الله صوم نهاره فريضة، وقيام ليله وسيلة، من تقرب فيه بخصلة من الخير فهو كمن أذى فريضة فيما سواه، ومن أذى فيه فريضة كان كمن أذى تسعين في غيره»، الخ.

وفضله لا يحصى كما عُلِمَ في المطولات. وقيل: في قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ أي فمن شهد بالغا عاقلا مقيما صحيحا، وقيل: فليصم ما شهد منه حاضرا، وإن سافر فله الإفطار إن شاء.

وقيل: خرج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عام الفتح صائما في رمضان حتى صار بالحديد أفطر ثم ذكر العذر، فقال: ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾ فقيل: كل ما يسمي مرضا يقع به العذر، وقيل: كل مرض في الأغلب من أمر صاحبه أنه تزدد بصومه علته، وعندنا هو المانع من الأكل والشرب المضعف من الجوع والعطش من الليل إلى الليل أو اعتاد زيادة المرض بالصوم.

ثم قال: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ الآية، فقليل: الإفطار فيه أفضل، وقيل: مباح بالرخصة، والفرض الصوم، فمن صامه فقد أدى الواجب عليه، ومن أفطر فبرخصة الله أخذ، ولزمه القضاء وعليه عامة الفقهاء.

ثم قال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ حين رخص للمريض والمسافر في الإفطار ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ تأكيد وبيان للرخصة ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ ثلاثين أو تسعة وعشرين كما سيأتي. ومن أفطر شيئاً منه قضاؤه في غيره.

فصل

الصوم ركن من أركان الإسلام، وجنة من النار لأنه قال صلى الله عليه وسلم: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن ما جاء به حق من عند [٣٧٧] الله، وإقام الصلاة، وإتاء الزكاة، وصوم شهر رمضان، والحج لمن استطاع إليه سبيلاً».

وقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (سورة البقرة: ١٨٧) وذلك أنه كان في صدر الإسلام أن الرجل إذا أفطر عند (٥) المغرب حل له الأكل والشرب والجماع حتى يصلي العشاء أو يرقد قبلها، فإذا صلاها أو رقد ولم يفطر حرم عليه ذلك إلى القابلة.

ثم إن عمر -رضي الله عنه- واقع أهله بعدما صلى العشاء، فلما اغتسل أخذ يبيكي ويلوم نفسه، فأتى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال له: إني أعترض إلى الله وإليك من نفسي الخاطئة، إني رجعت إلى أهلي بعد ما صليت فوجدت (٦) رائحة طيبة فسوّلت لي نفسي فجامعتها فهل تجد لي من رخصة؟ فقال له: «ما كنت جديراً بهذا يا عمر»، فقام رجال فاعترفوا بمثل ما صنع عمر فتزلت فيه.

والرفث كناية عن الجماع، والله تعالى يكتفي بأحسن الكنايات كالمباشرة والملاسة والإفضاء والدخول. قال الزجاج: الرفث كلمة جامعة لكل ما تريده

الرجال من النساء ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾ حلالا في ليالي الصوم ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾ الدالّ على طلوع الفجر ﴿مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ الممتدّ من آخر الليل، وقيل: الأبيض هو الفجر الثاني والأسود هو الأوّل، شَبَّها بخيطين أسود وأبيض. وقيل: نزلت في أنصاريّ ظلّ نهاره يعمل في أرض له صائما، فلما أمسى رجع إلى أهله وقال لهم: قدّموا لي طعاما، فأرادت أن تطعمه سخينا، فاضطجع ونام فلما فرغت من عمل الطعام وجدته نائما، فأيقظته فكره أن يعصي الله بالأكل، فأصبح صائما بمجهودا، فلم يتنصف النهار حتّى غشي عليه، فلما أفاق أتى رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- فلما رآه قال له: يا أبا قيس ما لك أمسيت طلحا فأعاد عليه القصّة، فاعتمّ لذلك رسول الله -صلى الله عليه وسلّم-، فأنزل الله سبحانه ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْآيَةُ﴾.

وقيل: الفجر فجران، أحدهما يستطيل في السماء كذنب السرحان ولا ينتشر، فذلك لا تحلّ به الصلاة ولا يُحرّم به الأكل والشرب، ويُسمّى الكاذب، والثاني وهو المعارض المستطير، ينتشر في الأفق وهو الصادق الذي تحلّ به الصلاة ويحرم به ما ذكر ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾.

فقال صلى الله عليه وسلّم: «إذا أقبل الليل من هاهنا -يعني المشرق-، وأدبر النهار من هاهنا -يعني المغرب-، وغابت الشمس أفطر الصائم أكل أو لم يأكل» للنهي عن الوصال في الصوم.

الباب الثاني

في ذكر ليلة القدر وفضائل صوم التطوع ومكروهه

وسُميت -قيل- بذلك لأنها يقدر الله فيها الأمور والأحكام في عباده وبلاده من السنة إلى السنة، كما قال الله تعالى فيها: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ (سورة الدخان: ٤) وقيل: الآية في ليلة النصف من شعبان.

وقيل: معنى ليلة القدر سوق المقادير إلى المواقيت قدرها الله سبحانه قبل أن تخلق السماوات والأرض، وقيل: لعظم قدرها وشرفها، وقيل: لأن العمل الصالح يكون فيها ذا قدر لكونه مقبولا.

واختلفوا فيها، فقيل: إنها كانت على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم رُفعت، والأكثر على أنها باقية إلى يوم القيامة.

ويُروى أنّ أبا بكر -رضي الله عنه- قال: قد كذب من زعم أنها رُفعت.

وقال ابن مسعود: من يقيم الليل يصبها، فبلغ ذلك ابن عمر فقال: رحم الله أبا عبد الرحمن أما أنّه علم [٣٧٩] أنها في رمضان، ولكن أراد أن لا يتكل الناس عليها، فقيل: هي في أول ليلة منه، وقيل: ليلة سبع عشرة، والأكثر على أنها في العشر الأواخر منه، وقيل: في الوتر منه، وقيل: في النصف الأخير منه في ليلة الجمعة من الأفراد.

ومن علاماتها -قيل- أن تكون سمحة، ثلجة، لا باردة ولا حارة، تطلع الشمس صبيحتها لا شعاع لها.

وقد أخفاها في رمضان على الأمة ليجهتدوا لياليه طمعا في إدراكها كما أخفى ساعة الإجابة في الجمعة، والوسطى في الخميس، والأعظم في أسمائه، ورضاه في الطاعات ليرغبوا في جميعها، وسخطه في المعاصي لينتهوا عنها، وقيام الساعة في الأيام ليحذروا منها.

وليلة القدر خير من ألف شهر، وذلك أنه ذكر لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- إسرائيليّ حمل السلاح ألف شهر، فعجب لذلك وتمناه لأُمَّته، فقال: «يا ربّ جعلت أمتي أقصر الأمم أعماراً وأقلّها أعمالاً»، فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر التي حمل الإسرائيليّ فيها السلاح في سبيل الله له ولأُمَّته، فمعناه: عمل صالح فيها خير من عمل في ألف شهر ليست هي فيها؛ ومن قامها إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدّم من ذنبه.

ومن شهد المغرب والعشاء فيها فقد أخذ بحظّه منها.
ونُدب لمن وقَّاه أن يرغب إلى الله سبحانه في غفران ما سلف من ذنوبه، وفي العصمة فيما بقي من عمره.

ولمن رآها أن لا يخبر بها، فإنه أعظم لثوابه.
ويُروى عن ابن عباس أنه قال: إنّ الله سبحانه ذكرها في السورة ثلاثاً، كلّ مرّة فيها تسعة أحرف، فتسعة في ثلاثة بسبعة وعشرين فاستدلّ بهذا على أنها ليلة سبعة وعشرين، وقيل: تنتقل في الشهر، وقيل: في العام.
وحكاية خميس الإجماع على أنها في رمضان مردودة كما في كتب القوم.

فصل

قال رجل لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ما ذا أصوم؟ فقال له ابن مسعود: صُمْ في كلّ شهر غير رمضان ثلاثاً، فإنّها تُذهب وساوس الشيطان، وغلّ الصدور، فقال له الرجل: لست أياك أسأل، إنّما أسأل النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، فقال له: «صدق ابن مسعود»، فقال له الرجل: إنّ بي طاقة عليها، فقال له: صُمْ الإثنين والخميس، فقال: إنّ بي طاقة على ذلك، فقال له: «صُمْ صيام أخيك داود -عليه السلام- صُمْ يوماً وأفطر يوماً»، فقال: إنّ بي طاقة على ذلك، فقال له: «ما ترك داود للصائمين مصاماً».

وسئل أبو سعيد عن أراد أن يتطوع بالصوم ما أفضل له من الأيام؟ قال: إذا نشط وصلحت النية وانشرح الصدر رُجي له الثواب، وزانت عنه المكائد، ولحقته الحسنة، ومتى أراد أفطر.

وقيل: كان صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر يوم ثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر. وقد أمر - قيل - بصوم ستة من السنة، ونهى عن صوم ستة منها. فالمأمور بها: يوم عاشوراء وهو عاشر المحرم، ويوم عرفة وهو تاسع ذي الحجة، وبعض نهى عن صومه. وقال: إن الدعاء والذكر فيه أفضل لأنه يوم الفريضة ورفع الصوت بالدعاء، وتُندب الإفطار فيه للقوة على ذلك لمن يضعف عنه بالصوم، ومن لا يضعفه عنه ورجا القوة على ذلك وعلى الصوم فهو زيادة له في العمل، وقيل: إنما رُغب فيه من لم يكن بالحج، وقيل: إن صومه صوم سنتين ماضية ومستقبله، وعاشوراء يكفر ماضية وهو صوم آدم والأنبياء من بعده - صلى الله عليهم أجمعين وسلم -. وقيل: هو تاسع المحرم ومن صامهما معا كان أفضل له.

ومن المأمور بها يوم النصف من شعبان والسابع والعشرين من رجب والثاني والثالث من شوال، وقيل: من صام رمضان وأتبعه بستة من شوال فكأنما صام سنة لأن الحسنة بعشر أمثالها.

والمنهي عنها: يوم الفطر، ويوم الأضحى، وثلاثة بعده وهي أيام التشريق، ويوم الشك. وقيل: نهى عن صوم يوم الجمعة تطوعاً إلا أن [٣٨٠] يتقدمه يوم أو يتأخره به. وقيل: صوم أيام البيض يُذهب الغل والحسد، فصوم الأول بألف يوم والثاني بثلاثة آلاف، والثالث بعشرة آلاف، وقيل: من صامها كمن صام الدهر.

وقيل: من صام يوم صادقاً أعطي أجر عشرين صديقاً، ومن صام ثلاثة صادقاً غُفر له ما تقدّم.

وفي خبر لو دخلت الجنة لوجدت أكثر أهلها الصائمين البيض. ونهى - قيل - عن صوم الدهر وهو إسراذه حتى يوم الفطر والأضحى وأيام التشريق، وسئل عنه صلى الله عليه وسلم فقال: «لا صام ولا أفطر».

ونُدب صوم الإثنين والخميس، وعن أيّ صوم أفضل بعد رمضان؟ فقال: شهر الله الأصمّ وهو رجب، وهو عظيم تُضاعف فيه الحسنات، وصومه كصوم سنة وهو بظاهره مشكل بالنسبة إلى رمضان، وستّة بعده إلّا أن يُقال: إنّما ذلك ترغيب. ومن صام منه سبعة غُلقت عنه أبواب جهنّم السبعة. ومن صام منه ثمانية فُتحت له الثمانية من الجنة يدخل من أيّها شاء.

ومن صامه سنة أو ستين أو ثلاثا فله الفضل العظيم، ولا قائل بوجوب صومه كلّ سنة غير أنّ في صومه زيادة ذلك والثواب الكريم.

وقيل: أفضل الصوم في الأشهر الحرم، وهي رجب والحرم وذو القعدة، واختلف في شوال وذو الحجة، ف قيل: هما منها، وقيل: شوال فقط. ويُروى: «ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر من ذي الحجة»، وسَمّاها عشرة تغليبا، وأنّه إذ كان يوم القيامة خرج الصائمون يُعرفون بريح أفواهم أطيب من المسك، فيُقال لهم: كلوا فقد جعتم وشبع الناس، واشربوا فقد عطشتم وروى الناس، واستريحوا فقد تعبتم واستراح الناس، فيأكلون ويشربون ويستريحون والناس وقوف للحساب.

فصل

من صام تطوعاً بنيته ولم يتكلّم بها ثمّ أفطر فلا بدل عليه، وإن تكلم بها أبدل. موسى: يبدل مطلقاً.

أبو سعيد: من أصبح صائماً فلا يفطر - قيل - إلّا من عذر أو لما يرجو أنّه أفضل من صومه، فإن فعل لزمه بدله لدخوله فيه، وقيل: لا، وكُره له أن يتخذ الصوم عبثاً.

وإن دخل في صوم يوم أمّه إلّا إن نزل به عذر أو رأى ما يرجو به ذلك. ومن اعتقد صوم أيام معلومة تطوعاً ثمّ أكل يوماً منها بلا عذر لزمه بدله، وقيل: لا لرواية أم هانئ أنّها صائمة فسقاها رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

فضلة شرا به فكرهت أن تردّ سورة فشربته، فأخبرته أنها صائمه، فقال: «إن كان قضاء من رمضان فأبدليه، وإن كان تطوعاً فلا بدل عليك»، والأوّل يضعفه ويوجبه.

ومن قال: إنّي صائم وليس بصائم فقيل: لزمه الصيام، وقيل: لا، ويستغفر من كذبه. وإن قال: عليّ صيام فقيل: يلزمه صوم ثلاثة. ويكره التطوّع لمن عليه القضاء من رمضان إلّا اليوم واليومين، واستقباله يصوم التطوّع إلّا من اعتاد إدامة الصوم.

ومن تطوّع وهو جنب ولم يعلم حتّى غابت الشمس فقيل: يعيده. أبو المؤثر: إن لم يتوان في العمل حين ذكر فلا يعيده ولو في رمضان. واختلف أصحابنا في صوم أيام التشريق، فأجازوه بعض ومنعه الأكثر؛ قال خميس: أمّا أنا فأقول: إنّ من صام كفارة أو نذراً أو بدلاً وقطع عليه العيد أن يصومها، ولا يفطر إلّا يوم النحر، ولا نحبّ أن تُصام لنفل، وفطرهن أفضل. والمعلومات قيل هي العشر الأوائل من ذي الحجة، والمعدودات أيام التشريق، وقيل: كلاهما أيام العشر وأيام التشريق، وقيل: المعلومات سبع من أوّل الشهر والمعدودات من العشر على أيام التشريق.

أبو المؤثر: من صامها في كفارة أجزأه في غير المتعة. أبو عبيدة: صيام الأيام كلّها حسن إلّا الفطر والأضحى وأيام التشريق. بمعنى، وخير من لم يكن بها بين صومها وإفطارها.

ومن عليه صيام سة صام أيام التشريق وإن بمعنى، ونُدب الأكل فيها، وكُره الصوم إلّا لكفارة أو نذر أو بدل، وصوم الدهر لمتزوّج، ويؤمر أن يجعل للزوجة من نفسه حظاً. ويروى: «صم وأفطر، وقم ونم، فإن لجسدك عليك حقاً، ولعينيك عليك حقاً، ولزوجتك عليك حقاً».

الباب الثالث

في النية للصوم والعلم برمضان ورؤية الهلال والشهادة على ذلك

ولا يجوز - قيل - صوم وإن لنفل إلا بالنية، والقصد إلى أدائه من الليل لقوله تعالى: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (سورة الأعراف: ٢٩)، ولما روي: «لا صوم لمن لم يبت الصيام من الليل».

قال خميس: وهذا بإجماع في الواجبات، وفي النفل خلاف فأجاز بعض ابتداءه في النصف الأول من النهار واحتجوا برواية عندهم، والأصح إثباتها كما مر من الليل في كل صوم.

وهي عقد بالقلب وعزيمة على الجوارح، وهو من طلوع [٣٨١] الفجر إلى غروب الشمس، ومن نواه من الليل ثم نام حتى أصبح ثم له، لا إن أهملها منه، إلا إن نواه أول ليلة للشهر كله فقليل: يثبت له بتلك النية على القول بأنه فريضة واحدة، وقيل: يجب تحديدها كل ليلة على القول بأن كل يوم منه فرض وحده.

ومن نوى بصومه في رمضان تطوعاً لزمه البدل حتى ينوي به أداء الفرض. وقيل: من نوى أن يصبح فيه مفطراً فلم يأكل إلى الليل فهو كمفطر فتلزمه الكفارة، وعند أبي عبد الله بدل يومه والتوبة دونها لأنه لو نوى أن يكفر فلم يكفر لم يلزمه إلا الاستغفار، واختاره أبو قحطان.

يقول معتقداً: أصبح غداً إن شاء الله صائماً فريضة رمضان من طلوع الفجر إلى الليل، طاعة لله ولرسوله.

ومن أصبح صائماً فيه ثم نوى الإفطار ثم رجع عنه وأتم فقد تم صومه، ولا تضره نية الإفطار حتى يفعل.

وقيل: من صامه كلّ بلا نية منه لصومه أجزاء بلا بدل. ابن بركة: من أهملها في الفرائض بطل فعله ولزمه قضاء رمضان والكفارة، وإنّما يلزمه عند أبي الحسن الإعادة فقط.

ووقتها من أوّل الليل إلى آخره، ففي أيّ وقت منه نواه صحّ له؛ ولا يلزم عند ابن محبوب من أصبح ناويا فطرا فيه ولم يكن منه ناقض لصومه شيء.

وقيل: كان صلّى الله عليه وسلّم يحثّ على السحور كلّ ليلة لتأكيد اعتقاد الصوم.

وقيل: إنّ نية المؤمن واعتقاده في الجملة أنّ جميع أعماله من أداء فرض أو إحياء سنة أو تقرب إلى الله بوسيلة طاعة لله ولرسوله مجزّ له ما لم يحول نواه إلى غيره.

وإن ذكره أو شيئا منه عند عمله ندب له تجديد نيته فيه، وإن نسي أن يعقدها فهو مؤدّ لما عليه إن كان عليها في جميع أعماله.

وإن نوى مسافر فيه ليلا أنّه إن قدر على الصيام أتمّ وإلا أفطر، ثمّ أصبح صائما على نواه وأتمّه ثمّ له ما لم يعقبه إفطار في شهره، وهل يجوز عقدها بالقلب دون اللسان أو لابدّ منهما؟ قولان، وتجزي للشهر كلّ من أوّله واحدة ولو سهى فيه بعدها.

فصل

من تعبّد بصوم رمضان لزمه أن يتوصّل إلى معرفة دخوله بإحدى ثلاث: مشاهدة الهلال أو تمام عدّة شعبان، أو خير من يزيل الشكّ لأنّه إذا لم يعلم دخوله لم يجزه صومه عليه.

ويروى: «لا تصوموا حتّى تروا الهلال، ولا تفطروا حتّى تروه، فإن غمّ عليكم فأكملوا العدّة ثلاثين». وفي رواية: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غمّ عليكم فاقدروا له»، ومودّاهما واحد.

ابن جعفر: ربّما رأينا متواليين ثلاثين في كلّ مهما، وتسعة وعشرين فيهما، فمن رأى هلال رمضان لزمه صومه وإن لم يره غيره، فإذا صام ثلاثين أو رأى هلال شوال لتسعة وعشرين من رمضان (٧) أفطر خفية كراهة أن يقتدي به غيره أو يتهم، إلّا إن صحّ به أو بغيره وإلّا أخطأ إن أظهره، وخيف عليه ضمان من أكل به.

وقيل: إذا قال السلطان: قدّ صحّ عندي هلال الصوم أو الإفطار أو الحجّ صدّق ولو جاثرا إن اعتاد صدقه في ذلك. وإن وصل كتاب الإمام إلى واليه على يد ثقة برؤية الهلال جاز الأخذ به لأنّ كتابه حكم.

وقيل: إذا نادى في البلد مناديه أنّ الليلة من رمضان أو اليوم يوم الفطر وصحّ عنده قبل منه إلّا إن عُرف بالكذب في ذلك، ويستحلّ التقديم والتأخير في الشهر. ومن رأى هلال شوال لزمه أن يفطر، وحُرّم عليه صوم يوم الفطر.

وإن حضر أعمى مع من لا يثق به فله أن يقبل شهادتهم إن أخبروه بالرؤية وبالأوقات لأنّه تعالى ائتمنهم على ذلك، ولا يجوز لمن رأى هلال شوال أن يفطر قبل وقت الإفطار، فإن أفطر قبله لزمه - قيل - بدل يومه إن ظنّ جوازه، وقيل: ما مضى، وقيل: تلزمه الكفّارة أيضا.

ومن أسلم في دار الحرب قبل رمضان ثمّ مرّ به فلم يصمه ولم يعلم أنّه فرض عليه ثمّ دخل دار الإسلام فعلم به لزمه قضاؤه.

ومن مرّ عليه ولم يعلمه لزمه أيضا إجماعا. ومن كان حيث لا يعرفه فتحرى شهرا فصامه فإن بان له أنّه قبله لم يجزه عنه، وإن وافقه أو شهر بعده أجزاه.

أبو سعيد: إذا لم يواف رمضان فتحرى شهرا على أنّه هو أجزاه ولو شعبان ما لم يعلم أنّه صادف غيره، فإن بان له أنّه شعبان لزمه بدله، وإن قصد رمضان فوافق ما بعده فقبل: يبذله، وقيل: لا لأنّه قد أوقع البدل بالصوم الذي أوقعه بعده فخرج كالقضاء لما عليه، وإن وافق رمضان الثاني وقد نواه للأوّل بتحريه له فقبل: يكون عنه كما نواه، وقيل: يتعقد للحاضر لأنّ عليه صومه، [٣٨٢] والأوّل صار دينا عليه متى قضاه أجزاه، وهو متعبّد بصومه في الوقت.

فصل

إن صام أهل مصر رمضان لغير رؤيته ولم يصمه معهم رجل منهم حتى رآه من القابلة فصام تسعة وعشرين وصاموا ثلاثين فقل: لا شيء عليه وقد أصاب، وإن غيم هلال رمضان وشوال فليكملوا شعبان ورمضان ثلاثين في كلّ منهما ثم ليفطروا، وإن انتشر الخبر انتشارا لا يكون مثله غلطا أوجب الصوم. وإن وقع غيم أو غبار جازت شهادة عدل واحد إن قال رأى الهلال.

وقيل: إن أعرابيا جاء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: أبصرته الليلة، فقال: «أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله؟» فأنعم^(٨)، فقال: «قم يا بلال فأذن في الناس فليصوموا غدا»، فأجاز فيه خبره وحده. وقيل: لا بدّ من عدلين في الصوم كالإفطار، وإذا صاموا بواحد لم يجز الفطر به حتى يكون عدلان. وخالف السنة من لم يصم بواحد وما عليه الناس.

وإن رآه أهل بلد لا غيرهم من البلدان فلكلّ هلاله؛ وعند خميس أنّه إذا ثبت الحكم للهلال فيما يجب به الحكم الخاصّ وانقضى الشهر فلا رجوع، وإن لم ينقض حتى صبح الهلال انتقل إلى معنى الصحة إن لم يقع معنى الحكم؛ وانقضاء العمل وبيانه أنّه إذا صبح هلال رمضان في مصر أو بلد أو حيّ لا عند غيرهم حتى انقضى، ثمّ صبح بعد أن^(٩) أصبحوا مفطرين ولو بعد يوم الفطر أنّه سبق يوم لم تلزمهم إعادة اليوم، وإن صبح عندهم قبل انقضائه ولو بساعة أنّ الهلال قد صبح عند مسلم أنّه كان قبل هلالهم بيوم لزمتهم إعادته، وقيل: إنّما تلزم إذا صبح أنّهم أكلوا يوما من رمضان ولو بعد تمامه.

وإذا جازت الشهادة في لزوم الصوم به جازت من امرأتين عن رجل، فإذا صيم بشهادة رجل وامرأتين ولم يصحّ شوال بعد ثلاثين باليوم الذي شهدوا به كذبوا.

ولا يجب عند أبي عبد الله (١٠) بامرأة إن قالت رآته ولو عدلة، ولا بأهل الذمة ولو عدولا في دينهم.

وإن شك قوم في أول يوم من رمضان حتى جاء آخر النهار فلم يأت من يشهد أنه رآه ثم نادى منادي الإمام بالإفطار فأفطر قوم وأمسك آخرون، ثم قال قوم: سمعنا قوما يذكرون أنهم رأوه، وأن يومنا من رمضان، فإن كان الذين رأوه بالقرب من الإمام فسكوتوا حتى أفطر هو والناس، ثم شهدوا آخر النهار فلا يقبل قولهم، واستحقوا الأدب، وإن كانوا بالبعد منه ثم أقبلوا إليه بجهد منهم حتى وصلوا جازت شهادتهم.

وقيل: يلزم الصوم سامعا بخبر الثقة برؤية الهلال للزوم قبول ربيعته، ولا يعتقد ذلك اليوم (١١) أنه من رمضان لأن العلم لا يقع بالواحد إلا في بعض الأحكام.

وقيل: إذا شهد ثقة برؤية شوال لم يجز الإفطار به ولزم البذل من أفطر به للشهر كله والكفارة أيضا ولو وافق يوم الفطر، وهذا إن علم قولهم أن الواحد لا يقبل في هذا وإلا ورجى أن يسعه الأخذ بقوله فيه، فإن وافق في إفطاره فلا عليه، وإن وافق أنه من رمضان لزمه أيضا.

أبو عبد الله: إن ناسا بنزوى رأوا شوالا بين الظهر والعصر فأفطر بعضهم ووطنوا جوازهم، فالزمهم بعضهم بدل شهرهم وابن علي يؤمهم. قال أبو عبد الله: ثم رأيت في آثارهم مثل قول ابن علي.

ومن رأى شوال وحده فأفطر وأخبر بذلك، فصدقه بعض فأفطر به لزمه البذل والكفارة وأنهم هو.

وإن رآه متولّى وشهد به وحده وأصبح مفطرا فلا يصدق واستتاب، فإن تاب وإلا عوقب وسقطت ولايته، ويسعه ذلك عند الله.

ومن حبس فيه وقيل له: أهل الهلال وأفطر الناس وسمع الطبول لم يجز له أن يفطر حتى يشهد عنده عدلان بالرؤية أو يصح ذلك عنده من المخبرين، وبشهر مع ارتفاع الشك.

وإن كثرت الأخبار بالرؤية ولو من غير الثقات وغلب على الظن صدقهم لم يجوز الصوم. ومن تعمد فطرا يوم ثلاثين لزمته الكفارة. وإن رآه آخر النهار لزمه بدل يومه، وقيل: شهره. ومن رأى شوالا آخر رمضان نصف النهار، فإن أبصره بعد الزوال فهو من المقبلة [٣٨٣] وحرم الإفطار، فإن رآه قبله فمن الماضية وحل، وقيل: إن أبصره أمام الشمس فهو هلال الماضية، وإن خلفها نحو المشرق فهلال الآتية.

أبو الحسن: من قال لزوجته أنه رأى شوال ليلة ثلاثين فصدقته ووطئها يومه لزمه أن تبدل ما مضى ولو ثقة، وأن يستغفر هو. وأجاز أبو المؤثر شهادة العدالة والعبد والأمة على هلال رمضان إن كانوا عدولا. وإن شهد عدل وعدلتان عليه صام الناس بهم، ولا يجوز الإفطار إلا بعدلين. وقيل: على من رأى شوال أن يخبر به إذ لعل غيره رآه فيشهد به أيضا فتتفق شهادتهما للمسلمين لجواز خروجهم من العبادة بهما، ولو جاز كتمانهما لجاز لكل من رأى الهلال أن لا يخبر به، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ (سورة البقرة: ٢٨٣)، وقد يُجاب من طرف المانع بأن الآية في حقوق العباد.

أبو سعيد: من رأى هلال رمضان وحده وصام وأفطر سراً كما مر، ولا يلزمه كتمان الصوم.

وإن اعتكف - قيل قوم فيه فقبل لهم: أهل الهلال وأفطر الناس وصلوا العيد، فالحكم ما مر في أهل الحبس. وقيل: إن أفطروا بشهادة رجلين ثم صح أنهما شهدا زورا فهو حكم قد ثبت، ولا يصح نقضه ولو رجعا وقالوا شهدا به زورا أو شهد عليهما به لأن ما حكم به المسلمون وعملوا به فهو ماض في الحكم، وعليهما أن يتوبا ويكتمان إذ لا تقبل رجعتهما عن ذلك.

أبو المؤثر: لو أن شاهدين شهدا على هلال شهر ما قبل أن ينقضى الذي شهدا به قبلت شهادتهما إن كانا عدلين، وإن شهدا على هلاله في يوم سميّه وقد انقضى الشهر لم تقبل ولو كانا عدلين، فإن ظفر الإمام بمن شهد زورا على رمضان أو شوال أدبه بقدر ما يراه ردعا ونكالا وعظة لغيرهما، والتلاعب بأمر الدين حرام.

الباب الرابع

في صوم يوم الشكّ وما جاء فيه

وقد نُهي عن صومه ويستى يوم الداء داء. واختلف أصحابنا في صومه فقيل: هو أحوط، وقيل: بالتخير فيه وفي الإفطار، وقيل: فطره أفضل، واتفقوا على استحباب الإمساك انتظارا لخبر الهلال إلى وقت رجوع الرعاة، وقيل: حتى ترمد الفصال ورأوه سنة.

واختير أنه إن كانت السماء صافية من الغيم والغبار ولم يُر، وقدم الناس من الصحاري ولا تخبر به فالفطر أولى، وإن حجبت فالصوم أحوط، والفطر جائز للرواية السابقة.

ومن أكل يوم الشكّ أول النهار أساء، فإن صحّ الهلال أمسك بقيته وأبدله، وإن أمسك إلى ارتفاعه ثم أكل ثم صحّ أمسك أيضا. أبو مالك: لا يجزي صومه ولو جاء الخبر بدخول رمضان صدر النهار وآخره إن اعتقده لا على يقين وهو قول ابن محبوب.

وروي عن ابن مسعود: لأن أفطر يوما من رمضان ثم أقضيه أحب إليّ من أن أزيد فيه يوما ليس منه. وعن عمر: لو صمت سنة لأفطرت يوم الشكّ. عمار بن ياسر: من صامه عصي أبا القاسم. وعن عائشة: لصومه أحب إليّ من إفطاره.

ومن كان صائما كفارة فلا بأس عليه في صومه. هاشم: إنّه مكروه.

ومن أراد أن يتدنّها أو النذر أو البدل كره له ويصومه إن صام من قبل، ولا يفطر إلّا يوم العيد ويصبح بعده صائما إن بقي عليه بعض صومه، فإن أفطر يوم الشكّ انهدم ما قبله إن بقي عليه منه؛ وكذا من عليه صوم فأخذ فيه قبل يوم النحر فإنّه يفطر فيه ثم يصبح صائما من غده وإلّا فسد ماضيه.

أبو سعيد: في صوم يوم الشك عندنا (١٢) كراهة وترخيص ما لم يقصد به التزامه وهو مما لا يسعه إن كان لا لعنى.

ومن اعتاد صوم يوم أو أيام فوفقه فلا بأس به. ومن قصد صومه على أنه إن كان من رمضان فقد صامه وإلا فلا على التحري كما مر لم يجزه. وقيل: إن صح قبل الزوال أنه منه أجزاء، وقيل: قبل الليل، واختار [٣٨٤] خميس أن لا يجزيه التحري فيما يدرك بالحكم، وإن كان حيث ينفعه وغاب عنه صحة الحكم قضاه على التحري ونفعه، وصح أنه صامه.

وجاز له ولو بعد انقضاء اليوم أو الشهر إن وافق، وقد ثبت له التحري للشهر أو لبعضه كما مر.

وقيل: من صامه وصح أنه من شعبان وقد نوى أنه إن كان من رمضان فقد صامه، وإلا كان نفلا فلا بدل عليه.

وإن صح الخير بعد انقضائه ولم يصم اليوم على الشك فلا بدل عليه أيضا إذا صح عند أهل البلد بعد انقضاء رمضان أنه سبقهم يوم، وإن أهل قرية أخرى رأوه وصاموا قبلهم بيوم، وإن صح سبقه بيوم منه فيه قبل انقضائه أبدلوه، وإن رأوا هلاله وصاموا إلى تسعة وعشرين منه فرأوا هلال شوال وقد صاموا ثمانية وعشرين ثم صومهم وأبدلوا ما أكلوا منه.

ومن تعمد إفتارا يوم ثلاثين منه ولم ير الهلال ولا سمع بخبره ثم صح أنه من شوال لزمه البدل والكفارة كما مر، وقيل: البدل فقط، وقيل: الكفارة، وقيل: لا واحد منهما، ويتوب من نواه. وقيل: من أصبح منتظرا للخبر يوم الشك ثم شهد بالرؤية شهود فأكمل قبل أن يعرف عدالتهم أو قال الوالي للناس: اصبروا فإنني قد أرسلت في تعديلهم، فأكمل قبله وقد سمع التقديمه أبدل يومه فقط.

الباب الخامس

في الفطور والسحور ومعرفة الأوقات

ويجب الفطر كما مرّ بمغيب الشمس ودخول الليل، ولا يؤخّر إلا من عذر للنهي عن الوصال، ولقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (سورة البقرة: ١٨٧) فأباحه بدخوله وقد وسع وقت السحور.

ولا يُقال لمن لم يأكل فيه متسحراً كما يُقال لمن لم يأكل مفطراً لما مرّ من أنه بعد دخول الليل وإدبار النهار مفطر أكل أو لم يأكل. ويُحرم السحور بحصول النهار، وهو ضدّ الفطور.

وروي: «أفطر الحاجم والمحْتَجَم»، فسماهما مفطرين ولم يأكلا ولم يشربا، وإنما أفطرا لغيبتهما مسلما.

والسَّحُور بالفتح هو الطعام، وبالضمّ الفعل، وقد أمر صلى الله عليه وسلّم به وقال: «إِنَّ فِيهِ الْبِرْكَه»، وكان يؤخّره إلى السحر الأخير، ويعجّل الإفطار ويقول: «لا تزال أمتي بخير ما عجّلوا الفطور وأخّروا السحور»، واستعينوا به على صيام النهار وعلى قيام الليل بنوم القائلة.

وقيل: من تسحّر وقال وأكل قبل أن يشرب فقد ضبط الصوم. ومن أخلاق الأنبياء - عليهم السلام - ثلاثة: تأخير السحور وتعجيل الفطور وإطالة السجود.

ومن تسحّر - قيل - وبقي بين أضراسه شيء من الطعام فلم يتخلّل حتّى أصبح وقد أمكنه ثمّ دخل حلقة، فإن كان لا يخاف أن يخرج منه شيء فلا بأس عليه في صومه، وإن كان بحيث لا يأمن منه وقد علم به بعد الصبح وتركه حتّى أساغه ناسيا أو مغلوبا ففي نقضه خلاف.

وَتُدْبُ الْإِفْطَارَ عَلَى الْخَلُوفِ، وَقِيلَ: رَائِحَتُهُ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْمَسْكِ، وَعَلَى مَا لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى إِثْرِ الصَّوْمِ.

وَمِنْ مَضْمُضٍ فَاهُ قَبْلَ أَنْ يَفْطُرَ فَشَرِبُهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَصْبِيَهُ فَيَذْهَبَ خَلُوفُهُ، وَالْأَكْلُ قَبْلَ الْغَدْوِ لِلصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ وَبِالْعَكْسِ فِي الْأَضْحَى كَمَا مَرَّ؛ وَيُؤْمَرُ بِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ فِي رَمَضَانَ أَيْضًا وَإِنْ بِشَرِبَةِ مَاءٍ.

وَقَدْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْطُرُ عَلَى الْأَسْوَدَيْنِ الْمَاءِ وَالتَّمْرِ؛ وَعَنْهُ أَيْضًا: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَفْطُرْ عَلَى تَمْرٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَعَلَى مَاءٍ». وَكَانَ الرَّبِيعُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَكَ صَمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ.

وَلِلصَّائِمِ -قِيلَ- أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ حَتَّى لَا يَشُكَّ أَنَّهُ أَصْبَحَ، وَيَتْرَكَ الْجَمَاعَ قَدَرِ مَا يَغْتَسِلُ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاتَانِ: كُلُّ حَتَّى تَشُكَّ وَكُلُّ حَتَّى لَا تَشُكَّ؛ وَالْأَحْسَنُ لِمَنْ لَا يَعْرِفُ الصَّبْحَ أَنْ لَا يَأْكُلَ وَلَا يَشْرَبَ إِذَا تَوَهَّمَ الْإِصْبَاحَ حَتَّى يَعْلَمَ بَقَاءَ اللَّيْلِ، وَقِيلَ: يَجُوزُ لَهُ حَتَّى يَعْلَمَ طُلُوعَ الْفَجْرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾ الْآيَةُ [٣٨٥]، فَمَنْ شُكَّ فَهُوَ عَلَى الْإِبَاحَةِ لِأَنَّهُ عَلَى يَقِينٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَهَذَا إِنْ عَرَفَ الْأَوْقَاتَ وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخَاطَرُ بِصَوْمِهِ لِقَوْلِهِ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ» إِذْ لَا حَدَّ وَلَا حَاجَزَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالْفَجْرِ.

وَمَنْ تَسَحَّرَ وَلَمْ يَنْظُرْ وَظَنَّ أَنَّهُ فِي اللَّيْلِ فَإِذَا هُوَ قَدْ أَكَلَ بَعْدَ الْفَجْرِ أَعَادَ يَوْمَهُ، وَقِيلَ: لَا، وَلَا قَائِلٌ بِالْإِثْمِ هُنَا فَضْلًا عَنِ الْكُفَّارَةِ.

وَمِنْ بَفِيهِ لَقَمَةٌ يَمْضَغُهَا ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ الْفَجْرُ لَزِمَهُ لَفْظُهَا وَمَضْمُضَةٌ فِيهِ وَرَمِيهَا أَيْضًا. وَكَذَا مِنْ يَجَامِعُ وَتَبَيَّنَ لَهُ فَلَا يَتَحَرَّكُ إِلَّا بِالْإِخْرَاجِ، فَإِنْ أَنْزَلَ بِهِ لَمْ تَلْزِمَهُ كُفَّارَةٌ، وَإِنْ تَحَرَّكَ بِالْإِدْخَالِ وَتَوَانَى عَنِ الْإِخْرَاجِ لَزِمَهُ الْإِثْمُ وَالْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ وَلَوْ لَمْ يَنْزِلْ.

وَإِنْ نَامَتْ عَمِيَاءُ فِيهِ فَانْتَبَهَتْ وَظَنَّتْ بَقَاءَ اللَّيْلِ فَشَرِبَتْ فَخَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهَا فَوَجَدَتْ حَرَّ الشَّمْسِ أَعَادَتْ -قِيلَ- يَوْمَهَا.

وَصَعَّفَ أَصْحَابُنَا مَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ لَغْلَامِهِ وَهُوَ يَتَسَحَّرُ: أَوْشَقَ عَلَى النَّابِ لَا يَفَاجِتُنَا الصَّبْحُ. وَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ لَغْلَامِيهِ: أَسْقِيَانِي، فَقَالَ

أحدهما: أصبحت والآخر لم يصح، فقال لهما: أسقياني فإني أشرب حتى تصطلحا، وقالوا: لا يمكن منهما رضي الله عنهما - الشره وقلة الصبر مع ورعهما وعلمهما باقتداء الناس بهما؛ قلت: أما في حكاية أبي بكر فمسلّم، وأما في حكاية ابن عباس فيحتمل أن يكون ذلك منه تعليماً (١٣).

ومن أكل على أنه في الليل وقد غابت الشمس عنده ثم ظهرت فقبل: يبذل ما مضى، وقيل: يومه.

ومن أذن في غيم ويرى أنه في الليل وأفطر أذن ثانية عند تحقّقه، وأبدل من أكل به يومه (١٤) ويُعلم من أمكنه أن يعلمه ممن أكل به.

فصل

حدّ الليل من الغروب إلى طلوع الفجر، واليوم من طلوعه إلى الغروب. ومن أراد أن يعرف سقوط الشمس نظر حيال مغربها إذا صارت على المغيّب في السراخ قدر ذراع في رأي العين، وابتدأ السواد من المشرق أسفل السماء كالسحاب الأسود معترضا أسفل الأفق، ثم يعلو قليلا حتى إذا بلغت حدّه صار ارتفاع السواد قدر رمح في عرضه، فإذا غاب نصف قرصها ظهرت في المشرق حمرة فوق السواد كالعصابة، فإذا غابت كلّها غشيها (١٥) فخالطها وغيّرها، فإذا اضمحلّت وغلبها حلّ الإفطار والصلاة، وربما كان في السماء ريح أو غبار أو غيرهما فيتكدّر الأفق، فيظهر السواد لا الحمرة، فإذا وُجد مانع منها نظر إليه ولا عبرة بشدّة الضوء وكثرة الحمرة بالمغرب عند السحاب إلّا أن تبدو عامّة النجوم، وقيل: بين غيوب الأحمر والأبيض ما بين غيوب الشمس إلى غيوب الأحمر، وقيل: من غيوبها إلى غيوب الشفق قدر ما بين طلوع الفجر إلى طلوعها، وفيه نوع اختلاف بحسب طول النهار وقصر الليل وعكسه، ومطلعها من مطلع الثريا إلى مطلع سهيل من ناحية المغرب.

وقيل: إذا غاب الشفق كان نفس الإنسان من المنخر الأيمن أقوى من الأيسر، ومن طلوع الفجر إلى معيب الشفق بالعكس، وقد تفتن لذلك أهل المعرفة.

والفجر كما مرّ فجران، فجر يطلع إذا بقي من الليل قدر ساعة فيتناول إلى ربع السماء كذنب السرحان كذا روي، ويكون أسفل بياضه سواداً ثم ينحط إلى المشرق ويبقى أصله قدر رمح في رأي العين طويلاً، ثم يبدو شبه الخطوط والغبار في السواد الأسفل حتى يغلبه البياض ثم يختلط به الفوقاني ويعترض بمنة ويسرة، فهو الفجر المانع المبيع.

ومن أراد معرفة ذلك وقف مقابلة طلوع الشمس، فإذا علم موضعه وقف الليلة الثانية وعرف الموضع فليطلب الفجر عن يسارته بقدر ثلاثة أدرع أو أربع في رأي العين فيظهر له الفجر، وهذا إذا لم يكن قمر إذ لا يكاد يُعرف عنده.

وتقف لمعرفة الزوال إذا كنت محلاً لا تعرف فيه المشرق من المغرب ولا الوقت الذي أنت فيه في مستوٍ فتعرف موضع قدميك ومنتهى [٣٨٦] ظلّ رأسك ثم تنتحى عنه ثم تعود إليه فما انتقص فهو في النصف الأول، وإن وقف عنه وزاد قليلاً زالت الشمس وحضر وقت الظهر إلى أن يصير ظلّ كل شيء مثله بعد الزوال فهو آخر وقته، ويدخل وقت العصر.

وكانت العرب تسمي الفجر الأول الكاذب ولونه كرأس الأشمط من الرجال، والثاني هو المستطير المنتشر كما مرّ.

الباب السادس

في الصائم إذا أكل نهراً عمداً أو ناسياً

أبو المؤثر: اختلف فيمن تعمّد أكلاً فيه، فقليل: يصوم الدهر ما حيي وصحّ، وقيل: سنة، وقيل: ثلاثة أشهر، شهر للبدل وشهران للكفارة وهو المفتى به، وقيل: يبدل ما مضى وشهران ها، وقيل: يصوم لكلّ يوم أكله ثلاثة أشهر، وقيل: للذي أكله شهراً ويبدل ما مضى ولزمته الكفارة؛ والجماع أشدّ من الأكل.

وروي: «من أفطر يوماً منه بلا رخصة من الله لم يجزه صوم الدهر».

ابن الوضّاح: من أكل رمضان كلّه صام ثلاثين شهراً والكفارة.

وإن أكلت امرأة فيه (١٦) أوّل النهار عمداً ثمّ حاضت لزمته والقضاء.

ابن محبوب: من تعمّد إساعة درهم أو نحوه أو ذباب لم يبرأ منها. ومن تعمّد فيه أكلاً وشرباً ووطئاً أبدل الشهر وكفر بعق أو صوم أو طعام، وقيل: يرتبها كذلك.

ومن تعمّد إساعة شيء ولو غير مغذّ فسد صومه ولزمه ذلك.

ومن احتجم وأكل متعمّداً قضى وكفر. وعن هاشم: من تعمّد فطراً فيه قضى

شهراً وتاب من فعله ولم يلزمه الكفارة، قيل: ولعلّه تمّن لا يوجب القياس.

ولا يُعذر -قيل- من نسي فأكل ثمّ تعمّده ولزمه ما مرّ، وكذا من أفطر لما عناه

كاضطرار بجوع أو عطش بقدر ما ينجيه، ثمّ تعمّد فطر يومه.

ومن أسلم فيه أو بلغ أو أفاق لم يجز له أن يأكل بقية يومه، ولا تلزمه إن أكله.

ومن تعمّد أكلاً بعد صحّة رمضان أبدل، وفيها قولان.

ومن أحبّ فيه نهراً فأكل ظاناً جوازه له كالحائض أبدل -قيل- يومه، ولا

يفسد بإفطار على حرام ولزم به الإثم والغرم.

أبو سعيد: لا بأس له في بلع ريقه ولو كثر، وإن مرّ بريق في أسنانه من طعام

فأساغه معه بلا عمد فلا عليه، وإن أساغه معه بعلم به لم يجز له.

ومن أكره على فطر فيه لزمه بدل يومه، ومكرهه الكفارة.
وقضى وكفر واطىء فيه نهارا، فإن أفطر يوما آخر أو تعدّد له الفطر لزمته
واحدة ما لم يكفر، وإن أفطر سنة أخرى قبل أن يكفر عن الأولى كفر عنها أيضا لأنّ
كلّا منهما فرض بحالها كما مرّ، فالفطر فيهما كالفعل في الجنسَيْن، فإن وطىء فيه ثانية
غير التي وطئها فيه أوّلا فكلاهما وطء كما أنّه شهر؛ فإن قيل: فالיום الآخر غير الأوّل
وكلّ منهما فرض، قيل له: هذا كلّ كالحدود التي هي عقوبات مختلفة ولو كانت
ردعا كما مرّ.

ومن أفسده وعجز عن الرقبة والصوم أطعم إن قدر عليه وإلاّ فربّه أعلم بحاله.
ومن أكل فيه أو شرب أو وطىء ناسيا أبدل يومه عند أبي عبيدة لا عند جابر،
والزم ابن محبوب المجامع بدل ما مضى.
ولا نقض على من كذب فيه ناسيا.

ومن رأى ظلمة في بيت فظنّها ليلا فأفطر فإذا هي سحابٌ أبدل يومه.
وحاصله أنّ رمضان عندنا على عمد وتضييع وشبهة، فعلى من تعمّد إفطارا فيه
القضاء والكفر والكفارة، وعلى من ضيّع بدل ما مضى، وعلى من اشتبه عليه يومه
وذلك ظاهر.

الباب السابع

في الصائم إذا أجنب

أبو سعيد: من أصبح جنباً ولم يعلم بجنابته ثم علم بها نهاراً فاغتسل من حينه أبدل يومه عند أبي زياد، وقيل: لا ما لم يمض أكثر اليوم، وقيل: ما لم يمض كله، وقيل: ولو مضى كله وهو مشكل ولعله إذا لم يعلم بها، والمفتى به أنه حين يعلم بها يلزمه الغسل، وإن ضيعه قدر ما يغتسل فيه وقد أمكنه فسد عليه ما مضى من صومه، وإن علم بها وجهل تعجيل الغسل وظنَّ أنَّ تأخيرَه يسعه إلى الصلاة لم ينفعه جهله وهو غير الأول.

ابن المفضل: من نظر فرج زوجته نهاراً فأمنى أبدل يومه وشهره إن مسّه، وعند أبي المؤثر: إن لم يرد بمسّه قضاء شهوته فسبقتة (١٧)، وإن أرادها به أو بنظره لزمه ما لزم المجامع.

وعند ابن علي: إذا لم يزل بمسّها لا على شهوة حتّى غلبته وأنزل فعليه بدل يومه وصوم شهر.

أبو سعيد: من أصاب أهله أو احتلم فنام وأدركه الصبح قبل أن يغتسل، فإن نوى أن يقوم لأجله عند السحر [٣٨٧] فعليه النوم فلا بأس عليه إن اغتسل من حينه، وإن كان منه ذلك قريباً من الصبح فنام أو توانى حتّى أصبح فسد عليه ما مضى.

أبو عبد الله: من أجنب فيه نهاراً فاغتسل وأكل طناً (١٨) أنّه يجوز له كالحائض أبدل ما مضى.

أبو سعيد (١٩): وإن وطئت امرأة ليلاً وكرهت أن تغتسل حتّى أصبحت ولم تصلّ حتّى فات الوقت لزمها كفارة الصلاة وقضاء شهرها بدل يومها (٢٠) وبدل ما مضى، وقيل: بدله والصلاة إن جهلت ولم تتعمّد تركها.

ومن زنى فيه ذاكرًا لصومه مقيمًا أبدل ما مضى وكفر مغلظة، قلت: وعليه
أخرى للزنى، فإن الأولى لهتك حرمة الشهر.

ومن أجنب ليلاً فاستيقظ ثم نام فنسي أنه في رمضان حتى أصبح، فإن نام
عارفاً به أبدل ما مضى ويومه فقط إن نسي، وقيل: لا شيء على ناس.

ومن تعمّد وطء زوجته نهاراً ثم سافر في يومه وحاضت فيه لزمهما بدل
شهرهما والكفارة.

أبو الحواري: من أجنب نهاراً فيه فأتى مستتراً ليغتسل فيه فوجد فيه غيره
فوقف ينتظر فراغه فلا عليه.

ومن اغتسل بنجس عالماً به فكالتارك للغسل، وعليه ما على الجنب إن توانى؛
وإن لم يعلم بأنه نجس ثم (٢١) بادر الغسل حين علم فلا عليه، وقيل: يبدل يومه.

ومن أبصر بثوبه جنابة أو نحوها نهاراً فيه ولم يعلم متى أصابته فإن اغتسل من
حينه ثم صومه وإلا أبدل ما مضى، وقيل: لا شيء عليه حتى يتيقن جنابة.

ومن نظر قيل - زوجته أو مسّها خطفة فأمنى بلا إرادة منه فلا عليه إن اغتسل
من حينه، وقيل: يبدل يومه. أبو المؤثر: إن توسّمها فأمنى أبدل يومه، وإن مسّها
أبدل ما مضى، وعند ابن المفضل: يلزم له صيام شهرين إن مسّها.

موسى: من توسّم مارةً به وعليها ثيابها فأمنى أبدل يومه إن لم يرده. وإن نظر
أو مسّ أجنبية خطفة فأمنى أبدل يومه، وقيل: ما مضى.

أبو سعيد: من تعمّد نظر ما مُنع منه من بدنّها ثم رجع عنه فزادت عليه الشهوة
فأنزل أبدل يومه، وإن لم يرجع عنه ولم يرل ينظر إليها حتى أنزل أبدل ما مضى، وإن
قصد الإنزال كان كالواطئ والنظر والمسّ هنا سواء.

وإن نظر خطفة بلا تعمّد لحرام فعليته الشهوة فأنزل فلا عليه، وقيل: يبدل يومه
إن لم يرد إنزالاً فأنزل، وقيل: لا شيء عليه.

وقيل: من نظر فرجاً فلم يزل ينظره ويتشهى حتى أمنى أبدل ما مضى.

وإن عالج امرأته فأمنى أبدل شهرا عند ابن المفضل، وعند هاشم ما مضى،
وقيل: يعتق رقبة ويصوم شهرا إن مسّها بمعالجة.
ومن مرّت بقربه امرأة فاشتهاها أبدل - قيل - ما مضى إن أمنى، وقيل: يومه،
وقيل: لا شيء عليه إن لم يتعمّد ذلك.

فصل

ابن محرز: من أجنب ليلا فنام ثم انتبه ثم نام يظنّ أنّ أصحابه يوقظونه إذا قاموا
للسحور ولم ينتبه حتى أصبح أبدل يومه.
وإن انتبه مسافر لا ماء عنده وقد أجنب ولم يتيمّم حتى أصبح فعند عبد المقتدر
يبدل ما مضى في سفره، وقيل: من صومه، وعند الخراساني يومه، وقيل: لا شيء
عليه وقد تمّ صومه.

ومن كان يبدل فأجنب فتمادى بها أبدل يومه فقط.
ومن أجنب ولا ماء له فتصعّد للصلاة غافلا عن الصوم فقد تمّ له عند ابن
محبوب، وأجزاه لهما إن كان قبل الفجر، وإلا أبدل يومه إلا إن أجنب نهارا أو ليلا
ولم يعلم بها إليه، ولم يتوان عن غسل أو تيمّم فقد تمّ صومه.
ومن أجنب ليلا وتوانى عنه وهو في خطر من الوقت، فإن غسل الفرجين
والرأس (٢٢) وما مسّ جسده من منيّ ثم أدركه فلا شيء عليه عند أبي المؤثر، وإن
أدركه قبل ذلك أبدل ما مضى، وإن توانى ويرى أنّه في سعة من الليل وينوي العسل
قبل الفجر ولم يتعمّد تركه أبدل ما مضى، وإن تعمّده حتّى قرب فاستنجى وغسل
رأسه فأدركه الصبح فلا عليه.

ومن أجنب ليلا فاغتسل (٢٣) وصلى فلما أصبح وجد محلاً منه لم يله الماء غسله
وأعاد الصلاة لا الصوم عند أبي المؤثر.

ومن رأى صباحاً بثوبه فضنّ أن لا يلزمه غسل إذ لم يجامع فتزكه فقليل:
يبدل ما مضى، وقيل: يومه.

ابن خالد: سمعنا في امرأة تجامع ليلاً فتغتسل فتبقى في رحمها نظفة إلى النهار إن
غسلها وصومها تامان، وتغتسل المحلّ وقد مرّ ذلك.

ومن أجنب ليلاً ولا ماء عنده [٣٨٨] فإن جهل أن يتصدّد قبل الصبح أبدل ما
مضى عند أبي عليّ، وقيل: لا لجهله به لقولهم: يسعه جهله، وقيل: لا يسعه وقد مرّ
ذلك.

ومن تيمّم لإحراز صومه ثمّ وجد الماء لم يجزه تيمّمه وفسد ماضيه إن لم يغتسل،
وإن لم يجده إلى المقبلة فلا يعيد التيمّم.

عزّان: من احتلم نهاراً فانتبه فربط بقرّة أو أطلقها أو كلّم إنساناً أو وقف معه
أبدل يومه، وقيل: ماضيه.

ومن أجنب ليلاً فمضى للغسل بلا توان حين علم فأصبح عليه قبله فلا عليه،
وقيل: يبدل يومه. أبو سعد: من أجنب ليلاً فخاف أن يصبح عليه إن غسل قبل أن
يأكل، وإن أكل أصبح قبل الغسل، فإن كان لا يقدر على الصوم إلّا بالأكل أو
خاف ضرّاً بجوع أو عطش أو كان يجهد إن لم يتسحّر قدّم الأكل وتصدّد لإحراز
الصوم، فإن أصبح عليه قبل الغسل فلا عليه وتمّ صومه لقدره، ودين الله يسر.

ومن رأى بثوبه جنابة آخر النهار فلا شيء - قيل - عليه إن لم يعلم بها، وقيل:
يبدل يومه، وقيل: إذا أصبح جنباً ومرّ عليه قليل من النهار لزمه البدل، وعندني إن
كان فوق ما يغتسل فيه مع الإمكان كما مرّ.

ومن نظر أو مسّ فرج أجنبية لشهوة فأمنى لزمه البدل والكفّارة.

فصل

من أجنب ليلاً ووجد فلحاً بارداً خاف منه ضرراً فذهب يلتمس سخينا وخاف الفجر تصعد أولاً لصومه فيتم له ولو طلع عليه قبل الغسل.

وإن لم يحرز به جهلاً أبدل - قيل - ما مضى، وقيل: يومه، وقيل: لا شيء عليه. ابن محبوب: من يحدث أهله بلا عبث فيمضي فلا عليه، قلت ولو قبلها إذا (٢٤) لم ينزل، وقيل: يبدل يومه.

وقد أجنب ابن هاشم بفلاة فذهب يلتمس ماء من الآبار فلم يزل إلى الفجر فألزمه بعض ماضيه من شهره (٢٥) وآخرون من سفره كما مر، وأبو علي يومه. ومن أجنب ليلاً فنام حتى أصبح أبدل - قيل - ما مضى ولو نوى أن يقوم، وقيل: إن وسع الليل يبدل يومه، وإن كان آخره فنام أبدل ما مضى.

وإن خاف الجنب أن ترطب ثيابه من غيث فقعده ينتظر فتوره حتى أصبح قبله، فإن نوى أن يغسل قبل الفجر، وإن لم يفتّر الغيث فلم يزل حتى طلع أبدل يومه فقط. وإن خاف طلوعه ولم يقعد إلا للغيث ولم يخف ضرراً منه إلا بطله أبدل ماضيه. وإن وقف خوفاً منه على نفسه لم يلزمه بدل.

ومن أجنب نهراً فتوانى حياءً أو لتسخين ماء أو نحو ذلك فقيل: إن لم يقف إلا قدر ذلك فلا عليه، وإن وقف أكثر منه أبدل ما مضى، وقيل: لا يُعذر بحال ولا بتسخين إلا إن خاف برودته.

أبو الحسن: إن أجنب نهراً أو غسل من حينه فلا عليه، وإن نام أو قعد أو توانى في غير أمر الغسل فسد صومه. وإن جاوز مورداً إلى مورد أستر منه أو أسخن فلا عليه ولا يتوانى في غير أمره إلا إن سلّم عليه أحد فبرّد له ذاهباً لا واقفاً.

وإن وقف يراجع الحديث معه فسد صومه، وإن وقف منتظراً فراغ محلّ أو تسخين ماء أو نحو ذلك وكلم أحداً في انتظاره لا وقفاً لحديثه فلا عليه كما مر.

وإن عجز عن وصول الماء لفرع يعتز به ولا يتحاصر على الخروج إليه أو خاف من عدو أو سبع فلا يحمل نفسه على خطر أو مخوف، فإن وجد معينا له زال عنه العذر، فإن قعد بعد الإمكان حتى أصبح فسد صومه، وينبغي له أن يتوكل على الله ويخرج لأداء ما فرض عليه لا لزوما.

وإن أجنب نهارا فقال لمن حضره اعتزلوا عني لأتطهر فلا عليه في كلامه لأنه من (٢٦) أمر غسله. وإن بدأ بغسل ثوبه قبل بدنه فأصبح عليه فسد صومه، وقيل: يومه، وقيل: لا يمنع من رد السلام أو طلب الماء أو نحو ذلك.

من أصبح جنباً وإن تعمّد اشتغالا في غير أمر الغسل لم تلزمه كفارة. وإن أجنب الصحيح وعنده بارد وأمكنه تسخينه فلم يغتسل ولم يتصدّد وتمسح وصلى أبدل الصلاة والصوم.

ولا يبيع من أجنب نهارا ولا يشتر، ولا يتدبىء بالسلام، ولا يعرج [٣٨٩] لغير أمر الغسل، ولا يتوان بشغل سواه. ومن لم يعلم أنه مجنب وكلم الناس فذهب ليبول فوجدها بذكره فغسل من حينه صح صومه.

فصل

من تعمّد وطئا نهارا وتشهق الإنزال ثم ندم فسبقه لزمه القضاء والكفارة، وإن قصده لا الإنزال ثم رجع عنه فسبقه لزمه بدل اليوم لا الكفارة. ومن عبث بذكره بلا تشهق وبلا إرادة الإنزال فسبقه أبدل يومه، وإن عبث وتشهق بلا إرادته فسبقه أبدل ما مضى، وإن أراحه لزمه. وقيل: من أصبح جنباً وعلم أنه إذا لم يغسل فهو مقطر لزمته لا إن ظن جواز تركه.

ومن وطئ ناسيا قضى يومه، ومن تعمّده قضى الشهر وكفر.

وإن وطئ ليلاً فتعمّد الترك إلى الصبح أبدل ما مضى، وفي الكفارة خلاف.
ومن وجد بذكره شبه المذي ولم يعلمه باحتلام أو غيره فهو مذي حتى يعلمه
منياً؛ ولا يضره الكلام بالنهار حتى يتيقنه.

وعند حاجب أن من وطئ زوجته فيه نهاراً فُرق بينهما أبداً إن تعمداً.
ومن شرب فيه خمر ليلة وزنى فلا فساد عليه بهما إن اغتسل قبل الفجر.
ومن مسّ فرجها بذكره ولم يمض فيه قدر التقاء الختانين ولم يُنزل فلا بأس عليه،
وكره له أن يعود لمثل هذا.

ومن كلمها فأمنى أبدل يومه عند الربيع لا عند وائل.
وكره له الوطء ليالي الصوم إلا إن أمكنه الغسل قبل الفجر، وإن وطئها فيما لا
يمكنه فأصبح عليه قبله فسد صومه. وإن طاوعته نهاراً لزم كلاً بدل وكفارة.
وإن قدم من سفر فيه مفطراً فطاوعته ثم حاضت فيه لم تسقط عنها لتعمدها،
وكره التقبيل فيه للشاب، ولا بأس بها (٢٧) لمن عرف من نفسه السلامة.
وروي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبل فيه ويقول: «إني أملككم لإربي».
فإن قيل: أباح الله الأكل والشرب والوطء إلى آخر الليل فيجب أن يكون
وقت الغسل بعده؟ قيل له: إنه من تمام الوطء لقوله: «من أصبح جنباً أصبح مفطراً»،
فخصّ ذلك الوقت.

ومن أجنب صباحاً ثم خرج منه مني أو شبه مذي بعد غسل قبل أن يبول أو
يطلع الفجر فيجب الغسل من المني لا من المذي كما مرّ، ولا يلزمه بدل يومه إن لم
يعده ثانية. وإن غسل وأبدل فهو أحوط.

وإن أجنب قرب الصبح وقد كربه بول أو غائط فله أن يتنفس إن لم يقدر على
إمساكه أو خاف الضرّ منه عليه، فإن أصبح وهو كذلك قبل أن يغسل فلا عليه إن لم
يتوان بعد فراغه عند من يعذره بذلك، وكذا إن أجنب في وسع من الليل فنام على أن
يقوم قبل الصبح فقام قريباً منه وهو كذلك فمعذور بذلك، وكذا إن نام وقد أصبح

وعلم بها في حينه فله أن يقعد لبول أو غائط بقدر ما يحكم طهارته، ولا يتشاعل باستبراء حتى يتناول عنه.

وإن أجنب نهاراً وأمكنه الغسل قبل إراقة البول كان أحزم له في صومه. وإن خرجت منه بعد الغسل أعاده، وإن أراقه واستبرأ قبله ولم يتوان ثم غسل لم يفسد صومه، وإن أخذ فيه فجاءه البول وعجز عن إمساكه فلا يتركه إلا من عذر حتى يتمه، فإن فعل ولم يتوان بغير أموره وسعه ذلك.

فصل

أبو سعيد: من قام ليلاً لغسل بدأ بفرجيهِ ورأسه، وإن بدأ بهما ثم برجليهِ ثم يديه وطلع الفجر ثم غسل رأسه، فإن علم أنّ عليه غسل فرجيهِ ورأسه أولاً لإحراز صومه فتشاعل بذلك عنه عامداً مخاطراً بصومه حتى أصبح خيف عليه فسادده، وإن لم يخاطر خيف فساد يومه لأنّ عليه غسل محلّ النجس، ثم رأسه ووجهه، فإذا غسل ذلك أحرز صومه، والجاهل لذلك والعامد سواء.

ومن عبث بذكره نهاراً عامداً فهو كمفطر عمداً، وإن فعله مراراً في يوم لزمته واحدة.

أبو عبد الله: إن وطئت امرأة ولم تعلم ولم تغسل أبدلت يومها، وإن علمت وجهلت لزوم الغسل لم يسعها جهله ولزمها بدل ما مضى والكفارة. ومن تعمّد نظراً إلى فرج محرم ففي النقض به عليه قولان كما مرّ.

ويُكره للرجل إدخال إصبعه في فرج امرأته ولو في غير رمضان، وللشباب الصائم أن يمسه، وإن توسّمها من فوق ثيابها لشهوة فسد [٣٩٠] صومه عند ابن محبوب، وقيل: لا يلزمه إلا التوبة إلا إن أنزل فيبدل يومه كما مرّ، وقيل: إنها وغيرها في ذلك سواء، ويلزمه - قيل - في غيرها بدل ما مضى.

ومن وطئ صبياً ولم ينزل وكلم الناس قبل الغسل فسد صومه.

وإن قبل زوجته فأمدى أو أودى فقد وسخه، وكُره له؛ ولا فساد بخروجه بلا علاج، وقيل: يبدل به يومه. ومن عالجها ولم يرد نكاحاً فلماً خاف الإنزال تنحى عنها فأنزل قضى شهره عند الوضاح، ولا فساد عليه إن نظر بدن ذات محرم منه ويبدل يومه إن نظر فرجها، وقيل: لا. وإن نظره من أجنبية أو بدونها اختير له بدل يومه، وقيل: لا. ولا ينتقض الصوم بالنظر كالوضوء.

وإن عثت بذكر زوجها نائماً نهاراً لزمه الغسل فقط إن لم يعقل، وكان كمحتلم.

ومن أجنب نهاراً فتوضأ وغسل رأسه وفرجه دون باقيه تم صومه لا صلاته إلا بالتأم. وكُره له أن يتعرض لزوجه إن صامت ولو نذراً في قضاء شهوة منها، فإن فعل ولم ينزل منها شيء ولم يمض الحشفة في فرجها فلا فساد عليها، وأما معا.

فصل

يفسد على من يقضي رمضان إن جامع فيه عامداً ما مضى من بدله، وعليه أن يستقبل ما لزمه منه، وإن كان البذل عن شهرين أو أكثر فسد عليه بدل ما هو صائم له من الشهور لا بدل ما صام لغير ذلك الشهر إن مضى صومه.

وإن أكرهت الصائمة على وطء (٢٨) أو كانت نائمة فقليل: لزمها بدل يومها، وقيل: لا، وفي الكفارة على مكرها قولان، ولزمتها إن طاعته وفسد صومها، ولا يبرأ منها إن سافر في يومه أو مرض.

أبو صفرة: من تعطّ ذكره حتى أمتى بلا مسّه وبلا إرادته أبدل يومه، ولا يلزمه عند أبي عبد الله.

أبو سعيد: من تعمّد نظراً إلى ممنوع من بدن امرأة ثم رجع عنه قبل أن ينزل فزاد عليه حتى أنزل أبدل يومه، وإن لم يزل ينظر ولا يريد حتى أنزل فسد ماضيه؛ والفرج قال - وغيره في ذلك سواء.

وإن أعان على نفسه وأراده فكالواطيء، والمسّ والنظر فيه سواء.
ومن يعنيه التبع بعد الجنابة حسن له أن يغتسل قبل الصبح ويحترز صومه ولا
ينتظر انقطاعه، فإن جهل وانتظره ولم ينقطع حتّى أصبح فقليل: يبدل ما مضى، وقيل:
يومه، وقيل: لا شيء عليه لأنّه في نواه غير مفرط عند أبي المؤثر.
ومن بات في جبل فأجنب والماء في أسفله فإن تحمّل التعب في المسير إليه، وخطر
الحيات وصل إليه ليلا فله أن يتصدّد لأنّ ذلك عذر له.
أبو سعيد: من ضيّع الغسل حتّى مضى له بعض النهار متعمّدا فعند ابن محبوب:
إنّ المرأة إذا طهرت فلم تغسل حتّى أصبحت ولم تصلّ لزمها كفارتان، واحدة
للصلاة وأخرى للصوم. والجنابة أشدّ من الحيض، والأكثر على أنّ عليه البذل لا
الكفارة.

ومن أصبح فرأى بثوبه منيا وقد رأى بمنامه وطء وإنزالا احتاط بغسل، وإن رآه
لا إنزالا ولمس فلم يجد فلا غسل عليه، وإن لم ير واحدا منهما ووجد بللا فقليل:
يغتسل، وقيل: لا، وقيل: إن شمه فوجد له عرف جنابة اغتسل، وإلا فلا حتّى يعلمه
منيا.

فصل

سئل ابن المسيب عمّن أتى فاحشة مرارا في رمضان فقال (٢٩): لو صام الدهر
ما أدرك فضله، ولزمه أن يصوم عن كلّ يوم أتاها فيه شهرا، ورفعها عن جماعة إلى
محبوب، وأن يعتق أو يصوم متابعين أو يطعم ستين ويتوب إلى الله.
وإن أتاها فيه أيضا سنة أخرى أو أكثر لزمته لكلّ شهر كفارة.
وإن مضى الجنب إلى فلج ليغسل فيه ليلا فأدركه الصبح وفي بيته بئر لو غسل
منها لفرغ قبله فهو غير متوان لمضيه إلى الغسل.

أبو سعيد: من وطئ ناسيا أبدل يومه، وقيل: لا، وإن تعمّده بعده يظنّ جوازه
وأنه معذور بعد، لزمه الإثم والكفارة وبدل ما مضى، ولا يُعذر بظنه، وقيل: لا تلزمه
والأوّل أصحّ.

ومن وطئ زوجته فطلّبه أن يتبعها إلى الماء فأبى ولم تجد أنسا حتّى أصبحت
لزمها بدل الماضي إن بلغت.

ويُعذر خائف من سبع أو حيّة ونحوهما ويؤخّر الغسل إلى أمنه، ويتصدّد لإحراز
صومه لا خائف من جنون، وقيل: يُعذر إن خاف ضرّهم.

ومن نام نهارا فأجنب وتبّيه غيره فكلمه ثمّ علم أنّه [٣٩١] جنب فلم يعد
للكلام وغسل من حينه فلا عليه، وإن توانى بغير أمر الغسل فسد عليه.

ومن علم بجنابته فنام وأهمل نيته حتّى أصبح أبدل ماضيه، وقيل: يومه إذ لم
يتعمّد تركه والإهمال أن لا ينوي أن يغتسل، وإن ذكر النية ولم ينو شيئا ونام
حتّى أصبح فهو مهمل أيضا إذا علم بها ذاكرًا لصومه، وإن نسيه أو لم يعلم بها
أبدل يومه.

الباب الثامن

في صوم النساء

ابن خالده: إن جمعت امرأة ليلا واغتسلت وبقي برحمها مني إلى الصبح لم يفسد - كما مر - صومها، ولا تجدد غسلا إلا للموضع.

وإن تشهت بلا عبث وحضرتها الشهوة فلم تزل تشهّي حتى أنزلت قصدا فقل: إنها أهون من الرجل وتبدل يومها، وقيل: ما مضى، وقيل: تلزمها الكفارة أيضا.

وإن وطئت ليلا وتوانت حتى أصبحت استغفرت، وقيل: كالرجل فتبدل. وإن صامت بدلا أو كفارة ثم حاضت بنت على الأول إذا طهرت من حينها ولا هدم به.

وإن وطئت بلا علم لزمها من حين علمت، وأبدلت يومها، وإن علمت ووطئت أنها لا يلزمها غسل لم يسعها جهله، وأبدلت ما مضى وكفرت.

وإن قال لها زوجها: لا بأس عليك أن تغتسلي صباحا عذرت عند أبي علي وأبدلت يومها، وعند أبي إبراهيم تحتاط ببدل ما مضى، وقيل: لا تُعذر بترك الغسل، وتلزمها كفارة.

وإن رأت ذكر رجل أو دابة فأنزلت دافقا فإن بتشهي أبدلت ما مضى، وإن غلبها الدافق بلا متابعة التشهي أبدلت يومها.

وإن مكنت زوجها الجنون نفسها لزمها القضاء والكفارة دونه وبالعكس.

ابن أحمد: إن وطئت ليلا وخشيت أن تخرج إلى الماء وجهلت التيمم للإحراز فقد مرّ الخلاف في جهلها.

وإن أحسّت برطوبة بفرجها فظنّتها حيضاً فأكلت ولم تصلّ ثم لم تجد شيئاً
أبدلتها وإن تقدّم حيضها نحو صفرة فأفطرت ظناً أنّها يسعها بها الفطر ولم تصلّ
أبدلتها أيضاً، وقيل: ما مضى، واختاره **خمس**.

وإن صامت كفّارة يمين بإذن زوجها ثم وطئها نهاراً قهراً فإن مانعته وغلبها
أبدلت يومها، وقيل: لا وماضيها إن استكانت له، وإن لم يأذنها لم يجز لها أن تمنعه،
وفي بدل يومها إن مانعته قولان، وإلاّ فماضيها.

وإن صامت بلا أمره فسد - قيل - صومها ولو قهرها.

وإن وطئ مُبدلة لرمضان فسد ما صامت إن طوعته وإلاّ فيومها.

وإن لزمته كفّارات وكره أن تصوم لها وهي ترضع فلا تصم إلاّ بإذنه، ولتصير
حتى تجد من الله سبيلاً.

وإن أرادت أن تأخذ منه أجلها لتكفر به لم يحكم عليه به إن أبى، وقيل: لها أن
تكفرها بالصوم وإن بلا إذنه، وليس له أن يمنعها ممّا يلزمها ولا أن يفطرها. وقيل: إن
صامت كفّارة فدخل عليها رمضان وقد بقي لها خمسة أيام (٣٠) فصامت منه أياماً
ثم حاضت خمسة فلمّا أفطرت صامت من الغد ما عليها من رمضان، ثم وصلت به
الخمس الباقية عليها من الكفّارة، فسد عليها صوم الشهرين لأنّ عليها أن تصبح
صائمة باقيةا، وتؤخّر بدل رمضان وبذلك قال أبو زيّاد.

ولا يجوز له أن يضربها بإجبار على وطئ إن صامت لازماً ولو نذراً، فإن فعل
أبدلت يومها، وقيل: لا، ولزمه - قيل - ما لزمها، فعلى القول بأن لا شيء عليها (٣١)
تلزمه التوبة، وإن أطعم مسكيناً كان أفضل.

وإن أجبرها نهاراً برمضان أبدلت يومها ولزمته كفّارة إن صام وأخرى لها، وإن
طوعته لزم كلاّ منهما بدل وكفّارة.

أبو الحواري: إن جامعها راقدة وقد صامت أياماً منه فانتبهت فدافعته بجهدا
فغلبها أبدلت - قيل - يومها. وإن مانعته ثم أمكنته وقد قدرت على منعه فسد صومها
ولزمته التوبة.

فصل

جاز لامرأة أن تغزل الكتان أو غيره بالريق ولا تبرق، وأن تصوم تطوعاً بلا إذن زوجها عند بعض، ولا تمنعه إن أرادها، وإن كره صومها وسعه، ولا بأس عليه وتقضي رمضان بلا رأيه لا تطوعاً. وقد روي: «لا تصم وبعلمها شاهد غير رمضان إلا بإذنه».

ويكره لها أن تستنقع في الماء صائمة لأجل فرجها، فإن شاءت اغتسلت وصبت على جسده، وتؤمر بتعجيل قضاء رمضان. وجاز لها تأخيرها.

ونُدب لها أن تأكل بقية يومها إذا حاضت، وتمسكه إذا غسلت ولا بأس عليها إن أكلته، وكذا يؤمر القادم من سفر أن يمسك بقية يومه.

وإن حاضت امرأة فيه فتركت الصلاة والصوم [٣٩٢] ثم طهرت أقل من عشرة، ثم راجعها الدم فظنته حيضاً فتركتها أيضاً أبدلتها، ولا كفارة عليها. وإن أكلت فيه مستحاضة تظنه جائزاً لها فعليها - قبل - شهراً، وقيل: ما مضى، وقيل: ما أكلت.

وإن ولدت أول يوم منه وطهرت على عشرة فلم تغسل حتى خلا لها أربعون فلما صامت حاضت، فقيل: متى طهرت اغتسلت وصلّت وصامت، فإن لم تفعل لزمها البدل، لأن أقل النفاس عشرة لا الكفارة إن جهلت، وقيل: غير هذا.

وإن صامت كفارة وانقطع حيضها أربعة أشهر ثم رأت الدم يومين فأكلت فيهما وتركت الصلاة، ثم انقطع وانتظرت يوماً بعدهما جهلاً لرجعة الدم وظناً جواز ذلك اختير لها أن تعيد.

وإن رأت دماً بعد طهرها تاسعاً أو عاشراً فيه فأكلت تظنه جائزاً لها أبدلت يومها عند من يعذر بها بالجهل.

والحامل والمرضع إذا صارتا بمحذور تخافان فيه على ولدهما إن صامتا فلهما أن يفطرا ويقضيا إذا أمتتا عليه، لأنّ الخوف عليه أعذر، وهما أيضا أعذر من المريض، والرخصة لهما أولى لأنّ له تحمّل المشقة على نفسه ولا كذلك هما.

وإن جاء المريض رمضان الثاني قبل أن تفرغه وخافت عليه أيضا فلها أن تأكله أيضا وتقضيهما. وقيل: إن صامت الثاني أطعمت عن كلّ يوم من الأوّل مسكينا ثمّ تقضيه. وكذا الحامل إذا أمتت على ولدها. وقيل: ليس لهما أن تصوما إن خافتا وإن على أنفسهما وعصتا إن صامتا على خوف، وكذا الشيخ الهرم.

وعن ابن عباس وابن عمر أنّ الحامل والمرضع تفطران إذا خافتا، ولا تقضيان، ونحن نأخذ بالقول بالقضاء؛ وحدّ عذر الموضع أن تخاف ذهاب لبنها أو نقصه إذا صامت وهلاك ولدها، ولا تجد له غداء، والحامل أن تخاف طرحه.

الباب التاسع

في صوم المشركين إذا أسلموا والصبيان والعبيد

ومن أسلم في يوم من رمضان أو بلغ فليس له أن يأكل بقيّته، فإن أكله ففي وجوب الكفّارة عليه وبدل ما مضى قولان، واختار ابن علي وجماعة لزوم بدله. وإن انتهى مراهق صومه ولا يطيقه حسن أن يطعم عنه حتى يبلغ. وإن صام صبي فيه باختياره أو بأمر أبيه تُدب له أن يتمّه، ولا يؤمر بالفطر بعد الأخذ فيه، ولا يبدل إن أفطر برأيه. وإن أمره به أحد والديه أطعم عنه، وقيل: لا. وتُدب له أن يصوم إذا أطاقه ولا يُمنع منه من أراده ولكن يقال له: لعلك لا تطيقه ونحو ذلك من المعارض.

أبو سعيد: لا يلزم من لم يطقه إطعام عنه وإن لكبر، وقيل: وقد نسخ بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا﴾ الآية (سورة البقرة: ١٨٤)، فليس إلا العدة وذلك في الكبير، وفي وجوبه على الصغير قولان، والمختار سقوطه عنه. وإن بلغ وصام منه أياما ثم أكرهه أحد على الإفطار لزمه بدل ما أكل والكفّارة، ولزمت أيضا مفطره.

وإن صام الصبيّ بعضه ثم عجز فعلى من أمره به أن يطعم عنه. وإن بلغت فيه جارية فأدركت منه عشرا تُدب لها أن تبدل ما فاتها منه. ولا يلزم - قيل - صبيّا بدل اليوم الذي بلغ فيه وإن قال بوجوبه كثير منّا لأنّ الصوم لا يصحّ إلا بعقد من الليل، وقد فاتته. وكذا من أسلم نهارا فيه، وبدله على الصبي إن بلغ فيه أو كد عند بعض لأنّه مخاطب بصومه على الأصحّ.

والعبد فيه كالحُرّ، والنقض النقض (٣٢)، وللسيد أن يجبر مملّكه عليه إن أطاقوه.

ومن سافر هو وعبيده فيه فلا يجبره عليه ولا على إفطار إذ هو أعرف بحاله منه
وتخير فيهما، وإن أجبره على الإفطار فأمره بالبدل حين رجعا فشكى ضعفا وعجزا
عن خدمته لزمه الصوم دونها لأن البدل وجب عليه بإجباره مع قدرته عليه في سفره.
ومن اشترى خادما فأطعمه مرارا فيه فإن بلغ [٣٩٣] خيف عليه أن تلزمه
الكفارة إن أطعمه بإجبار منه وإلا فالوقف.

ومن منع عبده من صوم التطوع فلا يصومه إلا بإذنه لأنه يضعفه عن خدمته.
ومن خرج إلى بلاد الزنج فاشترى منها بلغا وصبيانا، والبلغ لم يحتنوا فإن كان
مسافرا فهم تبع له، فإن أطعمهم فيه لم يلزمه شيء، وإن كان يتم هناك لم يجز له
إطعامهم إلا إن جاز لهم بعذر كمرض، فإن أفطروهم بدون العذر لزمته الكفارة
ولزمهم البدل بلا إذنه، وعليه أن يعمل لعبده ما يستعمله به إلا إن صار بحال لا يقدر
عليه من عطش أو جوع فيعذر.

ومن أسلم في دار الحرب قبل رمضان ثم مرّ عليه فيها فلم يصمه ولم يعلم أنه
لزمه، ثم علمه بدار الإسلام لزمه قضاؤه كما مرّ.

الباب العاشر

في صوم المريض والعاجز عنه

أبو سعيد: من لا يطيقه بمرض وسعه الإفطار، وقيل: من لا يطيق الأكل لما يقوى به عليه. وقيل: من لا يشتهي الطعام واختار أنه يجوز للمرء أن يصرف المشاق عن نفسه لمرض كصرفها عنه لسفر.

وإن كان يأكل الخبز ولا يصير على الجوع ولا يخاف الموت إلا أن الصوم يزيده ضعفا ومرضا إلى مرضه، فإن كان لا يأكل ما يقوى به عليه جاز له أن يفطر، وإن كان يأكل ما يرجو معه أن يقوى به عليه لزمه أن يصبح صائما، فإن عناه ضعف خاف منه على نفسه أفطر بما يحى به، ويبدل يومه ثم إن أمكنه بالليل أن يأكل ما يقوى به أصبح صائما أيضا، ويكون هذا دأبه حتى يفرج عنه وإلا أصبح مفطرا، ثم إن وجد قوة اختير له أن يمسك، فإن وجد ضعفا أفطر أيضا، وكان على إفطاره إن لم يجد قوة.

وقال هاشم: إذا لم يجع وذهبت منه شهوة الطعام فله أن يفطر، وإن أصبح عاقلا ولم يأكل ولم يشرب ولم يتغير عقله في نهاره تم صومه.

والإفطار في المرض رخصة، وجاز له حتى يطيق الصوم. وإن أكل كثيرا ولم يصير عن الأكل لزمه الصوم. وعن أبي عبيدة أنه اشتكى فلم يطق صوم رمضان، ولم يزل وجعا ضعيفا حتى أدركه الثاني فقوي عليه فصامه وأطعم عن الأول رجلا عشاء وسحوره، فلما فرغ منه صامه؛ قال محبوب: ونرجو أن الإطعام عنه وسيلة لا لزوم إذ لم يصح قدر ما يمكنه الصوم.

ومن أجهده فشرّب ثم زاد فشرّب لزمه بدل ما مضى عند بعض، وقيل: الكفارة. ومن عطش فيه وخاف ضرا فشرّب قدر ما ينجيّه، فإن زاد عليه أبدل ما مضى.

ومن خاف زيادة وجع بعينه أو شدة الحمى لم يجز له الفطر .
ومن أكل فيه خوفا من زيادة علة وإلحاق ضرر ثم تعمد الأكل فيه ثانية أبدل ما مضى ولا تلزمه الكفارة .
ومن اشتدت علة بالصوم وخاف ضرا جاز له الفطر بقدر ما ينجيه، وإن نواه من الليل وأكل وشرب حتى يقوى .
ومن وجد راحة فصام يوما أو يومين ثم ضعف فأفطر كذلك ثم له ما صام، وأبدل ما أكل . ومن مرض رمضان ولم يصم منه شيئا ثم مات في مرضه لم يلزمه إيصاء بقضائه .
ابن خالد: إن لم يطق صوما جاز له الفطر ولا يلزمه أن يطعم، فإن عوفي أبدل وإلا فحتى يُعافى، فإن صام أياما ثم أفطر أياما (٣٣) ثم صام أياما اعتد بما صام، وأبدل ما أفطر .
أبو الحسن: من عناه أمر فأفطر لأجله وخاف منه فأكل أو شرب بقدر ما ينجيه ثم اعتمد على أكل يومه بلا خوف لم يُعذر، وفي الكفارة عليه قولان .
وروي أن امرأة أجهدتها الصوم على عهدہ صلى الله عليه وسلم فأمرت بالفطر فأبت فماتت، فأمر ابنها أن لا يدفنها أو قال: إنها قتلت نفسها .

فصل

إن أغمي على صائم بعد الصبح ولم يأكل ولم يشرب ثم صومه، وإن أغمي عليه من الليل ثم أفاق نهارا أعاد يومه، وإن لم يفق إلا بعد أيام اختار له بعض أن يبدل، ولم يوجبه عليه بعض وقد مر، واختار أبو سعيد أن يبدل يومه من أغمي عليه ليلا [٣٩٤] حتى أصبح لأن الصوم ينعقد منه، وقيل: لا يبدله لأنه أغمي عليه دائئا (٣٤) به وعُذر بالإغماء .

ومن يجنّ برمضان حيناً ويفيق حيناً أبداً ما أفطر فيه فقط، ويصلي إذا عقلها في الوقت وإلا أبداً وكفر، وإن دخل وقتها مفيقاً فلم يصلي حتى جنّ أبداً إذا أفاق.

أبو سعيد: إن أصبح عاقلاً معتقداً للصوم ثم جنّ ثم له صوم يومه، وما أصبح فيه من الأيام غير عاقل اختير له بدله، ولا أنظر في صحته فيما بين ذلك ولا في جنونه، وإنما أراعي به الوقت الذي يعقد فيه الصوم، واختار في الصلاة إذا حضر وقتها فمريض بقدر ما لو قام إليها في أوله لتوضأً وصلي فصيّع حتى جنّ لزمه بدنها وكذا إن أفاق في وقت الصلاة فأدرك منه قدر ذلك لزمه أن يصليها وإلا أبداً.

ومن جنّ في رمضان لزمه عند ابن محبوب بدله، وكلّ يوم طلع فجره عليه عاقلاً فيه تمّ له صومه، وإن طلع وقد جنّ فإنه يبده، وكان في نفس ابن الحواري من هذا القول شيء لأنه لا يدل عن من جنّ في رمضان كلّه عنده، والمختار بدله وبه جاءت (٣٥) الآثار.

وكذا إن أغمي على صائم نهاراً فلم يبق إلى الليل فإنه لا يبده، وإن أغمي عليه ليلاً فلم يبق إلى الليل أو أفاق في النهار لزمه بدل يومه.

أبو الحسن: من نوى الصوم ليلاً ثم أغمي عليه قبل الفجر إلى الغروب ثم صومه. وقيل: إن طلع عليه الفجر عاقلاً ثم له، واختار أنه إذا دخل الليل واعتقده ثم زال عقله بنوم أو إغماء أو جنون حتى أصبح ولم يحدث في نواه مبطلاً لصومه فاعتقاده كاف وصومه تام.

ومن جنّ قبل رمضان فلم يبق إلا بعده فلا يلزمه لرفع القلم عنه، وإن جنّ في بعضه أبداً ما جنّ فيه وتمّ له ما صام منه بعد إفاقته.

وفرق بعض بين المجنون والمغمى عليه، فجعله كمن لم يشهد الشهر، والمغمى عليه كالمرضى والنائم، فألزموه البذل دون المجنون. وفي الضياع: ومن زال عقله فيه كلّ لزمه بدله، ومن أفاق - قيل - في بعضه لزمه قضاؤه كلّ لأن الجنون لا ينافي صحّة الصوم، كالكفر المنافي لصحّته لأنه إذا نواه ليلاً فجنّ نهاراً لم يبطل ذلك

صومه، وإن جنَّ قبله فأفاق بعده لم يلزمه كما مرَّ إذ لم يخاطب به، ويُعذر عن أداء
الفرض وقت زوال عقله إلّا إن أتى على زواله حال يحكم له فيه بأنّه لا يرجع عنه،
فإن كان كذلك فالباقي عليه من رمضان، وهو بحاله لا يلزمه فيه بدل إذ لا يكاد أن
يرجع عنها بعد الحال التي يحكم له بها؛ وقيل: حتّى يذهب عقله سنة فيسقط عنه
الفرض لأنّه معتوه ثمَّ إن تحوّل إلى العقل جاز أن يُمضى له الحكم الأوّل ويسقط عنه
لزوم البدل.

فصل

أجمعوا على جواز الإفطار للكبير والعجوز إذا لم يطيقا، واختلفوا في الإطعام
عنهما، فمن أوجبه رأى أن يطعم كلّ منهما عن كلّ يوم مسكينا عشاءً وسجورا
كما مرّ، وقيل: مدّا إن أيسرا، وإلّا صام عنهما قرييها إن أفطرا، وإن أطاقا بعدُ
أبدلاً، وقيل: إذا لم يطيقا استأجرا من يصوم عنهما ما أفطراه إن أيسرا، وقيل: لا
إطعام عليهما ولا أجره ولا بدل إلّا إن أطاقاه.

وإن تمادى عجزهما سقط عنهما ولا يفطران إلّا بعد أن يعلم عجزهما عنه.
وحاز أن يطعم عن [٣٩٥] المرأة رجل وبالعكس ما مرّ، وأن يعطي حباً قدر
ما يكفي مسكينا في اليمين.

والفدية - قيل - نصف صاع، وقيل: مدّ، وقيل: طعام مسكين.
وقيل: إنَّ عجوزاً كبرت على عهد جابر ولها ابنان فقالا لها: إنَّك كبرت
وعجزت عن الصوم فسألاه أن يصوما عنها، فأمرهما به فرغب كلّ منهما فيه ثمَّ أتياه
في القابلة فقال لهما: أوهي حيّة بعدُ؟ فأنعما، فقال: أطعما عنها.
وقيل: من كبر ولم يطقه وله أولاد فإن كان له مال أطعموا عنه وإلّا لم يلزمهم
صوم لأنّه معذور.

هاشم: يطعم عنه إن كان له مال وإلا صام عنه أكبرهم، فإن أبى فتاليه إلى آخرهم، ولا يُجبرون عليه إن أبوا وأسأعوا.

أبو سعيد: ليس إفطاره على التخيير وإنما هو على العجز لأنه يصوم حتى لا يطيق، فيفطر بقدر ما ينجليه، وتلك حال في كل يوم أطاقه فيه كما مرّ ولو كان رمضان كله على ذلك، لأنه عمل بدن لا تجوز فيه فدية.

وليس لمن خاف منه أن يصوم، وعصى إن صام عليه، وقيل: لا شيء على من لم يطلقه لقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (سورة البقرة: ٢٨٦). فمن طال مرضه سنة بعد سنة وعمر عليه رمضان ولا يصومه حتى مات لم يواخذ به، وليس على أحد أن يصوم عنه أو يطعم، فإن عوفي أبدل، وكذا كبير لا يطيقه لا يُصام عنه ولا يطعم، فإن قدر أبدل وإلا عُذر.

وإن عجز عن الصلاة ولو على التكبير عنها لم يلزم أحدا أن يصلّي عنه. ومن عجز عن شيء عذره الله منه.

الربيع: يصوم الرجل عن والديه وعن أخيه إذا لم يطيقوا، ولا يُشار لهم بالإطعام ولو في صوم النذر والاعتكاف، وكذا سائر الأولياء.

الباب الحادي عشر

في صوم المسافر وما يُنْدب له

وقد مرَّ أنه مخَّير على المختار. ومن تعدَّى فرسخين من بلده وله أن يسافر في كلِّ مباح ويفطر إذا صار بحدَّ السفر، ويعتقد الفطر من الليل.

ومن سافر في معصية لرمته الكفارة إن أفطر مع بدل ما أكل، وقيل: الماضي، وقيل: لا شيء عليه وهو كغيره فيما له وما عليه، ويتوب إلى الله سبحانه.

وليس لمن أصبح في بلده أن يفطر ولو نواه من الليل وعليه أن يتمَّ يومه.

ومن عناه ما يخاف منه عطشا أو جوعا فله أن ينحّي نفسه ثمَّ يمسك ويبذل يومه ولو مقيما أو صحيحا.

وإن نوى من الليل أن يفطر ثمَّ لم يفطر إلى الليل أبدل يومه ولو دخل بلده فيه، ولا يفسد عليه ما صام في السفر قبل، وقيل: يفسد.

وإن خرج من بلده ليلا ونوى منه أن يفطر فإذا خرج من عمرانه قبل أن يصبح فله أن يفطر إن كان يجاوز الفرسخين، وقيل: إن أفطر هو أو المريض بلا مخوف جاز لهما، ولزمهما بدل ما مضى.

وقيل: يبذل المسافر ما صام في سفره، وقيل: لا ولو أفطر في وقت من يوم هو صائم فيه لأنَّ له ذلك لرخصة السفر، ويبذل يومه وجاز الأخذ به، واختير أن يكون للمريض أيضا، وقيل: غير ذلك.

أبو المنذر: من نوى ليلا أن يسافر ويصبح مفطرا فلم يخرج حتى أصبح ثمَّ سافر وأفطر في يومه أبدل ما مضى.

ومن صام في سفر ثمَّ أفطر فيه فسد ما صام فيه، وكذا كلَّ صوم فيه أعقبه إفطار فيه إلا إن رجع إلى محلِّ تمامه ثمَّ سافر وأفطر فلا يفسد ما صام في الأوَّل بالإفطار في الثاني.

ومن شاهده في أهله فصام منه أياماً ثم سافر ثم رجع فلبث في بلده مدة ثم سافر أيضاً إلى أن مات ولم يقض ما عليه، فإن صيم عنه أجزاء ولو لم يوص به.

ومن سافر أو نوى أن يصبح مفطراً فأفطر يومه ثم صام من الغد إلى أن وصل بلده ثم له ما صامه في سفره لاتصاله بالحضر، وإنما قالوا: كل صوم فيه أعقبه إفطار (٣٦) فيه فهو منهدم. والحائض والمريض والمسافر إذا أخذوا في البدل واعترض لهم أحد هذه المعاني، وطهرت وقوي ورجع وبنوا على ما صاموا ثم لهم.

أبو سعيد: من تعرّض للإفطار نهاراً صائماً رمضان بلا عذر لرمه - قيل - بدل ما مضى والكفارة، وقيل: ما أفطر وأساء.

فصل

أبو سعيد: من صام في سفره [٣٩٦] وأفطر لمرض ثم صحّ فيه فتمادى على إفطاره ثم له صومه، وليس فطره بعد صحّته مفسداً لشهره لأنّ هذا عذر قطع حكمه بين الفطر والصوم وقام مقام دخول الحضر، والصوم فيه بعد السفر.

وكذا الحائض إن صامت في سفر أياماً ثم حاضت ثم طهرت ثم دامت في فطرها فهي كالمریض، فإذا أراد هو أو المسافر فطراً نواه من الليل وأصبح مفطراً، وقيل: إذا لم يطق المريض الصوم جاز له أن يفطر ولو لم ينو من الليل، وقيل: إن لم ينو منه أفطر بقدر ما يتجيه، وإن نواه المسافر منه ولم يفطر إلى الليل ودخل بلده أبطل يومه، وفي فساد ما صامه في سفره قولان.

وإن أجنب في رمضان ليلاً فانتبه ولم يتصدّق لإحراز صومه حتى أصبح ولا ماء عنده فقليل: يبدل ما مضى منه في سفره، وقيل: من شهره، وقيل: يومه، وقيل: لا شيء عليه وتمّ له، وقد مرّ.

أبو الحسن: إن دخل بلده أوّل النهار بنية الفطر ولم يأكل قبل أن يدخل عمرانه (٣٧) فإن أكل فيه أعاد ما مضى، وإن أكل نهاراً قبله في حدّ السفر جاز له أن

يأكل يومه في بلده كما مرّ عن أبي الحواري، وقال أيضا: ولو لم يأكل فيه أوّل يومه وقد أكل في بلده وقد أصبح ناويا فطرا وهو في حدّ السفر فإنّه يلزمه بدل يومه فقط. ومن سكن بلدا يقصر فيه فصام من رمضان أياما ثمّ خرج إلى سفر فأفطر فيه فإنّه ينهدم عنه صومها لأنّه لم يوطّنه فهو في حكم المسافر.

أبو سعيد: اختلف في القول بأنّ كلّ صوم في سفر أعقبه إفطار فيه فمنهدم، فقيل: ولو بدأ به في سفر، وقيل: إن كان بين فطرين فيه أو مبتدئا فيه، وأمّا إن وصل فيه بالحضر أو أعقبه إفطار فيه فلا ينهدم لاتّصاله بصوم الحضر في أوّله أو في آخره، وقيل: ينتقض كلّ صوم بين فطرين في السفر كما مرّ لا المبتدئ فيه من أوّل الشهر لأنّه لم يكن بينهما فيه لإباحة الفطر قبله وإن لمقيم؛ والأكثر منا على أنّ كلّ صوم في سفر أعقبه إفطار فيه فهو فاسد، قال: ونحبّ اتباع آثارهم.

وقيل: لو كان يصوم يوما ويفطر يوما لثمّ له ما صام وأبدل ما أفطر، وقال أيضا: وإن اعترضه إفطار في النهار بلا عذر أبدل ما مضى ولا كفارة عليه، وقيل: ما أفطر وأساء.

ومن اشتدّ عليه بحرّ فخرج إلى قرية يريد فطرا حتّى يسهل عليه فيبدله فله - قيل - ذلك، ولا يأنم به.

وإن نوى ليلا إن قدر صام وإلا أفطر فصام فقد تمّ له كما مرّ، وكره له أن يعاّج اعتقاده باستثناء.

ومن صام أياما في منزله ثمّ سافر فأفطر أياما ثمّ صام أياما ثمّ سافر فأفطر أياما، ثمّ كذلك حتّى أتمّ الشهر تمّ له ما صام في منزله وما ختم به الشهر وفسد ما صام في سفره ثمّ أفطر فيه.

فصل

من نوى سفرا وإفطارا من الليل ولم يخرج من عمرانه حتى أصبح أبدل ماضيه، وحسن له أن لا يتوبه حتى يجاوزه قبل الفجر، ولا يجزي نواه ليلا في حضر وإنما ينفعه عند حد السفر فيه، ولا يفطر يومه إن سافر بعد الفجر، فإن أفطر بعد خروجه أبدل ما مضى ولا كفارة عليه لشبهة السفر.

وإن خرج آخر النهار على نية الفطر وأتم يومه فهذا أشدّ والبديل عليه أوجب، وفي الكفارة خلاف.

ومن خرج من عمرانه قبل الصبح ونوى ثم أصبح دون الفرسخين لم يلزمه إلا ما أفطر، وإن رجع قبلهما فأفطر أبدل ما مضى وكفر، وإن أصبح صائما لم يلزمه إلا الذي أفطر فيه ورجع قبلهما.

وإن نوى الخروج والإفطار ليلا فأصبح في بلده فأفطر فيه خيفت عليه الكفارة وبطل الماضى، ويبدل - قيل - يومه إن لم يأكل، وقيل: ما مضى من صومه. ومن سافر نهارا فصام أياما ثم أفطر لم يفسد عليه الذي سافر فيه لأنه خرج وقد لزمه صومه، وفسد ما صام فيه بعد اليوم إذا أعقبه بالإفطار.

وقيل: من أصبح عليه فيه ثم بدا له أن يتم صومه فسد عليه ما صامه فيه.

ومن أصبح على صوم ثم نوى أن يفطر ولم يفطر فقي بدل يومه قولان.

ومن قدم ووجد زوجته [٣٩٧] قد طهرت فقي: يؤمر بالإمساك عنها ولا كفارة عليهما إن وطئها، وإن قدمت مفطرة فجامعها مقيما لزمه القضاء والكفارة دونها، وعصت إن طاوعته.

ولا يجوز الإفطار قبل مجاوزة الفرسخين لأنه في حكم الإقامة.

ومن له وطنان وبينهما أكثر منهما فخرج من أحدهما إلى الآخر فأفطر فلا يفسد ما صامه في أحدهما ويبدل ما أكل بينهما.

ومن سافر بعد صلاة الغداة ثم أفطر جهلا بلا عذر فإنه يبدل ما مضى، وإن علم أنه لا يحل له إفطار يومه لزمه ذلك - قيل - والكفارة أيضا، وقيل: صوم شهر. ومن خرج على نية السفر ثم لقي حاجته دون الفرسخين فظل يتزدد هناك ويفطر ثم رجع فعليه بدل الصلاة إن قصر الصوم والكفارة لهما.

ومن أصبح صائما ثم سافر في يومه ثم أفطر فيه فعند هاشم وابن علي يبدل ما مضى، فقيل لهاشم: فإذا صار في حدّ السفر وظنّ أنّ له أن يأكل إذا صار فيه ولم يعلم أنّ عليه إتمامه إذا أصبح في بلده؟ قال: فلذلك يُعذر بجهله، فلو عرف رأيهم ثم أفطر لزمه أن يكفّر عند بعض، فإذا ظنّ جوازه له فقيل: يبدل يومه، وقيل: ما مضى.

أبو سعيد: من عناه ما يزعه من بلده فهرب منه في رمضان فإن نوى من الليل أنّه إن جاوزهما يفطر فإنه يفطر وإلا فهو على صومه وخرج من العمران قبل الصبح فله نواه، فإن عزم على مجاوزتهما فله أن يفطر، وإن أصبح فيه لزمه صوم اليوم ولا ينفعه نواه، وشرطه في الليل لأنّ هذا صوم حضر، فإن أفطر جهلا ورجاه وسع لزمه البدل والكفارة ولا يُعذر - قيل - به، وقيل: يبدل ما مضى، وقيل: لا تلزمه.

ومن أصبح صائما ثم سافر ثم رجع في يومه وأتمّه كان صوم سفر ولو دخل بلده وصام أوّل يومه في سفره ثم رجع فيه إلى حدّه فهو صوم سفر ولو صام فيه أياما، ثم دخل بلده ليلا وخرج منه فيه إلى حدّ السفر فهو على حكمه حتّى يصبح، فإذا أصبح صائما في بلده وأراد أن ينوي من الثانية فطرا في السفر تمّ له صومه الأوّل لأنّ دخوله في الحضر قد قطع حكمه ولو دخله نهارا وخرج منه نهارا وقد صام في السفر قبل دخوله لم يكن له أن يفطر لفساد ما مضى في سفره لأنّه كلّ صوم سفر.

واختلف فيه إذا أصبح على نية الفطر من الليل ودخل بلده قبل أن يأكل في حدّ السفر وأكل فيه فقيل: يبدل ما مضى، وقيل: ما أفطر.

وإن أصبح على فطر في حضر ثم لم يأكل فقيل: يتمّ صومه ويتوب، وقيل: يبدل ما مضى، وقيل: الشهر والكفارة.

ومن أفطر في السفر ثم أمسك يومه حتى وصل أهله إلى الليل فقليل: يفسد ما صام فيه، وقيل: لا إن كان ذلك اليوم آخره في الحضر. وإن كان كله في السفر ففسد ما فيه، وقيل: فيه باختلاف.

ولا يسافر - قيل - من أدركه رمضان مقيما فيه وإلا فلا يفطر لقوله تعالى: ﴿فَمِنْ شَهْدِ مِنْكُمْ الشَّهْرِ فَلْيَصُمْهُ﴾ (سورة البقرة: ١٨٥)، وقيل: له أن يسافر ويفطر إن شاء وهو الأصح، وقيل: لا يسافر إلا في برٍّ لا في طلب رزق ونحوه.

ومن سافر ليلا وجاوز العمران فيه ونوى الفطر ومجازة الفرسخين، فإن أفطر ونوى الرجوع قبل مجاوزتهما كره له أن يأكل بعد نية الرجوع وتحول إلى الصوم إذا حولها إلى الرجوع، فإن أكل ذلك اليوم في بلده أو قبل دخوله بعد تحويلها إلى الرجوع فليس له أكثر من يومه.

الباب الثاني عشر

في نقض الصوم بما يدخل الجوف وما يخرج منه

أبو سعيد: اختلف في حقنة الدبر نهارا ف قيل: ناقضة ويلزم فاعلها بدل يومه، وقيل: ما مضى.

ومن احتقن بدواء أو دهن في دبر أو قُبِلَ نهارا ففي النقض به خلاف.
والمرأة كالرجل في الدبر وقُبِلها إن كانت فيه الحقنة في محل البول فكقُبِل الرجل، وإن كانت (٣٨) في محل الوطء فأرجو أنها تجوز.

وقيل: على محتقن في الدبر البذل والكفارة ولا شيء في القُبْل مطلقا؛ وإن بلغت في الدبر إلى ما لا يدرك إخراجها إلا بخروج الغائط وصار في الجوف نقض الصوم.
ويُكره الاستنقاع في الماء وهو أن [٣٩٨] يتغرق فيه للتبريد والتقوي على الصوم، ولا يُفسده.

ومن دخل نهارا يغتسل فيه فبال فيه وخرجت منه ريح فلا فساد عليه، وله أن يدلِكَ فاه عند الوضوء برفق ويستنشق به، وإن سبقه الماء في حلقه متوضئا فلا بدل عليه إن توضئا لفرض في وقته. وإن توضئا له قبله أو لنفل أبذل يومه مطلقا، وقيل: إن كان ذكرا لصومه.

وإن صُبَّ في حلق نائم ماء نهارا حتَّى وصل جوفه ثم علم بعد أن استيقظ فلا عليه، ويُكره له أن يلبس رطبا، وينزه صومه من دنسه.

ابن محمد: إن أدخلت امرأة ماء في حلقها فغرغرت به تجربته أيجوز فيه أم لا؟
فدخل إلى بطنها لزمها البذل بلا كفارة ولا وجه لتخصيص المرأة بذلك.

ومن أدخله فاه ذاكرة لصومه وسرطه ناسيا له أختبر تمام صومه، وإن أدخله ناسيا له فسرطه مغلوبا ذاكرة له، فإن قدر على لفظه حين ذكر فتركه حتَّى غلبه فكالنسيان وإلا فكذلك أيضا.

وإن بقي بين أضراره طعام فلم يتخلل حتى أصبح وقد أمكنه (٣٩) ثم خرج منه شيء نهاراً حتى جاوز في حلقه على الغلبة فإن كان في التعارف أنه في محل لا يؤمن خروجه وقد علم به بعد الصبح فتركه حتى أساغه ناسياً أو مغلوباً ففيه اختلاف وقد مرّ.

ولا شيء في ابتلاع الريق، ولا نقض بمنحدر (٤٠) من الرأس.

ومن جاز في حلقه غلبة ما كحصاة أو دائق فلا بأس عليه.

ومن تعمّد بلع ذباب فسد صومه ولزمته الكفارة.

ومن أكره على إدخال شيء فيه فلا عليه ولا إن سبقه الماء في حلقه وهو يتوضأ

لفرض، قيل: ولو قبل وقته.

ومن انغمس في ماء فدخل في أذنيه أو أنفه أو حلقه فسد صومه إن لم يكن لعذر

لا يمكنه تركه.

ومن غمس فيه رأسه في غسل (٤١) فسبقه في حلقه فلا بدل عليه إن توقى

دخوله بجهده، ولكن يُكره له الانغماس إن أمكنه الغسل بدونه (٤٢) لأنّ الصبّ

والنضح يجزيه له.

ومن توضأ لفرض فسبقه فلا نقض عليه إلا إن زاد في المضمضة على المعتاد في

الوضوء للفرض فيلزمه البدل. وإن كان ذلك وهو بعد في معالجة ثبوت أدائه فذلك

على ما قيل في أدائه.

ومن دخل نهراً يتبرّد فيه فشكّ أنه دخل حلقه ماء فلا عليه إن لم يتيقن به، وإن

تيقّن أبدل يومه.

أبو سعيد: إن مضمض للآزم فدخل حلقه بلا إرادته فلا عليه، وإن كان لغيره

وهو ذاكر أبدل يومه، وإن كان ناسياً فقليل: يبدله، وقيل: لا، والاستنشاق أقرب إلى

الرخص إلا أنه لا يبعد أن يتساوى في ذلك إن كان من فعله لما روي: «إذا

استنشقت فبالغ إلا أن تكون صائماً». فقد فرق بين (٤٣) الصوم والإفصاء فيه.

وقيل: لا بأس عليه أن يدخل الماء ليصطاد منه؛ ولا فيما دخل حلقه بلا تعمّد. ولا يعمس رأسه فيه ولا إن قَطَرَه في أذنيه، وكذا الدواء إن احتاج إليه وقد كُره، وقيل: لا يقَطَر فيه، وإن قَطَر فيه أبدل يومه، واختير أن لا يبدله؛ وكذا السعوط، والأكثر على منعه، وقيل: جائز ولا بأس به، وقيل: مكروه، وإن فعل بدل يومه. أبو سعيد: يبدل المستعط ولو لم يدخل حلقه، وقيل: لا ولو دخل، وقيل: إن دخل نقض وإلا فلا وهو الأوسط، والقائل بالنقض يرى أنّ السعوط رضاع، وكُره له محبوب أن يقطر في أذنه دها، ولا بأس به عند سليمان، وقيل: ليس له أن يتسعط ولا أن يقطر في أذنه ولا في أنفه ولا في حلقه لأدائه إلى مجرى الطعام ولأنّ الصوم إمساك وإن عن قليل، والقطر في الأذن أهون من السعوط في الأنف، وأوجب به أبو عبد الله القضاء والكفارة إن دخل الحلق، وقيل: لا قضاء عليه، وألزمه أبو سعيد بدل يومه، وقيل: لا مالم يجد طعمه في حلقه، وقيل: ولو وجد، وإن وجد [٣٩٩] بفيه بزق به ولا عليه مالم يدخل حلقه من فيه.

فصل

كره بعض منّا الاكتحال للصائم والأكثر على إجازته لما روي أنّه كان صَلَّى الله عليه وسلّم يكتحل بالإثمد. وأجازه له أبو المؤثر وإن بدّء يؤكل، وإن وجد طعاما بزق به.

أبو سعيد: رخصوا في الكحل له لأنّ العين ليست مجرى الطعام، وإن وجد بفيه شيئا برقه، وكُره بالصير، ولا يفسد بوجود كحل في نخاعه، ولا بأس - قيل - بالحضض والصير، وإن وجد طعمه بحلقه بزقه.

وله - قيل - أن يكتحل وإن لم يمتنع إليه، فإن أحسن بشيء بجمه إن قدر عليه ورماه؛ ولا تنقضه الحجامة عندنا لما روي أنّه صَلَّى الله عليه وسلّم احتجم وهو صائم، وتأولوا قوله: «أفطر الحاجم والمحتم». بما مرّ من اغتياهما مسلما، فحكم عليهما

بالإفطار للغبية لا للحجامة، وقد رُخص فيها للصائم، وقيل: تجوز له إذا لم يخف ضعفا، وليس في الرواية ذكره.

وجاز له السواك، وقيل: يُكره مطلقا، وقيل: في آخر النهار، والمختار الجواز لما روي: «خير خلال الصائم السواك»، وله أن يستاك في أوله يابس أو رطب، وإن استاك به في آخره لم يفسد صومه على المختار ولا يتعمّد إساعة البزاق المجتمع بفيه من السواك. وإن وجد بفيه دما بزقه حتى زال وابتيض البزاق إن لم يحضره الماء، وله أن يبلع ريقه ولو صائما حتى يصله ويغسله.

أبو سعيد: إن تسوّكت امرأة قبل الفجر بالدارم وغسلت فاهها حتى يذهب الذات ويبقى الزوك بفيها فلا عليها في شرط ريقها بعد غسل فمها، وهو مختار أبي المؤثر، فإن وجدت طعاما بحلقها بزقته.

أبو عبيدة: الصغير بمضمض فاه ويقذف الماء ويسبغ ما بقي قبل أن ييزق، ولا بأس عليه، ونُدب له إن ذكر صومه أن ييزق قبل أن يسبغ، وإن استاك فدمى فوه لم يفسد صومه.

ومن رعف فوجد طعمه في حلقه فلا بأس به عند ابن الوليد، ونسبه إلى أبي المؤثر. ويبدل يومه من آدمى فاه عمدا عند غير أبي عبد الله، ولا بأس - قيل - على مخرج بفيه دما وإن بلا علة ويزقه كله.

ومن استاك فدمى فوه فإن علم أنه يدمى كره له؛ ولا يُفسد السواك الصوم ولو وجدت به صفرة أو كدرة، ويبدل يومه إن وجد سائلا وصام فرضا لا إن صام نفلا، وإن بدله فيه كان أحوط.

ومن تخلّل فدمى فوه فلا عليه إن لم يكن سائلا، وإن كان سائلا أبدل يوما. ونُدب السواك وإن لصائم عند كلّ صلاة لما مرّ. ولا يُدخل إصبعه بفيه بعد العصر للمضمضة عند بشير، ويبدل من تعمّد إدماء فيه عند بعض ولا بأس به عند أبي عبد الله، وعند أبي سعيد: إن لم يتعمّد فغلبه الدم ودخل حلقه أو تعمّده ولم يدخل فلا عليه فيهما، وإن تعمّده ودخل أعاد ما مضى، قال: ولا بأس عليه في بلع ريقه ولو

كثر، وما بين أسنانه إن كان في معنى الريق المارّ عليه من الطعام فهو كذلك ما لم ينحلّ منه في الريق شيء من الذات أو لغير معنى الريق فيغلب عليه معنى الطعام أو الشراب فحيث لا تجوز إساغته بعد العلم به وإن قلّ، واختلفوا فيما بين الأسنان ولا يمكن إخراج وطرحه فالأكثر على أنّ من أساغ شيئاً منه عامداً ذاكرة لصومه فقد لزمه البذل والكفارة ولو قلّ.

فصل

جاز للصائم أن يدوق ما أراد أن يعرف حلوّه من ماله بلا إساغة، وأن يكيّل الحبّ والدقيق ويسفي الزراب، ولا يفسد صومه ولو نفع الغبار من حلقه، وإن أمكنه ليّ ثوب على فيه ومنخريه فعل وهو المختار.

ومن بلع ريقه وما ينحدر من رأسه فلا عليه وما خرج من صدره ما لم يصير على لسانه ويقدر على رميه فلا بأس بإساغته، وإن تعمد إساغة ما قدر على رميه أبدل يومه وينقض الصلاة إن فعله فيها، وقيل: ما مضى، وقيل: الشهر كلّهُ، ولزمته الكفارة لأنّه كالأكّل والقليل كالكثر فيه مع العمد.

ولا بأس بذوق (٤٤) الطباخ بلسانه، وكذا المضغ لصبي [٤٠٠] أو لغيره إن بزق حتّى ذهب من فيه، ولا على من أكل ليلاً ونام ولم يعضض فاه إلى الصبح ونحو ذلك، ويؤمر أن لا يتعرّض لشيء من ذلك في صومه.

أبو علي: من طرح بفيه حصاة فجازت غلبة فلا عليه، وقيل: يختاط بيوم.

ابن محبوب: تلزم الكفارة متعمداً بلع درهم أو دينار أو نحوهما أو ذباب.

ومن سالت دموعه أو مخاضه حتّى دخلت فاه فإن تعمد أبدل ما مضى، ويومه

إن نسي، وقيل: لا.

وإن تعمد إدخاله أو طرحه فكمتعمد أكلا فيه. ومن طلع شيء من جوفه إلى حلقه فوجد طعمه فيه فلا عليه عند الموضح إلا إن طلع على لسانه فردّه جهلا ولم ييزق به وظنا أنه لا بأس به فيلزمه بدل يومه.

ومن خرجت من حلقه نخاعة فيها دم فإن لم يردّها إذ انقطعت على لسانه فلا عليه. وقيل: النخاعة من الصدر والرأس يفسدان الصوم إذا ردهما القادر على لفظهما.

ومن دخل حلقه دخان حتى وجد طعمه فيه فلا نقض عليه به. ومن اشتّم أراكا أو غيره فبلغ إلى خياشمه ووجد حرارته فلا (٤٥) عليه ما لم يتسقط به (٤٦) ويدخل إلى رأسه أو حلقه.

ومن دخلت بحلقه غيرة سواد أو غيره فإن قدر على إخراج ذلك فلا يسرطه إلا من عذر، وإن صارت لها ذات في حلقه وأمكنه إخراجها بعلاج احتير له أن يعالجها حتى يخرجها.

أبو سعيد: يُكره له مضغ ما له طعم، وإن مضغه ولم يدخل حلقه لم يفسد صومه. وكلّ ما دخل فمه بلا إرادة فوّلج حلقه بلا قصد فلا عليه، والأكثر على أنه لا شيء على من درعه شيء ولو رجع عليه شيء منه إن لم يجلبه، ورجى أنه إن رجع عليه ففي النقض به خلاف، وإن تقايا أبداً يومه، وقيل: لا، ولا قائل بلزوم الكفارة إلا إن تعمد ردّ شيء من فيه فإنه قيل - تلزمه.

وإن غلبه فرجع عليه وقد تقايا فإنه يبدل يومه. وإن غلبه فتقياً ثم رجع شيء منه غلبة فإنه يبدل يومه، وقيل: لا. وإن تعمد فغلبه بالرجوع أبداً، وفي بدله إن لم يرد شيئاً منه قولان. وإن تعمد ولم يردّه إلا أنه ييلع ريقه قبل أن يغسل فاه، فإن رال عين المفسد للقم بالزاق مرارا فلا نقض به.

وإن تعمد وردّه فكالأكل عمداً. ومن قاء حيث لا ماء فيه ويزق حتى صفى الريق فلا عليه إن بلعه ولو وجدّه، وقيل: يبدل يومه.

ومن تعمّد هتك حرمة صوم في رمضان لزمه القضاء والكفارة، واختلف فيه،
فقليل: شهراً، وقيل: ما مضى منه. وإن لم يقصد هتكاً له أبدل يوماً.
ومن قاء بلغمًا فتعمّد ردّ شيء منه بعد تمكّنه من رميه فسد صومه وصلاته، ولا
بأس عليه فيهما إن لم يتعمّده.
ومن مضمض وقذف الماء وأساغ باقيه فلا عليه.
وإن استقيأ بعمد فلما صار إلى الخلق ردّه قبل أن يظهر إلى فمه فلا بدل عليه
عند بعض.

الباب الثالث عشر

في نقض الصوم بالمعاصي

اختلف في الكذب عن عمد، فقليل: ينقضه، وقيل: لا، وأجمعوا أنه ينقض الوضوء لا الغسل. وفي الرواية ما يدل على أنه ينقض الوضوء والصوم؛ وكذا غيبة المؤمن.

ومن حدث بحديث فنسي التعبير عنه وغيره فلا نقول إنه كذب إلا إن تعمّد قلبه عن معناه. وفي إملاء الكذب وكتابه والأمر به اختلاف في نقض الصوم به. أبو الحسن: من قال لمن لا يعرفه إلا بخير أو لدابة أو لمن لا يستحق الويل: لك الويل أو تعسا لك أو غضب الله عليك أو لابنه أو عبده: يا كلب أو يا حمار، فإن كان متولّي استغفر ربّه وأعاد وضوءه ولا يبدل (٤٧) الصوم إن استغفر.

ومن قبح وجه رجل أو لعنه وله ولاية فسد وضوؤه، وفي صومه خلاف؛ وكذا في الصبي إن كان أبوه متولّي، واختير في الدابة نقض وضوئه لا صومه مع الاستغفار، وينتقض أيضا بـ "يا جيفة" إلا إن نوى شيئا.

وإن قال: يا كلب أو يا حمار ولا نية له أفسد أبو عبد الله صومه، ويبدل يومه إن قبح دابة أو صبيا، وتفسده كل (٤٨) معصية فعلها لما قيل: إذا صمت فليصم جميع جوارحك عن الخطايا، وفي خير: من لم يمسك عنها (٤٩) فليس بالله حاجة أن يدع طعامه وشرابه، وقد وجب احتسابها على كلّ صائم ومفطر إلا أنها مع الصوم أعظم إثما، وأسرع عقوبة، وأقبح ذمّا.

ومن استمع سرّ قوم أو نظر جوف منزلهم أو قرأ كتاب إنسان بلا إذنه فسد
- قيل - وضوؤه لا صومه.

وإن نظر وجه امرأة أو [٤٠١] جارية لم تبلغ أو بدن محرّمته لا لشهوة فلا
فساد عليه، وبالشهوة خلاف، واختير أنّه لا يلزمه بدل.

وغير الفرج من عورات النساء إن تعمّد بشهوة يلزم به بدل يومه، وإن تعمّده لا
لها فحلاف. ووجب بنظر الفروج اتفاقاً كاللّباس لجميع البدن.

الباب الرابع عشر

في بدل الصوم ولزومه

ومن أفطر في سفره أو مرضه فمات فيه أو بعد رمضان به لم يلزمه، وإن رجع أو عوفي لزمه. وقيل: يلزم المريض ولو مات في مرضه، ويوصى به، وقيل: لا حتى يصح قدر ما أفطر بعد الشهر أو شيء من ذلك. وإن أفطر فيه وانقضى وصح ثم أخذ ببذله فصام أياما ثم عناه سفر أو مرض بنى على ما صام من حين ما صح أو قديم. وإن أفطر بلا مخوف جاز لهما ويبدلان، وقيل: غير هذا. وقيل: يبدل المسافر ما صام في سفره إن أفطر بلا مخوف، وقيل: لا يلزمه بدل ما مضى وإنما يلزمه بدل يومه وما أفطر فيه من الأيام، وجاز الأخذ بهذا، والمريض مثله.

وإن أفطر أياما في مرضه ثم صح بعد رمضان إلى أن مات ولم يقض جاز أن يُصام عنه. هاشم: إن كان لا يشتهد الطعام فله أن يفطر ويعيد إذا صح، وقيل: يعيد وإن لم يفطر، واختير أنه إذا أصبح عاقلا ناويا صوما من الليل وأمسك تم صومه ولو تغير عقله نهارا.

أبو سعيد: إذا أكل ما يقوى به عليه لزمه البدل في الحكم وإلا صار ديناً عليه، فإن قضاة حياً وإلا أوصى به، وإن ضعف حتى مات لم يلزمه بدل ولا إيصاء به في الحكم إلا إن احتاط.

ابن روح: من مرض فأفطر ومات في مرضه لزمه الإيصاء بصومه. ابن أحمد: من أفطر في سفره ومات فيه لا يلزمه قضاء ما أكل فيه ولو حال عليه رمضان مثل من خرج إلى مكة أو غيرها وأقام فيها سنين ما لم ينو المقام.

أبو سعيد: من لم يبدل حتى مات فإنه يُصام عنه ولا يجزي عنه إطعام، ويطعم عن لازم بكفارة. أوصى به كذلك. وإن كان من نذر بصوم فإن أوصى به صوما أنفذ عنه من ماله بأجرة. وإن أوصى به إطعاماً أنفذ عنه به أيضاً لأنه رخص له فيه في

حياته أَيْضاً، ولا مَرْتَضٍ في إطعام عن بدل رمضان ولو عن كلِّ يوم ألف مسكين، ولا يجزيه ولو أوصى به، وقيل: لكلِّ وارث أن يصوم عن موروثه إن لم يطق لكبر ولو حيّاً.

ومن عليه صوم رمضان فلورثته أن يطعموا عنه أو يصوموا بالتتابع، فإن انتقض عن الأخير انتقض عن الكلِّ، لأنهم كالواحد الصائم لنفسه، وإن كرهوا أن يصوموا فلا يحكم عليهم به، ويطعم عنه إن أوصى بذلك في ماله، وقيل: يستأجر له صائم عنه منه وليس في هذا إطعام، وقيل: إن لم يتفق الورثة على الصوم أطعموا عنه منه إن أوصى بذلك، وقيل: من مات فيه فعليهم أن يصوموا عنه ولو لم يوص به، وقيل: إنّه من حقوق الله وليس عليهم منه شيء إلّا إن أوصى به، فإن اتفقوا أن يصوموا وإلّا استأجروا صائماً عنه، ولا يطعم لأنّ الواجب فيه الصوم لا الإطعام لأنّه ليس بكفارة.

ابن بركة: من مات وعليه صوم ولم يصمه بعد وقدر (٥٠) على بدله فعلى ورثته البالغين صومه، فإن قام به واحد منهم سقط عن باقيهم، وإن اختلفوا فعلى كلِّ أن يؤدّي قدر إرثه، وإن كان فيهم يتيم صام عنه وليّه، ويروى: «من مات وعليه صوم ولم يقضه فليطعم عنه لكلِّ يوم مسكيناً»، ويطعم عن كلِّ كبير في حياته لهذا الحديث وبعد وفاته، وقيل: بالصوم، قال: وهذا أشبه بالسنة.

وجاز الصوم عن ميت. هاشم: يصوم عنه بنوه فإن صام عنه أكبرهم (٥١) وإلّا تحصصوا، فإذا قضى الأوّل ما عليه أصبح الثاني صائماً ولا يفرّق، وإن فسد على واحد لم يفسد على غيره، وقيل: يفسد لأنّه واحد، وقيل: إن تبرّع به غير أوليائه جاز.

ومن قال في وصيته إنّ عليه كذا يوماً من رمضان فلا شيء على الوصي ولا على الورثة حتّى يقول: أنفلوه عني من مالي.

ومن مات فيه فلم يوص ببقية الصوم عُذر ولا عليه، وقيل: من لزمه وإن من نذر أو كفارة فليوص به إذا احتضر ويذكر أنّه من كذا، ولا يلزم الورثة صوم عنه إن

لم يرثوا منه قدر أجرة الصوم إلا إن تبرعوا به عنه، والذكر أولى بالابتداء من الأنثى فيه.

وإن كان عليه شهر لم يجز لهم أن يصوموا أياما منه ولكن يصوم أحدهم ثم يصبح [٤٠٢] الآخر، ويفطر هو حتى يتموا، وإن كان عليه أكثر منه كما إن كان عليه ثلاثة وله ثلاث بنين فلهم أن يصوموا معا في شهر يعتقد كل منهم شهرا عنه، وإن أوصى بمتابعين كفارة فلا يُصاما إلا كذلك لأنها كالبدل.

أبو صفرة: من عليه رمضان وأدركه آخر صام الحاضر ثم آخر ثم وصله بآخر إن قوي وإلا فله أن يفرق بينهما لأن كل منهما مستقيل بنفسه، ويطعم لكل ثلاثين وقيل: ستين.

ومن لزمه قضاء بعض رمضان وكان قيظا فأخره إلى الشتاء ليسهل عنه فهو مقصّر ولا ضرر عليه وقد مر نحوه.

أبو سعيد: من عليه بدل أيام معروفة منه وأحب أن يحتاط بغيره وأن يقطع بين الواجب وغيره بفطر (٥٢)، فإن كان الاحتياط مما لا يُعذر فيه فلا يصمه إلا تابعا للواجب، وإن كان نفلا خيّر بين فصل ووصل.

واختلف فيمن عليه أيام منه يصمها حتى حال رمضان آخر ولم يمكنه أن يطعم فقيل: يكون عليه ديناً متى قدر أطعم ولا يلزمه إلا واحد ولو حال عليه أحوال، وقيل: إن لم يمكنه لما لزمه فله أن يصوم عن كل مسكين يوما، واختار أبو سعيد أن يلزمه إطعام لتفريطه في البدل حتى حال الثاني لإباحة الفطر له، ولا وقت عليه في صومه، ونُذِب التعجيل وإلا فلا عليه، ويُقبل ما قالوه.

فصل

إن حدث سفر لمن يقضي رمضان فأفطر فيه فقليل: يعتمد بما صام قبله، فإذا رجع أتم الباقي، وقيل: يُكره له أن يتطوع وعليه بدل ولا شيء عليه إن تطوع لأنه لا حدّ عليه في البذل.

ويروى أنّ عائشة كانت تبدل أيام رمضان في شعبان.

ومن لزمه فصام تسعة وعشرين فظنّ أنّه أتمّ ثلاثين فأفطر ثمّ عدّ ما صام فإذا هو تسعة وعشرون فإنّه يبدل يوما لتمامه لإفطاره غلطا، وكذا قيل في امرأة تبدل ما عليه منه إن غلطت فلا يفسد ما صامت منه، وفسد إن تعمّدت.

وإن لزم مريضا أو حائضا ونواه فلم يبدل حتّى مات فلا يهلك لو سعه عليه عند عزّان. وقال ابن محبوب: إن توانى مع الإمكان فمات فقد هلك، وكان سليمان يشدّد على مفطر بمرض إذا صحّ فلم يبدل في أوّل شوال حتّى قال: الطعام والشراب عليه حرام، فردّه الموصلي عن ذلك.

أبو سعيد: من أفطر رمضان وكان ثلاثين فابتدأ قضاءه مع الهلال قبض عنها، فقليل: يجزيه، وقيل: لا حتّى يضيف إليه يوما من الثاني، وفي العكس يتمّ اتفاقا، وإن انتقص عليه من الذي يبدله وهو الناقص في العكس لزمه أن يصومه مضافا إلى الشهر، ولا يقطع بينهما حتّى يتمّ ثلاثين.

ومن عليه بدل من رمضان وبدل من كفّارة ابتدأ ببدلها وإلاّ انتقض ما صام منها.

ومن أفطر سنين لا يدري عددها احتاط كما مرّ.

وإن أصبحت مبدلة مفطرة نظنّ أنّها أتمّت ثمّ ذكرت فإن صامت من حين ما ذكرت فلا ينتقض بدلها، وإن صامت كفّارة أو بدل رمضان ثمّ حاضت فإنّها تبني إذا طهرت، ولا رخصة لها في التأخير.

ولا يفسد رمضان عند هاشم لفساد بدله، ولا تلزم كفارة بإفساده ولا بإفساد الكفارة، ووجب البديل عن بدل. ومن عليه بدل من رمضان فله صوم النذر والعمرة، ولا نأخذ بقول من أجازته متفرقا.

وإن سافر المبدل أو اعتل فإنه يفطر ويوصل إذا رجع أو قوي. ويصام عندنا قضاء رمضان متابعا وهو قول علي وجماعة، وأجازته بعض متفرقا ولو في حضر.

ومن بدأ بالأيام صام ثلاثين ولو صام الناس دونها، وإن قطع بحيض أو مرض أو سفر وجب البناء على أثر الطهر أو الصحة أو القدوم وإلا فسد كما مر. ومن حلف قيل - بالطلاق لا يصوم رمضان فأفطر في سفره ثم أبدله فإنه لا يحنث ولا يبدل غير شهر ولا تطلق امرأته؛ ولا قائل بجواز صوم أحد عن حي كفارة.

الباب الخامس عشر

في زكاة الفطر ومن تجب عليه أوله

أبو سعيد: قد سُنّت لزكاة الأبدان على الأغنياء للفقراء ليستغنوا بها في ذلك اليوم لفضله، وهي شبيهة بزكاة [٤٠٣] الأموال، وقد صحّ الأمر بإخراجها صبيحة يوم الفطر قبل المروز إلى المصلّى.

ويروى: لو أنّ أهل الأموال أخرجوا كلّ ما يلزمهم منها وبثّوها في الفقراء على ما أمر به وأخذوها واقتصدوا فيها في معاشهم بلا إسراف لم يبق فقير إلّا استغنى، ولكن لم يبرأ الأغنياء في إخراجها ولم ينصفوا في أدائها، ولم يقتصد الفقراء في إنفاقها وقصّر الكلّ في إصابة وجه العدل فيها إلّا قليلا من الصالحين

فلو أنّ غنيا حاسب نفسه في جميع ما يلزمه من حقوق الله وعباده ولم يخن ولم يقصّر لأدام الله عليه نعمه، ولم ينزعها منه ومتّع بكفايته إلى مماته.

ولو أنّ فقيرا قنع بما آتاه الله من فضله واقتصد فيه بقدر كفايته لفتح الله له رزقه وآتاه من حيث لا يحتسب. وقيل: إنها فريضة لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (سورة الأعلى: ١٤) ولأنّ من تركها بعد وجوبها عليه (٥٣) لا يُعذر، وقيل: أمر بها رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- قبل نزول فرض الزكاة، وقيل: سنّة لا يسهو جهلها لمن قامت عليه الحجة فيها ولا ترك العمل بها.

وقيل: هي كالزكاة منفس فيها (٥٤) إلى الموت. فمن مات بلا إيصال بها هلك كمن دان بتركها إلّا إن تاب.

فمن لزمته أدائها فما فيه أكثر غذاء أهل بلده على ما جاز في إطعام المساكين، ويعطي صاعا عن كلّ من يلزمه عولّه من غالب ما يعيش به في سنته، ولا يلزمه أدائها ممّا يختصّ به في بعض أوقاته، وقيل: يؤدّيها ممّا يعيش به في رمضان من سنته،

وقيل: مخير في أداؤها من أي نوع شاء مما يعيش به فيها أو في شهره، وقيل: من أوسط منها أو بالأجزاء من كل. وإن أداها من أفضل كان أفضل.

وقيل: لا تجوز لمن تلزمه وإنما هي للفقير على الغني. ومن يخرجها توسلاً لا لزوما وهو يستحقها في يومه أو شهره فلا يحرم منها لما يتوسل في أدائها.

ومن عنده في يومه ما يكفيه لسته ويفضل عنده قدر ما يخرجها عنها فقد لزمته اتفاقاً إن لم يكن مديناً وسلم من التبعات، ولم يخاطر على نفسه ولا على عياله على ما تُعرف عنده أن ذلك غنى له، وتلزمه لسته.

وإن وقع له خوف على ماله لم يجز له أن يمنعها ولا ينظر إلى حادث. بحاله قبل نزوله، فإن كان في يومه بحد الغناء لزمه أداؤها وبالعكس. وإن كان في أول يومه غنياً وفي آخره فقيراً جاز له أخذها وبيعاً من دفعها إليه.

وإن أعطاها غني بلا علم من معطيها فبقيت بيده حتى افتقر فقيل: إذا صدرت منه بحال يبرأ منها وأخذها (٥٥) هو على نية أنه يسلم فيها أو على جهل جاز له أن ينتفع بها، وقيل: غير ذلك.

وإن أخذها على أنها لا تجوز له (٥٦) ولا يعلم ما في نفس المعطي فبقيت بيده إلى أن افتقر جازت - قيل - له لتحوّله عما لا يسعه إلى ما يسعه، وقد قامت بعينها.

وإن علم أنه لا يسعه أخذها لغناه، وأن المعطي عالم بأحكام الفقر والغنى لم يجز له أكلها، ولا يبرأ منها الدافع ولو افتقر الآخذ لها بعد لأن الدافع قد أتلّف ماله ولا يبرأ بأدائها لغير مستحقها، وإن لم يعلم الفرق بين أحكام ما ذكر وبقيت بيد من أخذها إلى أن افتقر. فقيل: لا يجوز له أن يدفعها لغير الفقراء. وإن عرفه بحال من لا تجوز له ثم افتقر فأنّم له جاز لهما، وإن لم يعلم (٥٧) ببقائها بيده وقال له: هي باقية بيدي حتى افتقرت وصدّقه واطمأنّ وسعه ذلك، وكذا المعطي له إن صدّق، وإن كذب وقد أتلّفها أو تلفت منه لزمه أن يتخلّص منها للمعطي أو يستحلّه بعد إعلامه أنه كان غنياً يوم أخذها، وإن سلّمها إليه كان أحسن، وإن احتمل عنده أن الدافع

بريء لم يسع أن يدفع ما أخذ منه إلى فقير من غير أن يخبره بذلك لأنه متعبد بالسؤال عما أوجبه الله عليه إذا جهله.

وإن لم يعلم أنّ الدافع [٤٠٤] عالم بغناه فدفع ما أخذ منه إلى فقير فقيل: إن كان الأغلب أنّه دفعها إليه لفقره وقبضها على ذلك وكان غنيا فهي مضمونة عليه للدافع، وقيل: جائز له أن يعطيها إلى فقير إن أخذها على ذلك الوجه لسراة الدافع منها. وإن تخلص منها إليه كان أحسن ولا يلزمه أن يعلمه على هذا الوجه أنّه من الزكاة، وإن فعل ذلك فهو أحسن.

وأوجب أبو المؤثر إخراجها على من لا يتحملها بدئن أو يضرّها بعياله بها، وقد يعطاها ويخرجها كما مرّ في الزكاة.

فصل

من أدركته زكاة الفطر وليس عنده ما يؤدّيها وله زراعة لم تُدرك ومال وحيوان فلا يلزمه أن يبيع من ماله لها ولا من حيوانه، ولا يتدبّن إلى زراعته.

ومن يأكل التمر في سنته والخبز في رمضان ندب له أن يخرجها مما يأكل هو وعياله فيه إلّا أنّه إن كان يأكل فيه البرّ ثمّ نفد جاز له أن يؤدّيها من ذرة أو شعير أو نحوهما. وإن كان يخلطهما في قوته فله أن يخرجها من الحبّ والتمر.

ومن له مسكن وغلام أو أكثر يخدمه وعليه دين فقال محبوب والربيع: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية (سورة التوبة: ٦٠)، وليست عليهم.

أبو الحسن: من يأكل البرّ فيه ويعطي عنها التمر والذرة ندب له أن يعطيها مما يأكل فيه، فإن أعطى الكلّ من الأفضل كان أفضل وإلّا فبالإجزاء؛ وإن أعطاه من التمر وكان حيث لا يحزّيه وحده لم يلزمه غرم ويجري إلّا إن كان بحال يكون التمر فيه أحبّ إلى الفقير فهو كافيه، وإن أعطاه منه (٥٨) يأكل البرّ فقد رعب عن الأفضل، ولا يلزمه غرم.

وإن أعطاهما من البرّ عن الأنواع فهو من الفضل، وإن أعطى من كلّ نوع جزءاً على حسب ما يأكل أجزأ عنه إلّا أنّه ندب له أن يؤدّيها من مأكوله في رمضان، وأن يتبع فيها الآثار.

ومن اجتمع عنده (٥٩) حبّ كثير ممّا يأخذه منها فليس له أن يأخذ أكثر ممّا يكفيه لسنّته، فإن أخذه ندب له أن يرده، فإذا جاز له أخذها فليس عليه أن يخرجها ولو اجتمع عنده ما يكفيه وعياله لسنّته ولكن لا يزداد على ذلك شيئاً، وعلى الوالد أن يخرجها عن ولده الصغير إن لزمته وعن عبده وعبيد صفاره.

وإن كان للولد مال فقيل: يؤدّيها عنه منه وقيل (٦٠) من ماله هو وأيّها أخرجها منه أجزأه.

وتلزم يتيما في ماله عنه وعن عبده إن وسعها ماله، ويخرجها عنه وصيه أو من يلي أمره، ولا تلزم جدّاً (٦١) إلّا إن كان لولد ابنه مال فيؤدّيها عنه منه، وإلّا وكان هو وارثه ولزمه عوله فقيل: تلزمه عنه، وقيل: لا والأكثر على أنّها لا تلزمه عنه.

ويوجد في محتسبة في إختوتها أنّها تؤدّيها عنهم وتؤدّي زكاة أموالهم منها. وقيل: ليس على محتسب أن يخرج زكاة الفطر من ماله.

ومن له صغير في غير بلده لزمته عنه لأنّ مؤنّته عليه.

ومن مرّ عليه يوم الفطر وعنده عبيد التجارة ولا يريد مساكنهم فلا يلزمه - قال هاشم ومسيح - أدائها عنهم. أبو الوليد: نجد في الكتب أنّه يلزمه، وقيل: إن وجبت في قيمتهم الزكاة وإن بالحمل فلا فطرة فيهم وإلّا وجبت، وقال: لا تلزم بائعاً غلامه في رمضان، وإنّما تلزم مشترّيه ولزمته إن باعه ليلة الفطر ولا ميّناً فيه، وتؤدّي عنه إن مات فيها ولا عن الأبى ولا عن بالغ من أولاد الرجل إلّا إن كان في حجره وعياله.

وإن كان بين بلغ وتمامي عبد أدّى عنه كلّ منهم بقدره فيه، وإن افتقر أحدهم ولا تلزمه لم تلزمهم في منابه. وعلى السيّد أن يخرجها عن عبده الحاضرين، وفي الأبى والمغضوب قولان. ومن اشترى عبداً لخدمة لا لتجارة لزمته عنه، وإن اشتراه لتجر

وكان كالسلعة ففي وجوبها عنه خلاف وقد مرّ الأصحّ في ذلك؛ ولا تلزمه عن مكاتب.

وفي العبد الذمّي قولان، ولا تلزم عنه في عكسه، ويؤخذ ببيعه إن طلبه منه ويبيع المسلمات وإن لم يُطلبن.

وليس من العدل أن يجعل لمشرك على مسلم سبيلا فيما حرّم عليه منه كالفرّوج. والموصى به إذا قبله الموصى له به لزمته عنه لأنّه ملكه وإلا فعلى الورثة. وفي المبيع بالخيار خلاف، قيل: تلزم عنه من له الخيار فيه، وقيل: إن كان للمشتري لزمّت البائع إذ لم ينتقل عنه، وقيل: لا تلزم واحدا منهما لأنّ البائع لا يملكه لثبوت الخيار فيه للمشتري ولا صار ملكا له لثبوته فيه للبائع، ولكن من ملك البيع واختار لزمته، وإن ردّه لزمّت البائع، واختار هذا حميس.

والمدبّر والمؤاجر والمعار والمعتق إلى أجل وعبد العبد [٤٠٥] لزمّت عنهم مولاهم، وإن اشتراه فاسدا حيث لا يجوز إتمامه وقبضه لزمته إلا إن حكم برّدّه على البائع فتلزمه، وإن ردّه بعيب بعد يوم الفطر أو وجوبها عليه فقد لزمته.

وإن تزوّجت امرأة على معيّن لزمّتها عنه وإن لم تقبضه أو لم يدخل بها، وإن طلقها قبله فكان لها بعضه فما لم تقبضه وكان مضمونا عليها لم تلزمها في جملته، ولا يبعد أن يلزمها نصفها وإن لم تقبضه، واختار حميس أنّه لم يعيّن فلا تلزمها عنه ما لم تقبضه، واختلف في أيّ وقت تجب فيه على من ولد له مولود أو ملك رقيقا، فقيل: إذا حدث ذلك في بعض من آخر رمضان ولو بعد الغيوب ليلة شوال فقد لزمّت عنه، وإن حدث بعد دخول الليل لم تلزم فيه، وقيل: إذا حدث بعد الهلال لم تجب عنه.

ومن أعتق عبده أو باعه ليلة الفطر أدّى عنه، وكذا من ولد له فيها لا إن اشتراه فيها، وكذا يؤدّي عنّ مات فيها كما مرّ، وقيل: تجب على من أدرك طلوع الفجر يوم الفطر إلى أن يصلّي العيد، وقيل: تؤدّي عن كلّ من حدث فيه قبل غروبه. ولا يلزم الرجل إخراجها عن عبيد زوجها.

فصل

أبو الحواري: من أدركه الفطر في سفره وليس عنده ما يخرج الفطرة أخرجها إذا رجع إلى بلده، وإن أخرجت عنه فيه أجزاء ولو لم يأمر بها، وإن أخرجها عنه أحد من ماله على أن يأخذها منه إذا قدم أجزأ عنه إن صدقه وأعطى له.

أبو الحسن: إن لم يمكنه الحب في سفره وأيسره النقد ندب له أن يشتري طعاما به يأكل مثله في رمضان فيدفعه. ومن سافر ولم يوص أهله أن يفرقوا عنه قربانه فرقه حيث أفطر إلا إن خاف أن ينقص ما بيده عنه (٦٢) في سفره فله أن يمسك إلى إيساره إن كان له في بلده.

وإن أعسر في سفره حتى قدم بلده ولم يخبروه أنهم أدوا عنه أو لم يصدقهم أداها عن نفسه. وإن خاف موتا فيه أوصى بها، وإن لم يجد من يشهده وكتبها واجتهد رجونا له العذر.

ومن كان في بلده وكثر ماله وفقد الطعام لم يلزمه أن يتدين إلا إن كانت عنده دراهم فقد نُقل عن ضمام أنه قال يخرجها منها بالقيمة ولا يخرجها - قيل (٦٣) - دراهم بل يشتري بها طعاما لمجيء السنة به فيها.

ومن كان فقيرا في سفره غنيا في بلده ولا فضل عن زاده لم يلزمه تحملها ديناً إلا إن كان معه ما إن باعه لم يضر به، فإن رجع إلى بلده فأداها فهو أحسن وإلا لم تلزمه لأنه معدوم في وقتها، وقيل: تلزمه إذا رجع إليه.

ومن أصبح غداة الفطر غنيا ثم احتاج ماله يومه قبل أن يخرجها لزمته، وكذلك في عكسه، وقيل: لا فيه إن استغنى بعد الفجر وعليه الأكثر.

وإن افتقر قبله أو مات أحد ممن تلزمه عنه لم تلزمه أو عنه. وفي الضياء: من أيسر بعد رجوعه من صلاة العيد فلا عليه ولزمته إن أيسر قبله.

ومن أسلم بعد طلوع فجر الفطر لم تلزمه، ولزمته إن أسلم ليلته.

ومن ارتدّ يومه ثم أسلم بعده لم تلزمه لأنّها قريبة ولا قرينة له، وفي وجوبها على الزوج عن زوجته خلاف، فقيل: لزمته وإن استغنت، وقيل: لا ولو افتقرت، واختار خميس وجوبها عليه إن كانت فقيرة، وابن بركة عدمه عنها مطلقا، وأبو الحسن الوجوب مطلقا.

ولا يلزم غنية أدائها عن صغارها إن افتقروا ولو مات أبوهـم. وإن كان لامرأة عبيد ولا مال لها إلا الصداق الآجل على زوجها فلا يلزمه إعطاؤها منه لتخرجها عنهم، ولها أن تأخذ من العاجل إن كان لها وتؤدّيها منه عنهم وعنّ يلزمها عوّلها.

فصل

نُـدب إخراجها عند طلوع الفجر إلى الخروج للصلاة، وقيل: من طلوع ليلة الفطر. ولا يؤمر بتأخيرها بعد ذلك إلا من عُذر، ويجزى أدائها ولو بعده لأنّها كالدين، ومتى قضاه أجزا.

ومن رأى بفقر حاجة وقدمها له أجزته وأجاز ابن محبوب إخراجها في رمضان أو بعده بشهر لا إن أخرجها قبله به. ومن تركها حتّى انقضى يوم الفطر استخفافا وقصدا للمخالفة خيف عليه الإثم، فإن تاب وأداها بعد أجزائه ولا عليه، فإن طلبه فقير أن يعزل له منها إلى ما بعد يوم الفطر فلا يؤمر بذلك.

ومن أخرجها إليه أوّل رمضان أو وسطه أو آخره ولم يمّت ولم يستغن إلى يوم الفطر أجزاه [٤٠٦] - قيل - إذا دخل وهو بخدّ من تجوز له، وإن مات مؤدّيها قبله فعلى من أخذها ضمانها إن علمها فطرة ويسلمها لوارثه، وإن جهل وسلمها لفقير لم يبرأ حتّى يسلمها للوارث.

ومن طلبها منه فقير فعزلها له إلى الفطر ثمّ علم أنّه لم يتأهّل لها جاز له أن يدفعها إلى غيره، وإن عزلها له وتلفت قبل أن يؤدّيها له لزمه بدلها، وإن قال له: سلمها إلى فلان يقبضها لي فقيل: يبرأ إذا سلمها إليه.

وإن أخذها مدين فله دفعها في دينه كالزكاة، وقيل: ليست مثلها لأنها قد خُصَّت بالفقراء يوم الفطر كما جاءت به السنة.

ولا يُعطاه -قيل- من يصيب من عمل يده ما يكفيه، وإن لم يكن له مال ولا زكاة المال، ويُعطى لعياله إلا إن كان ثمن يجمع الصدقة كما مرّ.

وإن حضر فقراء أهل الإسلام وأهل الشرك وأهل الخلاف فإنّ الفطرة والكفارات، وفدية الحجّ وجزاء (٦٤) الصيد وشجر الحرم فإنّ ذلك يعرض على ذوي الإسلام، فإن أخذوه وإلا دُفع لغيرهم كما مرّ، وكذا ما يفضل عنهم بعد أخذ ما يكفيهم.

ولا تُعطى لحربي ولا لذي عهد.

وإن كان في الفقراء سعة أُعطي لكلّ منهم مدّ، [وإن أُعطي مدّين قاما مقام الحبّ والتمر] (٦٥)، وإن فرقت عليهم بأقلّ من ذلك أو بأكثر جاز.

ويخرجها من لزمته من غالب ما يأكل وإن من لبن. ومن خلط بُرّاً وذرة وأخرجها منهما جاز له، ولا يدفع قربانه إلى من يفرقه عنه إلا إن كان ثقة ولا يجزي عنه غيره حتّى يعلم أنّها وصلت كما مرّ.

وَيُعطاهَا عابِر سَبِيلٍ إِنْ احتاجها في سفره. ولزمت بدويا وحضرى. فإن كان غالب طعامهم اللّبن أخرجوا عن كلّ منهم صاعا منه ولا يحمل عليهم أقط ولا حبّ ولا تمر.

ولا يجزي إخراج القيمة من نقد أو غيره (٦٦)، فإذا وقعت الضرورة زال حكم التكليف، وقد جاء الترخيص عنهم في القيمة.

واختلف في وضعها فقيل: هي كالزكاة يقبضها الإمام أو الوالي ويضعها حيث يضعها، وقيل: ليست مثلها كما مرّ.

وقد سأل عنها سائل عليه ثوبان فاخران أبا عبيدة فقال له: بهما واشتر دونهما وأدّها. ولا يلزم فيها بيع أصل وحيوان كما مرّ. وفي الحلبيّ والكسوة فقد أوجبها أبو عبيدة فيها، وتباع لها.

وكان ضمام قيل يكره إعطاء النقد عنها وأعجب الأعور ما قاله ثم بدا له أنها خير من الطعام، ومنعه محبوب ولو أعطى مكان الصاع ديتارا. وقيل: إنَّ للمجاهد حقاً فيها إن احتاج إليها، ودفعها إليه أفضل.

وقيل: من أداها رطباً أعطى منه صاعاً ونصفاً، ومن البسر صاعين، ومن التمر صاعاً أو وزنه قبل أن يُكْتَز، وإن أداها من المكنوز زاد عليه قدر ما زاد فيه من الماء. وفي جواز الدقيق قولان. واختلف في اللبن قليل: هو الأقط، وقيل: نفس اللبن بلا خلط الماء فيه، وبلا نزع الزيت منه، وقيل: من الرائب، وقيل: من المخض، واختار حميس أنه من أغلب غذائهم.

الباب السادس عشر

في النذر (٦٧) وألفاظها وما يجب منها وفيها

وما لا يجب

وقد وجب الوفاء بالنذر على من نذر في طاعة وعدمه في معصية إذ لا يتقرب إلى الله بما يسخطه، لأنَّ النذر قرينة. وكفارة نذر المعصية أن لا يُوفى بها، وقيل: تجب فيها واختير الأول.

ومن نذر أن يطيع الله فليطعه. ومن نذر أن يعصيه ترك ولم يذكرها صلى الله عليه وسلم.

ومن نذر أن يطيع بشيء قبل أن يسلم ثم أسلم قبل أن يفى به لزمه بعده لما روي أنَّ عمر قال: نذرت في الجاهلية أن أعتكف في المسجد فأخبرت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بذلك فقال لي: «أوف به»، وقيل عنه: «لا نذر على مؤمن فيما لا يملك ولا فيما لا يستطيع ولا في المعصية»، واختلف في ذلك فقيل: لا يقع في (٦٨) شيء من ذلك بظاهر الخبر، وقيل: معناه لا وفاء عليه فيه، ولا نذر له في المعصية ولا عليه.

وقال أبو علي: من نذر على فعل ثم بدا له [٤٠٧] تركه بعد عقده فلا ينحل عنه إذا حلَّه ولزمه الوفاء به.

أبو المؤثر: من نذر أن يصلي ليلة فلم يقدر فإنه يصلي ما قدر ثم ما قدر وبعد ذلك حتى يكون ليلة تامة، وقد برَّ في نذره ولا تلزمه كفارة.

وإن حلف أن يصلي ليلة فعجز وحنث لزمته ولا يصلي مرة بعد مرة كالنذر.

أبو علي: من نذر أن يصلي يوما إلى الليل فإنه يترك ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، وما بين العصر والغروب ولا تلزمه بترك فيهما، واختلف في بدله.

وقيل: قد اشتكت امرأة فقالت: لئن شفاني الله لأصليَنَّ في بيت المقدس، فشُفيت ثم تَجهَّزت للخروج فأُتت ميمونة تسلم عليها فأخبرتها بنذرها فقالت لها: اجلسي وكلّي جهازك وصلي في مسجد الرسول - صلى الله عليه وسلم - فإنّي سمعته يقول: «صلاة فيه أفضل (٦٩) من ألف في غيره إلا المسجد الحرام» وقد مرّ ذلك.

وأنّ جهانة بنت أبي عبيدة نذرت أن تصلي في عدّة مساحد البصرة فشكت إليه (٧٠) الضعف والناس والبعد فأمرها أن تبرز إلى الجبان فتعمل مصلى تجعل أمامها حجرا أو عودا ثم تصلي فيه ما نذرت به.

أبو المؤثر: سمعنا أنّ امرأة [نذرت] أن تصلي في مائة مسجد فقيل: إنّها تصلي في واحد مائة صلاة ويجزيها ذلك وهي مائتا (٧١) ركعة، وقيل: تحطّ في موضع مائة مصلى وتصلي في كلّ، وقيل: إن نذرتها في مساجد معيّنة فلم تصلّ فيها فإنّها تطعم مسكينا أو مسكينين كفارة نذرها، وتصلي حيث شاءت. وقيل: إن نذرت أن تصلي في مصلى بني فلان فتوانت حتّى جعل كنيها صلّت في غيره وكفّرت نذرها.

وإن قالت: اللهم عاف أخي فأصوم الجمعة فكره زوجها أن تصومه فقيل: لا تصومه إلّا بإذنه. وإن صامته بدونه تمّ، وقيل: لها أن تصوم النذور والكفّارات بدونه كما مرّ.

أبو عبد الله: إن نذرت أن تصوم في غير بيته فلم يأذن لها أن تخرج صامت في بيتها. وإن قالت: اللهم افعل لي كذا وكذا ففعل لها فلم يأذن لها، فإنّها تصوم ما نذرت في بيتها ولزمها باللهم عشرة أيام، وبيارب ثلاثة. وإن نذرت أن تفعل في غير قريتها أطعمت قدر كرائها ذاهبة وراجعة، وقيل: ذاهبة فقط. وإن عجزت لفقرها صامت يوما عن كلّ نصف صاع.

فصل

إن نذرت أن تصوم ثلاثة أيام مع لياليها ولا تتكلم فيها صامت ثلاثة أيام ومثلها عن لياليها وأطعمت ستة مساكين مكان صمتها، وقيل: تصوم ثلاثة أيام وتكفر نذرها ولا شيء عليها في صيام الليالي، وقيل: لا تكفر.

وإن نذرت أن تصوم العيد لم يحل لها ولتصم غيره.

وأجاز أبو عبد الله للزوج أن يمنع زوجته عن صوم النذر وتطعم عنه، فإن لم يجد فعلية مثل ماها عليه من اللباس (٧٢) ولا بد من الإطعام والصوم، فإن صامت بلا إذنه انتقض ولا كفارة عليها.

وإن نذرت أن تصوم كل جمعة لم يكن لها أن تفطرها إلا من عذر، فإن أفطرت له أبدلت ما أفطرت، وإن أفطرت لا من عذر أبدلت وكفرت نذرها ولا تعد لفطره. وإن نذرت أن لا تغزل في كل جمعة فلها أن تغزل فيه وتكفر واحدة.

وإن قالت: اللهم عاف فلانا وأصوم يوم الجمعة ولا نية لها أبدا ولا في يوم معين منها ردت إليها عند محبوب، وقيل: تصوم كل جمعة إلا إن نوت يوما واحدا، وقيل: لا يلزمها إلا يوم مرة إلا إن نوت كل جمعة. وإن قالت: كل يوم الجمعة لزمها ما حييت.

وإن نذرت أن تصوم ما حييت فقيل: تكفر النذر إن أفطرت العيد ثم تصوم، وقيل: عليها بدله، وقيل: إذا أرادت أن تفطر بعض الأيام أطعمت عن كل مسكينا. وإن قالت: أرني اللهم ولد فلان وعلي صوم شهرين من غير نذر ثبت النذر عليها ولا يبرئها منه قولها من غير نذر، وإن ماتت قبله أوصت به.

وإن قالت: إذا جاء كتاب والدي أصوم اليوم الذي يأتي [٤٠٨] فيه ما عشت، فحائها يوم السبت أو العيد صامت كل سبت، فإن مرضت فيه أبدلته إن تركته كالعيد.

أبو سعيد: إن نذرت أن تقعد في بيت أمّها خمسة أيام لم يجز أن تقعدا غير متواليّة. وإن نذرت أن تصومها فيه فحاضت في خامس فلها أن تقعد فيه ما حاضت أو تخرج منه، فإذا طهرت أتمت بقية صومها فيه كما نذرت، وليس لها أن تبيت في بيتها في الأيام التي تصومها.

وإن نذرت أن تصوم أياما محدودة فحاضت بعد أن صامت بعضها فقل: لا كفارة عليها ولا وفاء لأنّ صومها في الحيض معصية، وقيل: تلزمها. وإن نذرت أن تصوم العيد صامت غيره كما مرّ، وقيل: لا صوم عليها ولا كفارة، وقيل: لزمها كذلك.

ومن ضعف عن صوم نذره أطعم مسكينا عن كلّ يوم ولا تلزمه إن عجز في الوقت.

ومن قال: اللهمّ أرحني من زوجتي فلانة وأصوم لك متابعين كعكسه فوقع الطلاق أو الموت (٧٣) لزمه ذلك.

وإن فقدت ولدها فقالت: اللهمّ ردّه عليّ وأصوم لك شوالا فردّه عليها وقد لزمها أيام من رمضان فبدأت بها وصامت بقية شوال وأتمته بأيام من ذي القعدة حثت وكفّرت نذرها عشرة مساكين أو صوم عشرة (٧٤).

وقد سأل عقبة بن عامر رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- عن أخته نذرت أن تحجّ ماشية حاسرة الرأس، فأمره أن تمشي ما استطاعت وتغطّيه وتكفّر نذرها.

أبو علي: إن قالت اللهمّ عاف فلانا، وأنا أخرج إلى صُحار ماشية أصوم فيها يوما فعوفي لزمها المشي، فإن عجزت ركبت مع غيرها. وإن نذرت أن تحجّ ماشية ناشرة شعرها لزمها المشي وتغطّيه وتطعم مسكينا أو ضيعفه.

وروي أنّه صلى الله عليه وسلّم رأى امرأة تمشي حافية فاستتر منها وقال: ما لها؟ فقل: إنّها نذرت أن تحجّ كذلك فأمرها أن تحتمر وتتعل وتركب. وقد نذرت - قيل - امرأة بالمشي إلى الكعبة فلبغت بعض الطريق فأعيت فركبت فسألت ابن عباس، فقال لها: أنستطيعين أن تحجّي من قابل وتركيي إلى ما ركبت معه وتمشين منه؟

فقالت: لا، فقال: إستغفري الله وتوبي إليه. وإن نذرت أن تطوف عشرة أسابيع فطافت ثلاثة وماتت استؤجر لها من يُتم لها الأسبوع الأول، وأمّا ما بعده فحتّى توصي به. ومن نذر أن يحجّ فمات جاز أن يُحجّ عنه. أبو سعيد: من نذر بشيء في الحجّ لزمه الوفاء به إن قدر ويلزم - قيل - ورثته إن مات ما علموه أنّه لزمه من حقّ من ماله، وإن لم يوص به، وقيل: إن كان للعباد لزمه مطلقا، وإن كان لله فحتّى يوصي به، وإن احتمل فيما للعباد أنّه أنفذه ولم يوص به فقيل: لا يلزمهم حتّى يعلموا أنّه لم يؤدّه. ومن نذر بما يعجز عنه ولو طاعة لم يلزمه الوفاء به ولا الكفّارة، وقيل: تلزمه ولا ينعقد عليه النذر به. أبو علي: إن قالت: إذا صحّ ابنها فعلت له كذا وكذا فهو نذر وتصوم يوما أو يومين أو تطعم كذلك، وإن قالت تعطيه مالا فلم تعطيه حتّى مات حنثت، وإن أتمته لورثته كان لهم ولها إرثها منه. وإن نذرت أن تصوغ لابنها قرطين فلم تفعل حتّى بلغ اختير أن تكفّر نذرها بإطعام أو صيام وتتمّ له ما نذرت به، ولا يجب عليها أن لم تعطيه. وإن قالت: إن عافى الله ولدها فمالها له، كان له ولا رجعة لها فيه، وإن نذرت أنّه إن صحّ أطعمت امرأتين من جيرانها فصحّ ولم تفعل حتّى ماتت إحداهما أطعمت فقيرة مع الباقية ولا تحنث.

فصل

من نذر أن يصوم في بلد مسمّى فعيق عنه لعذر صام في بلده، وتصدّق بقدر كراهه.

ابن علي: من نذر أن يصوم يوما كالخميس أو الجمعة إن فعل الله له كذا وكذا، لزمه صوم اليوم أبدا وأبدله إن وافق العيد ولا يحنث، وإن أصبح في اليوم جنبا ولم يعلم ثمّ علم أتمّ صومه [٤٠٩] وأبدله وكفّر نذره إن تعمّده وأبدل؛ وكذا إن أفطر فيه أو جامع، ويصوم ذلك في مستقبله أبدا، وإن عاد إلى فطره أبدله ولا كفّارة عليه بعد.

ابن موسى: من نذر نذرا فله أن يكفره إن لم يفعله، وإن فعله كان أفضل إن كان طاعة. وإن قال: ياربّ افعل لي كذا وكذا وأنا أصوم لك يوما في مسجد كذا، فكان ما طلب لزمه أن يصومه فيه، وإن انهدم صامه في بقعته.

ومن ألزم نفسه صوم الإثنين أبدا لم يجوز له أن يدعه، فإن مرض أو عجز عنه أطعم عنه مسكينا وأفطر، وقيل: يبذل ما أفطر إذا صح.

ومن قال: يا ربّ ردّ عليّ ما ذهب لي وأصوم شهرين فردّه عليه وعجز عنه أطعم عشرة أو صام ثلاثة، وقيل: واحدا عن كلّ يوم إن لم يتوان عن الصوم، وقيل: لزمته الكفارة لا الصوم، ولزمه إذا قدر لا الإطعام ولا الكفارة، وقيل: إذا قدر صام ولا كفارة عليه ولا إطعام، وقيل: يطعم واحدا عن كلّ إذا لم يطقه، فإذا أطاق صام، وقيل: يطعم ولا يصوم ولو أطاقه بعد لقيام الإطعام مقامه إلّا في الظهار والقتل إلّا إن لم يطق الصوم فيحزني عنه الإطعام، وإن أطاقه فتوانى حتّى كان لا يطيقه لزمته الكفارة، وفيما سوى ذلك خلاف.

ومن ألزم نفسه صوم متتابعين محدودين، لزمه صومهما ولا يفطر فيهما، إلّا إن ضعف فله أن يطعم عن كلّ يوم ضعف فيه مسكينا قبل أن يفطر، ويكون على هذا كلّما قدر صام، وكلّما ضعف أطعم حتّى يفرج عنه كما مرّ. وإن ندب أن يصومهما لا محدودين وتوانى فإن صام وضعف أفطر وأطعم ويكفر نذره لأنّه متتابع، فإذا قطعه لم يوفّ به، وإن صام من حين ما لزمه فضعف لم تلزمه كفارة فيه، ولا إطعام لما مرّ من أنّه لا نذر فيما لا يطيقه، وله أن يدع الصوم إذا عجز عنه، وإن أطاقه بنى حتّى يتمّ ما ألزمه على نفسه، ولا تلزمه.

وكذا من ألزم نفسه صوم أيام محدودة فضعف وإن عن بعضها فليل: لا بدل عليها فيما لا يطيق ويطعم إن وجد، ولا تلزمه أيضا.

وإن التزم صوم ثلاثين شهرا فليس له أن يقطع بينهما بفطر إلّا إن ضعف فيطعم، فإذا أطاق صام وفسد صومه إن أفطر (٧٥) قادرا ولو أطعم وعليه أن يستقبله، ولا تصام إلّا متتابعة.

ومن نذر أن يصوم كلَّ جمعة لم يلزمه بدل جمع رمضان لأنَّه صامها،
وقيل: يلزمه ولا تجزيه، وإن قال تطوعاً فقليل: يجزيه لأنَّ أفضل الطاعات صوم رمضان
إلاَّ إن نوى شيئاً فعله ما نوى، وقيل: لا يجزيه ذلك ولزمه (٧٦) البدل، وكذا إن وافق
العيد.

ومن نذر إن فعل الله له كذا وكذا صام الدهر ففعل له ولم يصم حنث ولزمه
الصوم في المستقبل والتوبة ممَّا ضيَّع ويوصي بأجرة من يصوم عنه ما ضيَّع أيام الإمكان،
ورُجحي له العفو بعد التوبة إن لم يوص به وبعد الوفاء لما يستقبل. ومن نوى في نذره
صوم شهر معيَّن بدؤه من الهلال إلى الهلال، وإن لم يعيَّنه وبدأ بالأيام أتمَّ ثلاثين كما
مرَّ.

ومن نذر أن يقعد أياماً معيَّنة في موضع قعد لها فيه متابعة كالصوم.
أبو الحواري: ومن نذر أن يصوم معيَّناً وانقضى ولم يصمه أبدل شهراً مكانه
وكفر نذره، وإن لم يعيَّنه ولم يقل من هذه السنة صام غير رمضان إذ لا يجزيه إن
صامه لنذره. وروى ابن عباس ما يخالفه وهو من نذر أن يحجَّ، فحجَّ الفريضة أجزأه
عنها وعن نذره.

فصل

من نذر أن يصوم أكثر الأيام صام عشرة، وإن نذر الأيام صام سبعة وقد برَّ،
وقيل: عشرة. وإن قال: إن عوفيت صمت عشرة طائعا لله تعالى أو تصدَّقت بعشرة
دراهم إن شاء الله بلا نذر منِّي ولا يمين عليَّ، فلا شيء عليه؛ وإن أراد به بذلك هدمه
الإستثناء، وقيل: لا يهدمه.

ومن نذر أن يصوم سنة صام ثلاث مائة وستين يوماً بلا رمضان والعيدين بتتابع
بدل ذلك، وإن قال: هذه السنة صام ما بقي منها ولا يلزمه بدل ما ذكر. ومن لزمه
صوم سنة فصام وانتقض عليه بعضها، لزمه أن يصلَّ صوم بدله بصومها.

ومن نذر شهرا محّدا فصامه فبقي له يومان فسافر فأفطر لزمته الكفّارة عند أبي زياد وبذل شهر. وإن نذر أن يصوم يوم الجمعة في المسجد الجامع فنام [٤١٠] حتّى أصبح اليوم فغدا إليه فقيل: يجزيه ويقعد فيه بقدر ما فاتته، وقيل: لا إلّا إن طلع عليه الفجر فيه لأنّ الصوم من أوّل اليوم إلى آخره. وإن غدا إليه وأصبح قبله كفّر نذره بصوم يوم مكانه؛ وإن عجز أن يذهب إليه صام في موضعه وأعطى قدر الذهاب إليه إن كان له قيمة، وقيل: إن لم يأت بما نذر فليكفّر (٧٧) نذره، وإن مُنع عن (٧٨) المسجد صام في غيره، وإن احتضر قبل أن يوفّي بنذره أقرب به، وإن سهى عنه حتّى فاتته الجمعة، فإن نوى محدودة وفاتته صام يوما وكفّر نذره.

ومن نذر بصوم سنة وأرسل فالأكثر منّا يصوم اثني عشر شهرا متتابعة. وعن أبي المؤثر: إن عناه مثل هذا فصام متفرّقا حتّى أتمّ العدد؛ والمختار في النذر التتابع.

ومن قال: عليه أعظم النذور ليفعل كذا وكذا قال خميس: فهذا شيء لا نهاية له ولا نعلم ما أعظمها، وكذا إن قال: أكملها أو أتمّها وأوفّاها. عزّان: من نذر أن يصوم غدا ولا يعلم أنّه الفطر فوافق أفطر وأبدله، وقيل: لا بدل عليه ولا كفّارة في القولين.

وإن حلف ليصومته فوافق العيد أفطر وأبدل. وإن قال: كلّ خميس فوافقه أيضا فكذلك ويصوم كلّ خميس في مستقبل، وقيل: اليمين مخالفة للنذر، ويحث بفطره العيد ولا يلزمه صوم كلّ مستقبل. وقيل: إن نذر أن يصوم غدا وكلّ خميس فوافقه أبدل وكفّر، واستأنف كلّ خميس، وقيل: لا كفّارة عليه، وقيل: لا يلزمه ويستأنف، فإن وافق أيضا لزمه البدل لا الكفّارة. وكذا إن أفطره لمرض أو سفر، وقيل: يكفّر.

وإن حلف أن يصوم كلّ خميس فوافقه لزمه البدل وكفّارة الحنث ويستأنف الصوم، فإن وافق آخر أو نسي فأكله أبدله ولا حنث عليه. وقيل: إن حلف أو نذر أن يصومه فكلّما أفطره لزمته. وإن نذر أن يصوم سنة أبدل رمضان والعيدين. وإن قال: هذه السنة أبدلها لا رمضان، وقيل: ليس عليه في الأوّل بدل رمضان أيضا، وقيل: لا يبدل كلّ ذلك.

فصل

روي أنه صلى الله عليه وسلم مرّ بقائم في الشمس فسأل عن شأنه فأخبر أنه نذر أن لا يستظل ولا يتكلم فقال: «ليستظلّ وليتكلم وليكفر يمينه»؛ وقال الفقهاء: ويطعم ولو مسكيناً.

ومن نذر أن يحجّ حافياً ركب إن أيسر وأحجّ غيره وإلا ركب وأراق دماً بمكة إن استطاع. وإن لم يسمّ الحجّ من أين فمن حيث يحرم الناس.

وقيل: نظر عمر رجلاً يمشي جثواً على يديه ورجليه حول البيت فقال له: ما لك؟ قال: نذرت أن أطوف أسبوعاً كذلك، فقال له: قم فطف أسبوعين عن يدك ورجليك.

وعن بعض: لا أعلم في النذر إلا الوفاء به، ومن عجز كفر عنه وأوصى أن يستأجر عنه من ماله. أبو سعيد: من نذر أن يحجّ حافياً فعجز لم يلزمه ما لا يستطيع، ويحجّ ناعلاً أو راكباً ويكفر نذره، وقيل: لا. ومن نذر يحجّ ولم ينو من معلوم لزمه أن يحرم به من ميقاته إلا إن متمّى ما دونها.

وليس النذر بأشدّ من الفرض. ومن لزمه حجّ عن نذر وآخر عن فرض بدأ بالفرض، وإن بدأ بالنذر انعقد له وأجزاه. وإن حجّ الفرض قبل النذر وقد لزمه أجزاه عنهما كمن نذر أن يصوم شهراً فصام رمضان فقبل: يجزيه لهما كما مرّ، وقيل: لا يجزيه للنذر، وإن راده لم يجزه للفرض في الحجّ ويجزيه للنذر، وإن أرادهما معا بعمرة فعند من يرى أن الفرض يجزيه لهما فقد تخلص منهما، واختار حميس أنه إن أشر كهما لم يجزه لواحد منهما، ولا يطلّ حجّه.

هاشم ومسيح: من قال: اللهم عاف أخي وبعيري هذا صدقة فعوفي ثم مات البعير، فإن أبقاه ليستغله ولم يرد إنفاذه بعدما عوفي فعليه مثله للمساكين، وإن كان يحدث نفسه بإنفاذه ولم يستغله حتى هلك ولم يقصّر فيه فلا عليه، وقيل: إن أمكنه ولم يتفّذه لزمه مثله.

وإن قال: وعليّ عتق رقبة من ولد إسماعيل لزمه ما قال، فإن لم يجد قال مسيح: فمن ولد إسحاق.

ومن نذر أن يصحّ يعط فلانا كذا وكذا فصَحّ ومات فلانا فإنه [٤١١] يعطيه وارثه، ويكفر نذره إن أمكنه الإعطاء قبل موته فتوانى، وإن قال: إن فعل الله له كذا وكذا أعطى رجلا ماله كله (٧٩) أو تصدّق به أو أعطاه غنيا أو ذميا لزمه الوفاء به لا إن أراد بذلك رياء لأنه معصية ويكفر نذره. وإن أراد به حيفا على وارثه فكالرياء، وكذا إن أراد على بعض أولاده يلزمه أن يسوي ويكفر نذره.

وإن نذر إن ردّ إلى بلده فإنه يفرّق مائتي درهم فعجز ولم يتوان ف قيل: لا شيء عليه، وقيل: لزمته الكفارة.

وإن كان له أصل أو غيره لزمه أن يبيع منه ويوفي نذره، وذلك إذا سُمّي به الفقراء أو المساكين أو أحدا من أهل الصدقة. وإن كان يضربه ذلك إذا فعله أو عياله في وقته لم يلزمه ذلك (٨٠)، ويكفر نذره لأنه من العجز.

وإن لزمه تسليمه للفقراء لم يجوز له أن يعطي منه لصغاره ولو فقراء، وإن أسلمه إلى ثلاثة فأكثر ولم يستغنوا به أجزاه.

ومن نذر إن سلّمت له دراهم فإنه يفرّق منها عشرة فسُلّمت ففرّق خمسة ثم تلفت، فإن لم يقصّر بعد أن لزمته فلا عليه، وإن قصّر لزمته الكفارة وإنفاذ التمام.

ومن له صغير فنذر إن عوفي أعطاه قطعة من ماله فعوفي وأعطاه وهو صغير لا يحرر وأكله الأب حتى مات قال أبو عثمان: هي للولد لأنها نذر، وقال مسعدة: لا يثبت له حتى يحرز، قيل لهاشم: فإن أوصى بها عند الموت؟ قال: هو سواء إذا كان في الصحة جاز وإن لم يحرر، وقال غيره: جائز وإن لم يحرز لأنه وفاء بنذره ولا إحراز عليه فيه ولا رجعة له فيه إن رجع ولا انتزاع.

ابن بركة: من نذر بصدقة جميع ماله لم يلزمه شيء لأنه نذر بمعصية لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ الآية (سورة الإسراء: ٢٩).

ومن نذر أن يفرّق هذا التمر فترك حتّى أذهب ثمّ أراد أن يتوب، فإن لم يقل للفقراء ولا نواه لزمه أن يكفر النذر، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام، وإن نذر أن يفرّقها عليهم أطعمهم مثله، وقيل: يكفر نذره.

وإن قال: اللهمّ افعل لي كذا وكذا ومتى وصلتُ إلى (٨١) بلدي وأمني فترقت عليهم دراهم، فوصل ولم يفرّقها من يومه فلا شيء عليه في تقصيره ولزمه أن يفرّقها متى أمكنه إن أمكنه وإلا لم يلزمه شيء، وإن أمكنه فيه فأخّره إلى الغد فقد أمر بتعجيله إلا إن نوى أنّه متى وصل فرّق في الوقت فتلزمه الكفارة والتفريق إن توانى، وإن قال: ويعطي فلانا غير فقير فمات فإنّه يكفر نذره.

ومن له مال أو غائب ونذر إن سلم أعطى فلانا كذا وكذا فسلم ومات الفقير اختير له أن يتمّ لوارثه الفقير أو لغيره، وقيل: له مطلقاً لا لغيره؛ وقيل: إن قصد بذلك فقره أمضاه للفقراء، وإن قصد عينه أمّته لوارثه وكفر نذره حيث لم يعطه. وقيل: إن وجب النذر بعد موته لم يلزمه أن يكفر لعدم تقصيره بعد وجوبه.

أبو الحواري: من قال: إن سيق إليّ كذا وكذا فعليّ لفلان كذا وكذا، فسيق إليه ذلك ثمّ استحلّ فلانا في ذلك فأحلّه فيه فلا يجزيه حتّى يقضيه منه، وقيل: يجزيه مطلقاً.

فصل

من نذر أن يعتق رقبة فلم يجد صام متتابعين؛ وفي وجوب كفارة نذره قولان. وإن قال: إن فعلت كذا وكذا فعليّ عنقها فقال أبو يحيى: يكفر بمينا، وعزّان: يصوم متتابعين إن لم يجد.

ومن قال: اللهمّ وحنت فليل: كفارة إطعام عشرة أو صوم عشرة، وقيل: يلزمه صومها إن قدر وإلا أطعمها، وقيل: تحيّر في إطعامها وصوم ثلاثة، وقيل: عليه ممين مرسله، وكذا في يا ربّ يلزمه صيام عشرة.

وإن جمع بين اللهم وبارب في نذر صامها فقط ولا تحيّر له، وقيل: كفّارتهما واحدة ولو أفردهما.

وإن قال: اللهم لك عليّ أن لا أعود أفعل كذا وكذا لزمته مغلظة عند عبد المقتدر إن حنث. وإن قال: عليه الله نذر إن فعل كذا وكذا أو بدون الله ثم حنث فقليل: عليه صوم يوم أو يومين، وقيل: ثلاثة، وقيل: يومين أو ثلاثة، وقيل: إن قال الله فتلاثة وإلا فيوم أو يومين.

وفي يا رب [٤١٢] إفعل لي كذا وأنا أفعل كذا خلاف، فقليل: لا شيء عليه حتى يقول وعليّ كذا.

وإن نذر بألف نذر في لفظ ومكان ومعنى واحد فكفارة واحدة لنذره، وإن كان في معان لزمه بكل معنى واحدة. هاشم: من قال: عليه ألف نذر أطعم ألف مسكين.

وإن قال: والله فعليّ نذر ثم حنث كفر يمينا وصام ثلاثة لنذره، وفي عليّ في الله أو بالله لأفعلن قيل: أمّا في الله إن أراد به نذرا فهو نذر وكفارة يمينا، وأمّا بالله فإطعام عشرة مساكين أو عتق رقبة، فمن لم يجد صام ثلاثة.

وفي إن فعل الله لي كذا وكذا لأفعلن كذا وكذا قيل: إنه نذر. وقيل: ليسه وهو كاليمين. أبو مروان: إن من قال: اللهم اشفني وأنا أعتكف في مسجد كذا وأصوم فعوفي ولم يفعل حتى مات أطعم عنه عشرة.

وإن قال: اللهم إن وقعت بيدي مائة درهم إلى عشرة أيام أصوم شهرا فسرقتها في الوقت لرمه أن يطعم عشرة أو يصوم عشرة إلا إن قال حلالا فلا عليه. ولا يلزم صبيا نذره. وإن قال: إن ولدت امرأته غلاما فعل كذا وكذا فأسقطته قبل أن يعرف فلا عليه، وإن تبين خلقه فلم يعرف أجارية أم غلام هو أشكل الأمر، والاحتياط بالوفاء أولى إلا إن قال: إن ولدته حيا لم يلزمه بالسقط شيء.

الباب السابع عشر

فِيمَنْ جَعَلَ نَفْسَهُ أَوْ غَيْرَهُ نَحِيرَةً أَوْ حَلْفًا أَوْ نَذْرًا

بِالْهَدْيِ أَوْ الْقَعْدِ لَزِيَارَةِ الصَّلَاةِ وَالْخُرُوجِ

فقيل: جاء رجل إلى ابن عباس فقال له (٨٢): نذرت أن أنحر نفسي، فقال له: اذهب فانحرها، فلما انصرف قال لجلسائه: ردّوه عليّ، فردّوه، فقال له: أكنت تنحر نفسك؟ فأنعم، فقال له: اذهب فانحر بدنة، فانصرف، فقال ابن عباس لمن معه: ردّوه عليّ، فطلبوه فلم يجدوه، فرجعوا إليه فقالوا: لم نجد، فقال: لو وجدناه لأمرناه أن يفتدي بذبح عظيم، يعني كبشا. وفي رواية أمره أن ينحر كلّ سنة عشرا من الإبل بمعنى، وقد مرّ أنّه لا نذر في معصية. وإن نذر أن ينحر نفسه بغير هدي أو يعور عينه أو يقطع بعض أعضائه لم يلزمه الوفاء بذلك ولا الكفارة لما ذكرناه.

وإن نذر: إن فعل الله له كذا وكذا فتح العرق من يده أو احتجم فهذا دواء لا معصية، فإن شاء فعل، وإن شاء كفّر وترك.

ومن جعل ابنه هديا أهدي بدنة، وإن جعله هديا نحيرة نحر بدنة وأعتق رقبة. ومن حلف وهو بمكة أنّ عليه بدنة ينحرها في عمان لزمه ما شرط إن شرط وإلا نحرّت بمكة أو بمنى.

أبو عبد الله: من قال: ابنه عليه نحيرة لا يفعل كذا وكذا ثمّ فعل أهدي بدنة وأعتق رقبة، والبدنة من جذعة فما فوق ناقة أو بقرة. ومن قال أبوه عليه نحيرة أو غيره ولو أجنبيا فقيل: لزمه فيه ما لزم في الولد، وقيل: إنّما يلزم ذلك فيه فقط. وإن جعلت على نفسها امرأة نذرا إن كلّمت أختها نحيرة عند المقام، ثمّ كلّمتها صامت ولو يوما وأهدت شاة، وقيل: ثلاثة، وقيل (٨٣): بدنة، وأعتقت رقبة، وقيل: كبشا.

ومن غضب علي غلامه فقال: إن عتقته (٨٤) فهو هدي فقيل: إن أعتقه فهو كفارة له، وإن قال: فهو عليّ هدي، فأعتقه عتق وأهدى بدنة.

ومن أهدى ماله كله أهدى سبعة أو ثمانية أو عشرة فينحر به بدنا يوم النحر، فيمسك ماله.

وإن قالت: إني أهديت كل ما أكلت في بيت جارتني (٨٥) أو استوهبت منها أهدت قيمة ذلك.

ومن قال: إن دخلت منزل فلان فعليّ هدي، وعليّ إن لبست ثوبا، وعليّ إن كلمت فلانا، ثم حنث في كل ذلك في مجلس واحد لزمه كل ذلك لاختلاف الأيمان، وقيل: لو كان في معنى واحد وحلف بالهدي بعدد الشيء لزمه بعدد ما حلف ولو بلفظ واحد لأنّ الهدي والحجّ فعل لا كفارة أيمان، والفعل ثابت.

وفي: عليّ أن أهدى [٤١٣] داري أو نخلي أو كذا وكذا من مالي لزمه أن يهدي ثمنه. أبو المؤثر: إلّا إن كان أكثر. وفي: عليّ أن أهدى من ثلث مالي عشر ثمنه. ابن علي: من حلف أن يشرب هذا البحر أو يحمل هذا الجبل أو نحوهما أهدى بدنة، وقيل: لا يلزمه هدي حتى يسميه.

وفي: فلان عليّ هدي عتق أو بدنة، وفي هذه الدار أو هذا الحائط عليّ هدي أو ما عرفت (٨٦) قيمته أنه يقوم وتشتري به بدن تُنحر بمكة أو بمنى. وفي: هذا النحر هدي أو حلف بما لا يطيقه مما لا قيمة له فإنه يهديه بدنة.

هاشم: إن قال فقير لا يقدر على شيء: عليّ هدي إن فعلت كذا (٨٧) ثم حنث أهدى ما قدر عليه ولو درهما. وفي: عليّ بدنة لزوم نحرها حيث سمى، وإن لم يسم فحيث شاء. وفي: عليّ هدي لزومه إلى الكعبة.

ومن قال بدنه صدقة عتق عند أبي زياد، وقيل: أساء ولا عليه. وإن قال: أنا أهديك إلى مكة فليس بشيء حتى يقول: أنت عليّ هدي. هاشم كان بشير: يقول ذلك، وكلّ ذلك عند موسى سواء.

ومن قال: قريته عليه هدي إلى البيت وله فيها دار فقيل: إن أهدي ما لا يطيق أن يهديه لزمته بدنة.

ومن جعل ماله أو بعضه هديا عليه أهدي (٨٨) عشرة، وعند أبي سعيد: أن من أهدي قرية لا يملكها في نذر فلا شيء عليه إلا الكفارة، وقيل: لا تلزمه. وأقل الهدي شاة، وأكثره بدنة، وإن وقع في ملكه وكان أكثر من ثلث ماله رجع إلى عشرة، وأهداه إن كان ثلثه أو أقل، وكان على وجه اليمين. وإن أهدي قرية كذا وله فيها مال اختير أن يقع عليه، فإن كان ماله فيها قدر ثلث ماله أو أقل أهداه، وإن كان أكثر اختير عشرة.

عبد المقتدر: لا شيء على من قال: أنا أهدي كذا وكذا، وإن قال: علي هدي أو نخلي هدي أو كذا من مالي، لزمه أن يهدي مثل ما حلف عليه إلا إن كان أكثر من ثلث ماله فليهد عُشر ثمنه يُشترى به بدن تُنحر عنه بمكة، فإن لم يبلغ بدنة فشاة إن بلغها وإلا جعل في طيب الكعبة أو خلط مع أحد أو فرق.

أبو المعلا: من ألزم نفسه هديا أو نذرا لا يطيقه أعتق أو أهدي بدنة. ابن المسيب: من ألزمها ما يقدر عليه لزمه هدي إلا ما جاء عن جابر: أن من جعل ولده نخيرة أعتق وأهدى بدنة.

وإن قال عليه مائة بدنة فحنت وقيمة ماله مثل ذلك لزمه عُشره، وإن كانت نصف ماله لزمه عُشرها، وإن كانت ثلثه أو هي أقل منه لزمه إخراج الكل، وقيل: إن كانت أكثر من ثلثه لزمه عُشرها لا عُشر المال، واختير الأول إلا إن كانت المائة بدنة بعينها من ماله وحلف بها (٨٩) فيختار الآخر.

أبو علي: من قال: إن أكلت من منزل فلان شيئا فأنا أحمله بأضراسي إلى بيت الله، ثم أكل فلا عليه حتى يقول فعلي أن أحمله فتلزمه بدنة، وقيل: يهدي ثمنه إن حنت.

أبو عبد الله: من قال: عليّ هدي إلى البيت أهدي ولو شاة، فإن لم يقدر قُومت واشترى بثمانها حبّ، فيحسب فيصوم لكلّ نصف صاع من بُرّ يوماء، والشاة من الوسط.

ومن جعل نفسه أو بدَنَه هديا فقليل: يعتق ويهدي بدنة، وقيل: لا يلزمه عتق، وقيل: كبشا. وقيل: من جعل نفسه بدنة ولا مال له صام خمسين يوما، فإن أيسر بعدُ لزمته. أبو المنذر: تقوم وينظر كم يصحّ بثمانها بُرّا فيصوم لكلّ مدين يوما، وإن لم يفعل حتّى أيسر لزمته.

فصل

من نذر أن يقيل في بيت فلان فلم يجده فيه ودار فيه ساعة ثمّ وقف ولم يقيل فيه كفر نذره إن أراد بالمقيل مناما، وإذا وقف فيه أو استقرّ فهو مقيل إن أراد به دخولا فيه، فمن استقرّ بمحلّ فقد قال فيه، وإن نوى به شيئا فله ما نوى.

أبو عبد الله: إن نذرت امرأة أن تكون مع بني فلان ثلاثة أيام فأنتهم آخر الليل فأصبحتم معهم فلا تعدّ ذلك اليوم حتّى تكون معهم ثلاثة بلياليها، وقيل: تعدّه لأنها أنتهم قبل [٤١٤] الصبح، فإن خرجت من ديارهم لأمر استأنفت الأيام، وإن خرجت لحاجة الإنسان أو للصلاة لم يضرها.

ومن نذر أن يزور فلانا فمات فلان حنث مطلقا، وقيل: إن قدر وتوانى، وقيل: يكفر مطلقا وإنما يُعذر في الوفاء لعدمه. وإن نذر أن يزوره يوم كذا ووقت كذا فمضى ولم يزره فيه حنث. وإن نذر أن يحمله على دابة سَمّاها فماتت قبلُ كفر نذره، وقال حميس: إن لم يحمله بعدُ الإمكان.

ومن نذر أن يخرج هو وفلان فأبى أو غاب فلا يحنث ما حيي فلان إذ لم يوقّت، ولعلّه يمكنه بعدُ. ابن محبوب: إذا خرج هو فقد برّ، ولا يلزمه خروجه معه، قلت: ولعلّه لا يملكه، قال: إلّا إن قال: وأنا أخرج بفلان فيلزمه كراؤه ونفقته ذاهبا،

ولا يبرأ إن خرج وحده، وقيل: لا تلزمه كفارة فيما لا يملك، وقيل: لا يلزمه الوفاء في كل ذلك، ولزمته ولزمه فيما يطيق ويملك إن لم يكن عصيانا، ولزمته إن لم يف. وكذا إن قال، ويخرج على معينة فخرج ماشيا أو على غيرها أو نحو ذلك مما يفوت فعله أو وقته.

أبو بكر: إن نذرت أن تقعد أياما مع قوم فلها أن تخرج إلى الصلاة والعبادة لا أن تقعد بعضها ثم تخرج ثم تتمها، بل تقعدا متواليه. ومن نذر أن يزور أحدا فعل كما نوى إن كان طاعة، وإن لم ينو شيئا وصله إلى بيته وقعد معه يوما.

والمرأة إن زارت رجلا ودخلت بيته وقعدت فيه فقد زارته، ويجزيها أن تتمكن بعودها فيه، وإن كانت ممن لا تبرز له أعلمته أنها قد زارته بعد أن تدخل بيته، ومن (٩٠) نذر أن يصل رجلا أو حلف به ولا نية له (٩١) في ذلك فإذا وصله في بيته أو مجلسه أو مسجده فقد برّ لا إن لقيه في الطريق يريد أن يصله في وقته فحدثه حتى يصله في ذلك. وإن كان ممن لا ينبغي وصوله إليه كفر نذره ولا يصله، وإن كان رحما أو جارا أو أخا في الله فليصله.

فصل

من قال: إن عافى الله ولدي خرجت إلى بلد كذا وفعلت كذا وكذا لزمه الوفاء به إن كان طاعة، وأما الخروج إلى البلد فإن شاء خرج إليه وإن شاء تصدق بقدر كرائه ومؤنته إليه، وعمل ما نذر في بلده وجاز له ذلك إن عجز عن الخروج بعذر.

وقيل: إن شقّ عليه جاز له ولو قدير.

وقيل: كل من نذر أن يخرج إلى قرية ليصلي فيها أو يصوم أو يصل رحماً أو نحو ذلك ثم حنث ولم يخرج فعليه كفّارته وكراؤه ومؤنته ذاهباً إليه على المختار، وقيل: إن كانت الكفّارة أكثر من ذلك أذاها لا غيرها، وإن كان هو أكثر منها أذاه دونها. **ابن محبوب:** من نذر أن يعتكف بمسجد صُحار فعجز اعتكف بمسجد بلده وتصدّق بكرائه ذاهباً، فإن يجد نظر في السعر فيه ثم يصوم لكلّ مدين بُراً أو ثلاثة ذرة أو شعيراً يوماً.

ومن نذر إن صحّ فلان ذهب هو وأياه إلى فلان أو إلى المسجد أو موضع الذكر، أو يركب دابة فماتت أو خرب أو أبى فلان لزمه الوفاء به إن كان طاعة وقدر، وإن فاته كفر نذره ويفعل في بلده كما مرّ من الفعل والتفريق، وإن لم يكن طاعة لزمته كفّارة نذره فقط إن لم يفعل (٩٢).

فمن قالت: اللهم عافني وأخرج من بيتي (٩٣) شهراً إلى قرية كذا ونسيها فعوفيت، فإن أرادت أن لا تخرج صامت عشرة أو أطعمتها إن وجدت وإلا صامت ثلاثة.

ومن نذر أو حلف أن يصل إلى بلد ولم يجد وقتاً ولا أجلاً فلا يحنث حتى يعجز أن يصله.

ومن نذر أن يدخل غير بلده فأخذه جائر كرها ومضى به إليه، فإن قصد بدخوله معه نذره أجزاه وإلا فلا.

ومن نذر إن عوفي أو ردّ إلى بلده خرج إلى بلد كذا يربط فيه ثم عجز ولم يمكنه، قال أبو مروان: يفي بما نذر، أو ينفق على من يربط عنه فيه ويموّنه ذاهباً وجائياً، ويصوم عشرة أو يطعمها، وإن لم يستمّ كم يربط من يوم فما يربط فيه فهو رباط، فإن افتقر فالله أولى بعذره، ويصوم كفّارة نذره بمنزله، والرباط دين عليه متى وجد خرج إليه هو أو نائبه.

واحتلّف في النذر إن [٤١٥] كان لا طاعة ولا معصية كفعود بمنزل أو وقوف محلّ فقيل: يلزم الوفاء به، وقيل: يتخير بينه وبين التكفير.

ومن نذر بطاعة على صحّة عليل فريء ويعقله نقصان أو بقلبه ضعف لم يكن قبل العلة فلا يزول عنه النذر بذلك إلا إن نوى ما نوى؛ وقيل: في النية في الأيمان خلاف، فقيل: له ذلك وعليه، وقيل: له ولا عليه، وقيل: عليه ولا له.

عزّان من نذرت (٩٤) إن عوفي ولدها نشرت عليه جوازا أو سكرًا تصدّقت به أو بثمنه إن عوفي، ولا بأس قال جابر - بالنشر، وتصبّه عليه صبا ويُنشر على المنذور عليه ما نذر به على المعتاد إن أُعتيد، فإن قصد به الهدية كان للمنذور عليه، وإلا فعلى العادة.

وعن الأزهري: إن قالت: اللهم عاف أمي وأنا لا أغزل شهرا، فأفاقت من علّتها وسكن وجعها، وعجزت أن تقوم بنفسها وتجمع الصلاتين، فأخذت الأم مغزلا فغزلت شيئا فلا حنث عليها لأنها لم تعاف حتّى تقوم بنفسها، ثم إن غزلت خيفت عليها الكفارة.

ومن نذر - قيل - إن مشى ابنه أطعم اللعابين لزمه أن يطعم الفقراء أو يفرّق عليهم قيمته.

وقيل: من نذر إن فعل الله له كذا وأعطاه فلان كذا وكذا ففعل الله ذلك وأبى فلان أن يعطيه ففي الكفارة عليه قولان. ومن قال: يا ربّ أمنيّ وأنا أفعل كذا وكذا فهو عند موسى نذر لازم، ولا يلزم عند بشير حتّى يقول: وعليّ أفعَل.

فصل

من نذر إن صحّ ولده أعطاه عبده فصَحّ وأعطاه أياه وللعبد زوجة فقال ابن علي: يوقف طلاقها إلى بلوغه لأنّه له لا لوالده إلا إن أعطاه على شرط فله أن يرجع فيه ويطلق.

والمملوك لا يلزمه النذر، وفي الكفارة عليه فيه (٩٥) خلاف وهو كمن نذر فيما لا يملك. ومن نفرت دابته فنذر إن أخذها فعل كذا وكذا فأمكنته فلم يأخذها وأخرجها من ملكه فلا بأس عليه عند أبي عبد الله إذا لم يأخذها. ومن نذرت إن رجع أخوها رعت الغنم شهراً، فإنها تترك وتصوم شهراً أو تطعم ثلاثين خيراً لها، وقيل: تكفر نذرهما، ولا عليها (٩٦).

وقيل: إن نذرت أن لا تطلب إلى قوم حاجة ففعلت ناسية فإنها لا تحت، وإن أمرت من يطلبها لها فلا تحت - قيل - أيضاً.

ويصح النذر من كل بالغ حرّ، عاقل، مسلم اتّفاقاً؛ وفي الكافر والمملوك خلاف، وإنما يصحّ بالقول وهو أن يقول: لله عليّ كذا وكذا أو عليّ كذا وكذا، ولا يلزم منه إلا ما كان قربة لله، وفي كفارته خلاف، والأكثر على أنها لا تلزم في المعصية ولا الوفاء بها.

ومن علّقه على حصول خير أو دفع شرّ فوقع لزمه الوفاء به.

ومن نذر في غضب خيّر بين الوفاء به إن كان طاعة وبين تكفيره.

ولزم في هدي النذر ما يجزي في الأضاحي، ومن نذره إلى الحرم لزمه حمله إليه، وإن نذره لأفضل بلد فليحمله إلى مكة. وإن سمي البلد فله ما سمي.

ومن نذر بصلاة ولم يسمّ كم من ركعة لزمته ركعتان كما مرّ، وإن نذر بها في المسجد الحرام لزمته فيه، وإن نذر بها في الأقصى فصلاًها في الحرام أو في مسجد المدينة فقيل: تجزئه، وقيل: لا لما روي أنّ رجلاً قال: يا رسول الله إنّي نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين، فقال له: صلّها هنا ثم أعاد عليه فقال له: شأنك. ومن نذر بالمشي إلى بيت الله فقد لزمه، فإن ركب مع قدرته عليه لزمه دم، وإن نذر أن يركب إليه فليركب.

الباب الثامن عشر

في الاعتكاف وأحكامه

وهو حبس المرء نفسه في مسجد في طاعة ولا يخرج منه ولا يدخل سقف غيره ما اعتكف، وإنما يكون بصوم، وجاز في المسجدين إجماعاً، وفي غيرهما خلاف؛ فقل: يجوز في كل مسجد، وقيل: إلّا في الذي تصلى فيه الخمس جماعة، وقيل: إلّا في الجامع إلّا إن نوى معروفاً.

أبو سعيد: يجوز في الذي تُقام فيه الجماعة بالأذان ولا يبطل بغيره لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ﴾ [٤١٦] في المساجد (سورة البقرة: ١٨٧) ونحب أن يكون في الذي تصلى فيه الجمعة لأنّه مخاطب بها في المخصوص بها، وله أن يخرج إليه من معتكفه إليها فيما تلزم فيه، ولا يكون خروجه إليها تركاً لاعتكافه بل هو فيه ودخل في جملة، ويكون خروجه بعد الزوال، ويصلي ركعتي الجمعة، وله أن يشيع الجنازة ويعود المريض، ولا يجلس ولا يدخل مُسقفاً، ولا يستأنس لحديث، ويرجع لأهله لحاجة الإنسان ويأمر بحاجته، ولا يجلس ولا يتبايع ولا يعمل دنيوي، ويكون همّه الأخروي لما روي أنّه صلى الله عليه وسلّم يفعل في اعتكافه؛ وقيل: إنّما يخرج للجنازة بلا صلاة عليها، وله أن يتكلم في غير المسجد بالذكر ويسلم على مارّ عليه، ويردّ السلام، ولا يتكلم وإن عاد مريضاً في بيت لا غماء عليه قعد فيه إن شاء، ويغسل رأسه ويدهن ويكتحل، وينصت لمن يخبره بما لا إثم فيه.

ونُدب أن يشتغل بالذكر وله أن ينسخ ويصلي ويقرأ ويدرس. وإن كذب كذبة استغفر. وإن خرج ليتوضأ وكلمه أحد فله أن يكلمه ولا يقف، وإن وقف يكلمه خارجاً من المسجد وقف فيه إذا قضى قدر وقوفه معه. وله أن يخرج لجنازة يلي أمرها ويصلي عليها، وله أن يقف إن شاء حتّى يُدفن، ولا يقعد لتعزية، ولا يقف لها، فإن فعل قعد بقدر ذلك بعد فراغه.

ويفطر في المسجد ويتسحّر فيه. وله أن يقعد في بيته لما كوضوء، وتعمّم وتقمّص وتسربل وحلق وأخذ شارب وقصّه، وقلم ظفر.

ويجلس في المسجد حيث يصلي فيه بصلاة الإمام، وأن يصعد على ظهره إن أذاه الحرّ داخله. ولا بأس بقتل قمل خارجة إن أذاه، وأن يتعلّم أو يعلم ويكتب، ولا ينسخ بكراء إلّا إن احتاج إليه.

ونُدب له إذا قضى أن يصلي المغرب فيه، وله أن يخرج إذا غابت الشمس. وإن كان هو الإمام فيه فأراد أصحابه أن يصلي بهم في الصرحة وهي متقدّمة باب المسجد نُدب له أن يأمر غيره ليصلي بهم. وللمرأة أن تغزل في اعتكافها إن احتاجت، وإن استغنت فالتفرّغ لها للعبادة أولى، وفسد إن غزلت لتكاثر ومباهات.

فصل

من نوى أن يعتكف في مسجد في نذره فتوانى حتى انهدم وبني قصده آخر فله أن يعتكف فيه أو في غيره، ويكفر إذا لم يفعل في المنوي. وإن هدم ثمّ وسع اعتكف حيث كان أولاً، وإن جلس جانبه حيث تجوز الصلاة فيه فلا بأس به ولو لم يكن من الأوّل.

وإن نذر أن يعتكف ولم ينو محدوداً اعتكف يوماً ويدخل قبل الفجر ويخرج بعد الغروب، وإن نذره شهراً دخل قبله من أوّل ليلته، ونُدب له إذا تمّ أن يخرج بعد صلاة المغرب كما مرّ، وكذا إن عيّن أياماً.

وإن نذر أن يعتكف ذا الحجة فلا يلزم يوم النحر اعتكاف ولا بدل صومه، وكذا إن نذره يوماً وهو يعلم أنّه عيد فإنّه يعتكف يوماً مكانه، ولا تلزمه كفارة. والاعتكاف كالنذر فيما مرّ؛ وقيل: من نذره يوم تقدّم فلانا فقدّم نهّاراً أو يوم عيد فلا اعتكاف عليه.

وإن التزمه شهرا ونوى النهار دون الليل لزمه اعتكافهما كمن حلف لا يكلم فلانا شهرا، وقال: نويت النهار فليس له هاهنا نية؛ ولو التزم اعتكاف عشرة ونواه دون الليل كان له ذلك، وإنما يكون بصوم وتتابع.

ومن نذره شهرا فاعتكف رمضان أجزاء صومه لهما، وإن صام كفارة لم يجزه أن يعتكف ويكون لهما، ولا صوم التطوع للاعتكاف، ولا ينوي به نافلة، وإنما ينوي به الاعتكاف.

ومن حلف أن يعتكف فيما لا يقدر أن يصله تصدق بقدر كرائه وموته ذاهبا، وفي الكفارة خلاف، ولا بأس أن يصاحف من رغب به، ولا يقف وينام، ويكفيه أن يقول [٤١٧] لمن مرّ عليه: السلام عليكم، وفي الردّ مثل ما قال لقوله تعالى: ﴿أَوْ رُدُّوهَا﴾ (سورة النساء: ٨٦)، ولا يقول: كيف أصبحت ونحوه، ولا فساد إن قالها. ووقع إن تكلم بمعصية أو عملها، وقيل: لا إلّا بالوطء. وإن اشتغل بخوض في كلام لا يجوز أو في غير طاعة فإذا فرغ قعد كما مرّ في معتكفه قدر تشاغله بذلك، فإذا مرّ عليه العيد في اعتكافه فله أن يخرج ويجمع في يومه وبني عليه إذا انقضى. وكذا المرأة إن حاضت تخرج، فإذا طهرت رجعت وبنت كمريض إذا قوي رجع وبني وذلك من العذر.

ولمن أراد أن يعتكف نفلا أن ينوي المبيت في منزله والقعود نهارا في المسجد، وكذا إن نوى في نذره أن يعتكف نهارا أو يأوي ليلا إلى منزله إن لم ينذره شهرا، فإنّه كما مرّ لا يتم إلّا بلياليه وهو من أفضل ما يتقرّب به، فإذا جامع فسد وليستأنفه ولزمه عتق أو صوم متتابعين لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ﴾ (سورة البقرة: ١٨٧)، وإن اعتكفت معه وطاعته لزمها ما لزمه، وإن أكرهها لزمته كفارتها أيضا، وإن اعتكفت دونه فسد عليها إن طاعته ولزمها بدله والكفارة، وقيل: لا تلزمه إن أكرهها إلّا إن اعتكفت برأيه.

ومن نذر أن يعتكف سنة أبدل العيدين، ولزم المسجد يومهما، وفي بدل رمضان خلاف.

وإن نذر أن يصوم الدهر بطل النذر، وفي وجوب الكفارة قولان أيضا.
ومن التزم اعتكاف شهر أو ثلثه أو ثلث عشرة قال: أبو سعيد: عليه أن يدخل
المسجد قبل الليل حتى يتم، ولا يخرج إلا لما مرّ.

وإن خرج لغير جائز له فسد اعتكافه إن قصد بخروجه غير طاعة، ولزمه بدل ما
خرج فيه ورجى هيبس أن لا يفسد عليه إن خرج لمباح ويقعد بقدره بعده.

والوطء بالعمد يفسده إجماعا، وكذا كل ما قصد به قضاء الشهوة والإنزال،
فمن فعل ذلك فعليه ما على المجامع نهارا في رمضان، وإن قبل أو لمس بدنّها بيده أو
بفرجه فليس كالجماع، ولا يُمنع من تطيب.

وله - قيل - أن يشتري طعامه إذا لم يجد من يكفيه آياه، وقيل: لا يتبايع إلا
بدرهم لما لا غنى له ولعياله عنه.

وإن خرج لما له أن يخرج له ولم يقصد مبايعة فعرض له فاشتغل به عن اعتكافه
قعد بقدره كما مرّ.

ولا يؤمر بمبايعة مسجد ولا يعمل فيه دنويا إلا إن خيف ضرر من تركه.

وقيل: العمل فيه لفقر بما يقوت به عياله أفضل من التسبيح، وكره لغني.

وله أن يؤذن في المنارة إن كانت في المسجد أو بقربه.

وإن سكر في اعتكافه فسد عند من يرى أن كل معصية تفسده لا عند من يرى
أنه لا يفسد إلا بالوطء.

أبو سعيد: من لزمه في وقت معين فحنت فيه لزمه الإيضاء به، ويقضي عنه لأنه
كالصوم والحج إن فرط في نذر لزمه وحنث فيه لزمته كفارته والإيضاء بالإطعام عنه،
والأفضل أن يوصي بالاعتكاف. ومن نذر أن يعتكف ليلا لا نهارا لم يلزمه.

فصل

اختلف في الاعتكاف بلا صوم، فلم يجزه الأكثر منّا إلّا به، واللغة تجيزه بدونه، إذ هو فيها الإقامة على الشيء وبه تعلق من أحازه بدونه، وبما روي أنّه صلى الله عليه وسلم اعتكف في رمضان ولم يكن صائماً للاعتكاف، ولا دليل فيه عندي لاحتمال أن يكون صومه لرمضان يكفي عنهما كما مرّ في النذر، فيكون دليلاً على ذلك لأنّه مشرع.

وكفارة المعتكف إن وطئ ككفارة الواطئ في رمضان، وعند ابن محبوب كالمظاهر على الترتيب، ويدل الأيام بالصوم؛ وفي وجوبها في التطوع قولان. ومن جامع زوجته ليلاً برمضان (٩٧) وقد اعتكفا لزمهما بدله وبدل اعتكافهما، وكفّارته وكفارة رمضان، ويتوبان. وإن وطئها فيه نهاراً فسواء في فساده ولزومها. ابن محبوب: إن غشيها فيه ليلاً لزمته كفارة الاعتكاف لا بدل الصوم، ويفرق بينهما عند الدهان، وقيل: وطئ منازل زوجته معتكفا [٤١٨] فسأل موسى فأفسدها عليه.

وكان بشير حاجاً فلما قدم لقيه منازل فسأله فلم يفسدها عليه، وألزمه الكفارة، فلما اجتمعا رجع موسى إلى قول بشير.

ومن نذر أن يعتكف في بيته (٩٨) لزمه أن يحتصر فيه، وإن نذره في منزل فلان أو في موضع ما، فبعض أبطله وبعض ألزمه يمينا؛ وزعم مثوبة أنّ المعتكف إذا خرج من المسجد لا يكلم أحداً، فإن كلم فسد اعتكافه، ولا يخرج للجمعة حتّى يؤذن لها، فإذا صلى خرج قبل أن يركع ركعتي السنة.

وقيل: إنّ معتكفا كلمه رجل فقال: إني نذرت للرحمان صوماً، فقال أبو عثمان: هو كلام، وقال زياد: أمّا في المسجد فيكلم من يكلمه.

وإن ذبح المعتكف لزمه أن يعتكف قدر اشتغاله بالذبح يوماً آخر، ويصوم اليوم.

وأجاز بعض (٩٩) قومنا الخروج لأداء الشهادة إن دُعي لإقامتها، ولا يبدأ - قيل -
بالسلام كما مرّ.

ولا يأكل إلّا في المسجد، ولا يغسل إلّا لواجب، ولا يتخطّى من مورد إلى مورد
إلّا من عذر، فإن تجاوز إلى غير الأقرب إليه فسد عليه.

وإن خاف شدة الأذى من تنن الخلاء وتغيّر منه أو القيء منه فله أن يتخطّى إلى
محلّ أرقق منه. وليس لمعتكف أن يتلذذ بجماع ولا قبلة ولا ملامسة، وله ترجيل رأسه.
ونُدب الاعتكاف في رمضان لموافقة ليلة القدر.

ولا تعتكف المرأة إلّا بإذن زوجها ولو نذرا، ويعتكف هو ولو كرهت إذا خلّف
لها ما تحتاجه.

وإن حلفت أن تعتكف كلّ جمعة فحاضت لزمها الكفارة لا الاعتكاف، وإن
لزمها فله أن يأذن لها أن تخرج إلى معتكفها، وله أن يكره ذلك؛ ولا نحبّ لها أن
تعتكف تطوّعا وقعودها في بيتها أفضل لها، وإن أذن لها أو لعبده أن ينذر باعتكاف
لزمهما، ولا يمنعهما منه.

وإن نذرته شهرا غير مسمّى فقطعت أيام حيضها ولم تصلها بعد طهرها لزمها
اعتكاف تامّ لا كفارة.

وإن نذرت أن تعتكف أيام حيضها فلا عليها. وإن لزمها نذر اعتكاف
واستأذنته فيه خيّر في الإجازة والمنع لها، واختير أن يأذن لها إن كان لازما.

وإن نذرت أن تصوم أو تعتكف بأرض فكره صامت في منزلها وأطعمت عن
كلّ يوم مسكينا. وإن نذرته في أربع زوايا المسجد اعتكفت يوما في كلّ، وإن نذرته
شهرا في الجامع فعارضها خوف، ولا تقدر أن تظهر للناس اعتكفت في مسجد تأمن
فيه.

وإن اعتكفت مطلقة برأي زوجها أو لواجب عليها أتمته ثم رجعت إلى بيته،
وغيرها تمته إن لزمها إلّا إن حاضت فتخرج من موضعها، فإذا طهرت بنت بلا توان

فيفسد عليها(١٠٠). وإن حاضت قبل المغيب ففسد يومها، وتدخل قبل الفجر إذا طهرت.

وتخرج المستحاضة لتغسل لكلّ صلاتين إذ لها أن تخرج للطهارة وإن لما يفسد المسجد وإن لغير صلاة.

أبو سعيد: إن لزم زوجة من نذر أو عمن فمنعها الزوج فلها - قيل - أن تقضي الواجب، وقيل: لا إلا بإذنه لأنها التزمته ولم يفرض عليها، وإن أذن لها كره له منعها بعد أن دخلت فيه، ولا يُمنع إن منعها لأنه متى شاء منعها لما روي أنه صلى الله عليه وسلم منع عائشة وحفصة وزينب من اعتكافهنّ بعد أن دخلن فيه بإذنه.

والعبد والأمة كالزوجة، وقيل: إن أذن لها أن تعتكف يوماً فدخلت فيه فلا يمنعها يومها، وهما أهون منها في هذا لأنه قيل: لا يلزمهما إذ لا يملكان.

وإن جنّ أو سكر أو أغمي عليه ليلاً ولم يفق حتى طلع الفجر اختير له أن يبذل اعتكافه إذ لا يجوز إلا بصوم بنية من الليل، وإن حدث به ذلك صباحاً لا ناقضاً لصومه توقّف فيه خميس؛ وقد يقال أنه تقدّم ما يفيد صحته.

ولا بأس - قيل - عليه أن يتسوّك في وضوئه لصلاة الفجر ولا يخرج لأجله وحده، وإن كان لا ينقطع عنه البول إلا بعد ساعة استبرأ خارج المسجد، وإن تسوّك في استبرائه فلا عليه.

وإن لم يجد من يهيّء له طعامه فله أن يشتريه أو يعالجه. وإن رأى صيباً أشرف على السقوط في بئر فله أن يذهب إليه ولو خارج المسجد، وكذا إن سمع مستغيثاً بالمسلمين فله أن ينقذه ممّا به ويرجع، [٤١٩] فإذا قضى قعد قدره متصلاً به ولو ليلاً بدل نهار وبعكسه.

الباب التاسع عشر

في النذر بالصدقة والهدي

فمن نذر إن رُزق ديناراً تصدّق بجزئه فله أن يتصدّق بقيمته إلا إن نوى منه نفسه، فله أن يعطيها دراهم أو حباً ويكفر نذره.

ومن نذر أن يفرّق كذا وكذا تمراً فلم يفعل حتى أذهب، فإن لم يقل على الفقراء ولا نواهم كفر نذره، وإن قاله ونواهم أطعمهم مثله، وقيل: يكفره.

ومن نذر على مريض له لثن عوفي ليشتري شاة بعشرة دراهم يذبحها له فصَحّ فوهبت له شاة تسوى ذلك فلا يجزيه حتى يشتريها كذلك.

ومن نذر أن يعطي فقيراً شيئاً فأعطاه واحداً أجزاه.

ومن قال: اللهم إن اصطاح فلان وفلان فلفلان من مالي كذا وكذا، فاصطالحا فهو نذر، فإن أعطاه فحسن وإلا استغفر وكفره.

ومن قال: إن قمت من عليّ فأني أطعم عشرين من الفقراء، فإن لم يعينهم أجزاه ما أطعم منهم. وقيل: من (١٠١) نذر أن يعطي فقيراً من حبّ وصفه فأعطاه من زكاته من جنس الحبّ، فقبل: يجزيه ذلك، وقيل: لا. وإن نوى أن يعطيه من غيرها فأعطاه منها فعند من لا يوجب النذر والأيمان بالنيات يجزيه.

ومن نذر إن عوفي أهدي فلاناً هدية، فأهداها له فلم يقبلها منه فقد برّ.

وإن قال: إن رُزقت كذا فلفلان عليّ كذا، فرزقه ومات فلان سلّمه لوارثه كما مرّ.

وكان قيل - لامرأة عبد وقع في شدة فقالت: يا ربّ أو يا مولاي إن سلّم فانا أعطيه لابي فلان إن حيي إلى بلوغه، فباعه أبوه قبله لزمها لابنها (١٠٢) قيمته وكفّرت نذرها. وإن قالت مريضة: إن عوفيتُ سكنت مكة فعوفيت فسكنتها مدة فقد برّت، ولها أن تخرج منها إلا إن التزمت سكونها أبداً.

فصل

من قال: إن سلم زرعي من كذا فعليّ نذر كذا وكذا، فعطب بعضه لم يلزمه الوفاء به لأنه لم يسلم.

وإن اختصم رجلان في شيء فقال أحدهما: إن صحّ ما تقول فعليّ نذر كذا وكذا لله نأكله أنا وأنت وفلان والتزم الآخر مثل ذلك، وطابت به أنفسهما لزم الوفاء به إن كان طاعة.

ومن قال: إن سلمت من كذا فعليّ لله كذا أو للمسجد الفلاني أو ثلث مالي له أو للفقراء، لزمه ذلك. وقد أثبتوا الأيمان بالصدقة فكيف بالنذر.

ومن نذر أن يشتري طعاما يأكله هو وفلان وفلان فمات بعضهم وكره بعض فإنّه يطعم عن الميت فقيرا من ورثته، ويكفر النذر عمّن أبى.

وإن قالت امرأة: إن عافى الله ولديها فلهما أمتها فلانة نذرا لله سبحانه، فبرئاً ولم تعطها إياهما، ولها غيرهما ولم يرضوا لها ذلك فالأمة لهما بالنذر وما ولدته بعد وجوبه.

وكذا من نذر لولده بنخلة فلم يحرزها فأكلها هو إلى أن مات فهي للولد، ولا يلزمه الإحراز في النذر كما مرّ وإنما هو في العطية، وكذا إن قالت: إن عوفيت بنتها فلها المال الفلاني نذرا لله ثبت لها إن عوفيت، ولا يضرّها أكل أمّها له.

ومن نذر أن يطعم في عشرين مسجداً ولزمه النذر فيكفيه عشرون خطأً يخطئها، ويطعم فيها كالصلاة إلّا إن عيّنها أو نوى معروفة.

ومن نذر بقربة يستقي للمسجد الفلاني، فقال عمّاره لا نحتاجه، فإنّ عندنا كثيرة فلا يجزيه ثمنها إن طلبوه.

ومن نذر لغير فلان بدراهم ولم ينو إطعاما ولا غيره تصدّق بها على الفقراء،

وكذا إن أوصى بذلك. ومن نذر بحال لقبر فليس بطاعة ولا معصية، ويكفر نذره. وإن نوى أن يأخذوها من فوقه فهو كما نوى. ومن التزم نذرا لله صدقة عليهم ثم حنث لزمه ذلك.

فصل

يهدم الاستثناء النذر ولو تقدمه، وقد جاء في الشرع أنه لا يهدم النكاح والطلاق والظهار والعنق. أبو علي: ينفع في كل عين إلا فيما ذكر. وفي بعض الآثار لا ينفع في النذور، واختار حميس أن ينفع إذا اتصل باليمين. وقيل: إن اقتسم قوم مالا فالتزموا [٤٢٠] نذرا على من ينقض فعلهم، فإن كان لله أو للفقراء أو للمسجد فهو ثابت، وكذا في كل طاعة لا إن كان للمتقوض منه على الناقض.

ومن نذر أن يعمل طاعة ثم أن لا يعملها ثبت الأول، ولزمه القيام به وبطل الآخر، وبالعكس في المعصية.

ومن نذر لأحد بثوب فمات وفي ورثته يتامى كان لجميعهم عليه. وإن نذرت أن تصوم شهرا لحج فتوته من الليل فحاضت عند الصبح، فإذا طهرت صامت بقيته وتبدل من المحرم ما أكلته متصلا.

ومن وقت لنذره فتركه عند وقته مع الإمكان فلا يُعذر عن الكفارة، وإن تركه لعذر عن له فلا تلزمه كمن لم يوقت.

ومن نذر أن يصلي مائة ركعة أو يطعم مائة مسكين فعليه أن يصليها في واحد إن قدر وإلا فليصل ما قدر عليه ثم يصلي ما قدر عليه، هكذا حتى يتمها كما مر.

وكذا إن نذر أن يصلي ليلة ثم عجز يفعل كذلك إلى الفجر فيبرء؛ وله في الإطعام كذلك أن يفرق ويحفظهم لئلا يردف على أحد مرتين.

ومن نذر يذبح وطحن كذا وكذا من حب، ويخبز ويطعم في كذا فأجرة الذابح من المذبح، والطاحن والخابز من المطبوخ والمخبوز، ويُعطى الإهاب منها.

ومن نذر بمعيّنة تؤكل في كذا فلا يبدل بها غيرها ما قام عينها وقدر عليها، وإن لم تعين جاز البدل.

ومن نذر برأس غنم وكذا وكذا حبّا يؤكلان في كذا فأجرة ما ذكر والخطب والملح والأبزار كما ذكر، ويجزي في الرأس صغير ولو جدياً.

ومن غرس نخلة ونذر إن حبيت أطعمها ناساً حاضرين عنده فلزمه النذر، وأبى بعضهم أن يأكل فإنه يطعم من حضر منهم، والغائب حتى يجده ولا يلزمه فيمن أبى شيء.

ومن لم يذكر الله في نذره ولا يلزمه منه شيء.

ومن نذر بشيء لقبر شيخ أو غيره فقيل: باطل، وقيل: يعطيه فقيراً. ولا يجوز أن يؤكل بعض ما نذر به أن يؤكل عند القبر، ويردّ بعضه ويكون القرب منه بقدر ما يسمّى أنه عنده من غير أن يؤكل على رأس القبر.

ويقتضي بالنذر ما عقده به من أكل أو تفرقة أو غيرهما.

قال حميس: لم أعرف في الإهاب في قديم الأثر شيئاً إلا أنه قيل: عند المتأخرين أنه للناذر، فإن أحب أن يجعل قيمته في أبزار وملح ويؤكل مع اللحم جاز.

ومن عليه نذران لواحد فله جمعهما في وقت ويؤكلان فيه مرة، والنذر الواحد لا يُفرّق بل يجعل في وقت ويؤكل في المنذور فيه. ومن نذر أن يصلي في مساجد العباد أو يطعم فيها فلا يجزيه أن يفعل ذلك في أقلّ من ثلاث إلا إن نواه.

واعتكاف الفرض هو ما كان من نذر لازم أو وصية، والتطوّع ما كان من غير ذلك، ولا قائل أنه يعتكف عن حيّ.

الباب العشرون

في الأيمان وضروبها

قال الله عز وجل: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ (سورة البقرة: ٢٢٥) فقيل: هو الساقط من الكلام في اللغة، واختلف فيه في اليمين، فقيل: هو ما يسبق به اللسان ليوصل به الكلام بلا عقد ولا وصل: كلاً والله، وبلى والله فلا إثم فيه ولا كفارة.

وقيل: هو أن يحلف المرء على شيء يرى أنه صادق فيه، ثم يظهر له خلافه فهو خطأ منه بلا عمد فلا ولا فيه أيضاً.

وقيل: هو اليمين حال الغضب والضجر بلا عزم ولا عقد (١٠٣) ومنه ما روي: «لا يمين في غضب». وقيل: هو اليمين في معصية لا يؤاخذ بالحنث فيها بل يحنث ويكفرها، وقيل: لا تلزمه في ذلك لما روي: «من نذر فيما لا يملك فلا نذر له؛ ومن [٤٢١] حلف على معصية فلا يمين له».

وعن عائشة: أيمان اللغو ما كان في هزل ومزاح وحسومة، وحديث لا يعقد عليه القلب. وقيل: هو أن يحلف ناسياً فلا يؤاخذ به.

والأيمان على وجوه، منها أن يحلف على طاعة كوالله لأصلين أو لأصومين أو لأتصدقن، فإن كان فرضاً فالواجب عليه أن لا يحنث، وتلزمه الكفارة إن حنث لأنه فرض مؤكد باليمين، وإن كان تطوعاً فقيل: تلزم بالحنث فيه، وقيل: عليه الوفاء بما قال به، ولا يجزيه غيره.

ومنها أن يحلف على معصية وقد مرّ حكمه.

ومن حلف على مباح فيما ماض أو مستقبل كوالله لأفعلن كذا وكذا، أو لا أفعله فهذا ونحوه تلزم فيه إذا حنث إجماعاً، وكوالله لقد كان كذا وكذا أو لم يكن

كذا وهو لم يكن أو كان وهو عالم بذلك فهذا هو اليمين الغامسة في الإثم لتعمده الكذب فتلزم (١٠٤) به أيضا.

والمخلوف به على ضروب الأول الظاهر كوالله وتالله وبالله فهذه لا يعتبر فيه النية، والثاني أن يحلف بصفة كوعظمة الله وقدرته وعزته فكالأول الصريح، والثالث أن يحلف بكلمات اليمين كأيم الله وحق الله وأقسم بالله ولعمر الله ونحوها فهذا تعتبر فيه، فإن نوى به يمينا فهو يمين، وإن قال: لم أرد بها به قبل قوله، والرابع أن يحلف بغير الله كوالكعبة واللوح والقلم وحق محمد، وأبي وحياتي، ورأسي ورأس وفلان ونحوها فهذا ليس بيمين ولا كفارة فيه بحنث، وكره الحلف به لقربه من المعصية لما روي: «من كان حالفا فلا يحلف إلا بالله، ولا تحلفوا بآبائكم»، وقد نهى صلى الله عليه وسلم عمر حيث سمعه يقول وأبي، قال عمر: فما حلفت به بعد ذا كرا.

وأسماء اليمين الحلف والقسم والألية وهي (١٠٥) مرسل ومغلط، قال مولانا - عز وجل - : ﴿وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْإِيمَانَ﴾ (سورة المائدة: ٨٩) قرئ بالتشديد بمعنى أكثمت وبالتخفيف وهو أفصح لأن الكفارة تجب بحنث واحد، وعاقبتكم - قيل - لأن المفاعلة تجوز من الواحد كعفاك الله، ومعناه النية والإرادة والتعمد فكفارته إذا حنثتم إطعام عشرة غداء وعشاء، وقيل: مد، وقيل: مدين من بر أو ثلاثة مما مر لكل مسكين، والأفضل أن يعطى من أفضل ما يقتات به هو وعياله لقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ (سورة المائدة: ٨٩).

واختلف في الكسوة فقيل: يجزي ثوب يقع عليه الإسم وهو إزار أو رداء أو قميص أو سراويل أو كساء أو عمامة، وقيل: ثوب تجوز به الصلاة، وقيل: ما قيمته خمسة دراهم، وفي الرقة فقيل: لا تجزي إلا مؤمنة لقتل وظهار ويمين وجماع في نهار رمضان ونذر ووصية، وقيل: تجزي مطلقة في كل ذلك إلا في القتل لقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (سورة النساء: ٩٢) قيدها هاهنا وأطلقها في غيره، وتجوز ولو صغيرة أو أنثى، وينفق على الصغير حتى يبلغ فإن كان به داء لا يمنعه من العمل كالأعرج ومقطوع الخنصر ونحوهما جاز في الكفارات، والأعمى والأشمل والمقعد

والمجنون والأخرس ونحوهم لا تجزي فيها، ولا يحزي في الكسوة ما لبس حتى ذهب أكثر منفعته، وقد خيّر بين الأشياء.

واختلف في صفة من لم يجد فقيل: من لم يملك نصاب التقدين فله أن يصوم، وإن وجده لم يجز له. وقيل: من له كفاية لمعاشه ويفضل له قدر ما يكفر به فليس له أن يصوم وإلاّ جاز له، وقيل: إن كان له ولعياله ما يقوّتهم يومه وليلته ويفضل عنه ذلك لا يجوز له الصوم. وقيل: إن ملك ما يمكنه أن يطعم، وإن لم يفضل له منه شيء والصوم ثلاثة أيام متتابعة، وقيل: التفريق جائز والتتابع أفضل.

الباب الحادي والعشرون

في كفّارات الأيمان وصنوفها وفي اللعن والقبح ونحو ذلك

فعند عزّان وأبي الحواري أنّ من لعن نفسه أو قال: إنّني يهودي أو نصراني أو مجوسي أو يصليّ لغير القبلة أو غضب الله عليه لزمه إطعام عشرة أو صيام ثلاثة، وليس [٤٢٢] بأشدّ من القسم به، وقيل: التغليظ. وقال عزّان: من قال قبح الله وجهه أو لعنه أو أخزاه أو هو من الظالمين إن فعل كذا، ثمّ حنث فإن أراد به يمينا لزمه إطعام ما ذكر إن وجد وإلاّ صام ثلاثة.

وإن قال: إنّني مشرك إن فعل كذا فلا عليه إلّا إن قال بالله أو نواه، وقيل: لزمته الكفّارة حتّى ينوي غير الشرك بالله.

ابن علي: من قال: ألبسه الله سراويل القطران، أو سقاه الحميم أو نحو ذلك لزمته مغلّظة إن حنث. ومن قال عليه اللعنة وأرادها من الله لزمته، وكذا في الغضب والسخط والمقت.

وقيل: كلّ من حلف بمكفرة توجب النار فهو كافر، فإذا كفر لزمته مغلّظة ليخرج بها مع التوبة من الكفر إلى الأيمان لثبوتها في القتل تغليظا. وأجمعوا أنّه لا يجزي الصوم في المرسلة من وجد إطعاما أو عتقا أو كسوة ولو شهرا أو أكثر، فمن لم يجد ذلك فصيام ثلاثة أيام؛ والأصحّ في الكفّارات ما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع. ومن لعن نفسه ولم يرد به يمينا فليتبّ ولا تلزمه الكفّارة. وقيل: من حلف بالله الذي لا إله إلّا هو أنّه لا يفعل كذا، وإن فعل فهو بريء من دين محمّد -صلى الله عليه وسلّم- ثمّ فعله، فإنّه يلزمه بالله... إلخ - إطعام عشرة إن وجد وإلاّ فصيام ثلاثة، وبأنّه بريء... إلخ - صيام متابعين أو إطعام ستين، وب: أنا أعبد الشمس أو مرتدّ أو قرمطيّ أو رافضيّ أو مرجئيّ أو نحوهما أو ذمّي مغلّظة، وبأنّه يصليّ إلى المشرق مغلّظة

أيضا إن نوى التحول عن القبلة لا إن نوى أنه يسافر حتى يكون غربي الكعبة ويصلي إليها إلى المشرق.

ولزمته أيضا بأنه زان أو قاتل أو ظالم أو نحوها أو كافر أو ملعون أو مقبوح أو من الظالمين أو الأثمين أو الفاسقين أو من أهل النار أو نحو ذلك، وبأنه مدحور أو من المبذلين لدين الإسلام، وبلا برك الله فيه إن فعل كذا عند أبي المؤثر، وبأنه نغل، وقيل: لا تلزم به وهو كلام قبيح، وبفتح الله وجهه صيام عمره إن حنث، وهي كفارة القبحة، وعند ابن راشد هي عین مرسل، ولا يلزمه ما حلف عليه إن حنث وعليه الأكثر.

وقيل: إن نوى به اليمين لزمته الكفارة وإلا فلا، وكذا في اللعنة وإنما تلزم بعقد الأيمان.

واختلف في كفارة اللعن والقبح إذا أريد بهما يمين، فقيل: صوم متتابعين أو إطعام ستين أو العتق على التخيير، وقيل: إطعام عشرة أو صومها، وقيل: مرسل وهو إطعام عشرة أو كسوتهم أو تحرير رقبة، فإن لم يجد صام ثلاثة، واختاره أبو سعيد لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ﴾ (سورة المائدة: ٨٩) وليس بأشد من اليمين بالله إلا الأيمان بالحج أو العتق والصدقة والظهار والطلاق ونحو ذلك إلا أنه قيل: لا يجوز في اللعن والقبح وما يوجب النار إلا عتق مؤمنة سالمة قادرة على الإكساب، وقيل: يجوز ولو مشركة.

واختلف في المؤمنة فقيل: ما ثبت لها الولاية، وقيل: هي المقررة، قال حميس: وأكثروا الخلاف في كفارة المرسلة والتغليظ ولعل من قال صوم عشرة أو إطعامها أخذه من الظهار لاستواء الصوم والإطعام فيه.

من قال: قبح الله وجهه ألف قبحة وهي صوم متتابعين ثم حنث فعن أبي سعيد قيل: يصوم عشرة أو يطعمها، فإن نوى بقوله والقبحة صومها أنه لزمته مغلظة، وإن قصد تسميتهما احتاط إن كفر بهما. وإن كفر مرسلا أجزاه، وإن لم ينو شيئا فهو على الخلاف.

ومن حلف بالله على ما عليه عالماً أنه كاذب فقطع الحقَّ بيمينه أو بعهد الله كاذباً (١٠٦) أو قال إنه مشرك بالله أو من ملل الشرك أو بموجب البار أو نحو ذلك لزمته مغلظة.

ابن محبوب: من قال عليه ألف لعنة ولم يقل من الله ولا نواه فلا عليه كما مر، وإن نواها منه لزمته واحدة إلا إن نوى أكثر فعليه ما نوى.

ومن رأى أهل عمان في اللعنة التغليظ، وكذا في لا عاقى الله [٤٢٣] عنه إن فعل كذا، ولا زوجه الله من الحور أولاً أراه الله وجه محمد -صلى الله عليه وسلم- وقيل: في ذلك مرسله، وفي لا أراه الله الملائكة والنبیین -قيل لا شيء عليه لأنه إن شاء الله أراه ذلك وإن شاء رحمه بدونه، وقيل: مغلظة لأنه أخبر أن أهل الجنة يرافقون الأنبياء، وتدخل عليهم الملائكة.

وبلعنه الله أو أخزاه أو غضب عليه استغفار إن لم يرد به يميناً، وبكافر بالإسلام أو بالقرآن أو بالصلاة أو بنحوها من الفرائض مغلظة، وقيل: مرسله.

وبإن فعل كذا فهو يعمل بطاعة الله كعمل من خلق ودرى ويرى من اليوم إلى يوم القيامة قولان أيضاً، وإن فعل فهو عبد لفلان أو للشيطان ثم فعل (١٠٧) استغفار، وبأدخله الله مدخل فرعون أو مثله مغلظة، ولا شيء عليه في أهل القبلة ولو شهد كفره أو نفاقه ولم يصح موته عليه، ولزمته بأنه ظالم لا بضال إلا إن عني به الكفر.

وبعليه ألف لعنة أو عهد أو قبحة أو حجة إن فعل لزوم الحجة إن حث لا في الباقي حتى يقول لعنه الله أو عهد الله أو قبحه عند ابن محبوب، أو ينويه.

وبأنا أعبد ما يعبد اليهود والنصارى إن فعلت كذا مغلظة إن فعل عند هاشم. وبهذا الطعام عليّ حرام كحرمة أمتي مغلظة أيضاً كلاً حَفَظَهُ الله ولا رحمه الله ولا أكرمه ونحو ذلك، لا بقطع الله رقبته أو يده، ولا بالنفي من والديه إن فعل ثم حث. وإن قال للمعني: إن فعلت فأنت خير مني ثم فعل لزمته، وقيل: لا شيء عليه إن قاله للمعني لإمكان إسلامه. وبعليه يمين مغلظة إن فعل مغلظة، واختار أبو المؤثر صوم

ثلاثة.

ويهو بريء من الله كعكسه إن فعل مغلظة عند أبي الحسن، ولا يشرك بذلك؛ وكذا بعليه عهد الله، وبكل ما صلى إلى القبلة فهو بخلاف ذلك إن نوى خروجا من الإسلام، وقيل: مرسله وإلا فلا شيء عليه.

فصل

قال الفضل وعزّان: الكفارات المكفّرة بتركها هي كفارة اليمين والصيد والقتل والإعتكاف ونحوها.

ومن قال: إنه زان أو يشرب الخمر أو يأكل الميتة إن فعل اختير له أن يكفر يمينا إلا إن نوى أكلها اضطرارا فلا بأس عليه، وقيل: لا يمين عليه في كل ذلك ولا حنث إلا إن قال يحلّ له في غير اضطرار.

وكذا إن قال يأكل خنزيرا أو يقتل فلانا ولا إن قال: أفطر رمضان إلا إن نوى حلّه بلا موجب ولا بما اتخذ يعقوب على بنيه عند سليمان وأبي المؤثر.

ومن حلف وحنث ولم يدر كم حلف ولا ما حلف كفر ثلاثة أيّمان عند ابن منير، وقيل: يصوم متابعين، وقيل: يحتاط حتى لا يشك، وقيل: إنّما يحتاط في المرسله ويجزيه مغلظة عن كل ما حلف، وقيل: هو مغلظ حتى يعلمها مرسله، وقيل: عكسه.

ومن حلف أحدا على حقّ ظلما له بثلاثين حجة أو غير ذلك فتب وسلم إليه حقّه بعد اليمين لزمته التوبة لا الكفارة. ولزمت مغلظة بأنه بريء من الصلاة والصوم يمينا عند منير. وبالحلف بالله كذبا مع علم عند ابن روح.

ومن قال: لعن الله من قال ذلك ثمّ بدا له أنّه قاله فقيل: لا حنث عليه، وقيل: إن عني نفسه باللعنة حنث وقيل: إن كان هو المتكلم بذلك أو قاله عالما أنّه قاله.

وإن قال: لعن الله من يقوله ثمّ قاله بلا حنث عليه، وقيل: يحنث إن عني نفسه. ومن ساق حمارا فغمّه فقال والله إنّك ملعون لزمته - قيل - كفارة إذ لا تقع

عليه.

ومن وقع بينه وبين قوم كلام فقال على من يدخل عليكم لعنة الله ولم يعن أحدا فلا بأس عليه عند ابن علي إن دخل وكذا إن قال على من يساكنكم أو يجاوركم ونحو ذلك.

ومن قبح لحيته أو شعرة منها غير منفصلة لزمته الكفارة. وإن قبح وجهه أو قال: عليه القبحة قدر ألف سنة ثم استغفر مكانه، فإن لم يحلف ويحنت فقد استغفر ولا عليه. وإن حلف به على فعل ثم حنت لزمته ولا يهدمها استغفاره.

وإن قال: عليه لعنة الله إن لم يطلق [٤٢٤] لزمه صوم شهرين إن لم يطلق، وقيل: ثلاثة أيام، وقيل: إطعام عشرة إن وجد وإلا فثلاثة.

ومن قال: هو يهودي أو نصراني أو صلاتي صلاتهم أو ديني دينهم أو صلاتي هبة لهم مني أو صدقة عليهم لزمته مغلظة.

فصل

من حنت ولم يجد عتقا ولا إطعاما ولا كسوة فابتدأ الصوم ثم استغنى لزمه أن يعتق أو يطعم أو يكسو، ولا يجزيه الصوم.

وإن حدث له الغنا بعد إتمامه أجزاءه، وإن نواه فقير من الليل (١٠٨) معتقدا صوم عشرة عن مرسل في ظنه ثم بدا له أن كفارته ثلاثة أيام أجزته الثلاثة لها. وقيل: لكل حالف عن الظهر (١٠٩) أن يكفره ولو بعد حنته.

أبو عبد الله: تكفر الأيمان بعد الحنث إلا الظهر فإنه يكفر قبله.

ومن سئل عن شيء فحلف أنه لا يعرف أين هو فإن عرف به حين حلف لزمته - قيل - مغلظة، وقيل: غير ذلك.

ومن أوصى بمرسلة أطعم عنه عشرة.

ومن حلف ما فعل كذا وكذا وقد فعله ونسي أنه تلزمه، فإن تعمد اليمين ذاكرا للفعل لزمته - قيل - أيضا ولو كانت اليمين مرسلة.

ابن روح: من حلف بالله كاذبا متعمدا غلظ يمينه ولو لم يخلفه به أحد ولم يقطع به مالا لاستيجابه النار، قال الله تعالى: ﴿وَيَخْلُقُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (سورة المجادلة: ١٤).

وقيل: من كذب في يمينه إن لم يخلف على كذب في حكم ولا قطع به مالا لزمته مرسلة عند عزّان. ومن حلف بعق أو قال عليه كذا (١١٠) في المساكين إن فعل كذا، فحنث وهو معسر فقيل: عليه ما التزمه، وقيل: كفارة اليمين.

ومن طلبت إليه عارية فحلف أن ليس ما طلب في البيت ثم وجده فيه؛ فقد حنث ابن موسى من عليه نذر أو يمين أو إيلاء أو عهد أو لعنة أو غير ذلك من موجبات الكفارة، فله أن يكفر ثم يحنث إن نواها ليمينه، وأن يحنث ثم يكفر إلا الظهار فإنه لا يباشر حتى يكفر، وقيل: ليس له أن يكفر قبل الحنث.

أبو الحسن: من قال: والله لا فعلت كذا وهي عليه صوم شهرين ثم حنث فإن عليه ما ألزم نفسه.

ومن قال لأحد: الله يعلم أنني أحب لقاءك ومواصلتك أو أحببك أو نحو ذلك وهو كاذب لزمته مغلظة.

وإن قال: والله ما عليّ لفلان دين وهو كاذب وعنى به قطع حقه وقد علم أنه عليه لزمته مغلظة أيضا.

فصل

من عليه كفارة يمين وله مال يقدر به على التكفير فتوانى حتى رآل اختير له أن يصوم فإن أيسر بعد أطعم أيضا، وقيل: يكون دينا عليه حتى يقدر، وقيل: إن توانى حتى جاز له (١١١) الصوم فليس عليه أكثر منه وأساء في تقصيره لأنه حق لله.

وإن لزمتم من له أن يصوم فترك حتى صار تمن له أن يطعم لزمه الإطعام اتفاقاً.
ومن لزمه - قيل - إطعام عشرة فترك حتى افتقر كان ديناً عليه فمتى وجد ولو بمسألة
أطعم، وإن كان لا يقدر أن يسأل صام ثلاثة، فإن وجد بعد أطعم.
وليس لمن عليه صوم أن يستأجر من يصوم عنه ما حيي.
وقال عزّان: من قال لأحد احنث وعليّ كفّارتك، ثمّ حنث، فقال له: لم أعلم
أنّه مغلظ، فالله أعلم. وقيل: لا هلاك بترك الكفّارة إلّا بكفّارة القتل، والصيد،
واليمين المرسل؛ وقيل: لا يهلك من دان بأدائها إن مات قبله، ويرجى له فيه.
وقيل: كلّ ما كان له، فإنّه يرجى له فيه إن مات ناوياً أدائه تائباً إلى الله وقد
مرّ.

الباب الثاني والعشرون

في العتق والإطعام والكسوة ومن يلزمه ذلك

ومن له ما يكفيه من غلّته من سنة لسنة لزمه العتق في الظهار عند أبي الحسن وغيره وإلاّ أجزاه الصوم؛ وإن كفته ولم يفضل [٤٢٥] له ما يعتق به إلاّ بالدين أو بالانتقاص عن المؤونة أو ببيع الأصل لم يلزمه العتق.

وإن كان تاجرا أو صانعا أو أجيّرا لم يلزمه أيضا حتّى يكفي مؤونته، ويفضل له ما يعتق به. ولا يلزم الصانع أن يبيع مصنعه ولا التاجر أن يعتق من رأس ماله إلاّ إن كان يبغى منه ما يكفيه وعياله، ولا أهل السفن أن يبيعوها، ويلزمهم في غلّتها. وكذا من يلزمه الإطعام عند أبي الحواري أنّه إن كان عنده ما يكفيه كذلك ويفضل عنده خمسة عشر درهما، وبه قال ابن محبوب وليس بمطّرد كما لا يخفى، إذ قد تكون خمسة عشر لا تكفيه لإطعامه، ومن لم يكن له ذلك لم يلزمه عتق ولا إطعام ولا كسوة، ويجزيه الصوم.

ومن لزمته أيمان تجاوز خمسة عشر وترجع كفّاراتها إلى أصل ماله أو إلى تحمّلها بدين، فإن كفر بعضها وصار لا يلزمه إطعام فإنّه يرجع إلى الصوم، فإن بقي عليه شيء ورجع إلى حدّ الإطعام أطعم، هكذا يكون إن كثرت أيمانه وتقلّبت أحواله حتّى يقضي ما عليه.

ومن يصيب من غلّته ما يكفيه وعليه دين فإن كان حالا ويزول عنه الغنى إذا قضاه في حينه فإنّه يصوم، وإن كان تمّن يلزمه الإطعام خُسر في بيع أصله أو غيره، وكذا الزكاة إن صارت عليه ديناً وأراد قضاءها حيّاً، وهل تُقضى عليه من الكلّ أو من الثلث إن أوصى بها؟ قولان كما مرّ. ومن له — قيل — كثير فإذا باع منه في العتق بقي له ما يكفيه فإنّه يعتق.

وسُئِلَ بعض عن امرأة لها حلي وكسوة كثيرة وآنية غالية يُكفَى بدونها فهل لها أن تأخذ الزكاة أو عليها أن تبيع حليها وتستبدل بالثياب ما دونها، وتأكل الفصل وتجتري بأدون من مسكنها وتأكل فضله أيضا ؟ فأجاب بأن الحلي تبيعه وتأكله إن كانت لا تحتاجه أو تكفي بدنه، وبأن منزلها إن وسعها، ويجزيها دونه تبيعه أيضا، وتأكل فضله إلا إن اتُّخذ للغلة، فإذا باعته نقصت عن كفايتها في سنتها فلا يلزمها بيعه. ولها أن تأخذ من الزكاة ما يكفيها عن نقصانها من سنتها. وكذا في الثياب والآنية كما مرّ. وإن كانت حريرا باعته واشترت ما مثلها وأكلت الفضل إلا إن أُعتيد في بلدها لبس الحرير ولو لفقر، فتدع ما تحتاج إليه وتبيع الفضل. وإن كان لامرأة زوج يقوم بمؤونتها ولها من الأصول ما لا يقوم لها بذلك لزمها أن تبيع منه لكفارتها ولا يجزيها الصوم إن كانت لأصولها غلة تبقى بيدها واستغنت بنفقة زوجها عن بيع أصولها وعن غلتها لأنّها غنية.

فصل

من لزمه بعض الكفّارات فله أن يعطي لأولاد غيره منها على يد أبيهم أو أمهم إن آمنه، وكذا الوصي، فإن أعطى منها غنيا أو عبدا جاهلا به ثمّ علم كان في ثلث مال الهالك، ولا غرم على الوصي. وإن علم به وأعطاه جاهلا بالمنع له غرم ذلك من ماله.

وإن أعطى مشركا فلا يضمه ولو علم به إن كان فقيرا، ويجزي عنه. ولا تُباع الكتب - قيل - ولو من الشّعْر النافع، ولا المصاحف في دين ولا في كفارة اليمين، ولا في الفطرة. ويُباع القرطاس الغير المكتوب إذ هو من العروض. وجاز إن يُعطى مسكين من واحدة مدين من بُرّ وآخر ثلاثة من شعير أو نحوه، وأن يعطى واحد مدّا من بُرّ ومدّا ونصفا من ذلك.

ابن جعفر: من يجد من ماله ما يكفيه كما مرّ إلى الحول فإنه يطعم ولا يصوم، وقيل: لا حتّى يفضل عنده عشرة دراهم، وقيل: خمسة عشر، وقيل: مئتان، وقيل: عشرون أوقية أو قيمة ذلك من الطعام، فهذا لا يصوم ولا يأخذ الزكاة ولا الكفّارة وقد مرّ؛ ولمن هو دون ذلك (١١٢) أن يصوم ويأخذهما.

أبو عبد الله: كفّارة اليمين إطعام عشرة من أو سطر ما تطعمون، وهو - قيل - الأفضل، وقيل: ما بين الجيد والدون، والمختار أنّه من أو سطر طعام العامة في البلد، فالبرّ أفضل والذرة فيها تُخرج. ومن أخلطهما وأطعمهما أحزاه، وإن أطعم كلاً في زمانه جاز، ويطعمهم كما مرّ أكلتين متفرقتين حتّى يشبعوا ويسألهم، فإذا قالوا: شبعنا اكتفى.

وإن أعطاهم حباً كال لكلّ منهم مدين أو ثلاثة، ويجزيه عند ابن محبوب مدين [٤٢٦] من الذرة أو الشعير الجيد كالبرّ، ولا إدام عليه. وإن أطعمهم خبزاً وجب أن يكون مأدوماً بما يتأدّم به عامة البلد ولو خللاً؛ وتجزي عند هاشم ومسيح في الكسوة عمامة (١١٣) وخمار لا القلنسوة عند موسى.

ويجزي الصوم فقيراً وشيخاً زمناً لا مال له، وأرملة كذلك وذا عيال يعمل لهم بكذا.

أبو الحواري: من عليه كفّارة الظهار وله مال وعليه محيط به أحراه الصوم. وإن لم يكن لبالغ مال ولزمته كفّارة اليمين وله أب غني لو سأل لأعطاه ما يكفر به ويمتنع الحياء منه أحزاه أيضاً إذ لا يلزمه أن يسأله.

أبو الحسن: من ليس عنده دراهم وعنده عبيد وغنم وحلي (١١٤) أحزاه أيضاً، ولا يبيع - قيل - الأصل.

أبو المؤثر: من عليه ثلاثة أيمان مرسلّة وفي بيته عشرة فقراء وسلّمها إليهم أحزاه. وتُفرّق الأيمان حيث شاء من يفرّقها في بلد الموصي أو غيره، قال: وكنت قاعداً مع ابن محبوب في نزوى فدفع إليه ابن فهم دراهم وأمره أن يأخذ بها شعيراً ويفرقه، وكتب عنه جواباً: إنّ كفّارة الأيمان تُفرّق حباً، ويعطى من القطيم فصاعداً،

فإن أطعم فلا يطعم إلا من يأخذ حوزته. وتُدفع عند أبي المؤثر لبالغ من الأولاد حصته من الحب، وللصبي إلى من يعوله كاليتيم.

ومن فرق أيماناً فله أن يعطي الواحد مرة من كل ما لم يصر بذلك غنياً. ومن أخذها بنفسه كان أحسن.

ويجزى الإرسال مع موثق به. ومن دفع حباً إلى من يفرقه وكان فقيراً فله أن يأخذ منه كغيره. وحاز الخمسة فقراء أن يأخذوا ثمن عليه عشرة أيمان، من كل عشرين نصفها، ومن لزمته أن يعطي تمراً وُبراً وشعيراً من كل مسكينا وأكثر حتى تتم عشرة. وكذا إن أطعم بعضاً وأعطى بعضاً جاز له، وقيل: يُطعم الكل أو يفرقه، واختير الأول.

وقيل: لا يجوز التمر عن الحب إلا في موضع يكون فيه غداؤهم التمر، وقيل: يجوز إن قام مقام الحب، ويُخرج منه لكل قيمة مدين من الحب، وقيل: لا يجوز إلا إن فقد الحب، وقيل: لا يجوز دفع الطعام حباً وتمراً، وإنما يطعم إطعاماً. وأجاز ابن محبوب لمن عليه أيمان أن يخرج إلى القرى ويطلب أرخص، وأن يفرق في محل يجده فيه، وأن يعطي فقيراً كل يوم حتى يستوفي قدر ما يجب لكل مسكين.

أبو عبد الله: إذا بقيت الذرة الحمراء وصحت مقشرة فبعض يخرج ثلاثة أرباع لكل، وقيل: صاعاً إن كانت من الباطنة. وأجاز ابن ممداد إخراج الكفارات من الدحن، ويكون لكل منهم صاع منه. وحبّ العلس (١١٥) الصافي عندهم كالبر، فإن كان في قرونيه فللكل صاع من الجيد الذي ينصف، ويُخرج من صاع القرون نصف صاع صاف. وقال صاحب "الكفاية": العلس المشهور كالبر إن كان ضعفاه لمثل الشطر، ولينظر فيه ما هو.

فصل

يجزي عن تمر إطعام خبز مَادُوم. فمن دعا مسكينا ليطعمه فأكل لقمة إلى ثلاث لم يجزه. وإن أطعم أرزا أو دَحْنَا أو تمرًا أو سَوِيقًا وحده فالوقوف. أبو عبد الله: من أطعم دَحْنَا أجزاء إن أعطى منه بقيمة مَدِين وإن من شعير، فإن كان ثمن صاع منه أرخص من صاع من الدخن أجزاء إن يعطي مَدِين من الدخن لكل.

ومن أعطى فقيرًا من كفّاراته ثم دخل عليه فقدّم له طعاما فلا يأكله إن علم أنّه منها وإلاّ جاز له، ولا يلزمه السؤال والتفتيش. ومن لم يجد في قريته ستين أطعم ما فيها وأتمّ بالقريبة إليها.

أبوالمؤثر: إن قال رجل لمن يفرّق ذلك: أعطني لابني ولزوجتي أو لجيرانني أو لأحد سواهم فله أن يكيل له لكلّ من يعوله مفرقا أو مجتمعًا، وكذا المرأة إن كانت تعول أولادها ويميّز ما لجيرانه وحده، وإلاّ وأخيره من يصدقه أنّه (١١٦) وصلهم أجزاء. ومن له إخوة صغار يعولهم جاز أن يدفع إليهم، وإن كان يعولهم بفريضة حسب ذلك منها، ومنع الأزهر كغيره أن يطعم الرجل من كفّاراته من يلزمه عوّله. وجاز لامرأة إن لزم عوّل صغارها غيرها.

وإن فرغ الفقراء وبقي الحبّ فإن تعدّدت الأيمان وأراد أن يعطي أهل كلّ بيت من كلّ أحصاهم وسلّم إلى الواحد منهم مَدِين من بُرّ عن كلّ حتّى يستتمّ، وإن لم يفعل وكان الحبّ محدودا أعطى منه من حضر، ودفع الباقي إلى فقراء أقرب [٤٢٧] القرى إليه. وجاز أن يدفع إلى رسول الفقير إن أمنه.

ومن لزمه إطعام ستين فأعطى بعضهم ثمّ أمسك حتّى نسيه فإن شاء أن يفرّق في بلده استأنف ستين، وعدّ فيهم من عرف أنّه أعطاه أوّلا، ولا يكرّر عليهم، وإن شاء فرّق الباقي في قرية أخرى بقدر ما تيقن أنّه بقي.

وسأل الوضّاح هاشماً عمّن يكفّر فيطعم اليوم بعضاً وغداً بعضاً، فسمع ذلك إن وجد العدد، وإنّما يجوز ذلك فيمن لزمه الصوم فعجز فإنّ له أن يطعم ولو واحداً حتّى يتمّ ولو وجد غيره أو كان موسراً، وبعض كره ذلك، وشدّد فيه ولم يُجزه بعض إلّا من عدم أو فقر.

ويقبض للصبيّ والدّه، ويرأّ الدافع له ولو غير ثقة أو صرفه في منفعه هو، وكذا أمّه ووكيله ووصيه ومن يعوله. وإن أتلفه من قبضه فيما لا يسعه ضمنه له لا لصاحبها، وإن سلّمه إلى الصبيّ وكان ممّن يحزره (١١٧) ولا يتلفه جاز ولو اشترى به فاكهة أو كان من غير أهل ذلك وأكل ما اشتراه أجزأ عن صاحبها عند من يجبر ذلك، وقيل: يسلم إلى الصبيّ، فإذا قبضه حفظه له القائم به. ورجى هميس أنّه عرف أنّه يجوز دفع ماله له إذا بلغ ستّ عشرة سنة أو خمس عشرة، وإن لم يقرّ بالبلوغ إن كان فيه قيل سنّ البالغ أو المراهق. وجاز - قيل - حلّه إن صار بهذه المنزلة. ومن أوصى - قيل - بكفارة الصلاة تفرّق عنه أو اليمين فلا تفرّق في غير بلده الذي مات فيه وأجزأ عنه إن فرّق في غيره.

ومن أوصى أن يفرّق عنه شيء وقد لزمه عول فقير في حياته ولم يرثه فله أن يأخذ منه. ومن يفرّق كفّارات ونوى أن يدفع منها عن نفسه (١١٨) أو عن ميت ولم يميّز كلّاً وحدها، وإنّما أراد بعطيته لكلّ من أخذ شيئاً أنّه منها فقيل: يبرأ ولو لم يميّز لكلّ منها عدّة من الفقراء.

فصل

من عليه كفّارات فلا يلزمه أن يسأل الناس ليعينوه عليها، وقد أمر بالتعجيل بها. ومن لم يجد في الظهار عتقاً وقدّر أن يصوم، فإن عجز عنه ولم يمكنه أن يطعم وخاف فوت زوجته بالعجز جاز له أن يسأل ويطعم لأنّه غير مخيّر، ولا انتظار له حتّى يكفّر وله السؤال في هذه خاصّة لئلاّ تفوته زوجته.

وإن لزمته يمين فيما خاف فوته فلا بأس عليه أن يسأل، وكذا إن عجز عن اكتساب قوته أو لزمه غرم في غير فساد ولا تبذير أو أخذ ماله بظلم، ويذهب كله إن لم يفده وقوته منه أو كان مطالباً بدين ضيق عليه فيه، ونحو ذلك جاز له أن يسأل.

وأن يُعطى اليتامى إن طلبوه ولو فطيماً، وقيل: لا حتى يبلغ، وقيل: يُعطى لمن يكفله إن أمن، وقيل: لا يقبض له غيره وقد مرّ ذلك، وكذا في الزكاة لهم إلا أنّها تُعطى وإن لغير فطيم وتُجعل في مصالحه.

وإن قالت امرأة أنّ لها ولدا وطلبت من كفارة، فإن اطمأنّ من يدفعها بتصدقها فله أن يدفع إليها، وكذا الرجل إن أمن أنّ له أولادا.

قيل لأبي سعيد فيمن سلّم لأحد زكاة أو حباً وقال له: فرقته عني، هل له أن يعتبر من يبرأ بالدفع إليه ويكون بمنزلة إذا لزمه ذلك أم لا؟ قال: هكذا عندي، قيل له: فهل جاز أن يقبض منها لنفسه ولا يخبره إن احتاج إليها؟ (١١٩) قال: أجاز به بعض كما مرّ، وبعض أجاز له إن غاب ربّها لا إن حضر إلا بإذنه. وأجاز أبو المؤثر دفعها للأسود إن طلبها حتى يصحّ أنّه مملوك.

ابن علي: فقراء المسلمين أحقّ بها وإن جازت لدمي. ولذي كفارة أن يأخذ يتيماً ينفق عليه عشرة أيام.

ومن لزمته ونسي أكفرها أم لا؟ فلا يبرأ حتى يتيقن أنّه كفرها.

ابن محبوب: من عليه يمينان فكفر إحداهما وأوصى بالأخرى ثم شك في التي كفر فقيل: يوقع نواه على إحداهما إن استوتا وإلا احتاط.

ولا يُطعم - قيل - كسائي من كفارة ولا من فطرة ولا من جزاء ولا من واجب في حجّ ولا من ضحية فيه.

الباب الثالث والعشرون

في كفارة الصلاة والصوم والأيمان

وهي في الصوم صيام متتابعين أو إطعام ستين أو العتق، فمن صام بالهلال صامهما ستين [٤٢٨] أو غير يوم أو يومين. وإن صام بغيره صام ستين، وإن عجز عنه أطعم كما مرّ.

وإن أطعم أحدا أكلة ثمّ أطعمه وإن بعد أيام ثانية جاز إن عرفه. (١٢٠)
واختلف في الصائم لها إن بدا له السفر فقيل: له أن يفطر لأنها ليست بأشدّ من رمضان، وقيل: لا إذ ليس لها وقت؛ وكذا إن مرض إلاّ أنّه أعذر. وكفارة الصلاة لم تلزم من الكتاب ولا من السنّة ولا من الإجماع، وإنّما قال بها أصحابنا، ورجا حميس أنّ حجّتهم فيها قوله صلى الله عليه وسلّم: «ليس بين العبد والكفر إلاّ تركه الصلاة»، فكانت له كالأدب للنفس والعقوبة لها والزجر عن تركها، وما قالوه حسن.

أبو سعيد: من تعمّد تركها أو أكلا في رمضان أو كان يحلف ويحنث ثمّ تاب لزمه بدل ما ترك، وما أكل والكفارة. وقيل: لكلّ صلاة كفارة، وقيل: تجزي واحدة لكلّ ما ضيّع وهي ككفارة رمضان. ومن ترك ثمّ صلى ثمّ ترك لزمه بدل ما ترك وثانية. وقيل: إن شغل عنها بواحد كسكر أو بناء أو صنعة دخل فيها لزمه فيما ضيّع بذلك السبب واحدة، فإنّ ضيّع شيئا بغيره أو بمثله بعد خروجه منه لزمته أخرى أيضا، وقيل: لا إلاّ إن تعمّد الترك بلا مرض ولا سبب يُعذر به، وقيل: لا تلزمه بالترك على كلّ حال. قال حميس: ولا نعلم أحدا منّا عمل به إلاّ لمن تركها في وقت ذهاب عقله أو نومه أو لغفلته حتّى فات الوقت أو لعذر من الله.

فصل

بعض الكفّارات ألزم من بعض، وتلزم من حرّم حلالا كزوجة وسرية وغيرهما، ومن قتل صيد الحرم أو مؤمنة، ولا يزيلها عنه إلاّ أداؤها على وجهها لأنّ ما فرض بأحد الأصول وجب القيام بأدائه عليه (١٢١)، إلاّ إن نزل به عذر يزيل عنه حكمه بوجه؛ فالمعذور سالم.

ولا يحكم على من نسي بشيء، ويلزمه أن يجتهد ويتصدّق بشيء إذا لم يعرف ما حلف به أنّه عليه أو لا ما هو، ولزم الاحتياط لزوال حدّ الفرض وهو الإتيان بالأكثر وبالأشدّ. وقيل: إذا لم يعرف ذلك احتاط في الأزمان التي لا يعذر فيها، وأقله واحدة وأكثره لا غاية له إلاّ الاطمئنان. وقيل: لكلّ من الأيمان والصلوات كفّارة. وقيل: إن كفّر واحدة لما عليه من الصلوات وصوم بمتتابعين دخلت كفّارة الأيمان فيهما إذا نواهما لذلك، وقيل: لا يجزّيه عنها لأنّ الفرض فيهما الإطعام قبل الصوم إلاّ لعدم فيجوز له فيها ولا يحاوز الشهرين في اجتماعها، ويدخل فيهما ما دون ذلك كما مرّ، فإذا صامهما على ذلك أجزأه عن كلّ كفّارة، وقيل: التوبة تجزّيه.

ابن محرز: من حنث ولم يعلم كم حلف فإن لم يحفظ فمن يحفظ له فقيّل له إنّ ابن منير يقول يكفّر ثلاثا فقال: من شاء أن يأخذ بما قال جاز له، وقال غيره: يجزّيه عن ذلك متتابعان كما مرّ، وقيل: يكفّر بمغلّظة وبمرسلة احتياطا، وقيل: بمغلّظة حتّى يعلم أنّه مرسلة، وقيل: بعكسه.

وإن تعاقد الزوجان على أن لا يتزوّج كلّ بعد موت صاحبه وأغلظا أيماننا فمات فأرادت التزوّج أطعمت إن وجدت وإلاّ صامت ثلاثة، ولا يمنعها ذلك من النكاح. وإن حلفت بصدقة مالها أخرجت ذلك منه.

أبو عبد الله: من حلف أيماننا بمغلّظة ويترك الصلاة حتّى يفوت وقتها، ولا يصوم رمضان في جهله لزمته واحدة على كلّ ذلك. وقيل: من لزمته كفّارات فنوى

أن يصوم شهرا عن عشرة أيام (١٢٢) أجزاء إن نواه على جميعها. وإن أفرد كلاً بنية كان أفضل.

وقيل: إن صام المظاهر تسعة وخمسين ثم أفطر ظناً أنه أتم ثم ذكر وأردفها (١٢٣) يوم في الأجل أجزاء، وإن صامه بعده بانت منه، وإن وطئها قبل أن يصومه فسدت عليه.

أبو عبد الله: من أطعم أحداً من يمينه فليعلمه (١٢٤) أنه منها. ويجزي إطعام الدخن [٤٢٩] إن كان بقيمة البر أو الشعير كما مرّ ولو كان أغلى من الشعير. (١٢٥)

أبو عبيدة: من حلف بأيمان جاهلاً بالإسلام تاب ولا كفارة عليه، ويتم صومها ولو قطعه مرض أو سفر كما مرّ لأنه كالليل والعيد. ومن صام منها شهراً ثم مرض فله أن يؤخّر إلى صحته ويتم (١٢٦) أو يطعم ثلاثين، وقيل: ستين.

ومن صام أربعة عن يمينين ولم يميز فقليل: يجزيه، وقيل: لا حتى يفصل بالنية. وإن صام شهرين ثم علم أن ليس عليه إلا واحدة أجزاء عنها إن نوى بصومه لليمين.

ومن خاف أنه لزمته كفارات نواه قضاء عنها إن كانت عليه وإلا فهو قرينة، وكذا الصلاة.

وعند محبوب يُعطى من غير البر صاع لكل، والأصح ما مرّ من أنه ثلاثة أرباعه من الدرة أو الشعير. ومن البر ما هو بمنزلة نصفه، ومن غير ذلك مما يُقتات يُعطى لكل صاع إن كان قدر ثمن نصفه من البر.

أبو عبد الله: كان الربيع يقول: إن الشعير كالبر ويُعطى الوسط من الحبوب. ومن لم يجد في قرينته ستين فله أن يردد على من وجد فيها، ولا يبعث بالباقي إلى القرية إليها، وقيل: يجوز كما مرّ بل يجب.

ويجزي المقرّ بالجملة في العتق، وقيل: حتى يُنسب عليه الإسلام ويقرّ به. وقيل: تجزي القلنسوة في الكسوة.

الباب الرابع والعشرون

في ألفاظ الأيمان

أبو سعيد: إنها عندنا تجري على معنيين: المعاني والتسمية، وعند قومنا على أربعة: المعنى والتسمية والنية والتعارف. وقيل: إن جابرا دعا رجلا إلى طعام فأبى فقال له: أقسمت لتأتين فذهب فأكل فقال له جابر: كدت أن تختني، وقد ذكر نحوه عن بشر.

ومن رأى في نومه أنه يحلف فانتبه فعقدها يمينا ولم يلفظ بها لم يكن ذلك يمينا. ولعمر الله، وأيم الله، ومعاذ الله، وأقسمت بالله، والله عليّ، وأشهد بالله، والله عليّ شاهد، كلّ هذا — قيل — يمين.

ومن حلف بالقرآن أو سورة منه فهو — قيل — يمين لأن البسملة ثابتة في كلّ سورة، وقيل: لا، وقيل: عليه أيمان بعدد القرآن، والإسلام والكعبة والصلاة ونحوها مما أوقع القسم فيه على غير اسم الله، وما لم ينوه بالله بذلك فليس بيمين، وكذا وحقّ رسول الله إذا لم يرد به القسم بالله أيضا، وقيل: إذا ذكر الله فيه فهو يمين. وإن قال: عليّ يمين لا أفعل كذا وكذا ولم يحلف بشيء لزمته، وقيل: لا حتّى يريد بها به. وإن قال: حلفت لا أفعل كذا ولم يحلف فهي كذبة، وإن قال: يعلم الله أنه كان كذا وقد علم أنه لم يكن فقد لزمته مغلظة، وقيل: مرسله وقد مرّ. وإن قال: علم الله أنه فعل كذا كاذبا فمغلظة؛ وأنشدتك بالله ليس بيمين. وإن قال: عليه بكلّ حرف في المصحف صلاة أو حجة أو مغلظة لزمه ما حنث فيه عند أبي عليّ. وإن قال: عليّ في الله لأفعلن كذا وكذا، أو بالله ثمّ حنث قال محبوب: إن أراد به نذرا فكفّارته مرسله، وإن قال: عليّ الله أن أفعل كذا فقليل: مغلظة، وقيل: مرسله.

قال حميس: وفي الله عندي مثله، وعليّ بالله مرسله كميثاق الله، وقيل: كعهده الله، وعليّ ما اتّخذ يعقوب على بنيّه مغلظة كما مرّ، ولا شيء عليه عند أبي زياد

وأبي المؤثر لأنه لا يدري ما اتخذ على يبيه. ولا والله لا أفعل كذا مرسله. وقيل: لا حنث في ذلك كما مرّ. وحلفت وأقسمت ليس يمين حتى يقول: بالله. وروي: «لا تحلفوا بسورة من القرآن، فمن حلف بها لزمه بكل آية منها يمين».

الربيع: أرفع الأيمان والله وتالله وبالله وأيم الله، وقيل في: "عليّ يمين" لا كفارة لها. ومن حلف بالله الذي لا إله إلا هو ملء ما بين السماء والأرض لزمته مرسله. ولزمت أيضا عند بشير من قال: لا إله إلا الله، أو سبحان الله ما فعلت كذا وقد فعله؛ وليس — قيل — أعوذ بالله، ومعاذ الله يمين.

أبو الخواري: من أراد أن يقول: وحياتي حالفا على شيء فقال: وحياتي ربّي فقد لزمته كَوَحَقَّ ربّي، قال حميس: ولعلّ غيره يعذره فيها لأنه لا غلة على مؤمن في طلاق ولا في عتق ولا في يمين، وقد رُفِعَ عنه كلّ خطيئة من القول. ومن قال لأحد: أقسمت عليك بالله لتفعلن، (١٢٧) أو بحق [٤٣٠] الله عليك ففي وجوبها عليه قولان. وإن قال: أقسمت لتفعلن يريد نفسه أو آليت ونوى به يميناً، أو يقسم بالله أو نوى بالله ليفعلن فمرسله.

ولزمت من قال: لله عليّ إن حنث مغلظة عند ابن روح، مرسله عند أبي سعيد. وسئل ابن أحمد عن قاتلة لولدها: عليّ رحمة الله أو رحمة ربّي أني لا أكلت أو إن أكلت من عندك شيئاً، فقال: لم أحفظ فيها شيئاً، ولا أراه عليها لأنها دعت لنفسها بما ينبغي لها. أبو الخواري: إن حلفت يميناً بالغة من أيمان لا كفارة لها لزمها مغلظة إن حنث.

أبو جابر: من قال: اللهم لا أكل طعام أحد ولا أفعل كذا لزمته كفارة إن عني به القسم، وحنث لا إن عني به الدعاء. وقيل: كلّ ما يقوله أحد عليّ كذا وكذا فعله فيه ما التزمه.

أبو عبد الله: تلزم الكفارة في والله، وبالله، وقيل: بالله ليس يمين حتى يريد بها به. وفي وتالله وأيم الله وربّي وربك، والذي خلقتني أو خلقتك، وفي والحق إن

عنى به الله لا إن أراد به العدل. وإن قال: أنا عبد الله أو حقّ رسولك والكعبة وحرمتك وحرمة الإسلام والإمام ففي كلّ ذلك استغفار لا كفارة. وحقّ الله يمين، وقيل: يمينان، وقيل: مغلّظ، وقيل: مرسل. وحلفت عليك ليس يمين حتى يريد بها، وسألتك بالله أو بالرحم الذي بيني وبينك، أو بحقّ الإسلام ليس يمين. وإن أريد بـ"عليّ يمين" اليمين لزمّت. وإن قال: أنا حالف ولم يحلف فكذب لا يمين. وإن قال: عليّ حرام ﴿...مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلُ...﴾ الآية (سورة آل عمران: ٩٣) لزمته مرسله إن عنى به يميناً أو حنث.

ابن محبوب: من قال: عليه ما تعجز عنه الجبال إن فعل كذا ثم فعل فإن نوى به يميناً فمغلّظة وإلا فلا شيء عليه. وإن قال: عليه شديدة وأنا حالف بثلاثين حجة ولم يحلف ولم يعتقد يميناً أن يفعل كذا أو لا يفعله فكذب لا كفارة تلزمه، وكذا إن أحبر أنّه حلف أن عليه ثلاثين حجة أو عليه يمين أنّه فعل كذا ولم يفعله لم تلزمه. ومن قال: الحمد لله وأراد به يميناً لزمته.

فصل

من حلف ليرفعنّ على خصمه فمتى ما رفع عليه فقد برّ إلا إن أتى عليه ما لا يمكنه فيه كموت أحدهما أو غيره ممّا لا يمكن الرفعان إليه فإنّه يحنث. وإن حلف ليستقصينّ عليه في الطلب، فإن رفع عليه وطلب إليه مطالبه واجتهد فقد استقصى فله ما نوى إن نوى. وإن حلف ليعرفنّه نفسه فله ما نوى أيضاً إن نوى وإلا فإن عرفه بلسانه أنّه فلان بن فلان فقد عرفه نفسه. وإن حلف ليسوءه أو ليوفيه أو ليعاقبه، فإذا عاقبه فقد برّ، وفي الباقي ما نوى لنحولنّ بينه وبين كذا، فإذا فعل فقد برّ.

ابن محبوب: من حلف على شيء لا يأكله أو بيت لا يدخله إلى الصيف أو إلى الشتاء أو إلى إدراك كذا أو إلى (١٢٨) انقضاء ذلك، وقد يتقدّم بعض النخل ويتأخّر بعض فقلوله إلى إدراكه إدراكه مع العامّة، ولا يحنث قبله، وإن قال: إلى آخر القبط

فهو إلى أن يفنى الرطب من مواخير القيظ. وإن قال: إلى أوله فيإلى إدراك أوله، وكذا إن قال إلى آخر القيظ فيإلى آخر شيء من الرطب، وإن قال: إلى انقضائه فيإلى انقضاء قيظ العامة، وإن قال: إلى الصيف فيإلى إدراكه مع العامة في الحزان (١٢٩) والدوس. وإن قال إلى أول الذرة فيإلى إدراك مقدمها، وإن قال: إلى آخرها فيإلى آخر بعضها، وإن قال: إلى الربيع فيإلى حلّ النخل، (١٣٠) ولو بقي مواخيرها إذ لا يُعتدّ بها، وإن قال إلى الشتاء فيإلى دخول البيوت من البرد. وليس النظر في هذا إلى حساب أهل النجوم والأوقات، ولا عبرة بحسّ البرد في غير أوانه ولا يحثّ به.

ومن حلف ليصلين صلاة لا يزيد فيها ولا ينقص قال أبو عبد الله: إذا حفظها ولم يزد ولم ينقص فقد برّ.

أبو علي: من قال: لله عليّ صوم رجب فصامه إلّا يوما استأنف شهرا وكفر بعينه. ورجا هميس أنّه إن عيّنه من سنة (١٣١) معروفة فهو كما قال، وإلّا فإنّه يصوم شهر رجب (١٣٢) متابعا من سنة ماء، ولا كفارة [٤٣١] عليه.

وإن قال: إن فعلت كذا فصومي فاسد فعنى به معروفا منه أو أرسل، فإن كان ذلك مفسدا للصوم فقد صدق ولا عليه وإلّا كان يمينا إن أرادها، وإن عنى أنّه أثم إثما مفسدا له كان يمينا. وإن أرسل اللفظ ولم يخرج فيه موجبا لها لم تلزمه.

ابن أحمد: من حلف لا يصل فلانا فأهدى إليه ولو سلاما ردّ إلى نواه إن نوى وإلّا خيف عليه الحنث.

ومن نذر أن يحجّ وعليه فريضة أو يصوم في بلد معيّن فصام فيه رمضان أو بدلا أو كفارة أو يدخل بيتا لم يدخله، أو بيت بني فلان أو يصلي في كذا فصلّى فيه فريضة فإنّه إن فعل شيئا من هذا أجزاه عن الحالين ما لم ينو شيئا فله وعليه.

ومن حلف أن يصوم شوالا أو ذا الحجة فصامه إلّا العيد لم يحثّ ويبدل يوما، ولا يفعه إن صامه. وإن حلف أن يصومه حنث، ولا صوم فيه. وإن حلف أنّه صام السنة وأفطره فلا يحثّ إن أبدله.

وإن قال: عليه صوم الدهر إن ولي للمسلمين ولاية ثم تولاها لزمه صومه ما حيي، وإن أراد فطرا أطعم كما مرّ، وقيل: لا يجده إلا إن عجز عن الصوم، ولا يفطر إن سافر إلا إن عجز، فإن أفطر من عذر أطعم كما مرّ في النذر، ولا يُطعم عن العيد، واختار حميس أن لا يحنث من حلف على الولاية ولا يتولّى إلا إن كان إمام العامة وخاف ذهاب دعوة الإسلام والدولة إن ترك فإنه يتولّى الإمامة ويحنث.

ابن محبوب: من قال: عليه عهد الله في غير قسم فلا عليه؛ وقيل: لزم قائلًا بيت أخيه عليه حرام وكلامه ولبس ثوبه حرام واحدة إن حنث واتحد المحلّ، وقيل: عليه بكلّ كفارة ولو اتحد.

وقيل: من حلف بأيمان متّفقة اللفظ ولو كثرت في معنى في مجلس لزمه بكلّ لفظ كفارة، وقيل: واحدة، وإن تعدّد المقام أو المجلس فلكلّ كفارة، وقيل: عليه واحدة ولو اختلفت الألفاظ وآتفت المعاني. وقيل: في كلّ لفظ كفارة ولو اتحد معناها إلا إن اتحد المجلس.

ومن حلف بالله ولعن نفسه وقبح وجهه فهذه معان مختلفة، وقيل: إنما يختلف منها مخالفان لليمين، وهما متّفقان في المعنى وهو اللعن والقبح وكذا ونحوهما، ونحو يهودي ونصراني ومشرّك.

فصل

من حلف أنّ ماله صدقة فحنث تصدّق بعشره كما مرّ، وإن حلف عشر مرّات بذلك تصدّق به إلى عشر مرّات عشرا بعد عشر. أبو الحواري: إن سَمِيَ للفقراء فعليه عشره على المختار وإلا فلا شيء عليه (١٣٣) وكذا حُكي عن ابن محبوب وابن علي. وإن حلف عشرا في معنى لزمه عشر واحد، وقيل: عشر مرّات ولو ذهب ماله كلّهُ، وقيل: عشر بعد عشر. وإن اختلف المعنى لزمه عشر لكلّ، وإن اتحد واختلفت (١٣٤) السبل فقيه خلاف، وإن لم يسمّ بأحد ولا نوى فقبل: يفرّق عشر

ماله لهم، والصدقة عرف أهلها في ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ﴾ الآية (سورة التوبة: ٦٠)، وقيل: عليه العشر إذا عرف أنَّ الصدقة للفقير، وقيل: كفارة يمين لأنه أراد القسم، وقيل: لا شيء عليه حتى يسمي أو ينوي. وقيل: إن علم أنها لمن ذكر ثم حلف بها فهي لهم وإن لم يسم أو لم ينو، وقيل: حتى يفعل وإلا فلا شيء عليه.

ابن علي: من قال عليه ألف لعنة لزمته واحدة، وإن قال عليه خمسة عهود لله لزمته مغلظة لكل، وقيل: واحدة تجزيه في العهود ولو كثرت. أبو الحواري: من قال عليه عشرون عهدا بالله لزمته عشرون مرسلة، وإن قال لله لزمته عشرون مغلظة. أبو المؤثر: لله كعهد الله سواء، وميثاقه كعهده أيضا، وكذا عهد رسول الله وميثاقه.

وقال (١٣٥) سليمان: من قال: أنا أعطي الله عهدا إن فعلت كذا أو أن أفعل لزمته مغلظة. وقيل: كفارة العهد بالتغليظ عتق أو إطعام أو صوم. ومن قال عليه عهد الله ليفعلن كذا ثم حلف بالله الذي لا إله إلا هو ليفعلنه ثم عليه حرام ليفعلنه كفر واحدة إن حنث. أبو مروان: من قال هو يهودي [٤٣٢] ونصراني ومجوسي لزمته لكل ملة كفارة إذا حنث.

وعند محبوب: أنَّ الكفارات إذا اتفقت في الحنث فهي واحدة، وقال غيره: ولو كانت بلفظ واحد إلا أنه في مقاعد فلكل كفارة، وقيل: لكل لفظ ولو في واحد. وإن قال: إن فعلت فلا قبل الله مني صلاة ولا صوما ثم رجع فضييع ما قال لزمه صوم متابعين عبد ابن علي، وعند أزهر ثلاثة أيام أو إطعام عشرة، ولا حنث — قيل — عليه إن فعل ناسيا.

وقيل: من حلف أن يصوم الدهر فقد حنث إذ لا يحل صوم العيد، وكذا إن حلف أن يصوم أول ليلة من السنة فوافقه أو ذا الحجة كله. ومن قال عليه صوم شهرين بلا متابعين جاز — قيل — تفريقهما لاتفریق الأيام في الشهر عند الأكثر. ومن صام شهرا وأفطر ما أفطر ثم صام آخر فقد رجي خميس أن يجوز.

فصل

أبو الحواري: من قَبَح وجهه ثم قال، وإلّا فعليه صوم شهرين لا يشرب لبن قوم، ثم قَبَحه وإلّا فعليه ذلك لا يأكل طعامهم ثم قَبَحه وإلّا فعليه ذلك لا يدخل منزلهم لزمه في كلّ ذلك ما التزمه إن حنث فيه، فإن شرب لبنهم صام شهرين وثلاثة أيام للقبحة، وكذا في الطعام والمنزل ولو اتّحد المجلس.

أبو عبد الله: من حلف لا يصلي خلف فلان ثم نسي فصلّى، فحين فرغ ذكر أنّه صليّ جنباً حنث، ولو صليّ خلفه ركعة أو دونها إلّا إن قال صلاة أو نواها فلا يحنث حتّى يتمّها.

وإن صليّ نافلة في رمضان حنث بركتين إلّا إن نوى مفروضة. وإن حلف لا يؤدّن فأدّن بعض الأذان ففي حنثه قولان؛ وقد مرّ إن حلفت عليك ليس يمين حتّى يريد بها به.

وعليّ يمين - قيل - يمين إلّا إن نوى غيرها؛ ولا شيء في سألنك بالله؛ وفي بالله وبحقه عليك خلاف.

ولا يمين في لا إله إلّا الله إن لم أفعل كذا حتّى يريد بها به، ولا في حقّ الكرسيّ، وفي حقّ كرسيّ الله قولان.

ومن حلف بالله كاذباً عالماً لزمته مغلظة عند ابن روح، وقيل: إن لم يحلفه الحاكم ولم يقطع به حقاً فمرسلة، وقال هاشم: لا نعلم في لعمر الله يميناً، وفي أقسمت عليك قولان؛ وعزّة الله وعظمته وأعوذ بالله يمين؛ وفي إن فعلت كذا فعليّ عتق يمين عند أبي يحيى.

ومن التزم صوماً في شيء لزمه عند أبي الحسن ولو لم يذكر اسم الله. ومن قيل له الله شاهد عليك وملائكته أنّك تفعل فأنعم ولم يفعل (١٣٦) لزمته مغلظة.

الباب الخامس والعشرون

في عيمين الصبي والعبد والمشرک

فمن حلف قبل بلوغه أيماناً وحنث ثم ذكرها بعده فلا تلزمه كفارة. وإن حنث بعده فقولان فيها. وكذا من حلف مملوكاً أو مشركاً وحنث بعد عتق أو إسلام فيه قولان، وقيل: إن حنث العبد في عبوديته لزمه الحنث ولا يكفر إلا بإذن مولاه، فإن صام به أو أطعم أجزاه كما مرّ، ويؤمر أن لا يمنعه من التكفير بالصوم، ويجزيه إن لم يعجز عن خدمته لأنهما واجبان عليه.

والمختار في المشرک إذا حنث بعد إسلامه أن يلزمه الحنث إذ هو به ألزم من الصبي لأنه مخاطب به دونه.

وإن حلف بالصدقة والعتق وحنث بعد إسلامه فإن كان يحرم ما حلف عليه لزمه الحنث وإلا فلا.

وجار للعبد عند محبوب أن يكفر إذا حنث إن أذن له مولاه وإلا فلا، وقيل: يلزمه الصوم وإن بلا إذنه كما مرّ، وإن لم يكفر حتى عتق، فإن أيسر في حينه أطعم وإلا أعاد الصوم إن صام قبل بلا إذنه.

[٤٣٣] الباب السادس والعشرون

في الأيمان بالغيب

فَقِيلَ: إِنَّهَا (١٣٧) حَنْثٌ حَتَّى قِيلَ: إِنَّ مَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّ الْحِجَّاجَ بْنَ يَوْسُفَ
الْتَقَفِي عَامِلَ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ مَرْوَانَ فِي النَّارِ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ إِلَّا إِنْ قَالَ عِنْدِي.
وَقِيلَ: إِلَّا إِنْ قَالَ: إِنْ مَاتَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ إِذْ لَا يَشْهَدُ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْصُرْ عَلَيْهِ
أَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا لِأَنَّهَا مِنَ الْغَيْبِ.

وَمَنْ أَخَذَ رِمَانَةَ فَحَلَفَ أَنَّ فِيهَا كِذًّا وَكَذَا حَبَّةٌ ثُمَّ فَلَقَهَا فَوَجَدَهَا كَذَلِكَ فَإِنَّهُ
— قِيلَ — حَانِثٌ، وَإِنْ حَلَفَ أَنْ لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ فَوُجِدَتْ كَذَلِكَ لَمْ يَحْنُثْ.
أَبُو الْمُؤَثَّرِ: مَنْ عَهَدَ رَجُلًا فِي الْبَيْتِ ثُمَّ خَرَجَ فَلَقِيَهُ آخَرُ سَأَلَهُ عَنْهُ فَحَلَفَ أَنَّهُ فِيهِ
فَقَدْ حَنْثَ.

وَمَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا يَنْزِلَ الْيَوْمَ غَيْثٌ أَوْ لَا يَقْدَمُ فُلَانٌ أَوْ نَحْوَهُمَا عَزَمًا
وَقَعَ مِنْ حِينِهِ.
وَإِنْ كَانَتْ بِمِثْلِهِ أَنَّهَا كِذًّا وَكَذَا، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ اسْتِنَاءٍ طَلَّقَتْ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ
لَا إِنْ كَانَ.

وَقِيلَ: إِنْ رَأَى رَجُلَانِ طَيْرًا فَحَلَفَ كُلُّ مَنِهْمَا بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ كِذًّا وَكَذَا ثُمَّ طَارَ
فَلَمْ يُعْرِفْ حَنْثًا إِنْ حَلَفَا عَلَى الْغَيْبِ وَلَوْ أَصَابَا.

وَإِنْ اسْتَيْقَنَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ (١٣٨) كَمَا حَلَفَ وَقَالَ إِنَّهُ تَيَقَّنَ لَمْ يَحْنُثْ.
وَمَنْ حَلَفَ أَنَّ جَبَلَ كِذًّا وَكَذَا بِجَاهِهِ حَنْثٌ، وَإِنْ حَلَفَ إِنْ كَانَ بِجَاهِهِ فَلَيْسَ مِنْ
بَيْعِنِ الْغَيْبِ، وَقِيلَ: لَا يَحْنُثُ مَطْلَقًا لِأَنَّ الْجِبَالَ لَا تَزُولُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَقِيلَ: يَحْنُثُ
لِأَنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ.

أَبُو الْحَوَارِيِّ: مَنْ حَلَفَ عَلَى الْأَشْيَاءِ الثَّابِتَةِ كَالْجِبَالِ وَالْبَحُورِ أَنَّهَا بِجَاهِهَا (١٣٩)
وَلَا يَرَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ مِنْهَا فَهُوَ حَانِثٌ.

ابن علي: من حلف لا يقدم فلان غدا أو لا يموت أو لا يخرج أو لا تلد فلانة أو لا تحمل أو لا تقوم القيامة أو نحو ذلك حنث من حينه لأنَّه غيب (١٤٠). وإن قال: إن قدم فلان غدا أو خرج أو ولدت أو قامت القيامة أو نحو ذلك لزمه يمين أو نذر، أو قال: إنَّ الحلال عليه حرام أو عكسه أو عليه لعنة الله أو غضبه فليس بغيب، ولا يحنث حتَّى يقع ذلك.

ابن جعفر: من حلف بالطلاق إن لم يصب الغيث موضع كذا وكذا أمس فصَحَّ أنَّه أصابه فيه فإن لم يعزم على الغيب أنَّه أصابه، قال: فخرجوا (١٤١) لا يحنث لأنَّه قال: إن لم يصبه وأن لا تطلَّق، وقيل: يحنث. وقيل: إن كان كما قال وله نواه إن لم يعزم أنَّه أصابه. وإن عني أنَّه إن أصابه خرج على ما تقع عليه الصَّحَّة في ذلك.

وقال: من حلف أنَّ في هذه الرَّمانة مائة حبة فهو غيب، ويحنث به، وإن عني أنَّه إن لم يكن فيها ذلك، فإن وجد فيها لم يحنث إذا نظرت، وقوله يحنث في قوله إن لم يكن فيها كذا يخرج على العزم، وقيل: لا يحنث إن كان فيها ذلك، وقيل: له فيه نيته، فإن كان منه ذلك عزمًا حنث وإلَّا فلا إن كان فيها وإلَّا حنث.

ولا يحنث إن كان فيها أكثر إذ لا يضرُّه الزيادة. وإن كان في حبة منها نواتان فلا تعتبر في تمام المائة، وإن كان في الحبَّ رطب ويابس غدًّا فيه، وإن كان فيه مُدرك وغيره فإنَّه يعدُّ فيه كلُّ ما صار حبًّا، وإن تلفت الرَّمانة قبل أن يعلم ما فيها فلا يُحكم عليه بالحنث.

ومن حلف أنَّ في البحر في حينه سمكا بلا علم به فيه فهو موجب لحنثه، وإن أراد على المعتاد فخرجوا أن لا يحنث إن قصده لأنَّه المعروف من البحر والسمك، وإن حلف لبحيِّين الموتى لم يحنث من حينه لأنَّ الله يفعل ما يشاء.

وإن حلف أنَّ الشمس تشرق غدا من المشرق حنث ولو أشرقت منه.

وإن حلف على ما يعلمه من صدق نفسه لم يحنث.

الباب السابع والعشرون

في جواز اليمين والنية فيها

وقد حلف أبو عبيدة على أربعة دوانق له على رجل جحده آياها، قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِإِيمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا﴾ (سورة البقرة: ٢٢٤) فقيل: إن ذلك فيمن حلف عن فعل ما له [٤٣٤] فيه ثواب عند الله، فإن له أن يحنث ويكفر بيمينه ويتقرب إليه بفعله، ولا يعتل بها عن فعل ما ندب له لما روي: «من حلف على شيء فرأى أفضل منه فليكفر بيمينه وليأتي الأفضل»، ومن ثم قيل: يحنث، وقيل: لا حتى يفعل.

فمن حلف بالله ثم حنث فليحفظها حتى يكفرها. ولا بأس على من حلف به صادقاً.

ابن جعفر: من حلف ليفطر رمضان أو يوماً منه أو هذا اليوم، أو ليبطأ أهله فيه، أو ليقتل فلاناً أو نحو ذلك لم يحنث إن فعل وإلا حنث، ويؤمر أن يكفر ولا يفعل ولا ينوي فعله فيأثم إلا إن سافر فيه فيجوز له الفطر أو يقتل من يحل قتله.

ابن بركة: من حلف أحداً على حق ظالم له ثم تاب وسلمه إليه لم تلزمه كفارة.

فصل

اختلف في النية في الأيمان فقيل: للحالف ما نوى، وقيل: ليس له ولا عليه، وإنما يثبت له وعليه ما وقع عليه الكلام فيها، وقيل: عليه ما نوى ولا له، وهذا ما لم يحكم عليه لغيره، فإذا وقع عليه لزوجة في طلاق أو عبد في عتاق حكم عليه بما ظهر

من اليمين، ولا يقبل دعواه فيما أسرّ من النية ولو كان الحاكم يَمن يراها له ما جاز أن يحمل خصمه له على الحكم بذلك لأنّه مقرّ باليمين مدّع للنية. ومن استحلفه جائر ظلما وخاف ضربا أو سحنا فحلف له على ما استحلفه، واستثنى في نفسه فإنّه ينفعه.

وإن استحلفه الحاكم لخصمه على حقّه لم ينفعه لأنّ اليمين للمحلف. ومن حلف لأحد: ليرضيه ولم يرضيه من اليمين له ولم يبطل بها حقّا أنفعه استثناءؤه. أبو عبد الله: إن نقب السارق بيت رجل فأدخل رأسه فيه فضربه فقتله جاز له، وإن طلب منه وليه يمينا حلف ما قتله، ويقول سرّا ظلما له يحرك به لسانه. أبو جابر: من حلف ما فعل كذا وكذا العام ثمّ سكت ثمّ قال ولا نواه، ثمّ نظر فإذا هو نواه، فإن قطع فيما بين ذلك بسكوت أو كلام فقد انقطع، ولا يلحقه إلاّ إن علم أنّه التحق هذا بتلك اليمين.

وإن شكّ أنّه سكت واستيقن القول لا السكوت فيما بين ذلك خيف أن يلزمه حتّى يعلم أنّه قطع فيه.

وسئل ابن علي عمّن حلفه رجل اتهمه بالدخول عليه، فقال: إنّ اليمين على ما حلف، وقد حنث وليس له أن يصرفها بنواه، ولزمه الحنث إن حلف حائثا.

الباب الثامن والعشرون

في اليمين على فعل شيء فيفوت قبله، وفي الكلام

قبل تمام اليمين

ابن علي: من حلف بطلاق أو غيره إن لم يضرب فلانا أو يقيدته أو يكلمه فمات قبل أن يفعل حنث ولا ينفعه بعد موته.

وإن حلف إن لم يغسله أو يحمله فمات قبل فغسله وحمله فقد برّ، ولا يحنث إلا إن نوى ذلك في حياته.

وقد يكون من الفعل بعد الموت ما يبرّ به كالحياة، وحنث فيه كما يبرّ، ويبرّ بمثل ما يحنث من اختلاف في ذلك واتفاقه، فلو حلف لا يضربه فضربه ميتاً اختير حنثه كما إن حلف أن يضربه فضربه ميتاً.

وما جاز فعله في الحياة وبعد الموت ففعله بعده فقد برّ، كمن حلف إن لم يأكل من لحم معينة فمات فأكل منه، أو إن لم يغسل فلانا أو يحمله ففعل بعد موته ونحو ذلك لم يحنث.

وإن حلف لا يدخل قرية كذا أو دار فلان ونحوهما فخرّبت فدخل محلّها حنث، وقيل: لا.

وإن حلف أن يضرب غلامه أو يعطي زيدا شيئاً فلم يفعل حتّى مات حنث، وكذا إن حلف لا يأكل لحم معينة فأكله بعد موتها فقيل: يحنث، وقيل: لا حتّى يأكله كله.

وإن حلف ليعطين فلانا كذا وكذا أو يوفيه حقّه فمات ففعل ذلك لو ارثه فهل يحنث كما مرّ في زيد أم لا؟ قولان.

ومن حلف أن يضرب هذا الطير أو الجمل حتى يقتله فضربه ثم ذبحه قبل القتل أو الصرب فإن ذبحه بعده وقبل الموت به فقد حنث، وجاز أكله. وإن ذبحه ثم ضربه قبل أن يموت حتى مات فلا يحنث ولا يحل أكله.

فصل

من قال عليه لعنة الله أو غضبه أو ألف يمين أو الحنث، أو امرأته طالق أو عليه [٤٣٥] كظهر أمه ثم سكت، ولم يقل إن فعل كذا وكذا ثم فعل ما أراده، فإن حلف بالشيء إرادة ثم بدا له فأمسك قبل تمام اليمين فلا يلزمه إلا في الطلاق. ومن قال لأحد: اذهب إلى فلان فقل له إن فلانا يقول: والله لأدخلن منزل فلان، ثم قال له: لا تذهب، فهذا رجوع هادم لليمين ما لم يقل لمن أرسل إليه.

هاشم ومسيح: من طلب امرأة ليتزوجها فقالت إن تزوجت العام فمالها صدقة ثم سكت فقل لها: فبعده، فقالت: ولا بعده فقد انقطع اليمين حين سكت (١٤٢) إلا إن عقدت تمامها على ما ألحقت وهو قولها ولا بعده.

ومن حلف يريد ما فعل كذا، أو أن يفعله ثم أمسك فلا بأس عليه إلا في الطلاق والعتق والظهار، فإن حلف بواحد منها ثم لم يتم ما أراد، لزمه ذلك إلا إن حدث به أبكم لا يقدر أن يتكلم فيما يستأنف فلا يلزمه.

ابن أحمد: إن قالت نساء لامرأة: إن فلانا يريد أن يتزوج بك، فقالت: علي لله (١٤٣) ألف حجة لا تزوجته، فقلن لها: ولا غيره، ثم قلن لها: كيف حلفت؟ فقالت: قلت علي ذلك لا تزوجته ولا غيره، فلا تحنث عند أبي علي إلا في فلان لا في غيره لأنها عقدت عليه وحده وقصدت إليه ثم سكت، وقلن لها: ولا غيره، فتبعت ولم تعقده ثم قلن: كيف حلفت (١٤٤)؟ فقالت: كذا وكذا فكأنها تخبرهن خيرا، وكذا قال فيها أبو بكر.

الباب التاسع والعشرون

في الأيمان إذا اتفقت في اللفظ والمعنى (١٤٥) واختلفت

وفي عطف اليمين

ابن جعفر: كل من حلف بيمين على شيء في مقعد فهي واحدة ولو كثرت، وإن حلف بها على شيء ثم بها على آخر في مكانه أو بأيمان مختلفة على شيء، ثم حنث فعليه لكل كفارة، وإن حلف بمفرقة بلفظ واحد في معنى ثم حنث، فلكل كفارة ولو اتحد المكان إن تعدد ولو في واحد بواحد، وقيل: حتى تختلف الأيمان فيكون لكل كفارة.

وإن اختلفت الأماكن والساعات فإن اتفقت الأيمان بواحد في معنى لزمته واحدة ولو كثرت. وإن اختلفت المعاني لزممت في كل كما مرّ ولو اتفقت الألفاظ.

ابن محبوب: لا شيء على من قال عليه ألف لعنة إلا إن قال: من الله كما مرّ، فتلزمه واحدة إن لم ينو أكثر.

وإن قال عليه ألف عهد لله أو من الله ثم حنث فعليه صوم ألفي شهر أو إطعام قدرها، وقيل: لزمته مرسة فقط. وإن قال: ألف عهد الله لا لله ولا نوى ذلك فلا شيء عليه. وإن قال: ألف لعنة أو عهد أو قبحة أو حجة وحنث فيلزمه في الحج ما قال ولا شيء عليه في الباقي عند ابن محبوب حتى يقول من الله أو ينويه.

ابن جعفر: من حلف ليجعلن الراية في رقبة (١٤٦) جاريته يوما ثم ليجعلنها فيها ثلاثة ثم خمسة، ثم حنث بموتها قبل أن يضعها فيها أو بغيبتها لزمته لكل كفارة، وإن كانت كلها بالله أو مغلفة باختلاف أوقاتها حيث ذكر في يمين يوما، وفي أخرى ثلاثة، وفي أخرى خمسة وقد رفع مثله عن أبي مروان، وقيل: إن جعلها فيها خمسة

فقد برّ في أيمانه، لأنّ اليوم والثلاثة داخلان فيها، ولو جعلها فيها يوما برّ في واحدة فقط، وإن جعلها فيها ثلاثة حنث في واحدة. وإن تركها أصلا حنث في الكلّ. أبو الخواري: من حلف بمختلفة على شيء لزمته فيها واحدة، وإن فعله ثمّ حلف ما فعل لزمته بكلّ كفارة.

ابن محبوب: من قال عليه ألف لعنة في معنى ثمّ حنث فيه لزمته واحدة. وإن قال: ألف حجة أو يمين أو عهد لزمه ألف، وقال غيره: إن قال: من الله ردّ إلى واحدة كما مرّ، وإن قال: ألف حجة أو هدي أو بدنة أو ممّا يفعل لزمه الكلّ؛ وفيما يرجع إلى معنى واحد واحدة.

ومن حلف لا يلبس ثوبه ثمّ لبث أياما ففعل له: كفر والبس، فحلف أيضا لا يلبسه ثمّ بدا له أن يلبسه لزمته عند موسى إن لبسه كفارتان، وعند سليمان واحدة، واختاره أبو سعيد.

ومن قال: عهد الله لا يفعل كذا وكذا ثمّ فعله، فإن نوى به يمينا لزمته كفارتها وإلا فلا.

ابن محبوب: من لعن نفسه ألفا لا يلبس من غزل امرأته فحنث صام متتابعين أو أطعم ستين للكلّ.

فصل

[٤٣٦] من حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا، ولا يدخل دار فلان ثمّ دخلها وكلمهما حنث ولزمته ثلاثة، وإن فعل واحدة لزمته واحدة، وكذا إن حلف لا يكلم فلانا أو فلانا أو لا يدخلها فهي مثلها، وكذا في لا يكلم فلانا ولا فلانا، فإن كتم الأوّل قبل الثاني حنث لا إن عكس، وكذا في لا أكلم فلانا وأدخل دار فلان، فإذا دخلها وكلمه لم يحنث، وإن عكس حنث.

وإن حلف إن كَلَّمَ فلانا أو فلانا كان كَلًّا يَكَلِّم فلانا ولا فلانا. وإن قال إن كَلَّمَ فلانا وفلانا ودخل دار فلان فلا يحنث حتَّى يفعل الكلَّ. وكذا في الطلاق. وعلى من قال عند ابن محبوب: والله لا ألبس هذا الرداء ولا هذا الإزار ثم لبسه والإزار بعده أو جمعهما كفارتان لقوله: لا هذا ولا هذا. وإن قال: لا ألبس هذا وهذا لزمته واحدة.

ومن حلف ما جحد فلانا دراهم ولا دنانير حنث إن جحد أحدهما لا إن قال: دراهم ودنانير حتَّى يمجدهما معا. وإن حلف — قيل — ما كنتم فلانا درهما ولا دينارا فتحَّى يمجدهما أيضا.

وكذا في لا يَكَلِّم فلانا وفلانا، وإن قال ذلك بـ: "أو" فكلما كَلَّمَ واحدا منهم حنث.

أبو سعيد: من قال لزوجته: أنت طالق إن كَلَّمْتُ زيدا أو عمرا أو خالدا، طَلَّقْتَ إن كَلَّمْتُ واحدا منهم وثلاثا إن كَلَّمْتهم جميعا.

وإن قال قوم لامرأة: عليك المشي إلى بيت الله عشرا، ومالك صدقة، وبكلِّ راية (١٤٧) يمين وعتق ما تملكين لئن أخرجناك من فلان لا تتزوجين، فقالت: نعم لا أتزوج، فقال موسى: إن حاولت في قولها نعم شيئا ولم ترد به جوابهم، فأرجو أن لا شيء عليها ولو أرادت (١٤٨) به الإبل والبقر لأنَّه ليس بحقِّ عليها. وإن أرادت به جوابهم حنثت.

الباب الثلاثون

في اليمين بقبض الحقوق وتركها وردّها وبالظلم والخيانة

ابن جعفر: من حلف لا يأخذ حقاً له على رجل فقضاه الرجل رجلاً عماله على الخالف فلا يحنث ولو أبرأ الذي عليه الحق إذا لم يأمره بالدفع إليه ولم يتممه له. وقال فيمن حلف لا يأخذ حقّه من رجل، والرجل لا يعطيه أياه فالخيلة فيه أن يجيء المطلوب به فيضعه ولا يعطيه الطالب، فإن قبضه ولم يأخذه منه براءً معاً على الإرسال، وإن نوى شيئاً فعلى ما نوى.

ومن يطلب رجلاً بدرهم فحلف لا يأخذها إلا جملة فلم يقدرها وأراد أن يحيله بها على رجل فالخوالة ليست بوفاء، ولا يبرأ بها لأنّها دين. وإن عرض له من ماله كان ذلك وفاء له. ومن له على آخر دراهم فحلف لا يصالحه عليها ولا يعطيه أياها فأعطاه رجلاً ثمّ صالح الرجل أو أعطاه أياها فحقيل: يحنث، وقيل: لا.

فإن حلف لا يجري له في أرضه ساقية ولا يجعل له فيها ممراً فأعطاه أياه حنث في المعنى لا في التسمية. وإن أعطاه غيره فأعطاه المعطى له ممراً فيها بعد ما أحرز العطية لم يحنث الأوّل.

ومن قال لزوجته: عليّ يمين حجة إن لم تردّي ولدك عليّ أبيه أو تترك لي حقك، فقالت: تركته لك بجلوسه معي فلا تحنث به معها ولها حقّها إذا جلس معها. ابن محبوب: من له حقّ على رجل فحلف لا يأخذه به ثمّ أعطاه أياه فأخذه، فلا يحنث إلا إن نوى أن لا يأخذه منه، وقيل: لا يحنث بالعطية، وإنما يحنث بالأخذ إذا سمّى به أو نواه.

وإن حلف لا يأخذه منه فأعطاه حقّه وغيره فإنّه يحنث إذا نوى أن لا يأخذه منه. وقال أبو زياد: مثله في امرأة حلّفت زوجها أن لا تطلب إليه حقّاً، فإن رفع لها

أحد إلى المسلمين جاز أن يطلبه لها منه، وإن لم توكله إذا أرادت أخذه منه. وإن قالت: لا أريده لم يجز لمن يطلبه لها ولا لمن يرفع لها به، ولا تحنث لأنثها لم تأمر ولم توكل.

ومن أخذ من عند رجل شيئا فحلف إن لم يرده له ليرفعن عليه، فردّه له غيره، وقال بويت أن يرده هو أو غيره، فإن نوى ذلك حين أراد أن يحلف نفعه نواه وإلا حنث.

أبو المؤثر: لا يحنث إن أمر الآخذ آخر فردّه له بأمره، وذلك إن حلف إن لم يرده أخذه فردّه غيره، وإن حلف إن لم [٤٣٧] يرده بعينه فردّه غيره شرواه أو مثله فكما قال الأول.

وإن نوى أن يصل إلى حقه من ذلك، فإذا ردّ عليه بعينه أو ما يلزم ردّه مما يصل به إلى حقه مما عليه حلف فقد برّ، وإن لم ينو فحنثى برده بعينه. ومن حلف أن يعطي رجلا حقه بالغداة ثم أمره أن يدفعه إلى زوجته، فإذا دفعه فيها فقد برّ لأنّ أمره كفعله.

ومن قبّح رجلا أو شتمه على وجه لا يحلّ له ثم حلف ما ظلمه فقد حنث، ولو نتف منه شعرة أو أخذ منه حبة سرقة أو بخسا في الميزان أو نحو ذلك حنث إن حلف ما ظلمه أيضا، وإن وقع عليه اسم الظلم ثم حلف ما جهل عليه أو اعتدى فقد حنث. ومن عليه دين لرجل فطلبه فيه فأبى ثم حلف ما ظلمه حنث إن أيسر.

وإن حلف لا يخون زوجته في مالها فأعطته دراهم يردها على رجل قد أخذتها من عنده، فقال لها: إن نفق منّي وإلا رددته فنفق بالنصف فاشتره له سلعة فهل خانها بذلك إن لم ترض به؟ قال: إن كان المال لها وقد استحقته وفعل فيه بلا رأيها ما لا يحلّ له فيه فقد خانها إلا إن أتم له في حياته لها في مالها، وإن كان للذي قضاها ففعله ذلك خيانة في مال غيرها.

وإن كان ما ردّته لا يردّ في النقود إجماعاً إلاّ أنّه ينفق بسعر مخالف لسعر عامّة
النقد في البلد أيكون من مالها أو من مال المردود عليه إذا لم ينفق بسعر النقد الذي
عليه عامّة الناس؟ قال: إن خرج من النقود في الإجماع فاقتضته جهلاً له فهو من ماله،
وإن كان ممّا يجوز فيها إلاّ أنّه يختلف فهو من مالها لأنّه اقتضته برضاها، وقد ثبت في
الأصل.

الباب الحادي والثلاثون

في اليمين بالقيد والضرب والقتل

ومن حلف ليقيدَ فلانا ولا نية له فقيده بجبل أو حديد فقد برّ ولا يحنث إن قيده بما يكون قيداً، وإن حلف ليضربَه بالسيف فضربه به في غمده فقد برّ، وكذا السكين لا إن أدخله في خشيبة ثم ضربه به.

ابن جعفر: من قتلت أخته فتركت صغاراً فحلف بالله وثلاثين حجة: إن أقرّ قاتلها وأعطاه الحقّ ليقطعن يده ثمّ طلبه فيه وأحبّ الصلح والخلاص من يمينه فقبل: عليه الدية أو يُعطوه نصفها ثمّ يقتلونه، وعليه فأرجو أنّه إن أشهد على نفسه بالدية لورثتها وتاب وأعطى ما يلزمه ولم يعارضه بإقراره وأعطاه الحقّ كما حلف لم يحنث. وإن تعذر الأخذ فقد اكتفى بما تخلّص.

ومن حلف ليقتلن نفساً، فقتل ذرة أو دابةً أو نحوهما فقد برّ إن أرسل لا إن نوى إنساناً.

وإن حلف ليضربن غلامه فلا يحنث حتى يموت أحدهما إن أرسل، وإن قال: حتى يبول أو يغشى عليه فلا يرّ إلاّ بذلك. ومن حلف على عبد ليشكوه إلى سيّده حتى يضربه ففعل ولم يضربه فقد برّ، وحتى ليست بغاية هنا وإنما هي تعليل.

أبو مروان: من حلف أن يحبس غلامه ويقيده يومين ففعل يوماً وفي الثاني كسر القيد وخرج فقد برّ لأنّه فعل، وقيل: لا إذ (١٤٩) لم يتمّها محبوساً مقيداً.

ابن مسعود: من حلف لا يضرب فلانا فحذبه أو ركضه فقد حنث إن ألمه ذلك، وإن دفره بالدفر عند ابن بركة على وجهين، فما لا يؤلم ولا يؤذي لا يسمّى ضرباً إذا لم يقصد به إيلاماً، وما قصد به الإيلاام والإيذاء فهو ضرب. وإن ركضه برجله أو وطئ عليه بها، وكُرّه ذلك كان ضرباً. وإن جذبه لإيلاام أو شفاء غيض فكالضرب.

ومن قال لأحد: لئن دخلت عليّ بيتي لا يكون لك عندي إلا السيف [٤٣٨] أو لأضربنك به فدخل فضربه بصفحه، فإن نواه به أجزاه عنه لا إن نواه بحدّه. ومن قال: والله هذا ضارب زيدا ولم يضربه لم يحنث لأنّه في المعنى ضربه، وإن أضافه حنث لا إن ضربه في الماضي ولا إن قصد الحال أيضا. ومن حلف أن يضرب امرأته مائة ضربة فضربها بمائة شراخ قد برّ عند ابن محبوب في تفسير: ﴿وَاخْذُ بِيَدِكَ ضِفْثًا﴾ الآية (سورة ص: ٤٤). وإن حلف لعبده ليأمرنّ من يضربه حتّى يتركه زمنا حنث إن لم يفعل حتّى مات أحدهما، فإن عيّن من يضربه فمات حنث أيضا. والزمانة مرض لا يقدر معه على التصرف والمجيء والذهاب. وقيل: إنّ أيوب — عليه السلام — حلف ليضربن زوجته مائة ضربة فأمره الله أن يأخذ بيده ضفثا ويضربها به واحدة، وهو القبضة الواحدة، قيل: مائة عود من الأسل، وقيل: من الأدخر، وقيل: سنبله. وقال عطاء وغيره: هي للناس عامّة، ومجاهد خاصّة: لأيوب.

الباب الثاني والثلاثون

في اليمين بالأعمال والإجارات والكسب

ابن علي: من حلف بطلاق أو غيره لا يعمل نخل فلان أو لا يصعدها أو لا يأكل من تمرها أو لا يسقيها أو نحو ذلك، ثم فعل حث، فإن زال النخل إلى غير الأول فعمل لم يحث، وإن عمل في نخل بين فلان وغيره لم يحث أيضا ولو قبل انتقالها.

وإن قال: لا يسكن داره أو دوره أو لا يشتريها أو لا يبيت فيها أو دأبته أو عبده أو ثوبه أو نحو ذلك فكذاك، فإن عيّن حث إن فعل وإن بعد إزالته أو كان له في ذلك شريك أو قلّ الفعل، وإن بدخول رأس أو رجل، أو أكل أو صعود ما. ومن حلف لا يعمل ضيعة فلا يأمر أحدا به.

أبو المؤثر: إن حلف لا يقطع هذه النخلة مرسلًا فأمر من يقطعها حث إلا إن نوى بيده. وإن حلف لا يطلعها فأمر فلا يحث. وإن حلف لا يزجر مع فلان فسقى له، فإن أراد العمل معه حث لا إن أرسل حتى يزجر معه زجرا معروفا.

ابن جعفر: من حلف لا يعمل (١٥٠) كذا وكذا ثم أمر من عمله له حث لا إن أمره أن يعمل لنفسه، ولا من حلف لا يدخل معلوما فأمر من دخله.

وفي الأثر: من حلف عن شيء فأمر من يفعله فقيّل: لا يحث إلا إن نوى لا يفعل ولا يأمر، وقيل: كلما حلف عليه لا يفعله من قول أو فعل حث إن أمر من يفعله، وقيل: في الأفعال دون الأقوال، وقيل: يحث إن كان فيه له جلب أو دفع له أو عنه، لا إن كان لا ولا.

وإن حلفت امرأة لا يرعى غلامها غنم بنتها شهرين، وأرسلته هي لرعى غنمها ثم أرسلت بنتها غنمها للرعى فاحتلطا فيه، فإن رعى غنم البنت يردها من موضع إلى موضع من المراعي حثت.

وإن كان لا يهتمّ بها وإنما يأوي لغنم الأُم ويرعاها لم تحنث، ولا تصدّقه إن قال: رعيت غنم البنت ولا إن حلفت بعته.

أبو سعيد: من حلف لا يعمل لفلان كذا وكذا إن لم يعنه في كذا فلا يحنث حتّى يعمل له قبله. وإن حلف لا يستخدم حنث إن قال له: أفعل كذا وكذا ولو لم يفعل.

أبو جابر: من حلف لا يعمل كلّ يوم جمعة أو يوم الجمعة ونوى كلّ يوم فكلّ ما عمل يوم الجمعة حنث. وإن أرسل القول أنّه لا يعمل كلّ يوم الجمعة ولم ينو كلّ جمعة ولا قال كلّ يوم جمعة وعمل يوم الجمعة لم تلزمه إلّا واحدة مرّة، ولا شيء عليه بعد حنثه الأوّل.

أبو الحسن: من عمل لرجل أرضا فحلف أن لا يعمل هذا العمل فأخذ بعض ما كان يعمل يوم حلف وعمل بابقه، [٤٣٩] فإن حلف على معيّن ثمّ عمل فيه حنث. وإن حلفت لا تطاحنها امرأة حبّا لها فأدارت الرحا، وفيه بعضه فلا بأس عليها إن نوت أن لا تطاحنها، وإن نوت لا تطحن معها ولو قليلا حنثت إذا حرّكتها عليه، وقيل: حتّى تطحنه كلّ، أو تطاحنها أياه إن عيّن أو تنوي أن لا تطاحنها منه.

ومن عمل — قيل — مع رجل أرضا أو نخلا فوضع غلامه مكانه فحلف الآخر أن لا يعمل معه فأخرجه فرجع يعمل ثمّ استعان في العمل أعوانا فعمل الغلام معهم في عمله فلا يحنث إلّا إن حلف لا يمس عملا له، وإن حلف لا يعمل هذه القطعة فعملها غيره فلا يحنث إن حصدها لا إن داسها إلّا إن نوى عمل التراب فله أن يعمل غيره.

ومن كسب المرء ما ملكه، وقيل: ما صار إليه بمعالجة ومكاسب يتصرّف فيها فمن حلف لا يأكل كسب فلان ولا جمعه (١٥١) فلا يأكله ولو زال إلى غيره لأنّه محدود، وقيل: هو كماله إن زال عنه لا يحنث إن أكل منه بعد انتقاله، وإن حلف كذلك فورث منه مالا فمن كسبه إلّا إن نوى كسب يده، وكذا الهبة له.

الباب الثالث والثلاثون

في اليمين بالمجيء، والذهاب والدخول والخروج وغير ذلك

ومن حلف ليسافرنَّ أو لغيبنَّ فتعدَّى الفرسخين فقد سافر وغاب. وإن حلف ليخرجنَّ إلى نزوى فقصده إليها فقد خرج، وقيل: حتى يخرج من العمران. وإن قال: ليذهبنَّ إلى فلان فخطى ولو خطوة ذاهبا فقد ذهب. ومن حلف لا يدخل الفلانية أو إن لم يأتها أو يطأها أو نحو ذلك برَّ إن فعل. وإن صار بحالة لا يمكنه ذلك معها لزمه الإيضاء بكفارة إن لم يفعل حتى احتضر، وقيل: لا يحنث بعد موته إذ لم يتعبد بعده بحقوق الله.

وإن عيّن وقتا فلم يفعل فيه حنث.

وإن قال: إن لم يخرج إلى أرض أو قرية كذا أو يذهب أو يعدو أو يروح أو يمضي أو يتوجّه إليها ففعل ثمّ عرض له أمر فرجع أو أراد فقد برّ، ولا يحنث لأنّه قد فعل، وكذا إن حلف إن لم يأت فلان أرض أو قرية كذا أو يدخلها أو يطأها أو نحو ذلك، فهو كقوله إن لم يفعل هو ذلك، وكذا إن حلف إن لم يخرج فلان إليها أو يذهب أو نحو ذلك فكقوله إن لم يفعل هو أيضا.

وكذا إن قال إن خرجت زوجته إلى أمها أو أبيها أو إلى بني فلان أو داره أو مضت أو ذهبت أو غدت أو راحت أو توجّهت أو نحو ذلك، فهي طالق حنث إن فعلت. وإن قال: إن لحقته أو فلانا حنث أيضا إن لحقته أو فلانا. وإن قال: إن لحقتني إلى كذا فأنت طالق فلحقته لتفهم ما يقول طلّقت، وقيل: لا، فإن لحقته إليه ثمّ رجعت، ولم تبلغه وقد أرادت الوصول إليه فقبل: تطلّق، وقيل: لا حتى تصله.

ومن حلف لا يكلم فلانا إلى الفطر أو لا يفطر في هذه القرية فلا يكلمه حتى يتم رمضان، ولا يحث إن كلمه ليلة الفطر، وليخرج من القرية آخر يوم منه حتى ينقضي يوم الفطر إلا إن نوى شيئا.

ومن قال لعبده: إن دخلت الدار فأنت حرّ، فإن أراد أن يدخلها فلا يحث باعه أو وهبه ثم يدخلها ثم يستردّه بشراء، ولا يضرب إن دخلها بعد.

وإن حلفت امرأة لا تدخل دار فلان إلا ليلا حثت إن دخلت قبل المغيب أو بعد الفجر، وإن حلفت لا تضحّي مع زوجها فلتغيب عنه يوم الأضحى كله.

ومن أسكن منزله رجلا ثم حلف ليخرجنه منه فأخرجه فله أن يرده بعد إلا إن نوى أبدا.

وإن حلف أن لا (١٥٢) يخرج إلى النهر أو السوق أو لا يأتي فلانا فخرج إلى جنازة والطريق ثمّ على ذلك فلا يحث إن لم يقصد إليه.

وإن قال: إن أتى ذلك أو دخله [٤٤٥] فمضى إليه وأتاه فدخله حث.

وإن حلف إن لم يأت الكعبة أو فلانا فإن أتاها ونظر إليها، وإن لم يدخل إليها أو أتى فلانا وإن لم يمسه فقد برّ.

وإن حلف لا يخرج من بلد إلى قرية فخرج إلى مسقاة ولو فيها بيت فلا يحث إن كان غير قرية.

أبو سعيد: اختلف فيمن حلف أو نذر أن يخرج إلى غير قرينته فقيل: إذا خرج قاصدا متوجّها فقد برّ، وقيل: حتى يخرج من العمران، وقيل: حتى يصل، قال: والكلّ حسن، واختار هو في النذر حتى يصل؛ وفي اليمين إذا خرج متوجّها. وإن حلف ليخرجنّ إلى بلد آخر فإن نوى أن يصل إليه فلا يبرّ حتى يصله، وقيل: إذا خرج فقد برّ، ولا تضره النية.

ومن حلف لا تغرب عليه الشمس في منزله فخرج قبله وأقام خارجا حتى تغرب فقد برّ، وإن غربت عليه في البيت حث.

وإن حلف لا يكلم فلانا إلى الفطر فله أن يكلم ليلته بعد الغروب، وقيل: حتى يطلع الفجر يومه، وقيل: حتى ينصرف الإمام من صلاة العيد ولو بقي عليه بعض رمضان إلا إن نوى شيئاً فله نواه.

ومن حلف لا يفعل كذا وكذا إلى الأضحى فهو إلى الرجوع من صلاة العيد. وإن قالت عليها عهد الله لتغدو بجارتها إلى السوق ففعلت، أو من أمرته بذلك فإن نوته بنفسها حنث إن أمرت وإلا فقد برت إن غدا بها.

ومن حلف لا يدخل بيتاً فسقط فيه حنث من جهة المعنى إلا التسمية. وإن حلف لا يدخل هذه الدار ومنها يدخل البستان لم يحنث إن دخله لأنه غيرها، وحنث إن لم يكن بينهما جدار إذا دخلها، وإن كان بينهما فوق وبقي بعضها وهو فرجة بينهما لا ناحية قال: فأرجو أن لا يحنث حتى يتهدم كله. وإن حلف لا يدخل هذا البيت وهو مما يتحوّل حنث ولو حوّل إن دخله إلا إن نوى البقعة.

ومن حلف ليخرجن من صُحار ونوى أن يصل إلى توام، قال أبو عبد الله: لا يضره نواه إن خرج إليها ورجع إلى صُحار، ولا يحنث، وإن حلف إن لم يخرج من نزوى ونوى أن يصل إلى أزكى لزمه عند سليمان أن يصلها، وعند هاشم وغيره يخرج من نزوى ولا يرجع إلى أزكى، ولا يضره نواه في هذا.

ابن بركة: من حلف أن يخرج إلى صُحار فخرج إلى بعض الطريق فمنعه مرض أو غيره فلا يحنث، وإن رجع بلا عذر حنث. وإن حلف أن يدخل نزوى ونوى أن يسلم على الإمام فقيل: يحنث بنواه إن لم يسلم عليه، وقيل: لا.

الباب الرابع والثلاثون

في اليمين بالتزويج والوطء والزنا والمعاشرة والمبيت والسكنى

فمن حلف لامرأة إن تزوّجها أن لا يتزوّج عليها فتزوّجها، ثم طلقها واحدة فاعتدت، ثم جدّد نكاحها ثم تزوّج عليها حنث، لا عند أبي المؤثر إن اعتدت ثم تزوّج غيرها ثم رجع إليها.

وإن حلفت لا تتزوّج ذا امرأة فطلق رجل امرأته واحدة ثم تزوّج بها ثم راجع امرأته لم تحنث. ومن حلف أن يتزوّج فتزوّج امرأة فقد برّ وإن لم يدخل بها. وإن تزوّج يتيمة فليس بتزوّج حتى تبلغ وترضاه. وإن تزوّج صغيرة من أبيها فقولان، وبرّ بكتابية، وفي الأمة قولان أيضا. وقيل: إن لم يجد طولا إلى الحرية إن وجدته وهو الأوسط ولا إن تزوّج محدودة بزنى إذ لا تحلّ له.

ابن جعفر: إن حلفت بثلاثين حجة إن لم تتزوّج فلانا أو لم تزوّج له فتركت حتى صارت لا يمكنها تزويجه بها أو تزويجها له حنث (١٥٣)، ولزمتها واحدة لأنها لو تزوّجت به لبرّت، وكذا إن تزوّجت له.

وإن قالت إن لم تزوّج له أو تتزوّج به فمات (١٥٤) لزمتها كفارتان إذ لم [٤٤١] تزوّج له ولا تزوّجت به، ولزمتها واحدة إن تزوّجت له ولم تتزوّج به.

ومن حلف لا يطلق زوجته ولا يرثها فأجبر على ذلك فقبل: لا يلزمه طلاق ولا حنث، وإن وكلّ وطلقها الوكيل حنث، وإن جعل طلاقها بيد رجل فطلقها بلا أمره لم يحنث، وكذا إن جعله بيدها ولم يأمرها لا يحنث إذ يمكن أن يجعله في يد غيره ولا يفعل.

وإن حلف لا يتزوّج النساء ولا يشتري العبيد فلا يفعل ولو قليلا منهما إن عرف، وإن نكر وقال: نساء وعبيدا جاز واحد أو اثنين لا فوق.

أبو علي: إن حلفت لا تتزوّج فتزوّجت أرحامها من الرضاع ثمّ علما لم تحنث لفساده، وعند غيره تحنث لوقوع الاسم عليه في الأيمان لا في الأحكام. وكذا الرجل بأخته، فإنّه لا يبرّ عند الأكثر.

وإن قبّحت وجهها إن تزوّجت فلاننا فتزوّجها منه وليها ولم تغيّر عليه، فإذا رضيت به حنثت ولزمتها مغلظة، وقيل: مرسلّة.

وإن حلف أن يتزوّج معيّنة فتزوّجها من غير أبيها وهو حاضر فلا يبرّ لفساده قبل الاحتجاج على الأب إن لم يتمّ قبل الدخول بها.

وإن حلفت (١٥٥) لا تتزوّج به إلّا أن يشاء الله أو يأذن أو يقضي، ثمّ تزوّجت به فلا تحنث.

أبو زكرياء: من حلف لا يتزوّج فلانة فأمر من يتزوّجها به له فلا يحنث إذ لا يتمّ إلّا برضاها، وقيل: ثبت عليه بنفس العقد فيحنث.

ومن حلف لا يتزوّج ولا نية له، فتزوّج أخته أو ذات زوج بلا علم به أو بلا شهود فلا يحنث إلّا بالصحيح.

ومن حلف ليتزوّج على امرأته، وعزم على أنّه لا يتزوّج فقد حنث، وما نوى أن يتزوّج عليها لا يحنث حتّى تموت أو تحرم عليه، فإن مات قبل موتها أو حرمتها لم يحنث إذ لا يقع على ميّت إلّا إن حلف بعق، وقيل يحنث ولزمه أن يوصي بالكفارة.

فصل

من حلف لا يزني فتزوّج محرّمته بلا علم ثمّ صحّ فلا يحنث، وكذا إن تزوّج امرأة من غير وليها وقد حضر، وإن عبث بذكره حتّى أمّنى فلا يحنث عند الأزهر إذ لا يصدق عليه اسم الزنا الموجب للحدّ.

أبو الحسن: من حلف لا يزني ثمّ غالب امرأة حتّى أنزل ولم تطاوعه فلا يحنث حتّى يزني الزنا المعروف إن نوى ذلك.

وإن أرسل ولم يقيد به خيف عليه الخنث لأن لكل جارحة زنى.
ومن حلف أن يطأ زوجته على وتد فوطئها على جبل فقد برّ لقوله: ﴿وَالْجِبَالُ
أَوْتَادًا﴾ (سورة النبا: ٧) إلا إن نوى شيئاً، وإن قال على بساط فوطئها على الأرض
فقليل: يحنث لأن البسط معروفة عند العامة ويمكن الوطء عليها لا على الأوتاد، وهو
غيوب الحشفة في الفرج كما مرّ في حكم الشرع، وفي حكم التعارف الجماع فيه
حتى ينزل فيه، والمختار أنه إن أرسل قوله يطأها فقد برّ بالتقاء الختانين، وإن نوى به
الإنزال فلا يبرّ بدونه لأن الأيمان تجري على المعاني وعلى التسمية.

فصل

من حلف لا يدخلها هذا البيت أو دار فلان أو لا يخرج منه فأدخل رأسه أو
أخرجه أو إحدى يديه أو رجله حنث، وقيل: لا حتى يدخل رأسه ويديه أو رجله
أو يداً ورجلاً، وقيل: حتى يدخل أكثره، وقيل: يبرّ ولو أدخل إصبعاً منه أو
أخرجها. وإن كانت في البيت شجرة أغصانها خارجة منه فصعد عليها فهو خارج إن
كان على الخارجة، وداخل إن كان على الداخلة.

وقيل: إن كان في الدار فحتى يخرج كله أو يدخل. وقيل: إن كان في هوى
البيت لا في عمارته فليس [٤٤٢] بداخل فيه كما قيل إن ظهر البيت ليس منه إلا إن
كان سكن عليه ستر، وإن لم يخرج الغصن من حدّ عمارة البيت فهو منه.

ومن حلف لا يدخل بيتاً لفلان لم يحنث إن مشى على ظهره. أبو علي: من
حلف لا يدخل إلى فلان فاطلع عليه من الجدار لم يحنث حتى يدخل رأسه. أبو عبد
الله: من حلف لا يدخل بيت فلان حنث إن دخل غرفة فوقه إلا إن قصده لا الغرفة.
أبو الحواري: إن حلف لا يدخل هذا البيت فترك حتى خرّب، ثم دخل موضعه حنث
إن عناه، وإن عنى البيت فزال كله لم يحنث بدخول محله. ومن حلف لا يدخل معينة
لفلان ثم أزالها من ملكه حنث، وقيل: لا.

وكذا إن حلف لا يأكل من مال زوجته معيّنًا فأشهدت له به وانتقل إليه منها بوجه. وإن حلف لا يدخل مآثم فلان فهي ثلاثة أيام ثم يدخل وله ما نوى إن نوى. ابن جعفر: إن حلفت لا تدخل بيت أمها فوهبت لها منزلها فإن حلفت على معيّن حثت إن دخلته لا إن أرسلت لأنّه زال عنها، وقيل: لا تحث ولو عيّنت لانتقاله، وإن لم يكن لأمها منزل وتسكن مازل الناس حثت إن عيّنت، وإلاّ فقيل: لا إذ لا منزل لها، وقيل: تحث لأنّ ما سكنت فهو منزلها في التسمية إذ قد تأتي الإضافة لأدنى ملابس. وإن كان في بيتها قبة أو خيمة أو عريش فحوّل فإن أرادت المحلّ الأوّل فذاك وإلاّ فحيث حلّ منزلها حثت إن دخلته.

ومن حلف إن لم يدخل هذا البيت وقد كان دخله لم يحث إن دخله بعد اليمين. وإن حلف لا يدخل بيت فلان وهو فيه لم يحث إن خرج آخر الكلام، وإن بقي فيه بعد فراغه من اليمين حث، وكذا إن حلف لا يلبس ثوبا وقد لبسه أو لا يركب دابة وهو عليها ونحو ذلك. وإن حلف على بيت فلان وله بيت من طين فدخل قبة أو خيمة أو عريشا له حث إن أرسل لا إن نوى المطيّن، ولا يدخل كلّ ذلك إن حلف لا يدخل بيتا.

ابن جعفر: من حلف لا يدخل دار فلان فدخل تحت سقف بابها فلا يحث ما كان في موضع لا يستأذن فيه على أهلها. وكذا من حلف لا يدخل البحر فلا يحث حتّى يدخل ماءه إن لم يتوشّأ، وإن ركب سفينة فقد دخله.

فصل

إن حلفت امرأة لا تسكن دار أبيها أو ابنها ثمّ تحوّلت عنه فكانت تزوره وتقعّد معه أياما (١٥٦) وتبيت فلا تحث إن نوت أن لا تتخذة منزلا، وإن أرسلت فإن أكلت فيها أو نامت فعند ابن محبوب أنّ الأكل والجماع سكّتي.

ومن حلف لا يسكن هذه الدار فانهدمت ولم يبق فيها سكنى ثم بناها أو فيها خيمة (١٥٧) ثم سكنها فلا يحث إذ لم يحلف عليها، وإن زال سقفها لا جدرها وأعادها عليها ثم سكنها حث.

وإن حلف لا يسكن دار فلان فسكن بعضها فانهدمت إلا موضعا منها فسكنه فإنه يحث؛ والسكن هو الأكل والنوم والجماع.

وأما اليمين على المقام فمن أتم الصلاة في موضع ونواه مقاما فقد أقام.

وأما الجلوس فإن توضأ قاعدا فقد جلس.

ومن حلف لا يساكن فلانا فزاره ولبث معه شهرا أو غيره أو استضافه كذلك ويأكل معه وينام في منزله فلا يحث، والزائر غير الساكن، وكذا الضيف ولا يحث حتى ينوي بذلك مساكنته.

أبو علي: من حلف لا يسكن منزلا فمرض فيه مريض فأتاه أول الليل ونام حتى أصبح فلا يحث ولو بات. وقال غيره: إن أكل ونام وجامع فقد سكن، وكذا إن حلف لا يسكن قرية فدخلها لأمر ولم يسكنها لا يحث ولو بات فيها.

وقال: وإن حلفت لا تساكن فلانا فكان في سفينة فليس ذلك بمساكنة عند أبي الحسن لأن ذلك سفر إلا إن كانا زوجين وجامعها فيها.

ومن حلف لا يساكن ولده إلى سنة وله بيوت متفرقة والولد في أحدها ويأكل وينام وحده أو مع غير والده فإن لم ينو بيتا معروفا فذلك له إن اعتقده عند يمينه، وإن أرسل وكان الولد في بيت من دار أبيه ولها باب واحد وهم شركاء في سكن بيوتها بلا تمييز فهذا عندنا سكن واحد، [٤٤٣] فإن أكل معه فيها أو نام حث، وهذا كمن له بيت وفيه خنروصفة وغرفة وقبة ومنزل صغير وكبير وسكن الكل هو وعياله لا يستأذن كل على آخر في ذلك في موجب الإذن إلا على الباب الكبير، فهذا سكن واحد.

وإن انقطع الابن في منزل بائن لا يجوز الدخول عليه من بابيه للداخلين من الأكبر إلا بالإذن فهذا منزل بان (١٥٨) عن سكن أبيه ولا يحث فافهم الفرق.

وإن كان في المنزل بستان ويسكنه الابن وهو محاط عليه مع المنزل وحصن عليهما ويدخل عليه من بابه، وأبوه وعياله وعيال الابن شرع في البستان لا يستترون فيه فيما بينهم فهذا كالبيت وكلهم ساكنون فيه، ويحنت إن ساكنه فيه (١٥٩) إلا إن نوى شيئاً.

وإن حلفت لا تسكن زوجها شهراً قال الأزهر ينبغي لها أن تسكنه، وتكفر متى أمكنها، وما يلزمها من أمره أشد مما يلزمها في الحنث إلا إن أذن لها أن لا تسكنه لأجله فيسعها ذلك، ولا تحنث ولا تأثم وإلا ولا عذر لها لزمها التوبة لا الحنث إن لم تسكنه.

ابن جعفر: من قال لا يجمعه وفلانا ظلّ، فجمعهما ظلّ السماء أو السحاب فلا يحنت بظلّ السماء، وخيف عليه بظلّ السحاب.

أبو الخواريزي: إن غضبت على زوجها وحلفت لا تكون معه فخرجت إلى أهلها ثم رجعت إليه وإلى منزلها حنت.

ابن سعيد: من حلف لا يسكن معيّنًا وهو فيه حنت إن لم يخرج عند فراغه، وعند غيره إن حلف لا يقعد فيه، وأما السكن فحتى ينام فيه أو يعتقه مسكنه الخ مرة.

ومن حلف لا يظله ظلّ بيت فاستظلّ بظهره فلا يحنت حتى يستظلّ في داخله. الشافعي: من حلف لا يسكن داراً فانتقل وترك بها ماله وعياله لم يحنت، وعند أبي حنيفة يحنت، وإنما ذكرتها عنهما لعدم ذكر لها عند أصحابنا في هذا الكتاب.

فصل

أبو سعيد: من حلف أن ينعس اليوم مرسلًا بلا نية حنت إن لم ينعس من حينه إلى تمامه. وإن حلف لا ينام فنعس قاعداً أو قائماً (١٦٠) حنت في المعنى لا في التسمية. وإن حلف لا ينام على البساط والفرش فنام على الأرض فقولان إن أرسل.

وإن حلف لا يقعد عليها لم يحنث إن قعد عليه، وحنث إن قعد على لباسه بالأرض.

وإن حلف لا يمشي عليها حنث إن مشى على خفيه أو نعليه لا إن مشى على بساط.

وإن حلف لا يبيت في منزل زيد وكان فيه ليلة ولم ينم حنث. وإن حلف لا يقبل فيه فدخله قبل الزوال إلى الهاجرة ولم ينعم لم يحنث.

وإن حلفت لا تجامع زوجها فإن نوت (١٦١) فلها نواها وإلا حنثت، فإن المساكنة والوطء من الجماع. وإن حلفت لا تعاشره فالمساكنة من المعاشرة أيضا (١٦٢).

ومن حلف لا يصاحب فلانا حنث ولو صحبه في حضر.

والصحبة أن يتعاقد عليها، فإن اتفقا في الطريق ومشيا معا بلا عقدها لم يكن ذلك صحبة، وإن ردّ جواب كلامه أو سأله في أمر فلا عليه، ولا تحب أن يبدأه بكلام، وإن بدأه به وهو خاطف أو واقفه أو قاعده وكلّمه أختير أن لا يحنث.

الباب الخامس والثلاثون

في اليمين بالعطية والتجارة والشركة والركوب

فمن حلف لامرأته لا تعطي خادما له شيئا فله ما نوى إن لم يحلف بطلاق أو عتق، فإن أعطاه هو أو أمر من يعطيه جاز له.

ومن أعطى أحدا شيئا فأراد أن يردّه عليه فحلف لا يأخذه فباعه وردّ عليه ثمنه لم يحنث.

ومن حلف أن يهب فلانا شيئا ففعل ولم يقبله فقد برّ؛ قال ابن مسلم: لا في الحكم إذ لا تصحّ الهبة إلّا بالقبض.

ومن عنده - قيل - ثياب فأعطى رجلا ثوبا ولم يدفعه له ثمّ حلف بالطلاق لا يعطي من هذه الثياب أحدا، فالوجه فيه أن يخاصمه إلى الحاكم حتّى يكون هو الذي يدفع إليه العطية أو يعزله عنه لأنّ الحاكم إذا دفعها إليه فلا يحنث الحالف، وإن دفعها هو بلا حكمه حنث.

وإن حلفت - قيل - على زوجها ليعطينها شيئا من ماله فأعطاه أياها ثمّ رجع فيه جاز له، ولا تحنث إلّا إن نوت أن يعطيها ما يثبت لها.

وفي الأمر بالعطية هل يقوم مقامها [٤٤٤] إن لم ينوها بيده أو لا؟ قولان.

ابن محبوب: من حلف لا يأكل من تجارة امرأته فأعطاه من عنده دراهم فاتّجرت له بها، فأكّل منه وقد نوى مالها فلا يحنث إن لم تأخذ منه رجحا، فإن أكل ممّا لها فيه حصّة حث، فإن حلف لا يشاركها في تجارة ولا زراعة أو غير ذلك ممّا يتشارك فيه حنث إن فعل.

وإن حدثت لهما ميراث أو صدقة أو عطية فلا يحنث بالميراث إذ لا تسبّب منه فيها، ولا يقدر على ردّها لأنّها من الله، والعطية إذا قبلها مشتركة فإنّه يحنث، وكذا الصدقة.

ولا يحنث بما لم تكن فيه مشاركتها بفعله، وقيل: يحنث بها على كل حال.
أبو جابر: من حلف لا يبيع ولا يشتري فأمر بذلك أو كتب أو أرسل حنث.
أبو علي: من حلف لا يبيع من مال رجل شيئا فاشترى منه أو لا يشتري منه
فباع حنث في المعنى لا التسمية.

أبو الحسن: من أراد أن يبيع شيئا من ماله وأن يشتريه رحمه فحلف بثلاثين
حجة لا يشتري منه شيئا فأتاه رجل فقال له: كم يسوى ما أراد بيعه لك وحلفت
عنه فقال: كذا وكذا فذهب إليه فاشتراه منه بذلك وقال للحالف: أقرضني من مالك
كذا وكذا درهماً (١٦٣)، فأقرضه وسلمها للبائع ودفع المبيع في يد الحالف أو يد ولده
ثم رجع مشتريه يطلب الحل من ذلك القرض وأحلّه منه مقرضه، فإن لم يأمره بشرائه
ولا باشر شراء ما حلف عنه فلا يحنث.

ومن حلف لا يبيع دابته بمائة درهم فباعها بأقل حنث. وإن حلف أن يبيع عبده
فباعه على رجل ولم يقبله حنث فقليل: يحنث مطلقاً، وقيل: لا لأن البيع لا يثبت إلا
بالقول وهو باعه بالخيار، فإن نوى أن لا (١٦٤) يبيعه قطعاً فلم يقطع لم يحنث وإلا
فباعه بالخيار حنث لأن الخيار بيع.

ابن بركة: اختلف في حالف على بيع معين فاستبدله حنث عند ابن محبوب، لا
عند غيره، والمختار الأول لأن المبادلة بيع على التوسع لقوله تعالى: ﴿اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ
بِالْهُدَى﴾ (سورة البقرة: ١٧٥)، قال حميس: إلا أن ابن محبوب لم يعض في هذا على ما
أصله، وأجاز الشفعة في المبيع لا في المبادل به، ويسمى إبدال أرض بأرض قياضاً،
وهو عنده بيع حال ولا أعرف وجه ما ذهب إليه.

ومن اشترى شاة على مشورة وقطع ثمنها فكرهتها زوجته فحلف بطلاقها ثلاثاً
لا يملكها، ثم ردّها قال: لم نر في هذا طلاقاً لضعف البيع والشرط فيه.

ومن حلف ما باع ولا وهب شيئا يسمّى به فأقرّ به لأحد حنث عند أبي سعيد
لأن الإقرار عنده هبة إلا إن كان ما أقرّ به للمقرّ له في الأصل. وإن حلف لا يبيع ولا
يهب لأحد بعينه فله ذلك لغيره.

وإن حلف لا يشتري سمنا فاشترى زبدا حنث على المعنى.

وإن حلف على اللبن فاشترى المخيض حنث عليه وعلى التسمية.

وإن حلف لا يبيع غلامه (١٦٥)، ولا يزوّج أمته فباعه فاسداً، ورّوجها كذلك

حنث في البيع لا في النكاح لأنه إذا فسد بجهل أو غبن ورضي به المشتري جاز، ويسمى بيعاً، والنكاح إذا فسد لا يجوز إتمامه.

وإن حلف لا يركب جملاً أو فرساً فركب ناقه أو برذونا لم يحنث، وإن حلف

على الجمال أو الخيل فلا يركب ذلك.

أبو عبد الله: من حلف لا يأكل من مال امرأته حتى يقسمه فلا يبرّ حتى يقسم

كلّ ما كان لها إلّا إن عني قسم معين.

الباب السادس والثلاثون

في الأيمان بالأفعال والإجبار عليها وما يصدق

فيه قول الواحد

فمن حلف لا يفعل ممكنا له فعله مرة بعد مرة وقد فعله فلا يحنث حتى يفعله بعد، وإن كان لا يفعل إلا مرة وقد فعله حنث، [٤٤٥] وذلك كمن حلف لا (١٦٦) يذبح هذه الشاة أو يصلي هذه الصلاة وقد ذبحها أو صلاها قبل فقد حنث لأن ذلك لا يفعل إلا مرة.

وإن قال إن لم يدخل هذا البيت أو نحو ذلك وقد دخله فلا يحنث إن كان بعد اليمين.

وإن حلف لا يشارك فلانا ولا يعتق رقبة ولا يفارق غريمه، فمات موروثهما فاشتركا ماله وورث من لا يحل له نكاحه بالنسب، فعتق عليه لأن ملكه وفر منه غريمه، فلا يحنث بذلك لأنه ليس من فعله، وقيل: يخاف حنثه إذا رضي بمشاركته ولم يزها في حينه إن أمكنه.

ومن له حصّة في جمل فقال امرأته طالق لا يعود يشارك فلانا أو لا يشاركه فيه، ثم أزال حصّته في حينه فلا يحنث حتى يعود في مشاركته. وإن قال لا يشاركه وقد شاركه في الأصل فلا يحنث إن أزال حصّته إلى غيره ولم يرض بمشاركته.

أبو عبد الله: من حلف بطلاق زوجته إن وكلت عليه فلانا وقد سبقت وكالتها له عليه فلا يحنث حتى توكله بعد اليمين، وإن نازعه بالأول بعده فالله أعلم. وإن حلف ليعزلتها عن بنته ولم يوقت وكان مسافرا حتى مضت له سنون ولم يعزلها حنث إذا وصل ولم يعزلها بطعامها في منزل.

ابن جعفر: من حلف على شيء لا يفعله وقد غضب ولم يدر كيف حلف أو نسي فأخبره ثقة أنه سمعه استثنى أن لا يفعل إلى وقت كذا وقد انقضى فقد رجي

خميس أن يسعه الأخذ بقوله، ولا يحنث إن فعله بعد الوقت قياساً على ما قاله ابن محبوب فيمن شك في صلاته وقد حفظت عليه مملوكة يثق بها وقالت له: قد تمت فله أن يأخذ بقولها، وقال: لو أن ثقة أخبر رجلاً أنه قضى عنه غائباً حقاً فطلبه (١٦٧) به، وأن الرجل قد أبرأ هذا مما عليه له ووسع له منه فإنه يقبل ويبرأ من الحق إلا إن أتى وأكبره وطلبه فهو له، وقال أيضاً لو أن من عليه كفارة من ظهار وأعطى ثقة طعام المساكين وأخبره الثقة أنه دفعه إليهم فإنه يجزيه ذلك عنه.

وقد أجازوا في رفع الولاية قبول قول الثقة قال: فلذلك رأينا أن كل ما أخبر به من أمر أمانة الله أنه صار إلى وجه الله جاز أن يأخذ بقوله.

وقد جرت العادة والعرف بإرسال الواحد في الحوائج وقضاء الديون والمبايعات، فيقول: اشتريت هذا من فلان وهذا من فلان إلى غير ذلك، وإن طلبت الصحة في الحكم لم يجوز إلا بها، ولولا ذلك لضاق على الناس كثير من أمر دينهم ودنياهم، ولم يجوز لأحد أن يرسل غيره في شراء من السوق ولا غيره حتى يحضر بنفسه، وجاز كل ذلك ما لم يقع الإنكار والمخاصمة.

أبو الحواري: من حلف ونسي كيف حلف فأخبره ثقة به فلا يصدقه حتى يكون معه ثقة آخر والتزّه عن الشبهة خير.

فصل

من قال عليه عهد الله وميثاقه لا يذكر فلاناً إلا بخير ثم ذكره بسوء لزمته مغلظة، وإن كان في محلّ التقية وفي ذكره بالخير فساد على المسلمين، وبالسوء صلاح لهم توخى ما فيه صلاحهم ولا يكون به كاذباً ولا حائثاً ويثاب بقوله إذا أراد به.

ومن لقي - قيل - جباراً قد أخذ متاعاً من أحد ظلماً فأراد خلاصه منه فحلف عليه أنه له حتى خلّصه منه لربّه لم يكن به كاذباً ولا حائثاً. أبو عبد الله: من

[٤٤٦] حلف بثلاثين حجة لا يعود إلى شيء من المكاره إلا إن قضى عليه أو يغلبه الشيطان ثم فعله فقد أساء، ولا يكفر لاستثنائه ولم يفعله إلا بسبق القضاء عليه.

وقال: من حلف لا يكلم رحمه أو جاره أو أخاه أو ولده ما وسعه ذلك، فلا يعلم في السعة فيه حد، وإن كلمه وحنث فيما يمكنه فيه الحنث فهو أحب، وقال سألنا هاشما عن حالف لأحد أنه يأتيه غدا أو يوم كذا وكذا إلا إن حبسه القضاء فعرض له طعام فحبسه؛ فقال: ذلك من القضاء والقدر.

ولا تحنث حالفة أنها لا تتزوج إلا أن يقضي الله أو يأذن أو يغلبها أمره إن تزوجت، ولا من حلف لا يدخل بيتا فسقط فيه من نخلة، ولا من حلف لا يدخل السجن فأكره عليه ظلما، وحنث إن أكره بحق.

وحد الإكراه أن يحمل إليه أو يسحب ولا يمشي إليه برجليه، وفي موضع إن دخله جبرا حنث، وقيل: لا. فإن حلف على زوجته لا تدخل دار فلان فأجبرت على الدخول فقولان، والأكثر على الحنث. وإن حلف لا يدخلها هو فالأكثر على عدمه إن أجبر، وقيل: يحنث.

أبو سعيد: كل ما حلف عليه ويسعه أن لا يفعله فأجبر عليه ففيه خلاف، وما لا يسعه تركه فأجبر عليه بعد أن حلف لا يفعله يحنث فيه بلا خلاف.

أبو عبد الله: إن أمر الإمام أو واليه بحبس رجل فحلف لا يدخل السجن فأدخله قهرا فإنه لا يحنث، وقيل: إن حبس بحق فإنه يحنث وإلا فلا إن قهر.

ومن حلف بطلاق زوجته إن لم تحي معه إلى البيت فكرهت فسحبها حتى أدخلها، فإن سحبها ماشية على كره لم تطلق، وإن سحبها سحبا وأدخلها طلقت.

ومن قال إن وطئ هذا البيت أثر لي فامرأته طالق، فحملة رجل حتى أدخله فيه لزم - قيل - الحامل للمحمول ما لزمه لامرأته.

الباب السابع والثلاثون

في حكم الحاكم على الخالف والرفعان إليه في الأيمان ونحو ذلك

ابن محبوب: من حلف عنده أو عند الوالي أو وحده إن كان كذا وكذا فداره صدقة أو دراهمه التي على فلان للمسلمين، أو في السبيل، ثم صحَّ بعدلين أنه كاذب أو بإقراره فلا يجبره الحاكم على دفع ما حلفه (١٦٨) به إلى من وجَّه صدقته إليه، ولرم الخالف أن يوجَّه ذلك إلى من لزمه له إن كان قدر ثلث ماله أو دونه، وإن كان أكثر منه ردَّ إلى عشره فإن أدَّاه فقد برئ منه، وإلا لزمته تباعته، ولا يجبر على أدائه.

ومن قال إن فعلت كذا وكذا فمالي أو بعضه صدقة على فلان، ثم حنث وطلبه فيه قال هاشم: فلا يُحكم له به عليه لأنَّه أعلم بيمينه.

ومن حلف أو حلفه الحاكم بصدقة ماله ثم نازعه بعض من يقوم بذلك وبينَّ عليه الحنث فلا يؤخذ بدفعه لأهله، وذلك إليه أداء أو تركا، وهو عليه إلا الطلاق والعناق فإنه يؤخذ بهما.

أبو عبد الله: لا يُجبر الحاكم على إخراج الكفَّارات في الأيمان ولا في الدور ولا في الصدقات، وإنما يُحكم على الناس في طلاق أو عتق أوظهار إن طلبت الزوجة ذلك.

أبو المؤثر: من حلف بالله لا يفعل كذا إلا إن حكم عليه فلا يحكم عليه إلا من نصَّب لذلك إن نصَّب في البلد وإلا فالجماعة من خمسة فصاعدا ولا يحنث إن حكموا عليه.

وإن حلف أن يرفع على رجل فإن نوى فله نواه وإلا فلا يبرِّ إلا بمن يترافع إليه في البلد ولو جائرا أو إلى قاضيه.

وإن كان عندهم رجل يترافعون إليه برّ إذا رفع إليه أو إلى صالح إن تأهل
لرفعان إليه وهو أن يقول لمن يرفع إليه: أنصفني من هذا بالحق، فإن قال ذلك فقد
برّ، وإن دعاه بالمدرّة فأبى أن يوافيه فلا يرّ حتّى يحضر إلى من يرفع عليه معه. وإن
حلف أن يرفع عليه إلى الحاكم فحتّى يفعل إلى القاضي أو الإمام. ومن حلف ليرفعنّ
[٤٤٧] على فلان إليه أو إلى الوالي فكتب إليه أو أرسل فقد برّ.

الباب الثامن والثلاثون

في الاستثناء في اليمين

فمن قال إن شاء الله متصلاً بيمينه قبلاً أو بعداً لم يحنث، لأنه يهدم كما مرّ ما سوى الطلاق والعناق والنكاح والظهار، وينفع إن قصد به الهدم عند الأكثر.

ومن حلف لا يبطأ زوجته وقال إن شاء الله فتركها أربعة أشهر فقيّل: ينفعه ولا حنث عليه ولا إيلاء وليس كالطلاق.

وإن حلف على ما فات فعله ثم استثنى لم ينفعه لعدم اتصّاله، فإن قطع بينهما بسكّنة أو كلمة لم ينفعه.

أبو علي: ينفع إن اتّصل وإن لم ينو به الهدم، وإن تقدّم اليمين لم ينفع إلا إن نواه به.

ومن قال: والله لأفعلنَ كذا ثم سكّت ساعة ثم استثنى، فإن كان طاعة فليفعل وإلا فلا وله ثياه ما لم يتكلّم بينهما، وقيل: إذا سكّت سكّنة فلا استثناء له بعد، وقيل: له ما لم يسكّت أو يتكلّم بشيء، ولا يضرّه سكّوته بتنفس.

ومن حلف وقال إن شاء الله ونوى به تكفير يمينه لم تلزمه كفّارة، وإنما تلزم بعقدها، وكفر إن لم ينو به، وإن جعل عليه العهد فقال: إن شاء الله لم يضرّه إن اتّصل به (١٦٩)، ولا ينفع إن قصد به غير الهدم ولو اتّصل، وقيل: حتّى يريد به، وقيل: الاستثناء قبل أن يحلف إنما ينفع إذا حلف ونواه.

ومن جهر باليمين وأسرّ به ونواه فليس بشيء عند أبي الحسن، ونفعه عند أبي المؤثر إن أفصح به وأسمع أذنيه.

وقيل: إن لم يحلف على حقّ يلزمه فيه اليمين بالحكم جاز استثنائه ولو في نفسه، ونفعه نواه به إن اتّصل بها.

ومن أخير - قيل - رجلا خيرا وحلفه بالله وبثلاثين حجة وقال إن شاء الله ثم حنث نفعه عند أبي الحسن، وإن لم يستثن لزمته الكفارة وما حلف عليه.

ابن جعفر: من قال والله لا يفعل كذا ثم قاله ثانية وثالثة واستثنى في الثالثة، فإن أراد له لكل نفعه له، وإلا فلما نواه منها، وقيل: لا ينفعه واختير الأول إن اتصل بالآيمان وأريد لها وقيل: لا ينفعه حتى يعتقده لها كلها (١٧٠) قبل أن يتدئ النطق بغيرها.

فمن قال عليه عهد الله ونذر، ثم قال إن شاء الله لم ينفعه. ومن أراد - قيل - أن يستثنى عند فراغه من اليمين فنسي فله أن يستثنى متى ما ذكر ولو بعد سنة، ويروى هذا عن ابن عباس، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ (سورة الكهف: ٢٤) وهو غير معمول به. وقال الشافعي: إن كان بين اليمين والاستثناء سكتة العي في الكلام والنفس أو انقطاع الصوت فهو موصول، وإنما القطع أن يحلف ثم يأخذ في كلام ليس من اليمين.

وجاز - قيل - في النفس مطلقا، وقيل: لا مطلقا؛ وقيل: إن حلف بنفسه أجزأه ونفعه لا إن حلفه غيره، وقيل: ينفعه ولو كذلك، إلا إن حلف على القول لا على الفعل، ولا ينفعه في الصدقة عند محبوب، ولم يسمع من غيره، وينفع فيها عند ابنه وغيره. ويوجد أنه لا ينفع في النذور واختير نفعه فيهما وفي الهدى.

ومن سمع - قيل - صوت مناديه فقال: والله إنه يناديني إن شاء الله، ولم يكن يناديه أو قال: إنه صوت فلان إن شاء الله وليس بصوته أجزأه استثنائه. وإن قال: والله لا أفعل كذا إن شاء الله أو أفعله إن شاء الله نفعه.

ومن أراد أن يفارق زوجته فاتفقا (١٧١) أن تحلف له لا تتزوج غيره ويحلف لها كذلك، فلما حلفت كره أن يحلف هو، فإن تزوجت حنثت ولا تبرأ بغيره لها، وقد أثم فيما لزمها من التكفير، إلا إن قالت إثر يمينها على أن يحلف هو لها أو نوته، فإذا لم يحلف لها جاز استثنائها بلسانها لها أو نواها ولا عليها؛ وكذا فيمن يحلف غيره على أن يحلف له بمثله، وكره بعدما استحلفه.

ومن استحلّفه جائر بظلم، وخاف سجنًا أو ضربًا، فحلف له واستثنى في نفسه
جاز له عند أبي علي ونفعه، وإن استحلّف على واجب عليه لم ينفعه لأنّ اليمين
للمحلّف لا للحالف. ومن حلف لأحد ليرضيه بيمين ولم تلزمه ولم يذهب له بها
واستثنى في نفسه فهذه أشدّ من الأولى، ورُخص في ذلك (١٧) وقد مرّ.

الباب التاسع [٤٤٨] والثلاثون

فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى مَا يَعِجْزُ عَنْهُ أَوْ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ

فَفِعَلَ بَعْضَهُ أَوْ مَا فَعَلَ وَقَدْ فَعَلَ

فَمَنْ حَلَفَ لِيَصْعَدَنَّ إِلَى السَّمَاءِ أَوْ نَحْوِهِ حَنْثٌ عِنْدَ ابْنِ عَلِيٍّ مِنْ حِينِهِ لَا عِنْدَ غَيْرِهِ لَمَّا مَرَّ أَبُو جَابِرٍ: وَكَذَا مِنْ نَذَرٍ عَلَى مَا لَا يُمْكِنُ فَإِنَّهُ يَحْنُثُ وَيَكْفُرُ.
وَقَالَ: مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ وَبِالْحَجِّ وَأَنْ يَحْجَّ مَعَ السَّمَاءِ أَوْ الْجِبَالِ (١٧٣)، أَوْ مَا يُمْكِنُهُ لَزِمَهُ مَا التَّزَمَهُ، وَفِي وَيَحْجُّ مَعَهُ كَذَا أَوْ يَحْجُّ كَذَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِ.
وَمَنْ حَلَفَ عَلَى مَا يَعِجْزُ عَنْهُ لَزِمَهُ هَدْيٌ بِدَنَةِ عِنْدَ ابْنِ عَلِيٍّ وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَقِيلَ: إِذَا سَمِيَ بِهِ هَدِيًّا وَأَرَادَهُ.

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَعْرِفُ مَالَ فُلَانٍ، وَقَدْ عَرَفَ بَعْضَهُ، فَلَا يَحْنُثُ حَتَّى يَعْرِفَهُ كُلَّهُ.
وَكَذَا إِنْ حَلَفَ لَا مَمْلُوكَ لَهُ وَلَهُ حَصَّةٌ فِي عِبْدٍ.

أَبُو عَلِيٍّ: مَنْ حَلَفَ لَا يَحْلُبُ شَاةَ فُحْلَبٍ بَعْضُهَا، ثُمَّ ذَكَرَ فَأَمْسَكَ، فَلَا يَحْنُثُ كَذَلِكَ؛ وَكَذَا (١٧٤) إِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مَحْدُودًا، فَأَكَلَ بَعْضَهُ وَذَهَبَ بَعْضُهُ وَلَوْ قَلًّا؛ أَوْ لَا يَحْفَظُ الْقُرْآنَ وَقَدْ حَفِظَ بَعْضَهُ؛ أَوْ لَا يَشْتَرِي عَبْدًا فَاشْتَرَى جِزْءًا مِنْهُ فَلَا يَحْنُثُ حَتَّى يَتِمَّ ذَلِكَ.

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي ثَوْبًا، فَاشْتَرَى مِنْهُ جِزْءًا يُلْبَسُ حَنْثٌ، وَلَوْ أَقَلَّ مِنْهُ، وَلَا يَحْنُثُ - قِيلَ - إِنْ كَانَ لَا يُلْبَسُ مِثْلُهُ إِلَّا إِنْ حَلَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ.

ومن حلف لا يشرب لبن هذه الغنم ولا يأكله، فشرب وأكل من بعضه فلا
يحنث حتى يستوعبها، وإن قال لبن شيء منها حنث، وقيل: لا حتى يشرب شيئاً من
لبنها كلها. وإن حلف لا يشرب من لبن شيء منها حنث بذلك.
ومن حلف بالطلاق لا يُخير بخير، فأخبر ببعضه فلا يقع حتى يتمه.
وإن حلف لا يرى تلك الدراهم، فرأى بعضها لم يحنث إلا إن عني لا يراها ولا
شيئاً منها، وهذا مما يتجزأ.
وما لا يتجزأ كالكعبة إذا حلف لا يراها فرأى بعضها فقد رآها كما مرّ.

الباب الأربعون

في تحريم الحلال وعكسه وذكر العاقل والجاهل

فمن حرّم حلالاً له إن فعل كذا وكذا حنث من حينه، إلا إن قال: هذا الطعام أو بيته هذا عليه حرام، إن أكله أو دخله فلا يحنث حتّى يفعل، وإن قال: هو عليه حرام حنث من حينه.

وإن قال: الحرام حلال له كعكسه، فسواء في إطعام عشرة أو كسوتهم أو العتق، فإن عجز صام ثلاثة؛ وقيل: في تحليل الحرام صوم متابعين، والأوّل أكثر.

ابن أحمد: من حرّم حلالاً على يمين عقدها، لزمته مرسلة إن حنث. وإن قال: الحلال عليه حرام فكذب ولزمته التوبة منه لا الكفّارة.

وإن قال: هذا الطعام عليه حرام اليوم، لزمته مرسلة من حينه. وإن قال: حرام إن أكلته اليوم فلم يأكله فيه فقد برّ.

وقيل: كلّ من حرّم على نفسه حلالاً لزمته مرسلة، إلا إن نوى بذلك طلاقاً فيلزمه.

ومن قالت لولدها: تمرك عليّ حرام لزمته أيضاً إن أكلت منه.

وإن حرّم ملكه أو بعضه حنث ولو لم يأكل منه. وإن قال: ﴿ما حرّم إسرائيل على نفسه من قبل﴾ (سورة آل عمران: ٩٣) عليه حرام وأراد به اليمين فيما يحنث فيه، لزمته أيضاً.

ومن قال: امرأته عليه حرام كحرمة الطلاق لزمته عند سليمان كفّارة وتطليقة.

ابن محبوب: من قال لأحد: ما أكلت من مالك، فهو عليّ حرام، وقد أكل منه بإذنه فإنّه (١٧٥) لا يحنث، وقد أكل حراماً إن أكل منه بدونه، ولزمه ردّ ما أكل لا الكفّارة.

ومن قال: الحلال عليه حرام أو عكس لزمته أيضا إن حنث، وقيل: لا تدخل الزوجة في تحريم الحلال حتى ينويها في عيبه فتلزمه، وإن لم يباشرها لأجله حتى تمضي أربعة أشهر بانت منه بالإيلاء كما سيأتي. وإن قال: كل حلال عليه حرام فليل: تدخل فيه، وقيل: لا حتى ينويها.

وإن قال: هذا الطعام عليه حرام كحرمة الظهر إن أكل منه لزمته معظمة، وإن قال: كحرمة الطلاق لزمته أيضا. أبو سعيد: من جعل حلالا [٤٤٩] عليه حراما قطعاً ولم يقل: إن فعل أو لم يفعل، حنث من حينه ولزمته مرسله؛ وإن حرّم شيئاً من حلاله عليه إن فعل أو لم يفعل لم تلزمه حتى يحنث.

ابن أحمد: من قال هذا الطعام عليه كلحم الخنزير لزمته كمن حرّم حلالاً. ومن قال لولده: حرّمت مالك على نفسي، فتحريمه لماله كتحریم ماله هو، عند من يرى أنّ مال ولده له، وعند من لا يراه له يكون تحريمه له كتحریمه لمال غيره. ابن محمد: من قال: حرّم الله أن أفعل كذا، ثمّ فعله، أجزاه الاستغفار.

ومن قال: زوجته عليه حرام، لزمه العتق إن كان غنياً أو إطعام عشرة، أو كسوتهم، وإلا فصيام ثلاثة.

وقيل: إن التحريم في يمين التحريم خاص، وإنما كفارتها إطعام عشرة إن وجد وإلا فصوم ثلاثة، وقيل: عام فيه وفي اليمين بالله.

أبو جعفر: من حرّم ماله كلّ عليه إن فعل كذا كفر وإن لم يحنث، وقيل: لا حتى يفعل، إلا إن حرّمه لا ليمين فتلزمه، والمال وبعضه سواء في التحريم.

ومن حرّم حراماً يريد به يميناً كانت يميناً بإرادته لا إن لم يردّها لأنّه صادق. ابن هاشم: من قال: حَبّ عليّ حرام فإنّه يكفر، وحنث إن بذره. وإن قال: والله لا أكله فبذره فهو أهون.

ومن قال: دخول هذا الباب عليّ حرام إلى خمسة أيام فلا عليه إن وقت؛ وكذا إن قال: إن مسّ زوجته أو أمته إليها فهي عليه حرام فتركها فيها فلا بأس عليه إن مسّها بعدها ولزمته الكفارة إن لم يوقت.

أبو الحسن: من قال: صلاته عليه حرام إن فعل كذا وكذا، ثم فعله لزمته كفارة التحريم، لأن الصلاة حلال له، وكذا الصوم.

أبو علي: إن قالت لزوجها: أنت عليّ حرام، وأنا عليك حرام ففي الأول مرسله، وفي الثاني الوقف فيما يلزمه فيه، ورجى خميس أنها إن قصدت تحريم الحلال تلزمها كفارته.

ومن قال: عليه الحرام إن شرب ماء هذا القدر، ثم أريق منه لزمته عند سليمان، وقيل: لا حتى يشربه كله؛ وحفظ زياد أن تحريم المرأة ليس كتحریم غيرها، ولزمه العتق أو الكسوة أو الإطعام إن وجدته وإلا صام.

ومن قال: أحبط الله عليه كلّ صلاة صلاها، وصوم صامه، إن فعل كذا فلا عليه، إلا إن نوى إحباط عمله فتلزمه الكفارة؛ وإن قال: لا يقبل الله له ذلك أجزته مرسله.

ومن له - قيل - أربعة غلمان فرأى واحد منهم فقال: خدّمتك عليّ حرام، ولم يعرفه بعينه أجزته واحدة، وإن حرّم خدمتهم معا أو انفردا في معنى واحد، حث فيه لزمته واحدة أيضا.

فصل

من حلف أنه عاقل أو غير عاقل، فإذا بلغ وسلم فهو عاقل، فإن عصى وأقام على عصيانه، فعاقل لا يعقل وله نيته. والجاهل هو المقيم عليه. والعالم هو المطيع لله، ولا يعصيه جاهلا ولا عالما. والسفلة من عصاه وأقام عليه. ومن له ولاية في الدين عندهم فليس بسفلة. والشريف هو المطيع، وعند الناس ذو الجاه والقدر. والوضيع العاصي، ويردّ نكاحه شرعا لوضاعه من تزويج العريبات. والدليل من أدّله الحقّ وألجأه إلى الذلّ، والعزير من أعزّه واعتزّ به وتأهّل له.

الباب الحادي والأربعون

فيمين حلف على غيره أو حلفه من يخاف منه

فمن قال لأحد: بالله أفعل فلم يفعل فليس يمين، وإن قال بالله ليفعلن فيمين.
أبو عبد الله: من حلف على أحد يفعل كذا وكذا ثم فعل، فإن قال له لا تفعل
ثم فعل حنث إن قال بالله عليك؛ وفي سألتك به وبحقه عليك قولان.
ومن حلف بالله على أحد ليأخذنّ منه شيئا عرضه عليه وإلا فإنه لا يكلمه سنة،
فكره أن يأخذ فلم يكلمه حتى قبل منه أو أخذ فإنه لا يحنث.
ومن قرّب [٤٥٠] إلى قوم طعاما فحلف رجل (١٧٦) منهم أن لا تأكله فلا
يحنث إن أكله واحد منهم، وإن قصد يمينه أن لا يأكلوه جميعا لم يحنثوا إلا إن
أكلوه معا كلّهم، وذلك إذا أرسل، وإن قصد بها أن لا يأكل منه واحد منهم حنث
بأكل أحدهم.

أبو الخواري: من حلف على جماعة أن لا يذوقوا هذا الطعام فلا يحنث حتى
يذوقوه معا، وإن حلف عليهم أن لا يبلغوه شيئا كنار أو ثوب أو غيرها فبلغه أيّاه
أحدهم حنث.

وإن قال لأحد: بالله أو بحقه عليك كلّ هذا الرغيف فأبى فلا كفارة قيل -
على أحدهما، وإنما يحنث من قال: والله إنك تأكل هذا أو تفعل كذا فلم يفعل، فإن
قال: والله الذي لا إله إلا هو إنك تفعل فلم يفعل فليس يمين في الظاهر، وإن أَرادها
به كانت يميناً عند من يراه تلزم بالنية.

ومن قال لأحد: إنك فعلت في كذا وكذا فأنكر فقال له: إن كنت فاعلا
فعليك لعنة الله، فأنعم وقد فعل فيه ذلك حنث ولزمته مغلظة.

ومن قالت لزوجها: والله لا تزوّج عليّ فلانة؟ مستفهمة له فأنعم وقد تزوّج بها
فيمين منها لا يتزوّجها، وإن قصد بنعم جواب كلامها يريدها به لزمته.

محبوب: من أخذه لصوص وحلفوه أن لا يخبر بهم وقد عرفهم وكتب أسماءهم على الأرض، فالكتاب كلام، ولكن لا يمين على مهدد بضرب أو قتل، وقيل: ليس بكلام، وقيل: كلام إن قرئ.

ومن في بدنه قيل - خراج (١٧٧) فعصره أحد وأوجعه وقال له: لا أتركك حتى تطلق امرأتك، فطلقها ولا يقدر أن يمتنع منه فلا تطلق عليه عند الأكثر لأنه مقهور، وقيل: تطلق.

ابن أحمد: من أشهر السلاح على زوجته وأجيرها حتى حلفت أن لا تكلم زيدا، ولا مضرة عليها من زيد في مال أو غيره لم تلزمها يمين إن خافت من سلاحه، وليس لها أن تعصيه إن كره ذلك.

ومن أكرهه سلطان على يمين فيما تلزمه فيه فقيل: إنها تلزمه؛ قال حميس: وأخاف أن تكون هذه كذلك إن خشي الزوج أن يلحقه من كلامها ضرر.

الباب الثاني والأربعون

في أيّمان السلاطين

فمن اتّهمه سلطان أنّ عنده مالا لرجل أو علما به، فحلفه ما عنده ذلك فلا يحثّ إن عرّفه بالظلم على الأموال، وحثّ إن حلف بلا تحليفه إلّا إن نوى أنّه لا يعلم في ساعته أين هو، وقيل: ليس له أن يحلف إلّا إن كلّفه اليمين، فإن كلّفه وخاف حلف ولا يحثّ.

واختلف فيها إن طلبها خارصه — وقد أراد أن يخرص على أحد ماله — فيحلف له أنّه ليس له إذا طلب منه اليمين ليسلم ماله فقيل: لا يحثّ ولا يمين للظلمة إلّا إن بدأ بها قبل أن يطلبوها منه، وقيل: يحثّ والمختار الأوّل.

ابن الحسن: من أبصر جائرا يحلف الناس ليخبروه بما لا يجوز لهم فأقبل على صالح فأبى ودافعه بالقول فلم يعذره واغتاض فخاف منه فحلفه بالطلاق أو بصدقة ماله فلا يمين على مجبور كما مرّ ولا حثّ.

أبو عبد الله: من استحلفه جائر ليدّله على رجل أو ماله فحلف بالله ماله علم به، وقد علم مكانه فليحلف له ويكفر، ولا يدخل على مسلم ولا كافر ولا على ماله ضرر، ولو قال له: طلق امرأتك أو اعتق عبدك وإلّا قتلتك وأشهر عليه السلاح [٤٥١] فله أن يفعل ولا تطلق ولا يعتق، ولا تجوز التقيّة في الفعل كما مرّ، ولو قال له: ازن بهذه المرأة ورضيت، أو اشرب في رمضان أو هذا الخمر وإلّا قتلتك وأشهر عليه السلاح فلا يفعل ولو يقتله.

ومن حلفه عمّا فعل فحلف بالطلاق ما فعله وقد فعله ثمّ صحّ بعدلين أنّه فعله فإنّها (١٧٨) تطلق إلّا إن خاف ضربا أو قتلا فأعطى له ذلك، وقد رأى أنّه أصاب بذلك من أبى، وإن أقرّ أنّه حلف بعد أن فعل فقد حثّ وطلّقت، وإن قال فعل بعد

أن حلف قبل قوله ولا تطلق إلا إن شهد عدلان أنه أقرّ عندهما أو عِلِمَا أنه فعل قبل أن يحلف

. وإن كان الجائر ليس من عادته الأخذ بالضرب والقتل، ولا يدري بما يعاقبه فحلف وحنث فليکفر.

وإن أكرهه على وطء امرأة بقتل لزمه عقرها إن فعل لا الحدّ كما مرّ، وكذا إن أكرهه على إتلاف مال لزمه ما جنى بيده إذ لا تسقط حقوق العباد، ويُعذر في حقوق الله مع الخوف والتوبة تأتي عليها.

ومن مرّ - قيل - على عشّار ومعه ممالك له فقال إنهم أحرار فلا بأس عليه، ويُعتقون عند أبي عبد الله إلا إن بدأه بنوع من العقوبة أو يراه عاقب غيره على ذلك.

وإن أراد أن يحلف رجلاً فقال لا أحلف، فإذا أمره به فقد أكرهه إذا خاف منه ولو على ماله، وأمره إكراه. ويروى: «لا حنث على مقتصب».

ومن عجز أن يفرّ منه فاضطرّ يمين بطلاق أو عتق فلا يقعان؛ وقد سأل قيل - جميل جابراً عن ذلك، فقال: ليس بأشدّ من الكفر الذي جاءت فيه رخصة التقية، فمن حلف بهما فله أن يمكك زوجته وعبد.

فصل

ابن جعفر: نظرنا فيما يتلى به من أمر الجبابة وما يظلمون به الناس ممّا لم يجعل لهم عليهم، ثمّ لا يرضون إلا بإجبارهم وإن على الدلالة، فإن اعتلّوا لهم بعدم المعرفة أو بالعجز حلفوهم بالطلاق والعتق وغيرهما من المغلطات، فمن الله عليهم بالخرج وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ﴾ الآية (سورة النحل ١٠٦)، ولا شيء أعظم من الكفر، وقد أنزل فيه العذر عند الخوف بشرط ثبوت الأيمان في القلب وإعطاء

اللسان، ولم يجعل على من ابتلي بذلك عقوبة ولا كفارة ولا مذمة رحمة منه تعالى لهم.

وليس لمسلم أن يعصي الله بركوب محرّم ولا بتضييع واجب تقية إلاّ أن يحال بينه وبين الفرض كالصلاة، فإنّه يؤدّيها كما أمكنه ولو بالتكبير.

وقيل: لولا ثلاثة لهلك الأمة: الحكم والتوبة والتقية، قيل: والرخصة.

وتتصرّف أيمان الجبابة على وجه؛ فمن حلّفه الجبار على حقّ له أو لغيره أو أنّه يصلي، أو يصوم رمضان، أو يؤدّي ما عليه للناس، أو لا يشرب خمرًا، أو لا يأكل خنزيرًا، فحلف بمثل ذلك فحنث فليکفر بيمينه إذ لم يظلمه إن حلّفه يمين (١٧٩) المسلمين لا بما لا يجوز كالطلاق والعناق.

وإن قال لرجل: بلغني أنّك تقول كذا وكذا أو تفعله ممّا له قوله أو فعله وهو يغضب الجبار، فإن أقرّ به ضربه، وإن أنكره حلّفه بالغلاظ ما قال ولا فعل، وقد قال أو فعل فحلف تقية منه (١٨٠) فلا يحنث إذ لا يلزمه أن يقرّ فيعاقبه.

وكذا لو أنّ رجلا شتم جائرًا أو قذفه فاستحلفه ما فعل وهو إن لم يحلف يعاقبه بأكثر ممّا يلزمه على فعله فلا يحنث إن حلف (١٨١)، وإن كان يعاقبه بقدر فعله أو بما يتحمّله حنث إن حلف، وكذا إن حلّفه أن لا يفعل كذا، أو لا يقول كذا وهو طاعة وجائز له قوله أو فعله، وعليه في تركه ضرّ وإن في ماله، فحلف تقية ثمّ فعله فلا يحنث.

وإن حلّفه ما علم أين فلان ولا عرف له مالا أو أنّه لم يأخذه [٤٥٢] له وخاف أن يظلمه إن أعلمه به فحلف ما علم بذلك أو ما عرف له مالا، أو يقتل له فلانًا أو يأخذ له ماله، فلا يلزم حنث إن ألجأه الأمر منه بين ظلم الناس أو العقوبة له أو اليمين وحرمّ عليه أن يدلّه على مسلم أو ماله، بل يحلف ولا يحنث.

والعذر كما مرّ هو القتل أو الضرب الشديد أو الخلود في السجن، وقيل: حتّى يشار عليه بالسيف أو بالسياط، وهذا غاية التضييق، فإنّه إذا أشار عليه بذلك، فمن

يمسكه عنه وليس بعد القول إلا الفعل والتقية إنما تكون من خوف العذاب قبل وقوعه.

أبو المؤثر: إن عرف أنه يقتل أو يعاقب، فمن أمره أن يطلق أو يكفر وقد عاينه يعاقب من عصاه وربما سلم منه سالم، فإن أعطاه بلسانه ما أمره به فلا يحث ولا يأثم.

فصل

من لا يجد امتناعا من جبار وأعوانه جازت له التقية ولو افترقوا، ومن أوعده ولو بضرب سوط أو سوطين ويتألم به ولكنه يتحمله فهل يحث إن حلف له أو لا؟ قولان.

وإن قال له أعوانه: طلق امرأتك، فأبى فضربوه سوطا واحدا ولم يتوعدوه فطلقها لم يحث لأنه لا يدري متى يتركونه، فإن ضربوه سوطا فتركوه فلم يطلق، وأخذوا آخر وقالوا له كذلك، وقد رأى هذا فطلق فقد حث إن احتمل ذلك، ولا حد لضرب غير متحمل لاختلاف الأحوال إلا ما قالوا إن وعدوه عشرة أسواط، وقد رجا أن يتحملها، فلما ضرب سوطين لم يتحملها فطلق لم يلزمه الطلاق، وإن ضربوه عشرة ثم طلق لزمه إلا إن رأى إعادة الضرب أو توعدوه بالزيادة. وإن قالوا له: طلق ولم يتوعدوه لم يلزمه أيضا إن طلق لأنهم ضربوه، ولا يعرف لضربهم حدا. وإن أمره أن يحلف أو يطلق أو يكفر بلسانه ولم يرههم قتلوا من أبى ولا عذّبوه ولا أخلدوه في السجن ولا توعدوه بذلك إلا أنه خافهم لما يرى من جورهم فحلف لهم أو طلق أو اعتق لزمه ذلك، إلا إن علمهم يقتلون إن غضبوا ويعذبون، وإن لم يعطهم ما سألوا غضبوا ولا يجد امتناعا منهم لم يلزمه ذلك حينئذ؛ وأما بيع ماله أو عطيته بطلبهم فلا يجوز عليه إن كره، فإن ظهر المسلمون (١٨٢) فأراد الواهبون للجباية أو البائعون لهم بطلبهم أو أعوانهم أن يأخذوا أموالهم من أيديهم جاز لهم.

وقد بلغنا أنّ الإمام الجلندي ردّ بيع من حمل لهم الدواة، وقال: إن طلبوا أيّمان أرباب الأموال ما باعوها لهم أو وهبوها باختيارهم لزمّتهم، فإن حلفوا أحدها وإن من أعوانهم لا إن نكّلوا، ولا يكلّفون البيان أنّهم باعوا أو وهبوا جيرا.

وإن ردّوا الأيمان إليهم أو إلى أعوانهم ما أجبروهم على ذلك لم تلزمهم، وإن قبضوها فلا علة لهم إن باعوا أو وهبوا بلا إبعاد، وهي لهم عليهم إن فعلوا به، ولهم عليهم أيضا ما استهلكوا منها، ويُطرح من ذلك ما أنفقوا في صلاح الأموال وما فسده أو بنوه فيها خيّر فيه أرباب الأموال بين إلزامهم بإخراجها وبين دفع قيمتها لهم يوم يأخذونها منهم، ويحسب عليهم ما استغلّوا وسكنوا، فإن كان أكثر من قيمة الشجر أو البناء لزمهم ردّ الفضل، وإن كان أقلّ منها طُرح عن أهلها ما استغلّوا وسكنوا ودفعوا الفضل إليهم.

وإن أمروهم بقلع ما زادوه فيها أخذوا منهم قيمة الغلة والسكن، وللجباية عليهم ما دفعوا من غنّ المبيع، ولم يأخذ الجلندي بالغلة المغتصب ولا أهل الأموال بالثمن؛ قال حميس: ولعلّهم لم يطلبوا ولو طلبوا لأوصلهم إليه، وما ذكر هو قول أبي المؤثر، وقال غيره ذلك إن لم يكن الطين والغسل (١٨٣) من المغتصبة.

فصل

أبو الحسن: من بنا دارا في أرض غيره بطينه وجذوعه ثمّ قدر على إخراجها فلا حقّ للغاصب عليه، ولربّها عند غيره الخيار في أخذ ذلك وأعطاه قيمته له وفي أمره بإخراجه.

وقالوا: من أخذه [٤٥٣] الجائر باليمين فجأة على بيعة أو غيرها فلا يحنث، وإن علم أنّه يخلف على ذلك وهو في محلّ لا يعلم به الجائر أو حيث يقدر فيه أن يمتنع منه فذهب إليه باختياره فحلّقه، فإنّه يحنث.

وإن كان في مملكته وأرسل إليه وهو لا يقدر على ذلك، أو ذهب إليه في حاجة، وإن لغيره أو بدونها إلا أنه لا يعلم أنه يريد ظلمه، فلما رآه أخذه وحلفه فلا يحث كالمأخوذ فحاة.

ومن حلف عن فعل وأخبر الجائر بيمينه فأجبره عليه لم يحث، وإن لم يخبره بها وأجبره حث. وإن أجبره على يمين أنه لا يقتل فلانا ولا يشرب خمرا ولا يزني ثم أجبره على ذلك أثم، وليس يحاث.

وإن حلفه بالطلاق لا يشرب اليوم ماء أو لا يدخل منزله أو نحوهما من مباح له، ثم أجبره على ذلك فيه فلا يحث به أيضا لإباحته له.

أبو المؤثر: من حلف بطلاق أو عتق إن دخل دار فلان أو أكل هذا الطعام، ثم أجبره على ذلك ففعل ولم يخبره بيمينه حث لا إن أجبره بها، وقال: كل ما أمره به أن يفعله مما لا يأتى به ولم يلزمه فعله فحلف بالطلاق أو العتق لا يفعله، ثم أجبره حتى فعله وقد حلفه بعد أن أمره، فإنه يحث وما أمره به من معصية مما لو فعله مختارا لعصى، فإن أجبره عليه ففعله لم يأتى لأجل التقية، فإن حلف بما ذكر لا يفعله يريد المنع من المعصية فأجبره حتى فعله فلا يحث.

فإن قال له: بايعني فحلف بالطلاق لا يبايعه فأجبره، فإن قال له: بايعني على طاعة الله، خيف عليه الحث إذ لا يأتى به، ولو كرهت مبايعته للجائر على كل حال. وإن قال له: بايعني على المعصية أو أن لا تخرج علي أو أن لا تعين علي ونحو ذلك، فلا يحث إن حلف أن لا يبايعه على ذلك.

وإن حلف بغير ما يحلفه به الجائر، حث كما لو استحلفه بالطلاق فحلف بالعتق، وكذا إن زاد كما لو استحلفه به أيضا فحلف به وبالعتق، فإنه يحث فيهما لا في الطلاق.

فصل

من حلفه جبار أن لا يفعل محرماً عليه ثم أجزه آخر على فعله ففعله، فإن أجزه الأخير بيمينه التي حلفها (١٨٤) عليه الأول فأكرهه عليه فلا يحنت، ويأثم فيما يأثم في فعله على الإكراه ولا يحنت، وإن لم يجزه بها حنت، وكذا إن فعل ما أكرهه أن يحلف عن فعله ثم فعله، فإن حلفه عما لا يجوز له حنت إن فعله لا إن كان عن جائز له، وإن حلفه لا يعصي الله وقال له: إن لم تفعل قتلتك، ثم حلف ثم عصى حنت.

وإن دفع إلى أحد خبزة وقال له: كُلْها في بيتك فحلفه بالطلاق على ذلك وإلا قتلتك فحلف ولم يأكلها حنت، وقيل: لا لأنه لا يلزمه أكلها ولا يمين على مقهور.

وإن طلبه أن يعطيه درهما أو علفاً لدابته فقال: ما عندي ذلك فحلفه بهما فحلف وهو عنده، أو حلف هذه الأيمان إن لم يذهب إلى قريب إلى وقت معين وتركه حتى انقضى ولم يكن ما طلب إليه ولا الذهاب يعجزه، ولا يأثم إن فعله اختير الوقف عن هذه المسألة. وقيل: لا يحنت بها (١٨٥) لأن ظلم الجبار ظلم وإن قل، وللرجل أن يقاتله وغيره على ماله، فإن قتل دونه فهو شهيد، وقاتله عليه ظالم له كافر، وله أن يجاهد عليه، ومن أجل هذا لا يحنت.

وإن قال له: احلف بالطلاق لتعطيني كذا وكذا من مالك وإلا قتلتك، فحلف له به عليه، ثم لم يعطه ذلك لم يحنت، ولو قدر أن يعطيه إذ لا يجد بداً من اليمين أكثر مما مضى عن أبي المؤثر وابن جعفر.

ومن حلفه جبار بالطلاق إن لم تواف يوم كذا أرض كذا، فانطلق ثم رجع فلا تطلق امرأته إن كان مجبوراً عند ابن محبوب وأبي المؤثر.

وقال ابن جعفر: [٤٥٤] من حلف به عن شرب النبيذ فحلفه الجبار إن لم يشربه، فأجزه بيمينه فلم ينصت إليه، وخاف فشربه لم يحنت عند أبي المؤثر، وحنت عند أبي عبد الله لأن التقية لا تجوز في الفعل.

وإن قال له: بلغني أنّ فلانا في منزلك فأظهرني عليه، وقد علم أنّه إن ظفر به قتله، فحلف بالطلاق ما هو فيه فلا تطلق زوجته، ولا كفارة تلزمه، وتطلق عند أبي المؤثر إلا إن قال له: احلف به لا تعلم أين هو ولا هو في بيتك وإلا قتلتك أو ضربتك، وإن حلف بذلك كذلك وحلف به ما هو في بيته وهو فيه، أو قال له: احلف ما هو فيه، فحلف ما يعلم أين هو وقد علم فقد حنث في كلّ ذلك إذ لم يحلف كما أمره، وإنما لا يحنث إذا حلف كما أمره.

وإن قال له: طلق امرأتك وإلا قتلتك أو ولدك أو غلامك أو فلانا، أو أخذت من ماله كذا وكذا أو من مالك لزمه الطلاق إن طلق لأنّ الوعيد وقع على غيره، وليس له أن يتقي عنه بالطلاق ولا أن يكفر إلا في ولده الصغير، وفي هذا الكلام تأمل، فإنّ قوله وإلا قتلتك وقع فيه الوعيد عليه وليس له تقيّة في أخذ ماله، ولا في قتل غلامه، وقيل: تسعه في المال والنفس. فإذا خاف وإن عن ماله وسعته.

فصل

لا يحنث عند ابن محبوب من استحلفه جائر بالطلاق ما فعل كذا وكذا، وقد فعله إن خاف ظلمه. وعند أبي المؤثر: إن خاف عقوبته إذا أقرّ بفعله لا يحنث، وإن كان لا يعاقبه عليه فليخبره ولا يحلف، فإن حلف حنث، وقيل: تسعه التقيّة في النفس والمال والدين لا العرض.

وقيل: كلّ منرلة تسعى فيها بالكفر باللسان فله أن يمسك فيها زوجته أو عبده إذا أعطاه بالطلاق أو العتاق فيها.

وقيل لجابر: إنّنا نمرّ على العشّارين فنخاف أن يذهبوا ببعض أموالنا ألنا أن نحلف لهم بالطلاق؟ قال للسائل: أبى عليك امرأتك ولا تعطهم أياها فتحرم عليك، وقال غيره: لا بأس عليه إن خاف ذلك أن يحلف بالله ثمّ يكفر لا بالطلاق فيحوز عليه.

وقيل: في رجل أخذوه بالبيعة فجمعوا الناس في حائط أو مسجد وأمروا قارئاً عليهم كتاباً فيه أيّمانهم، فجعلوا ينعمون وهو يقول: لا، لا، ولا يفتن له أحد أنه لا شيء عليه، وإن أوماً برأسه يريهم الرضى لم تلزمه اليمين ما لم يفصح بلسانه.

ابن جعفر: من أخذ عبيده ليقتلوه أو يلقوه في البحر أو يفعلوا به مهلكاً له إن لم يعتقهم، فلا يلزمه عتقهم إن اعتقهم، وكذا إن أوثقوه على ذلك.

وإن حلّفه الحاكم لعبد حلف أنه عبده ما اعتقه، واختاره أبو المؤثر.

ومن كان مع زوجته على سطح أو جبل فأدلته بجبل لينحذر برأيه، فلما صار في بعضه (١٨٦) قالت له: طلقني وإلا أرسلت بك الجبل، فطلقها فلا تطلق عند ابن جعفر، فإن طلقها ثلاثاً بقيت عنده بواحدة عند أبي عبد الله. أبو زياد: يطلقها واحدة، فإن قبلت وإلا زادها واحدة. وأجاز أبو المؤثر التقية لمستكره لا يقدر أن يمتنع من مكرهه.

الباب الثالث والأربعون

في اليمين بالصدقة

وقد مرَّ عن ابن علي أنَّ من حلف بها ثلاثاً يخرج العشر ثمَّ العشر ثمَّ العشر. أبو سعيد: من تصدَّق بماله في يمين حنث فيها لزمه العشر، فإن تصدَّق بأقلَّ من ثلثه لزمه ذلك، وإن تصدَّق بأكثر رُدَّ إلى الثلث، وقيل: إلى عشر ماله، وقيل: عشر ما تصدَّق به.

وإن حلفت بها ذات زوج لها عليه عاجل وآجل فقيل: تعشَّر العاجل إن حنثت، ثمَّ الآجل إذا قبضته أيضاً؛ وقال موسى: إن (١٨٧) قدرت على أخذ صداقها عشَّرتَه وإلا فلا شيء [٤٥٥] عليها فيه.

ابن جعفر: إن لم يسمَّ بها لأحد فقيل: قد عرف أهلها، وقيل: يكفِّر بيمينه، وقيل: لا شيء عليه حتَّى يقول للفقراء فيعشَّره لهم، وهو المختار.

ولا شيء على من قال صدقة على الشياطين، وقيل: يعشَّره للفقراء، وإن قال على الجنَّ أو الأغنياء أو من لا يحصى كثرة فلا شيء عليه في الأغنياء، ويعشَّره لمن ذكر في غيره، ويقومُه العدول يوم حنث، ثمَّ يعشَّره كما مرَّ، وقيل: يرفع له دينه، وقيل: لا، وقيل: العاجل فقط، واختير الأوَّل إن قال يقضيه من حينه، ويرفع له أيضاً ما لبسه من الثياب، ويعشَّر ماله مؤجَّلاً إذا قبضه؛ ولا يلزمه عشر العلة التي وجدت قبل الحنث.

وإن لم يعرف ماله يوم حنث قوِّم يوم يعشَّره.

ومن حلف بها معدوماً وحنث موسراً عشَّره يوم حنث ولا شيء عليه في العكس. وكذا من جعله للسبيل أو فيه، فإنَّه يعشَّره للفقراء.

ومن حنث ولم يخرج حنث حتى احتضر فأشهد بماله لزوجته بصدقها عليه وماله أقل منه وأوصى بقيمة عشره فأبت، فإنه يبدأ بالدين، فإن فضل شيء أعطي للفقراء وإلا فلا.

وإن حلف بصدقة ماله للعبيد أو لليتامى أو للمساكين أو نحوهم، فهو للعبيد وللفقراء اليتامى وللفقراء مطلقا، وإن قال لأهل الشرك أو للرجال أو للنساء فهي لمن سمي به منهم. وإن قال: لبني آدم فهي للفقراء، وإن قال للأطفال كانت (١٨٨) لفقرائهم، وأختير أنها لمن ذكر، وقيل بالوقف في العبيد، ويقوم ماله عند أبي عبد الله ولو غلته إلا ما أنفق منها قبل، لا ما قبل الحنث، وقيل: لا تقوم عليه وإنما يقوم عليه الأصل يوم الحنث بما فيه، والمدرك منها يومئذ مما لا يتبع الأصل في البيع يقوم أيضا، ويؤمر بقضاء دينه في حينه إن كان ماله قدره، فإن قضاه وإلا فإنه يعثره.

ومن حلف بعق عبيده أو بصدقة ماله على نفسه، فله كما مر أن يزيل ذلك إلى غيره، ثم إذا حنث استرجعه، وإن رجع إلى الفعل وذلك في ملكه لم يحنث بعد وهما له وينسب لجابر.

ومن حلف بصدقة ماله على معينين ثم غابوا أو ماتوا يوم حنث أو بعضهم كانت لهم إن تأهلوا لها، ويُعطى منها وارث من مات حصته، وتحبس لمن غاب حصته، وقيل: إنما تلزمه كفارة اليمين إذا حلف بذلك لمعينين، وقيل: لا شيء عليه، وقيل: يكون للفقراء ويعثر كل شيء ويقومه عدلان قيمة وسط، وقيل: بالرخص؛ وجاز واحد وب نفسه إن عدل.

وإن حبس ماله وأعطى قيمته جاز له ولا يُجير على إخراجه إن حنث، فإذا أراد أقام الحاكم وكيلًا للفقراء يقبض لهم، وقيل: يعثره يوم حلف، وقيل: يخرج الأوفر.

وإن حلف بصدقة ما لا يطعم منه فلانا شيئا محدودا فلا يحنث حتى يطعمه ذلك.

وإزالة المال أن يبيعه بيعا صحيحا أو يهبه أو يقرّ به ثمّ يحنث، وقيل: إذا باعه ثمّ حنث لزمه أن يعشّر الثمن، إلّا إن حلف بمعيّن منه فلا يحنث إن زال قبل الحنث. وإن حلف بصدقة عشّر الثمن إن حنث، ولا إحراز في البيع ولا قبض، وإن وهبه لغيره هبة صحيحة أحرزها المعطى له قبل الحنث، وليست كالبيع إن صحّت في الحكم والإقرار مثله، وقيل: كالهبة. وإن حلف بذلك لا يأكل منه شيئا فإن أكل منه ولو قليلا أو بغير اختياره حنث.

ابن سعيد: إن حلفت بذلك امرأة على المساكين عشّرت صداقها الذي على زوجها، ولزم وارثها إن ماتت أن يعشّره، ويُجبر عليه إن أبى، وقيل: لا إلّا إن أوصت به.

وإن وهبته لزوجها لزمها عشره أيضا من مالها. ومن حلف بها وحنث وله مال فلم يعشّره حتّى تلف كان دينًا عليه. وإن حلف بها مرارا أخرج عشره ثمّ من باقيه وهكذا [٤٥٦] حتّى يأتي على أيّمانه، وذلك كمن حلف ثلاثا وحنث فيها، وله مائة درهم أو قيمتها فإنّه يخرج في الأولى عشرة وفي الثانية تسعة وفي الثالثة ثمانية.

وإن حنث في يمين وله كثير ثمّ حنث في أخرى وله أقلّ أو أكثر من ذلك، فإنّه يعشّره يوم حنث في الأولى ثمّ الباقي من الأوّل مع عشر مفاده بعد الحنث الأولى وقبل حنث الأخيرة.

ومن لزمه حنث أيّمان بها ولم يوص بها وعلم بها وارثه أو شهد بها عنده عدلان لزمه إخراجه من ماله. وإن حلف بها في شيء ثمّ بها أيضا، ثمّ كذلك حتّى حلف مرارا ثمّ حنث لزمه عشر واحد كما مرّ.

فصل

من طلبته زوجته في فضة له نسيها وعلمتها فقال: كلّ فضة له مستورة فهي للفقراء، فإن أراد الصدقة فيما حنت فيه وكانت الفضة قدر ثلث ماله أو أقلّ فقيل: إنها كلّها صدقة، وإن كانت أكثر فقيل: إنّما تقع على عشرها، وإن لم يردّها بذلك ولا يمينًا وأرسل اعتذارًا من طلب الروجة أياها لم يلزمه شيء. وإن كانت للفقراء كما قال فهي لهم.

ومن حلف بها - قيل - على المساكين ثمّ بها على أبناء السبيل ثمّ بها على الشراة، والكلّ في معنى إن فعل كذا ثمّ فعل، فإنّه يعشّر ماله لكلّ يمين عشره كاملاً كما مرّ لحنته في وقت، فإن حلف بها على الفقراء إن فعل كذا ثمّ بها عليهم إن فعله ثمّ فعله لزمته واحدة، فإن قال إن فعل كذا فماله صدقة على الفقراء، ثمّ قال إن فعله فصدقة على المساكين فعلى القول باتحادهما معنى تلزمه واحدة، وعلى القول بتغايرهما تلزمه كفارتان.

وإن حلف بها إن كلّم زيدا أو عمرا أو خالدا حتّى عدّ عشرة ثمّ كلّمهم معا بواحدة لزمه أن يعشّره (١٨٩) التام حتّى يذهب كلّ، وإن كلّمهم واحدا بعد واحد فإنّه يعشّره عشرا بعد عشر، وإن جمع بعضهم لزمه ما جمع.

فصل

من جعل ماله صدقة للفقراء أو لله أو لوجه الله أو للحنّ أو للشياطين إن فعل كذا ثمّ حنت لزمه عشره لهم.

وإن قال للشراة فلشراة بلده إن كانوا فيه وإلاّ فلشراة أقرب إليه. وإن لم يجد شراة كان ديناً عليه حتّى يجدهم، فإن قلّ المال أحزاه قليلا منهم، وإن كثر أعطاه على قدره.

وإن قال للفقراء فلفقراء أقاربه أولى بها، وإن حضره غيرهم أنالهم منها، وإن لم يكن في قرابته أو قرينه فقراء ففي أقرب إليها، ويعشّر كلّ ما ملك إلا ثيابه، وإن كان له غائب لا يدري كيف هو ولا كم هو، عشّره إذا وصل إليه إلا ما استفاد بعد الحنث.

وإن لم يبق له بعد دينه إلا درهم أو أقلّ فإنّه يعشّره ويعطيه واحدا وأجزاه ذلك. ومن أخرج عشّره أصلا لهم أجزاه، ويوكّل الحاكم لهم من يبيعه ويفرقّ ثمنه عليهم، وإن لم يخرجهم أوصى به.

ومن قال: ماله صدقة على فلان لله أو هبة أو أعطيته أياه فهو عطية. والصدقة ما أريد به وجه الله لمسكين أو فقير.

هاشم: من قال: إن فعلت كذا فمالي صدقة على فلان أو بعضه، ثم حنث فطلبه فيه فلا يحكم له عليه به لأنّه أعلم بيمينه، وعليه أن يفعل هو ذلك، وقيل: لا تثبت الصدقة لمعيّن لتحوّله من فقر لغنى، وقيل: تجوز له، وقيل: تكون له أو للفقراء، ولا شيء على من جعله صدقة لهم أو لوجه الله بلا (١٩٠) يمين، وإن تصدّق بعشّره كان أحسن له، وإن أراد به يمينا فيما حنث فيه لزمه عشّره فيه، وقيل: دفعه كلّه لجعله لله صدقة إلا إن قاله في غضب أو غيظ.

وإن قال: ما أعطيت فلانا من مالي [٤٥٧] فصدقة للمساكين، أو قال: كلّما، فقيل: سواء، فيعطى لهم إن كان ثلثا فأقلّ، ويردّ الأكثر إلى العشر كما مرّ، وقيل: تجوز العطية ويُتصدّق بقيمته، وقيل: يكون من ماله بعينه، وقيل: هذا في إن أعطيت (١٩١)، وأمّا ما أو كل فليس يمين.

هاشم: إن حنث حافلة بصدقة مالها فقوّم بمائتي درهم وطلبت إليها زكاة حلّيتها، فإن كانت تعطيهما مّا عليها يرفع لها وإلا فلا. ابن روح: من حلف بها للفقراء مرّة أو أكثر وسمّى في ذلك أو مرّة فقراء مكّة بعث بقيمة عشّره مع أمين، فإذا أخبره أنّه فرقّه عنه فقد برئ.

ومن قال عليه لله مائة حجة وألف عهد، وفقراء مكة وأهلها عشرة آلاف صدقة أو لم يذكرها لزمه ذلك إن حنث، وقيل: عليه لفقرائها عشرة آلاف باختيار واعتقاد بلا غيظ ولا غضب ولا إجبار، قال: فلا يبطل ذلك عنه. ومن التزم طاعة ألزمناه الوفاء بها إن قدر (١٩٢).

ابن محبوب: من جعل على نفسه مائة ألف حجة أو أنه كلما عطش رجع وشرب من عمان أو منزله فلا تترك ولايته إن حنث وتلزمه في كلما الخ نحر بدنة، وفي فقراء مكة أو لأهلها إن لم يقل صدقة أنه كالإقرار، فإن صدق لزمه عند الله، وفي الحكم إن كذب لمن يجب له الاحتساب عليه في ذلك.

وإن قال: أقررت به جعلته صدقة عليّ لم يكن للحاكم أن يحكم عليه فيه، ويؤمر أن يتصدق بها إن لم يكن على غضب.

أبو الحسن: من عليه دين لرجل فمطله أياه فقال ربّه: إنه صدقة من مالي على فقراء مكة (١٩٣) إقراراً منّي أو وصية في حياتي وبعد موتي، فإن جعله على غضب فله حقه ولا شيء لهم منه، وعلى غريمه أداء دينه إليه، وإن جعله على رضى منه فهو عليه ويسلمه الغريم إليه ليتخلص منه إليهم.

وإن قال عند وفاته قتيل: ثلث ديني لفقراء مكة وصية منّي لهم جاز إن قُتل خطأ، فإن أوصى لأقرب إليه وإلا دخل معهم في ثلثي ما أوصى به لهم، وإن قُتل عمداً فأمر دمه إلى وليه، فإن عفى على قاتله برأ وإن أخذها كان فيها ما أوصى به؛ وسئل هاشم عن أشير عليه أن يشتري مالا فقال: إن اشتريته فهو صدقة على الفقراء ثم اشتراه، فقال: لا يلزمه فيه شيء.

ابن محبوب: من حلف بالصدقة ولم يسمّها لأحد عشر ماله لهم إن حنث. أبو عبد الله: من قال إن فعل كذا فیده صدقة في المساكين، استغفر إن حنث ولا عليه. وإن قال فماله صدقة للكعبة لزمه ذلك إن حنث، ويُخرج لها منه ما بين الخمس إلى العشر (١٩٤) والباقي له، ويُشترى بها هدي يُنحر بمنى أو طيب كما مرّ، والهدي أفضل.

وإن قال: صدقة على جميع خلق الله فعشره لفقراء بلده إن حنث.
 أبو المؤثر: من قال لأحد: ما أو كلَّ ما أخذت من مالي بلا إذني، أو إن أخذت
 منه شيئاً فصدقة على الخدم ثم أخذ منه بلا إذنه شيئاً بعد شيء لم يلزمه شيء فيما
 أو كل ما لأنه ليس يمين، ويحتمل في أنَّ أوَّل ما أخذ منه لا فيما بعده، وينظر إلى ما
 أخذ منه أولاً، فإن كان ثلثاً فأقلَّ فصدقة كما حلف، وإن كان أكثر رُدَّ إلى العشر
 كما علمت فيعشر ما أخذ، ولا يلزمه أن يتصدَّق من صلب (١٩٥) ماله لأجله ولكن
 يأخذ ممَّا أخذ منه ويتصدَّق به ويطلبه إليه، فإن أبى أن يدفعه إليه لم يلزمه شيء. وإن
 احتضر أوصى به، وإن لم يجد أحداً من فقراء الخدم تصدَّق به على غيرهم.

فصل

من له على رجل دراهم فقال له: إنها صدقة على المساكين فله أن يرجع فيها
 ما لم ينفذها، وإن أمضاها كان أفضل.

وإن قال: إن فعلت كذا فصدقة عليهم، ثم فعل حنث فيها، فإن كانت ثلثاً فأقلَّ
 تصدَّق بها إذا قبضها منه، وإن أبى فحتَّى يقبضها (١٩٦)، فإن احتضر أوصى، وإن
 كان أكثر فالعشر، وقيل: كاليمين بها، وتنفذ الدراهم على اليمين بالصدقة بحسب
 الثلث، والأقلَّ والأكثر [٤٥٨] على القاعدة ولو لم يقل: إن فعلت كذا، أو قال: هي
 صدقة مبتدئاً بلا يمين بها، وقيل: كلُّها للمساكين ولو كانت جملة ماله، ولزمه إنقاذها
 لأنه لا قبض عليهم ولا إحراز، وتثبت لهم ولا رجوع فيها. وقيل: له أن ينفذها لهم
 صدقة، وله أن يمسكه.

ومن له - قيل - نخلتان فقال: هما صدقة إن فعلت كذا، فثلثهما صدقة إن
 حنث.

ومن يقول عليه عهد الله لا في قسم فلا شيء عليه عند ابن محبوب، وقد صدق
 لأنَّ عليه عهد الله.

وإن قال ماله صدقة على من ذكر لا في قسم أيضا، فإنه يعثره.
ومن قال: إني حلفت بمائة درهم فيمن ذكر أن لا أفعل كذا ولم يحلف فلا شيء عليه إلا إن قال: عليّ يمين بها فيهم فتلزمه.
ومن قال لغريمه: إن قضيتك حقك إلى كذا وإلا فكل شيء لي صدقة لوجه الله، ثم حنث، فعبيده يعتقون وماله يعثر لهم.
ومن قالت شعرها لهم صدقة فلا شيء عليها إن حنثت.
وإن قال ماله صدقة ولا أفعل كذا فلا شيء عليه إن فعل.
وإن حلف بصدقته على فلان لله ثم حنث، فإن بدا له أن يمسكه صام ثلاثة.
ابن محبوب: من طلب امرأته شيئا من مالها فمئنته فحلف بصدقة ماله إن أعطته الشيء ليعطيته من فضل أول ثمرة تجنيه فأعطته، فجاءت الثمرة فلم يعطها واشترى بالفضلة أصلا أو عروضاً، فإذا تحولت الدراهم متاعاً وأصلاً حنث، وليس له أن يبيع ما اشتراه ويدفع ثمنه، وإن بقي له من دراهم العلة ما لا يبلغ حقها فقالت: أنا آخذته وأهب لك الباقي لم ينفعه ذلك عن الحنث ولزمه أن يعثر ماله.
ومن قال نصف ماله صدقة فيمن ذكر ثم حنث، فقل: إن تصدق بدون الجملة جاز من دون الثلث. وقيل: إن تصدق بما فوقه يرجع إلى العشر.
ومن حلف بصدقة ماله فلا يطعم منها من يلزمه عوله إن حنث. ومن قال ماله صافية إن فعل كذا فلا عليه إن حنث. ومن تصدق به على غني رجع إليه إذ لا تجوز له، وقيل: يمضي عشره لأهله، وإن كانت على فقير معين أعطى من المال قدر ما يستغني به عن الزكاة، ويرد الباقي من العشر على ربه.
وإن قال: إن بعث كذا وكذا فهو صدقة عليهم فباعه ثبت بيعه، ويعثر ماله لهم إن كان أكثر من الثلث، وإن كان قدره أو أقل دفع إليهم.
ومن حلفت بصدقة مالها إن تزوجت فلانا ثم تزوجته على صداق، فإنه يدخل في قيمته، وقيل: لا، وقيل: إن تزوجها بدونه ودخل بها فاستوجبته عليه بعد الحنث فلا يعثر.

ومن حلف بصدقة نصف ماله على أهلها لزمه نصف عشره إذا حنث.
وإن قالت امرأة لزوجها: كل مال أملكه صدقة إن دخلت بيت فلان، ثم دخله
وحنثت ففيل: تعشّر ما ملكت، وقيل: تكفّر مرسلّة إذ لم تسمّ صدقة معروفة، وقيل:
لا شيء عليها إلا إن سمّت بها على كذا أو نوته.

فصل

من حلف بالمشي إلى البيت الحرام وقد بعد منه ثم حنث في قرب منه فقيل:
يمشي من حيث حلف، وقيل: من حيث حنث، فإن قال ماله صدقة على أهل عمان
ثم حنث فإن قدر أن يتصدّق به على فقرائه وإلا فلا عليه إلا ما يقدر عليه.
ويعتق من قال بدنه صدقة عند أبي زياد، وأساء عند غيره ولا عليه. وعن
أبو (١٩٧) الخواري أنه مشى مع رجل إلى سليمان فقال: فسألناه عمّن جعل ماله
صدقة ولم يسمّ؟ فأخبرنا أنّ وائلا وهاشما قالا: إنّها قد عرف أهلها.
وأخبرنا ابن محبوب أن موسى وبشيرا قالا: يكفّر عينا، قال له: فيم تأمرنا؟
فسكت، ثم قال: هما شيخان أهل عمان خذا بقولهما، وهو رأي موسى [٤٥٩] بن
علي وأبي الخواري.

وعن ابن علي قال: رجع جدّي عن ذلك يريد به موسى بن أبي جابر المذكور.
ومن قال عبده حرّ وماله صدقة وزوجته طالق ولم يرد واحدا فلا يلزمه عند الله شيء،
وإن صحّ عليه في الحكم أخذ ما يلزمه فيه، ويستغفر من كذبه إلا إن طلّقت قبل فلم
يصدّقه أنّه كاذب.

ومن حلف بالصدقة وحنث واحتضر قبل إخراجها فقيل: كوصاياه من الثلث،
وقيل: من المال قبلها كما مرّ.

ومن تصدّق بنخلة على فقير لوجه الله وشرط عليه ثمرتها سنة جاز له (١٩٨).

ومن تصدّق بماله على فلان لوجه الله فلم يقبله فقد برّ وماله، وهو كمتصدّق به على من لا تجوز له الصدقة.

ومن قالت ثوبها صدقة على أمّها جاز لها إن لم يحكم عليها بعوّها.
ومن تصدّق به ولم يعط قيمته حتّى نقص لزمه فضل ما بين القيمتين مع دفعه أو قيمته يوم حنثه.

ومن جعل ماله لوجه الله فليعن به في سبيل الله والفقراء وفي الرقاب.
ومن اشترى من أحد طعاما وقال: إن اكتفيت عنه رددته عليك ثمّ سئل ألك طعام عند فلان؟ فقال: كلّ طعام لي عنده فهو صدقة للفقراء، فسي شرطه فلا عليه إلّا إن ردّه قبل.

وسئل بعض عمّن حلف بصدقة ماله عليهم إن حنث فقال: يعشّره إن كثر ويخمسّه إن قلّ ويسبّعه إن توسّط، وعند بعض قومنا يعطي ثلثه، وعند بعضهم ثمنه.
وحجّة من قال بالثلث ما تقدّم من الرواية، ومن قال بالخمس أنّ الله رضي به في الغنائم، ومن قال بالعشر أنّه كالزكاة؛ والكثير ألف درهم أو قيمتها، والقليل خمس مائة فأقلّ وما بينهما متوسّط.

ومن قال يكفرّ يميننا بقلوبه: ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيَّمَانِكُمْ﴾ (سورة المائدة: ٨٩)، ومن جعلتها اليمين بالصدقة، وإن كانت غير يمين ولا حنث فيها فعل في ماله ما يشاء.

الباب الرابع والأربعون

في الأيمان بالحج والصلاة والصوم

فإن حلف فقير بالحج ولا يقدر عليه لم يلزمه لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا﴾ الآية (سورة البقرة: ٢٨٦)، ويصوم شهرين إن قدر، وقيل: لا يلزمه فيه صوم، وإنما يلزمه الحج إن قدر.

ومن حلف به وحنث لزمه من حيث حلف، وقيل: من حيث حنث كما مر، وقيل: من مصره، وقيل: من الميقات.

وإن لم تكن له فيه نية ومشى من قريب أو بعيد فقد مشى.

ومن قالت: والله وثلاثين حجة لا أكَلْتُ لزوجها طعاما لزمها مرسله إن أكَلت، ولا شيء في ثلاثين حجة حتى يجعلها على نفسها فتلزمها إن حنثت.

قال حميس: ولعلّ بعضا يلزمها ذلك مطلقا إن حنثت.

أبو عبد الله: من قال لزوجته عليه لعنة الله وأشرك به، وإلا فعليه الحج إلى البيت ثلاثين إن نظرت وجهي إلى سنة، ثم نظرت مع قوم لزمته في اللعن والشرك مغلظة، وفي الثاني الحج من قابل، فإن عجز عنه صام عن كل حجة شهرين، وإن عجز عن الصوم أطعم عن كل يوم مسكينا.

وإن قال: والله الذي لا إله إلا هو عليه سبعون حجة لزمه في والله إن حنث إطعام عشرة أوصيام ثلاثة، وفي الحجّات عند الأزهو صوم شهرين؛ واختار حميس أن يصوم لكل شهرين إن عجز، ثم إن أيسر فليحج ولا يجزيه ما صام قبل على ما مرّ غير مرة؛ وليس عليه عند البسيوني في الحجّ صوم.

ومن قال: يا ربّ إن برأ فلان فأنا أحجّ ثلاثين لزمته إذا برأ. وإن قال: إن فعل كذا فهو محرم بالحجّ ثم حنث، فإن قاله في أشهره لزمه وإلا فيمين.

وإن قال فعليه الحجّ وحنث لزمه في أيّ وقت حلف به، وإن قال عليه الحجّ إلى البيت ثلاثين مرّة لزمه الحجّ، وإن نوى ثلاثين مرّة يحجّ، ويذهب في سنته فله نيته وإلّا مشى من بلده.

ومن حلف به ولم يقل إلى البيت لزمه الحجّ إن حنث لأنّه معروف [٤٦٠] إلّا إن نوى لغيره. أبو سعيد: من قال لله عليه نصف حجّة أو نصف صوم يوم لزمه تامّ إذ لا يتجزّأ ذلك.

ومن قال: إن نجّاني الله من هذا العدو فعليّ الله أن أحجّ، فإن نوى الفريضة فذاك وإلّا فعليه سواها.

ومن كان بجزيرة في البحر وحلف بالمشي إلى البيت فليحجّ راكبا ويحجّ معه آخر، وتجزّيه عن الفريضة.

ابن روح: من حلف بالحجّ وقدر عليه فإنّا نجّب له أن يحجّ من غير أن نوجب على الناس ما لم يفرضه الله عليهم، ولكن من ألزم نفسه طاعة نجّب له أن يفّي بها ولا يقصّر إن قدر.

ابن هاشم: من قال أنا محرم في أشهر الحجّ فمحرم حتّى يحجّ، وإن قاله في غيرها فعليه بمجن، وقيل: إن حنث فيها كان محرما وإلّا فيمين، وقيل: إن حنث فيه لزمته حجّة ولا يكون محرما وإلّا فيمين، وإن حلف به من لا يلزمه فلا كفّارة عليه عند عزّان إذا حنث، وإنّما هو على من يلزمه.

ومن قال لزوجته: إن دخلت دار فلان إلى ثلاثة أشهر فأنا ملبّ بحجّة، فدخلت قبلها، فإن استطاعه من عامه فليحجّ إن كان في أشهره وإلّا فقد مرّ الخلف فيه.

ومن قال عليه الحجّ إلى بيت الله إن فعل كذا ثمّ فعله ونواه المشي إلى المسجد لزمه إلى البيت الحرام لأنّ الحجّ لا يكون إلّا إليه، وله ما نوى عند أبي عبد الله، ويقوّيه عندي أنّ الحجّ لغة القصد، وإن أرسل فهو إلى البيت.

ومن حلف بالمشي وبلده قرب مكّة فمشى إليها ثمّ أراد الرجوع إليه ولا يحجّ اختير له أن لا يدخل الميقات إلّا محرما كما سيأتي.

وإن عجز عنه وقد حمل معه غيره راكبين اختير للمحمول أن يحرم لنفسه. وإن دخلا معتمرين في أشهره ثم أراد أن يرجع إلى بلده لم يلزمه المقام إلا إن شرطه عليه الحامل.

أبو المؤثر: إن حلف بالمشي لا بالحجّ فإن شاء حجّ وإن شاء رجع بلا رأي حامله، ولا تلزمه مؤنة رجوعه، وليتمّ حجّه برجل يحمله. ومن حلف به وحنث ولا يطيقه ولا مال له، قال أبو عبد الله: يصير على المشي يجهد من بلد إلى بلد، ويؤاجر نفسه بنفقته حتى يحجّ، فإن عجز وصدقت نيته فالله أعذر؛ وعند أبي المؤثر يصوم كما مرّ ثم يحجّ إذا قدر.

فصل

إن حلفت ذات زوج أن لا تبرئه من صداقها (١٩٩) بثلاثين حجة، فحبسها وأكرهها فأعطته ابنها ولم ترد بالإعطاء إبراء زوجها منه فلا تحنث به، وإن أعطته ليبرئ لها نفسها حنثت.

أبو سليمان: اختلف في حالف بحجّ لا يقدر عليها فقيل: عليه الحجّ لا غيره، وقيل: يصوم شهرين لكلّ، وقيل: للجميع، وقيل: ثلاثة أيام، وقيل: تجزيه التوبة إذ لم يكلف ما لا يطيقه. وقال حميس: وهذه المسألة مستورة عن الجهال.

ومن حلف بعمان لا يكلم فلانا فكلّمه بالبصرة حنث من حيث حنث؛ وفي سائر الأيمان من حيث حلف. وإن قال: أنا أحجّ له إن كلمته فقيل: يلزمه، وقيل: لا ولو حنث حتى يقول عليّ.

أبو علي: بلغني أنّ حالفة بالمشي أتت ابن عباس سائلة عنه فقال لها: أحملني مملوكك راكبة، فإذا عجزت عنه (٢٠٠) فلتمشي عنك واركبي، وإذا استرحت فامشي ما قدرت، فإذا بلغت مكة فاعتقيها، ففعلت ذلك.

ومن حلف به فليركب إلى الميقات ثم يمشي، وعند الربيع يمشي من حيث حلف، وقيل: يؤدي حالف بحُجُّج إن حث في كل سنة حجة، وله -قيل- أن يخرجها كلها في واحدة ابن بركة: من حلف بها لزمه ما ألزم لنفسه، وله أن يخرج غيره.

وإن قال فيها إن فعل كذا خرج إلى بيت الله فعنث لم يجز له إخراجها عنه لقضاء [٤٦١] ما لزمه فيها، والفرق أنه إن حلف بالحج فكأنه ألزم نفسه أوصافه وأفعاله، فإذا قام به وإن بغيره سقط عنه كالدين.

وإن علّق يمينه بفعل نفسه فلا يجزيه إلا قيامه هو به. فإن قال: إن كان كذا فهو محرم بحجة فكان لزمه الإحرام إن كان في أشهره كما مرّ وإلا فمرسلة.

وإن لم يحجّ في سنته ثم حجّ فما لم يقضه فهو محرم ولزمه ما لزم المحرمين. ومن حلف -قيل- بثلاثين وحث فإن خرج بحجة وأقام بمكة حتى قضى الكلّ أجزاءه، وإن خرج بواحدة وتسعة وعشرين معه في سنته جاز كما مرّ. وإن هلك قبل أن يقضي الكلّ وأوصى به استوجر عنه من بلده خارج بها.

فصل

من حلف إن لم يصلّ اليوم كلّه فصلّى في الأوقات التي تجوز فيها وأمسك في غيرها حث، وإن صلاه كلّه لزمه الاستغفار.

وإن حلف لقد صلّى الهاجرة أو تزوّج أو قضى غريمه دراهمه وقد فسد الكاح والصلاة وزافت الدراهم حث إلا إن علم بذلك عند يمينه، وقيل: غير ذلك.

وإن حلف لا يصلّي خلف فلان حث إذا أحرم معه ولو انتقضه، وقيل: حتى يتمّها إن كانت فريضة وقد مرّ ذلك.

وإن حلف أن يصلّي وراء الهاجرة اليوم فأدرك معه الأخيرتين أو الصلاة من أولها فلمّا صلّى الإمام الأولتين فسدت على أحدهما، فعند ابن محبوب: إذا أحرم

خلفه فقد دخل فيها على الوجهين، فير أو يحنث، وكذا إن فسدت على أحدهما، وقد صلى مع القوم بعضها فقد برّ، ولا يضرّها نقضها.

ومن قال صومه عليه حسرة إن فعل كذا لزمته مغلظة إن فعله.

ومن قال إن فعل كذا فعليه صوم سنة أو شهرين ثم حنث ف قيل: عليه ذلك، وقيل: صومهما، وقيل: مرسله، وقيل: لا شيء عليه لاستحالة أن يلزم نفسه ما لم يلزمه، واختير الثاني.

وإن عابت امرأة أخرى على كلمة قالتها فقالت عليها صوم سنة ما قالتها وقد قالتها لزمها - قيل - صومها، ولعلّ بعضا لا يراه عليها.

ومن قال: إن فعل فعليه صومهما فحنث فعجز عنه أجزاه العتق أو إطعام ستين، وقيل: عليه أن يصوم متى قدر، وقيل: مرسله.

أبو سعيد: إن قال ذلك ولم يقل لله، ثم فعل ف قيل: لزمه صومهما، وله أن يفرّقهما، وقيل: لا وقد مرّ ذلك.

وإن قال: عليّ صوم، فأقلّه يوم، وإن قال أن يصوم أياما فأقلّها ثلاثة وأكثرها عشرة، وإن قال: الأيام، ف قيل: يصوم سبعا، وإن قال: هذه الأيام فله ما نوى إن نوى وإلا صام أسبوعا.

وإن قال: أقصى الأيام فله نواه وإلا فلا حفظ فيه، وإن صام من الثلاثة إلى العشرة أجزاه. وإن قال: أجلّها أو أفضلها فيوم الجمعة، وإن قال: خمس جمع مرسل اختير متواليات (٢٠١).

وإن حلف أنّ صومه فاسد ما فعل كذا وقد فعله فإن صام (٢٠٢) فلا نقض عليه. وإن قاله صائما فسد يومه.

ومن قال عليه صوم شهرين وأرسل، فالأكثر أن لا تفرّق أيام الشهر، فإذا أمّنه جاز له أن يفطر ثم يصوم الآخر والأحسن تتابعهما.

وإن قال: لله عليه صوم رجب فصامه إلا يوما صام شهرا مكانه وكفر يمينه، وإن لم يعيّنه صام شهرا ليومه ولا يكفر.

ومن حلف لا يصلي اليوم فصلّي بلا وضوء ثم ذكر فقد حنث إلا إن نوى
صحيحة فلا يحنث إن صلى عالماً بذلك، ومن توضأ فمسح على الخف ودخل في
الصلاة فحلف رجل بالطلاق ما صلى لزمه إن دان بالمسح عليه، وحنث عند أبي
مالك إلا إن قال: ما صلى على وضوء.

الباب الخامس والأربعون

في اليمين بالمساجد والبيت المقدس والمشي والمحدود في الأيمان

فمن قال: عليّ المشي إلى بيت الله المقدس أو قبر النبيء - صلى الله عليه وسلم - لزمه - قيل - ذلك إن حنث، وقيل: لا، وقيل: مرسلة فيهما. وقال أبو علي: من حلف بالمشي أو إلى قبر النبيء فلا نبرئه إن حنث مما حلف عليه، وقال غيره: إنه كذلك ما لم يسمّ بشيء وينويه عند من يرى أنّ النية تلزم في ذلك. ومن حلف لا يفعل كذا وإلاّ فعله المشي، فإن نوى إلى البيت لزمه إليه وإلاّ لزمته (٢٠٣) كفارة ولا شيء عليه في المشي حتى ينويه في طاعة.

وإن حلف فقير لا يتزوّج وإلاّ فعله المشي [٤٦٢] إلى البيت راجلا، فغلبته الشهوة فتزوّج ولا يطيقه ولا مال له فليصبر عليه بمجهود كما مرّ، ويُعذر إن لم يطقه. وإن قال عليه المشي إلى المقدس أو إلى القبر أو إلى الجهاد لم يلزمه شيء إن حنث حتى يحلف بالله كما مرّ.

ابن جعفر: من حلف لا يأكل ما في هذا الظرف فهو من المحدود لأنّه قد عيّن. وكذا إن قال: ما في هذا البيت أو الدار فلا يأكل مما في ذلك. وإن قال: ما لفلان عند فلان من حبّ فمحدود أيضا. وإن قال: مال فلان وتمرته فليس. وإن قال: من هذه القرية فقد حدّه. وإن حلف لا يأكل محدودا فقليل: لا يحنث حتى يأكله كلّهُ إلاّ إن نوى لا يأكل شيئا منه، وقيل: إن أكل ولو قليلا حنث إلاّ إن نوى لا يأكله كلّهُ. وإن حلف ما يأكل ما في هذه القرية من حبّ فليس بمحدود، وهل بدل الشيء هو الشيء أو غيره؟ خلاف مرّ؛ قال: ولعلّ الأكثر أنّ من حلف على محدود فله بدله لأنّه غيره. ومن حلف على مال فلان فزال إلى غيره لم يحنث إن أكل منه ما لم يحدّ، وقيل: لا ولو حدّ لأنّه ليس له الآن.

وإن حلف على غير محدود من ماله مرسلًا فأهدى إليه من ماله شيئًا وأكله فلا يحنث لأنَّه رآه من ماله إذ قبضه. وكذا إن قرَّب إليه طعامًا ليأكله فكلَّ ما أكله فقد قبضه بأكله وصار إليه ولا يحنث، وقيل: يحنث فيه. ومن حلف على محدود فله بدله أو يبيعه وشراء غيره بثمنه وأكله، وقيل: يحنث به ولو حدَّ. وإن حلف لا يذوق حنث إذا ذاق بلسانه وإن جَلَّ، ولا يأكل محدودًا فأكل بعضه فلا يحنث حتَّى يستوعبه، وإن قال: منه، حنث وإن بقليل، لا إن أبدله بغيره؛ وإن باعه أو أعطاه وصار لغيره حنث إن أكل منه.

فإن حلف لا يأكل من تمر هذه النخلة وهو عليها ثمَّ أهدر فإنه من المحدود ولو أرسل فيما يستقبل ممَّا تحمله. وإن حلف لا يأكل من مال فلان وعنى به معلومة فأكل منها حنث ولو زالت إلى غيره لا إن أكل من بدلها.

وإن حلف لا يأكل من مال فلان مرسلًا فأكل منه أو من بدله حنث لأنَّ بدله ماله. وإن زال منه فأكل لم يحنث لأنَّه لم يملكه، وليس هنا بمحدود. وإن حلف لا يأكل من ماله من هذا البستان أو الجراب، فإن وقف وحدَّ كتمر الجراب فهو مثله. وإن أرسل في مال فلان من البستان وقعت على ما يملك من ذلك وهي كالجراب فيما إذا لم يأكل من ماله من البستان أكل من غيره ولا يحنث، ويشبه مرسل اليمين لإرسالها فيه أو من هذه القرية أو من عمان أو من الدنيا فالكلَّ بمعنى، وإنما تقع على ما يملكه، فإذا زال منه شيء من قبل أن يحنث أو بعده فلا يحنث إن أكل ممَّا زال من ملكه، وهو هنا كالذي حلف لا يأكل من مال فلان.

وقد سأل - قيل - موسى حالفًا على زوج من نعال لا يلبسه أن يبيعه ويشترى بثمنه شيئًا فلم يرخص له ونهاه عن ذلك. وأخير محمد أنه سأل موسى عن ذلك فأفتى له (٢٠٤) أنه لا بأس بثمنه وببدله، ولا يدري السابق من رأيه؛ وعند ابن المسيب يشترى بثمنه ماشاء.

أبو عبد الله: من حلف لا يأكل من مال زوجته فعلفت شاة من تمرها فله أن يأكل لحمها ولبنها. وإن حلف لا يشتري ملحاً فاشترى خبزاً أو سمكاً مملحاً فلا يحنث.

ابن جعفر: من حلف بفراق امرأته أو غيره لا يأكل من مال فلان أو عمله ثم اشترى من رجل شيئاً فأكله ثم قضاه هو وفلان فقيّل: يحنث، وقيل: لا وإن تعمّد قضاء ثمنه، وقد اشتراه قبل أن يأكله فالوقف فيه، وعند غيره إن اشتراه لنفسه ثم قضى من الثمن فالإختلاف فيه واحد وهو أشدّ في المستقبل لأنّه الآن يأكل ماله، ولما أخذه فاشتراه ثم أكله حنث، قال: ولا خلاف إن اشتراه به، والمال للآخر ويحنث. ومن حلف لا يأكل ممّا يحمل على حمار زوجته من حبّ أو تمر فأكل من السمك حنث عند ابن علي، وقيل: لا إلّا إن حلف على ما يحمل مطلقاً.

أبو سعيد: من حلف لا يأكل من محدود لفلان فزال إلى غيره فأكل منه ففيه قولان، واختير أنّه إن نوى أن لا يأكل منه إذ هو ماله فلا يحنث لانتقاله عنه، وإن قصد نفس المال لا من حيث أنّه مال فلان حنث لقيام [٤٦٣] عينه. وإن حلف عن تمر نخّل أبيه فاشترى به لحماً فأكله فإن نوى التمر فلا عليه وإلّا ففيه خلاف.

فصل

تمّا أجاب به ابنُ عليّ ابنُ محبوب أنّ من حلف لا يأكل ممّا هو لفلان أو ممّا كان له فتصدّق به عليه أو باعه له أو لغيره يحنث إن أكل ممّا هو له لا إن أكل ممّا كان له فزال عنه. وإن حلف لا يأكل من كسب فلان فأزاله إلى غيره فإن قصد ما دام له جاز له أكله لانتقاله عنه وإلّا فلا مطلقاً، وقيل: لا مطلقاً لأنّه قد حدّه ولو زال عنه، وكذا إن قال: من جمّع فلان، وقيل: إنّه كماله إذا زال عنه فهو مال جمعه وكسبه ثمّ كسبه غيره وجمّعه، فلا يحنث إن أكله في ملك غيره. وإن حلف لا يأكل جملة حنث إن أكل (٢٠٥) منه ولو زال، وعلى القول بأنّه محدود فلا يحنث حتّى يأكله كلّ.

وإن حلف عن طعام أمه فأكل مما لها فيه حصّة حنث، وقيل: لا إن أكل قدر حصّة غيرها بإذنه مطلقا، وقيل: إن أكل بعد القسمة. وإن حلف عن دارها وعن صعود نخلة لها فيها حظّ لم يحنث إذ ليس ذلك كالطعام لأنّه يتحرّأ؛ والدار إن كانت تنقسم فهي مثله، والعبد والنخلة ونحوهما لا خلاف فيه وإنما الخلاف في المنقسم. ومن حلف عن كسب فلان فورث إرثا فأكل منه، فإن نوى به عمله لم يدخل الإرث فيه وإلّا خيف حنثه به، وقيل: كلّ ما ملك فهو كسبه، وقيل: خاصّ بما كان من علاجه.

ومن حلفت لا تأكل شيئا من عند زوجها فأرسل إليها شيئا فأكلته حنثت، وإن أعطاه غيرها ثمّ أكلته من عنده ففيه - قيل - خلاف إذا علمت أو صحّ عندها. ومن حلف لا يدخل معيّنة لفلان ثمّ باعها فدخلها أو لا يأكل معلوما لزوجته فأدخلته ملكه فأكله ففيه خلاف.

وإن حلف عن ثمرة هذه النخلة وليست فيها، وعن لبن معيّنة وكان فيها فقيّل: ذلك محدود، وقيل: لا. وإن حلف عن لحمها أو هذا اللحم فأكل بدله أو ثمنه أو شرب مرقه فخلّاف أيضا.

ومن حلف لا يبيع غلامه في عمان فباعه في مكلا صُحار حنث، أو ليخرجنّ منه اليوم لم يحنث إن خرج إلى ذلك.

وإن حلف عن لحم معيّنة حنث بشحمها لأنّه منه، وقيل: له أن يأكل الخالص، وإن حلف عنها فلا يأكل ذلك ولا سمنها ولا لبنها إن حلف عن سمنها. وإن حلف عن مال زوجته فاستقى من ركيبتها لم يحنث، وإن استقت هي أو عبدا حنث.

وإن حلف عن حلب لبن معينة لم يحنث بحلب بعضه.

الباب السادس والأربعون

في اليمين إلى وقت شمار وفي المأكولات

فمن حلف لا يفعل إلى الربيع فترجع النخل فبقي منه نوع قليل ثم فعل لم يحنث. وإن غضبت عليه زوجته وحلفت ولعنت نفسها لا تشي معه في قريته لزمتهام مغلظة، وليس لها أن تعصيه في المقام معه إلا إن وسع لها، فإن عرفت وقت الشتاء فهو ما نوته (٢٠٦) وإلا فحدّه ابتداء البرد كما مرّ. ومن حلف لا يتغذى مع فلان اليوم فله ذلك بعده.

وفي كون الرمان من الفاكهة خلاف.

ومن حلف لا يقصم الحبّ فأكل طحيناً لم يحنث. وإن حلف على الشعير فأكل بُراً كان فيه شعيراً كعكسه حنث لا إن حلف لا يشتريه فاشترى بُراً كان فيه كعكسه إن غلب. وإن حلف عن معين فيذره وأكل من زرعه حنث، وقيل: لا إذا استهلكته الأرض. وإن حلف عن شراء حديد فاشتراه باباً كان فيه لم يحنث لأنّ القصد إلى الباب، وكذا إن حلف عن شراء الخشب فاشترى داراً كان فيه، أو عن نوى فاشترى تمراً به نوى ونحوهما. وإن حلف عن أكل الشعير فأكل خبزاً من بر (٢٠٧) كان فيه حنث لأنّ هذا غير الأوّل إلا إن اختلط من الزراعة، وقيل: لا لأنّه غيره في التسمية. وإن حلف عن أكل خبز فلانة فهو ما مدّه حتى استدار خبزاً، وإن عجنه ومدّه وطرحه في التنّور أو غيره غيرهما لم يحنث بأكله، وإن طرحه فيه هي كانت خابزة له لأنّ الطارح له على النار والمادّ له وإن بغير اليدين هما الخابزان له، وقيل: إنّ الخابز هو الطارح للخبز في ذلك.

وإن حلف عن أكل خبز امرأة في رجب فخبزت في جمادى الأخرى فلا يأكله فيه عند أبي عبد الله، وله أن يأكله في شعبان ولا يأكل فيه ما خبزت في رجب. وإن حلف على خبز امرأته فصفّحته وقد خبزته ولو [٤٦٤] طرحه غيرها ويحنث إن أكل

منه ولو عجيناً، وكذا قال عزّان ولو خبرته في القدر، ولا يحنث عند ابن روح إن أراد يمينه خبز يدها ولو عجنته وأوقدت النار ما لم تُدِر الخبز بأصابعها أو راحتها أو يجعله على الصلّى أو الجمر أو الحصى المحمى أو الرمل ونحو ذلك. ولا حنث إن كان من خبز تملكه ولو خبزه غيرها يده.

وإن حلف على خبز الذرة فخلط به البرّ وخُبِر لم يحنث في التسمية، وفي المعنى في حنثه خلافاً ولو خلط بغيره كشعير وأرز ونحوهما تماماً يُخبز؛ وما لا يُخبز من الحب يكون الاسم لها إن غلبت.

وإن حلف لا يأكل طريّ السمك فزال عنه اسمه ووقع عليه اسم المالح فله أكله، وأقلّ ما ينقله إليه يوم وليلة؛ وله أن يأكل صبيد الوديان.

وإن حلف لا يشتري صوفاً فاشترى كبشاً به لم يحنث. وإن حلف لا يدخل بيته صوف فدخله كبش به حنث، وقيل: لا ما لم يسقط منه فيه. وإن حلف عن لحم فأكل نحواً خارجاً من الرأس حنث في المعنى لا في التسمية. وإن حلف عن شحم فأكل نحواً خالصاً لم يحنث فيهما. وإن حلف عن اللحم فأكل الخالص والشحم فخلّاف في حنثه فيهما. وإن حلف عن الشحم فأكل اللحم النقي منه لم يحنث ولو كان لا ينقى منه إلّا أنّ اللحم هو الغالب في التسمية حنث في المعنى لا فيها، وقيل: لا يأكل اللحم.

وإن (٢٠٨) حلف عن اللبن أكل السمن لأنّه ليس بلبن لا عكسه إذ لا يخلو من السمن. وإن حلف عن لبن معيّنة فلا يأكل جنبها إلّا إن نوى نفس الشرب، وقيل: لا يحنث إن أكله. وإن حلف عن لحم معيّنة حنث إن أكل شحمها لمحيثه من اللحم لا عكسه إذ لا يجيء اللحم من الشحم. وقيل: من حلف عن اللحم فله أكل الشحم. وإن حلف عن سمن معيّنة فله لبنها حليياً. وفي مرق اللحم إن حلف عنه قولان - كما مرّ -.

ابن جعفر: من حلف عن الزبد أو السمن، فإن نوى معيّناً فلا يحنث بأكل غيره، وحنث في الزبد إن أرسل لأنّه سمن، وقيل: فيهما. وقيل: من حلف عن سمن لم يحنث باللبن في التسمية في أيّ حال كان اللبن. ومن حلف عن سمن وزبد فله مخيض اللبن.

ومن حلف عن شراء السمك وأكله حنث عند أبي الحسن بالقاشع والكسييف
لأنَّهما منه إن أرسل، وحنث بهما عند غيره في المعنى لا التسمية.

وقال العلاء: اختلف فيمن حلف لا يأكل لحما ونوى البقر وأكل غيره فعنده
يكفر بيمينه. وحفظ مسبح أن كل (٢٠٩) من حلف بغير استخلاف فله نواه، وعند
قاسم والحواري إن نوى البقر وأكل غيره فلا عليه. وإن حلف عن اللحم كله وأدخل
السمك في نواه حنث به.

أبو المؤثر: كل من حلف ونوى فله وعليه ما نوى إن اعتقده عند الحلف لا قبله
ولا بعده، وعندهما لا ينفعه ولا يضره. وقال: من حلف لا يأكل هذا اللبن أو منه
فأكل من زبده حنث. وإن حلف عنه ولم يعين فله الزبد الخالص منه وإلا قط، ومنعه
أبو الحواري وقال: لأنَّه لا يخلو منه، وأجاز له السمن إذا أذيب بنار وخلص من
اللبن. ومن حلف عن اللحم فلا يأكل طري السمك عند أبي عبد الله، وعنه أيضا:
أنَّه ليس من اللحم إلا إن نواه. ومن حلف عن السمن فله أكل اللبا. وإن حلف عن
اللبن فله أكل الأنفجة التي من السطر، ولا يحنث في التسمية، وخيف حنثه في المعنى.
وإن حلف عن لبن معينة فأكل سطرها لم يحنث اتفاقا. وإن حلف عن لبن جعد فأكل
لبن ضأن أو طماطم حنث في المعنى لا في التسمية لأنَّها أصناف يجمعها الضأن. ومن
حلف عن سمك زيد وفيه ملح فأكل منه في طعام لم يحنث. وإن حلف عن لحم الأنعام
فأكل لحم الظبا والوعول فلا يحنث. وإن حلف عن الغنم (٢١٠) حنث بلحم ما ذكر.
وإن حلف عن لحم وسمن فلا يحنث بمخ العظام.

أبو عبد الله: من حلف عن لبن (٢١١) معينة فرضعه [٤٦٥] جدي ثم ذبحه فلا
يحنث فأكل لحمه ولا يأكل ما بقي من اللبن في الأنفجة ولا إياها حتى تغسل.

أبو سعيد: من حلف على الشواء فلا يحنث بالبادنجان والسمك إن أكله مشويا
لأنَّ المعروف هو اللحم المشوي، وإن نوى شيئا فله نواه. وإن حلف عن لحم الطير
حنث بالدجاج والنعم إن أرسل. وإن حلف عن لحم شاة ولا نية له فلا يحنث بتيس.
وإن نوى الغنم فيها ولم يقصد أنثى من ذكر حنث بتيس لأنَّه منها. وإن حلف عن

لحمها فكالشاة لأن اسم الغنم جامع كمعناها، وكذا الضأن والجعد اسم للذكر والأنثى كالإبل والبقر. وإن حلف عن جمل فلا يحث بناق، وكذا في كبش ونعجة.

فصل

من حلف لا يدخل بيته لحم فأكله خارجاً منه ثمّ دخله وبأضراسه شيء منه لم يضره، وإن خللها وطرح شيء منه فيه حث لا إن بلعه. وإن حلف لا يشرب لبناً إلاّ من شاته فشرب من شاة له فيها حظّ حث.

أبو الحواري: من حلف لا يأكل اللبن فشربه حث؛ وفي أكل زبده قولان. ومن حلف عن اللبن فأدخل له منه في دواء فشربه بعد (٢١٢) امتزاجه به لم يحث إن غلبه الدواء وحث بالعكس، وكذا إن وقع في ماء أو غيره. ومن حلف عن السويق فشربه حث. وإن حلف عن فلفل أو نحوه فأدخل في قدر حث إن أكله، وقيل: في المعنى فقط.

وتمرة نخلة معينة أو أرض معينة ولبن معينة في كونه من المحدود قولان إن كان فيها ذلك حين حلف. وقيل: لا يحث من حلف عن محدود حتّى يأكله كلّ، وجاز أكل ثمنه وبديله، وقيل: ثمنه لا بدله. وإن حلف عن لحم شاة فلا يشرب مرقه، وقيل: لا يحث به إن عني نفس اللحم إلاّ إن بقي فيه بعضه، وحث إن أرسل لأنّه ذاب فيه اللحم. وإن حلف عن مرق وطبخ لحماً أو غيره وقد رطب به ثمّ أخرج منه فأكل اللحم وإن بعد يسه حث لأنّ المرق قد كان فيه، وقيل: لا حتّى يأكله بائناً عن اللحم، وقيل: إنّه لا يسمّى مرقاً وقد مرّ بعض ما ذكر هنا.

الباب السابع والأربعون

في اليمين بالرطب والتمر ونحوهما

فمن حلف عن أكل التمر حنث بالحشف، وقيل: لا ولا بمسيل في التسمية، وخيف حنثه في المعنى. وإن حلف عن الدبس لم يحنث بالتمر، وحنث بعكسه لأنه من التمر لا عكسه. وإن حلف عن النبيذ فعمل خلاً حتى صار في حدّه فشرب منه حنث عند ابن إبراهيم (٢١٣) لأنه عنده ما دام الخلّ فيه فهو نبيذ لا عند من يرى الأيمان بالنيات.

ومن حلف عن ثمرة معيّنة لزوجه فباعها أو قابض بها بإذنها فأكل من بدلها أو ما اشترى منها لم يحنث. وإن حلف لا يبيع هذا الجراب إلاّ بسبعة دراهم حنث إن باعه بأقلّ أو أكثر. وإن حلف عن التمر فله الخلّ والدبس إن لم يعين التمر، وقيل: لا يحنث حتى يأكله كلّهُ؛ وإن حلف عن رطب أكل البسر (٢١٤)، وفي العكس قولان. وإن حلف عن رطب معيّنة أكل بسرّها لا عكسه. وإن حلف عن تمرها فأكل ثمرة فسلة في رأسها فهي منها، وقيل: هي غيرها، وإن قال ممّا أثمرت لم يحنث بتمرة الفسلة، وقيل: يحنث، وكذا إن قال ممّا عليها، وإن نشأت من تحتها فهي غيرها قال أبو الحواري: بلا خلاف.

وإن حلف عن التمر لم يحنث بخله ولا بمريسه. وإن حلف عن غسل لم يحنث بنبيذ عمل منه، وقيل: يحنث. وإن حلف عن التمر فله شرب خله وعسله ونبيذه، وإن حلف عنه فأكل الخلّ أو عنّ أكله فشرب النبيذ لم يحنث فيهما.

ابن موسى: من حلف عن البسر الأخضر فلا يحنث بأكل الفسخ ولا بعكسه. وإن حلف عن البسر فلا يحنث بالرطب ولا بالمبسل إن أراد غيره. وإن حلف عنه لم يحنث بالأخضر والفسخ. وإن حلف عن هذا الجراب وعن ثمنه فلا يأكل بدله ولا ما اشترى به إلاّ إن نوى شيئاً.

أبو عبد الله: من حلف عن ثمرة معينة ولم يقل التي فيها حنث إن أكل منها إلا إن حلف على قائمة بعينها، وقيل: لا حتى يأكلها كلها لأنّها محدودة، وكذا لبن معينة وخبز معينة وغرلها إن عنى بيدها، وقيل: كلّ ذلك ليس بمحدود حتى يحدّ قائما بعينه. ومن حلف بالطلاق إن لم يأكل هذا الجراب لم يلزمه أكل الحشف والعجم وإنّما عليه ما اعتيد أكله، وإن خرج منه غسل بعد اليمين ولم يأكل التمر معه لم يبرّ، ولا شيء عليه فيما خرج منه قبلها. وإن حلف عن تمر معيّن [٤٦٦] ففي خله وعسله ونيذه وغيرها ممّا لا يسمّى تمرا قولان، وكذا إن أرسل.

وإن حلف لا يطلع معينة وطلع نخلة أو شجرة أو جدارا بمنجها حتى حاذى (٢١٥) رأسها فترقى إليه ونزل من حيث طلع، فإن أرسل فقد طلع، قال حمّيس: ولا يبعد هذا من الخلاف. وإن حلف عن بسرة معينة فتركها حتى صارت رطبا فأكلها ففي حنثه قولان. وإن حلف عن رطب معينة فله بسرّها، فإن أقرنت قطع ما كان رطبا وأكل الباقي. وإن قال: هذه البسرة فلا يأكلها ولو أرطبت، وكذا إن حلف على رطبة معينة فلا يأكلها ولو صارت ثمرة.

وإن حلف عن فاكهة وأكل الرطب والرمّان عند بعض لأنّ الله سبحانه أخرجهما منها، وكذا الإترنج والبطيخ والجوز ونحو ذلك ليس منها أيضا، وقيل: الرمان، وليس في عطفه في الآية ما يخرجها منها. وإن حلف عن الإدام أكل البيض والجن ونحوهما لأنّه ما يتأدّم به.

وسئل ابن جعفر عمّن حلف لا يأكل من أوّل الجراب ولا من آخره وهو معيّن ولا يتميّز منه؟ فقال: إنّ ونحوه ممّا لا يتميّز منه ولا وسطه، ولعلّه عنده حانث وما يتميّز ذلك منه فهو كمن على ثلاث نخلات لا يأكل من تمر أولهن ولا آخرهنّ فله أن يأكل من الوسطة وكذا نحوهنّ. ومن حلف لا يطعم ثوره النوى فأطعمه تمرا بنواه حنث في المعنى لا في التسمية.

الباب الثامن والأربعون

في اليمين بالأكل والشرب والنزوق والشراء

فمن حلف عن أكل الطعام فشرب ماء أو خلّاً أو نبيذاً أو خمراً حنث بشرب اللبن والدبس لا بتلك. وإن حلف عن أكل عيش حنث بشرب بعض ما ذكر لأنّ كلّ ما يعاش به فهو عيش. وإن حلف عن طعام فلان فتأدّم منه زيت أو خلّ أو سمن أو نحوه فقيل: يحنث بغير الخلّ لأنّه ليس من الطعام. وإن حلف عن شرب النبيذ فعلم خلّاً ثمّ شرب منه لم يحنث، ولا إن شرب نبيذاً من عصير التمر. وإن حلف لا يأكل طعاماً مع فلان فأكل معه من الأدام والأدهان حنث.

ومن حلف لا يطعم شاته حشيشاً فأطعمها أوراق سدر لم يحنث عند موسى. وإن حلف لا يشرب شراباً ولا نية له حنث إن شرب غير الماء. وإن حلف عن شرب لبن أو غيره فوجر إياه مغلوباً لم يحنث. وإن حلف عن صيد البرّ والبحر فأكل صيد الأنهار والأودية لم يحنث. وإن حلف عن طعام فلان فأكل مغرة أو طينا من عنده لم يحنث؛ وفي الملح قولان؛ وكذا إن حلف عن عيشه. وإن حلف عن شرب السكر فشرب ماء يجري عليه اسمه حنث. وإن حلف على الخبيص ولا نية له فأكل ما يجري عليه اسمه حنث أيضاً. وإن حلف عن الحلوى فإن نوى شيئاً فذاك وإلاّ حنث بكلّ حلو. وإن حلف عن البقل ولا نية له رجاً حميس أن لا يحنث بالبقل المعروف. وإن حلف عن الشجر وأرسل خيف حنثه بكلّ شجر. وإن حلف عن بقول الأرض حنث بكلّ ما أنبت وبكلّ ما يسمّى بقلًا.

وإن حلف عن قدير اللحم وشويّه (٢١٦) فكلّ ما عمل في قدر فهو قدير، وما شوي وإن على جمر أو حجر فهو الشوى.

وإن حلف عن وطء النساء حنث بالسبية. وإن حلف عن ركوب حنث وإن بر كوب إنسان أو سفينة. وإن حلف عن الضحك حنث بتكشّر الأسنان.

وإن حلف عن لبن فخلط به ماء حنث بشربه إلا إن أهلكه الماء. وإن حلف عن شرب من نهر أو بئر أو ماء معين فعجن منه خبزاً أو غيره فإن نوى نفس الشرب وإلا حنث، وقيل: لا، فإن صنع منه قدور فشربه حنث، وإن أكله فخلاف. وإن حلف عن الشراب ونوى معيناً فشرب غيره فإن حلف بالطلاق أو العتاق ولم تصدقه الزوجة أو العبد حنث في الحكم إلا إن صح ما نوى، وإن لم يحلف بهما كان له نواه. وإن أرسل فيه حنث بكل شراب. وإن حلف عن أكل طعام أو عيش أو إدام أو رزق أو شيء، فأما في العيش والشيء [٤٦٧] والرزق فيحث بكل ما أكله أو شربه، وأما في الطعام والإدام فحتى يأكل المعروف. ومن حلف عن الماء فشرب نبذاً كان فيه حنث. وإن حلف عن نبذ فشرب سكرًا أو ما لا يسمى به لم يحنث. وإن حلف عن شرب مع فلان فشرب معه من واحد في مجلس حنث. وإن حلف عن شراب فذاقه ولم يدخل جوفه فقولان. وإن حلف عنه فمصرَ رماناً حتى أساغه وألقى نواه لم يحنث، وإن استخرج ماءه في فيه حتى تبين له ثم شربه فقولان أيضاً، وإن عصره في إناء فشربه حنث.

فصل

من حلف لا يذوق فذاق أو أكل حنث لا عكسه. وإن حلف أن يأكل ويذوق فلم يفعل لزمه يمينان، فإن أكل برّ فيهما. وإن حلف عن شراب فذاقه حنث إن دخل جوفه وإلا فلا. وإن حلف لا يأكل فذاق حنث، وقيل: لا حتى يدخل حلقه. وإن حلف عن طعام فنسي حتى لأك شيئاً منه ومضغه ثم ذكر فألقاه فلا يحنث حتى يسيغه. وإن حلف عن الشبع والري فإن أكل أو شرب ثم ترك وهو يحتاج لم يحنث. الخراساني: من حلف لا يذوق الشيء فذاقه ولم يسيغه مضمض فاه وبزق، ولا يحنث حتى يسيغه.

أبو الحواري: من قرَّب إلى رجل طعاما فحلف عليه أن يأكل منه حتَّى يشبع فأكل ثمَّ قال شبعْتَ جاز له تصديقه ولو أكل قليلا لعلمه بنفسه.

وإن حلف عن طعام معيَّن فخلط فيه غيره ففيه خلاف. وإن حلف عن أكل طعام بمنزل فلان فأكل فيه حبًّا أو شرب فيه سخونا أو لبنا أو سويقا أو نبيدا أو استفَّ دقيقا حنث في الكلِّ إلَّا في النبيذ؛ واختار حميس أن الدقيق والحبَّ من الطعام، وكذا اللبن والعسل والسّمك.

أبو عبد الله: إن حلف لا يشرب النبيذ وأرسل فلا يشرب نبيذ التمر ولا العسل ولا الزبيب ولا الأرز وغيرها ممَّا ينبذ به وإن عمله في وعاء أديم إلى أن صار في حدِّ النبيذ فبدا له أن يجعله خلًّا فشربه بعد أن صار خلًّا، وتأمَّم به في طعامه حنث، وكذا إن شرب خلًّا قد جُعِل فيه ملح وصار خلًّا فإنَّه يحنث. وإن حلف عن أكل الدراهم فأكل ما اشترى منها حنث. وإن أبدل بما اشترى منها شيئا فأكله لم يحنث.

وإن حلف عن أكل من حبِّ فلان أو من ماله فخلط حبّه بحبّه فطحن وخبز وقسم الخبز بالوزن فأكل من حصّته فقليل: إذا ميّزت به لا يحنث لأنَّه أكل ماله، وقيل: يحنث لخلطه فيه، قال: ولعلَّ الأوّل يذهب إلى التسمية والأخير يذهب إلى المعنى.

ابن جعفر: من حرَّم على امرأة ماله فطحن له حبًّا في رحي ثمَّ طحنت فيها وبقي فيها من حبّه أو نُجز له في قِدر طعام ثمَّ نجزت فيها، فإن علمت أنَّه بقي فيها شيء من ماله واختلط فيه طعامها لزمها ضمانه وإلَّا فلا عليها.

أبو سعيد: من حلف عن حبِّ فلان وهو شريكه في حبِّ فقسم وأكل ممَّا وقع له فلا يحنث إن حلف على غير محدود، وكذا إن حلف عن حبِّ فلان فخلط حبًّا وطحنه وقسمه خبزا أو طحينًا فأكل ممَّا صحَّ له على القولين، واختير أن لا يحنث إن اعتمد أكل ماله وأخذ حصّته. وإن حلف عن إدام وأرسل حنث بالزيت والخل لا الجبن والبيض والسمن إلَّا إن قصد شيئا بعينه، وكذا اللبن والسّمك، قال: ولعلَّ اللحم منه. وإن حلف لا يطعم فلانا فأعطاه خلًّا أو سقاه ماء لم يحنث كما مرَّ.

فصل

من حلف عن خبز تنور معين فخبز فيه على حجر في قاعه لم يحنث في التسمية، وخيف في المعنى. وكذا إن حلف عن شواه فوضع في قدر فغطى عليها ووضعت فيه خيف حنثه (٢١٧) لأنه شوي فيه وليس كالخبز.

وإن حلف عن تمر معين فعصر منه مدبدا أو عمل به طعاما ففيه قولان. وإن شرب من المدبد قبل أن يعمل به طعام دخله الخلاف، وكذا إن حلف عن زبد معين فعمل سمنا ثم عمل به شيء من الحلوات جرى فيه أيضا. وإن حلف عن غسل فعمل به حلوى ولا نية له [٤٦٨] فكالسمن في الخلاف؛ وكذا كل ما حلف عنه فاستحاله إلى غير معناه. فإن حلف عن العسل فأكل عسل النحل فإن كان فيما يؤكل فيه حنث وإلا فقولان. وإن حلف عن شراء اللحم وهو فيما غلب فيه لحم الغنم فاشترى من الإبل أو البقر حنث لأتھما من الأنعام. وإن اشترى من طري السمك فقولان، واحتير أن لا يحنث به؛ وحنث بصيد البر. وما اختلف في أكل لحمه من الصيد جرى فيه الخلاف إن اشترى منه.

أبو سعيد: من حلف من (٢١٨) الرؤوس فأكل رؤوس السمك أو البصل فلا يحنث إلا برؤوس الأنعام. وإن حلف لا يأكل رأسا حنث بكل ما يسمّى به من شجر أو طير أو سمك أو غيره. وإن حلف عما يؤكل ويشرب أن لا يشرب فأكله أو لا يؤكل فشربه فقولان. وإن حلف عن الخلاوة فأكل تينا أو عنبا فإن بوى شيئا فله سواه وإلا فكل ما أكل منها أو استحال إليها فإنه يحنث به لا يمثل هذا لأن الحلوى غير الخلاوة؛ والموز النضيج والزمام والمبوت ونحوها بمنزلة ما حلّى من الشجر. ومن حلف عن الخلاوة حنث بكل ما يسمّى بها، وإن كان غيره أحلى منه، وهي تختلف كالمرارة.

وحنت بأكل حبة من حلف عن أكل حب أو الحب، وإن حلف عنه فأكل زبيبا أو تورا أو رمانا فقولان. وإن حلف عن الحرير فليس ثوبا مرقعا به حنت، وإن لبس منه قدر عرض أصبعين فقد لبس لا بأقل إلا إن حدة معينة فيحنت به وإن قل. وإن حلف عما مسته النار حنت بكل مطبوخ، وكذا ما مسته الشمس. ومن حلف عن مس معين لم يحنت بمس جانب منه إن حدة؛ ولا إن حلف عن الماء فشرب ماء الورد لأنه مضاف. وإن قال ماء فشرب المضاف مثله حنت بكل ما يسمي به لا بما لا يسمي به في الأدوية وغيرها على المختار. وإن حلف عن الطعام فأكل لبنا أو عسلا حنت بهما إن كان من النخل، وفي عسل النحل خلاف تقدم؛ قيل: هو كالأدوية والشهوات، وقيل: كالطعام ويعصم من الجوع. وإن حلف لا يأكل في هذا البيت طعاما فأكل فيه لبنا لم يحنت لأنه ليس منه. وإن حلف لا يأكل فيه شيئا فمضغ فيه لبانا وأساغ ريقه وهو في فيه خيف حنته.

وإن حلفت ذات زوج عن طعام من بيته فأكلت خبزا عجن بملح من ماله لم تحنت، وكذا الفلفل والكمون والزيت والسمن، وإن أكلت بادنجانا أو عدسا أو قثاء أو بطيخا أو بصلا أو بقلأ أو حمصا أو لبنا حنت لا إن حلفت لا تأخذ من ماله نفقة ثم أخذت بادنجانا أو غيره من البقول لأن النفقة معروفة. وإن حلفت لا تأكل له طعاما فأكلت ما ذكر لم تحنت أيضا إذ لا يسمي ذلك طعاما. وإن حلفت لا تأكل له خرافا فحد لها نخلة فلها أن تأكل الجداد لأنه غير الخراف.

الباب التاسع والأربعون

في الأتيان باللباس والأفعال

فمن حلف عن ثوب الكتان فلبسه منه ومن قطن ملحم أو عن ثياب فلان فلبس منها واحداً (٢١٩) لم يحنث. وإن حلف عن ثوبه (٢٢٠) فقطعه نصفين فلبس أحدهما حنث إن كان من لباسه، وإن وصل بالقطعة غيرها حتى صار يُلبس لم يحنث. ولا إن حلف لا يلبس نعلين فقام عليهما، ولا إن حلف لا يلبس معيّنًا فحمله، ولا إن حلفت امرأة لا تغزل لزوجها أو غيره ولا تكسوه فاشتري غزلها أو ثوبا منه وإن من عندها أو بادل به قال ابن جعفر: حتى تغزل له أو تكسوه. ومن حلف عن قميص معيّن أو سراويل فارتدى بهما على عاتقه حنث.

أبو عبد الله: إن وضعه أياه لينقله من محلّ محلّ لم يحنث. وإن نوى بوضعه أياه اللبس والتسربل فلبس. وإن حلف عن ثوب من غزل فلانة فلبسه منه ومن غيرها [٤٦٩] لم يحنث حتى يلبس خالصا من غزلها. وإن حلف عن خبز من طحينها فأكله منه ومن غيرها لم يحنث. وإن حلف عن غزلها وطحينها فلبس ثوبا فيه بعضه وأكل خبزا فيه بعض طحينها حنث ولو قلّ. وإن حلفت لا تلبس من ثمن معيّن فباعت هي أو غيرها نصف المعين ولبست من ثمنه لم تحنث حتى تلبس من كلّ، وإن باعه غيرها بلا إذنهما فلبست من ثمنه حنثت إن أتمت إلا إن كان المعين لبائعه. وكاللباس الأكل من الثمن. ومن حلف لا يلبس غزل أمّه فغزلت لإخوته ثيابا حنث إن لبس منها إلا إن حلف عن محدود فله أن يلبس غيره من غزلها. وإن غزلت لأمّه امرأته وغزلت هي لها وأخذ ما غزلته امرأته لها فلا عليه. وإن حلف عن معيّن وعن ثوب من غزلها وعنّى أن لا يشتري منه قطنًا ويغزل له ثوبًا منه فباعت امرأته الثوب واشترت بثمنه قطنًا وغزلته ثوبا لها قال: إن كان الأوّل لها وصار القطن لها حتى صار الأخير لها فله نواه،

ولا يحنث إن لبسه لأنَّه لم يغزل له على نيته. وإن حلف على ثوب منه فطرح عليه ثوب من غزلها نائما أو مريضا فقد لبس.

ابن أحمد: من حلف لا يلبس غزلها فخييط منه ثوبا ولبسه فالوقف فيه، واختار حميس حنثه. وقال سليمان: من حلف عن (٢٢١) معين فليبعه ويشترى به غيره، وزعم ابن القاسم أنَّ حاجبا قال: إن نوى أنَّه لا يلبسه ويشترى (٢٢٢) بثمانه غيره فلا بأس. وإن حلف عن غزلها فإن قصد معينا جاز له استبداله وإلا فلا، ولا يحنث عند أبي سعيد بيديله ولو حلف عن محدود إن قال لا يلبس غزلها. وحنث مطلقا إن قال منه، وإن حلف عن ثوب من غزل قرابته فليسه من غزله أو فيه بعضه أو طرح عليه نائما فإن لبس منه كاملا أو فيه منه قدر ما يكون منه ثوب حنث. وإن طرح عليه برأيه أو دثر به فقولان. وإن تأزر به أو ارتدى أو التحف أو تكفّس حنث اتفاقا وإن مع غيره لا إن افترشه ولا إن حلف عن كمة فوضعها على يده، ولا إن حلف عن نعلين فقام عليهما ولم يدخل رجله في الشراك أو زال منهما شيئا ولبسهما.

فصل

إن حلفت ذات زوج لا تذكر اسمه وهو محمد فلا تحنث إن صلت على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - إلا إن حلفت لا تذكر اسم محمد. ومن حلف لا يخرج معينة من زرع معين ثم رآها فيه فقال الدابة فيه فسمع غلام فأخرجها منه حنث عند محبوب وأبي عثمان. وإن حلف لا يكلم فلانا فأرسل إليه رسولا يقول له كذا وكذا فأبلغه الكلام حنث، وهذا - قيل - أشد من قراءة الكتاب (٢٢٣) عليه إن كتبه إليه فقرأه أو قرأ عليه. وإن كتبه إليه بتعريف شيء من الكلام وأرسله إليه ثم رجع إلى الرسول فقال له: لا تدفعه إليه أو لا تقل له ما وصيتك به ثم فعل حنث - كما مرّ -.

وإن حلف لا يشتري من السوق ثوبا فأمر مشريا له ثم رجع إليه وقال له لا تشتري (٢٢٤) ثم اشتراه له لم يحنث. وإن حلف لا يكلم فلانا فمرّ بقوم وسلم عليهم

وهو فيهم أو خطبهم ويقول: اعملوا أو اعلّموا أو صلّى بهم ودخل في الصلاة معهم فلمّا قضى قال: سلام عليكم فلا يحنث حتّى يقصده بالسلام أو الخطاب - كما مرّ-. ومن حلف بالطلاق لا يكلم فلانا فمضى على جماعة هو فيهم فسلم عليهم فقيل: يحنث، وقيل: لا، وقيل: يحنث إلا إن نوى بالتسليم على غيره ويعزله، وقيل: لا حتّى يريده معهم وهو مختار أبي سعيد. وإن لقيه فسلم عليه حنث. وإن حلف لا يناطقه فهو الكلام.

ابن جعفر: من حلف لا يكلم فلانا فرأى إنسانا فقال: من هذا؟ فقال له: أنا، فقد كلمه، فإن سأله عن حاله حنث لا إن سأله غيره عنه. وكذا إن قال له فلان: من هذا؟ فقال له: أنا فقد كلمه. وإن سلم على قوم هو فيهم ولم يعلم به لم يحنث إن عقد بذلك ولو علمه فيهم.

ابن بركة: من حلف لا يكلم إنسانا فشبهه بغيره فناداه: يا فلان باسم المشبه به فإذا هو المحلوف عنه، فلا يحنث إلا إن قال: يارجل ظنا أنّه فلان، فإذا هو المحلوف عنه، قال: فأخاف أن يحنث [٤٧٠] إن كلمه بظنه غيره ولو قال له: من أنت. ومن حلف لا يسأل عن فلان فوجده نائما فقال له: من النائم ولم يعرفه (٢٢٥) فقد حنث. واختار أبو المؤثر فيمن حلف لا يكلم فلانا وكتب إليه أن لا يحنث، وقيل: يحنث، وقال: لأنّه لو كتب كتابا بإقرار منه لرجل بألف درهم ولم يلفظ بلسانه وشهد العدول أنّهم رأوه كتبه فلم يحكم عليه بإقراره بما في الكتاب حتّى يلفظ به لأنّ الكتابة صنعة. وكذا لو كتب بإقراره أنّه زنى أو سرق أو الشهود شهادتهم ولم يتكلّموا ولم يقرأ عليهم الكتاب فيقولوا: نعم هذه شهادتنا وبه نشهد، فلا يحكم بها حتّى يتكلّموا.

أبو الحواري: إن قالت ذات زوج: إن كلم فلانة فعليها ثلاثون حجة إن أخبرت بذلك، فكلّمها وأخبرها، فإن نوت إن أخبرها غيره فلا تحنث حتّى يخبرها الغير، وإن أرسلت حنث بإخبار الزوج لها؛ وقال: إن حلف بطلاقها أن لا تكلم فلانة فمرت فلانة على نسوة ليلا فقالت: كيف أمسيتم؟ فقلن: مرحبا، وقالت الزوجة:

مرحباً، فلمّا مضت فلانة قالت الزوجة: من تلك؟ فقلن لها: فلانة، فإن قالت: كيف أمسينَ والزوجة معهنّ، فردّت عليها حنث وطلّقت ولو لم تعلم بها أو كان نهاراً. ومن حلف لا يكلم فلاناً ما قدر فكلمه ناسياً فقيلاً: لا يحنث ولو كلمه ذاكرة لاستثنائه فإن كلمه غير قادر على الإمساك فلعله قيل يحنث.

ابن جعفر: من حلف ليكلمن فلاناً أو لا يكلمه فكلمه كلمة غير تامّة، فالكلام هو ما لا يُعرف بالعجلة ولو منقطعاً، فإن حلف لا يكلمه فعارضه بكلام فقال: في ثمّ أمسك فهو كلام يحنث به وإن حلف لا يتكلم لم يحنث إن قرأ. أبو حنيفة: يحنث إن قرأ في غير الصلاة.

أبو الحسن: من حلف لا يكلم فلاناً فناداه حنث إن كان حيث يسمعه ولو أصمّ لا إن كان حيث لا يسمعه ولو كان يسمع. أبو الحواري: لا يحنث إن لم يسمع، وقيل: إنّ كلمه بقدر ما يسمعه غيره حنث. وإن أمر في خطبته بالتقوى وهو في القوم لم يحنث إن لم يعلمه فيهم. وإن حلف لا يكلمه هذا اليوم والشهر والعام وقد كلمه أوّله قبل أن يحلف حنث، وعند أبي الحواري: لا يحنث حتّى يكلمه بعده.

فصل

من حلف على شيء لا يفعله فإن وقت لم يكن له فعله إلى وقته، وجاز له بعده وإلاّ فمتى فعله حنث. وقيل: كلّ من حلف على شيء إن لم يفعله لا يحنث إن فعله ما قام ولا وقت عليه إلاّ أنّ وقته، فينقضي قبل أن يفعله فيحنث (٢٢٦) إلاّ ما كان عن طلاق أو ظهار أو موجب إيلاء فلا يبطأ حتّى يفعل وإلاّ فسدت عليه ولو سرّيته. وإن مضت الأربعة ولم يفعل بانث منه به (٢٢٧). وإن عجز عن فعله حنث كمن حلف أن يلبس هذا الثوب أو يذبح هذه الشاة أو يضرب هذا الغلام أو يتزوّج هذه المرأة فاحترق أو ذبح أو مات أو ماتت أو تزوّجت غيره حنث لذهاب المحلّ وانقطاع رجوعه، وكلّ من حلف عليه لا يفعله فلا يحنث حتّى يفعله، فإن ذهب وعدم فعله فقد

برّ من الحنث. فإن حلف بطلاق أوظهار أو موجب إيلاء فله أن يطأ حتى يفعل فيحنث. وإن حلف بذلك إن لم يفعل فلا يطأ حتى يفعل وإلا وقع الفساد بموجبه لا مطلقاً، وقد مرّ غالب ذلك. وإن كان لفعله أجل قبل الأربعة فانقضى قبل أن يفعل وقع ذلك، والحنث في موجه سواء حلف إن لم يفعل هو أو فلان فلم يفعل حتى أعدم الفعل أو انقضى الأجل قبل الأربعة أو الأربعة، وكذا إن حلف لا يفعل هو أو فلان فإنه يحنث إن فعل.

أبو علي: من حلف ليدخل أرض فلانة أو قريتها، أو إن لم يأتها أو يطأها أو نحوهما، فإن فعل كما حلف فقد برّ، وإن صار بحال لا يمكنه فيها ذلك من موت أو دهاب أو غيرهما حنث. وقال غيره: إن عني موت الحالف حنث إذا لم يفعل حتى مات، ويوصي بكفارة، وقيل: لا تلزمه بعد موته وهو الأصح.

وإن كان ليمينه وقت ولم يفعل حتى مضى حنث. وإن حلف بطلاق أوظهار فلا يطأ حتى يدخل أو يأتها أو يطأها كما حلف. وإن وطئها قبل أن يفعل ذلك فسدت عليه، وإن [٤٧١] وقت وكان الوقت قبل الأربعة فمضى ولم يفعل حنث، وإن كان بعدها ولم يفعل حتى مضت بانته منه.

وسئل أبو علي عن الحنث كيف هو؟ فقال: هو أن يخلف لا يفعل كذا هو أو فلان ففعله أحدهما أو ليفعلن كذا فمات قبل أن يفعله أو ليفعلنه فلان كذلك حنث في ذلك. وقال غيره: أمّا موت فلان فهو كذلك، وأمّا موته فهو فليل: يحنث، وقيل: لا وهو الأكثر — كما مرّ.

أبو سعيد: إن نعاه الموت في حال يمكنه فيه فعله ولم تزايد به العلة إلى أن توصله إلى حال لا يقدر فيها عليه وهو بحال المتعبد فلا يحنث. وإن تزايدت به إلى أن صار إلى حال يعجز فيها عن فعله ثمّ مات فقد حنث في تلك الحال. ومن حلف لا يشيف معروفا فأشافته زوجته أو عامله أو غيرهما لم يحنث لأنّ الأجرة على من استأجره إلاّ إن أجاز له فعله. ومن حلف لا يبيع معينة ولا يذبحها ففعل ذلك غيره بلا أمره تمّن له

أن يذبحها فله أكلها وغمها. ومن حلف لا يعمل نخلة فلان أو لا يسقيها فأزأها إلى غيره ثم فعل الخالف أو سقى نخلة بينه وبين غيره لم يحنث في ذلك. ومن حلف لا ينتفع من بئر معينة فعمل من مائها خلا أو انتفع به وإن برش على الطين حنث وإن أمر غيره به أو بعمل تنور منه وانتفع (٢٢٨) هو به لم يحنث.

الباب الخمسون

في اليمين بالأيام والأوقات والدهور

أبو سعيد: من حلف على شيء لا يأكله هذه الأيام فإنه يتركه في عشرة (٢٢٩) ثم يأكله، وإن قال: في هذه الأيام مرسلًا وكان في يوم الأحد فلا يأكل إلى يوم الأحد، وإن أشار إلى معلومة نواها فهي ما نوى. وإن قال: أياما فقل: يتركه ثلاثا، وقيل: إلى عشرة، — وقد مرّ كل ذلك —.

ومن قال لعريمه: والله لآتينك غدا بالزمان أو بكرة أو ضحى أو ارتفاع النهار أو عند الشروق أو قبله، فالزمان عند الناس التعجيل، فإذا جاء أول النهار فلا يحنث، وبكرة أوله أيضا، والضحى من ارتفاع الشمس إلى ما قبل الظهر، والشروق عند طلوعها وقيل: قبله، وأول أمس هو اليوم الذي يلي أمس. ومن حلف لا يفعل كذا ظهيرة فهي عند انتصاف النهار، وأوله أوله إليها وأوسطه عندها وآخره من الزوال، والمساء هو الليل، والعشي من الزوال؛ وقد مرّ آخر الشهر والسنة.

أبو المؤثر: الدهر سنة، والحين ستة أشهر إلى تسعة، وقيل: سنة. والزمان يوم وليلة، وقيل: سنة، وقيل: أربع. والدهر على ما نواه.

ابن جعفر: من دُعي إلى طعام فحلف لا يجيء إليه الساعة أو نواها ولم يلفظ بها أو جيء به إليه بلا عكس فإن نواها ولم يلفظ بها فأرجو أن لا يحنث بعدها ولا إن أوتي به إليه. ومن حلف في أمر لا يفعله دهرًا ولا زمانًا فقل: لا وقت لهما.

أبو سعيد: إن حلفت امرأة على بنتها تصيح أنها إن لم تسكت الساعة فلا تسكنها شهرين، فإنها إن سكنت في مجلسها سكوتا تعرف به أنها سكنت كفها ولا تحنث؛ وإن سكنت لتنفس ثم تعود إلى الصباح فليس سكوتا تبرّ به. ومن حلف لا يفعل كذا أبدا فقل: كل ما فعل حنث، وقيل: لا إلا مرة. ومن قال: كل حسب لي قديم أو عتيق فصدقة، فإن خلا له سنة أو أكثر وجبت فيه ولا يحنث في أقل منها.

الباب الحادي والخمسون

في نسيان الأيمان والنوم والغلط

فمن حلف على ما يرى أنّه صادق فيه فبان له كذبه وقد نسي ذلك لزمته الكفارة وقيل: لا. وإن حلف فيما أراده فزلّ لسانه بخلافه كأن يقول: والله لا أكل لك طعاما إلّا عام الأول، ويريد عام قابل لزمته لأنّه حلف وأضمر المعنى في اللفظ، وكذا إن حلف ما كلّم فلانا وأراد آخر فأضمر وغلط بالإسم وقد كلّمه وعنّى الآخر ولم يكلمه كما حلف فله نواه ولا يحنث.

ومن حلف عن شيء ناسيا له أنّه لم يفعله قبل اليمين فقيل: لزمته مرسلة، وقيل: لا. وإن قال لزوجته: أنت طالق إن فعلت كذا ثمّ نسي وفعل ففي الطلاق خلاف. وإن قال: إن فعلته أنت ففعلته ناسية طلّقت، [٤٧٢] وليس فعلها كفعله لأنّه يملك من نفسه ما لا يملكه من غيره. ومن حلف لا يفعل كذا ثمّ فعله ناسيا فقيل: هو من اللغو المرفوع عنه والنسيان المعفو عنه، وقيل: يحنث ولا يأتّم.

أبو عبد الله: من حلف في نومه لا يفعل كذا ثمّ انتبه ففعله فلا يلزمه حنث في الرؤيا. وإن حلف بلسانه يقظان ثمّ حنث لزمته الكفارة. ومن حلف ما يعلم أنّه فعل كذا ثمّ علمه فلا يحنث. وإن حلف ما علمت أنّي فعلته ثمّ علم أنّه فعله حنث. ومن حلف لا يتداوى فاحتقن في باب فوافق الإصابة فتداوت علته حنث، وإن لم يقصد إلى تداوٍ ولم يوافق فلا عليه.

الباب الثاني والخمسون

في الذبح وصفته وما يجوز منه وذكر اسم الله عليه

وينبغي أن يتولاه من يحسنه بشفرة حادة ورفق ورحمة، واستقبال واضطجاع بهما على الجانب الأيسر لما روي «إن الله رفيق يحب الرفق»، فمن ذبح فليحد شفرته. ومن قتل فليحسن قتلته، ويحدّها (٢٣٠) على الذبيحة ذاكرة اسم الله، ويشحط شحطاً، ولا يحزّ حزاً، وعند شحطه يجزّ يده إليه، وإن لم يستقبل بها عنده بلا عمد فلا يفسدها (٢٣١)، وإن تعمّد أساء بلا فساد عند ابن محبوب، وبأيّ اسم ذكر الله أجزاه. قال حميس: وأكثر ما عليه الناس عندنا لا إله إلا الله والله أكبر، وعندنا في المغرب بسم الله والله أكبر، وندب الاقتداء في هذا وغيره، فإذا حرّك لسانه بالذكر أجزاه، وإن لم يجهر به لا إن أسرّه في نفسه وبأيّ لغة ذكره أجزاه ولو يحسن العربية ولا تؤكل إن نسي الذكر لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (سورة الأنعام: ١٢١).

وإن قال سمي بالفارسية أو نحوها أكلت ذبيحته إن كان ثقة وإلا فلا. وإن ذبح وقطع الأوداج ولم يذكر الله أو ذبحها ثم شقّ ذنبها يرى أنّها ماتت ولم تمت أعاد ذبحها من أسفل وذكر، فإن تحرّكت بعد الأخير أكلت، وقيل: يجزيه أن يجري المديّة في المذبح الأوّل فيذبح ما أدرك، ويذكر وتؤكل إن تحرّكت بعده وإلا فلا فيهما، والأخير أحسن عندي.

وقد كتب - قيل - عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق أن يحجّروا على اللحامين أن لا ينحروا الشاة إلاّ إلى منحرها، ولا يضرب كراعها بالسكين، ولا تبخع ولا يكسر عنقها ولا ينفخ في لحمها. والبخع قطع الرأس عمداً، وإن سبقته الشفرة فقطع بلا قصده أكلت.

وقيل: إن نسي الذكر عليها ثم ذكر وقد أخذ في جذب الشطحة فذكر الله عنده، فإن بلغ بها الذبح حداً ما لا يعيش مثلها في الاعتار لم ينفعه الذكر بعد إلا إن ذبحها من أسفل وذكر وتحركت أو من الأول - كما مرّ - وإن كانت في الشحطتين الأولىين تحيء على مثل ذلك الذبح ثم ذكر في الحذبة الثالثة ولم يحرك لسانه فلا تؤكل لأنّها كالمریضة.

ابن بركة: إن قطع بعض العروق واللحم في الذبح الأخير وذكر الله وتحركت أكلت لا إن لم تتحرك. ومن أعطى رجلاً شاة يذبحها له وزعم أنّه نسي التسمية فلا يقبل قوله إلا إن كان ثقة، ولا ينفع الذكر عليها إلا من ذابحها. وإن تعاهد هو والآخر على أن أحدهما يذبحها والآخر يذكر الله عليها جاز.

وكل الرقبة من الرأس إلى مستفرغها من أسفل مذبح. وجاز الذبح منها كلّها. ومن ذبح في غير المنحر لم تصح له ذكاة لمخالفته (٢٣٢) السنة فيها من اللبة والمنحر. وكُره ذبح الشاة [٤٧٣] قائمة بلا فساد به، ولا يجوز من القفا. وإن قصد المذبح وجعل السكين على الحلق وجذبها على أنّها في المذبح فاحترفت بها فوقعت في القفا أكلت، واختير إعادة الذبح من أسفل. وإن قطع الأوداج واللحم وأدخل السكين من تحت الحلقوم وقطع ذلك فإذا سمي وأحسن الذبح وقطع بعض الأوداج جاز أكلها لا إن نحم (٢٣٣).

أبو الحواري: لا تؤكل إن أدخل المذبة ثم رفعها حتى قطع، وتؤكل إن نجعها بلا عمد. وإن أدخلها تحت الحلقوم ثم رفعها وقطع الأوداج فإن أعادها فأجراها على الحلق أكلت إن تحركت.

والذبح الذي يكون ذكاة شرعية هو ما كان في المذبح، وقطع الأوداج والحلق والحلقوم، ولا تحيي به الذبيحة عادة في النظر ولو اختلفت معانيه؛ والمأمور به أن يكون باليمين ولا تحرم بالشمال إن ذكر الله. وقيل: إن ابن عمر أمر رجلاً أن يذبح له شاة فبجّعها فقال: بجّعها بجمعه الله، جرّوها برجلها فحرّمها؛ وتؤكل عند الربيع إن لم يتعمّد كما مرّ، وعند هاشم مطلقاً، وحرم رأسها.

ومن ذبح شاتين فسَمَّى على الأولى دون الثانية عمداً أكلت الأولى دونها، وإن أضجعها وسمى وألقى السكَّين وأخذ الأخرى أكلت. وإن سَمَّى وأمرَ السكَّين وقطع اللحم وخرج الدم ثمَّ كلَّم أحداً وأدام الكلام حتَّى فرغ من ذبحها أكلت إن أحسن الذبح، وإن شكَّ في التسمية بعد الذبح فله أكلها حتَّى يعلم أنَّه تركها إن دان بها عليه، لا إن شكَّ حال الذبح. وإن قال عنده: الله الله أو أشهد أنَّ محمداً رسول الله جاز وإن لم يكبِّر. وإن أضجعها وذكر عليها ثمَّ قامت ثمَّ أضجعها وذبحها ولم يعد الذكر أكلت إن لم يتشاغل عنها بغير أمر الذبح.

أبو سعيد: إن قصد بالتسمية إليه ولم يخرج من حاله إلى غيره فهو على الأولى، وتجزيه (٢٣٤) ولو سَمَّى ثمَّ كلَّمه أحد فأشغله أو حدَّد السكَّين ولم يكبِّر ثمَّ ذبح على تلك التسمية فلا بأس، وإن جدَّدها فهو أحسن.

ومن وجد ظالماً يذبح شاته أو نحوها ولم يذكر الله فأخذ منه السكَّين فأجراها على المذبح وذكر الله وهي حيَّة أو ذبحها أسفل من محلِّه (٢٣٥) جاز ذلك، ونُدب الذكر عليها عند وضع السكَّين على الحلق ولا بأس قبله.

فصل

إن كان للشاة رأسان فذبحت من أحدهما وظنَّ أنَّها تموت به فقد رجا خيس أن لا يجزي. ومن ذبح ولم يقطع الوريدين مع الكربة فسدت، وقيل: تؤكل إن قطع أحدهما معها. واحتجَّ من منع نحر البقر بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ (سورة البقرة: ٦٧). وإن اشتراك في موت الذبيحة التذكية وغيرها لم تصح ذكاتها. ونهي عن شريطة الشيطان وهي ما لم يقطع أوداجها.

ومن ذبح صيدا موثقا بجبل حفظا من تلفه فهو مذكى.
وكُره ذبح بهيمة وأخرى تنظرها، وتحديد الشفرة عندها.
والحلقوم هو موضع النفس، والمريء هو الحلق مجرى الطعام والشراب من إنسان
أو بهيمة، والودجان عرقان ممتدان في صفحتي الحلق، وقيل: إنهما سيلان ويحيى من
سيلان منه، فإذا قطع الحلق والمريء دون الودجين عُدَّبت.

الباب الثالث والخمسون

فيس تجوز ذبيحته ومن لا تجوز

وجازت - قيل - وإن من امرأة إن أحسنت ولو أمة أو لم تختن فيما اعتيد فيه ختنها، ومن صبي إن أحسنها وولد على الملة، وقيل: لا حتى يبلغ، ومن حائض وجنب إن ذكرا، ومن أصم إن أفصح الكلام. وكُرِهت من أبكم لا يفصحه، ولا تفسد من عريان واللباس أحسن منه، ولا تجوز من أخرس إلا إن كان [٤٧٤] ينطق بالتسمية. وتؤكل عند عزّان من صبي مقرّ وإن لم يُختن، وقيل: حتى يعرف الصلاة، وقيل: حتى يُختن، وقيل: يأكلها الصبيان دون البالغين، وأجازها أبو الحواري من صبي أكلف ولو كتابيا، ومن كتابية وإن لم (٢٣٦) تختن لا من نصارى العرب، ولا تؤكل ممن لا يقرأ الإنجيل ولا من بالغ أكلف مطلقا.

وإن اجتمع رجلان على ذبيحة أمسكاها معا وأجريا المدينة عليها وسميا جاز. وكذا إن رميا صيدا بسهم وذكرنا عليه فأصاباه.

وجازت من عبد مختن إن كان يصلّي لا من مجنون وسكران. وسئل أبو الحسن عن ذمي ذبح شاة وقال: عرض لي فيها ما يحرمها عليّ، هل لمسلم أن يشتريها؟ فقال: إن حرمت عليهم من (٢٣٧) قبل التذكية فهي حرام وتُدفن؛ وإن حرمت بما في دينهم عليهم فقد حلّت لنا.

ولا تجوز من مجوسي ولو تحوّل إلى يهودية أو نصرانية.

وأجازها عزّان من كتابي وإن لم يُختن، وغيره من نصراني أكلف إذ لا يدين بالإختتان لا من يهودي لأنّه يدين به. وإن تحوّل أحدهما إلى الآخر جازت منه. وإن ذكر النصراني عليها ثلاث آلهة منهم الله أكلت.

ولا تؤكل ذبيحة المشركين لأصنامهم، ولا كلّ ما ذُبح لغير الله ولو ذكر الله عليه. وما ذبحه مسلم للمشركين قصدا منه لأهلهم أو بدونه وذكر الله عليه جاز أكله.

وما ذبحه أهل الكتاب ووجدوا فيه محرماً عليهم فهو حلال عند منير كما مرّ عن أبي الحسن، وقيل: لا يؤكل لأنّه من غير طعامهم. وما ذبح النصارى من الإبل جاز لنا أكله لا ما ذبحه اليهود منها. وإن وجد في أيدي أهل الكتاب أعضاء اللحوم جازت لنا ما لم نعلم تحريمها إن أعطوا الجزية، أو أنشأ ميتة أو لحم خنزير، أو إبل ذبحها يهودي؛ وحلت لنا الشحوم المحرّمة عليهم من غنم وبقرة. ومن قرأ الإنجيل من نصارى العرب جازت ذبيحته ومناكحته وطعامه. وإن (٢٣٨) كان ولي امرأة منهم يقرأه جاز نكاحها منه لا من لا يقرأه ولو قرأ غيره. ولا يؤكل الجبن إلّا من موحد وكتابي، وما وهبه أهل الكتاب لنا أو تصدّقوا به علينا من شحوم ذبائحهم جاز وإن لغني منّا، والتنزّه عنه أفضل إن أهده فقيرهم لغنيّا. والصابئون - قيل - هم فرقة من النصارى فيجوز ذلك منهم، وقيل: ليسوا منهم ولكنهم تارة يصبون إلى دينهم وتارة إلى اليهودية، ويقرأون الزبور، وعليه فهم أهل الكتاب.

فصل

من أكل ميتة تصدّق بدكي (٢٣٩) قدرها عند زيّاد بن المنذر. وقد أضيفت - قيل - لجارية ترعى غنماً شاة فماتت وذبحتها وجاءت بها إلى أهلها فقالت لهم إنها دكتها (٢٤٠) ثمّ سألت ما يلزمها، فألزموها التوبة وغسل ما مسّها لا العرم، وكذا كلّ من أكل منها يلزمه غسل ما مسّها وإعادة صلاته، ولا شيء عليهم إن كذبوها، وحقّ لها أن تكذب. ومن علم قول المسلمين فيها فأكل منها عارفاً بها وأراد أن يتوب فإنّه يغتسل ويغسل ما مسّه، ويبدل صلاته، ويكفر واحدة على المختار، وقيل: لكلّ صلاة.

الباب الرابع والخمسون

في ذبيحة السارق والغاصب والدار

ولا تؤكل ذبيحة السارق عند أبي المؤثر ولو مصلّيا.

وقد رمى جندي دجاجة لقوم فذبحها وأدركوها في يده فكره لهم الأكلها
إلا إن علموا أنه ذكر الله عليها. وقال: من وجد شاته مذبوحة في محلّ فلا أحبّ له
أن يأكلها إلا إن أدرك ذكاتها (٢٤١) وتحركت بعدها. وحرّم محبوب ذبيحة السارق،
وعند منير لا بأس بأكلها.

ومن اغتصب شاة مقتسرا لها فذبحها جاز أكلها إن كان ممن يجوز ذبحه، ولربّها
أفضل القيمتين حيّة ومذبوحة. وإن ادّعى السارق الذّكر على ذبيحته قال حميس: لم
يعجبنا [٤٧٥] تصديقه لأنّه ليس بمحلّه، وإن سمع ذكره عليها جاز أكلها لا إن
أدركها ربّها فسمّى عليها، وإن أدركها وأجرى عليها السكّن على المذبح وقطع منها
شيئا وذكر الله وتحركت بعد، فإن استفرغ السارق ذبحها قدر ما لا يحبى به مثلها
عادة وذكر عليها لم ينفع الثاني من المحلّ، وإن كانت لا تموت به عادة وذكر ربّها
عليها واستفرغ الذبح نفعه وكان تذكية. وقيل: لا تؤكل ذبيحته إلا إن سمعه ربّها
يذكر عليها عند ذبحها أو أخبره به ثقة.

وإن ذبحها على غضب وقهر من جائر أو غيره جاز أكلها، وإن لم يقل إنه ذكر
عليها إن وجدها ربّها أو رُدّت إليه. وإن ذبحها دلالة أو مساومة لشراء جاز أيضا.
وإن اصطاد - قيل - مملوك (٢٤٢) طيرا وذبحه بلا إذن ربّه لم يؤكل.

وإن ذبح وكيل اليتيم طيرا له أو وصيه أو محتسب له جاز، وإن ذبحه له أحدهم
فجرى عليه ما يحرمه أو طار من يده لم يضمّنه، قال تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ (سورة التوبة: ٩١).

وإن أخذ ظالم دابةً أحد من زراعة فذببحها وتركها لربها ولم يعلم أنه ذكر عليها
عند الذبح أم لا، فلا تحلّ له عند أبي الحسن حتى يعلمه، قال: وإن أكلها على ذلك
أو باعها أو بعضها فلا نحبّ له أخذ ثمنها وليرده إن أخذه، ولا يكفيه الحلّ فيما حرّم
عليه. وإن أخبره ثقة أنه ذكر عليها أجزاءه قوله، وله أن يأكلها أو ثمنها. وقيل: إن
كان الذابح لها مَن يجوز ذبحه أكلت إلا إن علم أنه لم يذكر عليها.

الباب الخامس والخمسون

فيما جاز به الذبح من حديد وغيره

الربيع: لم يروا الذبح إلا بحديد له حدّ وبالمرّو وبالفضّة. ابن مسعدة: إدبح بما شئت ما خلا الظفر والعود والناب. نيهان: ما أنهر الدم وفرى الجلد ممّا له شفرة جاز الذبح به، وبكلّ ما فرى كالمديّة والموسى والخنجر ممّا له شفر يشحط ولا يُطعن بها والمقراض. وروي: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السنّ والظفر». أبو زياد: يُذبح بحديد وبقصب وبمحرة (٢٤٣) صالحة له، وقيل: لا بأس بذبح الطير بالليظة (٢٤٤)، والغنم بالمرّوة، وغاز بالسيف. وقيل: يُترك منه قدر شبر من طرفه ويُذبح بباقيه. واختلف في الظفر فقيل: يجوز به، وقيل: لا، ولا بالعظم ولا بالسنّ ولا بالقرن ولا بالزجاج ولا بالنارجيل ولا بالخزف ولا بكلّ جسد منطرق سوى الحديد، ولا بالخشب ولا بكلّ ما لا حدّ له ولو حديدا، وغاز بقصب الدرة والسكرّ والبروغ لا بالقثاء، وأجازه عزّان إن كان له حدّ يفري، وبالمحلب إن كان له حدّ يذبح، ويمكن به وبالمرّو - كما مرّ - وهو الحجر القادح للنار، وبالمعز وهو الصلب الخشن، وبالليط وهو قشر القصب إن كان لذلك حدّ يفري.

قال: ولا نعلم في النحر حدّا في إغماض المديّة أو الشفرة في المنحر إلا ما قالوا إنّه للإبل كالذبح لسائر الأنعام، فإذا بلغ الذبح مبلغ النحر قدر ما لا تحيى به المنحورة عادة كان نحرًا وصحّ، ولا يكون إلا بما له حدّ قاطع كالسكين والشفرة لا بمثل الحربة ممّا لا يقطع. وإن نحرها بما لا حدّ له فماتت قال: فلا أحبّ أكلها ولا أتقدّم على نحرها إن نحرها بما يجوز به الذبح إن لو ذُبحت به، وما لا يجوز به الذبح لا يجوز به النحر.

فصل

من ذبح بمدينة بعد ذبح بها بلا غسلها منه فقد ترك مأموراً (٢٤٥) به، ولا تحرم ذبيحته. ومن ذبح بسكين ذبح بحوسي ولم تغسل فليل: لا تؤكل إن مسّ الدم بيده، وقيل: تؤكل إن كان الذابح بعده يجوز ذبحه وذكر الله ولو بمدينة المحوسي [٤٧٦] النجسة، وبه قال أبو الحواري.

ومن أخذ طائفة من الطير فجعل يذبح ويذكر الله ولا يمسح السكين حتى ذبحها كلّها فلا عليه، وقيل: يؤكل الأول لا الثاني لا بتدائه بنجس؛ والتدكية (٢٤٦) طهارة ولا تكون بنجاسة، والمأخوذ به أنّها لا تحرم بذلك.

ابن مسلمة: من سرق مدينة فذبح بها شاة فإنّها لا تؤكل، وأصحابنا لا يحرمونها بذلك.

أبو سعيد: لا بأس بذببح بنجسة، وبعض شدّد فيه وقاسوه بيئر تنزح بنجسة بغيرها فليل: يجزي وتطهرا معا، وقيل: لا وقد نجستها الدلو، واختار أن تغسل المدينة من الدم أو غيره وتطهر وإن بتراب، ولا تحرم ذبيحته إن لم يفعل ولو ذبح بها مرارا بلا غسل إن ذبح بها ما يحلّ من نَعَم أو صيد أو غيرهما.

ومن ذبح ولم يجد ماء فله أكل ما سوى المذبح وما مسّه النجس.

ولا تؤكل ذبيحة بمسمومة لأنّ السمّ قاتل ومعين على موتها، قال حميس: وإن لم يكن معنا عليه فلا أعلم موجبا لمنع الذببح بها، قلت: ولعلّه لا يؤمن على أكلها غالبا.

الباب السادس والخمسون

في الذبيحة إذا لم تتحرك بعد الذبح ونحو ذلك

وقال زياد: من أضجع صحيحة وذبحها ولم تتحرك أكلت لا إن أضجعها مريضة.

ومن رمى - قيل - طيرا فأصابه وهو على جبل فوق إلى الأرض ولم ينله شيء فإنه يؤكل، وليس كمتردّ بلا رمي.

وكره إمساك الذبيحة بعد ذبحها بل يدعها الذابح تتحرك حتى تموت (٢٤٧) إلا إن رجي سلامتها (٢٤٨) في ذلك أكثر من تركها.

وإن كان الإمساك يعين على موتها عادة فهو مما يفسدها وإلا فلا.

ومن رمى شاة أو بقرة أو ظبيا أو طيرا أو وحشا بحجرة فسَمِيَ عليها فأصابته وقتلته، فأما الشاة ونحوها فلا تؤكل، وأما الطير فإنه يؤكل إن قطعت فيه كالحديد وإلا فلا إلا ما أدرك ذكاته من ذلك.

ومن شقّ ذنب الذبيحة ثم تحركت حرمت كالميتة إن ذبحها وظنّها ماتت، فضرب عرقوبها فتحرّكت تركها حتى يعلم موتها، وله أكلها إلا إن أثرت الضربة فيها.

وإن ذبحها على ظهر البيت فوقعت منه تتحرك، فإن أمكنه أن يمرّ السكين على بعض الأوداج ويسمّي عليها أكلها وإلا فلا.

وقيل: إن ارتفع قدر سَـة أذرع فتوقّفت فوقه ثم سقطت ولحقها ماتت، فإن ماتت قبل سقوطها أو معه أكلت ولا يقع عليها اسمه حتى تصير إلى مستقرّ.

أبو عبد الله: من ذبح شاة فصرعت من شرف فأدركها تركض فإن لم يستفرغ مذبجها أعاده وسَمِيَ وقطع باقي العروق والأوداج، وقيل: يجري المديّة عليه

ويذكر فتوكل، وإن رذها عليه ولم يبق منها ما يقطع فيه إلا اللحم وسمى ففي أكلها قولان.

أبو سعيد: إن ذُبَحَتْ فوق بيت أو نحوه فوقعت فقيـل: إن كان التردّي من قبلها أكلت وإلا فلا، وقيل: سواء وهي متردّية.

ومن فرغ من ذبح شاة فتحنّى عنها فأناها من قطع من مذبحها عرقا قبل موتها، فإن أعان ذلك على قتلها ولم يكن على وجه الذبح فلا تؤكل ولو ذكر الله عليها. ومن ذبح دجاجة أو طيرا فتركه فطار ثم وقع فمات أكله إن لم يغيب عنه، وقيل: إن وقع ناشرا.

وقال حميس: أظنّ في الأثر أنّه يؤكل ما لم يغيب عنه أو يعن على قتله غيره. أبو الحسن: من أجرى السكين على حلق الشاة [٤٧٧] فانقلبت فجُرت على قفاها بلا إرادة منه وذكر أكلت، وقيل: لا. وكذا إن سبقته السكين على أحد الجانبين فلا بأس بها إن لم يتعمّد.

والذبح الجائر هو الذي لا يحى عليه وماتت به، قيل: ولو لم يقطع شيئا من الأوداج، وإن لم يعرف الذابح ما تحى عليه من غيره فقال له عارف به إنّ هذا الذبح لا تحى عليه جاز له أن يأخذ بقوله ولو لم يكن ثقة.

وإن أراد الذكر فغلط فقال: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ (سورة الرحمن: ٧) أو غيره ممّا لم يكن فيه ذكر الله فلا تؤكل.

وإن قال: سبحان ربّي الأعلى أو العظيم، فإن قصد به الذكر عليها أكلها وحده، وقيل: إن سمّى إسما من أسمائه فهو تسمية، وجاز له الأكل كذلك.

وإن ذبحها أعجمي وذكر الله عليها بلغّته ولم يفهم منه فإن كان ثقة وقال إنّ ذكره أكلت، وكذا غيره بأيّ لغة كانت.

وعن أبي المؤثر: إنّ اسم الله تعالى بالهندية اشمشال، فإن ذكره ذابح على ذبيحته أكلت.

ولا يجوز - قيل - ذبح الأعمى ولا الأعجم ولو ذكر الله عليها غيره.

وكره ذبح الشاة قائمة كما مرّ ولا تفسد به.

ولا يجوز أكل طير البحر بلا ذكاة، وإن ذبح فوق في الماء قبل الموت فسدت لأنه يُعين عليه، وإن دُبِحَ ذبحاً لا تحيى عليه فمرت تمشي فأعاد أحدها وذبحها في الأول فماتت في يده أكلت، وإن كانت لا تموت به عادة ونسي الذكر عليها فتركها ساعة، ثم أعاد ذبحها في الأول وذكر فماتت وهو يذبحها خيف فسادها إن لم تتحرك بعد الأخير، وإن كان لا يخاف عليها من مثل الأول موتها فذبح الثاني وذكر فأرجو أن تؤكل.

وإن ذبحها دجاً لا يقتل مثلها وذكر عليها ثم عاقه أمر فتركها (٢٤٩) ثم أعاده ولم تتحرك بعد فلا تؤكل إن خاف منه موتها وأعانته على قتلها.

ومن ذبح شاة فمرط منها شعراً أو شقّ ذنبها قبل موتها فلا نجس له أن يأكلها. وقيل: كلّ معين على قتلها ولو كان مثله لا يقتلها ثم لم تذك بعد أن أدرك ذكاتها، فقد حرمت إن كان ذلك من غيرها، وما وقع بها من اضطرابها وتحركها فلا يفسدها، إلا إن بان أنه قتلها فتكون كمرتدة، وقيل: لا تفسد باضطرابها ولو انخرق به (٢٥٠) بطنها لأنها أصيبت من قبلها، ولا يحب — هاشم — أكلها إن جرحت نفسها. وإن أمسكها بيده بعد ذبحها حتى ماتت فلا تؤكل، قال بشير: إن لم تتحرك بعد أن أطلقها.

فصل

من ذبح ذبيحتين فارتفعت إحداهما على الأخرى فاعتقرتا، فإن اعتقرت المرتفعة أكلت إلا إن اعتقرت المرتفعس عليها إلا إن أدرك ذكاتها. وإن وقع على الذبيحة شيء من غيرها ولو خطأ فسدت إن أثر فيها ولم تدرك. أبو عبد الله: من ذبح طيراً فطار فتبعه فوجده ميتاً أكله ما لم يحل الليل بينهما.

أبو سعيد: من ذبح ولو طيرا فمات قبل أن يطلقه من يده فله أكله إن تحرك بعد تمام الذبح، واختار حميس أن يؤكل إن كان صحيحا ولو لم يتحرك، وإن كان مريضا فحتى يتحرك بعد الذبح.

وإن غابت عن الذابح ذبيحته قبل أن تموت فله - قيل - أكلها (٢٥١) في الحكم حتى يعلم أنه حدث فيها بعده معين على قتلها، وقيل: لا، وقيل: تؤكل إلا إن واراها عنه الليل.

وإن ذبحها ليلا ذبحا يموت به مثلها ثم غابت عنه فوجد بها أثر يموت به مثلها إن لو كانت حيّة فلا تؤكل، وكذا في النهار لوقوع الشبهة وإن كان مثلها لا يموت به لو لم تذبح ففيه شبهة أيضا، وكالطير إن طار بعد ذبحه ووُجد ميتا في الخلف في أكله سائر الأنعام فقيل: لا يؤكل إن غاب لأنه لا يدري ما حدث فيه، وقيل: يؤكل إلا إن حال دونه الليل (٢٥٢).

وإن وجد فيه ما لا يعين على قتله وغاب أمره فشبهة، وتركه أولى.

وإن علم أنه كان قبل الموت لم يجز أكله. وإن كان بعده أكل.

ومن ذبح إلى القبلة ثم شغل عن ذبيحته وانصرف عنها، ثم رجع إليها وقد ماتت قال: فلا نحرّمها إلا إن تركها وحدها وخاف أنه أعين على قتلها.

ومن رمى صيدا ثم اشتغل بغيره ثم أتبعه حتى جثته الليل فلم يدر أقتله هو أو غيره؟ فلا يأكله، ويأكله إن كان [٤٧٨] نهارا وإن لم يتوار عنه ولم يطلبه حتى رآه وقع ميتا فلا بأس بأكله.

ومن أرسل كلبه على صيد فتوارى عنه ثم وجدته قتله وهو معه جاز له أكله إن لم يأكل منه لا إن أكل، ولا إن رماه بسهم فتوارى عنه ثم وجدته ميتا وبه جرحه.

وقد أجاز موسى ذبح ديك أكل رأسه سنور من عنقه إن أدرك حيا، وكذا قال

أبو الحواري فيه، وفي سائر الطير ولم يسمع ذلك في الأنعام، وقيل: جائز فيها إذا ذُبح من أسفل وتحركت إذ جاز ذبحها من الرقبة كلّها كما مرّ.

ومن ذبح سخلا فوق في جار فأخرجه منه يتحرك، فأجرى المديّة على حلقه فله
أكله؛ قال أبو الحواري: إذا بقي شيء من المذبح.

وإن شقّ الذئب بطن شاة أو أصابها في غيره فأدركت ذكاتها جاز أكلها إن
تحركت بعدها لا إن تحركت منها بضعة، لأنّ المعتبر تحرك الجارحة كيد أو رجل أو
ذنّب أو أذن أو عين.

وإن بان رأسها بضربة فكميّة، وإن ذكّي الجسد من أسفل وتحركت جاز
أكلها. وإن كانت في مؤخرها وعجزها فبان منها شيء فهو ميتة، ويذكّي الباقي
ويؤكل إن تحرك.

وإن بان الرأس ناحية والرجلان ناحية كان ذلك كلّ ميتة.

ويذكّي ما بقي مواليا للمذبح، ويؤكل إن تحرك.

ولا بأس — قيل — بإخراج الصوف والشعر والوبر من الميتة، وفي جلدتها
خلاف واختار خميس قول من أجاز الانتفاع به وبالعظم والضرس.

الباب السابع والخمسون

في ذكر الجلالة والتردية والنطيحة والغيلم والجنين

فمن أبصر دجاجة تأكل نجحسا أو أراد ذبحها حبسها يوما وليلة، وتذبح بلا حبس إن لم تبصر تأكله وقت إرادة ذبحها.

ويُحبس التيس الشارب لبوله ثلاثا ثم يُذبح، وإن شربه وذبحه من حينه طهر من أكل لحمه ما مسّه، ويفسله ويتوب ولا عليه.

والصقر والبازي والحدأة فالوقف فيها.

ولا تؤكل الجلالة من الإبل والبقر حتى تُحبس أربعين ثم تُذبح، وهي التي لا تخلط مع العذرة شيئا، وإن كانت تعلف ثم تأكلها أو تشرب البول فالإبل والبقر تحبس سبعا والغنم ثلاثا.

ومن ذبح دجاجة حين أكلت نجحسا بلا حبس فقليل: لا يحل أكلها، وقيل: يطرح ما في بطنها ويأكل سائرها، وقيل: لا بأس بأكلها. وقيل: تُحبس الدجاجة ثلاثة أيام بلياليها.

وإن أكلت الشاة ميتة أو شربت ماء وقعت فيه أو دما فلا بأس بلبنها عند ابن محبوب لخروجه من بين فرث ودم، ولا يؤكل لحمها إلا بعد ثلاثة، والإبل والبقر بعد سبعة والدجاجة بعد يوم وليلة، ويرمى عند زياد بطنها، ويؤكل سائرها.

ولا يفسد عند أبي علي لحم مثل هذه إن دُبحت حين أكلت إلا التي طعامها العذرة ولا تخلطها بالشجر، وقيل: يطعم الجلالة من أراد ذبحها العجين والماء الحار يوما وليلة فإنه يزيل ما في بطنها، وقيل: تُحبس ثلاثا، وقيل: الدجاجة ليست بجلالة إن رعت في البساتين.

ابن جعفر: يوجد في كتب المغاربة أن الغنم التي يكره اليهود أكلها لا بأس بشرائها، إذ لم يحرم الله علينا في كتابه ولا في سنة نبيه ما حرّموه على أنفسهم، ولا

بإعطائهم شيئاً من الذبائح يذبحونها ثم تؤكل معهم، ولا تمسأركهم وضمانهم والسكن في دورهم وبيوتهم بكراء أو غيره، وقد أحلّ الله ذلك لنا منهم إلّا ما قيل في مشاركتهم في الأموال من الخلاف، ولا يحلّ ما يدخلون فيه (٢٥٣) الحرام. ومن أحرق لحم خنزير ثم سحقه وشربه فالرماد غير اللحم، وكُره شربه، ولا نقول يهلك شاربه لأنّه لم يشرب منصوباً بجرمته.

فصل

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (سورة المائدة: ٣) وهي: ماله نفس سائلة حلال أكله مات حتف أنفه إلّا السمك والجراد فقد خصّتهما السنته، والخنزير كلّه حرام، وخصّ منه اللحم لأنّه أكثر أجزائه نفعا.

والمنخنقة: وهي التي تختنق فتموت.

والموقودة: وهي المضروبة بخشبة أو غيرها حتّى تموت والمرمية بحجر أو غيره.

والمتردية: وهي التي تقع من عال أو في بئر فتموت.

والنطيحة: وهي التي نطحها غيرها فماتت بالنطح.

وجاز أكل ما أدرك ذكاته من ذلك.

والغليم [٤٧٩] إذا ذُبح وقطعت أوداجه وحلقومه بحدّ ما لا يعيش بعده فإنّه يؤكل ولا ينظر إلى تحرك لحمه بعد ذبحه لأنّ البقر يتحرك لحمه بعد تقطيعه، ويُترك إن تحرّكت منه جراحة كأقصى ما يتحرك من (٢٥٤) الأنعام إذ ذُبحت، ثمّ يؤكل ولو تحرّكت منه جراحة بعد.

وإن كان في البرّ ولا يقدر على أخذه إلّا بقطع يد أو رجل منه، فكالصيد إذا قُطع منه بعض أعضائه وبأن قبل أن يُذبح، فإنّه يؤكل كلّه إلّا العضو البائن إذا أدركت ذكاته.

وإذا صار في يد مصطاده صحيحاً فليس له أن يقطع منه جراحة.

ولا يجوز أكل الغيلم بلا تذكية لأنه يعيش في البرّ ودمه - قيل - مفسد لأنه بريّ، وقيل: لا لأنه بحريّ، وعندى أنه يُعتبر فيه الأغلب، وقيل: يجوز بدونها كالسمك.

وإن وجد السمك على الساحل ميتاً جاز أكله ولو أكل بعضه. ويكره - قيل - من أجل المضرة. ولا يجوز أكل طير البحر بلا تذكية، وقيل: إن كان يغدو بالسمك ويعيش بالماء جاز بدونها.

فصل

لا يؤكل جنين الذبيحة حتى يتحرك - قيل - بعد ذبحها، وقيل: هو بضعة منها، ويؤكل وإن لم يتحرك وذكاته ذكاتها، وقيل: لا إلا إن أخرج حيّاً ويذكى ويتحرك بعد. ومن ذبح أمه فشقّ بطنها قبل موتها وأخرجه منه حيّاً وذكاه أكل دونها، وإن شقه وأخرجه حيّاً وذكاه وأتمّ ذكاه أمه وتحركت بعد الأخيرة أكلها معاً، وإن لم يدركها بعد إخراجها ولا الأم بعد أن شقّ بطنها فلا يؤكل معاً، وإن أدركت ذكاه أحدهما بعد إخراجها أكل، وإن ذكى الأم وتركها حتى يموت معاً فإنهما يؤكلان معاً عند الأكثر إن نبت (٢٥٥) الجنين، وقيل، مطلقاً، وإذا تمّ خلقه ولعلّ من تمامه إنباته، وقيل: يُعتبر به إن كان بحمد ما يُنفخ فيه الروح أكل، والأصحّ أنه يؤكل إذا تحرك بعد التذكية لا مكان نفخ الروح فيه ثم يموت قبلها.

وإن أنتجت ثمّ ذبحت من حينها فإن لم يُعلم أنها لطمت نجساً فلا بأس بلحمها، وإن خرج بعض نتاجها وذبحت ثمّ خرج باقيه بعد موتها فإنه يؤكل، وما دام لم يخرج كلّ فحكمه حكمها. وقيل: إنّ البهيمة في قوله تعالى: ﴿أَجِلْتُ لَكُمْ بُهيمَةً الْأَنْعَامِ﴾ (سورة المائدة: ١) هي جنينها.

الباب الثامن والخمسون

في الصيد وضروبها وما يحل منها وما لا يحل

قال الله سبحانه: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ الآية (سورة المائدة: ٩٦)، ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (سورة المائدة: ٣)، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ﴾ الآيات (سورة المائدة: ٩٤) وغيرها، فصيد البحر حلال ولو للمُحْرَم كالحيتان وأجناسها؛ والضفادع وأجناسها حرام، وقيل: كل ما له مثل من دواب البر من محلّ فهو حلال وما له شبه بالبحر فحرام، والبحر وغيره من المياه سواء في هذا، وطعامه ما خرج منه ميتا من السمك، وقيل: هو الملح الخارج منه ذلك متاعا لكم ومنفعة.

﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (سورة المائدة: ٩٦)، فلا يحل للمُحْرَم صيده ولو صيد له بأمره، وإن صاده لنفسه محلّ جاز للمحرم أكله كعكسه، وقيل: لا لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ الآية، ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ (سورة المائدة: ٩٥) لقتله مع نسيان لإحرامه لزمته كفارته كما سيأتي، ولا حكم عليه إن قتله ذاكرة له، وأمره إلى الله لأنه فعل أعظم موجبها، وقيل: هو التعمّد لقتله مع الذكر لتحريمه فيحكم عليه في العمد والخطأ.

ابن عباس: يُسأل من قتله هل قتلت قبله شيئا منه (٢٥٦)؟ فإن أعم فيقال له: اذهب فينتقم الله منك ولا يحكم عليه، وإن قال: لا حكم عليه فإن عاد إلى قتله محرمًا بعد ما حكم عليه استحق العقوبة الوجيزة إن تعمّد.

ويحكم بالجزاء صالحان فقيهان، فينظران أشبه به من النعم فيحكمان عليه به فيذبجه عكة ويتصدّق به. وقال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ وهي الذبائح التي ذكر عليها اسم الله ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ (سورة المائدة: ٤) وهي الكلاب المعلّمة للصيد، ولا يؤكل ما صاده غيرها إلا إن أدرك

ذكاته. وقيل: كل ما علّمتم للصيد من كلب وسبع ونمر وطير أو فهد أو عقاب [٤٨٠] أو صقر أو باز أو باسق أو شاهين أو نحوها مما يقتله بالتعليم فهو من الجوارح، وحكمه حكم الكلب الملعّم.

والجوارح الكواسب، يقال فلان جارحة أهله أي كاسبهم. مكّبين أي معلّمين، وإغراء السبع إرساله على الصيد، وذكر الكلاب لأنّها أكثر وأعمّ والمراد جميع جوارح الصيد.

﴿تعلّمونهنّ﴾ آدابه ﴿لما علّمكم الله﴾ من ضروب العلم الذي علّمكم من علم التكليف لأنّه الهامّ منه، ومكتسب بالعقل، وقيل: ممّا بيّنه لكم من صفات التعليم وهو أن يسترسل الكلب أو نحوه بإرسال ربّه ويزدجر بزجره ويكفّ عن الأكل توفيراً لصاحبه وخوفاً منه، ويعتاد هذا.

﴿واذكروا اسم الله﴾ على الصيد عند إرسال السهم، والجارحة عليه. والمعلّم هو الذي إذا أرسله ربّه استرسل وإذا أشلاه استشلى، وإذا عضّ أمسك ولا يأكل، وإذا دعاه أجابه، وإذا أرادّه لم يفرّ منه، ولا يحتم ولا يفضع ولا يأكل، فإذا فعل ذلك مراراً فهو معلّم، فإن قتله ولم يأكل منه حلّ أكله، وإن أكل منه فالأكثر على أنّه لا يحلّ لخروجه من شرط التعليم والإمساك، لما روي أنّه قال صلّى الله عليه وسلّم لعدي بن حاتم لما سأله عن الصيد، فقال: «إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر الله عليه، فإذا أدركته حيّاً فاذبجه، وإن قتله ولم يأكل منه فكله فإن قد أمسك عليك، وإن أكل منه فلا تأكل بقيّته لأنّه قد أمسك لنفسه، وإن خالطه كلاب في قتله ولم يأكلن منه فلا تأكل منه، فإنّك لا تدري من قتله منها. وإن رميت سهمك فاذا ذكر وكله إن أدركته إلّا إن وجدته مات في ماء فإنّك لا تدري أقتله الماء أم سهمك، وإن وجدته بعد ليلة أو أكثر ولم تر فيه غير أثره جاز أكله»؛ وقيل: جاءه رجل فقال له: (٢٥٧) أرضنا ذات صيد فأرسل سهمي وكلي المعلّم أو غيره وأذكر عليه، فقال له: «ما حبس عليك سهمك أو المعلّم ذاكرة عليه فكله لا ما حبسه عليك غيره إن لم تدرك ذكاته».

ثم كرّر الله سبحانه ذكر الطّيّبات فقال: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ تأكيداً،
﴿وَلَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ (سورة المائدة: ٥) يعني ذبائحهم، فمن دخل
في دينهم من غيرهم فإن كان قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم فهو مثلهم، وإن كان
بعده لم تحل ذبيحته.

وإن ذكر أحدهم عليها غير الله كقول النصارى باسم المسيح لم تحل أيضاً
لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (سورة الأنعام: ١٢١)،
وقيل: تؤكل ولا يسأل عما يقولون عند الذبح لعموم قوله: ﴿حِلٌّ لَكُمْ﴾ (سورة المائدة: ٥)
وذبائحنا حلال (٢٥٨) لهم أيضاً، وإن اشتروها منا حلّ لنا ثمنها كاللحم لهم، وقيل:
معناه يجوز لكم أن تطعموهم من أموالكم.

وإن حال دون الصيد ظلام أو وجد عنده مع كلبك أو سهمك آخر فلا تأكله
كما مرّ.

ومن أرسله ولم يسمّ فليزجره فإن انزجر وذكر ثم أرسله أكله وإلا فلا، وإن
سرحه فلما دنى من الصيد ذكر الله وأخذه فقتله حلّ أكله إن سمى قبل أخذه، وإن
ذهب إليه بلا إرساله ثم ذكر حلّ أيضاً كذلك.

وإن أرسله مسلم وسمّى عليه مجوسي فانزجر لتسميته فأخذه (٢٥٩) فلا يأكله،
وحلّ له في عكسه.

ومن رماه بسهم وذكر عليه فارتدّ قبل أن يصل إليه ففيه قولان؛ وكذا الكلب،
ولا يأكل ما قتله كلب المجوسي ولا صقره.

وإن رماه مرتدّ ثم أسلم قبل أن يصل حرّم أكله لأنّ الفعل من الفاعل يكون
حكمه حين وقع لا قبله ولا بعده، وليس الكتابي كالمسلم في الصيد.

وجاز صيد السمك منه لمسلم وكذا مجوسي ولو قطع بعضه، ويغسل باقيه
ويؤكل. وإن ضربه مجوسي في الماء أو قتله حلّ لنا أكله.

فصل

لا يؤكل ما أخذ بمعرض أو شباك، وما رُمي ببندق أو خشب أو حجر إن لم تدرك ذكاته، وإنما يؤكل ما رمي بسهم إذا ذكر عليه وأناله ووجد قتيلًا به ولم يتوار بليل أو غيره، وإن أصاب غير ما ذكر عليه حرم، وإن ذكر عليه ثم أرسله أكل ما قتل ولو كثر وكذا الكلب.

وإن كان لحيمة أسنان تجرح فحرح صيدا وذكر عليه جرحا يقتله عادة جاز أكله في الطير خاصة، وقيل: وغيره.

وإن نسي الذكر عند الإرسال فلا يأكل ما قتله إن لم يدرك ذكاته، وقيل: إن ذكر على الصيد قبل أن يصل إليه السهم أو الكلب فإنه يؤكل، ويجزي الذكر على الصيد نفسه.

ومن رمى صيدا ثم تردى من عال فلا يأكله، ولا إن رماه بجوسي [٤٨٩] بسهم فقتله به أو مسه برطوبة ثم قتل به مسلم صيدا آخر عند ابن محبوب لنجاسة السهم.

أبو علي: من رمى طائرا على شجرة وذكر فوقه فمات كره له أكله، وقيل: يؤكل إن وجد به دما لأنه علامة موته بسهمه أو حجره.

ومن رمى به كثيرا ولم يقصد معينًا منه فقتل بعضه أكله، وقيل: إن سمي على السهم أكل ما أصاب ولو غير ما قصد، وكذا في الكلب وصيده، فإن وجدته غير ممسك له فلا يأكله ولو لم يأكل منه.

ابن خالدة: لا يرمى إلا بما له حد من حديد، ولا يؤكل المرمى بمجتمع ولو حديدًا ولا الوحش إن رمي بحجر ولم تدرك ذكاته، وإن رماه بسهم ونخرج منه دم وذكر عليه ومات قبل أن يصله أكله، وإن رماه به وذكر عليه ثم بآخر بلا ذكر عليه فلا يأكل ما أصابا حتى يعلم أنه أصاب الأول.

أبو الحوارى: إن ذكر على السهم فهو كما قال، وإن ذكر على الصيد أكله ولو قتله الأخير.

ومن استعار كلبا من محوسى أو اشتراه منه فلا يأكل ما صاده إلا بعد أن يعلمه. ومن رمى صيدا (٢٦٠) فأوثقه وأوهاة ثم رماه غيره فقتله فهو للأول، وعلى الآخر الضمان بتعديده على صاحبه. ومن وجد بصيده حبلا فلا يأخذه، وجاز له إن وجد فيه أثره. وإن وقعت سمكة في سفينة فهي لمن أخذها. وإن وقع السمك في شبك فجره ربّه فانخرق وخلفه شبك لآخر فحصل فيه فهو للأول.

ومن وجد جريحا وعلم أنّ جرحه من صياد وقد حبسه لم يجوز له أخذه (٢٦١)، وإن لم يعلمه منه جاز له، وإن كان جرحه لا يحبسه وقد ذهب ربّه جاز له أيضا لما روي: «من أثار صيدا فاصطاده غيره فهو لمصطاده».

ومن رماه فتوارى عنه ثمّ وجده مات فله أكله إن لم يشغل عن طلبه بغيره، ولا يؤكل ما رمى بمسموم.

ومن وجد حيّا ولا سكّين عنده فكان يلتمس ما يذبحه به فمات بجرحه قبل أن يجده فله أكله إن كان في طلبه ويذكر إذا أطلق السهم إن أمكنه، وإلا فعند وضعه في كبد القوس ويجزيه لا إن سُمّي وهو في كنانته.

ومن رماه بنبل ليس بذي جناحين حلّ له أكله والحكم للحديد لا للعصاة.

ومن رماه وسُمّي وأدرك سبعا أكل منه بعد موته أكله إن علم ذلك وإلا فلا.

ولا يؤكل قتيل أكل الجيف ولا يصاد بالأسود.

ومن عجز عن نزع الصيد من رجل باز فإن خاف كسر رجله أو موت الصيد ذبحه من حوصلته.

ومن رماه في الحلّ فمات في الحرم فلا يأكله، وإن انغرز السهم فيه من محلّ وضع الوتر فلا يأكله إن لم تصبه حديثه.

ومن أرسل جارحته فمضت إلى غير جهة ثم رجعت إليه فقتلته أكله، وإن رجعت إلى ربّها بعد أن رأت الصيد أو لم تره ثم عادت إليه بلا إرسال فقتلته فلا يأكله. ويروى: «لا تطرقوا الطير في وكناتها فإنّ الليل أمان».

أبو الحواري: كره أخذ الطير على الموارد قبل أن تصدر. ومن أثار صيدا أو طرده حتّى عبي لم يجز لغيره أن يصطاده، وجاز إن كان يقدر على نجاة نفسه ولو كان المثير خلفه، وإن ذبحه فطار وجرى حتّى توارى عنه فلا يأكله إن لم يره كيف مات، ولا إن وقع في الماء.

فصل

يحكم - قيل - على الصيادين أن يبيعوا لأهل القرية إن احتاجوا، فإن قالوا: لا يبيع بحبّ أو تمر أو غيرهما فالبيع إنّما يكون بالنقد، ويحكم عليهم أن يبيعوا بثمان أو سطر.

ومن سرق شبكة فاصطاد بها فالصيد له وعليه ضمانها. قال حميس: ولعلّ فيه قولاً آخر.

وإن خرج صيد من شباك وضعف حتّى لا ينحو بنفسه فهو لأهلها، وإن قدر فهو لمن اصطاده.

وصيد السمك حلال ولو ميتاً إلّا أنّه مكروه إذا ورم من ضرر.

وإن وجدت قطعة لحم في سمكة لم يجز أكلها.

فإن انفجر نهر في أرض قوم فدخله سمك فلا يصاد إلّا بإذنهم إلّا إن كان جارياً، وفي صيده من مجوسي خلاف.

ومن وجد بصيد جرحاً يحبس لم يجز له أخذه إن علمه من آدمي وإلّا جاز له كما مرّ.

ومن وجد بظباء حبالا تشبه حباله لم يجز له أخذها، ولا يجوز صيد صبي لا تجوز
[٤٨٢] ذكاته.

عزّان: اختلف في الكلب إن كان يشرب من دم قتيله، فقليل: لا يؤكل إن ولغ
فيه، وقيل: يؤكل إن لم يأكل من اللحم، وقيل: إن (٢٦٢) أكل منه قبل موته أفسده إلا
إن أكله بعده.

الباب التاسع والخمسون

ففيها يحلّ من الدوابّ والطير وما لا يحلّ وفيها

يضرب من الصيد أو يطعن ومعرفة الوحش

ولا بأس - قيل - بأكل لحوم الخيل والبغال والحمير وشرب ألبانها وسورها،
وبأكل الأرنب والثعلب، وقيل: مكروه واليربوع والضب؛ وكان - قيل - مسلم
يأكله.

هاشم ومسيح: لا ندري لأي شيء تحرم لحوم الحمير الأهلية والبغال والخيل
والثعالب والسباع، والله سبحانه يقول لنبيه: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا
عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ الآية (سورة الأنعام: ١٤٥)، فبين سبحانه تحريم ما استثناه وخصه
من جملة ما أباحه.

وكُره لحم السباع والخيل والبغال، وقد بلغنا في الحمير أنّه صلى الله عليه وسلّم
رأى قدورا منصوبة يوم فتح قريظة فسأل عما فيها؟ فقالوا: لحوم الحمير، فقيل: إنه
أمر بها فكفيت، فلا ندري أكُره أكلها أم خاف الفساد عليها، قال خميس: والذي
عندنا أنّ الحرام هو ما حرّم الله في كتابه أو رسوله في سنته أو اجتمعت الأمة على
تحريمه، والشبيه بالمحرّم حرام وإن لم ينصّ عليه بعينه.

أبو الحسن: لا بأس ببيع الضبّ وأكل لحمه ولحم القنفذ، ولا بسؤر السّور
وأكل لحمه.

والكلب نجس والذئب والأسد مكروهان عند بشير، وتوقّف فيهما أبو المؤثر،
ولم يجئ فيهما ما جاء في الكلب، ويروى أنّ الضبع صيد كما مرّ، وقيل: كان على
مائدة ابن عباس لحم الضبع.

ونهي عن أكل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير، وحرّم أكل القروود والغول والحيات والضفدع، وقيل: كُره لحمها لأنّها من ذوات السموم.

أبو الحواري: يُكره لحم كلّ ناشرة، وليس بحرام.

ولا يصلح - قيل - أكل الجراد إلّا بعد نضجه بالنار، ولولاها ما أكله كثير. ومن يتحرّج عن إلقائه فيها يغمره بالماء في وعاء مع الملح إلى أن يموت ثمّ يطبخه. وكُره لحم الغراب؛ والصراخ كالجراد في الطهارة والأكل، وقيل: الجراد أكثر جنود الله في الأرض، وكُره بعض لحم سنور وفأر ورخمة ولم يجرّموه، وبعض حرّم الأجلد والصقر.

وجاز أكل الدجاج إن صين.

وإن ماتت دجاجة وأخرجت منها بيضة وجعلت تحت أخرى حتّى خرج منها فرخ فلا بأس به.

وإن رضع جدي خنزيرة أكل إن لم يكن أكثر رضاعه منها فيكون كالجلالة، فيحبس ثلاثة، وإن رضعت عناق لبن امرأة أكلت.

وجاز أكل الجدي إن ماتت أمّه ورضع كلبه.

وجاز أكل ما أرضعته المرأة وإن لها؛ والخمر الوحشية - قيل هي البيض التي لا خطوط فيها من سواد وغيره، وهي كالبقرة الوحشية.

فصل

أبو سعيد: يروى: ليس في البرّ دابة إلّا وفي البحر مثلها، ومن ثمّ اختلف قومنا في خنزير البحر وقرده وكلبه، وما يشبه من صيده صيد البرّ فقال بعضهم سواء منهما، وقال بعضهم: لا تحرم دوابّه، وليس كالبرّ في هذا واختاره أبو سعيد لوجهين: أحدهما أنّ دماء دوابّ الماء طاهرة، وميتتها حلال، والثاني أنّ قوله تعالى: ﴿لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ (سورة المائدة: ٩٦) عام حتّى يصحّ تخصيصه.

ويؤكل السمك ولو طرح في النار حيًّا كالجراد، وكرهه بعض رحمة له لا تحريمًا، وبعض يستقذر ما يلقيه البحر ميتًا ولا يحرمه، ويذكر الحمس لأنَّه من دوابِّ البرِّ.

ومن ملك طيورًا يصطاد بها بترية أو شراء أو هبة، [٤٨٣] فلا يحلُّ لأحد أن يملكه عليه ولو ذهب عنه إلى بعد، وإن استوطن معه بلا تربية ولا بوجهه ممَّا ذكر ثمَّ نفر عنه وعن محالِّه واصطاده غيره فله أن يملكه عليه، وكذا ما يملك ويؤخذ في البيوت من الحمام والدجاج وغيرهما من الطيور لا يحلُّ اصطاده إلَّا بإذن أربابها، ولا بأس بقتل ما يؤخذ من الوحوش بالسيوف والرماح، مع الذكر عليه إن لم يقدر على ذبحه (٢٦٣).

وإن قطع نصفين فقليل: يؤكل كلَّه، وقيل: إن كان ما يلي العجز أكثر، وإن كان ما يلي الرأس أكثر أكل دون ما يلي العجز. ومن طعن وحشًا ثمَّ سمى عليه قبل أن يموت أكل إن مضى السَّنَان فيه بعد الذكر وإلَّا كره أكله.

وإن وقع صيد في شبك الصائد فجعل يطعنه حتَّى يموت فيها فلا يأكله. وإن طعنه حتَّى أواهه وذبحه أكله إن تحرَّك بعد الذبح، وإن لم يكن فيها فلحقه وطعنه فمات من طعنه أكله ما لم يذبه.

وإن ضرب صيدا فقطع منه يدا أو رجلا أكل دون العضو ولو تعلَّق بجلدة، وإن كسر بضربه رجل حمار وطمع أن لا تقع أكلها لا إن خاف أن تقع، وقيل: يأكلها ما لم تبين منه. وكُره السرف في طعنه.

ومن لقي وحشًا فضربه بالسيف (٢٦٤) فقتله أكله إن ذكر عليه، وإن أدرك ذكاته ذكاه.

ومن ضرب به شاة أو بقرة أو بمعدة فأبان رأسها قبل أن يذبحها أكلها دونه إن سمى عليها، وإن بان هو وعجزها وبقي وسطها مع محلِّ الذبح متحرِّكًا ذبح، وأكل إن

تَحَرَّكَ بعد الذبح لا ما بان منها ولو أكثرها وهذا في غير الصيد، وأمَّا الصيد إن أبانته الضربة نصفين فإيهما يؤكلان كما مرّ، وإن كان العُجْز أكثر أكل المقدم دونه.
أبو الحواري: ليس بعمان حمر وحشية، ولا يجوز اصطياد حمير منها لأنّها أهلاً كالإبل والغنم حتّى يعلم أن ليس لها أهل.
وللبقر الوحشي علامة يُعرف بها وهي انتصاب قرونها وأنّه أبيض كما مرّ.

فصل

من وجد ظبياً في جبل لا يعرف ربّه فالوقف فيه، وإن كان الجبل في خشبة لم يجوز له وهو لربّه لأنّه في وثاقه.
وإن وقع صيد في شبك ثمّ انفلت أو قطعه قبل أن يقبضه الصياد فهو لمن صاده بعد، وما دام فيه فهو لربّه.
أبو الحسن: من وجد طيراً مقصوصاً فهو كالمربوب وكان لقطة، وما احتمل أن يكون مربوباً أو غيره جاز اصطياده وإن من قرية حتّى يُعلم مربوباً، فإذا أخذ وصار صيداً لم يجوز أن يكون مربوباً حتّى يصحّ بعْدْلين، ولا يكون الدجاج فيها صيداً حتّى يصحّ أنّه ليس بمربوب، وهو في البريّة عند أبي الحواري صيد إن احتمله، وعند غيره أنّ الأغلب في الدجاج كونه مربوباً حتّى يُعلم غيره، ولا بأس بصيد الطير من البيدر والبيوت، ويأخذه ولو في موارده ومبيته وإن كره فيه وقبل أن يرد.
والحُمْر والبقر الوحشية يجوز صيدها حتّى يُعلم أنّ لها ربّاً، ولا يطيب في الحكم ولا في الجائز حتّى يصحّ الجنس المتوحّش بعد الإملاك.

٣ الباب الستون

في الخمر وتحريمها

قال الله سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ الآية (سورة البقرة: ٢١٩) قدّمها هنا ولم يحرمها ثم أنزل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ الآية (سورة النساء: ٤٣)، ثم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ﴾ الآية (سورة المائدة: ٩٠)، فجاء فيها تحريمها فمن شرب منها ولو قليلا فقد شرب محرّما ويُحدّ وإن لم يسكر، وفي النبيذ إن سكر.

والميسر هو ما يصيبه الرجل من صاحبه من الفضل عند القمار، وقيل: سبب تحريمها أنّ عمر ومعاذ ونفرا من الأنصار أتوا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وقالوا له: أفتنا فيهما فإنّها مذهب للعقل، مسلبة للمال، فأنزل ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ الآية، فتركها قوم مخافة إثمها، وشربها قوم لمنافعها أيّاما إلى أن صنع عبد الرحمن بن عفّان طعاما فدعى له ناسا من الصحابة وأتاهم بها فشربوا وسكروا وحضرت صلاة المغرب فقدموا مصليا بهم فقرأ: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ... أَعْبُدُوا مَا تَعْبُدُونَ»، فحذف لا فأنزل آية ﴿لَا تَقْرَبُوا﴾ فحرم المسكر في أوقات الصلاة، فقال عمر: ما أرى الخمر إلّا ستحرّم، فلمّا نزلت هذه الآية تركها قوم أيضا وقالوا: لا خير فيما يحول عن الصلاة، وشربها قوم [٤٨٤] في غير الأوقات ويجلسون في بيوتهم، فشربها رجل منهم فجعل ينوح على قتلى بدر ويقول:

تحسب بالسلامة أم بكر	وهل بعد رهطك من سلام
دريني أصطبح بكرا فإني	رأيت الموت نقب عن هشام
وودّ بنوا المغيرة لو فلدوه	بألف من رجال أو سوام
كأنّي بالطويّ طويّ بدر	من الشيرى تكّل بالسنام
كأنّي بالطويّ طويّ بدر	من الفتيان والحلل الكرام

فسمعه رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم - فحاءه يجرّ رداءه فرفع ما بيده ليضربه فلمّا عاينه الرجل قال: أعوذ بالله من غضبه، ومن غضب رسوله، والله لا أطعمها.

وقيل: لما أنزل الله تحريمها في سورة المائدة فقال عمر: انتهينا يا ربنا. وقيل: سبب نزول تحريمها غير هذا أنظره في الكشف وغيره، قال أنس: حرّمت وليس للعرب يومئذ عيش أعجب منها وجعل كلّ يخرج ما عنده ويصبّه في الطرق، ومهم من كسّر أوانيها، ومنهم من غسلها بالماء والطّين حتّى قيل: إنّ سكك المدينة بعد طویل إذا أمطرت استبان فيها لونها وريحها.

وروى ابن عمر: «كلّ مسكر حرام، وكلّ مسكر خمّر»، وقيل: إنّها كلّ شراب مسكر عصيرا أو نقيعا مطبوخا أو نيئا. وقيل: خطب عمر فقال: إنّها نزل تحريمها وهي من خمسة: العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير.

والخمر ما خامر العقل، وقد روي مثل ذلك وزيد فيه الذرة والزبيب؛ وأيضا: أنّ الله لا يجمع الخمر والإيمان في جوف امرء أبدا، وأنّ من شربها بعد تحريمها فليس له أن يزوّج إذا خطب، ولا أن يُصدّق إذا حدّث، ولا يشفع إذا شفّع، ولا يؤمّن على أمانة، فمن اتّمنه عليها فخانها (٢٦٥) فحقيق أن لا يخلفها الله عليه. والله درّ القائل:

تركت النبيذ لأهل النبيذ وصرت حليفا لمن عابه
شراب يكسّر عرض الفتى ويفتح للشرّ أبوابه

فصل

يكره سقي الخمر للدواب والصبيان؛ وعن بعض: لو شربت دأبتني ثمّ ذكّيتها من حينها ما أكلت لحمها. وقيل: كتب عمر إلى عمّار بن ياسر بالشام: «أمّا بعد، فإنّه أتتنا عير من الشام تحمل شرابا قد طبخ حتّى ذهب ثلثاه الخبيثان اللدان هما ريح الشيطان ونفثه، وبقي الطيب، فأمر من قبلك أن يتخذوه».

وقيل: بعث عمر بن الحصين الخزاعي إلى الكوفة أن يطبخ عصير العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث يعلمهم ذلك، وقيل: حتى يبقى من العشرة ثلاثة.

وإذا أُلقي على الأرض لا يعلق بها ولا تنشفه، وقيل: إذا نبذ في سقاء غدوة شرب ليلاً، وإن نبذ عشية شرب بكرة.

وقيل: أمر عمر بذلك ولا يجعل فيه درديا والفضيخ حرام.

وقيل: إن أنس يأمر بالبصرة المنصفة فيقطعها إذا أراد نبيذاً ولا بأس ببسر للخلّ ونبيذه لا يصلح، وقيل: حرام وهو خمر.

ومن وُصف له ماء البسر الأخضر لدواء ينتفع به فلا عليه عند أبي علي، وقيل: إنه من الخمر، ولا يجوز ولو مدركا. ونبيذ الحبّ حرام، ولا بأس - قيل - أن يُجعل حبّ الداداي في النبيذ للدواء لا لغيره.

ابن المسيب: لا يجوز وضعه في النبيذ ليصلب ويستعجل وهو رأي ابن محبوب، وهو كحبّ الشعير إلا أنه أطول منه وأدقّ، وهو مرّ قابض وحارّ يابس، وأجوده الجبلي الأحمر، وهو يحفظ نبيذ التمر من الحموضة، ويلين الصلابات ويعقل الطبع. ولا بأس - قيل - بعصير الكرم، وفي نسخة التمر ما لم يفيض في الأرض.

أبو الحواري: لا يجوز نبيذ الكرم ولا البسر إلا إن طُبِخ حتى يرجع إلى الثلث، ولا نبيذ الزبيب والتمر معاً، واختير كلّ وحده، ولا بشراب النارجيل.

وقيل: إن الكوز الذي يُجلب فيه لا يردّه عليه إلا إن غسله، وإن جلب من النارجيل في سقاء أو غيره حتى حمض فلا بأس به في السقاء لا في غيره، وكذا عصير الرمان، وقيل: يُشرب العصير ما لم يُغَلّ، وغليانه رميه بالزبد، فإذا غلا كان خمرًا.

وقيل: لا يُترك أهل الذمة يدخلون خمرًا في أمصار العرب، ولا ينبغي أن تكون [٤٨٥] الأشربة من اللبن والعسل والتمر ونحوها إلا في سقاء بوكاء.

أبو الحسن: إن طبخ التمر والبسر ثم أُخرج من التمر بعد الطبخ والنضج وأطلق فيه وهو فاسد الشراب والانتفاع به للخلّ وغيره جائز (٢٦٦).

ابن المَعْلَى: ما يُجلب من نبيذ النارجيل يوما لا يُجلب فيه من الغد، ويُجلب في إناء غير الأوّل. وقيل: لا بأس بما أدرك من نبيذ الزبيب ما لم يتغيّر في السقاء، فإذا تغيّر لم يجز عند جابر.

وجاز شرب النارجيل إذا لم يخمر، ويُشرب من حينه ولا يُردّ إلى كوز يُجلب فيه لأنّه غير مسكر. وقيل: إنّ الكوز يُجعل من رأس العسقة عشيّا، ويُشرب بالغداة من حينه، ويُجعل بها ويُشرب بالعشيّ، قال: وهذه الأشياء تدلّ على تحريم شراب كلّ مسكر.

فصل

أبو الحسن: من عمل نبيذا في سقاء حتّى أدرك ثمّ حوّله في جرة نبيذ أو خلّ جاز له، وإنّ حوّله وقد حدثت فيه شدّة وشُرب قبل غليانه في الجرة حلوا جاز، وإنّ تحرّك فيها بغليان حرم على الأحاديث المروية عندنا في تحريم نبيذ الجرة. ابن بركة: يروى أنّه صَلَّى الله عليه وسلّم يشرب نبيذا عمّل نهارا في الليل وبالعكس، ويصبّ الفضل أو يسقيه غيره.

ومن دخل إلى قوم يشربون حلالا ويديرونه بينهم قال الأزهري: فلا تبلغ إدارته إلى تحريمه بها على الكلّ وإن كُرِهت لأنّها ليست من فعلهم. ومنع الفضل إدارة النبيذ بينهم ولكن يضعون القدح في الأرض فمن شاء شرب ومن شاء ترك، أو يصبّ كلّ لنفسه.

أبو الحسن: اختلفت الأئمة في شرب النبيذ، فأجاز الأكثر منّا شربه في الأديم من المشاعل والأسقية ما لم يسكر، وبعض تركه تنزّها لا تحريما. وبعض حرّم ما أسكر شربه، وهذا عندي محلّ اتفاق، وبعض أجازاه ولم يذكر مسكرا ولا غيره وقال إنّهُ حرام على من سكر، وأنّ المسكر (٢٦٧) حرام على السكران لا على من لم يسكر.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مِنْ شَرَبٍ مِنْ نَبِيذٍ لَا يَسْكُرُ فِي أَوْعِيَةٍ مِنْ أَدِيمٍ لَمْ يَحْرَمَ عَلَيْهِ
لَأَنَّهُ لَا يَسْكُرُ، وَعَلَى تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَإِنْ قَلَّتْ، وَلَمْ يَجِزُوا شَرَبَ النَّبِيذِ فِي غَيْرِ الْأَدِيمِ
وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ، وَعَلَى تَحْرِيمِ نَبِيذِ الْجَزِّ وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ، وَقِيلَ: إِنَّ جَابِرًا يَشْرِبُهُ فِي السَّقَاءِ
مَا لَمْ يَسْكُرْ، وَأَنَّ عُمَرَ أَتَى بِهِ مِنْ سَقَاءٍ أَوْ دَوَاةٍ فَصَبَّ عَلَيْهِ مَاءً فَشْرِبَهُ، وَقَالَ: إِذَا
صَلَبَ عَلَيْكُمْ فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا وَبَحَّوْهُ بِالْمَاءِ حَتَّى تَسْكُنَ حَدَّتَهُ.

وقد دخل - قيل - جابر على رجل منهم فقَدَّم له نبيذا فقال له: باعده عَنَّا،
فقال: مَا أَنْكَرْتَ مِنْهُ فَقَدْ كُنْتُ تَشْرِبُهُ عِنْدِي؟ فَقَالَ: أَرَاهُ شَدِيدَ السَّوَادِ، وَلَا أَرَى
الذَّبَابَ يَعْيفُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: أَمَّا شِدَّتُهُ فَإِنِّي كُنْتُ أَعْصِرُهُ وَلَا أَطْبِخُهُ ثُمَّ إِنِّي طَبَخْتُهُ
فَصَارَ فِي السَّقَاءِ أَسْوَدَ، وَأَمَّا الذَّبَابُ فَإِنِّي حِينَ أَرَخَيْتُ السِّرَّ فَوَقَعَ الذَّبَابُ عَلَيْهِ فَقَالَ
لَهُ جَابِرٌ: هَاتِ الْآنَ، فَأَعْطَاهُ وَقَالَ: مَا زَادَهُ الطَّبِخُ إِلَّا خَيْرًا فَشَرِبَ مِنْهُ.

وَكَانَ الرَّبِيعُ لَا يَرَى شَرْبَهُ مِنَ الْأَسْقِيَةِ بِأَسَا مَا لَمْ يَسْكُرْ، وَمَحْبُوبٌ لَا يَرَى بِهِ فِي
الْأَدَمِ بِأَسَا مَا لَمْ يَسْكُرْ إِنْ أَوْكِيَ عَلَيْهِ. وَكَانَ بَعْضُ شَبَوَخِ عَمَانَ يَشْرِبُونَهُ فِي الْأَسْقِيَةِ،
وَمِنْهُمْ مَنْ تَرَكَهُ بَلَا عَيْبٍ عَلَى مَنْ شَرِبَهُ.

وَالْفَضِيخُ وَهُوَ نَبِيذُ الْبَسْرِ حَرَامٌ إِذَا غُلِيَ فِي كُلِّ إِنَاءٍ إِلَّا إِنْ عُمِلَ غَدَوَةٌ فَشُرِبَ
عَشِيَّةً، وَبَعْكَسُهُ قَبْلَ أَنْ يَغْلَى، وَلَا بِأَسٍ بِهِ إِنْ طُبِخَ وَرَجَعَ إِلَى الثَّلَاثِ أَوْ مِنَ الْعَشْرِ إِلَى
الثَّلَاثَةِ، وَذَلِكَ هُوَ الطَّلَا.

وقيل: إِنَّ عُمَرَ أَوْتِيَ بِرَجُلٍ شَرِبَ نَبِيذًا لَا يَعْلَمُهُ مِنْ جَزٍّ أَوْ سَقَاءٍ فَأَمَرَ بِثَوْبِهِ أَنْ
يُطْرَحَ فِي النَّيَابِ، ثُمَّ أَمَرَ بِأَخْذِهِ مِنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ وَلَا الدِّينَارُ مِنَ الدَّرْهِمِ وَلَا الْبَيَاضُ مِنَ
السَّوَادِ، فَأَمَرَ بِهِ وَجُلِدَ وَأَقَامَ الْحَدَّ عَلَى مَنْ شَرِبَ حُمْرًا وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ.

أَبُو سَعِيدٍ: إِنْ اسْتَنْقَعَ الزَّبِيبُ فِي الْمَاءِ وَاتَّخَذَ نَبِيذًا [٤٨٦] فِي أَوَانٍ جَازَ اتِّخَاذَهُ
فِيهَا فَلَا بِأَسٍ بِهِ إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ جَائِزٍ. وَجَلِبُ النَّارِجِيلِ وَعَصِيرُ الرَّمَانِ إِذَا حُمِضَ فِي
سَقَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ يَجُوزُ شَرْبُهُ كَالنَّبِيذِ مَا لَمْ يَسْكُرْ، وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ إِذَا غَلَا.

فصل

روي: «لا تنبذوا في الجرار الخضر ولا في النقيز ولا في الدباء ولا في المزفت وما أسكر وإن قلّ فحرام، وأيضاً نهيتكم عن الأشربة أن تشربوا إلا في الأديم، فاشربوا في كلّ وعاء ولا تشربوا مسكراً، وأيضاً إذا اغتلت عليكم النبيذ فاقطعوا متونها بالماء؛ وفي رواية: إذا اشتدّ عليكم شرابكم فاقتلوه بالماء، وأيضاً اجتنبوا أن تشربوا في الدباء والحتم والمزفت، واشربوا في السقاء، فإن رجعت غلتمته فمدّوه بالماء.

وسئل ابن عباس عن الجرّ الأبيض والأحمر والأخضر فقال: أوّل من سألَه صلّى الله عليه وسلّم وفد عبد القيس، فقال: «لا تشربوا في الدباء والحتم والمزفت والنقيز، واشربوا في الأسقية فإن اشتدّ فيها فصّبوا عليه الماء»، قال لهم: «ذلك في الثانية والثالثة، ثمّ في الرابعة أريقوه»، ثمّ قال: «إنّ الله حرّم الخمر والميسر».

البسياني: إنّ المحلّل شرّبه من النبيذ بلا خلاف هو أن يُجعل التمر في القِدْر ويُطبخ، فإذا نضج عصر وألقي في المشاعل وهي التي لها أربع قوائم، والأسقية من جلود الغنم والظباء، وأن تكون طاقاً غير مضعوف، ويشدّ عليه حيث يبلغ أو على رأس الوعاء ويضعه غدوة ويشربه عشاءً وبالعكس، ولا يُجعل فيه دارمى ولا يكون عليه دور ولا اجتماع، ويُشرب منه ما لا يغيّر العقل، فهذا هو الحلال اتفاقاً، وما بقي منه بعد الوقت أراقه أو سقاه غيره.

ومن أجاز شرّبه على غير هذا الوصف يقول: يُطبخ ويُجعل في الأديم من المشاعل والأسقية، ويشدّ عليه كما ذكر، فإذا سکن شرب منه ما لا يسكر بلا دوره ولا اجتماع على لهو، وحرّم على من سكر به لا على غيره.

وقيل: إنّ ذلك الوفد لما نهاهم عن الشراب تغيّرت ألوانهم ورجعوا إليه بعد الحول متغيّرين فأمرهم بشرّبه من الأديم على ما (٢٦٨) وصفنا.

وقيل: لا يجوز إلاّ لذي علةٍ لأنّه إنّما رُخِّصَ لهم لأجلها. وأمّا الطلاء المعمول من العنب فقليل: يعصر ويجعل في قدرٍ ويُطبخ حتّى يبقى منه ما مرّ ولا تنشفه الأرض، فذلك هو الجائر منه.

فصل

وعن عمر لأن تختلف الأسنة في بطني أحبّ إليّ من أن أشرب نبيذ الجرّ. وقيل: كلّ وعاء يجوز فيه الشراب فلم يوك فبيذه حرام، ومنعه الربيع في المشعل إن كان من جلود الإبل والبقر أو مضعوفاً من الغنم، ولا بأس بمرقع. والنقير أوعية تعمل من جذوع النخل، والحنتم الجرّة الخضراء، وكذا السود ونحوها.

والمزقّ كلّ وعاء عمل من خشب أو نحوه ورُقّت بالقار. والدباء اليقطين وهو القرع، والوطب السقاء والمشاعل. ابن بركة: أجمع العمانيون على إجازة شرب النبيذ المتخذ في الأديم لما روي من الإجازة للوفد، وعلى تحريم سائر الأشربة في الأواني المنهي عنها. أبو علي: من عرض على غيره نبيذاً وهو ليس بلغه وزعم أنّه من قرية فلا نجب له أن يشربه منه إن اتهم، وجاز بلا سؤال إن كان ثقة، ويسأل غيره كالمثهم. نيهان: لا يشرب إلاّ من ثقة، ولا بأس عند الأزهري إن كان من دن أو مشعل موكّي وشرب منه وعلم ذلك، ولا يشربه من غاب عنه أمره إلاّ من الثقة. ولا بأس - قيل - بالدبان من كلّ أحد إن قال إنّهُ من مشعل. سئل الفضل عمّن أوتي نبيذ ولا يعرف من أتاه به ولا يشق به، هل له أن يشربه؟ قال: أمّا في الورع فلا أحبّه له، وأمّا في الجائر فهو جائز ولا يلزمه سؤاله، ويشرب من ثقة بدونه.

أبو سعيد: من شرب من عند أحد [٤٨٧] نبيذاً أو سقاه له ولا يعرف الخمر فإذا هو قد شربها لم يجوز له ذلك، ولا يسعه جهلها إن قام عينها.

أبو عبد الله: إن أتاني نبيذ من لا يستحلّه في الجرّ فإني أشربه منه بلا سؤال، لا من غير الثقة ولو قال إنه من سقاء ويدين بتحريمه في الجرّ.

ولا يجوز بيع النبيذ، وعند حميس باستقباحه من فاعله، وكذا قيل في لحوم النّسك وشحومها يجوز أكلها لا بيعها.

وجاء الأثر بتحريم لبن النساء في الأسواق معلوباً لاشتراك الأطفال فيه وفي النسب به لأنّهم يتغرقون ولا يعرفون.

وجاز لمرضعة بيع لبنها على من تغذي به ولدها، فمن خلف أيتاماً أو عليه دين وأوصى إلى عدل وترك نبيذاً كثيراً فيما جاز شربه منه فعلى الوصي أو الحاكم أن يترح الملح (٢٦٩) فيه، فإذا صار خلاً باعه وقضى به الدين أو أنفق به الأيتام إن لم يكن عليه. وقيل: إذا عمل في سقاء حتّى أدرك ثمّ صبّ في جرّة النبيذ أو الخلّ فلا بأس به ما لم يردده في الجرّة.

ابن محبوب: إذا ترك فيها يوماً وليلة بعد أن بلغ في السقاء حدّه فلا يشرب، وقيل: لا يترك كذلك، وقيل: لا يفسد بذلك بعد السقاء إلّا إن صلب وخرج من النبيذ، وإن غلى فيها حتّى أدرك ثمّ حوّل إلى السقاء شرب، وكذا كلّ ما عمل لخلّ في جرّة جاز شربه إن صار نبيذاً، وقيل: إن أسس عمله فيها لم يجوز شربه إذا صار في حدّه، وما عمل فيها للنبيذ حتّى أدرك لا يجوز أن يعمل خلاً إلّا إن عمل فيها ثمّ حوّل من حينه قبل أن يغلى ويحمض.

وأما الطلاء والخلّ المحلّل أصله فحائزان حيث ما جُعلا من الآنية لأنّها لا تغير الحلال، وعند الأزهري إذا طبخ النبيذ في مشعل ثمّ صفي في دسّيجة ومضى لها شهر، فإن ازداد فيها لم يجوز شربه ولو لعلّة.

ابن بركة: اتفق أصحابنا وكثير من غيرهم على إجازة شرب الطلاء إذا غلا حتى يبقى منه ما مرّ، وكان عمر وعليّ ومعاذ وأبو عبيدة بن الجراح وأبو موسى يجيزونه على ذلك.

فصل

إذا عمل النبيذ في أديم مملوء، فإذا وقف عن غليانه فحوّل إلى جرّ أو زجاج شرب ما لم يغل فيه أيضاً، وقيل: إنّما يشرب ما دام في المشعل ولم يُحوّل. ومن طبخ - قيل - عصيراً أو تمراً أو بسراً أو زيبياً يريد به خلاّ فلا يعرض له ما دام في حدّ النبيذ، ولا بأس به إن تحوّل إلى الخلّ.

ابن إبراهيم: من عمل نبيذاً في جرّ ولم يعرض له حتى صار خلاّ حلّ له، ولم يجزه غيره لأنّ أصل عمله في وعاء لا يجوز عمله فيه.

ومن طبخ مبسلاً وأخذ الماء وطرح عليه تمراً واتّخذ الخلّ كره له، ولم ير ابن محرز به بأساً (٢٧٠)؛ قال حميس: ولعلّه خصّه بما لم يفضخ البسر ويخرج من الماء وضخّ، وإن كان في البسر قارين قطع ولا يُخلط معه وذلك سواء في خلّ ونبيذ، وإن انفضخت فيه بسرة أو أكثر فلا يتّخذ لأحدهما ويعمله لغيرهما.

وقيل: كان جابر ماشياً فلقط بسرة وقال: الحمد لله الذي أحلّ أكلك وحرم شربك. أبو سعيد: اختلف في طبخ البسر فقليل: يجوز اتّخاذ الخلّ منه، وقيل: لا، وكذا في المبسل إن بقي بعد طبخ البسر وأريد جعل الخلّ منه.

أبو الخواريزي: من طرح رطباً في جرّة وفيه بسر يريد به خلاّ فقليل: يجوز ذلك ولو بسراً خالصاً.

أبو الحسن: من عمل نبيذاً في حلال ثم تركه فيه حتى صار خلاّ وزال غليانه وزيادته جاز له.

وقال الأزهر: إن طبخت امرأة خلّاً في جرّة وطرح فيه ولدها داديا ليشربه فلا يفسد ذلك عليها لأنّه خلّ. وجاز خلّ البسر وحده.

وإن طرّح تمر على ماء بسر فقد رخص فيه بعض، وحرّمه بعض، وكرهه بعض. ومن طبخ خلّاً فشربه بحدّ النبيذ حتّى سكر لم يجر له شربه إلى أن يسكر، وقيل: يجوز أقلّ منه إن جعل للخلّ.

أبو سعيد: من طبخ نبيذا في جرّة ثمّ أراد خلّاً فإن لم يغل فيها ثمّ حوّل بنواه إلى خلّ جاز، وإن غلى فيها قبل أن ينوي خلّاً لم يجر ولا يرجع خلّاً، وقيل: يجوز إذا صار فيها إلى حدّه ونوي له؛ وعند مسبح إذا أطلق من إناء وهو حلو جاز شربه إن أسس للخلّ ما لم يسكر، وإن طبخ لنبيذ ثمّ حمض [٤٨٨] وأريد به الخلّ جاز إن كان في أديم جاز فيه الشرب ولم يفسد، وقيل: لا مطلقاً.

وقد روي النهي عن نبيذ البسر والزبيب معاً، وذهب بعض منّا إلى أنّ الخلّ لا يُطرح فيه البسر لهذا الخبر، ولا يجوز — قيل — اتّخاذه منه ولا تماخالطه وأجازه كثير إن خالطه تمر، والمختار الأوّل للحجّاء الأثر به والنهي عن جمعهما كما مرّ، واختلف فيه فقيل: نهى أدب لأجل السرف لأنّ أحدهما يكفي، وقيل: نهى تحريم بقاء على الأصل فيه.

وجاز الخلّ من البسر الحلو ومن العنب والرطب والتمر والحبوب؛ وجاز شراؤه إن عُرف من ثقة وغيره إن باعه مقرّ حتّى يعلم أنّه وضع فيه ما يحرمه.

ومن درن خلّه بخمر العجين أو حبّ الدادي فقد كرهه بعض، وكذا إن خمر العجين بخلّ فيه ددنه لا نحرمة بل ينتفع به أهله، ورخص في ذلك بعض، قال: ونقول لا يرجع إلى ذلك، ونحبّ القول الأوّل، وجاز بعض الدرن الذي فيه الدادي إن أريد به دواء وأخذ من عند ثقة.

ومن طبخ تمراً يريد به شراباً محرّماً كشراب الجرّ ونوي قبل أن يغلي فلمّا غلى وسكن وذهب بعضه وحمض باقيه وانتقل إلى الخلّ فقيل: لا يجوز وإن بلا حيلة، وقيل: إن حوّل إليه عن حال السكر جاز، وقيل: تجزى الية في تحويله إلى الخلّ

بإصلاح أو بغيره وإنما حَجَّرَ عن السكر. وحكم الإناء حكم ما جُعِلَ فيه من طهارة أو نجاسة.

فصل

قيل: إنَّ وكاء المشعل والقربة إذا جُعِلَ فيهما النبيذ وتنسَمَ أو فتحه أحد لينظره قبل أن يقف، فلا يضرّه إن كان الوكاء والوقت هو الغالب عليه من أحكامه، وفتحته لمصلحه أو لبعض معانيه لا يزيل حكم وكائه إن كان في أغلب أوقاته موكّاً عليه، ولا بدّ من فتحه وقت الحاجة.

أبو سعيد: إن عَصَرَ خمر على أنّه نبيذ في إناء فغلى فيه حتّى صار خلّاً فقليل: لا يطهر أبداً، وقيل: إن احتيل في تحويله إليه جاز وطهر، وقيل: إذا صار إليه بعد أن غلّا فقد حلّ ولو لم يحوّل بالنية والحيلة لتحوّله عن حاله.

ومن لا يعرف نبيذ الخمر من خلّها وقال له مأمون إنّه خلّها وكان في الأصل نبيذاً، لم يجز له لقيام العين لأثّها تُعرف بها وبالذوق ولا يسعه ذلك، وجاز إن وافق الخلّ.

ومن مزج طلاء بماء فمضى عليه ليله حلوا فلا يشربه إن غلّا.

أبو سعيد: إن عَصَرَ رجلان عنباً في جرّة فنواه أحدهما خمرًا والآخر خلّاً، فلمّا صار بخدّها أراد ناويه خلّاً شربه لم يحرم عليه ولا يضرّه نوى صاحبه وأثم به، ولا يبعد أن تحرم عليه حصّته، واختار حميس أن لا تحرم عليه إذ لا يمكن أن يكون بعض الشيء حلالاً وبعضه حراماً في وقت واحد.

وإن بان بها وحوّلها إلى الخمر حرمت. وإن لم يرجع عن نيّته بعد أن بانّت له ولم يرد شيئاً بعد جاز له شربه. وإن عَصَرَ ورجع عن نواه الخبيث قبل تغيّر العصير فقليل: له ذلك ولا يضرّه، وإن لم يرجع عنه بعد أن بانّت فزاد وهو على نواه حرم عليه وعلى غيره إن علمه.

وإن عصره على حمر فأدرك عليه وصار خلّاً فقيلاً: إذا غلا وتغيّر فقد فسد ولا
يتحوّل إلى صلاح وحلّ، وقيل: إن عولج وصار خلّاً جاز وحلّ، وإذا ثبت حلّه جاز
لكلّ؛ وكذا إن انتقل بلا علاج إلى ما يحلّ أو به بلا فرق إذا أريد به ذلك.

تمّ السادس.



هوامش الجزء السادس

- (١) - ب: - قيل بدر بشهر وأيام، وقيل فرض رمضان.
- (٢) - ب: + يوماً.
- (٣) - ب: أتمُّوا.
- (٤) - ب: - لهما.
- (٥) - ب: وقت.
- (٦) - ب: فوجد.
- (٧) - ب: - من رمضان.
- (٨) - ب: + له.
- (٩) - ب: - صحَّ بعد أن.
- (١٠) - ب: ولا يجب الصوم عند أبي عبد الله.
- (١١) - ب: - اليوم.
- (١٢) - ب: عند.
- (١٣) - ب: تعليماً منه.
- (١٤) - ب: - يومه.
- (١٥) - ب: غشيتها.
- (١٦) - ب: في.
- (١٧) - أ (هامش): عبارة الأصل فعليه بدل ما مضى من صومه مع يومه ذلك.
- (١٨) - ب: ظاناً.
- (١٩) - ب: - أبو سعيد.
- (٢٠) - ب: يومه، وهو خطأ.
- (٢١) - ب: - ثمَّ.
- (٢٢) - ب: - والرأس.

(٢٣) - ب: + ليلا.

(٢٤) - ب: إذ.

(٢٥) - ب: وشهره.

(٢٦) - ب: في.

(٢٧) - ب: به.

(٢٨) - ب: وطنها.

(٢٩) - ب: فقيل.

(٣٠) - ب: + منها.

(٣١) - ب: عليه.

(٣٢) - أ (هامش): وعارة الأصل والعبيد مخاطبون بالصوم بمنزلة الأحرار وينقض

صومهم ما ينقض صوم الأحرار.

(٣٣) - ب: - أياما.

(٣٤) - ب: ديناً.

(٣٥) - ب: جاء.

(٣٦) - ب: الإفطار.

(٣٧) - ب: عمران بلده.

(٣٨) - ب: فإن كان.

(٣٩) - ب: - وقد أمكنه.

(٤٠) - ب: بمحتلر.

(٤١) - ب: - في غسل.

(٤٢) - ب: يذنه.

(٤٣) - ب: - بين.

(٤٤) - ب: ذق.

(٤٥) - ب: + شيء.

- (٤٦) - ب: - به.
- (٤٧) - ب: يفسد.
- (٤٨) - ب: - كل.
- (٤٩) - ب: يمسكها.
- (٥٠) - ب: وقد قدر.
- (٥١) - ب: أكبرهم عنه.
- (٥٢) - ب: يقطر.
- (٥٣) - ب: - عليه.
- (٥٤) - ب: - فيها.
- (٥٥) - ب: وأخذ.
- (٥٦) - ب: - له.
- (٥٧) - ب: يعلما.
- (٥٨) - ب: + وكان.
- (٥٩) - ب: عند.
- (٦٠) - ب: - منه وقيل.
- (٦١) - ب: جد.
- (٦٢) - ب: عنه ما بيده.
- (٦٣) - ب: - قيل.
- (٦٤) - ب: - جزاء.
- (٦٥) - العبارة بين معقوفين شطب عليها في الأصل.
- (٦٦) - ب: غيرها.
- (٦٧) - ب: التمر.
- (٦٨) - ب: - في.
- (٦٩) - ب: خير.

(٧٠) - ب: - إليه.

(٧١) - ب: مائة.

(٧٢) - ب: ما لها من اللباس عليه.

(٧٣) - ب: - أو الموت.

(٧٤) - ب: - أو صوم عشرة.

(٧٥) - ب: أطعم.

(٧٦) - ب: عليه.

(٧٧) - ب: كفر.

(٧٨) - ب: من.

(٧٩) - ب: - كله.

(٨٠) - ب: - ذلك.

(٨١) - ب: - إلى.

(٨٢) - ب: - له.

(٨٣) - ب: - وقيل.

(٨٤) - ب: اعتقته.

(٨٥) - ب: جاريتي.

(٨٦) - ب: عرف.

(٨٧) - ب: + وكذا.

(٨٨) - ب: أعطى.

(٨٩) - ب: عليها.

(٩٠) - ب: إن.

(٩١) - ب: - له.

(٩٢) - ب: - إن لم يفعل.

(٩٣) - ب: بيت.

- (٩٤) - ب: نذر.
- (٩٥) - ب: فيه.
- (٩٦) - ب: ولا عليها.
- (٩٧) - ب: برمضان ليلاً.
- (٩٨) - ب: منزله.
- (٩٩) - ب: بعض.
- (١٠٠) - ب: عليها.
- (١٠١) - ب: إن.
- (١٠٢) - ب: لابنه.
- (١٠٣) - ب: بلا عقد ولا عزم.
- (١٠٤) - ب: فتلزمه.
- (١٠٥) - ب: هو.
- (١٠٦) - ب: فقطع الحقَ بيمينه أو بعهد الله كاذباً.
- (١٠٧) - ب: ثم فعل.
- (١٠٨) - ب: من الليل.
- (١٠٩) - أ (هامش): وعبرة الأصل وقيل لكلّ حالف بيمين غير الظهار... إلخ.
- (١١٠) - ب: + وكذا.
- (١١١) - ب: له.
- (١١٢) - ب: ذلك .
- (١١٣) - ب: عماء . وهو خطأ .
- (١١٤) - ب: حليّ .
- (١١٥) - أ (هامش): والعلس ... [كلمة غير واضحة] ضرب من الحنطة ...
[كلمتان غير واضحتان] في قشر، وهو طعام أهل صنعاء .
- (١١٦) - ب: أنه .

- (١١٧) - ب: يحرز .
- (١١٨) - ب: نفسها .
- (١١٩) - ب: إن احتاج إليها ولا يخبره .
- (١٢٠) - ب: عرف .
- (١٢١) - ب: وجب عليه القيام بأدائه .
- (١٢٢) - أ (هامش): لعلّه: أيّمان .
- (١٢٣) - ب: أردفه .
- (١٢٤) - ب: من كفّارته فليعلمه .
- (١٢٥) - ب: - من الشعر .
- (١٢٦) - ب: - ويتمّ .
- (١٢٧) - ب: لنفعلنّ .
- (١٢٨) - ب: - إلى .
- (١٢٩) - أ (هامش): وعبارة الأصل: الجزاز .
- (١٣٠) - أ (هامش): وعبارة الأصل: جلد النخل .
- (١٣١) - ب: من ستّة .
- (١٣٢) - ب: يصوم رجلاً .
- (١٣٣) - ب: - عليه .
- (١٣٤) - ب: واختلف .
- (١٣٥) - ب: - وقال .
- (١٣٦) - ب: يفعلهُ .
- (١٣٧) - ب: إنه .
- (١٣٨) - ب: - أنه .
- (١٣٩) - ب: - أنها بحالها .
- (١٤٠) - ب: - لأنه غيب .
- (١٤١) - ب: أنه .

(١٤٢) - ب: - حين سكنت

(١٤٣) - ب: ب: لله علي .

(١٤٤) - ب: ب: فعلت.

(١٤٥) - ب: ب: والمعنى.

(١٤٦) - ب: ب: راقية.

(١٤٧) - ب: ب: آية.

(١٤٨) - ب: ب: أراد.

(١٤٩) - ب: ب: إذا.

(١٥٠) - ب: ب: لا يفعل.

(١٥١) - ب: ب: جمع فلان.

(١٥٢) - ب: ب: لا.

(١٥٣) - ب: ب: حث.

(١٥٤) - ب: ب: فماتت.

(١٥٥) - ب: ب: + أن.

(١٥٦) - ب: ب: - أيأما..

(١٥٧) - ب: ب: خيمة أو فيها

(١٥٨) - ب: ب: بات.

(١٥٩) - ب: ب: - فيه.

(١٦٠) - ب: ب: - أو قائما.

(١٦١) - ب: ب: - فإن نوت.

(١٦٢) - ب: ب: - أيضا.

(١٦٣) - ب: ب: - درهماً.

(١٦٤) - ب: ب: - لا..

(١٦٥) - ب: ب: - غلامه.

(١٦٦) - ب: ب: - إن لم.

(١٦٧) - أ (هامش): وعبرة الأصل يطلبه.

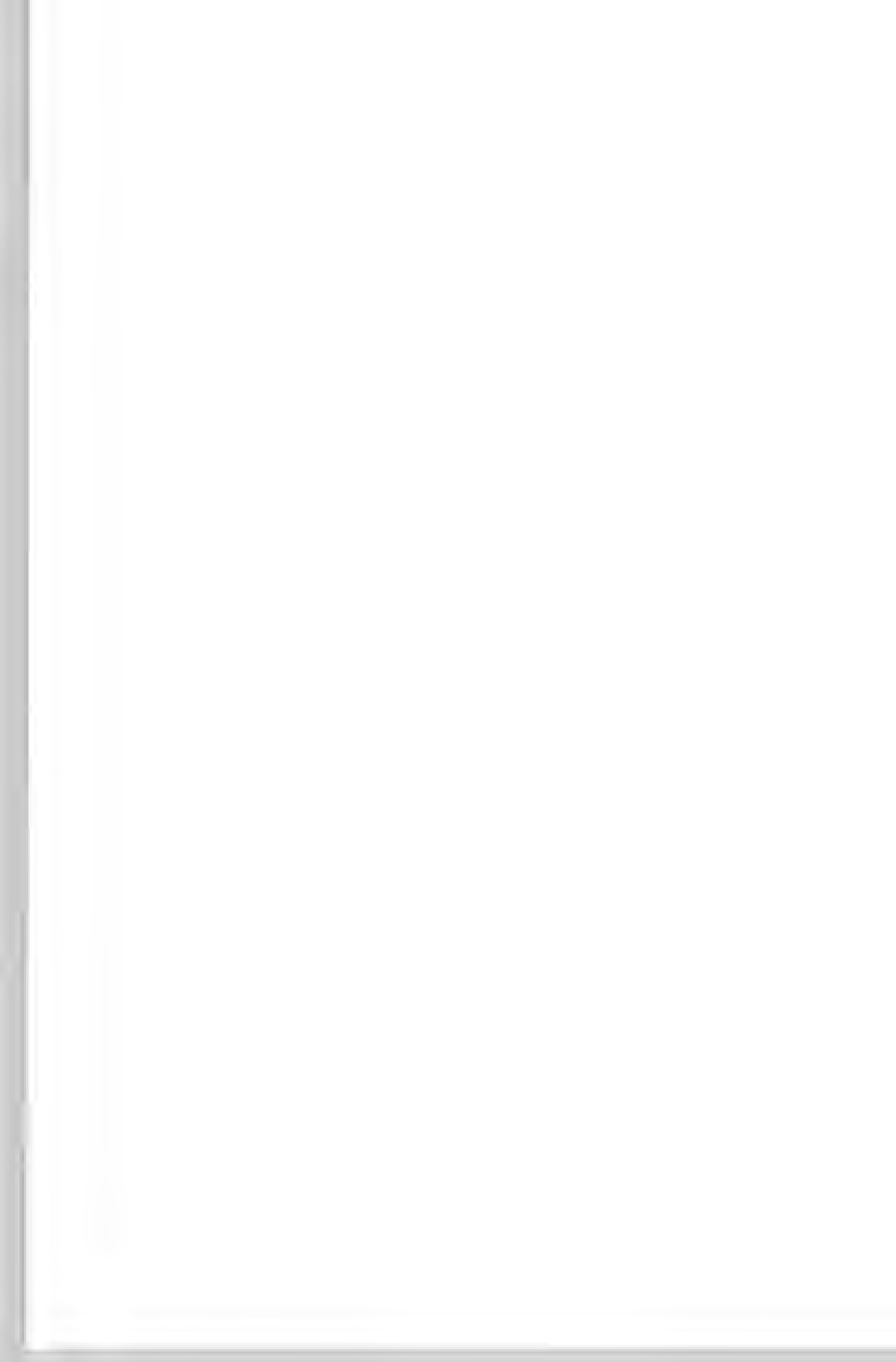
(١٦٨) - ب: ب: - ما حلقه.

- (١٦٩) ب: وإن جعل عليه العهد فقال: إن شاء الله لم يضره إن اتصل به.
- (١٧٠) - ب: كله.
- (١٧١) - ب: +على.
- (١٧٢) - ب: له.
- (١٧٣) - ب: الجبال.
- (١٧٤) - ب: - كذا.
- (١٧٥) - ب: - إنه.
- (١٧٦) - ب: رجلا.
- (١٧٧) - أ (هامش): وعبرة الأصل جراح.
- (١٧٨) - ب: فإنه.
- (١٧٩) - ب: بيمين.
- (١٨٠) - ب: - منه.
- (١٨١) - ب: فعل، وكذا في أ مشطوب عليها واستبدل بحلف..
- (١٨٢) - ب: + عليه.
- (١٨٣) - أ (هامش): وعبرة الأصل والفعل، وكذا في ب: الفصل.
- (١٨٤) - ب: حلفه.
- (١٨٥) - ب: - بها.
- (١٨٦) - ب: ببعضه.
- (١٨٧) - ب: إذا.
- (١٨٨) - ب: فهي.
- (١٨٩) - ب: يعثر.
- (١٩٠) - ب: من غير.
- (١٩١) - ب: أعطيته.
- (١٩٢) - ب: - إن قلر.
- (١٩٣) - ب: فقراء أهل مكة.
- (١٩٤) - ب: ما بين العشر إلى الخمس.
- (١٩٥) - ب: بصلب...

- (١٩٦) - ب: يقبضه .
- (١٩٧) - ب: أبو .
- (١٩٨) - ب: - جاز له .
- (١٩٩) - ب: صداقه .
- (٢٠٠) - ب: - عنه .
- (٢٠١) - ب: متواليه .
- (٢٠٢) - ب: - فإن صام .
- (٢٠٣) - ب: فعليه .
- (٢٠٤) - ب: - له .
- (٢٠٥) - ب: أكله منه .
- (٢٠٦) - ب: نوت .
- (٢٠٧) - ب: ير . وهو تصحيف .
- (٢٠٨) - ب: ومن .
- (٢٠٩) - ب: إن أكل .
- (٢١٠) - ب: + لحم .
- (٢١١) - ب: لحم .
- (٢١٢) - ب: في امتزاجه .
- (٢١٣) - ب: أبي إبراهيم .
- (٢١٤) - ب: - إن لم يعين التمر، وقيل: لا يحنت حتى يأكله كله؛ وإن حلف عن رطب أكل البسر .
- (٢١٥) - في النسختين: حادى بالبدال المهملة وهو خطأ .
- (٢١٦) - ب: مشويّه .
- (٢١٧) - ب: عليه الحنت .
- (٢١٨) - ب: عن الرؤوس .
- (٢١٩) - ب: واحدًا منها .
- (٢٢٠) - ب: عن ثوب .
- (٢٢١) - ب: على .

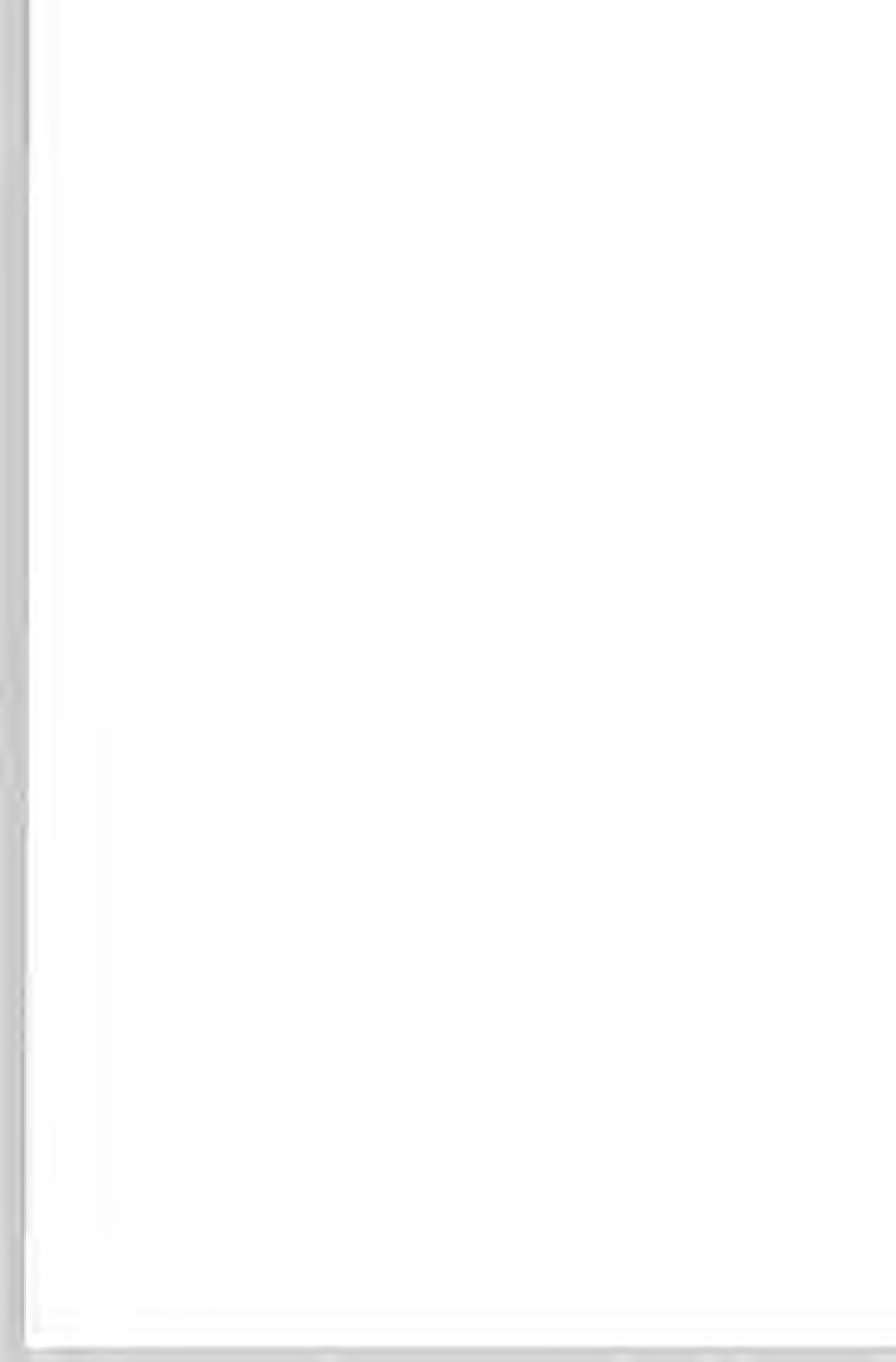
- (٢٢٢) - ب: وزعم ابن القاسم أنَّ حاجبًا قال: إن نوى أنَّه لا يلبسه ويشترى .
- (٢٢٣) - ب: - الكتاب .
- (٢٢٤) - ب: لا نشر .
- (٢٢٥) - ب: ولم يعرف .
- (٢٢٦) - ب: - فيحنت .
- (٢٢٧) - ب: بانت منه بالإيلاء .
- (٢٢٨) - ب: أو انتفع .
- (٢٢٩) - ب: + أيام .
- (٢٣٠) - ب: يحطُّها .
- (٢٣١) - ب: وإن لم يستقبل بها عنده فلا يفسده .
- (٢٣٢) - ب: لمخالفة .
- (٢٣٣) - ب: كذا في النسختين .
- (٢٣٤) - ب: ولا تجزيه .
- (٢٣٥) - ب: محلَّها .
- (٢٣٦) - ب: ولو لم .
- (٢٣٧) - ب: من قبل .
- (٢٣٨) - ب: ومن .
- (٢٣٩) - ب: بذكيٍّ . بالذال المعجمة . وهو الصواب .
- (٢٤٠) - ب: وذكَّتْها . وهو الصواب .
- (٢٤١) - ب: ذكَّاتها . وهو الصواب .
- (٢٤٢) - ب: + قيل .
- (٢٤٣) - ب: بحجر .
- (٢٤٤) - أ (هامش): تعليق منمحي . وفي ب: اللبطة . بالطاء المهملة .
- (٢٤٥) - ب: مأمورٌ . وهو خطأ .
- (٢٤٦) - ب: التذكية . وهو الصواب .
- (٢٤٧) - ب: - تتحرك حتى تموت
- (٢٤٨) - ب: سلامته..

- (٢٤٩) - ب: - فَرَكَهَا.
- (٢٥٠) - ب: - به.
- (٢٥١) - ب: - أَكَلَهُ.
- (٢٥٢) - ب: - اللَّيْلَ دُونَهُ.
- (٢٥٣) - ب: - + مِنْ.
- (٢٥٤) - ب: - مِنْ.
- (٢٥٥) - ب: - أُنْبِتَ.
- (٢٥٦) - ب: - شَيْئًا قَبْلَهُ مِنْهُ.
- (٢٥٧) - ب: - + إِنَّ.
- (٢٥٨) - ب: - حَلَّ.
- (٢٥٩) - ب: - فَأَخَذَتْ.
- (٢٦٠) - ب: - صَيْدًا.
- (٢٦١) - ب: - أَخَذَ.
- (٢٦٢) - ب: - إِنَّ.
- (٢٦٣) - ب: - ذُبِحَهَا.
- (٢٦٤) - ب: - بِالسَّيْفِ.
- (٢٦٥) - ب: - فُخِخَهَا.
- (٢٦٦) - ب: - جَائِزًا.
- (٢٦٧) - ب: - السَّكْرَ.
- (٢٦٨) - ب: - كَمَا.
- (٢٦٩) - ب: - الْمَلْحَ.
- (٢٧٠) - ب: - بِأَسَا بِهِ.



الجزء السابع

في الحجّ ومعانيه



الباب الأول منه

في البيت ومكة شرفها الله وفي وجوب الحج والعمرة

قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ...﴾ (الآية (سورة آل عمران: ٩٦) ،
فإنَّ اليهود قالوا: إنَّ بيت المقدس أفضل وأعظم من الكعبة لأنَّه مهاجر الأنبياء —
عليهم السلام — ، وسمَّيت أرضه المقدَّسة. وقال المسلمون: الكعبة أفضل، فأنزلت ثمَّ
قال ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ...﴾ (الآية (سورة آل عمران: ٩٧) ، وليس ذلك في المقدس.

واختلف في قوله: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ...﴾ (سورة آل عمران: ٩٦) فقيل: يظهر على
وجه الماء عند خلق السماوات والأرض قبلها بألفي عام خلقها زبدة بيضاء، فحدثت
الأرض من تحتها. وقيل: بني في الأرض، وقيل: لمَّا خلق الله العرش وضع تحته البيت
المعمور وأمر الملائكة أن يطوفوا به فطافوا، ثمَّ أمر الساكنين منهم في الأرض أن يبنوا
فيها بيتا نحوه وقدره، وأمر من فيها أن يطوفوا به كأهل السماء بالمعمور، وقيل: هو
أول بيت بناه آدم فيه قاله ابن عباس.

وعن [٤٨٩] الضحاك: أول بيت وضع فيه البركة، واختير من الفردوس
الأعلى. وقيل: وضع للناس الحجَّ لله تعالى إليه. وقيل: جعل قبله لهم. وقيل: أول
مسجد وُضع لهم يعبدون الله فيه.

وبكة هي مكة كلابز ولازم. وقيل: بكة المسجد والبيت، ومكة الحرم كله.
وقيل: سمَّيت بكة لأنَّها تبكي أعناق الجابرة، أي تدقُّها. ومكة لقلَّة مائها.

ابن عباس: ما أعلم على وجه الأرض اليوم بلدة ترفع فيها الحسنات بكلِّ مائة
ألف ما ترفع بمكة، ويكتب لمصلِّ بها ركعة مائة ألف ركعة، والمتصدِّق بها درهما
مائة ألف درهم، وكذا كلَّ حسنة، وفضلها لا يُحصى وغرضنا الاختصار.

وهي قبله المؤمنين، وآيات بيِّنات؛ هي مقام إبراهيم والحجر الأسود والحطيم
وزمزم والمشاعر كلها. ومن دخله كان آمنا لأنَّه حرم الله بدعاء إبراهيم — عليه

السلام - حيث يقول: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ (سورة البقرة: ١٢٦) وكان من دخله من الجاهلية ونجا إليه أمين الغارة والقتل، ولم يزد الإسلام إلا شرفا وأمنا، وقيل: غير ذلك من الوجوه.

وأول من بنى البيت المشرف الملائكة ثم آدم ثم بنوه ثم السخيل - عليه السلام - ثم العمالقة ثم جرههم ثم قريش ثم ابن الزبير ثم الحجاج بن يوسف، فهو لاء عشرة من أوله إلى اليوم على ما حكاه بعضهم. ويجوز دخول مكة ولو ليلا، وفي النهار أفضل.

فصل

قال الله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (سورة آل عمران: ٩٧) أي يجب على مستطيعهم. وشروطه البلوغ والعقل والحرية والإسلام والإمكان ووجود الزاد والراحلة والأمان والدليل والرفيق.

واستطاعة الحج وجهان: صحة الجسم والقدرة على المشي، ووجود المال والراحلة. ومن قدر على بلوغه ماشيا سمي مستطيعا وواجدا للسبيل إليه. واختلف في الاستطاعة فقيل: من وجد مالا وراحلة لزمه الحج من فضل المال، ولا يبيع له الأصل، وقيل: يبيع منه إن بقي من ماله ما تكفي غلته عياله إلى أن يحج، وقيل: إن بقي منه ما يأكلون إلى أن يحج، وقيل: هي مال واحتيال، وقيل: صحة البدن، والمختار عندنا أنها صحة البدن والزاد والراحلة وأمان الطريق والرفقة وقوت من يلزمه عوله إلى أن يرجع.

ابن عباس: يلزم من ملك مائة درهم أن يحج وأن لا ينكح الأمة، وليس بمطرد لاختلاف الأحوال والأزمان، وعند ابن محبوب: من له مال وأرض نخل وكان ذا عيال لا يضرهم إن باع من ماله فإنه يبيع منه ويحج، وإن كان إذا باع وحج ورجع يتحمل

دينًا لم يلزمه، وقيل: إن كان له ما يفضل لهم لزمه. وقيل: من قدر عليه بحال واحتيال فقد لزمه، وقيل: من له ما يغنيه وعياله ومن يلزمه عوله إلى الحول ويفضل له ما يحجّ به ولا يلزمه بيع ماله كلّ، ولا يبيع متاع بيته، وإنما يبيع منه ما لا يضرّ به نفسه ولا إياهم، ولا ينقص عليه المعاش في الباقي.

ولا يجب في عبيد الخدمة، ويلزم في عبيد التجارة إن بلغوا الزاد والراحلة. ومن لزمه لسعة ماله فلم يحجّ وهو يأمله حتّى ذهب لزمه دينًا عليه ويوصي به. وإن كثر مال ذي علة ولم يقدر بنفسه لم يلزمه. ولزم ذا صنعة جَمَعَ منها ما يبلغه، وقيل: وإن لم يجمع منها ذلك، وينتقل بها من بلد إلى أخرى حتّى يصله، والأكثر على الأول. وعند الشافعي: لا يلزم أهل عمان لأنّه لا يكون إلّا مع الأمان، ولا عدوّ أعدى من البحر، وليس كما قال لأنّ طريقها يكون من البرّ أيضًا، وليس له معرفة بعمان لأنّه نشأ بالعراق ثمّ انتقل إلى مصر فمات بها.

ولا يجوز إهمال النية فيه ولو لفقير.

قال حميس: ولا يلزم عليلًا ذا مال كما مرّ، قال: ولكن يوصي به إذا احتضر لأنّه مخاطّب به، وعندى لا يلزمه الإيصاء به ولا أنّه مخاطّب به إذ من شرطه صحّة البدن وقد عدمت، ولزم مكّيًا إن قدر عليه ببدنه ولو عجز عن زاد وراحلة، وكذا غيره لأنّهما مشروطان [٤٩٠] لمن احتاج إليهما.

والنساء كالرجال في فرضه.

واختلف فيمن له مال ما لو سلم لقدر أن يحجّ منه، ولكن يطالبه سلطان ويغرمه ولا يجد امتناعا منه ولا يأمنه وإن على عياله فقيل: يُعذر بذلك ويفتدي بماله من ظلمه ولو عليهم، وقيل: يلزمه والباطل لا يزيل الحقّ، وإن شاء افتدى بما في يده، والحجّ دين عليه، وإن شاء حجّ وتوكل على الله وأدى ما عليه.

البيساني: من ملك في أشهر الحجّ ما يلزمه به لم يسقط عنه بعد وجوبه بظلم من ظلمه، والخراج ظلم. ومن تلف ماله قبل دخولها لم يلزمه.

فصل

أبو عبد الله: إذا وجب على الشاري فليحج وإن بلا إذن الإمام. ومن قدر على غزو وعليه حجّ اختير له أن يبدأ به ثم بالغزو.

وإن لزم ذا بنات أو غيرهنّ ممن يلي تزويجهنّ وكلّ بهنّ من يثق به وحجّ. ومن له مال وعيال وأولاد ويجد قائما بهم ولزمه حجّ ويخاف عليهم فلا يتركه لذلك إذا لا يدع فرضا خوفا من ضياع مال، فالضرر فيه أولى منه في الدين. ومن لزمه وخاف إذا خرج إليه أن يضرب الجائر أهله فله أن يؤخّره حتّى يأمن عليهم، كما له تأخيرها إن خاف على نفسه إلّا إن وجد نائبا عنه ويأمن معه عليهم منه، فإن تلف ماله لإقامته عليهم أوصى به.

ومن دخله مال في أشهره لزمه كما مرّ، وإن دخله قبلها واحتاج النكاح تزوّج. وإن لزمه وخاف العنة اختير له أن يتزوّج بأقلّ الصداق ويحجّ، وإن دخله مال قبلها فزال لم يلزمه حتّى تدخل وعنده ما يلزمه به. ومن دخله فيها فلزمه فيه ولم يجد سبيلا إليه حتّى تلف المال فقد لزمه، وقيل: لا يتزوّج إن دخله فيها إلّا إن خاف العنت. (١)

ومن اتفق له حجّ وتزوّج بدأ بالفرض والتزوّج سنة إلّا إن خافها فيتزوّج بأربعة دراهم، وقيل: يبدأ بأيّهما شاء، وقيل: بالتزويج، فإن بقي له ما يحجّ به حجّ به وإلّا أوصى به.

الربيع: من دخله في غيرها فله أن يأكل منه ويكتسي وينفق ويتزوّج، فإذا دخلت وعنده ما يبلغه لزمه أن يحجّ، وعند ابن محبوب نزال ولايته إن دخله فيها وتركه حتّى مات إلّا إن أوصى به.

ومن خرج إليه حين لزمه فتلف ماله في طريقه فقد لزمه، ولا يتّسع فيه من دخله فيها ولا يبدأ - قيل - بشيء قبله.

ابن محبوب: من لزمه فمَرَّ عليه وقته ولم يحجَّ حتَّى تلف ماله ولم يوص به فقد هلك، وكذا الزكاة وبدل رمضان كما مرَّ. وقيل: من لزمه ففهاون به حتَّى تلف ماله صام وصنع معروفًا.

ابن روح: إن احتضر ذو مال يحتمل ثلثه أن تنقذ منه مكِّيَّة لا كاملة من وطنه لزمه الإيضاء بذلك.

وقيل: يلزم قادرا على المشي أن يحجَّ. ومن لا يقدر عليه فحتَّى يجد زادًا (٢) وراحلة ويفضل بيده ما مرَّ. ومن لزمه وبلغ الكبر أبواه وخاف عليهما، فإن أمكنه أن يتخذ لهما خادما أو أجيرا فعل وخرج إليه وإلا فلا يدعهما.

موسى: الحجَّ هضم الذنوب فمن صحَّ وكثر ماله وأمن لزمه إلا إن غفر له. أبو الخواري: من له مال وعليه عيال لا يفضل من غلته عنهم، فإن باع بعضه نقص وضاعوا بعده وعليه صداق فقيل: يُعذر بذلك لنقصه عن وفاء ما ذكر، وإن كان إن باع منه بقي له ما يكفي ذلك ويستغني به لم يُعذر.

ابن صالح: إن كان لامرأة على زوجها مائة نخلة فقد لزمها، وترفع عليه حتَّى تأخذ منها وتحجَّ. ومن له مال لو باعه لوصل ثمنه عشرة آلاف درهم وثمرته لا تموتنه وعياله وما يطالب به من خراج ولو باع منه ما يبلغه إلى البيت وخرج إليه لا ضرر به وبهم، ولا يدري أنجزهم غلَّة الباقي أم تنقص عنهم فقيل: لا يلزمه إلا إن فضل منها ما يكفيهم كما مرَّ غير مرَّة، ولا يُعتبر الخراج لأنَّه لم يلزمه، واختار أنَّهُ إن كان لا يأمن إلا بأدائه كان عذرا له. وعند حميس أعذر من المؤونة لأنَّه - قيل - لا يجب إلا باجتماع الشروط المذكورة قبل؛ قال: والمرء أحوج في منزله إلى الأمان منه إليه في الطريق، فإن كان لا يأمن عليهم بعده إلا بأداء الخراج إليه كان عذرا ولم [٤٩١] يلزمه إلا بعد أدائه وأمنه، وإن على ماله إذ به قوام عيشه.

فصل

أجمعوا أنه لا يلزم إلا مرة في العمر، واختلفوا في قادر على إنفاذه (٣) من ماله لا بنفسه لمرض أو كبر فقيل: إنما يلزمه بنفسه إن استطاعه وإلا وصّى به، (*) لأنه من أعمال البدن، وقيل: إن عجز عنه أقام نائباً عنه بماله، فإن مات قبل أن يستطيع فقد تمّ حجّه ولزمه أيضاً إن استطاع بعده، وقيل: قد تمّ له ولو قدر بعده.

وقد روي: «من له سعة ولم يجبسه مرض ولا سلطان فمات ولم يحجّ فليمت يهودياً أو نصرانياً أو جاهلياً».

الربيع: من لزمه ومات بلا إيصاء به مات كافراً. ومن لزمه ونواه الإيصاء به فمات ولم يفعل ذلك لم يبرأ منه إن فاجأه الموت قبل الفعل، وقد أعجم لسانه أو وقع في حريق أو غرق ونحوهما ولم يمكنه الإيصاء، وكذا النسيان، وإن لم يكن ذلك وأراد وارثه إخراجه عنه لم ينفعه، ورجى خميس أن ينفعه إن كان لعذر والله أولى به. ومن لزمه وأمكته فلم يحجّ حتى احتضر وندم وتاب وأوصى به فلا عليه، وإنما يهلك إذا لم يدين به ولا أوصى به عند احتضاره، وقيل: أمره إلى الله، وبه قال ابن محبوب، وقيل: لا ينفعه الإيصاء به، وهو - قيل - موسّع، وقيل: مضيق عند وجوبه وإمكانه والأول هو المختار عندنا.

ومن عرض عليه من يحمله إليه ويقوم بأمره فقيل: يلزمه، والصحيح جوازه عن حيّ إن عجز عنه وعن ميت للأحاديث الواردة في ذلك، ويُقضى عنه الحجّ والعمرة والعق والصوم والصدقة؛ وحسنات الحرام مضاعفة أكثر من غيره كما مرّ، وكذا سيئاته.

أبو عبد الله: إذا أراد الله بعبد شراً حمله إلى مكة فيعصيه فيها. وعن عمر: «الوفد كثير والحاج قليل». وعلامة قبوله أن يكون صاحبه بعده خيراً منه قبله. والحجّ من عمان تعدل حجتين، وكذا غيره بحسب القرب والبعد.

فصل

يتخلّص من أرادته من كلّ تباعة وإن من نذر أو تكفير، ويصل أرحامه ويرضيهم، وجيرانه، ويوسّع زاده ليتسع خلقه، ولا يماكس في كراء ولكن يساوم، فإن غلا عنه تركه. ومن لزمه وطلب بما عليه من دين قضاؤه وحجّ.

ونذب له أن يصاحب عفيفا حافظا لحقّ الصعبة، وعليه إن يتواضع ويخلص نيته لله، وأن يصرف همّته إلى ما عنده ويجنب كلّ قبيح شرعا، وأن يكثر الزاد رجاء للثواب لأنّ الدرهم فيه سبع مائة فأكثر، وأن يكثر الدعاء والذكر، ولا يدعه عند كلّ شرف ولا عند الركوب، ولا يكثر ذكر الدنيا. وكان صلّى الله عليه وسلّم إذا ركب راحلته كبر ثلاثا وتلا قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَكَ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ الآية (سورة الزخرف: ١٢)، وقال: «اللهمّ إنّي أسألك في سفري هذا البرّ والتقوى والعمل بما ترضى، اللهمّ هون علينا السفر واطو لنا الأرض، اللهمّ أنت صاحب في السفر والخليفة في الأهل، اللهمّ اصحبنا في سفرنا واخلفنا في أهلنا»، وقال: «دعاء المظلوم على ظالمه، والوالد على ولده العاق له والمسافر — أو قال: الحاجّ — مستجاب حتّى يرجع إلى أهله».

ونذب الخروج للسفر أوّل النهار يوم الخميس إن أمكنه. ويروى أنّ من نزل منزلا وقال: «أعوذ بكلمات الله» الخ... لم يضره شيء حتّى يرتحل منه. وأيضا: «إذا سافرت في خصب فأعطوا الإبل حقّها منه، وأسرعوا السير في الجذب، وإن أردتم التعرّس فنكبّوا عن الطريق».

وروي: «البحر نار في نار»، يريد أنّه نار في إسراع الهلاك للنفس والمال.

وقال: «لا يركب البحر إلّا حاجّ أو معتمر أو غاز».

وقال: «الغريق فيه له أجر شهيدين». وهذا لمن أراد الله سعاده.

الباب الثاني

في فرائض الحجّ وسننه ورؤية الهلال وحدود مكة

والمواقيت

وقد أجمعوا - قيل - على أنّ الإحرام والوقوف بعرفة إذا فات وقت أحدهما بطل الجميع ولم يمكن إصلاحه، والزيارة يوم النحر بعد الذبح. والطواف فرض متفق عليه، فمن فاتته واحد من ذلك فلا حجّ له، وكذا إن أفسده.

والعمرة - قيل - فريضة، وقيل: من شروطه.

والسنة في الطواف التسييح، والوقوف عند ركن الحجر والميزاب، وما يُقال في ذلك من الدعاء وهو مندوب لا واجب، وكذا ما يُقال [٤٩٢] عند الصفا والمروة، ورمي الجمار، والإفاضة بعد الغروب سنة، ومن أفاض قبله من عرفات لم يتمّ حجّه لأنّ الوقوف بها إلى الليل فرض، والدعاء فيه والذكر سنة. وفي كونه فرضاً أو سنة عند المشعر الحرام قولان، والإفاضة منه قبل الطلوع، والذبح والحلق بمحلّهما سنة.

ومن فاتته الوقوف بعرفات إلى الغروب فاتته الحجّ ولزمه من قابل والدم. وليس لأحد أن يجهل ذلك ولا يتركه.

وقد فرض على المحرّم أن لا يرفث ولا يفسق ولا يجادل، وسنّ الرمل وهو فوق المشي ودون العنق.

ومن دخل في عمل من الحجّ لم يلزمه الخروج منه. قال تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (سورة البقرة: ١٩٦) وهذا خطاب لا يرد إلّا على من دخل في المشي ولا دلالة فيه على أنّ العمرة فرض، وقد تعارضت الأخبار فيها فلا تُفرض بلا دليل.

والإفاضة قبل الطلوع من جمع سنة خالف بها النسيء (٥) المشركين. وكذا من عرفات بعد الغروب. والتلبية للإحرام، ورمي الجمار والحلق والذبح والمتعة سنة كما

مرّة، والزيارة فرض والتكبير والتسبيح سنّة، وكذا الركعتان، وفي السعي بين الصفا والمروة قولان، والتكبير بينهما سنّة كالوداع.

أبو سعيد: فرائض الحجّ الإحرام من الميقات بالتلبية والنية في أشهره، والوقوف بعرفة بعد الزوال إلى الغروب، وطواف الزيارة يوم النحر، (٦) ورمي جمرة العقبة، وقيل: السعي فيها فرض بعد الطواف، وقيل: سنّة، واتّفقوا على وجوبه فيها.

فصل

أبو المؤثر: من رأى هلال ذي الحجة وحده لزمه أن يحجّ ويقف بعرفات يومها، ويقضي مناسكه وحده، ولا حجّ له إن لم يفعل ذلك. وإن خاف استتر. وإن شهد قوم برؤيته ثم حجّ الناس ووقف الإمام ثم قالوا: اشتبه علينا أئمّوا وقوفهم إلى الغروب وأفاضوا إلى المزدلفة، فإذا صلّوا الفجر وذكروا الله عند المشعر الحرام دفعوا إلى منى للرمي عند الطلوع ثم يرجعون إلى عرفات (٧) ويقفون وهم على إحرامهم، ويفيضون كذلك إلى جمع فيبيتون فيه، ويصلّون الفجر ويذكرون الله، ثم يدفعون كذلك للرمي عند الطلوع ثم يذبحون ويحلقون رؤوسهم ويقصّون شواربهم، ويأخذون من عفا لحاهم، ويقلّمون أظفارهم وهو معنى قوله تعالى (٨) ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ الآية (سورة الحج: ٢٩)، فإذا زالت الشمس رموا الجمار ثم يرجعون إلى منى فيرمون الجمار ثلاثة أيام غير الذي ذبحوا فيه وقد تمّ حجّهم وأخلّوا بالأحوط.

وكذا قال أبو الحسن: فإنّ من رأى الهلال وحده إن لم يفعل ذلك وخرج مع الناس ووقف معهم لم يجزه ذلك ويعيده قابلا. وإن شهد إثنان برؤيته زورا فحجّ الناس بهما ثم أرادا أن يتوبا لم يلزمهما إظهار ذلك إذ ليس عليهم أن يقبلوا قولهما إن انقضى الوقت وإلا أظهراه وأعلماهم بكذبهما.

ابن محبوب: إن اختلف فيه قوم فرآه بعض فجعلوا عرفة يوم النحر فذبحوا فيه، وبعض بخلافه فلكلّ هلالهم.

ولمن رآه - قيل - وحده أن يتهم نفسه ويحج مع الناس، وذلك له أولى. ومن سمع منادي السلطان بيوم الفطر أو النحر لزمه قبوله إن شاع كما مرّ.

فصل

أبو سعيد: معنى قوله تعالى: ﴿أَشْهُرٌ مَّغْلُومَاتٌ﴾ (سورة البقرة: ١٩٧) أنّه شوال وذوالقعدة وعشرة من ذي الحجة، وقيل: إلى ثلاثة عشر منه لأنّ أيام التشريق من تمام المناسك ولا يبعد كونه كلّ منها لأنّ ظاهر الكتاب يوجبه، وأقلّ الجمع ثلاثة وهذا في اللغة وأما في الشرع فإنّهم أجمعوا على أن ليس بعد أيام التشريق عمل حجّ إلّا من عبق عن طواف الزيارة إلى انقضائها، وأما رمي الجمار وسائر المناسك فذلك في أيام التشريق.

فصل

قد وقّت صلى الله عليه وسلّم لأهل المدينة الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرنا، ولأهل اليمن [٤٩٣] يللم، ولأهل العراق ذات عرق، وقال: من وقّت له وقت فهو له وكمن مرّ به من غيره حاجّا أو معتمرا لأنّه لا يجاوز الميقات إلّا محرّما.

ومن قصد جدّة أقام فيها ما شاء ثمّ يحرم منها إن بدا له أن يحجّ أو يعتمر. وإن أحرّم من الميقات ثمّ أقام بمجدة أياما فلا بأس عليه. وكره التجر للحاجّ حتّى يقضي نسكه. ومن كان أهله دون الميقات فأراد أن يحجّ أو يعتمر أحرّم من أهله. فمن جاء لحاجة ثمّ أراد ذلك أهلّ بلا رجوع إلى أهله.

ومن أراد أن يحرم بحجة فأحرم بعمرة أو عكس أو إحداهما فقرنهما فهو على ما نوى، ولا يضره ما أخطأ به.

وتجزئ عند حاجب التلبية مع النية عن التسمية، ولا بأس عليه أن يحرم في ثيابه الدنسة إن كان يصلي بها. ومن أحرم ولم يلبّ حتى جاوز ميقاته رجع ولّى منها.

ويروى: «إذا أحرم الرجل أجابه الأفق الذي يليه ثم الذي يليه حتى ينتهي إلى الأفق»، ولعله على حذف الصفة وهي الأعلى.

والحائض والجنب إذا لم يجدا ماء تيمّما وأحرما.

ومن أقام بمكة محرما أياما ولم يركع ولم يسع (٩) أخطأ ولا عليه.

ومن أتى على غير ميقاته كمدني على الجحفة فأحرم منها جاز له. ومن حاد عن طرق المواقيت فأحرم من حذائها صحّ له، وجائز من أي موضع شاء منها من أوله مما يلي بلده أو من آخره مما يلي الحرم. وما وقته الرسول - صلى الله عليه وسلم - من قرية للإحرام ثم نقلت إلى موضع آخر فالإحرام لا ينتقل عن الأول بانتقالها لأن المواقيت هي البقاع لا الأبنية. وقد رأى - قيل - ابن جبير رجلا قصد ذات عرق ليحرم منها فأخذ بيده حتى خرج به (١٠) من البيوت وقطع به الوادي حتى وافى به المقام فقال له: هذه ذات عرق الأولى.

ومن أراد أن يعتمر وهو في الحلّ دون الميقات مما يلي الحرم أحرم من حيث هو. وإن أحرم من قبل أن يأتي الحدّ الذي وقته الرسول فلا عليه.

ابن محبوب: لو أنّ قوما وصلوا ذات عرق فأتاهم بدوي حاف فقال لهم: هذه لم يسعهم أن يجاوزوها إلّا محرمين وكان حجة عليهم. وقيل: إنّ ابن عمر أهلّ من مكة بالحجّ ثلاث مرّات، فقال له غلامه: يا أبا عبد الرحمن هذا الهلال، فنظر إليه فنزع قميصه وأهلّ، ثم أهلّ مرّة من جوف الكعبة قاعدا ثم أخرى يوم التروية من البطحاء حين راح إلى منى.

ولا يهلّ مكّي عند ابن عباس حتى يريد الخروج إلى منى. وكان بعض إذا أراد أن يحرم وهو في الحرم استلم الركن ثم خرج. وقيل: إنّ ابن الربيع أقام بمكة سبع

سنين فكان يهلّ إذا رأى هلال ذي الحجة، ويطوف ويسعى قبل أن يخرج إلى منى، وقد دخل الحسن مكة متمتعاً فقال لابن عباس: من أين أהלّ؟ فقال له: من حيث شئت.

وقد وقت الرسول لأهله التمتع، وعند إبراهيم يخرج أهلها من العمرة ويهلّون بالحجّ من بيوتهم. ابن المسيّب: وقت المواقيت لأهل الآفاق ثم قال: «هنّ لهم ولن بعدهم ولن أتى عليها يريد حجّاً أو عمرة».

وقد أحرم - قيل - عمر من بيت المقدس، وقال علي: من قام حجّ أحدكم أن يحرم من حيث يبدأ، لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (سورة البقرة: ١٩٦) قال: أن تحرم من دويرتك، وكذا قال ابن جبير؛ وقد أحرم الأسود - قيل - من الكوفة، وابن عباس من الشام، وكانوا - قيل - يستحبّون لمن يحجّ أولاً من يحرم من بيته.

ولا يجاوز - قيل - مكّي ميقات أهل مصر حتّى يحرم منها. أبو سعيد: إنّ السّي لا يجاوزها من أراد حجّاً أو عمرة إلّا محرّماً هي التي قدّمتها لكلّ ناحية لهم ولمن أتى عليها؛ قال: وفي معاني الاتّفاق من أحرم قبلها ولو بعيداً لزمه إحرامه وإن دخلت عليه الكراهة باختلاف، فمن وجه خلاف ما عليه الناس ولما يلحقه من الضرورات، ولا يأمن فساداً عليه لطوله.

وليس لعبد ولا عليه أن يلزم نفسه ضرورة لما لا فائدة له فيه ولا زيادة له في الفضل، ولو ثبت في ذلك لسبق إليه النبي - صلى الله عليه وسلّم - وأهل الفضل من أصحابه.

وقال: [٣٩٤] من جاوز موقفاً له يريد حجّاً أو عمرة لم يجز له ولزمه دم ويرجع إليها ويحرم كما مرّ، وقيل: لا يلزمه إن رجع قبل أن يدخل الحرم، وقيل: ولو دخله ما لم يدخل بيوت مكة، وقيل: ما لم يطف، واختار أنّه إن لم يرجع إليها وحجّ واعتمر بلا رجوع إلى إحرام منها لزمه دم وتمّ حجّه، ولا يلزمه أكثر منه في تركه الإحرام من الميقات.

ومن كان أهله دونها فليحرم من أهله، وليس له أن يجاوز ميقاته، ولا يلزمه أن يرجع إلى ميقات غيره لأنّها إنّما وقّت لمن جاء منها أو فوقها لا من دونها، وإذا ثبت ذلك بالاتّفاق ثبت أنّ ما دونها حدّ مثلها. ولا يجاوز ذو حدّ حدّه إلّا محرّماً. ومن أتى على ميقات ولا يريد موجب إحرام عليه فليس بمخاطب به في حينه، فإذا جاوزها ثمّ أراد حجّاً أو عمرة فميقاته حيث أراد، ويهمل من مكانه لا من مكّة لأنّ ميقاته وراء ذلك، وإنّما زال حكمها عنه لزوال حكم الإحرام عنه، وقيل: عليه أن يرجع إليها فيحرم منها لأنّ عليه حكمها والقول بأنّ ميقاته حيث أراد ما ذكر هو الأصحّ.

أبو عبد الله: إنّ ذات عرق وقّتها عمر. (١١)

فمن مرّ بميقات فلا يجاوزها وإن من بحر إلّا محرّماً وإلّا رجع إليها إن قدر وإلّا لزمه دم. أبو صفرة: كنّا نحرم من جدّة في الصيف فشقّ علينا ذلك في الشتاء فصرنا نحرم من ذات عرق، وقيل: إنّ وائلاً لمّا وصلها قال له رجل: لو خرجنا إلى الميل فأحرّمنا منه فلمّا مشينا لذلك، قال: ما أردتم أن تصنعوا فرجعوا فأحرم من ذات عرق.

فصل

لا يتمّ الحجّ إلّا بالنية والإحرام والوقوف. ومن أدرك من يومه ساعة فقد أدركه. وطواف الزيارة - قيل - والسعي والعمرة عند الأكثر سنة، وقيل: فريضة. ومن أحرم بها لزمه إتمامها عند الجميع ولا تتمّ إلّا بالإحرام والنية والسعي، وتجوز في كلّ وقت غير وقت يحرم فيه بحجّ، والأكثر على أنّه يجوز له أن يعتمر في السنة مراراً إن كان من الميقات، وقيل: لا إلّا مرّة، وتجزي واحدة في العمر كالحجّ كما مرّ، وقيل: إنّهما ينفيان الفقر والذنوب، وليس للمبرور ثواب إلّا الجنة.

وسننه الإحرام، والغسل له والوضوء، ويكون بإثر فريضة أو نافلة في إزار أو رداء طاهرين جديدين أو غسيلين لم يلبسا منذ غسلًا، وأن يدهن بما لا طيب فيه قبل الغسل، والتلبية إذا علا شرفاً أو هبط وادياً، ورفع الصوت بها حتى ترى حجرة العقبة، والسعي بعد الطواف، وأن لا يطوف إلا طاهراً بطاهر، وأن لا يتطيب ما أحرم، وأن يستقيم حاسراً كذلك، ولا يلبس مخيطاً كذلك، ولا يأخذ من شعره وأظفاره ولا يحدث في بدنه غيرهما، ولا يفعل ذلك في غيره، وأن يبيت بمنى ليلة عرفة ولا يعدو إليها إلا بعد الطلوع، وبالمزدلفة ليلة النحر إلى الطلوع، وأن يرمي الجمرة إن تمتع أو قرن، وأن يخلق أو يقصر بعد الذبح والخلق أفضل، وأن يرمي الجمار كلها يوم الحادي عشر بعد الزوال والثاني عشر، وإن وقف إلى الليل فلا ينفر حتى يرميها كلها يوم الثالث عشر بعده، وأن يبيت بمنى ليالي التشريق، ويطوف يوم النحر بعد الذبح طواف الزيارة، ويصلي ركعتين بعد كل طواف قبل السعي، ويذكر الله ويدعو عند الطواف، والسعي والرمي والوقوف وبالمزدلفة كما مر، ولا يقطع التلبية حتى يرمي الجمرة كما مر.

ويجب الذكر عند المشعر الحرام، وترك المراء والمعاصي والجماع ودواعيه. ومن السنن طواف الوداع والهرولة في السعي، وتقبيل الحجر إن أمكنه وإلا استلمه وإن لم يصله في الطواف.

والعمرة كالْحَجِّ في السنن إلا أن المتمتع إذا سعى حلق أو قصر ثم أحل ويقطع التلبية عند دخوله في الطواف.

الباب الثالث

في الإحرام بالحجّ والعمرة والتلبية والنية

وقد سُنّت للإحرام كما مرّ، فمن لم يلبّ بالحجّ لم يدخل فيه ولم يحرم لأنّه يفتتح بالتلبية كالتكبير [٤٩٥] للصلاة، وإنّما يلبيّ بحجّ أو بعمرة أو بهما إن قرن. ومعنى التلبية وتكريرها الإدامة على الطاعة والإقامة عليها، أي طاعة بعد طاعة كما في حنانيك وسعديك.

ابن عباس: كان تليّته صلى الله عليه وسلّم في الحجّ: «لبيك اللهمّ لبيك، لا شريك لك لبيك، إنّ الحمد والنعمة والمملك لك لا شريك لك لبيك»، ويقول في آخرها: «بِحجّة - أو بعمرة - قماها وبلاغها عليك يا الله» إن أفرد، وإن قرن قال: «بِحجّة وعمرة قماهما وبلاغهما عليك يا الله». وإن حجّ عن غيره قال: «بِحجّة عن فلان بن فلان...» الخ، وهذه التلبية هي المُجمع عليها، ويقدم نيته قبل قوله إنّه يريد هذا أو هذا. وإن قال بلسانه: اللهمّ إنّي أريدها فيسرّها لي وتقبلها منّي فحسن وإلاّ فالتلبية تجزيه.

ونذب له إذا أحرم أن يكون وجهه إلى منى، فإن قال عند إحرامه: اللهمّ إنّي أريد الحجّ فيسرّه لي وتقبله منّي وأعني على نسكّي فحسن.

ونذب له كما مرّ أن يلبيّ على كلّ شرف وعلى كلّ هبوط، وعند قيام الراحلة والاستيقاظ من النوم لأنّها شعار الحاجّ، وكذا إن لاقى ناسا ليعلموا أنّه حاجّ فيدعون له ويشغل بذكره عن غيره.

ومن لبّى بالحجّ كان على إحرامه حتّى يخلق بمنى. ومن لبّى به من المسجد ثمّ طاف أخطأ ولا عليه.

ومن أحرم جنباً أجزاه لأنّه يلزمه على كلّ حال، ونذب له أن يغتسل، وكذا الحائض والنفساء لما روي أنّه أمر بذلك. وعن عائشة أنّها قالت: طيّت رسول

الله — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — يبيد بدريرة في حجة الوداع للحلّ والإحرام. ولا يطيب ثوبه والأفضل أن يحرم إذا انبعثت راحلته إن كان راكبا، وعند الأخذ في السير إن كان راجلا لما روي: «إذا خرجتم متوجهين إلى منى فاهلّوا»، وينوي الإحرام ويلبّي، وجاز تعليقه بإحرام غيره ويقول: «إهلا لي كإهلال فلان»، والأفضل أن يعيّن نواه لحجّ أو لعمره أو لهما، وإن نواه بقلبه ونطق بغيره جاز.

وحرم عليه الطيب، ولا يلبس مبخرّا به ولا مصبوغا به وأكله أيضا، والإكتمال به والتسقط والإحتقان به، وذلك كالكاפור والمسك والغير والصندل والياسمين والورد والزعفران، وليس من الطيب العصفور والحناء لما روي أنّ أزواجه كنّ يختضبن بالحناء وهنّ محرمات.

والتزوّج والتزويج وإن بوكالة لما روي من أنّه لا ينكح ولا يُنكح، والوطء بفرج أو فيه، وعلى من فعل ذلك كفارة وعلى من قبل دم؛ والإصطياد من برّ وعلى من أتلّف صيده جزاؤه لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ...﴾ (الآية المائدة: ٩٥)، والخطأ كالعمد فيه، وأن ينفره لما روي في ذكر مكة: «لا ينفر صيدها»، فمن نفره وتلف ضمنه، وأن يعين على قتله وإن بدلالة، وأن يأكل ما صاد أو صيد، وأن يشتريه أو يستوبه، وما ليس بمأكول ولا يمتلئ منه فحلاله كحرامه.

وروي «خمس يقتلن» (١٢) في الحلّ والحرم الحيّة والعقرب والفأرة والحداة والكلب العقور (١٣)، وزيد: الغراب؛ وحرم بيض ما حرّم صيده وعلى كسره الجزاء.

وإن احتاج إلى لباس حرّ أو بارد أو إلى طيب لمرض أو إلى حلق لأذى أو إلى ذبح صيد لجوعه جاز له، ويكفر لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّنْ رَّأْسِهِ﴾ (سورة البقرة: ١٩٦). وإن لبس أو تطيب أو دهن رأسه ناسيا أو جاهلا بالتحريم لم تلزمه فدية لما روي أنّ رجلا أتى النبي — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — بالجعرانة وعليه جبة وقد صفر لحيته ورأسه فقال له: أحرمتُ بعمره وأنا كما ترى،

فقال له: «اغسل عنك الصفرة وانزع الجبّة واصنع في عمرتك ما تصنع في حجّك»، ولم يأمره بالفدية لجهله بالتحريم. وقيل: إنّ الجماع كالطيب في الحكم. وإن قَلَمَ ظفراً أو حلق شعراً أو قتل صيدا [٤٩٦] ناسياً أو جاهلاً لزمته. وإن حلق المُحِلَّ رأس مُحرّم بإذنه لزمته هو، وإن أكرهه على الحلق أو حلقه نائماً لزمته الخالق، ويطلبه المخلوق (١٤) بإخراجها. وله أن يدخل الحمام لما روي أنّه صَلَّى الله عليه وسلّم يغتسل محرماً. وأن يغسل شعره بماء و سدر، وأن يحتجم ما لم يقطع شعراً لما روي أنّه احتجم وهو مُحرم، وأن يستظلّ نازلاً. وعليه أن يتنزّه عن الخصومة والشتم وقبيح الكلام لقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ...﴾ الآية (سورة البقرة: ١٩٧). ابن عباس: الفسوق المنايزة بالألقاب وأن يقول: يا ظالم يا فاسق. والجدال أن يماري صاحبه حتّى يبغضه لما روي: «من حجّ لله ولم يرفث ولم يفسق رجع كهية ولدته أمّه».

فصل

قد مرّ أنّ التلبية مع النية تجزي عن التسمية إن كانت في أشهر الحجّ، والتلبية إهلال بحجّ أو بعمرّة أو بهما كما مرّ، وهي فرض فإن سَمَّاهما بلسانه أيضاً كان أو كد. ومن لا يعرف أن يلبّي وقال: أحرمت بحجّة وسَمَّاهما على نفسه في أيامه ثبت عليه وله، وقيل: يلزمه الدم بترك التلبية إلى الإحلال. وإن سكت ونوى الحجّ وقضاه على ذلك غير ملبّ ولا قائل شيئاً لم يتمّ حجّه، ولا تجزيه نيّته إن قدر على الكلام كما لا تصحّ الصلاة بلا إحرام إن قدر عليه. وإن لم يلبّ عند إحرامه ولبّي (١٥) عند السعي للزيارة فلا دم - قيل - عليه إن لبّي قبل إحلاله وإلّا لزمه.

وإن دخل مكّة يريد الحجّ بلا إحرام وخاف الرجوع فاتّه، وإن أحرّم به ووقف أجزاءه ويذبح لتركه الرجوع إلى الميقات. ولزم عند الربيع من دخل مكّة بلا إحرام

سوى الخطّابين والبقّالين، (١٦) وعليهم أن يطوفوا قبل أن يخرجوا منها. ومن عجز عن الرجوع أحرم من مكانه ويذبح ولو شاة، وفي لزومه إن رجع إلى الميقات وأحرم منها قولان. وإن خاف الفوت أحرم حيث ذكر ويذبح.

ومن جاء - قيل - من خلف عرفات من الحّلّ وخاف فوت الموقف أحرم من حيث جاء، فإذا أدركه فقد أدرك. ومن دخل مكّة متمتعاً مريداً حجّاً فلمّا أحلّ أراد أن يزور قبر النبي - صلى الله عليه وسلّم - اختبر أن لا يفعل حتّى يقضي حجه، وله أن يخرج إلى ما دون الميقات. وكذا الحاج عن غيره.

ومن سكن دونها أحرم من حيث شاء لأنّها لأهلها ولمن أتى عليها. ومن أتى من خلفها يريد أدنى الحرم لا دخول مكّة فالوقف في دخوله بإحرام أو بدونه. ومن كان دونها ودخل مكّة بلا إحرام فلا يتجاوز منزله إلّا مُحَرِّماً، والأكثر على أنّه يُحَرِّم من مسجد الجنّ.

وإن أجنب المُحَرِّم ونسي الغسل حتّى قضى نُسُكَه فليهد بدنة وليعده قابلاً. ومن أراد الإحرام بحجّ فأحرم بعمرة أو عكس أو وطئ رجع إلى الميقات وأحرم منها إن قدر وإلّا فمن مكانه ويذبح. أبو مالك: نأمره أن لا يحرم منها إلّا بعمرة، وقد أمر به صلى الله عليه وسلّم وفعل به أصحابه، وقال: من دخل مُحَرِّماً بها في الأشهر لزمه الهدى لا إن دخل مُحَرِّماً بحجّة ولو في غيرها، ويكون على إحرامه حتّى يرمي ما مرّ.

ومن أحرم من بعيد ثمّ احتاج إلى حلق وإن لعانته فلا يفعل ولزمه الدم إن حلق شيئاً وكان مُحَرِّماً حتّى يطوف ويسعى. ومن علّم غيره الإحرام لم يجزه عن نفسه. وإن قتل المُحَرِّم مسلماً لم يطلّ إحرامه.

ومن دخل فيه وبه طيب فقد تمّ ويذبح. ويجزي عند بشير خارجاً إلى جدّة لتجر أن يحدث نية الحجّ عند وصولها. وإن خرج من بلده ونوى أن يحدثها من جدّة لم يجزه إن حجّ على ذلك.

وليس لمُحَرَّمٍ كما مرَّ أن يتزوَّج أو يراجع، وقيل: له ذلك لما روي أنَّه صَلَّى
الله عليه وسلَّم تزوَّج مُحرِّمًا.



فصل

ندب لمريد الإحرام أو الذهاب إلى [٤٩٧] البيت ليحلَّ أو الوقوف بعرفات أو
المشعر الحرام أو الرمي أن يقتسل، ويجزي عنه الوضوء ولا يؤمر به.
وإن أهل الجنب قبل الميقات لزمه الإهلال. ولا بأس بإحرام بلا غسل لمن طهر
والغسل أفضل. وإن أجنب المحرم وأبطأ عن الغسل فلا عليه ما لم يحضر وقت الصلاة.
أبو سعيد: أمر أصحابنا بالإغتسال للإحرام ولا أعلم لزومه لأنَّ الحائض
والنفساء يتمَّ فعلهما في جميع المناسك إلَّا في الطواف لأنَّه كالصلاة والإحرام من
جملتها.

ومن أحرم بحجَّة ثمَّ حوَّلا عمرة أو لم يدر بماذا أحرم أو أَرادَه بحجٍّ فأحرم بخلافه
أو بما أحرم به أصحابه أو نوى أن يلبِّي بعمرة فلبَّى بهما معا فله نواه.
ومن دخل مكَّة في غير الأشهر بعمرة ثمَّ رجع إلى المدينة ثمَّ رجع فيها أيضا
محرمًا بها لزمه هدي المتعة. ومن أحرم ولم يسمَّ عمرة ولا حجَّة فهو محرم بها إلَّا إن
نوى عمرة. وإن لم يدر بماذا أحرم احتير له أن يطوف ويسعى إذا دخل ولا يحلَّ إلى
يوم التزوية ويقضي حجَّه إلَّا إن سبقت له نية فله نواه. وإن أحرم كإحرام أصحابه
كان مثلهم.

ومن ساق هديا وقصد البيت وقلَّده فإن نوى حجَّة فعليه الإحرام، وإن نوى
عمرة لزمته، فإن لم ينو إحداهما خُيِّرَ فيهما. وإن أحرم على إحرامهم في نواه
فاختلفوا فيه فإن كان في الأشهر فهو مهلَّ بالحجِّ وإلَّا فهو معتمر. وإن نوى كما نوى
المسلمون فهو متمتع.

ومن أراد أن يلبي بعمره فليبي بحجة فلا عليه، وإن نسي أن يقول بعمره فهو على ما خرج عليه من نواه، فإن خرج على أن يصنع كأصحابه فاعتمروا فهو مثلهم. ومن لبي ولم ينو إحداهما وجهل ذلك ولم يسم شيئا قال محبوب: إن لم يعلم كيف يحرم المسلمون فمعتمر إن كان في غير الأشهر، وإن كان فيها فمحرم بالحج، وللمحرم به في غيرها أن يرد نواه إلى العمرة لما روي: «لا يحرم به إلا في أشهره». أبو سعيد: لا يتعقد الإحرام له إلا فيها عندنا لقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ (سورة البقرة: ١٩٧) فلا يكون إلا فيهن، فمن أحرم به قبلها انعقد عليه بعمره ولا يبطل، وعليه إتمامها لأنه التزم الإحرام في غير موضعه ولا ينحل عنه وهو بها ثابت ولو في غير الأشهر.

ومن أهل بحجتين بطل إحرامه إن لم ينو واحدة لأنها الواجبة والثانية تطوع أو نذر، ولا يجوز قضاؤهما مرة، وكذا إن أهل بعمرتين ثبت له واحدة عند بعض وبطلتا عند الأكثر.

ومن لزمته حجة الفرض وحجة النذر (١٧) فأهل لهما واحدا لم تصح لهما الفريضة لفساد قصده إجماعا لما روي: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد». ومن لزمته فريضة فحج ناويا نافلة فقليل: لا تجزي عنها لأن الفرض لا يقوم بالنفل، وقيل: تجزي لإتيانه بمعاني الفرض، فقد حصل له العمل والنية للحج وقد وقع في محله.

فصل

من أحرم بحج وقدم مكة وحواله عمرة فإن أحرم به في أشهره ثبت له إلى تمامه ولا يحول، وإن كان في غيرها صح التحويل إليها وبطل الحج إذ لا يتعقد إلا فيها كما علمت. وأجاز بعض قومنا جعله عمرة وإن فيها، وأجمع المسلمون على أن لمن أهل بها فيها أن يدخل الحج عليها ما لم يتدئ الطواف، ولولا الإجماع لما جاز لأن

الإحرام لها دونه، ولا يجوز العكس إذ لا دليل عليه من أحد الأصول والإحرام قد وقع له. وروى أنه أمر من دخل بحج (١٨) أن ينقله إلى عمرة واختلّف في وقته فقال الأكثر أنه في غير الأشهر وقيل: مطلقا إذ لم يرد الخبر بتخصيص الوقت فيحمل على عمومته، وعلى مدّعي التخصيص دليله. وقيل: من دخله مهلاً به فيها فله أن يحولها عمرة فيحلّ ثم يحرم به من حينه [٤٩٨] وبذلك أمر أصحابه (١٩) كما مرّ، ومن السنة أن لا يهلّ به إلا في أشهره.

ومن دخلها - قيل - في أيامه محرماً به فله أن يحولها (٢٠) عمرة بعد الطواف والسعي للأمر المذكور، وقيل: يقف على إحرامه وله أن يطوف ويسعى ولا يحلّ حتى يرمي ما مرّ ولو دخل مكة قارناً أو في غير الأشهر، وإن دخلها فيها قارناً فتمتّع لزمه دم لا إن دخلها في غيرها. ومن أغمى عليه قاصدا للبيت فقيل: يهلّ عنه أصحابه، وقيل: لا يجزيه.

ومن وقف بعرفات ثم وقع به عدوٌّ أو أحصر فيها أو أغمى عليه حتى انقضت أيام المناسك فقد تمّ حجّه ولا يخرج من مكة حتى يزور البيت، وإن لم يقف بها لزمه أن يحجّ قابلاً. وقيل: إن قصد البيت فأغمى عليه فأهلّ عنه أصحابه بحجّ وقضوا به المناسك كلّها أجزاه عن فريضته، وبه قال الربيع. ومن نام بمعنى أو أغمى عليه إلى الطلوع فلا عليه لأنّه مغلوب، وقيل: يذبح. ومن وقف بعرفات سكراناً فلا إعادة عليه.

ولا حجّ لمعتوه ومجنون إن وقفا كذلك وله حجّه إن أفاق.

فصل

يمسك المحرم بعمرة عن التلبية إذا دخل المسجد ونظر البيت، وإن لبّى إلى أن وصله لم يضره، وكره له أن يلبي بعد أن قبّل الحجر ولا عليه، ولا إن أحرم ببعض

التلبية وليُعدها تامة حيث كان إذا ذكر وهو أفضل. ابن عباس: إذا لبى الحاج فقد أحرم.

ومن أراد أن يحرم من الميقات فصلّى ركعتين ثم تكلم أو مشى أو أكل أو شرب ثم أحرم منها ثم إحرامه.

أبو الخواري: من باع أو اشتري بعد إحرامه يوم التزوية وهو يريد منى أعاده، وعليه دم. جابر: كان بعض يحرم راكبا وبعض أكلا. ومن أحرم بعمره ولم يلبّ بعدها خالف السنة والصحابة لإكثارهم التلبية والذكر فيها حتى يروا البيت، وفي الحج حتى يرموا الجمرة. وإن نحر بدنة لما ضيّع منها سلم، وقيل: هي جواب من الله لخليله — عليه السلام — . وقيل: إن أحرم ولّى أوّل مرة أساء ولا عليه، وقيل: يذبح. وقيل: إن تركها أدبار الصلوات لزمه الدم.

ومن أحرم بعمره ولم يلبّ حتى أحلّ من حجّه لزمه له وآخر لها. ولمريد الحج أن يرجع عند ابن إبراهيم (٢١) ما لم يحرم.

وإن حاضت مريدة أن تعتمر بعد أن بلغت بيوت مكّة وهي من غير أهلها فإنّها تمضي حتى تخرج ثم تحرم، فإذا طهرت وغسلت طافت وسعت وقصّرت. وإن حاضت بها قبل أن تخلّف بيوتها لم يلزمها أن تحرم، وقيل: لا شيء عليها ما لم تحرم إلاّ إن شاءت.

أبو سعيد: لا ينعقد الإحرام عندنا إلاّ بالتلبية ونية، ولا يقع عندهم بتكبير أو تسبيح أو تهليل فلا يثبت بدون التلبية عند معرفتها وإمكانها. ومن جهل فقصد إلى عقده ببعض الذكر وجعله إحراما وحجّ به واعتمر قال: رجوت أن يسعه، وأعجبه قول من قال بذلك كما قيل به في إحرام الصلاة عند العدم. والمأمور به في التلبية هو ما مرّ من تلبية الرسول — صلى الله عليه وسلم — والزيادة عليها فضل، ولا دليل يمنعها إلاّ إن أريد خلاف السنة. والتلبية زينة الحاجّ قاله ابن عباس.

فصل

سُنَّ رفع الصوت بالتلبية وأمر به. قال ابن عمر: أفضل الحجِّ العجَّ والشَّجَّ، فالشَّجَّ (٢٢) إراقة الدماء يوم النحر، والعجَّ هو الرفع المذكور. أبو سعيد: لا أعلم منا من كرهه في موضع إلا من كان في جماعة فأقيمت (٢٣) الصلاة لها أعجبي أن لا يرفع صوته بها فيشغلهم عن حفظ صلاتهم.

وتؤمر المرأة بالخفض فيها كغيرها، وإن رفعت صوتها بها لم أعلم أنَّ عليها شيئاً. ولا نعلمها للطواف للأمر بقطعها عند رؤية البيت، وقيل: عند دخول مكة، وقيل: ما لم يبدأ في الطواف وهو الأرخص وقد مرَّ ذلك.

ويؤمر القارن أن لا يطوف ملياً ولكن إذا طاف ولَبَّى كان طوافه إخراجاً [٤٩٩] له من معنى التلبية حتَّى يجدَّدها ولو كان محرماً. وعن ابن عباس: ما طاف بهذا البيت طائف إلاَّ أحلَّ ومعناه انهدام التلبية عنه حتَّى يجدَّدها ولو محرماً. وتلبية المحلَّ لا تبعد من الجواز لأنَّها من أحسن الدعاء، ولا إحرام إلاَّ بها من غير عكس.

ومن لم يلبَّ حين بدأ بالحجَّ حتَّى قضاه ففيل: أساء ولا عليه والواحدة مع الإحرام تجزيه، وقيل: عليه دم إن تركها في حجَّه كلَّه أو عمرته سوى الأوَّل. وقيل (٢٤) إن لم يلبَّ في إحرامه حتَّى مضى وقت الصلوات كلَّها لزمه دم. وإن مضى وقت واحدة إلى وقت أخرى ولم يلبَّ كره له، وقيل: يذبح. ومن أهل من الميقات ولم يدر بماذا أهلَّ رجع إليها كما مرَّ، وإن لم يمكنه خوفاً من الفوت أو غيره حجَّ وذبح، وإن أمكنه أن يخرج من الحرم ويهلَّ بالحجَّ فعل وإلاَّ فمن موضعه وذبح ولزمه الدم ولو أحرم خارج الحرم دون الميقات، وقيل: عليه المتعة احتياطاً إن أحرم في الأشهر.

الباب الرابع

فِيمَنْ أَحْرَمَ حَجٌّ وَفَاتَهُ وَذَكَرَ الطَّيِّبَ وَالْحَلْيَ لِلْمَحْرَمِ

ومن فسد حجّه أو عمرته أمر بإتمامه من عامه وصنع كغيره ويذبح وقضاه قابلاً أو بعده، وله أن يجامع ويصطاد في إتمام باقيه بعد فسادِه لأنّه غير محرم، ولا هو في حجٍّ ولا تتعيّن عليه سنة للإعادة. ومن أحرّم به أو بعمره ثمّ شغل حتّى فاتته الحجّ قضى عمرته يطوف ويسعى ولا هدي لذلك، ويجزيه الأسبوع في الطواف والسعي، ولزمه الحجّ بعد لأنّه قدم مكّة وقد قضى الناس حجّهم، ولا يحلّ حتّى يطوف لإحرامه طوافين لحجّه وعمرته.

ومن فسدت عليه النافلة لزمه بدلها اتفاقاً.

وليس لمن دخل في عمل حجٍّ أن يخرج منه.

ومن فاتته الوقوف فعل ما أدرك من باقي المناسك وحلّ ويطوف ويسعى، وعليه الحجّ والدم لفواته. واختار أبو سعيد أن لا يلزمه قضاؤه إن كان نفلاً، قال: لأنّ ذلك عذر وأن لا تبعد صحّة القول بأنّه يحلّ بعمره إن فاتته الحجّ إذ لا يستطيع أن يدركه بعد فوته، ولا يلزمه عمل ما لا ينفعه، ولا يحطّ عنه أداء فرض ولم يقصّر في شيء؛ فإن طاف وسعى وأحلّ عن شبه ما يحلّ عن العمرة أشبه عنده معنى ما يحسن في ذلك.

وإن أقام محرمًا به بعد دخول أشهره لم يكن له إحلال دون تمامه، واختير أنّه ما لم يجدد إحرامًا به بعد دخوله فهو مُخَيَّر في الإحلال بعمره، وفي الإقامة على إحرامه ويجزيه عن فرضه، وإن جدّده بعد دخولها لم يكن مخيّرًا بل يقضي حجّه.

وإذا فات القارن حجّه قضى ما أدرك من المناسك وذبح لفواته وعن عمرته ويحجّ قابلاً وتحلّ عنه العمرة، وقد يفهم من قولهم: إنّ عليه طوافين أحدهما لها والآخر للزيارة، وقيل: يجزيه واحد، ولا يلزمه القران في قضاء عمرته لأنّها لم تفت.

ابن جعفر: من أحرم بحجّ وفاته عرفة صنع كالنّاس بمنى وأحلّ ورجع لبلده، وتجنّب النساء والصيد حتّى يحجّ قابلا ويذبح عند أهل الحرمين لا عند أهل الكوفة. وإن أحرم بعمره ولم يدرك الحجّ فحلّ فله أن يجامع ولا عليه، ولزمه الحجّ والعمره.

ولا حجّ - قيل - لمن فاته الوقوف وليصنع كالنّاس ويجعلها عمره وأعادها إن كانت واجبة، وإن كانت نافلة كانت عمره. أبو نوح: من ألزم نفسه فريضة أو نافلة ففاته جعلها عمره وحجّ قابلا. ومن أهلّ به ففاته أهلّ بها وحجّ قابلا وقد مرّ مرارا.

فصل

أبو سعيد: يؤمر من أراد الإحرام أن يدهن بما لا طيب فيه قبل أن يغتسل ولا بما يبقى منه أثره ولا يمسه بعده، فإن تعمّد فعله لزمه الجزاء عند الأكثر، وإن غسله حتّى زال وبقي ريحه فقليل: لزمه أيضا، وقيل: لا إن قال لا يقدر على إزالته ممّا يبقى زائدا فيه ولم يمسه بعد إحرامه، ولا يثبت عليه بعده ما لا يدرك إزالته. وإن تعمّد مسّ طيب لزمه - قيل - دم وإلا فالوقف، ولزمه إن ناوله إن أصابه منه وإلا فلا. وإن حمل جرابا فيه مسك أو زعفران أو أخذ بيده ثوبا به (٢٥) طيب [٥٠٠] ففي الأثر أنّ من معه تجارة طيب فلا يمسه، وليقل لمن يشتريه: أنظر وقلّب، ورجا خميس أن لا بأس عليه إن حمل الجراب والثوب، وكره المصبوغ بورس أو زعفران للمرأة، ولزم الرجل به دم، وقيل: ينزعه ولا عليه.

وليست الأدهان الفارسية بطيب عند عطاء لأنّها من الريحان وهي ليست منه. وإن أريق عليه طيب أو أصاب يده فليغسله. ومن شمّ الحجر الأسود وفيه طيب لم يعلم به فلا عليه ولا إن وجد ريحه ولم يستنشقه، ويذبح إن تعمّد استنشاقه. وإن أصاب طعامه أو شرا به أكله ولا يدعه لأجله، ولا يقصد جعله فيه.

أبو الحسن: إن حمل طيباً في ثيابه حفظاً له من غصب أو سرقة رجا خميس أن لا شيء عليه للضرورة. وكره ابن عباس للرجل أن يمسّ الطيب قبل أن يحرم بيوم وندب له أن يتقيه قبله بيومين كما مرّ، ولا يطيب ثيابه قبله ولا عنده ولا بعده، ولا يلبس كما مرّ مبخرًا، وقد نهى عنه عمر ومعاوية حتّى يغسله، وقال: «لأنّ أشمّ ريح بعير مهتّى أحبّ إليّ من أن أشمّ طيباً من مُحرم»، وقد أمر بغسله صلّى الله عليه وسلّم وقال: «لأنّ أجد منه ريح الحنّ أحبّ إليّ من أن أجد منه ريح الطيب، فإنّ الأشعث أفضل».

ولا يمسك رأسه ولا لحيته ولا يدهنهما، وأجاز له بعض قومنا أن يتطيّب لإحرامه واحتجّ برواية عائشة قالت: طيّبته صلّى الله عليه وسلّم بيدي هذه قبل إحرامه.

والطيب ضربان: ضرب للنساء وهو ما يغلب لونه ريحه كزعفران وخلوف، وضرب لا يغلب عليه اللون كمسك وغالية. ومن أحرم وبه طيب تمّ إحرامه ولزمه دم، وله أن يكتحل بما لا طيب فيه ولا زينة كصير وحضض وأنزروت، ولا بكحل فيه طيب، فإن فعل تصدّق بشيء ولو امرأة إلّا إن كان لضرّ فيلزمه دم، ولا يفعلان عند الربيع لأنّه زينة إلّا إن رمدا فيداويان (٢٦) بأنزروت ولا يأمّد لأنّه زينة، وقيل: لا بأس به لرمد إن لم يكن به طيب.

وكره له النظر في المرأة، وقيل: لا بأس به إن لم ينو.

الباب الخامس

فيما يجوز من اللباس والحلي للمُهرَم

فَقِيلَ: إِنَّ إِحْرَامَ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ وَالْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا، وَتَلْبَسُ مَا شَاءَتْ سِوَى الْحَرِيرِ وَالْمَصْبُوغِ وَالْمَتَطَيَّبِ وَالْحَلِيِّ وَإِنْ قَلَّ، وَهِيَ كَالرَّجُلِ فِي الْإِحْرَامِ إِلَّا أَنَّهَا تَلْبَسُ الْخَفَّ. وَكَرِهَ لَهَا أَنْ تَعْقِدَ شَعْرَهَا وَلَا تَعْقِدَ فِي عُنُقِهَا وَلَوْ خِيطًا. وَلَهَا سِتْرٌ وَجْهَهَا بِمَرْوَحَةٍ أَوْ بِمَا يَحُولُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرِّجَالِ إِذَا رَأَتْهُمْ بَلَا أَنْ يَمَسَّ الْحَائِلُ وَجْهَهَا. وَتُرَخِّي ثَوْبُهَا مِنْ رَأْسِهَا أَمَامَهُ وَتَرْفَعَهُ بِيَدِهَا حَتَّى لَا يَصِيبَهُ، وَلَا تَكْشِفَ رَأْسَهَا.

وَلَا تَلْبَسُ - قِيلَ - لَزًا وَلَا إِبْرِيْسِمًا وَلَا بَرْقًا وَلَا مَصْبُوغًا وَإِنْ بَشُورَانِ إِلَّا مَا غَسَلَ وَزَالَ رِيحُهُ. وَقِيلَ: عَلَيْهَا نَزْعُ السَّرَوَالِ وَالْخَاتَمِ وَالدَّمِ، وَقِيلَ: لَا وَالْأَكْثَرُ مَنَّا عَلَى الْأَوَّلِ. وَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَلِيٌّ لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِكُسْرٍ فَلْتَكْسِرْهُ وَلَا تَحْرِمْ حَتَّى تَخْرُجَ مَا عَلَيْهَا مِنْهُ، وَتَلْبَسُ الْقَطْنَ وَالْكُتَّانَ وَالصُّوفَ وَالسَّرَاوِيلَ وَالْحَفَّيْنَ وَالْقَفَّازِينَ وَلَوْ كَانَا مِنَ الْحَلِيِّ، وَلَا تَخْضِبُ بِالْحَنَاءِ وَذُبْحَتِ إِنْ فَعَلَتْ، وَقِيلَ: إِنْ تَبْرُقَ يَوْمًا أَوْ لَيْلَةً ذُبَحَتْ، وَقِيلَ: يَوْمًا وَلَيْلَةً إِنْ تَعَمَّدَتْ.

وَإِنْ قَلَمَتْ ظَفْرًا بِيَدِهَا أَطْعَمَتْ مَسْكِينًا وَبَعَمَكَةً أَفْضَلَ، وَيَجْزِي فِي غَيْرِهَا. وَإِنْ حَبَسَهَا مَرَضٌ عَنِ الْبَيْتِ وَقَدْ أَحْرَمَتْ بِمَا كَرِهَ لَهَا لِبَاسُهُ أَوْ تَدَاوَتْ بِطَبِيبٍ فَعَلَتْ كَالرَّجُلِ. وَعِنْدَ مُحِبِّبٍ يُلْزِمُهَا إِنْ وَضَعَتْ عَلَى رَأْسِهَا خِرْقَةً حَرِيرٍ وَتَحْتَمَّتْ بِحَدِيدٍ شَتَانًا، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا عِنْدَ بَعْضٍ.

وَلَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ وَلَوْ امْرَأَةً مَا يُنْزَعُ إِذَا مَاتَ، وَلَا تَعْقِدُ عَلَى رَأْسِهَا خِمَارًا بَلْ تَغْرِزُهُ، وَكَذَا إِنْ جَرَحَ يُلَوِي عَلَى جَرْحِهِ خِرْقَةً وَيَغْرِزُ طَرَفَهَا تَحْتَ اللَّيِّ وَتَلْزِمُ بِالْعَقْدِ فَدِيَّةً، وَلَا جَلْبَابًا وَلَا الرَّجُلَ طَرَفِي إِزَارَهُ أَوْ رِدَائِهِ خَلْفَهُ، وَتَلْبَسُ مَا مَرَّ، وَالدَّرْعَ وَالْمَقْنَعَةَ وَيُلْزِمُهَا إِنْ غَطَّتْ وَجْهَهَا مَا يُلْزِمُ الرَّجُلَ إِنْ غَطَّى رَأْسَهُ.

فصل

إذا أرادت الحائض أو النفساء أن تحرم فإنها تغتسل وتستغفر بما يمسك الدم عن ثيابها ثم تلبس ما تحرم فيه، [٥٠١] فإذا دخلت مكة وقضت حجها فلا تطف إلا طاهرة لأنها لا تدخل المسجد ولأن الطواف كالصلاة.

وتمسك المستحاضة الدم وتطوف، وإن أدركها حيض (٢٧) وقد قضت الطواف وبقي السعي أتمته وإن غير طاهرة، فإن لم تركع ركعتي الطواف حتى حاضت أو نفست وقد أقامت بمكة انتظرت حتى تطهر ثم تغتسل وتركع وتسعى. وإن أعجلها أصحابها في الفير سعت وأحلت وركعت حيث شاءت وذبحت إن كان ذلك لعمرة، وإن كان لحج ركعت في الحرم. ولزوجه أن يطأها قبل أن تركع وتذبح وتركع ولو في الحل إن لم يطأها.

وإن أحرمت بعمرة ولم يمكنها الطواف عند دخولها مكة لحيض أو نفاس فلما جاء يوم الزوية أحرمت بالحج وقضته، وأجزاها طواف واحد وسعي لحجها وعمرتها إذا طهرت (٢٨) والإحرام لهما سواء.

والنفساء كالحائض فيه تقف وتقضي المناسك إلا الطواف. والمستحاضة كالطاهر لا عذر لها من الوداع.

والمتمعة إن حاضت أقامت على إحرامها إلى أن تحرم بالحج، ولا بأس عليها إن اغتسلت وفعلت كل شيء إلا الطواف، فإن وقفت بباب المسجد وذكرت الله ورغبت إليه فحسن، وتحرم به إن شاءت. وتغتسل وتفعل ما يفعله الحاج حتى تحل إلا طواف الزيارة، فإذا طهرت طافت واحدا لحجها وعمرتها ولا ترجع إلى بلادها حتى تطوف وتسعى. والحبلى إذا رأت دما صنعت كالمستحاضة.

وإن حاضت محرمة بعد أن طافت بعض طوافها قعدت حتى تطهر وتغتسل وتبني على طوافها، ولا تخرج حتى تتم ما بقي. فإن قرنت ثم حاضت قبل أن تركع وقد

طافت سعت ورجعت إلى بلادها، فإذا ظهرت ركعت. وبعض يستحب لها أن تركع في الحرم وإلا ركعت حيث شاءت وذبحت كما مرّ.

فصل

لا يغطّي المحرم رأسه ولا وجهه إلا إن كان عظمّل فوقه لا يحسّه، فإن غطّاه ناسيا كشفه ولّبي. ولا يربط على جسده (٣٩) ولا على رأسه، ولا يحمل عليه إلا نفقته يشدّها عليه أو في حقوه دون رأسه. وإن أذاه واحتاج إلى حلقه حلقه وذبح شاة أو أطعم أو صام. وإن احتاج إلى عمامة أو قميص لبرد أو مرض أو أراد تغطية رأسه فإنّه يكفر.

وقد أراد عمر أن يغتسل ثمّ أمسك ثمّ اغتسل وقال: «لا أرى (٣٠) الماء يزيد إلاّ شعنا». وكره له أن يغطّص فيه ليموت القمل، ولا بأس له بظلّ وقبلة. وإن تداوى بما فيه طيب افتدى، ولا يذلك رأسه إن غسله ويشربه الماء، ولا يحكّ جسده ما لم يدمه أو يقطع شعرا أو يقتل قملًا، ويحكّه بباطن أصابعه أو راحته. وإن مسّ رأسه أو لحيته فسقط منه شعر ميت لا يحسّه فلا عليه. ولزم الفداء بقطع الشعر أو الدم.

وله أن يخبز ويطبّخ ويتقي أن تلهب شعره النار فيلزمه ويحطب ويشدّ محمله ويقوم في ضيعته، ويغطّي أنفه من نمن إن هاج عليه (٣١) أو مرّ به ولحيته.

ورخص بعض في أكثر من هذا من الوجه. ونكره أن يغطّي شيئا منه والوقوف في الأذنين. وإن غطّي رأسه ناسيا نزعه ولّبي ولا يلزمه الذبح إلاّ إن غطّاه (٣٢) يوما تامّا أو ليلة. وكره له أن ينقّب فاه. وله أن يدخل البيت والخيمة والقبة إذا لم ينل رأسه وأراد به الكن. ولا بأس بمظلة إن لم تنله، وذبح إن نالته؛ ولا بمشطه إن غسله ويعصبه إن آله.

والذقن من الرأس عند بعض، ولا يغطّي بلا ضرورة إجماعا.

وله أن يلقي القردان عن بعيره ويطرد عنه الذباب والباعوض ولا عليه إن مات بذلك.

ويكره الإغتسال من ماء يصبّ من ميزاب الكعبة في غير طاهر، ولا بأس به من ماء زمزم.

ومن عقص رأسه فقصر حين أحلّ من عمرته وقشره وغسله لزمه الهدي. [٥٠٢] وله أن يدخل الحمام إذا فرغ من نُسكته، وأن يغسل رأسه بخطمي. ومن غسل وسقط منه شعرة أو شعرتان أطعم مسكيناً، وفي الثلاثة دم، ولا شيء في مَيّت منه. ولزمه بكلّ ما عقد على بدنه سوى هيمانه رخصوا له فيه لا بما لواه ليّاً، ولا إن غطّى به رأسه.

والحمل عليه - قيل - كتغطيته يوجب الفداء إلّا إن كان لضرورة لحمل زاده ليومه أو لغده مسافة يخاف فيها فلا فداء مع ضرورة في ذلك، واختار أبو سعيد لزوم الدم إن كان على غير هذا ورجى ما لم يخمر أكثر رأسه أن لا يحكم عليه بتخميره في الجزاء؛ وإن نام فغطّى رأسه أو وجهه أحد يوماً لزمه دم ونفاه الربيع عنه لأنّه ليس من عمله ولا من أمره واختاره أبو الحسن، وكذا إن قطع منه شعراً في نومه بلا علم منه به، وروي أنّه صلّى الله عليه وسلّم رأى كعب بن عجرة يوقد ناراً بقدر له وهو أمّ رأسه فتناثر على وجهه فقال له: «أحلق وافند»، وقد رخص الله (٣٣) في الفدية بقوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا...﴾ الآية (سورة البقرة: ١٩٦)، فجعلها لمن حلق من الأذى، وهي صيام ثلاثة إلى ستة أو إطعام ستة إلى عشرة أو ذبح ثنية فما فوق على التخيير فيها، والذبح بمعنى أو بمكة يوم النحر ولا يأكل هو منها؛ وقيل: لا شيء عليه إن حلق محلاً ولزمته فدية في عكسه إن حلقه بأمره وإلّا فعلى الحالق كما مرّ؛ وقيل: عليه ويرجع بها على الحالق.

ومن حلق ناسياً ونسي الذبح يوم النحر فليذبح من غده ثمّ يحلق وإن لم يكن به شعر. وإن نام فحسن برد فجرّ ثوبه على منكبيه وكفس رأسه ولم يدر ثمّ انتبه مكفّساً له أخرج الكفّاس ولّى ولا عليه، وهو كمغطّيه ناسياً وإن تعمّده ذبح شاة، وإن غطّاه

خطأ إلى الليل لزمته، وإن ذكر قبله نزع ولبى ولا عليه وكذا المرأة في وجهها، ولا بأس باستظلاله نازلا أو سائرا ما لم تله المظلة - كما مر - ولو قربت أو كانت من ثوب وهي كالسقف.

فصل

من رفّه نفسه رجاء لقوتها على الطاعة فهو كمكلفها الخشونة لرجاء الثواب، وليس للبعد أن يحملها على مخوف منه بل يؤمر به بإدخال نفخ عليها إلا أن القلوب مختلفة، منها ما يصلح على الخشونة في ذات الله، ومنها ما يصلح على التنعم واللين، والمرء يسوق مطيته وهي نفسه على ما يرجو فيه سلامتها، ولا يحملها على التلف في غير ذات الله.

والمرأة عند الضرورة كالرجل.

ومن أحرم - قيل - بقميص أو سراويل نزع وذبح. ومن لبس منطقة (٣٤) ناسيا نزعها ولبى.

وإن عناه حرب ولبس ما لا يجوز له أن يلبسه وعصب رأسه لزمه فداء واحد، وإن لبسه في أوقات لزمه بكل لبس دم. وإن أحرم في خفين نزعهما من (٣٥) حينه، وإن أدخل رجله في خف خيف عليه الدم إذا جاوز الكعبين.

وكره الشوران وليس كالورس والزعران.

وإن لبس ثوبا ذبح شاة، وقيل: لا ويتزعه ويلبس الإزار والرداء ويسدل بهما ويضعف عليهما من الثياب ما شاء، ويغسل ثيابه وبدنه ويتسوك ويلبس نعلا لا يصل كعبا. وإن لم يكن عنده إلا ثوب أجزاه. ويقطع الظفر إن انكسر، وإن أصابه شقاق ودهنه بما لا طيب فيه فلا عليه، ويداوي جرحه به ويغمر قرحته حتى تخرج مدتها (٣٦).

ويلبس ما غُسل من زعفران ونحوه إن زال عرفه، والطيلسان ويضع خاتمه في يده إن أراد ذلك، وبعض كرهه وألزمه الدم، ولا يقلّد سيفاً إلّا إن خاف. ومن لبس قميصاً أو سراويل أو خفّاً أو عقد على بدنه خيطاً لزمه لكلّ منها دم؛ قلتُ: ولعلّه بالواو لا بأو فيظهر المعنى.

وإن لم يجد عند إحرامه إلّا قميصاً أو نحوه [٥٠٣] أحرم فيه ولا يشقّ ثوبه فيتزر ببعضه ويرتدي بآخر. ويدع من الثياب القميص والعمامة والبرنوس والسراويل وما مسّه طيب على ما مرّ. ولا يلبس الخفين إلّا إن لم يجد النعلين فيقطعهما أسفل الكعبين. ويلبس ثوبين ولو خلقين إن ستره ولم يجد غيرهما، ولا يجوز في البركان على وزن الزعفران وهو نوع يُلبس، ولا في الطيلسان وهو من الحرير وهو مخالف لما مرّ ولعلّه الأصحّ. وإن أخذ اللصوص ثيابه لبس ما أمكنه وإن بعارية، وإن سلب قبل الإحرام وقف في الميقات وطلب ثوبين يحرم فيهما ولا يجاوزها إلّا محرماً.

أبو المؤثر: من أهلّ بعمره ثمّ دخل مكّة بثوبين أهلّ بهما لها فله أن يهلّ بهما للحجّ عند وقته إن لم يتّسخا وغسلهما إن اتّسخا وأهلّ فيهما وإن غناه عدوّ فله أن يلبس آلة حربته ويفتدي كما مرّ، فإن لبس ما ليس له لزمه دم واحد إلّا إن لبس ثمّ أحلّ ثمّ لبس فعليه لكلّ لبسة دم. وإن لبس عمامة فأنحلت ثمّ شدّها لزمه واحد ما لم يضعها ثمّ يلبسها، وله أن يطرح القبا وهو ما يلبس على ظهره. ولا يدخل يده في كمّه فإن أدخلها ذبح. وإن لبس فيه مصبوغاً ينقص صبغه. يحظر إن أصابه ذبح أيضاً.

أبوسعيد: من لبس موجب كفّارة على جهل فلا يعذر ويقع كالعمد إن تعمّد الفعل جهلاً لما يلزمه فيه، وقيل: للجاهل ما للناسي من العذر. وإن غطّى رأسه ناسياً لبّي وكشفه ولا عليه إلّا إن فعله يوماً وليلة، وقيل: أحدهما وكذا عنده في اللباس. وإن تعمّد التطيّب اقتدى اتفاقاً وفي النسيان خلاف. ومن أحرم في قميص أو جبة فإن أمكنه نزعها من الرجلين بلا خرق لها كان أوجب وإلّا فمن رأسه ولا يكون كتغطيته حال النزاع. ويُمْنَع كما مرّ من معصفر لأتّه زينة إلّا إن غسل وزال لونه وخرج من زيه (٣٧). وليس من الطيب إلّا إن كان محسّداً.

ورخصت عائشة في ملون بقليل من عصفر، وقيل: لا بأس بلبسه، وقيل: يُكره.
ومن وضع ثيابه على ممسك فليذبح، وقيل: لا ولو علق بها ريسحه، ويذبح
- قيل - إن أحرم فيها، وقيل: أحرم وائل في طيلسان.
ولا شيء على من أحرم في نجس ولو قصر ولا يطوف به ويعيد إن فعل.
أبو سعيد: يحرم من لم يجد إزارا في سراويل ضرورة ويذبح إلا إن احتال فيه
وجعل الرجلين في موضع.

الباب السادس

في مسّ النساء ونظرهنّ والجماع ونحو ذلك

ولا بأس على مُحَرَّمٍ إن أدخل إصبعه في دبره عند استنجائه. وإن تعمّد نظرا إلى فرج زوجته أو سرّيته ففي الدم عليه قولان، لا إن أخطأ، ولا إن أنزل متشبهًا بلا نظر إلا إن تكلف الإنزال فيكون كالجماع، وقيل: عليه بدنة ورجوع إلى الميقات مجددا إحراما إن أمكنه، وإلا قضى مناسكه وحجّ قابلا.

ويذبح إن مسّ فرجها وإن لم ينزل، وثبت إحرامه، وقيل: أساء ولا عليه. وإن مسّه بذكره فأمدى ولم ينزل ذبح عند عزّان، وقيل: بقرة، وقيل: أساء ولا عليه. وفسد حجّه إن تعمّد إنزالا ويذبح ويعيده. وكذا إن تعمّد النظر حتّى أمتنى، وذبح إن قبلها، وقيل: لا.

وإن خرجا إلى الجمرة فمسّها (٣٨) فسد حجّه إن أعان على الإنزال، ويتمّ مناسكه ويعيده قابلا، وكذا يفسد حجّها إن طأعته وأنزلت. ابن خالده: إن نظر فرجها أو مسّه بيده فأمتنى فسد حجّه إن نظر أو مسّ بشهوة وإلا تمّ ولو غلبته النطفة بالسبق.

وإن حبسها حيض قبل أن تزور منى وقد قضت مناسكها فأجرى ذكره على فرجها وهو بمنى ولم يخالطها أعادت حجّها قابلا، وقيل: لا شيء عليها، وقيل: تذبح (٣٩) ولا يقربها حتّى تزور إن حاضت قبله. وإن وطئها حجّت قابلا وتذبح عند ابن جيفر، وبطل عند ابن سليمان.

وقيل: إن لم تطهر حتّى انقضت أيام منى رجعت إلى مكّة وأقامت بها، وليس لها أن تخرج منها حتّى تطهر وتطوف وتركع وتسعى ولم يلزموها شيئا.

ومن أصاب النساء ولم يطف الفرض ذبح عند الربيع وحجّ قابلا. وإن غشيهنّ بعد الطواف وقبل السعي من عمرة وزيارة نحر بدنة [٥٠٤] ولا يدع السعي. ومن

أراد أن يحرم فنسي وجامع فإن قدر أن يرجع إلى الحدة فيحرم منه فعل وإلا وخاف الفوت أحرم من حيث ذكر وذبح. ومن أفرد فأصابها ذبح ورجع إليه وأعاد إحرامه منه والحج قابلا، ويتم عند الأكثر إن أهدى بدنة في الأفراد والتمتع، فإن أعاد وطء أعاد مثل ذلك، وقيل: غير ذلك. وإن جامعها بعد الرمي فعلى كل بدنة وإعادة حج.

وفسد إحرام واطئ في فرج قبل الوقوف وذبح إجماعا. وعن عمر أن عليهما جزورا بينهما(٤٠) إن طاووته ويمضيان على إحرامهما ونسكهما ويعيدانه قابلا، وقيل: على كل منهما ذلك ولا يجاوزان محلّهما إلا محرّمين ويفترقان في المسير. وإن أكرهها وغشيها نائمة لزمه ما ذكر دونها وتقضي مناسكها.

وإن أصابها متمتعا رجع إلى الحدود وذبح، ويكرّر(٤١) الذبح بتكرير الوطء. وإن كان مفردا رجع وأحرم منه وحجّ قابلا وذبح.

وإن نظر عورة(٤٢) غير زوجته أو سريته فأنزل ذبح وحجّ قابلا، وإن لم ينزل ذبح إن فسد وضوؤه.

ومن تمتع فأراد الحج في غير أشهره فجامع في غيرها ثم استأنف العمرة فأدركته الأشهر قبل أن يقضيها قضاها وذبح. ومن رمى — قيل — الوسطى أو التي دونها وحسبها للعقبة وذبح وحلق وطاف وسعى ثم غشي أهله ثم علم أنه أخطأ ذبح بدنة وحجّ قابلا. وإن أتاها بعد الطواف وقبل السعي فسد حجّه عند محبوب ولزمته بدونة، ورجى أبو سعيد عدم فساد. وإن طاف وسعى وجامع ولم يركع ركع وسعى وذبح، وعند أبي حنيفة يركع ولا عليه.

والفسوق والجدال المذكوران لا يبطلان الحج إجماعا وذلك مما يقع من المخاصمات حتى يخرج عن الحق. والفسوق فعل كل محرّم، وقد أنشد ابن عباس شعرا فيه ذكر النساء ف قيل له أترفت؟ فقال: إنما الرفث ما تكلم به بين أيديهنّ.

فصل

لتمتّع ما لم يُحِلّ بالخلق أو التقصير ولو طاف وسعى وأبيح له الحلال فهو محرم، وما أتى مما منع منه المحرم فعليه في حاله ما على المحرم في الصيد واللباس وغيرها من المنوعات؛ وذهب بعض قوما إلى أنّ الإحلال هو إذن للمحرم وليس بواجب عليه كال تسليم للصلاة، ولو لم يؤذن في الإحلال لزمه في الخلق والتقصير الجزاء لمنع المحرم منهما ولكنه إذن من الله بذلك، وقد خرج من الإحرام إلى الإحلال، فإذا أحلّ حلّ له الحلال ولا يباح له الإحلال إلّا وهو حلال.

وإن وطئ المتمتّع بعد الطواف وقبل السعي فإن كان ناسيا سعى وذبح وقيل بدنة، وإن تعمّد فسدت عمرته وذبح، وقيل: لا تفسد مطلقا ولزماءه، وقيل: تفسد مطلقا ولزمه الذبح. وإن قصّر رأسه ثم وطئها قبل أن تقصر هي ذبح بدنة وتمّ حجّه. وإن عبث مفرد (٤٣) بذكره فكالواطئ إن أمني فيما مرّ إن كان في أشهره وإلّا رجع إلى الحدّ وجدّد الإحرام وأهدى وتمّ حجّه، وقيل: يعيده قابلا مطلقا.

ومن أحرّم من مكّة مفردا أو قارنا حرّم عليه ما حرّم على غيره من أكل الصيد والرفث والفسوق والعصيان والجدال والعبث بالمنهي عنه، والتلذذ بالنظر أو التقبيل أو ممسّ ما تحت ثوبها، فإن قبلها أو مسّها ذبح. ولا يقرب صيدا ولا لحمة ولا يشير عليه ولا يعين على أخذه ولا يدلّ عليه. وقيل: إن قبلها واطمأنّا لم يفسد حجّه وأساء. ومن سرق عليه ثوبا إحرامه فله أن يبدل غيرهما.

ويكره له النوم معها في فراش.

ومن قضى المناسك ونسي طواف الزيارة وجامع محلّة ولم تعلم ذلك ذبح وحجّ قابلا، وعليها ذلك أيضا إن كانت محرمة. وإن وجد كلّ منهما بدنة ذبحها وإلّا فشاة. وإن أحرما قابلا فليفتّقا حتى يقضيا نسكهما، وله وطؤها فيما بين ذلك. ابن محبوب: إن مسّ فرجها أو نظره أساء ولا [٥٠٥] عليه إن لم ينزل.

أبو سعيد: من أفسد عمرته في الأشهر بوطء أو نحوه فسد — قيل — حجّه في عامه لأنّها فيها من أسبابه، وقيل: تفسد هي دونه ويمضي فيها حتّى يتمّها، وإن أمكنه (٤٤) الرجوع أو التجديد لها من الميقات فعل وأدامها، وأحرم بالحجّ إذا جاء وقته وأتمّها، وإن لم يمكنه ذلك وأحرم به قضاءه وأبدلها وهي دين عليه. وإن أفسدها في غير الأشهر لم يفسد حجّه ويعيدها وحده.

فصل (٤٥)

أبو المؤثر: من جامع قبل الوقوف ورجع إلى الميقات وأعاد منها الإحرام ومضى على حجّه ذبح بدنة وتمّ له. وإن لم يرجع وأحرم دونها وقف وقضى حجّه وذبح شاة وفيه تأمل.

وإن أحرم دونها أهدى بدنة وتمّ له أيضا. وإن لم يحدّ الإحرام قضى المناسك وذبح وحجّ قابلا كما مرّ. وإن رمى العقبة ثمّ ذبح وحلق حلّ له غير النساء والصيد حتّى يزور ويركع ويسعى فيحلّ له غير صيد الحرم وشجره إذ لا يحلّان البتّة. وإن اصطاد قبل أن يزور لزمه الجزاء. وإن وطئ قبله قضاؤه وذبح بدنة وحجّ قابلا، وكذا هي إن طأعته كما مرّ. وإذا حجّا قابلا وبلغا محلّ الوطاء افترقا كما مرّ عقوبة حتّى يزورا، وقيل: لا بأس أن يرحل لها الراحلة ويحطّ عنها إن نزلت بها أو يبعث لها طعاما وتبعث له، ولا يجتمعان في بيت أو نحوه ولا يكلم كلّ (٤٦) صاحبه ولا يجالسه إلّا إن حسّ لها عن شيء من مسمعها فيجيبها وكذا في سرّيته والله أعلم بما يلزمها.

ويوصي بالحجّ قابلا أو بعده من لزمه إذا احتضر. وإن وطئ ناسيا قبل قضاء حجّه قال: أعجبني أن يكون كالصائم إن وطئ نهارا ناسيا على الخلف في لزوم الدم مع صحّة حجّه، والمختار أن يلزمه وإن حسن ذبحه. قال: ولا نعلم فسادا بمسّ فرج غير امرأته أو سرّيته ولو تعمّده إن لم ينزل.

أبو سعيد: من أوج حشفته ولو في بهيمة أو دبر أو عبث بشيء قصد الإنزال فهو واطئ رافث فاسد الحج وإن لم ينزل، ولم يصح له اسم مجامع بمغيها فهو بمعناه إن أنزل، والدبر أشد وإن من غير الزوجة؛ والبهيمة قد ثبت في إتيانها حكم الزنا لما روي: «إقتلوها وناكحها»، فكان إتيانها أشد من الزنى بالإنسان وهو أن يقتل بالسيف، وقيل: يُهدف به من رأس جبل ثم يُرمى بالحجر حتى يموت، وقيل: يُرجم ولو كان بكرا.

ولا تقع حجتان أو عمرتان بإحرام واحد كما (٤٧) مرّ ويقع به قران حجة وعمرة، فمن أحرم بعمرتين في الأشهر قال: لم يبعد أن يلزمه معنى القران ويكون محرما بهما، ولا يتحول الإحرام إلا إلى ما يثبت.

الباب السابع

فيما يلزم مفسدا حجة

أبو سعيد: الأكثر منا على أن من جامع في حرج أو عمرة فعليه بدنة، وقيل: يجزيه هدي وأقله شاة كما مرّ، والمرأة كالرجل ولا يجزيهما واحد إن تساعدا لأنّ على كلّ عقوبة، قال: ولا يتعرّى من قول بلزوم واحد لاتحاد الفعل منهما ولأنّ المحرمين إن قتلوا صيدا فقتل: عليهما جزاء، وقيل: جزاءان. وقيل: إن جاء معا مستفتين بحكمين ألزما واحدا، وإن جاء مفترقين ألزم كلّ منهما جزاء. واستحسن ما جاء عن أهل الرأي من أنّه إن كان الفساد قبل عرفة لزمهما هديان، وإن كان بعدها وقبل الزيارة لزمهما واحد، قال: وهذا لا يخرج إلّا على وجه الرأي فأما في الأصل فيوجب معنى الإتفاق أنّهما ممنوعان من ذلك، وإنما ألزما جزاء لتعديهما المنع. فعلى من تعدّى عقوبة واحدة.

قال: وهدي الجامع عند أكثرنا ناقة إن وجد وإلا فبقرة وإلا فشاة كما مرّ، وإذا ثبت هذا لمعنى الوجود فمن لم يجد ذلك فهو معدم ولو كان عنده قيمة بدنة، ويقع الهدي على الكلّ والشاة مما استيسر منه.

وعلى من جامع مرارا في حجة كفارة بكلّ وطء، وقيل: واحدة كما مرّ، وإن كفر ثمّ وطئ لزمته أخرى (٤٨) اتفاقا، وكذا إن جامع في مكان امرأتين أو أكثر أو واحدة في مكانين. وعلى المكره ما عليه وما عليها. وعلى القارن إن جامع قبل تمام حجّه كفارتان، وقيل: واحدة، وقيل: بدنة له وشاة لعمرتة، وقيل: يجزيه شاتان ويدلّهما قابلا.

وإن وطئ المحلّ محرمة نائمة أو مكرهة فعليه ما عليه ينفقه في قضاء حجّها والتوبة وقد مرّ الكلّ.

ومن أفسد [٥٠٦] حجّه خرج إليه قابلا من حيث يلزم الإحرام من أيّ جهة كان لا من حيث أهلّ قبل، ولا من حيث أفسده إلاّ إن كان ما أهلّ فيه لما أفسده أبعد ممّا دخل فيه من الميقات وممّا يحرم منه للبدل فقليل: يلزمه من حيث أهلّ ليله (٤٩) بإصلاح ما أفسده، وقيل: لا يضرّه ذلك لإتيانه بالحجّ على السنّة.

ومن قبل زوجته كرامة ورأفة فلا عليه، وإن نظر إليها حبّا لها وكرامة لا لإنزال وإعانة عليه خرج من معنى الجماع، وأشبه فيه معنى الكفّارة بالهدي قال: وتجزيه عندي شاة ما لم يصحّ منه قصد الشهوة. وإن نظر إليها نظرة ثمّ صرف عنها وأثارها النظرة فغالبته حتّى أمني اختار أن تلزمه شاة وأن لا يفسد حجّه. وإن نظرها جائزا لا لشهوة فحضرته منه فزادت عليه بلا قصد للتشهيّ والنظر حتّى أنزل فقليل: لا شيء عليه، وقيل: عليه شاة. وقيل: إن أتاها بعد رمي الجمرة وقبل الإفاضة فقليل: يحجّ قابلا، وقيل: يعتمر من التعميم ويهدي بدنة وقد تمّ حجّه، وإن قبلها بعده وقبلها فقولان في الشاة وقد مرّ غالب الباب.

الباب الثامن

في المَصْرَم إذا خرج منه دم أو شَعْر أو ظفر أو عقد

على نفسه عقدا

أبو سعيد: إذا أراد أن ينزل من محلّ فتعلّق به لينزل (٥٠) فجرحته يده كان خطأ، وفي الدم عليه قولان ولزمه بالعمد؛ فإن أصاب بشرا فأدماه خطأ لزمه الأرش ولا دم عليهما. وإن حطب أو كسّر شيئا أو وطئ شوكا أو خشبة أو سدعه شيء فأدماه وإن في مواضع بلا قصد فإن كان خطأ وفي وقت لزمه دم واحد، وقيل: لا جزاء عليه فيه.

وإن قتل رجلا ولو في الحِلِّ فعله مع الرقبة بدنة سمينة.

وله - قال أبو المؤثر - أن يتخلّل ويتقي إدماء فيه، ولا عليه إن أدماه إلا إن زاد على المعتاد فيذبح، وأن يحكّ بدنه إن أكله بما مرّ، ولا يخمشه بأظفاره وإن خمشه بها خمشة أطعم مسكينا، وبخمشين مسكينين ولو ناسيا. وإن حكّ فانقلع منه بعض الشعر فلا عليه. وفي نتف شعرة فأكثر ما مرّ، وأن يعمل صنعة يخاف على نفسه منها حرجا إن احتاج إليها. وإن طعنته مدية أو إبرة إن خاط بها فأدمى فلا عليه، وأن يداوي جرحه ويقلع ضرسه إن أذته، ويقلع لغيره ويداويه، وأن يضرب راحلته ضربا غير مبرح.

وإن ازدحم المحرمان فصرعا أو أحدهما فلا بأس إن أدمى، وإن احتكّ بجدار أو غيره فانسلخت منه جلدة أو انقلعت شعرة أطعم مسكينا إن تعمّد. وإن تعمّد فأدمى لزمه دم. وإن أصابته شوكة أو نحوها فأنقشها فأدمى فلا عليه. وإن عصر رجله حتّى أدمى كفّر لا إن أدمى قبل عصر. ومن به قرح أو حبّ فشقه أو نقشه حتّى خرج ما فيه فلا عليه.

وله أن يتمخّط إن رُفح حتّى يخرج الدم من أنفه، ولا يتعمّد إخراجَه، فإن تعمّده كفر. وإن تمخّط لمخاط فخرج دم بلا تعمّد لإخراجه فلا عليه. وإن نقر أنفه فاحمرّ إصبغه ولا يدري من أين هو فالوقوف. وإن جرح لسانه عند الأكل أو أدمى فوه أو انكسر ضرسه أو عقر إصبغه بفيه فلا عليه، ولا إن قشّر قرحة فيداويها ولو أدمت. وإن قشّرها عابثا بها كفر إن أدمت. وإن ضرب دابة حتّى أدماها لزمه لربّها أرسها، وإن لم يضرّها فلا أعلم أنّه يلزمه غير التوبة.

ويذبح إن شجّ عبده واختير له أن يعتقه. وإن شجّ حرّاً لزمه القصاص والبدنة، وإن شجّ المحلّ محرما في حرم لزمه القصاص فقط. ومن جرح نفسه أو غيره فأدمى ذبح. ومن لاعب صبيا فنتف من لحيته ثلاث شعرات أو جرحه ذبح أيضا ويفتدي إن قصد لعلّة، وأقلّه صوم ثلاثة. ولزمه بقلع ضرره شاة، ويقطع ظفّره إن انكسر من حدّ الكسر، ويميط الأذى عن نفسه، ولا يمشط لحيته ولا رأسه ولا يدهنهما إلّا إن كان به جرح أو شقوق يتداوى بدهن فيما لا طيب فيه.

وله أن يقاتل للصوص إن لقوه في الطريق ويسعه الترك. وإن رآهم يسلبون غيره [٥٠٧] ولم تعرّضوا له جاز له أن يقاتلهم، وكذا إن أخذ حجة من الغير جاز له أن خلف وفاء. وله أن يحجم ويحتجم بلا قطع الشعر من محلّ المحاجم، ولزمه الجزاء إن قطعه. ولزمه بخروج الدم وحده بفعله أو بأمره عند محبوب دم لا عند غيره. ويدهن شقوق رجله بما يأكل وبالزيت والشحم والخلّ والسمن عند أبي عبيدة، وكره ذلك بعض. وروي أنّه صلى الله عليه وسلّم دهن بزيت غير مطّيب، وشدّد ابن عمر في الأدهان قبل الإحرام؛ ولا يدهن بما فيه طيب قبله عند الربيع حتّى يغسله بخظمي وينقيّه من ريحه، وأجاز للمحرم الدهن بما لا طيب فيه إن احتاج إليه والتسقط به. وإن تعمّد إدخال يده في نار فلهبت منه شعرا لزمه ما مرّ.

فصل

أبو المؤثر: إذا دخل الحرم مكة اغتسل إن أمكنه وإلا توضأ. ويتقي نصف الشعر بالعرك، فإن انتف منه بلا عمد لم يضره. وإن اغتسل لا لمعنى فانتفت منه شعرة أطعم مسكينا. وإن توضأ فخلل لحيته فانقطعت منها شعرة أو بغسل من جنابة فلا عليه.

ولا يفلي مُحَرَّمٌ محلاً وإن فلي المحل محرماً بلا أمره فلا عليه، وإن فلاه بأمره فعليه مثل فعل نفسه.

وقيل: في الشعرة صاع، وفي ضعفها ضعفه، وبأكثر شاة.

ومن وقد نارا لطعام فحملتها ربح إليه فأحرقت منه شعرا ففي العذر بذلك ولزوم الدم قولان، وإن فعله مرارا في أوقات ولم يكفر ففيه شدة ورخصة؛ وحسن أن يتقرب بدم، قال: ولا أحب التشديد على من تسعه الرخصة.

ومن نتف شعرة فأدمت لزمه الدم، وإن نتفها ثم تصدق ثم نتف أيضا فليصدق أيضا. ومن دام بفعل فليصدق على ما مر، والخطأ كالعمد في الجزاء. وإن أخذ شاة ليدبحها فتناثر منها شعر في يده ولو كثر صام يومين أو ثلاثة. وإن اصطلى بنار فأحرقت شعره فكنتفه. وإن قص أظفار محل تصدق بشيء. وإن قص لنفسه أو قص له فليذبح، وإن قصه غيره بلا أمره ولم يعلم به فلا عليه عند الربيع. وذبح إن عقص شعره، ولا يلزم المرأة بعقصه شيء. ومن نتف من لحيته ثلاثا ثم في الغد واحدة ذبح للثلاثة وأطعم للواحدة لنتفه في يومين، ولو نتف في واحد أربعا أو أكثر لزمه واحد.

فصل

قال مولانا - عزّ وعلا - : ﴿وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (سورة البقرة: ١٩٦) الذي يحلّ ذبحه فيه وأكله والإنتفاع به، فمن أفرد فمحله يوم النحر، ومن تمتع فيوم يبلغ هديه الحرم.

وقيل: خرج ناس متمتعين فنزلوا دون الحرم فلذغ أحدهم فأقاموا له فشق ذلك عليه ولم يدروا كيف يصنعون، فمرّ بهم ابن مسعود فسأله عنه فقال: «يبعث بالهدي إلى مكة واجعلوا بينكم وبينه علامة، فإذا ذبح فليحلّ ولزمه قضاء عمرته».

﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا﴾ (سورة البقرة: ١٩٦) حال إحرامه ﴿أَوْ بِهِ أَذًى مِّنْ رَّأْسِهِ﴾ يحتاج إلى تداء أو به قمل أو غيره واضطرّ إلى حلقه فإنّه يحلقه ويفتدي بما مرّ، فالصوم حيث شاء، والذبح والإطعام يُحبّان - قيل - بمكّة، وقيل: حيث شاء.

قال أبو سعيد: أمّا في معنى الأذى فقول: إنّ القمل وأمّا المرض فإن كان يحتاج إلى تداء وينفعه أخذ الشعر فداخل في موجب الفدية، وله أن يفعل ما يزيل عنه الأذى، فإن لبس وحلق وتطيب لزمه بكلّ كفّارة وجزاء، ورجا أنّه إن فعل ذلك بمرض أو أذى يلزمه لكلّ فدية.

وإن لبس قميصا وعمامة وسراويل في وقت لزمته واحدة ولو دامت عليه، فإن نزعها ثمّ لبسها فقول: لزمته ثانية، وإن نزعها لما لا بدّ منه وقد لبسها لعذر فكاللباس الواحد ما دام في حاله، وإن لبسها لغيره فخلعها ثمّ لبسها لزمته - قيل - ثانية.

وإن فعل مباحا له في بدنه لم يضرّه، وقال ابن عباس لرجل طال شعره [٥٠٨] أسفل من منكبيه: غطّ منه ما تحت الأذنين. وإن مشى تحت محمل فأصابه فقطع شعرا من رأسه أو أدماه فلا عليه. وإن وقع من بعيره فأنجرح (٥١) فجزّ له رجل شعرا من علا جرحه فداواه فلا عليه ويفتدي هو بدم.

وإن أصابه صداع فعصب رأسه لزمته صدقة، وإن بلغ بالعصاة نصفه فدم. ولا يقصّ ظفرا إلّا إن انكسر وأذاه، وإن قصّ أظفاره بلا عذر فعليه ما مرّ في الشعر، وإن قصّها كلّها في مكان قبل أن يكفر لزمته واحدة، وإن انقلع منه بلا قصّ نزع ولا عليه.

ابن سعيد: إن أراق بولا راكبا ولم يجد ما يستحمر به في حينه وخاف تنجّس ثيابه فربط على ذكره خرقة (٥٢)، فإن عقدها أو (٥٣) عليها خيطا ذبح، وإن لواها ليا أو الخيط عليها بلا عقد فلا عليه. أبو المؤثر: إن عقد على يده أو رجله جبلا أو خيطا

أو خرقه بلا علة لزمه دم لا إن لوى ذلك لياً وغرزا بلا عقد، ورخصوا له في عقد الهيمان عليه كما مرّ. وإن لوى المنطقة أو غيرها وأدخل السير في حديدتها ولم يعقد ذلك قال أبو سعيد: فلا نعلم فيه جزاء عليه. والعقدة في الحكم كضعفها إن كانت في معنى واحد. وإن عقد بثوب عقدات مفترقة لمعنى لم يبعد أن تكون بمعنى الواحدة ولا أن تكون بمعنى المفترقة، ولكلّ على انفراده (٥٤) جزاء. وإن كانت لمعان مختلفة ولو في مقام فللكلّ جزاء؛ ولا يبعد أن يكون فيه واحد إن كان في واحد، قال: وأخبرنا الثقة أنّ الوضّاح بن عقبة كان هيمانه في حقويه وهو محرم، وقيل: يشدّه في وسطه ولا يضيّع دراهمه.

الباب التاسع

في قتل (٥٥) المهرم الدواب وغيرها وما يجوز له وما يحرم

الربيع: لو اجتمع نفر على قتل سبع لأجزتهم كفارة واحدة. ولا بأس بقتل حية ولا ببند ذرة أو أفراد. ابن عمر: «انبذه عنك فإن حياته وموته بإذن الله».

ومن قتل وزغة تصدق بقبضة طعام، ولزمه بقتل ذرة أو قملة أو غلّة ونحوها ثمرة، وما يعطى فيهنّ خير منهنّ، وكذا البعوض ونحوه ولا حكم في ذلك. وقال عمر: ثمرة خير من جرادة، وكان - قيل - يقرّد بعيره مُحَرِّماً ولا شيء على فاعله، ومن قتله تصدق بلقمة، وقيل: لا شيء على من قتل قراداً أو حلمة أو نحوهما، وقيل: فيها والذبابة قبضة طعام.

قتادة: إن لصق بك ما ليس منك فانبذه عنك لا ما هو منك، فإن فعلت فقبضة منه أيضاً (٥٦)؛ وقال في قملة ثمرة أو حبة بُرّ وهي خير منها. وفي ضفدع قبضة تمر أو حبّ أو دقيق.

وكره قتل القمل ولا شيء فيه ولا في الذرّة، وقيل: يتصدّق بمعروف، وقد فعل - قيل - ذلك أبو صفرة فأمره محبوب أن يشتري بدرهم تمرا يتصدّق به وقد قتل ذراً كثيراً.

ويُقتل كلّ مؤذ ولا جزاء فيه.

وإن وقع في طعامه شيء من الدوابّ أخرجته لئلاً يفسده، ولا يقتل قملة إن آذته ولا يرمي بها بل يضعها في ثوبه ولا يجعله في الشمس ليموت قملّه، ولا يغسله بسخين ليموت أيضاً ولا يصبه على رأسه أيضاً ليموت منه. وله طرد الذباب عن بعيره والبعوض ويرمي عنه القراد.

ولا بأس بذبح الدجاج وأكل بيضه، وكُره له أن يذبح ديكاً أو دجاجة حتى يعلمه أهلياً، وفيها إن كانت وحشية شاة، ولا يأكل بيضها حتى يعلمها أهلية. وإن قتل سلمة وعسالة ونحوهما لزمه صاع كالحرباء. ولا بأس بقتل اللغ ولا فداء فيه كالوزغ؛ وفي العصفور والضفدع صاع، ولا شيء فيما لا يعيش إلا في البحر. وإن أصاب مكلباً غرم ثمنه لأهله ولا عليه. ومن فقاً بيضة في الحرم فعليه دم، وفي الجراد قبضة طعام، وبفرخ الطير جدي؛ ولا في قتل ذئب إن عرض له وإلا اختير له أن يتصدق بتمرة، ولا في كلّ سبع خاف منه وكره له طرده ليقته. وله أن يرمي العقاب ونحوه إن قصد راحلته أو طعامه ولا يتعمّد قتله، فإن قتله على ذلك فلا عليه. ومن قتل حية غير أفعى وأسود افتدى عند محبوب. وإن ابتدأ سبعا بالقتل فعليه قيمة ما يحكم به عليه إلا إن جاوزت الدم لم يلزمه غيره لا إن ابتدأه السبع فقتله، وقد مرّ ما يُباح قتله. ويُرمي [٥٠٩] الغراب ولا يقتله، والكلب العقور والحدأة والسباع العادية وكلّها سواء. ولا شيء في الكلب والذئب ولو ابتدأهما. وليس على القارن إن ابتدأ سبعا إلاّ جزء واحد، ويطرد الحمام عن رحله برفق، ويقتل كلّ مؤذ ولا جزء فيه.

فصل

من لزمه الحدّ فدخل البيت فإنّه يخرج منه ولو تعلّق بالكعبة فيقام عليه خارج المسجد. أبو عبد الله: من جنى جناية كقتل أو سرق أو شرب أو زنى وهو في الحرم أو فعله في غيره ثمّ التجأ إليه فإنّه يقام عليه فيه حدّ ما أتى إلاّ القتل فإنّه يخرج منه ثمّ يقتل. ومن قتل ثمّ فرّ فدخله فإنّه لا يطعم ولا يؤمر حتى يخرج فيقتل، ويُقتل في الحرم إن قتل فيه. وإن سرق المحرم أمره الإمام أن يطوف ويسعى ويحلّ ثمّ يُحدّ.

الباب العاشر

في الدلالة في الحجّ

فمن أراد أن يخرج إليه قضى كلّ تباعة كما مرّ واستحلّ أرحامه وجيرانه.
فإذا وقف عليه صلّى في منزله ركعتين وقال: «اللهم إنّك فرضت الحجّ وأمرت
به فاجعلني ممن استجاب إليك، ومن وفدك الذي رضيت وارتضيت وكتبته
وسمّيته»..

فإذا أراد أن يركب سلّم على أهله وودّعهم وأظهر لهم الشفقة.
فإذا ركب كبر ثلاثاً وقال: «اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل
والمال والولد، اللهم أصحبنا في سفرنا واخلفنا في أهلنا بحسن صنعك، اللهم أنت معي
في سفري وفي أهلي وفي خلقك أين ما كانوا فاحفظني في ذلك». وقال: «الحمد لله
الذي هدانا للإسلام وعلمنا القرآن ومنّ علينا (٥٧) نبينا محمّد - صلّى الله عليه وسلّم
- أفضل الصلاة وأزكى السلام».

فإذا سارت راحلته قال: «الحمد لله الذي حملنا في البرّ والبحر ورزقنا من
الطّيّبات إلى تفضيلا، ﴿سبحان الذي سخّر لنا هذا﴾ إلى ﴿المنقلبون﴾ (سورة الزخرف:
١٣-١٤)، والحمد لله ربّ العالمين».

فإذا صعدت كبر وإذا هبطت سبح وقيل: حمّد، وإذا نزل منزلاً قال: «الحمد لله
الذي بلغنا سالمين، اللهم ﴿ربّ أنزلني﴾ الآية (سورة المؤمنون: ٢٩)، اللهم ارزقنا بركة
منزلنا هذا واصرف عنا شرّه وبأسه ووباءه، فإذا أقدمتنا من منزل إلى منزل فأبدلنا ما
هو خير منه». وإن تيسّر له أن يودّع المنزل بركعتين فعل.

فإذا انتهى إلى المواقيت وأراد أن يحرم فليدهن بما لا طيب فيه ثمّ يغتسل بسدر
أو خطمي إن أمكنه وإلاّ أجزاه الوضوء ثمّ يلبس ثوبي إحرامه ثمّ يصلّي ركعتين إن لم
يكن وقت المكتوبة.

فإذا سلّم وأراد الإحرام بعمره اعتقده بها ولَبَّى كما مرّ ثلاثاً في مقامه ثم يركب
ملبياً، فإذا استوى قال - كما مرّ - من التحميد والتكبير والثناء على الله، وتلى
﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا﴾ الخ (سورة الزخرف: ١٣-١٤)، وهو مع ذلك يلبّي ولا
يقطعها بالأسحار ولا عند طلوع الفجر، ويلبّي وهو على وضوء، ويجتنب كلّ ممنوع.
فإذا قدِم مكة شرفها الله وقف على باب المسجد ونظر الكعبة أمسك عن التلبية
بعد أن ينظر موضعاً ينزل فيه.

فإذا نزلته وأردت البيت فاغتسل إن أمكنك وإلا أجزاك الوضوء.
فإذا أتيت ونظرت الكعبة فكبر ثلاثاً وقل (٥٨): «اللهم زد بيتك هذا شرفاً
وتعظيماً ومهابةً وتكريماً، وزد من كرمه وعظمه وشرفه ثمن حجّه واعتمره تكريماً
وإيماناً وبراً من عبادك من الصالحين».
فإذا وقفت بالباب وأردت الدخول فقل: «اللهم أنت السلام ومنك السلام
واحشرنا مع نبيّك محمد عليه الصلاة والسلام».

فإذا قصدت البيت ذاهباً إليه فكبر ثلاثاً وأنت تمشي وقل: «اللهم إن البلد بلدك
والبيت بيتك جنتك أطلب رضاك وإتمام طاعتك متبعا لأمرك راضياً بقدرك، أسألك
مسألة البائس الفقير، وأدعوك دعاء الخائف المستجير المضطرّ إليك، المستسلم لأمرك،
الخائف من عقوبتك، المشفق من عذابك، وأن تستقبلني بعظيم عفوك، وأن تجود عليّ
بمعفرتك (٥٩)، وأن تعينني على أداء [٥١٠] فرائضك»، ثم تحمد الله وتهلّله وتسبّحه
وتكبره (٦٠) وتصلّي على محمد - صلى الله عليه وسلّم - وتستغفر لذنبك وللمؤمنين
والمؤمنات.

فإذا أتيت الحجر فقل: «اللهم كثرت ذنوبي وضعف عملي فاغفر لي وتقبل توبتي
وتجاوز عني»؛ فإذا أردت أن تستلمه فقل: «اللهم إليك بسطت يدي، وفيما عندك
عظمت رغبتي، فاجعل جائزتي فكاك رقبتي من النار، وأسعدني في دنيائي وآخرتي»؛
ثم تقف حبال الحجر وتحمد الله وتثني عليه، وتكثر من الحوقلة والتصلية على النبيء -
صلى الله عليه وسلّم - .

فإذا أردت الطواف فلذ بركن الحجر يسارك قليلا بقدر ما لا تقابل الباب ثم
 تأخذ في الطواف يمينا من الركن وتكبر عنده ثلاثا وتقول: «اللهم إني أسألك
 إيمانا بك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك وإقرارا ببروبيتك واتباعا لسنة نبيك محمد
 صلى الله عليه وسلم»؛ وتأتي بالباقيات الصالحات وأنت تطوف وتصلّي عليه أيضا.
 فإذا أتيت الباب فكبر ثلاثا وقل: «اللهم اغفر لنا ذنوبنا وقنا شح أنفسنا،
 واجعلنا من المفلحين»؛ وتمشي وأنت تذكر الباقيات الصالحات والصلاة على النبي.
 فإذا أتيت الميزاب فكبر ثلاثا وقل: «اللهم إني أسألك الراحة عند الموت والعفو
 عند الحساب والنجاة من العذاب»؛ وتمشي وأنت تذكرها أيضا.
 فإذا أتيت الركن اليماني فكبر أيضا وقل: «اللهم ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا
 حَسَنَةً﴾ (الآية) (سورة البقرة: ٢٠١)؛ واستلمه إن قدرت وإلا فكبر حياله وامسحه ولا
 تؤذي أحدا، ثم تمشي وأنت تذكرها والتصلية أيضا.
 فإذا وصلت ركن الحجر فاستلمه أيضا إن قدرت وإلا فكبر حياله ولا تؤذي
 أحدا ثم تكبر عنده ثلاثا ثم تقول أيضا: «اللهم إني أسألك إيمانا بك... الخ ما مر،
 تفعل ذلك سبع تطويات، وقيل: تكبر ثلاثا وتقول: «اللهم إني أعوذ بك من الكفر
 والفقر، وضيق الصدر، وعذاب القبر، وموقف الذلّ في الدنيا والآخرة»؛ تقول ذلك
 وأنت ترفل في طوافك ثلاثة أشواط وتمشي أربعة.
 فإذا أتممت سبعة أشواط من الحجر إلى الحجر خرجت من الطواف ثم تأتي
 زمزما وتشرب منه وتصبّ منه على رأسك وتقول: «اللهم إني أسألك إيمانا تاما،
 ويقينا ثابتا، ودينا قيما، وعملا صالحا، وعِلما نافعا، ورزقا حسنا واسعا، وشفاء من
 كلّ داء»؛ ثم تصلّي ركعتين خلف المقام أو حيث أمكنك في المسجد.
 فإذا ركعتهما أتيت ركن الحجر وتقوم حياله وتذكر الباقيات الصالحات
 والتصلية وتستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات، وتسأله حوائجك الدنيوية والأخروية
 وتقول: «اللهم إنّ هذا مقام العائذ بك من النار فحرّم لحمي عليها»، وادع بما بدالك
 ولا تطل.

ثم امض إلى الصفا من بابه وهو بين الأسطوانتين المذهبتين وقل: «اللهم افتح علينا أبواب رحمتك»، فإذا أتيت فاصعد عليه بقدر ما تقابل الكعبة ولا تعلق عليه، وقيل: خمس درجات. فإذا صعدت فكبر سبعا، ونُذِب لك أن تقول آخر السابعة على إثرها: «ولا إله إلا الله والله أكبر كبيرا، والحمد لله كثيرا، وسبحان الله بكرة وأصيلا، ولا إله إلا الله والله أكبر على ما هدانا وأولانا، والحمد لله على ما أعطانا، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حيّ دائم لا يموت بيده الخير كله وهو على كلّ شيء قدير، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه، لا إله إلا الله إلهها واحدا ونحن له مسلمون، لا إله إلا الله إلهها واحدا ونحن له عابدون، لا إله إلا الله إلهها (٦١) واحدا ونحن له مخلصون، لا إله إلا الله إلهها (٦١) واحدا فردا صمدا أبديا، لم يتخذ ربنا صاحبة ولا ولدا، لا إله إلا الله وهو أهل للتهليل والتكبير والتحميد والتمجيد (٦٢) والثناء الحسن المجيد، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه، لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون، لا إله إلا الله وحده (٦٣) صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده»؛ ثم تصلي على النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم تستغفر كما مرّ ثم تقول: «اللهم استعملنا بسنة نبيينا محمد - صلى الله عليه وسلم - وأعذنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن» ثلاثا

ثم تنحدر [٥١١] من الصفا ذاهبا إلى المروة قائلا: «اللهم اجعل هذا المشى كفارة لكلّ مشي كرهته مني».

فإذا أتيت العلم الأخضر هرولت بين العلمين قائلا: «اللهم اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم واهدنا إلى الطريق الأقوم، إنك أنت الأعزّ الأكرم وأنت الربّ وأنت الحكيم، اللهم نجنا من النار سراعاً (٦٤) سالمين، ولا تخزنا يوم الدين».

فإذا أتيت العلم الموالي للمروة أمسكت عن الهرولة ومشيت إليها، فإذا أتيتها فاصعد عليها بقدر ما تقابل الكعبة أيضا، ثم ادع بمثل ما دعوت به على الصفا ثلاثا في كلّ شوط فيهما.

فإذا أتممت السبعة مبتدئاً من الصفا مختماً بالمروة فانحدر منها، واحلق رأسك، فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من عمرتك وحلّ لك الحلال إلا الصيد.

فصل

إذا أحللت فاقعد بمكة، فإذا كان يوم التروية وهو الثامن وأردت الإحرام فادهن رأسك ثم اغتسل إن أمكنك وإلا أجزاك الوضوء أيضاً، ثم البس ثوبي إحرامك ثم تأتني البيت فتطوف به سبعا وتصلّي ركعتين لطوافك.

فإذا أردت أن تحرم من المسجد ركعتهما ثم تلبي بحجة بعد التسليم منهما ثلاثاً ثم تقوم ذاهباً إلى منى قائلا: «اللهم إنّ هذه منى فامنن عليّ فيها وفي غيرها بما مننت به على أوليائك وأهل طاعتك»؛ وصلّ فيها الخمس.

وقيل: إن أحرم من بيته بمكة يوم التروية لا من تحت الميزاب ولا من حرم الكعبة ولا من مسجد الجن جاهلاً أو عامداً فلا عليه إلا أنّه ندب من تحت الميزاب أو من ذلك المسجد.

ثم أمض إلى عرفات فإذا بلغت محسراً فقف حتى تطلع الشمس ولا تتجاوز منى قبل الطلوع، فإذا طلعت فامض إليها مليّاً.

فإذا أتيتها فانزل بها وقل: «اللهم إنّ هذه عرفات فاجمع لي فيها جوامع الخير كلّها، واصرف عني جوامع الشرّ كلّها، وعرفني فيها ما عرفت أوليائك وأهل طاعتك»؛ وتقعّد فيها إلى الزوال.

فإذا زالت الشمس فاغتسل إن أمكنك وإلا أجزاك الوضوء وتصفّ خلف الإمام أو عن يمينه.

فإذا صليت فقف وادع بما فتح لك مثل دعائك على الصفا والمروة واجتهد فيه. وفي بعض الروايات يسبح مائة ويهلّل مائة ويكبّر مائة ويحوقل مائة، ويقرأ آية الكرسيّ مائة وقل هو الله أحد مائة، ويكثر من الدعاء ومن لا إله إلا الله وحده لا شريك له له

الملك وله الحمد إلى قدير، ويصلي على النبي - صلى الله عليه وسلم - ويستغفر
كما مرّ ويسأل الله حوائجه حتى تغرب الشمس.

فإذا غربت أفضت منها قائلا: «اللهم إليك أفضت وأياك قصدت وفيما عندك
أردت ومن عذابك أشفقت فاغفر لي ذنوبي وتقبل توبتي إنك أنت التواب الرحيم».
وسر مع الناس حتى تأتي جمعا وهو المشعر الحرام ويسمى المزدلفة فتزول فيها
تقول: «اللهم إن هذا جمع فاجمع لي فيها...» إلى آخر الدعاء، وتبيت فيها ونهيت
منها سبعين حصاة كالخدف، وتذب غسلها.

فإذا طلع الفجر فصل بالجلس ثم قف عند الجمع وادع (٦٥) بما دعوت به على
الصفاء والمروة واحمد الله تعالى وأثن عليه (٦٦) وصل على النبي واستغفر كما مرّ ثم
امض منه قبل الطلوع إلى منى مليا.

فإذا وصلت إلى العقبة فاقطع التلبية ثم تأتيها من بطن الوادي وتقول: «اللهم
اهدني للهدى ووفقني للتقوى وعافني في الآخرة والأولى»، وإن [٥١٢] شئت قلت:
«اللهم اهدني بالهدى من عندك وانشر علي من رحمتك وأنزل علي من بركاتك»؛ ثم
ترميها بسبع حصيات وتكبر مع كل ثلاثا وتقول على إثرها: «ولا إله إلا الله والله
أكبر»، وفي آخر حصاة تقول: «والله الحمد».

فإذا رميت قل: «اللهم إن هذه حصياتي وأنت أحصى لهن مني فتقبلهن مني
واجعلن في الآخرة دخرا لي وأثني عليهن غفرانك ورضوانك». ثم تنصرف عنها من
حيث جئت من بطن الوادي، ولا تقذف عندها إذا رميت ولا ترم غيرها يومئذ.
ثم تأتي منزلك فتذبح ذبيحتك وتقول: «اللهم إن هذا نسكي فتقبله مني
وامسحه بسم الله والله أكبر اللهم تقبله مني وأثني عليه» ما مرّ وأطعم منها ما شئت
وكل.

فإذا ذبحتها فاحلق رأسك وخذ من شاربك لا من لحيتك وقلم أظفارك واحلق
عانتك، وإن شئت صليت ركعتين ثم تصلي العيد بمنى وقد حل لك الحلال كله إلا

النساء والصبي حتى تزور ثم تمضي في يومك للزيارة، وإن أخرت إلى الليل فلا عليك والإعجال أفضل.

فإذا أردت أن تطوف فاغتسل إن أمكنك وإلا فتوضأ.

فإذا أتيت البيت فقف على باب بني شيبه وقل: «اللهم إنك أعنتني على نسكي فتقبله مني وسلمه لي».

فإذا أردت الطواف فقل كما مر ثم تدخل فيه قائلاً كما وصفنا ثم قف حيال الكعبة وادع كذلك ولد بالركن على يسارك قليلاً بقدر ما لا تقابل الباب ليكمل الطواف، ثم تأخذ فيه عن يمينك من الركن مقابلاً للباب قائلاً كما مر عند الباب والميزاب والركن اليماني إلى أن تصل ركن الحجر ومسبحاً بينهما.

فإذا أتممت السبعة خرجت وصليت ركعتين خلف المقام وتأتي زمزما وتفعل كما مر وتدعو ثم تخرج إلى الصفا وتصعد عليه كذلك وتكبر وتدعو حتى تأتي المروة وتفعل كذلك.

فإذا أتممت السبعة حل لك الحلال كله من النساء وغيرها إلا صيد الحرم وشجره، وأخرج إلى منى ولا تبتمكة ليالي منى وتأنيها وتبعد فيها ليالي التشريق ثلاثة أيام بعد النحر وترمي الجمار، فإذا أردته فاغتسل إن أمكنك وإلا فتوضأ إذا زالت الشمس، وتبتدئ بالجمرة الأولى الموالية للمشرق وترميها بسبع وتكبر مع كل.

فإذا فرغت فتقدمها واستقبل البيت وقل: اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً، وارزقنا نضرة وسروراً ثم تقدمها قليلاً إلى القبلة واستقبل الكعبة وادع بما مر على الصفا والمروة وأسأل حاجتك تفعل ذلك (٦٧) ثلاثاً ثم امض إلى الوسط فاجعلها على يمينك وارمها بسبع وكبر مع كل.

فإذا فرغت فتقدمها على يسارك عند المسيل فادع مثل الأولى ثم تجاوزها قليلاً وقف كالأولى أو أطول وادع بما فتح لك وبما مرّ عليهما، ثم امض إلى العقبة فقل فيها كما مرّ وارمها بسبع كذلك، وفي آخر التكبير من رمي الثلاث تقول: «والله الحمد».

فإذا رميت العقبة قلت: «اللهم اجعله حجًا مبرورًا...» الخ ما مرَّ (٦٨)، ثم انصرف من حيث جئت، ولا تقف، تفعل ذلك أيام التشريق وتكبر تكبيرة على إثر الصلوات.

فإذا فرغت في الثالث فانصرف إلى مكة، وإن تعجّلت في يومين فلا إثم عليك، فترمي فيهما وتدفن عند العقبة ما بقي عنك من الحصى.

فإذا صلّيت فامض إلى مكة ولا تقعد إلى الليل، فإن قعدت لزمك أن تقعد إلى الثالث، فإذا وصلتها فأقم فيها ما شئت وطف ما شئت. وإن أردت دخول الكعبة جاز مرّة لأتّه صلّى الله عليه وسلّم دخلها مرّة.

فإذا أردت أن تنصرف إلى بلادك فتعاهد البيت بسبعة أشواط، ثم تصلّي ركعتين، ثم تأتني زمزما وتشرب منه، وافعل كما مرّ عند الزيارة، ثم قف بين الباب والحجر فاعتمد بيمينك على أسكفة الباب حيث تبلغ ويسراك قابضة على أستار الكعبة، ثم الزق بطنك بجدارها وادع بما فتح لك، ولا تقف حياله وقل: «اللهم لك حجاجنا وبك أمنا ولك أسلمنا وعليك توكلنا وبك وثقنا وأياك دعونا [٥١٣] فتقبل نسكنا واغفر ذنوبنا واستعملنا في طاعتك، اللهم إنا نستودعك ديننا وإيماننا وسرائرنا وخواتم أعمالنا وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم، اللهم أقلبنا منقلب المدركين رجاءهم، المخطوطين خطاياهم، المطهرين قلوبهم، منقلب من لا يعصي لك بعدها أمرا ولا يحمل لك وزرا، ومنقلب من أعمرت بذكرك لسانه وزكيت بركاتك نفسه، ودمعت من مخافتك عيناه، اللهم إني عبدك ابن عبدك بن أمتك، حملتني على دابّتك، وسيرتني في بلادك، حتّى أقدمتني حرمك وأمنك، فقد رجوت بحسن ظنيّ فيك أن تكون غفرت لي، فإن غفرت لي فازدد الآن عني رضّى، وقربني إليك زلفى، وإن لم تغفر لي فامنن الآن عليّ قبل أن أتباعد عن بيتك، فهذا أو أن انصرفي غير راغب عنك ولا عن بيتك، ولا مستبدلا بك ولا ببيتك، اللهم لا تجعل هذا آخر العهد ببيتك الحرام، فاغفر وارحمي إنك أنت أرحم الراحمين، ولا تنزع رحمتك عني، فإذا أقدمتني إلى أهلي فاكفني مؤونتي، ومؤونة خلقك، فإنك أنت أولى

بخلقك مني، اللهم إني أعوذ بك من وعشاء السفر، وخيبة المنقلب في الأهل والمال والولد، فإننا تائبون آيئون عابدون لرَبنا حامدون وإليه راغبون ﴿وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾ (سورة الزخرف: ١٤).

واخرج إذا ودَّعت، ولا تبع ولا تشتت بعد الوداع وتمرّ وأنت محزون على فراق البيت، فإذا ودَّعته فقل: «اللهم أقلبني منقلب المدرّكين لرجائهم، المقبولين دعاؤهم، المبرورين حجّهم، المغفورين ذنوبهم، المرشدين في أمورهم، منقلب من لا يعصي لك بعدها أمراً...» إلخ ما مرّ.

وروي أنّه صلّى الله عليه وسلّم كان إذا أقبل من حجّ أو عمرة أو غزو يكبّر على كلّ شرف ثلاثاً ثمّ يقول: «لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له إلى قدير، آيئون، تائبون، عابدون، ساجدون لرَبنا، حامدون، صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده، سبحانه له ما في السماوات والأرض وما فيهنّ وإليه يرجع الأمر كلّهُ وهو على كلّ شيء قدير».

الباب الحادي عشر

في وداع البيت والإقامة بمكة أو غيرها

أبو سعيد: اختلف فيمن ودّعه بعد الزيارة فنعمس وهو نائم بعد خروجه من دور مكة فقليل: لا شيء عليه، وقيل: حتّى يتعدّى بيوتها خارج الدرب. وإن نعمس جالسا حتّى غلبه النوم فلا عليه ما لم ينم مضطجعا، وإن اضطجع ولم ينعمس فلا عليه. وإن طاف لوداعه ثمّ نودي للصلاة ندب له أن يصلي ثمّ يودّع، وإن ودّع ثمّ انتظرها أعاد الطواف لوداعه؛ وقيل: طاف له وائل ثمّ نودي للعصر فانتظره حتّى صلاه فقال له أبو المهاجر: أعد طوافك له، فقال له وائل: صلاتي لا تحدث عليّ وداعا فلم أدر بأيّ ذلك أخذ وائل.

ومن ودّع ثمّ باع واشترى ونام فلا عليه. وإن نام دون ذلك واشترى أو باع لزمه أن يرجع لوداعه، فإن لم يفعل وخرج لزمه دم، وقيل: إن ودّع ثمّ أمر من يشترى له شيئا فلا عليه إن أمضى متوجّها.

والطواف للوداع واجب لقوله صلى الله عليه وسلّم: «من خرج من مكة فليكن آخر عهده طواف البيت»؛ إلّا أنّه رخص للحائض إذا عجلت أن لا تودّع. الربيع: لا بأس على حائض ومريض عاجز عن الوداع في تركه إن زارا وإن لم يزورا من منى فلا ينفران حتّى يطوفا وعلى الكراء أن يقيم لهما ويحكم عليه به حتّى يزورا. وعلى من ترك الوداع دم.

أبو سعيد: يوجد عنه صلى الله عليه وسلّم الترخيص في عدم وجوبه عليها وما لم يخرج من الحرم إن رجع فودّع فقد أدركه، ورجا أنّه إن جاوز حدوده خارجا بلا وداع فهو تارك له ولزمه الدم، وقيل: أساء ولا عليه واختار أنّه إن تعمّد تركه وخرج من حدود مكة عازما عليه أن يلزمه الجزاء، وإن نسى حتّى جاوز الحرم فقد تركه ولزمه معنى الترك، والقول بلزومه أصحّ لما روي: «لا يخرج من مكة إلّا بوداع، ولا

تُدخل إلاّ بإحرام» إلاّ لمن رخص له في ذلك كما مرّ، فمن كثر تردّده إليها كجَمال وخطّاب فقد مرّ حكمه وسيأتي أيضًا قريباً (٦٩).

فصل

قد سنّ [٥١٤] الوداع وأجمعوا على فعله وأنّه من اللوازم، فمن باع أو اشترى أو توانى بعده بلا عذر ولم يخرج من حدود مكّة ليلة أو أكثر ثمّ خرج فإن باع واشترى أو نام فليل: يعيده ولا يجزيه الأوّل إن نام أو نعى قال: ولا أعلم أنّ التواني مفسد له ما لم يتطاول. فإن خرج ولم يعده جاهلاً بما يلزمه فيه أو متعمّداً فليل: إن تركه أو أفسده ولم يعده وخرج لزمه الدم ويجزيه ثني معز لا جذعه، وجاز من ضأن إن كان سمينا ولا وعل ولا ظبي عن معز ولا ضأن في هدي، ولا يضرّ التفات بعد وداع. وقيل: إنّ عمر بن عبد العزيز كتب كتاباً بعد الوداع فأعاده، ورخص جابر وعطاء للمودّع أن يشتري الطعام والعلف ويقضي ما عليه نافراً على طريقه، وبه قال ابن ميسرة، ولا بأس بالأخذ به.

ومن ودّع في غير وقت الصلاة فلا يخرج من المسجد حتّى يصليّ ويذبح إن خرج. وإن احتاج إلى ماء يشربه أو يتوضّأ به فلم يجده إلاّ بشراء فليشتر ولا يتمهل وليقض ما عليه من دين وهو مارّ ويوصي بعض أصحابه بمحوّاته.

ومن خرج منها غير مودّع فأوصى من يودّع عنه لم يجزه ويذبح إن لم يرجع ولم يبرّخص لأحد في تركه.

وعلى من دخل الحرم من وراء الميقات أن يُحرّم، وعلى من خرج منه أن يودّع إلاّ الخطّابين فقد رخص لهم في الدخول بلا إحرام لا في الخروج بلا وداع. ومن أراد أن يخرج إلى منى ولا يجاوزها فلا وداع عليه إلاّ إن شاء، وإنما يلزم من يخرج الحرم. ومن ودّع ثمّ ذهب إلى بيته فنام فيه فسد وداعه وذبح إن لم يعده، وإن جلس فيه لشغل إلى العشيّ وكان وداعه بالغداة أعاده أيضًا (٧٠)، وإن أخلفه الجَمال في

الوعد وقعد في طلب الكراء أعاده أيضا. وإن كان يهتئ راحلته ولم يجلس إلى العشيّ أجزاء الأول. ومن كان منزله غني فأراد أن يحرم بالحجّ فله أن يخرج منه إذا أراد مكّة، وإن دخلها لزمه الوداع يطوف له ثم يحرم بالحجّ ويخرج لعرفات. وإن كان منزله فيها أجزاء أن يحرم منه، فإذا دخل مكّة لزمه الوداع ويفعل كمن كانت مساكنهم فيها، وليس على أهل منى أن يحرموا بالحجّ منها وعليهم أن يودّعوا ثم يحرموا إلا من كان في الحرم يلزمه الوداع.

أبو صفرة: من ركب في محمله من باب الصفا ثم نام فيه وهو خارج ونعس فلا عليه؛ ويجبس للحائض جمالها لأنّ تركه لها يضرّها ولا يبعد أن يثبت معناه عليه ولو لم يشترط لأنّه معروف في النساء وهو لهنّ عذر لأنّه من قبل الله لا من فعلها.

ومن ودّع ثم نام بالأبطح فإن تعدّى الردم فهو أهون وما دونه أشدّ لا بيع هناك ولا شراء. أبو سعيد: إذا ثبت الكراء على جمال الحائض في حملها حبس لها وليس له أن ينفر ويدعها ولو لم تشترط (٧١) عليه ذلك لأنّه معروف فيهنّ، وفي تركها الزيارة فساد حجّها والضرّ عليها، ولا ينفر عنها ويدعها لأنّه ضرّ عليها ولو دخل عليه بخروج أهل بلده عنه وتركهم له. وإن خاف على نفسه وأراد أن ينفر فلا كراء له عليها ولا يكاري غيرها، وإن شاء قعد لها وله كراؤه إن كان كلّه صفقة.

الباب الثاني عشر

في زيارة قبر النبي، - صَلَّى الله عليه وسلم -

أبو الحسن: إذا أتيت المدينة وقابلت البنيان استعذت وقرأت ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ...﴾ الآية (سورة التوبة: ١٢٠)، فإذا دخلت سككها تلوت ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ...﴾ الآية (سورة التوبة: ١٢٨)، وتتوضأ وتقصد المسجد.

فإذا وقفت ببابه أجهرت بتلاوتها أيضا قاصدا نحو القبر متوجهاً لتلقائه، ولا تشتغل بغير ذلك ولو بالتسليم على أحد، فإذا أتيت تلقاء وجهه وأنت مقبل إليه فاستلم الركن وقبله ثم تأخر قليلا، وتشير بيمينك وتقول: «السلام عليك يا رسول السلام عليك يا نبي الله، السلام عليك يا ولي الله ويا صفى الله، ويا أمين الله، ويا صفوة الله، ويا خيرة الله، ويا محمد ابن عبد الله، ويا أبا القاسم، السلام عليك ورحمة الله وبركاته، أنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنت رسول الله، وأنتك قد بلغت الرسالة، وأديت الأمانة، ونصحت الأمة، وجاهدت وعبدت حتى أتاك اليقين، صلى الله عليك حيا وميتا، وجزاك الله عنا أفضل ما أجزا نبيا عن أمته، وذكرك بخير أفضل ما يذكر به المذكورين»؛ ثم تتقدم فتجعل وجهك [٤١٥] مع الحائط تلقاء وجهه فتقول: «يا رسول الله أنا فلان بن فلان من أرض كذا وكذا من بلد كذا جئتك زائرا مسلما مستشفعا بك إلى الله — عزّ وعلا — أن يحطّ عني أوزاري، ويغفر ذنوبي، ويستّر عيوبِي، ويعصمني فيما بقي من عمري، وأن لا يكلني إلى نفسي ولا إلى أحد من خلقه طرفة عين، وكن شفيعي، صلى الله عليك وسلم»؛ ثم تتأخر قليلا عن يمينك نحو المشرق وتقول: «السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك ورحمة الله تعالى (٧٢) وبركاته وعلى وزيريك وناصريك وصاحبك ومؤنسك وضجيعك»؛ ثم تأخر قليلا وقل: «السلام عليك يا خليفة رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر الصديق ويا عبد الله بن عثمان ويا عتيق ابن أبي قحافة، وشيخ الإفتخار،

ومعدن الوقار، والصاحب في الغار، السلام عليك أيها الشيخ ورحمة الله وبركاته؛ ثم تأخر قليلا وقل: «السلام عليك يا أمير المؤمنين، السلام عليك يا أبا حفص ويا عمر بن الخطاب، السلام عليك أيها الفاروق ورحمة الله وبركاته، السلام عليك يا شيخ الإسلام، جزاكم الله عنا وعن نبيكما وعن الإسلام خيرا».

وإن قال عند قدومه إلى المدينة: «اللهم إنك أنت السلام ومنك السلام إلى واحشرنا مع نبيك محمد عليه السلام» فحسن، وتغتسل إن قدرت وإلا أجزاك الوضوء، وتأتي المسجد وتدخله وتذكر الله وتقصد القبر أولا وتذكر ما قلنا أو وجهها آخر من الصلاة والسلام، وغرضا الاختصار وتجتهد في ذلك ثم تختار ما شئت من الدعاء وتقول: «اللهم أقضي لي كل حاجة سألتكها أو لا، علمتها أو لا، وأن تتولى نجاح قضائها»؛ ثم تتقدم وتقصد إلى مقامه صلى الله عليه وسلم فتصلي ما قدر لك وهو خلف الأسطوانة التي هي أكثر خلقا (٧٣) واجعلها بين يديك وقم قدام الموالاة لها من خلفها، وليكن أسفلها بين كتفيك ومنكبك اليسرى خارجا منها مما يلي القبر.

فإذا صليت فقم إلى المنبر وألزم منكبك الأيمن به واستقبل القبلة وخذ الرمانة الداخلة يمينك واثن على ربك واجتهد واسأل ما تريد.

فإن وافقت في المدينة الأربعاء والخميس والجمعة فصل كل يوم عند الأسطوانة وأكثر من الصلاة في المسجد.

فإذا أردت أن تخرج منها فاغتسل إن أمكنك ثم ائت القبر فسلم على النبي - صلى الله عليه وسلم - وعلى صاحبيه - رضي الله عنهما - واصنع كما صنعت حين دخلت. وقد روي: «من زارني ميتا فهو كمن زارني حيا»، وفي رواية: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»، وفي أخرى: «من مات في أحد الحرمين بُعث من الأمنين»، وهاتنا أخبار في معنى ذلك وهو عندنا لمن مات على الوفاء كما علمت.

وروي: «الصلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة (٧٤) في غيره» إلا ما فضل الله البيت الحرام فإن الصلاة فيه تعدل مائة في مسجد الرسول؛ وأيضا: «من حج ولم يزرني فقد جفاني»، وكره بعض لمن لم يحج أن يزور قبره قبل أن يحج. قال أبو عبد

الله: ولو فعله ما رأيت عليه بأسا. وروي: «منبري هذا على (٧٥) ترعة من ترعة الجنة، وما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة»، والترعة الباب، وقيل: الدرجة والأول أنسب وأراد أن الصلاة والذكر فيه يؤدي إلى الجنة كأنه قطعة منها إذ هو سبب يتوصل به إليها.

عن جابر بن عبد الله: خرج علينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: ارتعوا في رياض الجنة، فقلنا: أين هي يا رسول الله؟ فقال: مجالس الذكر. وليس لزيارة قبره مناسك إلا السلام عليه وعلى صاحبيه.

ابن مليكة: من أحب أن يقوم وجاءه النبي - صلى الله عليه وسلم - يجعل القنديل الذي في القبلة عند [٥١٦] رأس القبر على رأسه ويقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ الآية (سورة الأحزاب: ٥٦)، ويكرّر صلى الله عليك يا محمد سبعين مرة، فإذا فعله ناداه الملك: صلى الله عليك يا فلان. وعن كعب الأحبار: ما من فجر يطلع إلا نزل سبعون ألف ملك حتى يحفوا (٧٦) بالقبر ويضربون بأجنحتهم ويصلون على محمد - صلى الله عليه وسلم - حتى إذا أمسوا عرجوا وهبط غيرهم مثلهم وصنعوا ذلك حتى إذا انشقت الأرض خرج في سبعين ألف ملك يوقرونه.

ابن مسحيم: رأيت في النوم فقلت له: يا رسول الله هؤلاء الذين يأتونك ويسلمون عليك أتفقهم سلامهم؟ فقال: نعم وأردّ عليهم. وروى عنه (٧٧) عائشة: «ما من رجل يزور قبر أخيه ويجلس عنده إلا استأنس به وردّ عليه حتى يقوم».

وقال أعرابي عند قبره: بأبي أنت وأمي قد كان فيما حفظناه عنك وقبلناه منك ما حكيت لنا عن ربك وهو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ﴾ إلى ﴿رَحِيمًا﴾ (سورة النساء: ٦٤) وقد أتيناك مقرّين بذنوبنا، ظالمين لأنفسنا فاستغفر لنا الله، اللهم اغفر لنا بفضلك وكرمك.

الباب الثالث عشر

في العمرة والإحرام والتمتع

قال الله سبحانه: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (سورة البقرة: ١٩٦) قيل: وفيه دليل على وجوبها إذا أمر بإتمامها بإتمام الحج فقليل: هي فريضة، وقيل: سنة، وقيل: ليست بواجبة. ومعنى إتمامها أنه بعد الدخول فيها لا قبله. وتمن قال بوجوبها عمر وابنه وابن عباس، واختلفوا فيها في السنة مرارا فقال من ذكر وعائشة وعليّ وأنس: يعتمر فيها ما أمكنه، وقال عطاء: يعتمر إن شاء في كل شهر مرتين، وقال مالك: إذا ذهبت أيام التشريق فاعتمر حيث ما شئت، ولا يعتمر عند الحسن فيها إلا مرة وكرهها فيها ابن سيرين مرتين. أبو سعيد: إنها فيها عندنا مرة وحجة واحدة، قال: ولا أعلم عندهم غير هذا ولا أجد مانعا منها ولا إطلاقها في كل وقت من السنة ولم يُحدّ لها وقت إلا أنها لا تدخل على حج ما دامت أيامه، فإن انقضت فلا أعلم مانعا منها لأنها فضل ولا حدّ لها في معروف.

ويقطع المعتمر التلبية إذا ابتدأ الطواف، وقيل: إذا دخل الحرم، وقيل: إذا رأى عروش مكة، وقيل: حتى يستلم الحجر، والأكثر منّا: إذا رأى البيت كما مرّ، قال: ولا نعلم وجوب قطعها إلا عند ابتداء الطواف لأنها (٧٨). بمعنى الإحرام والطواف بمعنى الإحلال، واختار أن يلبي حتى يدخل فيه لثبوتها في الإحرام وزوالها في الإحلال.

ومن أحرم بها خارجا من الحرم لزمه الإحرام. وإن خرج الحرم بها من مكة من الحرم لبى بها خارجا ولا عليه، وإن لم يخرج حتى يطوف ثم يرجع إلى البيت فيطوف ويسعى ويحجّ فقليل: يذبح لتركه الميقات وتمت عمرته. وقيل: إن لم يخرج وطاف وسعى لم يجزه ذلك حتى يخرج من الحرم ثم يطوف ويسعى ويقصر أو يحلق ولا عليه، ولا إن أهل بها من مكة، وقيل: لزمته ويخرج إلى الميقات، وإن لم يفعل وطاف وسعى

أجزاه ويذبح لتركها. أبو سعيد: لا تكون عندنا إلا من أحد المواقيت على من لزمه أن يخرج من ميقاته يريد العمرة، واختار أن لا يلزم ذلك من كان دونها وهو الخروج إليها، ويثبت له معنى الإحرام باتفاقهم على أن كل من يريد الخروج من مكة إلى خارج الحرم فإنه يطوف. وعلى كل من يريد دخولها من خارج أن يحرم، فإذا ثبت هذا فإن أحرم من أحدها فهو أفضل. وإن أحرم من الحلّ دونها لم يلزمه منها إن لم ينعقد عليه بها وكانت لإدخاله فيها الحرم، واختار انعقاده إن أحرم منه وعليه أن يخرج لعمرته لكما لها بالحلّ والحرم، فإن لم يخرج وطاف وسعى وأحلّ اختار أيضا أن يذبح لتركه جمعهما في [٥١٧] عمرته.

فصل

قد مرّ أنّ من أهل بعمرتين فلا تقع إلا واحدة منهما واختاره أبو سعيد وغيره، لأنّ الشيئين إذا اتفقا في وقت فلا يثبت إلا أحدهما.

فإن ذكر المعتمر أنّه طاف جنبا أو سعى اغتسل وأعادهما (٧٩) واعتمر أخرى وذبح، وقيل: يعيد الطواف ويهدي، فإن طاف وسعى أحلّ ورجع إلى أهله فوطئ أفسد عمرته وذبح لإحلاله وذبح أيضا لو طفه ويعيدها. وإن لم يجمع رجوع وطاف وسعى وذبح لإحلاله إن أحلّ. ورجى أبو سعيد أن تجزيه بدنة واحدة للوطء والإحلال.

ومن أهل بها وقد قدم مكة في ذي القعدة وأراد لما فرغ من الطواف والسعي أن يرجع إلى أهله ثم يحجّ فله ذلك.

ومن طاف لها جنبا في رمضان وأحلّ فلما دخل شوال علم أعاد طوافه فيه وذبح وهو متمتع.

وإن اعتمر هو وزوجته في رمضان فطاف ثلاثة أشواط فدخل شوال ولم يتم طوافهما لزمهما أن يتمّاه وهما متمتعان ويهديان ولو واقعها بعد ما طافا ثلاثة أعاد عمرته والطواف وهو متمتع إذ لم تتم في رمضان.

ومن تمتع فقدم مكة يوم عرفة أجراه طواف واحد وسعي لعمرته وحجته ومضى إن خاف الفوت وأحرم بحجّه ولا يطف لها إلاّ معه، وإن لم يطف لها حتى يخرج إلى عرفات أجراه عن طوافه عنهما ولا دم عليه.

ومن طاف تطوعاً بعد الزيارة أخطأ ولا عليه. ومن زاد على الزيارة قبل أن يسعي (٨٠) أخطأ وكذا كل من رجع وطاف وأحرم بحجّه.

ومن طاف وسعي وأحلّ في نجس أعاد كما مرّ، وإن لم يحلّ أعاد أيضاً ولا عليه.

ابن بركة: من دخل متمتعا فطاف وسعى ثم وطئ قبل أن يحلّ فسدت عمرته ويرجع إلى الميقات ويذبح عند أبي المؤثر بدنة كما مرّ. وإن تمتع فأقام على إحرامه ولم يطف حتى أهلّ بالحجّ يوم التروية وخرج إلى عرفات (٨١) أساء وليس عليه إلاّ دم المتعة ويجزيه طواف الزيارة لهما.

ومن دخل بها أحلّ منها إلى أن يحرم بحجّ فإن شاء أفرد وإن شاء قرن، ونُذِب الأفراد لفضل الثواب فيه كما مرّ. وروي أنّه صلى الله عليه وسلّم أمر من دخل بحجّ أن يحوله إلى العمرة، واختلف في الوقت الذي أمرهم فيه به فعند الأكثر أنّه كان في غير أشهره، وقيل: لم يرد الخبر بتوقيت معيّن، وإذا ورد بوجوب عمل في غير وقت محصور وجب إجراؤه على عمومته وعلى مدّع تخصيصه الدليل. وقيل: من دخل مكة مفردا في الأشهر فله أن يحوله عمرة، ويحلّ ثم يحرم بها من حينه، وكذا إن دخلها في غيرها وإن دخلها بعمرة فيه فلبث فيها مدة ثم رأى الناس يحرمون من مسجد عائشة في الأشهر وظنّ أنّه من رأينا فليس ذلك عمرة ولا تلزمه المتعة. وإن أخبروه أنّه كره له أن يعتمر ثم أراد أن يدفعها فلا يجده وقد لزمه الإحرام فليطف ويسعى ويركع

ويحلّ، فإن جامع وحلق وأتى في عمرته ما كره لمحرم أن يفعله لزمه الجزاء وفسدت عليه - قيل - زوجته إن جامع ويعيد من حيث أحرم.

فصل

من أفرد ثم فاته الحجّ أهلّ بعمره وحجّ قابلاً، وإن أحرم بها فلم يدركه فأقام إلى قابل وأحلّ فله أن يجامع - كما مرّ - ولزمه الحجّ والعمره إن لم يحجّ. وتندب لمعتمر أن يقيم بمكة ثلاثاً وله أن يرجع قبل. ولمن دخل - قيل - مكة أن لا يخرج منها حتّى يقرأ القرآن بها، وقيل: إنّ بعضاً أتاها وطاف أسبوعاً وقرأ سورة والطور ثمّ المثنائي ثمّ طاف أسبوعاً ثمّ قرأ الناس ثمّ طاف ثمّ المثنائي ثمّ طاف فقرأ ما بقي وهذا مندوب لا واجب، وقيل: قد بلغ عمر أن رجلاً قد جعل على منزله باباً فأرسل إليه فقال له: أتحدث باباً عن حجّاج بيت الله؟ فقال: لا إنّما جعلته ليحرز لهم متاعهم وهو معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ...﴾ (الآية ٥ - سورة الحج: ٢٥) في تعظيم حرمة وقضاء النسك فيه والواجب عليهم فيه، وقيل: هما سواء في النزول فيه فليس أحد أحقّ بالمنزل من الآخر؛ وحرّم بهذه الآية كراء دور مكة. وقيل: كان إذا قدمها الحجّاج لم يكن أحد من أهلها بأحقّ بمنزله منهم، فمن وجد سعة به نزل فكثروا عليهم من كلّ ناحية فاصطنع رجل باباً فنهاه عمر عنه، وقيل: إنّ العاكف والبادي سواء في مكة [٥١٨] دون البيوت، والأوّل أكثر.

فصل

أختلف كما مرّ في قطع التلبية فقليل: إذا رمى العقبة، وقيل: في القران إذا دخل الحرم، وقيل: عند أوّل حصاة فيها يوم النحر. وقيل: لم يزل صلى الله عليه وسلّم يلبي

حتى يرميها، وقيل: عند صلاة الصبح يوم عرفة، وقيل: عند الإفاضة منها، وقيل: عند طلوع فجر يوم النحر، وقيل: يقطعها المتمتع إذا دخل الحرم، وقيل: مكة والأكثر إذا نظر البيت، وقيل: إذا مسح الحجر وينسب لابن عباس.

ابن المسيب: حججنا مع عثمان فلما كنا بذي الحليفة خطب بنا ثم قال: «أيها الناس إن الله جعل هذه الأشهر أشهر الحج لا العمرة ولا يعتمر أحد فيها»، فقال له علي: «أتق الله لا تنه الناس عما صنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم»، فقال له عثمان: «دعنا منك»، فقال له علي: «والله لا أدعك مني ولا الكتاب والسنة».

عطاء: من اعتمر فيها وساق هديا فنحره وحلق ثم أحل ثم بدا له أن يحج من عامه أو في وجهه ذلك لزمه هدي آخر لأنها متعة. وقال: من دخل في العشر فليحج، وقيل: له أن يرجع ما لم يحرم بالحج ولم يقرن وقد حج الفرض قبل.

ابن جبير: من اعتمر فيها ثم أراد أن يرجع إلى أهله ولا يحج فلا خير فيه أو قال: إنه رجل سوء.

عطاء: من قدم معتمرا وقد ساق هديا فله أن ينحره ويرجع أو يقعد حتى يحج، وقال: قد روي أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر فيها ثم رجع ولم يحج. وروي أيضا: «إن المعتمر إذا ساقه فلا يحل حتى ينحره» وبه قال النخعي.

ابن عمر: الصوم أحب إلي من الشاة.

ابن عباس: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (سورة البقرة: ١٩٦) هو من الأنعام، وقيل: على قدر اليسر والعسر. ابن عمر: المتعة بدنة إن وجدت وإلا فصيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجعت. ونُدب لمن لم يحج قط أن يتمتع. وقيل: اعتمر صلى الله عليه وسلم عمرتين واحدة في ذي القعدة والأخرى في شوال، وقيل: ثلاث مرّات في ذي القعدة؛ وفي رواية: كانت له عمرة في رمضان مكان حجة، ولا بأس بها عند عائشة في أي وقت شاء ما خلا خمسة أيام: يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ومثله عن عطاء.

إبراهيم: تُكره أن تكون كهيئة اللعب وتُذبت واحدة في السنة. وقيل: اعتمر صَلَّى الله عليه وسلّم وطاف ثم صَلَّى ركعتين خلف المقام ثم سعى ثم حلق فأحلّ. وإذا أراد أهل البصرة العمرة من مكة لزمهم عند الحسن أن يخرجوا إلى ذات عرق، وعند ابن سريّن إلى قرن، وعند عطاء إلى أبيها شاعوا وهذا لمن كان خارجا من المواقيت، وعند ابن عباس يخرج من ميقات أرضه.

عطاء: في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ...﴾ الآية (سورة البقرة: ١٩٦) هي عرنة وعرفة والرجع ومحيان وتحتان، وعند مجاهل أهل الحرم، وقال عطاء: العمرة التي توجب المتعة هي إذا رأى شوال قبل أن يدخل الحرم، فإن أحرم بها قبل أن يراه فليس بمتعة.

قتادة: عمرته فيما أهلك فيه. الزهري: لا بأس بها في كلّ شهر، وقيل: هي يوم يدخل مكة وقيل: يوم يحلّ فيه، وقيل: يوم ابتدائه الطواف، وقيل: يوم يتمّ للعمرة يعني به في المتعة.

الباب الرابع عشر

في المتعة وما يلزم من ذلك

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ...﴾ الآية (سورة البقرة: ١٩٦) ، قيل: هي المتعة للناس لا لأهل مكة، وقيل: لمن لم يكن أهله منها. عطاء: من كان دون الميقات فهو كأهل مكة لا يتمتع. الزهري: من كان أهله على يوم أو نحوه يتمتع، وقيل: يوم وليلة، وقيل: قدر فرسخين من مكة خلفها وهو قول أصحابنا، وقيل: من وقف متمتعاً فمات يوم عرفة لم يلزمه هدي ولزمه إن مات بمعنى ما استيسر منه؛ ولزم عند عطاء من مات متمتعاً محرماً.

عمر بن دينار: إن مات متمتعاً لزمه الهدي إن لم يدرك. مجاهد: من أحرم من أهل مكة بحج فمرض فعجز أن يقف ولم يحج حتى فاته طوافه لزمه دم. ابن المسيب: كانت الصحابة إذا أهلوا (٨٢) بها في الأشهر ولم يحجوا من عامهم لم يلزمهم هدي، ولزمه عند الحسن ولو [٥١٩] رجع، وعند طاوس ولو لم يحج لا عند عطاء، ولزمه عند ابن عمر إن أقام إلى أن يحج. وإن رجع إلى أهله ثم حج فليس يتمتع وبه قال مالك.

وإن رجع إلى المدينة كان متمتعاً عند ابن عباس وابن المسيب إن كان أهله فوق ذلك. عطاء والشافعي: إن سافر سفراً يقصر فيه لا تلزمه المتعة، وقيل: إن رجع إلى ميقات ثم حج، وإن كان دون ذلك لزمته، وقيل: إن رجع إلى بلده أو حiale من بعيد ثم حج، وقيل: من كان غير حاضري المسجد فخرج إلى ما يقصر فيه (٨٣) ثم أهل منه بعمره كان متمتعاً، وقيل: لا حتى يحرم من ميقات أو من حياها (٨٤) من بر أو بحر.

ومن حج عن غيره ثم اعتمر لنفسه خرج عند عطاء إلى بعض المواقيت فيحرم، فإن حج عن نفسه ثم أراد أن يعتمر خرج من الحرم ثم يحرم.

أبو المؤثر: لا يعتمر أحد عن أحد في سفر واحد ولا يحجّ عن اثنين فيه، وقال: المتمتع من كان بينه وبين مكة فرسخان وليس منها ولا من حاضري المسجد. ومن قدم من بلده فأهلّ بها من ميقات فيها فهو متمتع فله أن يجامع بعد أن يحلّ كما مرّ ويعطّي رأسه حتى يهلّ بالحجّ، فإذا رمى العقبة لزمه دم المتعة. وإن من مكة أو من قريبها دون فرسخين فإذا صار إلى الميقات فأهلّ بها فيها فليس يتمتع ولا تلزمه متعة ولا عمرة، فإذا قدم المكي من سفره فبلغ ميقاتا فلا يجاوزها إلا محرما بها وليست متعة ولو كانت فيها. ومن قدم مكة وأراد أن يوطنها قبل أن يهلّ بعمرة فيها ثم أهلّ بها ودخلها فإنه يحلّ حتى يهلّ بالحجّ، وليس يتمتع فيلزمه الهدى وإنما ذلك على من لم يوطنها، وقيل: متمتع لأنّه ليس من حاضري المسجد قبل، وإنما هو باد.

وإن أهلّ بها فيها ونوى سفرا ثم نوى حين دخلها أو قبل أن يوطنها ثم أحلّ فهو متمتع، فإذا أهلّ به ورمى ذبح لمتعته. وإن قدم مكّي من ناحية ما فمرّ بميقات فقرن في الأشهر فهو قارن، فإذا دخلها طاف وسعى ولا يقصر ولا يخلق لأنّه باق على إحرامه حتى يرمي ما مرّ ولزمه الزيارة لا الهدى.

أبو المؤثر: من أهلّ بها في رمضان ثم دخلها في آخر يوم منه ولم يخلق حتى دخل الليل واستهلّ شوال فإذا أصبح حلق وأهدى لأنّه متمتع.

وإن طاف هو جنبا أو بلا وضوء ثم حلق ثم استهلّ شوال ليلا ثم علم بذلك فإن كان ناسيا أعاد الطواف وما بعده ولزمه دم لا هدي متعة. وإن تعمّد فلم يعده حتى أصبح لزمه إعادة ذلك والدم إن حلق قبل أن يطوف، والهدي إن تعمّد ترك الطواف وما بعد حتى دخل شوال.

وإن دخلها عماني وقد أهلّ بها في شوال ثم أحلّ ورجع إلى عمان ثم خرج إليها في سنته فأهلّ بالحجّ لزمه أن يقضيه لا هدي في ما اعتمر ورجع إلى أهله لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ...﴾ الآية (سورة البقرة: ١٩٦)، وهذا لم يتمتع بها إليه فلا هدي عليه. وإن رجع من عمرته فخرج إلى بعيد من مكة كبعده من بلده

فليس بمتمتع. وإن خرج من عمرته إلى بلدة أو قريب منه ثم رجع فحجّ لزمه هدي فإن لم يحجّ ولو كان إلى قريب من مكة لم تلزمه متعة.

ومن أهل بها فيها فأفسدها بوطء ثم حجّ من عامه فليس بمتمتع، ويذبح قبل إحلاله ويعيدها وإن دخلها فيها فطاف وسعى ولم يخلق فرجع إلى بلدة كان على إحرامه إن حلق قبل أن يقف لم يلزمه هدي، ولزمه إن حلق وقد وقف الناس، وإن أصاب شيئا قبل أن يخلق فعليه ما على المحرم. وإن رجع إلى مكة قبل وقت الحجّ أحرم به من ميقات ولو لم يخلق أو يقصّر فأحرم به مضى على حجّه وأهدى. وإن حلق قبل أن يدخلها أو بعده ثم رجع فأهلّ به قضى مناسكه وأهدى. ومن أهل بها فيها ثم أحلّ حلّ له غير صيد الحرم كما مرّ.

وإن قعد بها فباع واشترى أو خرج إلى غيرها حتى يأتي وقته فيرجع إليها جاز له. ومن أحرم بها ودخلها يوم عرفة فله أن يحلّ إن وسع الوقت ويمتّع، وإن ضاق وحصل بعرفات كان على إحرامه. وإن نوى أن يدخلها بها (٨٥) أو يرجع إلى بلدة ففعله منه في الأشهر محرما به وكان عليه لزمه أن يتمتّع. وإن نوى أن يهلّ بها فجهل فلبى بها وبه فله نواه.

ومن دخل بها فيها ثم خرج إلى غيرها ثم حجّ سنته كان متمتعا كما مرّ [٥٢٠] ويهدي. وإن أقام بها ثم خرج لحاجة فجاوز الميقات ثم دخل محرما بها وقد سافر لزمه عند عزّان أن يتمتّع، فإن خرج إليها يريد العمرة وقد دخل بها في غير الأشهر لزمه أيضا. وإن دخل بها فيه ثم رجع إلى المدينة ثم رجع محرما بها فيها لزمه أيضا. ومن دخل محرما بها فيها أهدى لا إن أحرم به وإن في غيرها. ومن كان دون الميقات في الحلّ تما يلي الحرم وأراد العمرة أحرم من حيث هو.

فصل

أبو المؤثر: إن لم يجد من تمتّع في الأشهر ما يهدي صام ثلاثة من يوم إحرامه متتابعة ولو كان آخرها يوم عرفة، ولا يجزيه التفريق وكذا السبعة إذا رجع. ولزم

الموسر أن يذبح فإن لم يذبح حتى حلق لزمه هديان فإن لم يكفر حتى أعسر استام شاتين وقوم فثمهما طعاما وصام لكلّ مدين يوما وجعل صوم قيمة شاة لمتعته متابعا وصوم أخرى (٨٦) كذلك لحلقه قبل ذبحه.

ومن أيسر ولم يذبح حتى أفلس صام كذلك فمتى أيسر قضى ذلك، فإن رجع صام ثلاثة لمتعته ثم قضى الحج، وإن رجع إلى أهله فلم يصم سبعة حتى احتضر لزمه الإيضاء بصومها ويجزيه صوم محتسب عنه إن أوصى به وقد لزم وارثه إن ترك مالا، ويحكم عليه إن لم يصم بأن يستأجر صائما عنه ولا يطعم (٨٧) كما لا يطعم عن قضاء رمضان، ولا يلزمه أن يعتمر لنفسه إذا أخذ حجة غيره، فإن فعل فيها لزمه أن تمتع إن قدر. وإن افتقر في سفره افترض وذبح، وقيل: لا يلزمه وإنما تعبد بوقته، فإن قدر ذبح وإلا صام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع، ونُذِبَ له أن يعجل حين الرجوع ولا يضره التأخير، وإن أخذ في صومه حين سار من مكة وأقام في بعض القرى أجزاء، وقيل: يصوم إذا استقرّ لا في السفر ولو لم يرجع إلى وطنه، وقيل: إنما يصوم عند رجوعه إليه، وجاز له الوطاء والطيب وغيرهما قبل صومها ولو قدر عليه إن زار وأتم حجه.

ومن تمتع فيها ولم يجد ما يذبح لم يلزمه أن يقترضه إن افتقر في سفره، وله أن يأخذ الزكاة ويذبح وكذا إن حجّ لغيره.

واختلف في معنى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ (سورة البقرة: ١٩٦) فقيل: أحصر حتى فاته ثم قدم مكة فخرج من إحرامه بعد عمرته واستمتع بإحلاله إلى المقبلة ثم بحجّ ويهدي فيكون متمتعا بذلك الإحلال إلى إحرامه من القابل، وقيل: معناه: إذا أمنتكم وقد أحللتكم منه بعد الإحصار ولم تقضوا عمرة خرجتم بها من إحرام بحجّ ولكن أحللتكم حين أحصرتم بهدي وأخرتموها إلى قابل وقد اعتمرتم فيها ثم أحللتكم فاستمتعتم به إلى حجكم فعليكم ما استيسر منه (٨٨)، وقيل: هو أن يقدم من بلد ما معتمرا فيها فإذا قضاها أقام بمكة محلا إلى وقته فيحجّ من عامه فيتمتع بإحلال

إلى إحرام به، فالتمتع إحلال بعمره ثم يحرم بحجّ بعده بلا رجوع إلى الميقات ومعناه التلذذ وأصله التزوّد والمتاع الزاد.

والتمتع الموجب للهدي أن يجتمع فيه شروط أربعة: أن يُحرّم في الأشهر، ويحلّ من العمرة فيها، ويُحرّم بالحجّ من عامه من مكّة، وأن يكون من غير أهل الحرم، فإذا أحلّ منها شرط سقط عنه الدم وليس بتمتع.

الباب الخامس عشر

في هدي المتعة

ف قيل: يجب فيها الذبح على معنى من تمتع بها إليه واستغنى في وطنه، وإن لم يكن عنده في سفره ما يكفيه ويحتال ويذبح، فإن لم يجد صام ثلاثة وسبعة ولا بد أن يذبح إن لم يصم إليه الثلاثة ولو أعسر، فإن لم يجد بعث ثمن شاة تذبح عنه قابلاً بمنى. وإن افتقر بسفره كان غير واجد، وجاز له الصوم. وقيل: إن لم يصم ولم يجد ذبائحاً أهدي شاتين كما مرّ، وقيل: واحدة، وقيل: يطعم ثلاثة ويصوم سبعة؛ ولا يصوم الثلاثة عند الحسن إلا في العشر ما بينه وبين عرفة وهو آخرها. وإن صام قبل ذلك أجزاء، وإن لم يصمها قبل يوم النحر فليذبح لمتعته إذ لا صوم بعده لمتنع، ويصومها عند مجاهد وطاوس في شوال وذى القعدة أو العشر، ولا يصوم [٥٢١] السبعة عند عطاء إلا في أهله ولو طال سفره ومقامه، وجاز في الطريق عند الحسن. وإن أقام بمكة صامها فيها.

ومن خرج متمتعاً فمريض نحر حيث جلس.
والمتنع من لا يلتذّ بالدنيا، والمحرّم لا يلتذّ بالشهوات، ولا صوم على من دخلها مفرداً حتى حجّ ولا هدي.

فصل

إن عجز المتمتع عن الذبح صام ثلاثة في العشر، وقيل: أيام التشريق لأنّ الدماء وجبت فيها والصوم بدله إن عدمه. وإن رجع إلى مكة بعد أن نفر فله صوم السبعة وتأخيرها بلا تقريط إلا إن وجد دماً فيلزمه. وإن عجز عنهما لزمه أحدهما حتى يقدر عليه، فإن أقام بمكة بلا نية المقام فله أن يصوم فيها. وإن قدر على الذبح ولم

يذبح حتّى أفلس صام ثمّ يهدي شاتين إذا أيسر. وإن أعسر ولم يصم حتّى خلق يوم النحر صام لقيمتها كما مرّ. وإن أيسر قبله أهدهما، وإن لم يجد ولم يصم باع من فضل ثيابه أو اقترض أو سأل وذبح، فإن لم يجد حتّى خلق بعث ثمنهما من بلده. وإن صام أيام التشريق عن كفارة أجزاه إن لم تكن - قيل - لمتعة إذ لا يجزيه فيها إلّا الدم.

أبو المؤثر: إن لم يجد هديا صام ثلاثة، فإن أيسر يوم النحر ذبح لها وإلّا حتّى مضى أو زار لم يلزمه هدي وصام السبعة. وقال غيره: إن وجدته في الأولين من التشريق أهدي وإلّا حتّى نفر الأوّل صام.

وقيل: رفع رجل صوته في الموسم يسأل عن مخطئ في نسكه لزمته بدنة فلم يجدها ولا شاة فلم يجبه أحد حتّى قال له الربيع: أمض إلى الجلّابين فساوم شاة رخيصة وانظر كم ثمنها وإلى بائع البئر وانظر كم يكون له به منه ثمّ كم فيه من مسكين فصم يوما لكلّ، واستحسنه هاشم. وقال ابن بركة: إن لزمه دم في حجّ ولم يجد غنما فليقومه ثمّ ينظر كم ثمنه ثمّ كم يكون له بُرا فيصوم بكلّ مدين يوما، فإن قدر على شراء البئر اشتراه بثمن الشاة فيتصدّق به وإلّا صام كذلك.

الباب السادس عشر

في الطواف وصفته

وقد روي: من طاف أسبوعاً ثم ركع ما مرّ فله أجر كثير وإن طافه في حرّ يستلم الأركان في كلّ، ويقلّ الالتفات كتب له لكلّ خطوة سبعون حسنة، ومُحيت عنه سبعون سيئة، ورُفعت له سبعون درجة. فإذا فرغ من أسبوعه اعتق الله عنه عشر رقاب قيمة كلّ عشرة آلاف، فإذا ركع أعطي سبعين شفاعة في أهل بيته، فإن لم يبلغوا ذلك شفع في إخوانه المؤمنين إن تقيّل منه.

ومن طاف تطوعاً بعد الزيارة أو زاد في طوافه قبل أن يسعى أو رجع يطوف بعد أن طاف وأحرم بالحجّ أخطأ ولا عليه.

ونهى عمر الرجل أن يطوف مع النساء، ورأى واحداً يطوف معهنّ فعلاه بالدرة فقال له: إن أحسنت فقد ظلمتني وإن أسأت فما علمتني؟ فقال له: أوّماً شهدت عرفة؟ قال: لا، قال فاستعذر، قال: لا، قال: فاعف، فقال: لا، فانطلق عمر كفيها فبات كئيها، فلما أصبح أتى المسجد وقد عرفت الكآبة في وجهه، فلما رآه الرجل قال له: يا أمير المؤمنين كأنك شقّ عليك ما كان منك بالأمس؟ قال: أجل، قال: عفوت عنك.

ومن كبر - قيل - حيال الركن في طوافه ثم تركه حتى فرغ منه فلا عليه وإن لم يكبر فيه حين دخل فيه استأنف. ومن طاف خلف زمزم أو في ظلّة المسجد بلا رحام لم يجزه، وقيل: يلزمه دم إن مرّ في الحجر. ومن طاف بواحد مترّاً به لم يجز له. وإن أحلّ وجامع فسد عليه. وإن اشتمل به جاز وتمّ طوافه. وإن طاف اثنان معاً فحفظ أحدهما طوافه دون صاحبه فلا ينتفع بطواف صاحبه وعليه أن يعيده إلا إن وكلّه به.

ومن لم ينوه فرضا ولا تطوعا لم يجزه لما روي: «إنما الأعمال بالنيات»،
والطواف عمل.

ودخل - قيل - جابر المسجد والناس وقوف والبيت مهدوم فقال: ﴿إِنَّمَا
أُمِرْتُ أَنْ أُعْبِدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ...﴾ الآية (سورة النمل: ٩١)، فلما رأوه يطوف طافوا.
ابن عباس: اجتنبوا البيت فإن من طاف به فقد حلّ فعاب عليه الحسن بن علي
ذلك، وقال: لأن تحلوا ثم تحرموا ثم تحلوا ثم تحرموا خير من أن تجتنبوا البيت.
أبو سعيد: إن دخل المعتمر مكة لزمه أن يطوف ويسعى لدخوله ويحلّ ثم لا
يطوف بعد على المختار حتى يطوف طواف الصدر للخروج إلى عرفة وطواف الزيارة
للحجّ، ولا يلزمه إن تطوّع طوافان ولا يسقط عنه طواف العمرة بلا عذر إلا أن
يطوف للحجّ، فإن فعل ذبح لتركه طوافها وإدخاله الحجّ عليها.

فصل

من دخل الحرام مضى للحجر واستلمه إن أمكنه بلا توان، وإن وجد عليه
الزحام وقف حياله من مطلع سهيل [٥٢٢] مما يتوارى عنه باب البيت لأن من ركنه
ابتداء الطواف وإليه ختمه بلا خلاف. وإن لم يصله جميع بدنه فله أن يستلمه بيديه إن
حاداه به وإلا فلا يعتدّ به لأن الطواف على جميعه لا على يديه فقط وكذا إن انتهى
ولم يحاده ببذنه وله أربعة أركان: ركن الحجر والعراقي خلف الباب والشامي خلف
الميزاب واليمانيّ.

فقد ندب لمن يطوف إذا وقف عند الأوّل أن يمسه إن قدر بلا إيذاء وإلا قام
حياله مكبرا ومهلا ماشيا ومصليا على النبيّ مبتدئا بالطواف واقعا حيث لا يرى
الباب ثم يأخذ يمينه بعد أن يكبر ثلاثا ويدعو، وكذا إن بلغ الباب والعراقي والميزاب
والشامي واليماني إلى أن يصل إلى أوّل ثم كذلك حتى يتمّ السبعة.

وكره الضحك فيه واللغو ولا سِما في الفريضة وكذا السعي، فمن فعل استغفر
وصنع معروفاً، وله أن يستريح إذا عيى ويشرب إذا عطش، وقيل لا يشرب إلا إن
خاف الهلاك.

ولا يجوز فيه الكلام ورخص في رد السلام ولو طاف لنفل وإن تكلم بغير الذكر
تم طوافه وسعيه؛ وإن سقط منه شيء عند الحجر وقد توسطه فلا عليه إن رجع إليه
وأخذه.

وقيل شرب فيه صلى الله عليه وسلم لنا وعمر ماء.

فإن فسد وضوؤه فيه (٨٩) توضأ وابتدأه وإن بنى بعد أن تعمّد إفساده فإن لم
يحلّ رجع بطوف ولا عليه. ومن طاف شوطين أو ثلاثة فأعجله الوضوء ثم عاد بنى
إن بلغ اليماني أو ركن الحجر وقيل يهمله ما لم يبلغ فيه اليماني ويتدّئه من ركن
الحجر ولا يخرج منه إلا لما يعذر فيه كقيء ورعاف وخبث أو نحوه لا لكعادة أو
جنازة ولو في نافلة حتى يتمّه.

وإن خرج منه بلا عذر استأنفه وله أن يحفظه بأصابعه أو بحصيات.

ولا ينقضه ما ينقض الصلاة مطلقاً ولو شُبّه بها (٩٠).

أبو سعيد: إن انتقض وضوؤه فيه توضأ وبنى.

ومن قصد به عن لازمه في حجته أو عمرته أو لمعناهما ولو لم يعلم أنّه فرض
أجزاه إذ ليس كلّ أحد فقيها إذا عمل ما يلزمه مع قصد أدائه.

وكره رفع الصوت بالقرآن عنده وأختير فيه الذكر.

ومن زار وبثوبه نجس لا يعلم به إلى بلده لزمه دم. وإن جامع حجّ قابلاً. ومن
دخل فيه فأقيمت الصلاة فقطعه ودخل فيها بنى إذا فرغ إن كان لنفل وابتدأه إن كان
لفرض. ومن لم يطف حتى رجع لبلده لزمه دم. ومن طاف الصدر آخر أيام الحجّ في
النفر الأوّل وقد طاف يوم النحر لحجّه بلا وضوء أعاده قابلاً وذبح لإحلاله وطاف
الصدر لأنّ طواف الحجّ لا يجزيه وبطل حجّه.

وإن طاف جنباً أو حائضاً يوم النحر ثم رجعا لأهلتهما ولم يطوفا الصدر فإن أقاما بمصرهما وأحلاً (٩١) قبل أن يرجعا ويطوفا حجاً قابلاً وذبحاً لإحلالهما بدنة لكلّ وشاة لتزكّ الوداع. وإن طاف يوم النحر أقلّ من أسبوع ثم خرج ولم يودّع لزمه أن يرجع من بلده ويطوف ما بقي ويودّع إن لم يحل وإن أحلّ حجّ قابلاً وذبح مذكّر. ومن طاف وسعى وأحلّ بثوب لا يصلي به ذبح وأعاد وإن لم يحلّ أعاد ولا يذبح. ومن قطع طوافه لسماعه إحرام الإمام ولم يدخل معه حتّى أتمّ بجماعته ثم بنى على ما طاف أجزاه وقصّر في تركه الدخول معهم ولا يسعه إلا بعذر. ومن فسد وضوؤه فيه فذهب يحدّده فتكلّم بالذكر أو أمر الوضوء لم يضرّه وشدّد في الكلام فيه بلا إفساده به ولو تناول تشاغله فيه إن كان في أمر الوضوء لا إن قعد لقراءة كتاب أو قرآن.

فصل

روي أنّه صلى الله عليه وسلّم قرن طوافين وركع لكلّ أسبوع وقيل لا قران فيه ولا فساد به واختاره بعض بعد العصر وبعد الصبح ولا يهجر البيت. ومن قرن وركع بعدهما أربعاً فليس بقران عندنا وصحّ عند غيرهم. ابن عمر: للقران سعي وللمتمتع سعيان وقيل كالقارن وقيل له سعيان سعي لتمتعه قبل الحج وآخر بعد الزيارة وقيل على من دخل مكّة طواف وسعي ويجزيه عن الذي بعدها وقيل لا. طاوس: يجزيه واحد لحجّ وعمره. ابن جبير: واحد بعده (٩٢)، ويجزي قارنا عند عطاء طواف لما روي أنّه قال لعائشة: «يكفيك واحد لهما بعد المغرب».

محبوب: إنه يطوف ويسعى ولا يحلّ فإذا أراد أن يخرج إلى عرفات طاف وسعى وقضى نسكه وتمّ حجّه وزار من منى وقيل يطوف ولا يسعى وقيل هو على إحرامه ولا يلزمه الطواف. أبو سعيد: يكون عليه ويطوف ويسعى ولا يلزمه إلا دم واحد

وطواف الزيارة ويطوف لعمرته قبل الوقوف. وإن أصابه [٥٢٣] أذى فعليه فديتان وإن أصاب صيدا فجزاءان وقيل فدية وجزاء. وعن عمر أفردوا الحج في أشهره والعمرة في غيرها ثم قيل الإفراد فيها أفضل لأنه إذا حج من أبعده كان أفضل وقيل التمتع أفضل لقوله تعالى: ﴿وَاتِمُّوا...﴾ الآية (سورة البقرة: ١٩٦). ولما روي: «تَمَتَّعَ بِحَلَالِكَ مَا اسْتَطَعْتَ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا يَحْدُثُ لَكَ». وقيل القران لأنه عملان ويجزي قارنا حلق واحد عن حلال حج وعمرة، فمن خاف فوت الموقف فترك الطواف وأتى عرفات ثم وقف بجمع ثم رمى الجمرة وذبح وحلق وزار أحزاه، ولا يذبح إلا لمتعته وكذا إن خافه فيلزمه طواف وسعي كالمرأة إن دخلت مكة حائضا فلم تطف حتى خرجت إلى منى أحزاهها إذا رجعت من عرفة ورمت أن تطوف واحدا لحجها وعمرتها.

وإذا أراد الحرم أن يخرج إلى منى وعرفة طاف المسمى طواف الصدر. أبو سعيد: يأمر أصحابنا بالتمتع إن رجا أن تكون له متعة وإلا وخاف ضيق الخروج من العمرة أمروه بالإفراد ولا أعلم منهم أمرا بالقران واختار لمن لم يعتمر أن يدخل به ويكون قد اعتمر وحج. وكذا لمن لم يخف فساد إحرامه ولا التعب في تحمله وإن أفرد جاز ولزمته العمرة عند بعض ولا يجزي حج عن حج وعمرة ولا هي عنه ويجزي القران عنهما. ومن دخل قارنا طاف وسعى ولا يحل ثم يحرم من آخر سعيه وهو على المروة ولا يخلق حتى يحل وإن دخل بها أحل كما مر. وإن أفرد طاف وسعى واحدا يوم الزيارة فإن طاف أول يوم وأحل ذبح إن قصر وإلا طاف وأحل وكَلَّمَا لَبَّى أَحْرَمَ. وإن بقي بينه وبين يوم التروية أيام فلا يطف؛ وإن قدم بوسع طاف ولا يهجر البيت ويجدد الإحرام ويهدي.

فصل

من طاف ثمانية أشواط ركع ثم ستة ثم ركع وهذا في النفل وأما الزيارة وهو
الفرض فإنه يعيده ولا يخرج منه ولو نفلا حتى يتمه. وإن طاف لفرض ستة ويراها
سبعة فلما أحلّ ذكر أتم السابع وركع وذبح وقيل يعيده ويذبح لخطئه إن أحلّ.
ومن نسي شوطا حتى ركع أتمه وركع؛ وإن طاف لفرض أعاد حتى يتيقن
بالسبعة ثم ركع وانصرف الشاك على الزيادة أفضل منه على شك في نقص.
ومن ودّع ثم شك أطاف سبعة أم ستة فزاد واحدا حتى تيقن بالسبعة وشك في
الثمانية وخاف أن يفوته أصحابه فركع وانصرف أجزاه إن خرج من مكة وجاوز
الميقات في الوداع واختير له أن يعيد إن لم يخرج. ومن طاف ستة ناسيا ثم ركع
وسعى ثم ذكر من الغد أتم ثم ركع ثم يعيد السعي وقيل يطوف ثمانية ثم ركع ثم
يجدد وقيل يتم أربعة عشر ثم ركع ثم يجدد وقيل يتم ذلك ثم ركع ثم ثمانية ثم
يركع ثم يجدد. وإن طاف ثمانية ناسيا ركع ثم ستة ثم ركع ثم يجدد سبعة ثم ركع
فإن ترك حتى نفر ذبح وإن طافها لنفل ركع ثم ستة ثم ركع وأجزاه فإن ترك الستة
والركوع وقد قصر من الأوّل لزمه أن يرجع وإلا حتى نفر ذبح. وإن طافها لفرض
ناسيا ثم ذكر فركع وسعى وحلق أعاده وذبح لحلقه. وقيل من شك في طواف الفرض
وهو فيه أخذ بالأقل وبنى عليه حتى يتم أربعة عشر ثم ركع ثم سبعة. ومن خرج منه
على يقين فلا يرجع إلى الشك.

الربيع: من تيقن بشيء منه لم يلزمه باقيه فإن شك أنه طاف ثلاثة أو غيرها أتم
على ما تيقن ثم ركع ثم يجدد. وإن طاف ستة ثم ركع ثم زاد عليها وطاف ثمانية
وركع استأنف. ومن نفر قبل أن يطوف تاما لم يحجّ ولزمه قابلا. ومن زاد فيه ركع
ثم جدّد سبعا وركع أيضا ولا عليه إن زاد في السعي وختم بالمروة. ومن طاف
الفرض بعد العصر وركع قصر وجامع قبل أن يسعى قبل الغروب أعاد الركعتين بعد
وذبح لو طئه ثم لتقصيره قبل السعي فيهما وقيل: يجزيه واحد، وإن لم يجامع أعادهما

بعده أيضا وذبح؛ وإن قصرَ قبل أن يطوف وجامع رجع إلى الميقات وأهلَ بعمرته
ويقضي التي جامع فيها إن كانت في غير الأشهر.

فصل

من طاف وسعى لعمرته وأحلَّ ثمَّ [٥٢٤] أحرم بالحجِّ وطاف له ثمَّ ذكر أنَّ
أحدهما فاسد فقد أحلَّ على غير طواف إن كان عمرة وليس بإحلال ويذبح له فلمَّا
أحرم به كان متمتعًا وإن كان في الأشهر فلمَّا حجَّ وزار أجزاه عن الأوَّل ولزمه في
وقته أن يطوف ويسعى ويجزَّ الموصى على رأسه ويحلَّ ويذبح ثمَّ يحتاط بذبح آخر
وكذا إن نقص أحدهما ولم يعلمه.

وحدَّث الربيع أنَّ معاوية استلم الأركان فقال له ابن عباس: إنها لا تستلم،
فقال له: امض عنا يا ابن عباس ليس شيء من البيت مهجورًا فأخبر به أبو عبيدة
فأعجبه وكان يضع يديه وذراعيه وظهره عليه ويقول: إذا كان الزحام وأردت أن
تستلم الحجر فأت من قبل الباب، فقد أجمعوا على أنَّ من تركه والرمل مع القدرة لم
يفسد طوافه وقيل يذبح لترك الرمل. وقد قال صلى الله عليه وسلم لعمر: «إنَّك قوي
لا تراحم النَّاس على الركنين فتؤذي الضعيف — وهما ركن الحجر واليماني —
ولكن إن خلوت فاستلم وإلا فكبر وامض».

وكان ابن عمر يقبله ولا يدع استلامهما رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومن
لم يصلهما إلا بإيذاء أشار بيده وكبر ومضى. ويروى: «لا تقوم الساعة حتَّى يرفع
الركن والمقام». وقيل: إنَّ أبا عبيدة إذا مرَّ بالحجر كبر وفتح كفيه وهما مسدولتان
وقصر مشيه أو عرض إليه بوجهه، ولما حجَّ عمر في خلافته مسح وقبله ثمَّ قال:
«إنني أعلم إنَّك حجر لا تضر ولا تنفع ولكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقبلُك»، فقال له علي: يا أمير المؤمنين بلى إنَّه يضر وينفع، فقال له عمر، إئت به وإلا
أدبتك، فقال: يشهد غدا لمن حضره.

ولا بأس على من أخر الزيارة يوم النحر لعلّة ويحجّ قابلاً من نسيه ويذبح بدنة.
وإن نسي الوداع قضاه إن ذكره بمكّة وإلا بعث بقيمة شاة من منزله.
وإن طاف القارن والمفرد بلا وضوء يوم النحر وترك الصدر حتّى رجع إلى أهله
فإن وطئ وأحلّ ذبح وحجّ قابلاً لإحلاله قبل الطواف فإذا تركه بعد رجوعه من
عرفات حتّى أحلّ حجّ قابلاً إذ لم يطف الواجب. ومن قدّم مكّة أيام منى أمر أن لا
يطوف ولا عليه إن طاف.

الباب السابع عشر

في ركعتي الطواف والصلاة في الكعبة وفي زمزم

فقد فرضنا ولا يتم إلا بهما ويذبح من تركهما ويعيد الطواف والسعي. محبوب: يذبح إن اعتمر وحجّ قابلاً إن أفرد ولا يعيده ولا يذبح وقيل يعيده والركوع والسعي ويذبح وقيل بدنة إن وطئ وتمّ حجّه وقيل فسد ويعيده قابلاً. وإن ركعتهما بعد العصر وقصر أعاد الطواف عند أبي عبيدة ورجى أن من ركعتهما بمنى بعده وبعد سعيه ثم خرج إلى بلده فقد تمّ حجّه ولا يعيد السعي ولا الركوع وأقلّ ما يلزمه بدنة، وقيل يلزمه أن يرجع ويركع في المسجد ويعيد السعي إذ لا بدّ أن يركع في الحرم فإن وطئ قبله فسد حجّه. أبو سعيد: لا يجب عندنا دخول البيت ولا يؤمر به وقد دخله صلى الله عليه وسلّم مرّة على مامرّ وخرج منه وعليه شبه كآبة فدخل في بعض أزواجه في حالته فسألته فقال: فعلت شيئاً أخشى على أمّتي التعب فيه، قالت وما هو؟ قال: دخلت الكعبة. ولم يجمع على أنّه صلى فيها وليس لمن لم يطف أن يدخلها قبل أن يتمّ طوافه. وكره لمحرم وجاز لمحلّ مرّة ولا عليه إن زاد وندب مرّة اقتداء به ولا ينصرف من دخلها حتّى يطوف ويركع وقيل تصلّى فيها تطوّعاً لتطوّعه بركعتين وضعف بعض منّا خبر صلّاته صلى الله عليه وسلّم وقال: إنّه دعى وخرج، وقيل: إذا ظفر المسلمون بمكة فإنهم يكسون البيت من الصوافي. ولا بأس لمحرم إذا دخل زمزم ليصبّ من مائها على رأسه أن يطرح رداءه إن شاء وعلى نفسه بدون طرحه وندب للحاج أن يكثر من شربه حتّى يروي لما روي أنّه شفاء له.

الباب الثامن عشر

في السعي وصفته

وقد سنّ، وقيل فرض وقد مرّ أنّه يتبدأ من الصفا فإذا انحدر منه وبلغ المسيل سعى فيه وقال مامراً فإذا بلغ الأخضر مشى رويدا فإذا بلغ المروة قال مامراً أيضا حتى يتم السبعة فيها ثمّ يحلّ [٥٢٥].

ومن تمتّع وختم السعي بالصفّا فإن انصرف منه عليه لزمه أن يتمّ باقيه ويذبح شاة إن أحلّ، لا إن ذكر قبل أن يحلّ ولا يأكل منها كما مرّ.

والتقصير أخذ الشعر من أصله بمقصر وإن ذكر عند الصفا أنّه سعى ثمانية رجع إلى المروة فينصرف عنها ويقصر، ولا بأس فيما زاد وإن بدأ بها وختم بالصفّا وقصر ذبح وأعاد سعيه، وأعادّه إن لم يقصر، ولا يذبح ويعيد واحدا بابتداء منه وختم بها. ومن زار ورجع إلى منى قبل أن يسعى لزمه أن يرجع إليه ثمّ إلى منى ولا عليه، وإن زار ونسي الركوع حتى سعى صلاهما ولا عليه، وإن ذكره فيه قطعه وركع، وأتمّ الباقي فإن لم يذكر إلى منى ركعهما بها، وقيل: لا شيء عليه ويتمّ سعيه بلا وضوء إن انتقض فيه، وكذا الرمي.

ومن زاد فيه على سبعة ثمّ ذكر على الصفا رجع إلى المروة وختم بها فإن جاوز الأخضر ورمّل، بلغ الصفا ثمّ رجع إليها، وإن لم يرمل انصرف من حيث رجع. ومن عجز أن يصعد عليهما أقام في أصلهما ويستريح من عيى، وإن ذهب إلى منزله رجع وبني.

ومن سعى وغطّى رأسه قبل أن يخلق صنع معروفًا. ومن لم يسع وراح لبلده فوطئ تمّ حجّه ويذبح بدنة، وقيل: ولو شاة؛ وإن لم يركع ووطئ ذبح وركع.

فإذا سعى من الصفا إلى المروة فذلك سعي، وإذا رجع منها إليه (٩٣) فسعيان حتى يتم كذلك ولا يذهب قبل تمامه إلا لما لا بد له منه ويبي إذا رجع، والملتزم — قيل — بين الباب والحجر.

ومن بدأ سعيه ثم تركه وذهب ابتداءه وبنى إن ذهب لحاجة، إن لم يقطع نيته وكره الخروج منه لا لهم (٩٤) والتناجي فيه والجلوس وإن لشراب، وندب رفع الصوت عليهما وكان — قيل — جابر يرفعه كالجاني، وإن منعه من الصعود كثرة الناس أجزاه أن يقف حيث حبسوه قريهما.

وكذا من حمل مريضا ولا تضر الزيادة فيه إن ختم بالمروة. ومن تركه ناسيا في حجّه وعمرته لزمه دمان لهما. الربيع: من تعمّد تركه حتى نفر حجّ قابلا.

وإن سعى جنبا أو بلا وضوء أجزاه كالحائض ويؤمر بإعادته إن كان بمكة ولا يتبدّئه الربيع إلا به ولا يجزيه قبل الطواف ويعيده إن كان بها. وإن ذهب لبلده بعث إليها بدم؛ ويكره القيام قريهما بلا مانع ولا بأس إن بلغ أصلهما إذ لا يجد الراكب صعودهما، ويجزيه أن ينتهي إليه، ويكره بركوب بلا عذر وبلا إعادة وبلا دم وأساء بترك الفضل.

ومن سعى وعنده امرأة ينظرها ويمشي على مشيها كعكسه أو تمسكت به فلا بأس، إن لم تشغله عن المرولة بين العلمين فليسع كلّ وحده. وعلى من ترك الرمل دم وإعادة إن قصر، وإلا فلا دم.

ومن تركه في شوط أو ضعفه أعاده به، وإن قصر قبل أن يعيد وقد ترك منه الأكثر ذبح. وإن ترك ثلاثة أو أقلّ أطعم بكلّ مسكينا. وإن نسيه حتى جاوز محلّه رجع إليه ورمل إن كان بأكثر من ثلاث خطوات ولا عليه في الأقلّ، وأساء — قيل — إن لم يرمل أصلا ولا عليه؛ ولا إن رمل فيه كلّ والرمل في الجيء والذهاب ولا على من نسيه.

ومن لم يسع في بطن الوادي ومشى مشيا أجزاه إن سهى وأساء. أبو أيوب:
ليس على من تعمّد ترك السعي إلا الدم.
ومن سعى وطاف وقصّر أعاد الكلّ على السنّة وذبح، وله أن يسعى راكبا إن
عجز عنه ماشيا وأن يشرب إن عطش وإن بشراء فيه.
ومن تعمّد تركه حجّ قابلا لأنّه من المناسك ويعيده من تعمّده بركوب بلا عذر
إن كان بمكّة، وإن تباعد بحيث لا يمكنه الرجوع أهدي بدنة وهو مخالف لما مرّ.
ولا بأس باشتغال في طواف وسعي وإن لفريضة، ويذبح من قدّم نسكا قبل
نسك إن لم يعد؛ وإن نسي الركوع حتّى سعى ركع إذا ذكر. واختار أبو المؤثر أن
يعيده وإلا رجع لبلده ذبح لما ذكر ولا ينفعه السعي قبل الطواف بل هو على إحرامه
مالم [٥٢٦] يطف وكذا في الزيارة.

فصل

قيل: إن سبب السعي أنّ إسماعيل — عليه السلام — لما صار هناك مع آتة
هاجر، قامت تطلب الماء بين ناحية الصفا والمروة وتتردّد بينهما إلى أن نبع له زمزم.
ولا رمل في طواف ولا يلزم بفعله شيء والمختار تركه، وقد قال رجل لابن
عبّاس أنّ الناس يرملون حول البيت ويزعمون أنّه واجب وأنّ النبي — صلى الله عليه
وسلم — فعله فقال له: صدقوا وكذبوا، فقل له: وكيف ذلك؟ فقال: صدقوا أنّه
رمل في عمرة اعتمرها والمشركون يومئذ بمكّة، وقد بلغهم أنّه وأصحابه أصابهم جهد
وجوع شديد وتحذّثوا بذلك، وقعدوا عند باب الندوة فقال لأصحابه (٩٥): «أروهم
إن بكم قوّة وأنّ ما بلغهم عنكم كذب» فلمّا أتى المسلمون الحجر الأسود قال لهم:
«أحسروا عن مناكبكم وغطّوا بطونكم وارملوا حتّى تستروا منهم باليماني حتّى
إذا رأيتموهم فارملوا» فصنعوا ذلك فقد صدقوا، وكان ذلك وليس على الناس اليوم

رمل مذ ظهر الإسلام فقد كذبوا إذا زعموا أنه واجب، ثم قال أنه صلى الله عليه وسلم طاف على ناقته ويستلم الحجر ويقبله.

ابن جعفر: نزل آدم عليه السلام على الصفا وحواء على المروة فسمي باسم آدم المصطفى (٩٦) وسميت المروة باسم المرأة وقيل فيهما غير ذلك، وروى: «تبايعوا بين الحج والعمرة فإنهما يزيدان في العمر والرزق لمن فعل وينفيان الذنوب كما تنفي الكبر خبث الحديد».

وكان سبب نزول أن الصفا والمروة من شعائر الله، أن المسلمين يكرهون السعي بينهما لأنه من مشاعر قريش فتركوه في الإسلام فأُنزل الله ذلك.

ابن عباس: كان في الصفا صنم بصورة رجل يقال له أساف وفي المروة آخر بصورة امرأة تدعى نائلة فأنثوها لثأنيث نائلة وذكروا الصفا لتذكير أساف، وقد سنّ السعي بينهما وقد أحسن من فعله ولا شيء على من تركه، وقيل تطوّع به صلى الله عليه وسلم فسُنّ؛ وقيل أن من تطوّع فيه أو في غيره فزاد على الواجب كان خيرا له.

الباب التاسع عشر

في طواف الزيارة والحلق والتقصير

ابن جعفر: من طاف تطوعاً بعد الزيارة أخطأ ولا عليه ولمن طافها أن يشترى الطعام قبل أن يسعى وبعده ولا أحبّ له أن يطوف نافلة بعدُ إن طافها؛ وإن أقام بمكة بعده ذبح كما مرّ.

وبطل حجّ من ترك الزيارة إن أحلّ، وإن أخرها إلى مضي التشريق أساء ولا عليه. أبو سعيد: من تركها حتّى وصل بلده فعليه بدنة وقيل دم إن لم يرجع إليه قبل الحول وأن يرجع متى شاء ما لم يجامع فإذا حال الحول لزمه ذلك وإعادة الحجّ. ومن حلق أو قصر قبل أن تموت ذبيحته لم يجر له إذا لم يبلغ الهدي محلّه ولزمه وتمّت ذبيحته ويجرّ الموسى على رأسها بعد أن تموت فمن لم يجرّه فما لم يحلّ بعد إباحة الإحلال لم تنفعه إباحته؛ وقيل: إنّه بحاله ما لم يحلّ تما أحدث من موجب الجزاء فهو محرم ولزمه الجزاء وقيل لا يجب الإحلال إلّا بعد الخروج من الإحرام وإنّما الحلق إباحة للإحلال — كما مرّ — وأختار أنّه إذا زار حلّ له الحلق وقد منع منه قبل وكذا قيل إن حلق قبل أن يذبح لزمه دم فإذا ذبح أجرى الموسى — كما مرّ — وقد أحلّ وإن لم يجرّه كان قيل على إحرامه وقيل لا يلزمه إلّا الدم الأوّل.

ونذب لمن أحلّ أن يقصر له مُجِلٌّ ولا عليه إن قصر لنفسه.

ومن قدم من عرفات إلى منى ولم يجد ما يذبح فرمى الجمرة وحلق وزار ثمّ جامع فالذبح دين عليه متى قدر عليه بعث بثمنه إلى مكة أو إلى منى إن تمتّع. وإن حلق قبل الرمي ذبح — كما مرّ — لخطئه ولوطئه، ولا يزر من لزمته [٥٢٧] شاة لمتعته بل ينتظر إلى الثاني أو الثالث فإن قدر ذبح وإلّا زار وأهدى.

ويقصر المحرم من شعره قدر أصبع إلى أربعة على قدر الشعر والمرأة في العمرة عرض أصبعين أو ثلاثة، وفي الحجّ عرض أربعة، وقيل تجمع شعرها فتأخذ أطرافه،

وقيل تقصّر فيه أكثر من العمرة بلا حدّ، وقيل: إنّه دون الخلق وهو أفضل؛ ويأخذ من عرض لحيته أكثر من طولها، فمن بدأ يأخذ شاربه ولحيته وقلم أظفاره وتنف إبطيه قبل أن يحلق أو يقصّر فليذبح. وإن حلق وقصّر وقلم فحسن، ولا عليه إن لم يفعل. وروى: «رحم الله المخلّقين ثلاثاً - ثم قال - والمقصّرين». قال تعالى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ (سورة الفتح: ٢٧)

وقيل (٩٧): كان صلى الله عليه وسلم: إذا حلق استقبل وأعطي الخالق شق رأسه الأيمن ثم الأيسر ثم أمر بقسم شعره تبرّكا به.

ومن قصّ ولم يأخذ من لحيته وشاربه وأظفاره فلا عليه إن حلق أو قصّر وإن أخذ من ذلك دون رأسه وجامع خالف السنّة، واختار أبو المؤثر أن يذبح. ومن حلق لعمرته وليس برأسه شعر يحلقه لحجّه أجز (٩٨) موسى عليه؛ ولم يجب تقصير اللحية ويجزي الخلق وإن بنورة ولزم ملبدا رأسه.

وأجمعوا على أنّ من كان بأذنيه شعر كثير فلا يحلّ به إن أخذ منهما، وإنّه إن حلق رأسه وتركهما يسمى حالقا.

ومن تمتّع فطاف وسعى ثم وطئ قبل أن يحلّ فسدت عمرته عند ابن بركة ويرجع إلى الميقات ويذبح، وعند أبي المؤثر بدنة. وإن حلق قبل أن يذبح فعقره الحجام عقراً (٩٩) إلى أكثر من ثلاثة في رأسه ذبح. وإن حلق أو قصّر لمثله قبل أن يحلا ذبحا معاً.

أبو سعيد: من لبّد رأسه أو ظفره أو عقصه فليحلق كما مرّ. ويجزّ الأصلع موسى على رأسه ويقصّر شعره كلّ، وقيل الأكثر وقيل البعض ولو من ثلاث فأكثر.

ونذب الخلق يوم النحر بعد رمي العقبة والذبح، فإذا رماها ذبح وحلق. والرمي فيه من الشروق إلى الغروب، ولا يذبح قبله ولو أخرّ إلى العشي، وحاز إلى الغدوّ إلى ثالث التشريق، ويجزيه التقصير، وقيل يكره أن يقصّر لمثله، وقيل لا بأس لقضاء حجّهما.

أبو الحسن: أقل ما يجزي في رأسه أكثره، فإن قصر أقل منه فأكثر ما يلزم من لم يقصر الذبح بمنى. وقيل إن أخذ ثلاث شعرات - كما مر - فقد أحل، كما أنه إن أخذها في إحرامه لزمه دم، فالثلاث كالكل في لزومه وفي الإحلال.

وإن وطئ قبل الزيارة قضاها وذبح بدنة وحج قابلا، وعلى زوجته ذلك إن كانت محرمة. وإن رمى ثم زار فإن ذبح وحلق بمكة قبل أن يطوف أجزاه. وإن قدم الطواف على ذلك ذبح لأنه خالف السنة.

ومعنى ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ (سورة الحج: ٢٩) الحلق وقص الشارب وقلم الأظفار، وذو الجمّة يقصرها حتى تصير مضمومة، وحلقها أحسن؛ وقيل طويل الشعر يقصر منه حتى لا يجاوز شحمة أذنه، لأن له أن يوفر إليها، وأقل ما يقصر بعدها ثلاثة أصابع، والمرأة تقصر منه إن جاوزها أصبعاً أو أصبعين إن جاوزها أكثر، وثلاثة إن طال، ولا يلزمها أن تقصر إن لم يبلغ شحمة أذنها والحلق أفضل منه - كما مر - وإن (١٠٠) لغير ضرورة إلا من دخل مكة متمتعاً فلزمه الحج يقصر كما مر لتمتعه ويحلق له؛ وكذا روي.

ونذب في التقصير أن يبدأ بالشق الأيمن وله أن يأخذ من لحيته ما جاوز قبضتين وليس على المرأة حلق ويجزئها التقصير.

الباب العشرون

في الذبح وما يباع للحاج بعده

وقد روي أنه صلى الله عليه وسلم حجّ ثلاثاً: حجتان قبل الهجرة وحجة بعدها فساق ثلاثاً وستين بدنة وجاء علي بتمامها مائة من اليمين وفيها جمل أبي سفيان وبأنفه برة من فضة فنحر بيده ثلاثاً وستين بحربة ثم أعطى علياً بقيتها فنحراها بها، وفي خير: نحرها صلى الله عليه وسلم وأمر أن يؤخذ من كل منها بضعة وأن تطبخ فطبخت وشرب من مرقها وضربت له قبة من شعر، وقال الناس في الأراك والغيران فقال: «قد وقفت هاهنا وعرفة كلّها موقف». وفي خير: «نحرت هاهنا ومنى كلّها منحر». ثم وقف بجمع فقال: «المزدلفة كلّها موقف».

أبو سعيد: هدي المتعة أو الحجّ أو ضحية [٥٢٨] وجبت فيه أو في معناه لا يذبح إلا بعد رمي العقبة بعد الشروق وذلك معنى وما كان من جزاء أو تطوّع من غير ما ذكر أو نحوه فلا أعلم فيه حدّاً في ليل أو نهار ولا في هذه الأشياء عندنا ترخيصاً قبل الوقت، وأختار جواز الذبح بعد رميها ولو ليلاً إن كان لمعنى.

ومن ساق هدياً ونواه لمتعته فلا يذبحه إلا يوم النحر وإن ذبحه قبله أعاده. وإن ساقه لا على نية ثمّ تمتع اختار كونه نفلاً، وله نحره إذا طاف وسعى ويزبح لمتعته (١٠٩)؛ وقيل إن ساقه معه فقد فرضه هدياً لها؛ وإن قلّده فقدم في شوال وذئ القعدة كان محرماً إلى يوم النحر ثمّ يرجع؛ وقيل ينحره ما لم يقدم في العشر وقيل قد روي: «أحلّوا إلا من عليه هدي فمحلّه محلّ هديه». وقد ساقه — صلى الله عليه وسلم — في حجّه وعمرته وقال: «من كان معه هدي فمحلّه محلّه». وإن ساقه معتمر لا يريد المكث إلى الحجّ فلا يحبسّه إذا فرغ من عمرته فينحره وينصرف لأهله.

ابن عمر: ما أنفق الناس أعظم أجراً من مسفوح في هذا اليوم. والمساق إلى مكة ينحر بها ما لم تدخل العشر فإذا دخل، وقف حتى ينحر بمنى. قال تعالى: ﴿وَالْهَدْيَ

مَعْكُوفًا... ﴿الآية (سورة الفتح: ٢٥)﴾. ومَحَلُّه أرض الحرم إلا إن عطب فينحر بمكة فيجزى فإنه إذا بلغها وفرَّق فيها أجزى. والطعام لا يكون إلا بها كهدي المتعة بمعنى؛ وما كان منه كفارة أو جزاء أو قربة أو صدقة فهو للفقراء، فما مات منه أو ضلَّ قبل أن يصل أبدل، فإن عطب في الطريق فنحره ربَّه قبله فله أن يأكل منه ويطعم لأنَّ عليه بدله. وإن نحره في الحرم قبل بلوغ البيت أجزاه وفرَّقه، والحرم كلُّه مكة؛ وإن قدم قبل العشر نحره بها قبل النحر؛ وما كان منه تقرِّبًا فهو تطوُّع، وما ضلَّ منه أو عطب قبله فلينحره وليغمس نعله في دمه ويضرب بها صفحة يمناه ليعلم أنَّه هدي، ولا يأكل منه ولا أهل رفقته ولا يأمر بأكله فيأكله من يأتيه بعدهم، وليس عليه بدله - كما مرَّ - وكذا ما ضلَّ، فإن أكله أبدله، ولعلَّه: وكذا إن أمر بأكله. ولا يجوز ذبح هدي المتعة قبل فجر النحر ويتصدَّق بجلاله وخطامه ويقلِّده من ساقه عند إحرامه ثمَّ يمسك عند الإحلال بمكة حتَّى ينحر بمنى، ولا يحلَّ دون يوم النحر، لأنَّ إحلاله حيث ينحر هديه، إلا من تمتع ولا يريد حجًّا فإنه إذا قضى عمرته نحره بمكة وأحلَّ ثمَّ إن شاء رجع لأهله أو أقام.

ومن أرادته وتمتَّع فلا يحلَّ بعد طوافه وسعيه لأنَّه متى قلَّد هديا فقد أحرم ولو أنَّه جاء مكة يسوقه معه مقلِّدا له لزمه الإحرام حين قلَّده. وإن كان بين اثنين وذبحه أحدهما يوم النحر أجزاهما، وكذا إن كانوا فيه أكثر؛ فإن كان ذات لبن كبقرة أو ناقة نضح ضرعها بالماء البارد حتَّى ينقص لبنها ويذهب.

ويقول إذا نحر: «باسم الله والله أكبر اللهم تقبَّل من فلان بن فلان»؛ وتعقل الإبل عند الذبح (١٠٢) دون البقر والغنم.

ونذب له أن يذبح هديه بيده ويجزیه غيره. وإذا حلق أو قصر ثمَّ أصاب صيدا في غير الحرم فلا جزاء عليه وبقي عليه الرمي إذ حلَّ له كلُّ شيء إلا النساء كما مرَّ. الربيع: لا يحلَّ الصيد لأحد ما أحرم وقال: «لا يحلان له حتَّى يزور».

أبوسعيد: وإذا دخل القارن مكة وطاف وسعى وأحلَّ جهلا فليس ممنوعا منه مرَّة بعد مرَّة ونتف شعرا كثيرا ذبح للحلق ولكلَّ لبسة.

الباب الحادي والعشرون

في تقليد الهدي وإشعاره ومحلّه

وقال تعالى: ﴿وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (سورة الحج: ٣٦) أي من مناسكه؛ وسميت بدنا لأنها تقلد وتشعر وتساق إلى مكة فهي البدن؛ وتجزي فيه شاة، والبقرة أفضل. وإشعاره جعل العلامة فيه ليعرف به (١٠٣) أنه لله، فكل ما علم فقد أشعر.

﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾ (سورة الحج: ٣٦) أي قياما على ثلاثة قد صفت برجليها وإحدى يديها وهي اليسرى فتنحر كذلك، وقيل: تعقل يسراها وتنحر قائمة، وقيل: باركة لثلاث تؤذي بدمها. والذبيح والنحر جائزان في الإبل والبقرة والنحر في الإبل أكثر.

والأمر في ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ (سورة الحج: ٣٦) للإباحة والترخيص.

﴿وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ﴾ (سورة الحج: ٣٦) وهو من يقنع بما يعطى ولا يسأل، وقيل المتعفف الجالس في بيته، وقيل المسكين [٥٢٩] السائل، وقيل الراجي والطامع، وقيل القانع أهل مكة، والمعتر الذي يسألك، وقيل المار بك يتعرّضك ولا يسأل، وقيل الذي يعترّ يديه من فقير وغني. والبائس الباسط يده. وقرئ المعتر أي غيره طالبا معروفه

﴿لَن يَنَالَ اللَّهُ خُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾ (سورة الحج: ٣٧) لأن الجاهلية كانوا إذا نحرروا البدن لطحوا حيطان الكعبة بدمائها.

واختلف في قدر ما يطعم من بدنة، فعتدنا يجزي ما أطعم منها إذ لم يجد.

ومن أراد إشعار بدنة آدمى شيئا منها حتى يسيل على جنبها الأيمن فإن جللها بجلال (١٠٤) أو قلدها بزمام جاز، ويتصدق بذلك وبجلدها. وجاز الإشعار على الأيسر لتعرف بدنة. ومن بعث بهدي ولم يرد أن يحجّ ولا أن يعتمر فقلده لم يلزمه أن يحرم؛ فإن عطب مع من بعث معه نحره وصيغ خفه بدمه وضرب به صفحته كما مرّ.

ومن احتاج الركوب على هديه أو الحمل عليه أو شرب لبنه جاز له كلّ مالا يضرّ به مما يخف. قال تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ﴾ (سورة الحج: ٣٣) قيل: في ظهورها وفي ألبانها وقيل: إنّ ذلك قبل أن تقلّد وتسمّى هديا فلا يركبها إلّا مضطرا وبعمره و يشرب فضل ولدها ولا يجهدا بحلب.

واختلف في الإبل التي لا أسنة لها والبقر التي بأسنمتها هل تقلّد أم تشعر ؟ ومن ساق هديا ولم يقلّده ولم يشعره فله أن يرجع فيه أو يبدله مالم يقل: إنّّه هدي؛ وله أن يحمل عليه ويتفع بلبنه مالم يقلّده أو يشعره. أبو سعيد: من ساقه لحجّ وعمره أحرّم - كما مرّ - وقيل يلي ويهلّ. وإن ساقه لنفل لم يلزمه أن يحرم. وقيل الهدى ثلاثة: تطوّع، وتمتّع، وجزاء. والأفضل في الكلّ أن يوقف به في عرفة وينحر بمعى.

وإن عطب هدي التطوّع في الحرم قبل النحر فنحره وتصدّق به فإن أطعم منه غنيا فعليه قيمة ما أكل؛ وإن نحره قبله بلا عطب أجزاه ويحسن له أن لا يفعل حتّى يقف به في عرفة ثمّ ينحره فيه بمعى. ومن ساقه ثمّ تلف بعدما سمّاه واشترى بدله وقلّده ثمّ وجد الأوّل فنحره وباع الأخير أجزاه عند الربيع وقال: إن عكس أجزاه أيضا إن استويا في القيمة، وإن كان الأوّل أكثر تصدّق بالفضل، لا إن كان الأخير أكثر.

الربيع: إن عطب هدي المتعة أو الجزاء في الطريق باعه وأكل ثمنه وأبدله وهو قول عائشة أيضا. وإن وصل الواجب إلى الحرم فانكسر لم يجزه ولو تصدّق به لنقصانه وهذا في غير المتعة، ولا يجزي هديها إلّا يوم النحر - كما مرّ - وبه قال أبو الحسن. ويجزي التطوّع إذا بلغ الحرم. وكلّ ما أهدي إلى مكّة فإنّه ينحر بها مالم تدخل العشر فيوقف - كما مرّ - إلى النحر. وقد نحر هديه - صلّى الله عليه وسلّم - في الحرم حين صدّه المشركون في الحديبية وقال: «مكّة كلّها الحرم».

ويتصدّق بقيمة ما شربه من لبنه أو انتفع به بلا ضرورة وتحمل أولاده عليه حتّى ينحر بمكّة. ومن ساقه يريد البيت فقلّده أو أشعره لزمه أن يحرم عند الربيع ولا شيء عليه عند ابن بركة ولا يلزمه إن قلّد غنما لأنّها لا تقلّد.

فصل

يلزم محرماً بعمره في الأشهر هدي إن أحلّ منها - كما مرّ -؛ ولا متعة على مكّي، والمتمتع الواجب عليه الهدي أن يحرم فيها وأن يكون إحرامه بالحجّ في عامه وأن يكون قبل الرجوع إلى بلده أو مثله في البعد، وأن تكون العمرة قبل الحجّ، وأن لا يكون مكياً ولا من ذي طوي؛ فإذا عدم شرط منها سقط الدم.

الربيع: من نحر هديه في ثاني النحر أو ثالثه أجزاء؛ وإن نحر جزاء الصيد أو الكفارة يوم عرفة أجزاء أيضاً.

والسنة في الإبل - كما مرّ - النحر وفي البقر والغنم الذبح وإن نحر ما يذبح أو عكس فقولان.

ومن أذن لعبده أن يحجّ ولزمه الدم قوّم الصيد عليه طعاماً فيصوم لكلّ مدين يوماً. فإن جامع قضى مناسكه وحجّ إذا عتق وأهدى. وإن فاته الحجّ أحلّ بعد السعي ورجع [٥٣٠] إلى بلده وحجّ إذا عتق وكان ابن عباس يقول: النحر بمكة. ولكنّها نزهت عن الدماء ومنى من مكة.

ولا يذبح المشرك نسك مسلم ولا أقلف.

الباب الثاني والعشرون

فيم قال لما لا يملكه هو عليّ هدي إلى البيت

فإنه يهدي بدنة وقيمته إن قاله لما لا يملكه إلا إن بلغت أكثر من ثلث ماله فيعشره — كما مرّ — ويهديه؛ وإن كان كالثلث أو أقلّ أهدى قيمته؛ وإن قال امرأته هدي فالوقف فيما يلزمه وإن قال: هي عليه هدي أهدى بدنة وأعتق وقد مرّ.

أبو عبد الله: إنما عليه بدنة وكذا إن قال هي عليّ نحية؛ وإن قال فلان هدي أو هو عليّ هدي أو أهدى فلانا إلى البيت أو هذا الثوب عليّ هدي (١٠٥) أو هو هدي أو هذه الدراهم هدي إليه أو في أستاره فليس بشيء، إلا إن قال عليّ أو أنا أهديه فيلزمه أن يهديه أو قيمته إن كانت له قيمة. وإن قال حر أو حرّة هو عليّ هدي أو أنا أهديك أهدى بدنة وأعتق؛ وإن قال: ذلك لعبد لا يملكه لزمته بدنة لا عتق. وإن قال لغلامه: هو هديه أو عليه هدي أهده أو قيمته.

محبوب: ما يبلغ ثمنه قيمة شاة فأكثر فإنه يهدي ودونها يطيب به الكعبة — كما مرّ — وجاز أن يتصدق به؛ وعند غيره: من قال غلامه هدي أهده لخدمة البيت أو يشتري بثمنه بدنا وهو الأشبه. ومن قال: عليه الهدي والمشي حافيا أهدى ولو شاة وهي الأدنى فيه ولا عليه إن مشى حافيا وينتعل إن لم يقدر أو يلبس خفيه ويذبح ما لم يجرم. وإن قال غلامه هدي إن فعل كذا وهو حر فحنث لزمه العتق ومثل قيمته هديا. وإن قال أولاده أو ابنه نحية عتق عن كلّ رقبة ونحر عنه بدنة كما مرّ. وإن جعل نفسه هديا لزمته بدنة لا إن جعلها صدقة ويتوب، ولا إن قال جسده صدقة. ومن قال غلامه هدي أهدى ثمنه عند من شدّد وعند غيره بدنة.

الوضّاح: من قال هذه الدار عليه هدي إن لم يفعل كذا ثمّ حنث بعث ثمنها إلى مكّة ينحر عنه بدنا؛ وإن قال عليّ أن أهدى ناقتي هذه إلى البيت لم يجوز له غيرها ولا شيء عليه إن ماتت؛ وإن قال لناقة له في زمان الحج هي هديه فله أن يصيب منها من

ولد ولبن كما يصيب من غيرها ولا يبيعها حتى إذا جاء الأجل فهي كهدي يشتره
ليس له ولدها (١٠٦) إذا ولدت ولا لبنها. ومن غضب على غلامه فقال إن أعتقه فعليه
هدي فإن أعتقه فهو كفارة له. ومن أصاب أحدا بشيء فقال إن عفوت عنه فعليّ
هدي فإن تصدّق به فهو كفارة له؛ وإن عفى وأهدى فهو أفضل؛ وكذا إن أعتق
وأهدى ثمنه.

وإن نذر أنّ كلّ عبد له فهو هدي إن عفى عنه فإن فعل فهو كفارة له؛ وإن
عفى وأهدى شيئا من ماله فهو أفضل له أيضا. ومن قال عليه بدنة فله أن يأكل منها،
ولا بأس فيه بمشقوقة أذنها. ومحلّ البدن مكّة - كما مرّ - فمن سَمّى لهديه مكانا فهو
محله. ومن حلف به ولم يسمّ فهو إلى البيت.

ويفرق الهدي على من حضره من الفقراء ولا يخصّ به أهل الدعوة ولا أهل
مكّة؛ وإن قبله أهل الدعوة فهم أولى به.

وإن كان بين شركاء فمات أحدهم فرضي ورثته أن يذبحوه عنه أو عنهم
أجزاءهم.

الباب الثالث والعشرون

في ليالي منى والإقامة بها والبيت بجمع

وقد روي أنّه صَلَّى الله عليه وسلّم أفاض من آخر يومه ليالي أيّام (١٠٧) التشريق إلّا من نفر مع الأوّل فإنّه يسقط عنه خروجه عن منى المقام بها النفر الكبير إلّا أهل السقاية من أهل بيته فقد أذن لهم أن يسيوا بمكة ليالي منى وكذا للرعاة. واختلف فيمن بات عنها ليلة منها فليل عليه درهم وقيل يطعم شيئاً بلا تحديد ودرهمان بليتين وبثلاث دم، وقيل يطعم مسكيناً إن بات حتّى أصبح وإن بات ليلاتها ذبح. وقيل من زار وبات بمكة ساق هدياً من حل لقول ابن عباس من ترك بعض نسكه ذبح وقيل لا شيء على من بات بها (١٠٨) أيّام منى إن رمى وقد أساء ولقوله أيضاً: «إذا رميت فبت حيث شئت».

والحسن لا يبالي إذا زار أن يبيت بمكة إذا رمى. أبو سعيد: يؤمر أن يبيت بمنى ليالي [٥٣١] التشريق ورخص للخائف والراعي. وعندنا يذبح من بات بمكة بعد أن زار أو نام بها - كما مرّ -؛ وإن نام بها بعد أن خرج منها تلك الليلة بعد أن زار فقد شدّد في المبيت دون منى، وفي الجزاء عليه قولان وأمّا لياليها غير ليلة الزيارة فليل لكلّ دم، وقيل: لا، ولا يؤمر بذلك. وفي الضياء: من كان بمكة أيّام التشريق ورجع لمنى ليرمي ويبيت بمكة فلا عليه؛ فإن بات بها ليالي منى فليل عليه لكلّ دم، وأختار أن يصنع لكلّ معروفاً كدرهم أو نحوه؛ وعند عزّان يذبح من بات بها بعد الزيارة أو قبلها (١٠٩) ولا يشرب قيل في الطريق إلّا إن أجهده العطش وله المبايعه. معنى إذا رجع إليها؛ وإن أصبح بمكة لما لا بدّ له منه جاز له، ويذبح إن كان لا لذلك.

وإن نام في محمل أو على جمل يسير فلا عليه، وقيل إذا غلب الزائر عينه فنام قاعداً فلا بأس عليه (١١٠) عند ابن محبوب. ومن وضع جنبه في محمل أو في الأرض فنفسه فليذبح وقيل إن نعس منتظراً لأصحابه بمكة ليزور أو في محمل غير متعمّد للنوم

فلا عليه. وإن سار في الطريق ثم انقطع عنه أصحابه أو بعضهم فنام ينتظرهم فلا عليه إن تعدى عمران مكة، وقيل يصنع معروفًا، وقيل يتوب.

ومن نسي أو جهل ونعس بها ليالي منى خيف أن لا يعذر بجهله ولا عليه في النسيان ولا في اضطجاع بلا نعاس ولو تعمّد. ومن نام بها ليالي منى كلّ ليلة ثلثًا أو نصفًا أو ربعًا ونعس ولا ينام الليلة كلّها فليس بائنا فإن بات أكثر فليل بائنا. وإن نعس نهارًا (١١١) ففي الزيارة كسألليل لا في غيرها، والنوم بعدها بمكة مكروه، وفي كونه حرامًا الوقف؛ وكذا بعد الوداع، والنوم قبلها أو بعدها سواء، وإنما جاء الأثر بالدم بعدها، وكذا قيل قبلها. ومن كان بمكة وأراد أن يقوم فلمّا انتبه ليلا قام ومضى فأصبح قبل أن يصل منى لزمه دم.

فصل

من الإفاضة من جمع قبل الطلوع خلافًا (١١٢) للمشركين في قولهم: «أشرق تبير كيما تغير». ومن وقف فيه إليه ذبح عند أبي المؤثر وقيل لا وأساء لمخالفته السنة. ومن عرفات بعد الغروب. ومن لم يلحق الوقوف بجمع ولم يصل الصبح مع الإمام ثم حجه. ومن قدم إلى منى ليلة جمع لزمه المضي إليه والوقوف فيه والدم إن أصبح بمنى؛ ولا بأس على خائف أن يصبح فيه ويقف ولو بعد الطلوع حتى يدبر عنه الناس. ومن بات فيه إلى نصف الليل أجزاه وقد روي: «جمع كلّها موقف إلا بطن محسر». ويجب المبيت في هذه المواضع.

ومن قدر على إحياء ليلته فيها لشرفها وقضاء الحوائج فيها وإجابة الدعاء فعل. ومن أدرك الناس بجمع عند الفجر وفاته الوقوف بعرفات فاته الحج؛ وعلى من لم يقف بجمع دم وأساء. ومن وقف فيه بعد الفجر وأفاض قبل الإمام كره له ولا عليه.

أبو المؤثر: من أفاض منه قبل أن يصلّيه ذبح. وإن (١١٣) رجع إليه وصلاه فيه قبل انقضاء الوقت فلا عليه. ومن أفاض من عرفات وحطّ رحله بجمع ثم خرج منه

فلا عليه، والأكثر على أنّ من أفاض منها فجاوزته إلى بطن محسر قبل الفجر لزمه دم
وتمّ حجّه. ويدفع من جمّع عند جابر حين ينظر الناس والدواب مواضع أرجلهم.
أبو عثمان: من مرّ به ولم يحطّ فيه رحله ذبح؛ وإنّ حطّه به فمضى فلا عليه.
ومن أجنب فيه ليلة النحر أجزاءه أن يغتسل الجنابة عن غسل الإفاضة؛ وإنّ نام بعد
غسله منها أعاده إن جفّ، وندب الغسل بجمّع. ومن صلّى الغداة عنده ثمّ مضى فلا
عليه وإن وقف عنده بعدها بلا ذكر ذبح.

الباب الرابع والعشرون

في الشهادة على الهلال قبل الوقوف بعرفة

أبو المؤثر: من رأى هلال ذي الحجة دون غيره لزمه أن يحجّ ويقف بها ويقضي مناسكه وحده، ولا حجّ له إن لم يفعل، وقد مرّ غير ذلك، ويستترّ إن خاف. وإن شهد قوم برؤيته ثم حجّ الناس ووقفوا مع الإمام فقال الشهود عند الوقوف: شبه لنا فعلوا كما مرّ (١١٤) من قضاء المناسك والرجوع إلى عرفات محرمين وإعادة كلّ ما ذكر.

ونذب عند الوقوف الإتيان بالباقيات الصالحات لما روي: «أفضل ما قلته أنا والنيثون من قلبي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له... [٥٣٢] — إلى — قدير» فيقال هذا عنده أيضاً. ومن وقف بها وذكر الله ثم أفاض قبل الغروب تمّ حجّه ولو لم يرجع ويذبح (١١٥)؛ فإن رجع ووقف فلم يدرك الوقوف قبله فهو كمن لم يرجع ويذبح أيضاً، فإن رجع ووقف وأدركه وذكر قبل المغيب أدرك، ولا عليه وإن لم يدرك منه شيئاً قبله ذبح وتمّ حجّه وقيل إن أفاض منها قبله بلا عذر فلا حجّ له عند ابن عباس.

ويروى: «أيها الناس ليس البرّ في سنابك الخيل ولا تحت أخفاف الإبل ولكنّه في السكينة والوقار». ويكره أن تبعث الراحلة في الإفاضة من عرفات، ولا بأس على من احتبس بها إلى الأمن من الزحام. وقال: من مرّ بعرفات فصلّى بها العصر أو قبل أن يأتيها ثم ذكر الله فيها ومرّ ولم يقف أساء في صنعه، ويرجع إليها ويقف بها ويذكر إلى المغيب؛ وإن لم يرجع حتّى غابت الشمس تمّ حجّه وذبح؛ وإن غابت قبل أن يقف فيها ثم وقف فاته. وإن دخل أوّل عرفات وغاب قرن منها فاته أيضاً، ويؤمر بإتيان مابعدّه وحجّ قابلاً. وإن دخله قبل أن يغيب أمر بالذكر وبالمسير إلى الجماعة؛ وإن غابت قبل أن يصلهم تمّ حجّه، لأنّها كلّها موقف — كما مرّ — إلّا عرنة

والأراك؛ وإن خاف فوت الموقف فلا عليه إن أتعب دابته أو راحلته وإن بالرخص
ماقدر إن طمع الإدراك قبل الليل لأن له ذلك، وكذا له السعي بعد المشي. وإن وقف
بها جنباً أجزأه والأحسن أن يغتسل ويتوضأ ثم يقف.

أبو المؤثر: من أهل بحجة ثم فاته الوقوف عشية عرفة لم ينفعه ليلاً ويعيدها قابلاً
ولو نافلة، ويوصي بها إن خاف موتاً؛ وإن فاته الوقوف ومعه هدي نحره وطاف
وسعى وحلق ورجع لبلده محلاً وحجّ قابلاً، لأنه ألزمه نفسه. ومن تعمّد الإفاضة قبل
الغروب بلا عذر فسد حجّه وقيل تمّ، ويذبح إن وقف بعد الزوال، والمختار أن لا
يفيض قبله إلا به. وأقلّ الوقوف ثلاث تسيّحات فمن وقفه ثمّ عناه أمر يعذر فيه
فأفاض قبله رخص له فيه وتمّ حجّه وذبح، والجاهل كالمتمعدّ في ذلك ولا يأثم الناسي
وفسد حجّه وقيل تمّ ويذبح. وأجمعوا على أنّ الإفاضة منها بعد الغروب سنة ولا حجّ
لمن لم يقف.

وقد فرض الوقوف عشية عرفة وأكد بالسنة والإجماع.

فصل

من نام بعرفة حتّى أفاض الناس ثمّ انتبه بعد الغروب غسل وتوضأ وصلى
المغرب ثمّ يقف مكانه يدعو ويتضرع ويلبّي ويسأل حوائجه ويستغفر ممّا ضيّع من
أمر الموقف إلى العتمة، ثمّ يلحق إلى المشعر الحرام ويذبح شاة سميّة، لأنّ النائم
كاليقظان وقد عذر، وقيل يحجّ قابلاً لتومه إلى الليل ويذبح له.
وإن مات بعد الوقوف وقبل قضاء المناسك قضاه عنها وليّه لا إن مات قبله إذ
لا يجزيه عنه فعله.

ومن عجز أن يطوف بمرض كان محرماً حتّى يطوف فإن مات طاف عنه وليّه أو
رفيقه ويرمي عنه. ومن أغمي عليه قبل أن يقف فإن صحى أدرك بعضه أجزأه؛ وإن
أغمي عليه في الموقف أجزأه أيضاً إن عقل عند إحرامه؛ وإن وقف سكراناً فلم

يصح إلى الغروب أعاده قابلا، وقيل: قد تمّ حجّه للزوم طلاقه وعتقه وثبوت الحدود عليه.

ولا يوقف إلاّ بنية أداء الفرض. فمن وقف بلا قصد التقرب به فلا يثاب عليه. ومن نام بمكة ليلة عرفة (١١٦) حتى أصبح ثمّ غدا يومها فمرّ منى ووقف مع الناس أساء ولا عليه.

فصل

صلاة المغرب والعشاء بجمع أفضل، إلاّ من خاف أن لا يصله حتى يذهب نصف الليل فإنه ينزل ويصلي.

وقد سنّ الخروج إلى منى يوم التروية، وقد خرج إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حين وجهوا صدور الرواحل إليها مهلاً بالحجّ، وأمر من لم يسق هديا أن يصوم فصلّي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، ثمّ غدى إلى عرفات فنزل بها حتى زالت الشمس، ثمّ خطب فجمع الظهر والعصر في مصلاه، ثمّ ركب فوقف بها فأرى الناس مناسكهم ليقنّدى به فيصلّي بمنى خمس صلوات.

فعند غداة عرفة غدا بعد الصلاة إليها من منى ولا يجاوز حدودها (١١٧) حتى ترى الشمس على رؤوس الجبال [٥٣٣] فإذا وصل عرفات وزالت جمع الأولتين في وقت ثمّ يقف فيكثر من الذكر والاستغفار والصلاة على النبيء - صلى الله عليه وسلم - والدعاء إلى الغروب.

وقيل أفضل المواقف يمين الإمام ثمّ يساره ثمّ خلفه.

ومن وافى عرفات قبل الغروب فقد وافى الحجّ، وسنّ النوم بمنى ليلة عرفة ثمّ الغدو منها عند الشروق فمن غدى قبله أو أشرق عليه فيها فلا عليه، إلاّ أنّه كره الخروج منها قبله؛ فإن خرج منها إلى عرفة نزل فيها حيث شاء ملتبيا ويرتفع عن مسجد إبراهيم وعن عرنة فإن بطنها يلوي بعرفة من غربها إلى حنين، ومن تبير في

رئيس بعرفة بين هذام والأراك نحو عرفة منها، وعرفة أوسع من ذلك ولا تجاوز؛ فمن وقف في غيرها إلى الغروب فلا حجّ له ولو كان قد دخلها، كذا قيل عن جابر، وخالفنا ناس.

وليكثر الواقف من الذكر والسؤال والتضرّع، ولو نائما والقائم أفضل. وكان قيل عمر لا يضرب ناقته إذا أفاض، وكان أكثر ما يقول: «حاجتي حاجتي»، حتّى إذا نزلت يدها من محسر استحثّها حتّى يرمي الجمرة. ومن وقف وكبر ثلاثا ثم غابت الشمس أدرك الوقوف وأجزاه، وقيل وجبها اسمه بذلك، وجبل المزدلفة فرح. ولزم من أصبح بمكة يوم عرفة دم إلّا إن دخلها تلك الغداة. ومن غدا من عرفات إلى منى نزل حيث شاء منها.

فصل

من وقف وغاب قرن من الشمس وسبح ثلاثا قبل مغيب الكلّ والاصفرار باق على رؤوس الجبال ثم وقوفه مالم ينقض حكم النهار؛ وإن ذهب وطلع الليل فاته الوقوف، ولا يفوت بما يفوت به العصر. ووقت الوقوف أوسع من وقته.

أبو المؤثر: لا يصلي المغرب بعرفات ويجمعه مع العشاء بجمع كما قد سنّ، وإن شغل وخاف أن لا يصله قبل ذهاب ثلث الليل صلى المغرب إذا هبط من بطن عرنة وأخّر العشاء إلى الجمع؛ وإن خاف انتصاف الليل قبل أن يصله جمع إذا هبط منه أو حيث شاء من الطريق؛ وإن جمع بعرفات ثم أفاض كره له (١١٨) بلا إعادة، وقد أمر - قيل - رسول الله - صلى الله عليه وسلّم - عتاب بن أسيد على الناس في الحجّ وهو مكّي فقصر بهم وإنما أتم بعرفات، ومكة عثمان ثم معاوية ثم بنو مروان حتّى قامت خلافة بني العبّاس فردّوها قصرا كما سنّ أولا، وكان صلى الله عليه وسلّم ينزل بطحاء مكة سبع عشرة ليلة فإذا سلّم من صلاته أمر مناديا: «يا أهل مكة أتمّوا فإنّا قوم سفر». وكذا فعل الخليفتان بعد.

فصل

قيل سميت عرفةً عرفةً لقول جبريل عليه السّلام لإبراهيم عليه السّلام: أعرفت ؟ فقال: نعم. وذلك أنّه طلب الجبل الذي أمر أن يقف عليه فضلّ عنه، فلمّا وجده قال: قد عرفته.

والمزدلفة جمعاً لاجتماع (١١٩) آدم و حواء بها.

ومنى منى لما بمنى فيها من الدماء والشعور، وقيل لأنّ الله تعالى منّ بها على إسماعيل عليه السّلام بالفداء، وقيل لأنّه يعطي فيها النّاس مناهم. والجمرةُ جمرةٌ لارتفاعها وكلّ مرتفع جمرة.

وزمزمُ زمزمٌ لزمزمة الماء وهو صوته، وقيل لمّا نبع قال: زمزم، وقيل إنّ أبا الدرداء قال يا رسول الله: إنّ أمر منى لعجب، هي ضيّقة فإذا نزلها النّاس اتّسعت، فقال: «إنّما مثلها مثل الرحم تتسع عند الولد».

وقيل إذا أسلم المشرك وبلغ الصبيّ وأعتق العبد عشية عرفة وقد بقي من النّهار قدر ما يحرمون ويسبّحون ثلاثاً قبل الغروب تمّ حجّهم.

الباب الخامس والعشرون

في الإحلال والرمي وصفتها

وقد روي: «إذا رميتم فقد أحللتكم مما أحرمتكم منه إلا النساء — قيل: —

والصيد».

الربيع: أول حصاة ترميها تحلّ بها وحلّ لك الحلال كلّهُ إلا ذنبيك واحذر أن

تصيب أحدا برميك.

ونذب كونه باستقبال فإذا رمى الجمرة جعلها خلفه واستقبل ودعا بما فتح له

ويرمي العقبة — كما مرّ — من بطن الوادي وهي على اليمين؛ وإن أتاها من غيره فلا

عليه؛ فإذا رماها رجع من حيث جاء؛ وإن لم يمكنه ومرّ طريقا في العقبة فلا عليه؛

ويفعل هذا يوم النحر ولا تحديد في غيره، ولا يرميها إلا ثَمًّا [٤٣٤] مرّ.

ويأتيها أيام التشريق للرمي من حيث شاء إن رماها من محلّه ويرجع من حيث

شاء. والعقبة آخر ما يرمى فيها. ومن رماها من فوقها يوم النحر أعاده من بطن

الوادي؛ فإن ذبح وحلق قبل أن يعيده أعاده وذبح؛ وإن كان في غير النحر أعاد ما كان

عني؛ وإن لم يذكر حتّى دخل مكة ذبح.

ومن أتاها من العقبة فاتخذ من المسيل ورماها منه ثمّ صعد وأخذ طريق العقبة

فلا عليه. ومن ترك التكبير عند الرمي يوم النحر أعاد رمية به (١٢٠)؛ فإن ذبح وحلق

قبله ذبح؛ وإن لم يذكر إلا بعد النحر ندب له أن يذبح شاة. ومن نسي تكبيرة أو

ضعفها أعاد رمي حصاة أو حصاتين به من حينه، وإلا صنع معروفًا لتركه، ولا شيء

في زيادة الرمي. ومن تعمّد ترك حصاة من العقبة يوم النحر حتّى ذبح لزمه دم، ورمي

فإن نسيها أيضا رماها وأطعم مسكينًا، وقيل: يذبح؛ وإن نسي رمي العقبة كلّهُ حتّى

أصبح رماها وذبح (١٢١)؛ وإن تعمّد ترك حصاة منها فيه أساء وذبح؛ وإن تركه في

الثاني حتّى أصبح فقليل: يذبح لكلّ جمرة تركها وقيل: يطعم مسكينًا لكلّ ويرميها

لغد. وإن رمى بخمس رمية ذبح إن فاته الوقت وإلا أعاد الرمي على السنة ولا عليه، وكذا قبل غروب ثالث النحر. ومن رمى الوسطى يوم النحر وظنّها العقبة فذبح وحلق ثم علم غدا أنّه أخطأ لزمه دم، وقيل: دمان، وأعاد الرمي؛ وإن رماها أو التي دونها وحسبها العقبة وقضى مابعدھا، ثم وطئ ثم علم أنّه أخطأ ذبح بدنة وحجّ قابلا.

ومن رماها وغطى رأسه أو نتف شعرا أو قلم أظفاره قبل أن يذبح فإن كان متمتعا لزمه الجزاء ويكشفه ويلتي وإلا فلا عليه، وترمي إن نسيت يومه إلى غروبه ما لم يذبح وقد رماها - قيل - ابن مسعود من المسيل وقال: والله إن هذا مقام أنزلت عليه فيه سورة البقرة.

ويجزى الرمي وإن بلا غسل الحصى، وجاز فيه انتظار خفة الزحام ويكون قبل المغيب.

وإن عجز المتمتع في الأشهر عن الضحية صام ثلاثا - كما مرّ - آخرها يوم النحر؛ وإن صام قبلها أجزاه بعد قضاء عمرته؛ وإن لم يصمها قبله أهدى لمتعته إذ لا صوم بعده لمتمتع. ومن رمى بكبار خالف السنة وتجزيه، فإنّ الحصى كالخذف (١٢٢) والجوز والبنق؛ ومن أخذها من المسيل من محلّ ترمى به العقبة أجزته أيضا؛ وإن أخذها من غير الحرم فهو كمن لم يرم إن لم يعد حتى نفر. ومن لم يأخذ الحصى فجاء إلى العقبة وأخذها مما ترمى به فرجع إلى المرمى فرماها منه به فكمن لم يرم أيضا. ولا يجوز بلولو ولا بدر ولا بعظم ولا بسوى حصى الحرم.

ومن نقص عليه العدد وأخذ مما كان عند الجمرة أجزاه واختير أن يكون من غير مارميت به إذ هو كالمستعمل، وكلّ ما وقع عليه اسم الحجر جاز أن يرمى به ولو مكسرا والصغير من أصله أفضل.

فصل

لا بأس على من رمى راكبا والماشي أفضل، ولا على من رمى بأكثر من سبع، وقيل: يفسد رميه إن تعمد واستحسن ويعيده من رماه دفعة؛ وإن أعاده في مقامه عدّ

تلك الرمية واحدة وزاد ستاً؛ وإن لم يعد حتى انصرف أعاد سبعا، ولا إعادة عليه في التكبير إن نسيه وتباعد.

وترمي الخنثى من مرمى النساء.

ومن وقعت رميته على شيء قبل الجمرة ثم طارت فوقعت عليها أجزته، لا إن وقفت دونها.

وقيل: إن أصل الرمي أن جبريل عليه السلام لما رد إبراهيم عليه السلام إلى منى يعلمه المناسك تصدى له اللعين في موضع الحمار، فأمره جبريل أن يرميه بسبع (١٢٣) مع كل تكبير، وقيل: هو تفاؤل برمي الذنوب وإلغاء المعاصي.

وقيل: إن قصد الجمرة بالرمي فتعدّها أجزاءً إن لم يقصد التجاوز؛ وإن وقف عندها وطرح الحصى عليها طرحاً أجزاه، لا إن دنى منها ووضعها عليها بيده. وجاز رمي العقبة يوم النحر راكباً لا فيما بعده إلا بعذر.

وندب لمن رماها فيه أن يصلّي ركعتين بمسجد [٥٣٥] الخيف إن أمكنه، وإلا ففي رحله ثم يقضي تفثه ولا يكبر فيهما تكبير العيد.

وإن رمى العقبة ثم الوسطى ثم الأولى أخطأ ولا عليه والإعادة أوثق؛ وإن خلت الأيام الثلاثة ولم يرم فيها لزمه لكل جمرة في كل يوم شاة وكل ما أخطأ فيه بالتقديم والتأخير ثم أعاده أجزاه ما لم يقصر أو يخلق فليزمه دم؛ ومانتقبل من الحصى رفع ولولاه — قال ابن عباس: — لكان كثير.

والرمي والذبح والنفر لا يكون إلا بالنهار إلا لحائض أو راع وإن فات (١٢٤) وقته أبدله ولو ليلاً. وإن رمى عن مريض وليه ثم قدر فإن أعاده بيومه وإلا أجزاه الأول. ويرمي عن صبي لا يستطيعه أبوه إذا حجّ معه.

ابن عمر: لا يصلّي على جمرة ولا على المروتين، ولا تنقل حجارتها. ومن لم يدر أين وقعت حصانه أعادها بيقين، والخطأ في الحجّ والعمرة سواء في الكفارة. وقيل: من لم يرم الثلاث في الثلاثة (١٢٥) حتى نفر بعث بتسع شياء يذبحن عنه؛ وإن

نفر في يومين فبست؛ وإن رمى العقبة يوم النحر ثم ذبح وحلق وأراد أن ينفر بعث أيضا بستًا وقيل: بسبع.

فصل

من رمى العقبة يوم النفر الأوّل خائفًا وشكّ في الزوال وقد رأى الناس يرمون فتوهمهم أبصر منه به؛ فإن كان عنده أنّه وقت الرمي فانصرف ثم شكّ فلا عليه؛ وإن رمى على شكّ فيه وقتلدهم مع ظهور الأدلة فإنّه لم يؤدّ ما عليه.

أبو الحوارى: من أخذ (١٢٦) إحدى وعشرين حصاة فرمى الجمار وبقيت بيده حصاة لم يدر من أيّهن رمى بها الأولى ويعيد على الباقيتين سبعا سبعا (١٢٧). وقال أهل مكّة: يجزيه أن يرمي بحصاة في كلّ، وكذا إن بقيت بيده حصاتان أو ثلاث؛ وإن بقي أربع أعاد الرمي بسبع لكلّ وكذا في أكثر من أربع. وجاء — قيل: — رجل إلى محبوب بمنى يوم النفر الأوّل وقد غابت الشمس يريد أن يرمي الجمار وينفر فقال له: لا يجوز إذا غابت ولكن أقم إلى غد، فقال: له إنّ الجمال لا ينظرني، فقال: له إذ ذبح شاة لكلّ جمرة.

الباب السادس والعشرون

في النفر وفي الصلاة بعرفة

وقد أجمعوا أنّ النفر الأوّل يوم ثالث النحر بناء على أنّ المعدودات هي ثلاثة بعده؛ وإن نفر في الأوّلين فلا يأثم. ولا ينفر حتّى يطوف ويودّع؛ وقيل: من نفر في الأوّل قبل الزوال لزمه ثلاثة دماء، وقيل: دمان، وقيل: واحد، فمن نفر في الثاني نفر بعده. ولا ينفر بعد المغيب فإن فعل ذبح ثلاثة.

أبو المؤثر: لا يصلى خلف مكّي بعرفات أو منى إن أتم إذ لا صلاة لمصلّ خلفه على ذلك لأنّه مسافر إليها إلّا إن رفع من منى إلى مكّة، فإذا زار ورجع منها إليها فأقام فيها للرمي فإنّه يتم، لأنّه قيل: بينهما أربعة أميال وهو فرسخ وثلاث. وعرفة من حدود مكّة أحد عشر ميلاً، ومن منى خمسة، فعلى هذا فإنّ (١٢٨) أهلها إذا خرجوا من منى يريدون عرفة يقصّرون من خروجهم من عمران مكّة وهم في منى ليلة عرفة.

فصل

يصعد الإمام يوم عرفة المنبر ويؤدّن المؤذن بالظهر؛ فإذا فرغ قام الإمام بخطب ويعظ ويأمر وينهى ثمّ ينزل فيقيم المؤذن فيصلّي الإمام الظهر، فإذا سلّم أقام المؤذن للعصر ثمّ يصليه الإمام فهو أذان وإقامتان؛ ومن أدركه معه وقد صلّى الظهر والعصر أجزته الأولى ولالإمام أن يتطوّع بينهما [٥٣٦] والجمع يومئذ أفضل؛ وإن أدرك معه العصر ولم يصلّ الظهر لم يجز بل يصليّه ثمّ العصر؛ وتعجيله أفضل لأجل الوقوف؛ فإن أدرك معه بعض الظهر فقام يقضي فلم يفرغ حتّى صلّى الإمام العصر؛ فإذا أحرم له وقد بقي على ذلك بعض الظهر فسدت صلاته ويقضيه والعصر بعد فراغ الإمام منه ويجمع فإنّه أفضل.

أبو عبيدة: يصلي كل من بعرفة مسافرا من مكة وغيرها ركعتين، ويجمع بأذان وإقامتين؛ وإن أحدث الإمام أمر من يصلي بهم الصلاتين، واختير أن يستأنف ولا يبني إلا فيما مرّ، ويخطب الإمام قائما ولا يجهر إلا بالقراءة، وكره له أن يخطب فيها قبل الزوال؛ فإن فعل جهلا فصلّى في الوقت أساء؛ وإن صلى في غيم أو سحاب ثم بان له أنه صلى الظهر قبل الزوال والعصر بعده أعادهما. ومن صلى معه العصر يظنه الظهر فليصلهما إذ لا يصلي به بعد العصر. ولا يجوز لأحد أن يؤمّ بهم إلا بإذنه إن شغل؛ وإن فرغ من خطبته ثم أحدث فأمر من يؤمّ بهم جاز له ولو لم يحضرها قياسا على الجمعة.

الباب السابع والعشرون

في المحصور وفوت الحج ومن يموت قبله

قال: الله سبحانه: ﴿فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ...﴾ الآية (سورة البقرة: ١٩٦). قيل: ذلك في محرم يعرض له مرض أو خوف ولا يقدر أن يمضي؛ فإن تمتع ذهب حيث شاء على إحرامه ويرسل الهدي إلى مكة ويعاهده من أرسله معه أن ينحره في وقته؛ فإذا انقضى قصر وحلق وأحلّ من كلّ ما سوى النساء والصيد حتّى يقضي عمره مكانها؛ وإن أفرد أو قرن ثمّ أحصر ذهب حيث شاء محرماً؛ فإن أفرد بعث هدياً واحداً؛ وإن قرن فقبل: يبعث هديين ويأمر رسوله أن ينحر عنه يومه؛ فإذا انقضى الوقت أحلّ — كما مرّ — ولزمه الحجّ أو هما إن قرن.

والإحصار: المنع، والمراد حبس المحرم عن المفروض عليه في إحرامه والعجز عن الوصول إلى البيت، وإن بضلال راحلته أو ذهاب زاده أو لذغ أو نحوه، ويقسم في مقامه محرماً ويبعث هديه أو ثمنه، فإذا نحر أحلّ — كما مرّ — وإن أحصر وقد قلّد هدياً نحر آخر معه، لأنّ الأوّل وجب لله، والثاني للإحصار. وإن بعث بهديه فهلك ولم يعلم وحلق عند مواعده فقد أحلّ ويبعث بآخر؛ وإن لم يجد من يبعثه معه صام، لأنّه كالعادم؛ وإن كان غنياً أهدي ما شاء بعد.

وينبغي لمن أحصر أن يؤخر الحلق بعد الأجل، حتّى لا يشكّ أنّه ذبح عنه، ويصوم المتمتع الثلاثة في العشرة والسبعة إذا رجع — كما مرّ —.

وقيل: تجب البدنة على من فاته الحجّ (١٢٩) وتجزئ شاة عن محصور.

أبو سعيد: من أحصر بعمره ومنع عن البيت وأيس من وصوله فإن شاء انتظر حتّى يرسل ثمّ يخرج إلى البيت، وإن شاء بعثها بوعد — كما مرّ —. وإن رجع من محلّ أحصر فيه لم يمنع من ذلك، إلّا أنّه يرجع محرماً إلى الوقت، ولا يحلّ إن أفرد ولا ينحر عنه إلّا يوم النحر، ويقسم محرماً إليه ثمّ يحلّ، وقيل: يحلّ له كلّ شيء إلّا ما يحرم على

أهل منى - مما مرّ - حتّى يطوف، وقيل: ليس عليه ذلك، وأنّه أحلّ لأنّه منع من الطواف. أبو سعيد: يبعث بهديه فينحر عنه ويحلّ في موضعه إن منع من البيت.

فصل

من استؤجر إلى حجّ عن ميّت ثمّ أحصر لزمه إتمامه إن لم يشترط عليه في سنته، ولزمه مالزم المحصر والإتمام والقيام بما استؤجر عليه؛ وإن شرط عليه في معيّنة فأحصر فيها ففيل: له أجر ما بلغ إليه من الطريق، وليس له حجّه ولا عليه، وعلى الموصي إتمامه من حيث بلغ.

واختلف فيمن أحصر إذا أحلّ أو رجع، ففيل: يحجّ قابلا، وقيل: إن شاء جاء بعمره أو بحجّة، وقيل: لا قضاء [٥٣٧] عليه إلّا إن لم يحجّ الفريضة فتلزمه لأنّه قد عذر فلا يلزمه إلّا الفرض إن قدر عليه. ومن وقف بعرفة ثمّ أحصر عنه بجمع وعن الزيارة لزمه دمان لتركهما، وآخر لتأخير الخلق، ولكلّ جمرة دم، ولا بأس بتأخير الزيارة إذا قضاها ولم يحدث، والمختار تعجيلها؛ وقضيت عنه إن مات. وقيل: من أحصر بعد إحرام أحلّ ونحر هديا إن ساقه ويحلّق حيث منع ولا يلزمه قضاء عند بعض، لما روي - كما مرّ - أنّه أحلّ هو وأصحابه بالحديبية فنحروا وحلقوا وأحلّوا قبل أن يطوفوا، ولم يذكر أنّه أمر أحدا بإعادة الحجّ. فإن أحصر بمرض فإن ساقه بعث به بمواعدة - كما مرّ - فيحلّ عند الوقت ثمّ يحجّ حيث شاء، وإلّا فلا يحلّ حتّى يفوت الوقت وكذا في الأوّل أيضا. ولا يحلّ المريض عند بعض حتّى يصحّ ويحجّ.

فصل

من لزمه الحجّ فمات بالطريق أوصى بإتمامه؛ فإن خرج إليه حين دخله مال بلا تفريط رجا خميس أن لا يلزمه الإيصاء؛ فإن أوصى بإتمامه كان أفضل، وقيل: لا يلزمه

مطلقاً؛ وإن دخل في حدوده فإنه يتمّ عنه وإن لم يوص به ولزمه إتمامه لدخوله فيه. وإن مات المحرم أتمّ عنه باقي المناسك وتقضى حجّته حيث مات؛ وإن وقف بعض الوقوف فقد أدرك ويقضى عنه الباقي ولو في النافلة. ويحجّ قيل: على من مات بالطريق، وقيل: لا حتّى يوصي به؛ وإن مات بعد الوقوف فقضى عنه الباقي فإن رمى عنه وعن نفسه ولئيه (١٣٠) أو رفيقه كلّ جمرة جاز له، واختير أنّه إذا زار رجع إلى منى ثمّ يخرج عنه منها فيزدار عنه؛ وإن فعل ذلك عنه بلا رجوع أجزاه وإن لم يفعله عنه من ذكر اختير لوارثه أن يستأجر له قاضيه عنه، وإن لم يفعل ولم يوص هو به أجزاه عند حميس.

الباب الثامن والعشرون

في حجّ المريض والمغنى عليه والمرتد

ويوصي من عجز عن حجّ بمريض ويحجّ — قيل: — إذا عوفي وقدر وإن مات استؤجر له، إلا إن مرض مرضاً اعتيد أنّه لا يقوم منه فله أن يستأجر له في حياته. وإن مرض المعتمر وعجز عن قضاء عمرته أحرم بالحج وحمل، فإذا قضى طاف واحداً لهما ويفعل بمعنى كالحاج؛ وإن عجز عن الرمي أمر به، ووليّه أولى به؛ فإن لم يجد رجلاً فامرأة؛ وإن عوفي قبل الخروج من منى يوم رمى عنه غيره فيه اختير له أن يعيد بنفسه وأجزاه الماضي ويحمل بالمخفة، وبطاف به ويسعى، فإن عجز فعله عنه وليّه؛ فإذا صحّ طاف لحجّه وعمرته وسعى.

وإن وقف بعرفة وأصاب راحة وخاف فوت الحجّ سنته أمر من يقضي عنه الباقي إن عجز؛ فإن تحمل المشقة وطاف وركع ولو مضطجعا أجزاه، وكبر خمسا إن عجز؛ وإن حمل على دابة في السعي وأراد حتّها حرّكها بما أمكنه ويرمى عنه محمولا إن عجز أن يرمي؛ وإن جهل أصحابه ذلك فلم يرموا (١٣١) ذبح تسعا لكلّ يوم ثلاثة وللعقبة دم أيضاً. ومن عجز وإن عن الركوب بزمانة فليل: يحجّ عنه ثمّ يعيد إن استطاع، وقيل: إن عجز حتّى يحجّ عنه أجزاه، وقيل: لا، ماحي إلاّ مامراً من إتمام الباقي.

وقد مرّ أنّ من أغمي عليه قاصدا للبيت يجزيه إهلال أصحابه عنه، وقيل: لا، وأنّ من وقف وأغمي عليه حتّى ذهبت أيام المناسك تمّ حجّه ولا يخرج به من مكّة حتّى يزور، وأنّ الربيع يقول: من أغمي عليه فأهلّ عنه أصحابه ثمّ وقفوا به المناسك كلّها أجزاه؛ وأنّ من وقف سكرانا لا يعيد؛ وأنّه لا حجّ لمعتوه ولا لمجنون إن وقفا (١٣٢) بحالهما وإن أفاق ووقف تمّ حجّه. ومن أحرم ثمّ ارتد ثمّ رجع فهو على

إحرامه، وإن ارتد من قد حجّ ثم رجع أجزته الأولى. ومن ارتد قبل الغروب لم ينفعه وقوفه، وإن ارتد بعده فقولان، واختير أنّه لا يتم إن لم يزر.

الباب [٥٣٨] التاسع والعشرون

في مع المرأة والصبي والعبد

ولا يجوز - كما مر - لامرأة أن تخرج إلا مع وليّ إلا إن لم تحجّ قطّ ولم تجده يخرج بها أجازوا لها أن تحجّ الفرض مع ثقات معهم نساء. وإن كانت ذات مال ولم تجد وليّا لم يلزمها أن تحجّ إن لم تقدر إلاّ به، وتؤمر بطلبه إن كانت تجده ويلزمها أن توصي به. وإن كان لها زوج وألف درهم أو قيمتها ولا شيء له ولا محرم لها يحميها ويحملها فلا حجّ عليها، وكذا إن كان لها محرم لا مال، فإن اجتمعا لزمها.

وإن لم تحجّ حتّى ذهب مالها ولها أولاد بُلّغ ذؤو مال أمروا أن يحجّوا بها بلا إيجاب، وليس لها أن تحجّ من ماله إن كانوا صغاراً؛ وإن ذهب وبقي لها منزل تسكنه أو خادماً تخدمها باعته وحتّ ولزوجها أن يمنعها من الخروج إليه ولو فرضاً، وقيل: عن النفل فقط، والمختار أن لا يمنعها من الفرض، إذ لا تلزمها طاعته في معصية الله.

وتقصّر المرأة عند الوضاح طول الراحبة، وقيل: قدر إصبعين إلى ثلاث، وقيل: إلى ثلث شعرها، وندب لها أن تدفنه ولا بأس أن تلقيه ولا يرى، ولا في لبس الحلي عند الإحرام عند أبي المهاجر ويلزمها به وائل وغيره دما.

ولا تختضب، ولا الرجل رأسه، ولزم بذلك دم. وفسد حجّها إن جومعت وإن يكرهه ولزمها به دم. وإن قضت مناسكها ونسيت أن تزور فوطئها محلّ ولا تعلم ذلك، ثمّ ذكرته في بلدها فإن أكرهها عالماً بذلك لزمته (١٣٣) نفقتها للحجّ لا (١٣٤) إن طأعته.

ولا يلزم النساء رمل بين العلمين ويُسرعن المشي حيث يرمل الرجال وإن تبرّعت يوماً (١٣٥) وليلة لزمها دم، وقيل: أو أحدهما. ويكره لها شُمّ الريحان، وقيل: ليس من الطيب - كما مرّ - وإن قضت مناسكها ولم تقصر، فإن ذكرت بمعنى ذبحت شاة وقصّرت؛ وإن ذكرت بعدها قصّرت وذبحت بدنة إن تيسّرت لها، وإلاّ فشاة.

وإن قَلَمْتَ ظفرها بيدها أطعمت مسكيناً وبمَكَّة أفضل ويجزي في غيرها، ولزوجهما إن افتقر - ولم تفوّضه في مالها - أن يأكل من دمه بلا عكس. وإن طافت بثوب به مِسْيَ غلطا ذبحت شاة عند حاجب ومسلم وتعيد طوافها بظاھر عند محبوب. وندب لمن الطواف ليلاً وقد أمرن بذلك.

فصل

أمر الحائض والنفساء أن يغسلن إذا وصلن الميقات وأردن أن يحرمين، ويجزيهن طواف واحد لحجّهن وعمرتهن إذا طهرن، وقد سنّ ذلك، وقيل: عليهن طوافان ولا يدخلن المسجد؛ وإن وقفن بالباب فحسن. وتفعل كلّ مايفعله الحاج إلاّ الطواف، وإن أحلّت قبل أن تطهر فلا تخرج حتّى تطوف لهما، وإن حجّت وزارت وقضت مناسكها فحاضت فلا تخرج (١٣٩) حتّى تودّع. ولا تدع طواف الصدر ولا الوداع؛ وإن رجعت بلا وداع بعثت بدم.

وإن زارت ثمّ حاضت قبل أن تركع رجعت إلى منى وفعلت كالنّاس وركعت إذا طهرت.

والجلى إذا رأت دماً فكالمتحاضة؛ وعندنا أنّ الحائض والنفساء لا ينفرن حتّى يطفن الصدر والزيارة؛ وإن خفن التخلف ذبحن شاة وخرجن. وقيل: إن بقي عليهن الوداع وقفن بالباب وودّعن البيت ودعون بما أمكنهنّ ونفرن مع أصحابهن ولا عليهن.

وتقطع طوافها إن حاضت فيه وتبتدئه إذا طهرت وتبني عند بعض. وإن زارت فحاضت قبل أن تركع فانصرفت فجاوزت الحرم فطهرت فلها أن ترجع وتركع [٥٣٩] فيه إن قدرت، وإلاّ فحيث شاءت وذبحت، وقيل: المتقدّمة تبني إن بلغت اليماني أو ركن الحجر إن شاءت وإلاّ استأنفت.

ولا تنقض المحرمة دوائها إذا طهرت من حيضها لغسلها وتدلّكها برفق. والقارئة والمتمتعة إن حاضت فلم تطهر أقامت على إحرامها حتى تهلّ بالحجّ. وإن ودّعت فحاصت قبل أن تركع ثم نفرت ركعت إذا طهرت، ولا عليها؛ وإن تمتعت فطافت فحاضت (١٣٧) قبله أيضا سعت عند عطاء وخرجت إلى مصرها، فإذا طهرت ركعت، وتذب لها عند الربيع أن تركع في الحرم إن قدرت، وإلا فحيث طهرت وتذبح.

والحائض لا تهلّ حتى تبلغ الميقات، وإن أهلت قبلها لزمها الإهلال. وإن أجرى ذكره على فرج زوجته أفسد حجّها وإن لم يوج. وإن ولدت قبل أن تزور ونعت لها دواء إن استعملته لم تر دما فزارت ونفرت فراجعها الدم في غير وقتها أو أمهاتها لزمها أن ترجع فتزور. وإن حاضت متمتعة قبل أن تطوف فإن أدركتها عرفة قبل أن تنفر ودّعت البيت من خارج ونفرت، وقيل: إن خرجت قبل أن تطهر وتودّع ذبحت شاة. وإن دخلت قارئة فطافت طوافين وسعين لهما وهي حائض أعادتهما بعد أن ترجع من عرفات، ولو لم تطففهما حين قدمت لأجزأها واحد لهما - كما مرّ - بعد يوم النحر، ويجزئها السعي حائضا بعد الطواف طاهرا. وإن دخلت البيت بحيض لزمها دم وقيل: لا وتستغفر. وإن طهر الحائض قبل وقتها اغتسلت وصلّت وطافت ونفرت ويكفّ عنها زوجها حتى تنقضي أيام حيضها.

فصل

من عليه لزوجته صداق فقالت له: حجّ بي وأتركه لك أو هو بدل خروجك بي إلى مكة أو بعنائك، فإذا حجّ بها ثبت عليها ما شرطت له عليها. وإن كان الصبي والصبية يدخلان مكة فيحرمان ويعقلان ويفعلان مايفعله البالغ أجزى عنهما عند الربيع لفرضهما. وإن أحدا من موجب كفارة لزم من أمرهما

بالإحرام أداؤها، فإذا قضى الصبي حجه أجزأه إن (١٣٨) عقله وإن أعاده بعد بلوغه فحسن. وإن كان لا يحسن قضاء مناسكه قضى عنه وليه، وقيل: إن حج في طفوليته أو العبد في رقيقته لم يجزه إذ لم يخاطبا في حالهما ولا يسقط عنهما فرضه عند القدرة عليه، ويجزي عنهما ذلك عند محبوب وغيره. وإن أعتق وقد جاوز الميقات أحرم مكانه إذ لزمه الفرض فيه وكذا الصبي إذا بلغ؛ وإن أحرما منها لم يجزها إذ لم يلزمهما إذ ذاك. وإن حج بإذن سيده ثم أعتق ففي الإجزاء له قولان، والأكثر على جواز الحج للصبي إذا عقل، كما أن له الصلاة والصوم إذا قدر.

ولا يجوز قيل: حج العبد عن غيره ولو أذن له مولاه. وكذا الصبي ولو رضي أبوه. ومن أعان صبيًا على حج دخل فيه كان مأجورا للحديث المشهور حين قالت له صلى الله عليه وسلم امرأة في صبي حملته إليه في الطريق: ألهذا حج؟ فقال: «نعم، ولك أجر».

ويؤمر العبد إن حج بإذن سيده أن يحج إذ أعتق وقدر، وعلى ربه إن حج بإذنه مالزمه فيه، فإن أصاب صيدا فإنه يقوم فيكون على العبد الصيام؛ وإن جامع أتم مناسكه، ويعيد إذا عتق. وإن أصاب موجب دم لزمه في ماله إذا عتق أيضا إن حلق لأذى أو تداوى عما فيه طيب أو نحو ذلك فليصم، فإن أطعم عنه ربه لم يجزه. وإن أحصر بعث عنه بهدي فيحل به وعليه إذا عتق حج وعمرة. وقيل: إن أمره أن يحرم فكل مالزمه فيه فهو عليه لا على العبد.

ومن خرج بسلام له وأعتقه بعرفة محرما أجزأه عن فرضه وحج أيضا إذا قدر. وإن أعتق محرما قبل عرفة [٥٤٠] تم حجه ولزمه دم إن أحرم من مكة وقد دخلها مع مولاه بلا إحرام إلا إن رجع إلى الميقات فيحرم منها؛ وكذا صبي بلغ بعدها وقبل دخول الحرم لزمه أن يرجع وإلا ذبح. ولا يجوز - قيل - حج عبد عن حرّ إن وجد حرّا - كما مرّ - وإلا جاز بإذن ربه، وعند أبي المؤثر لا يحج وإن عن مولاه؛ والمرأة فيه أولى منه. ولا إعادة على حرّ إن حج عنه بإذن ولو مع وجود حرّ. وقال الأزهري: من علم عبده أبواب المناسك ويأخذ لهم الحج من الناس ويحج معهم كره له ذلك.

الباب الثلاثون

في الحجّ عن الغير

وقد روي أنّه ليدخل الجنّة بالحجّة ثلاثة: الحاج، ومن حجّ عنه، والوصيّ إن كانوا من أهلها. وأجازته بعض عمّن لا يتولّاه ولا يدع له وبعض منعه.

هاشم: خانه إن لم يدع له. وأجازته الشافعي عن حيّ ومنعه أبو حنيفة وإن في نفل، وأجاز الوصيّة بعد الموت ولو في فرض.

ومن عقد حجّا عن رجل لم يجز له صرفه إلى غيره. وإن أخذ نزوي حجّة عن نخلي فله أن يخرج بها من نزوي لأنّها أبعد. ومن خرج بها عن ميت ولم يشترط عليه شيء وهو معدوم فأذهب دراهمها وضعف عن شراء الذبيحة وصام ما يصام وحلق ولم يذبح تمت حجّته وذبح شاة عن صاحبها عني وأخرى لمتعه.

ومن نذر من أهل الجوف (١٣٩) أن يخرج إلى صحار أو البصرة (١٤٠) وقد لزمته الفريضة فمضى منها إلى الحجّ لزمه قدر مؤونته وكرائته من داره إلى الموضع في سبيله، وقد تمّ للزومه من داره. وقد روي أنّه صلّى الله عليه وسلّم سمع رجلا يلي عن شيرمة فقال: له ومن هو؟ فقال: أخ لي فقال: له: أحججت أنت؟ فقال له: لا، فقال له: حجّ عن نفسك ثمّ عن شيرمة. وقيل: إنّ إحرامه لغيره يصحّ لنفسه ويبطل لغيره.

وتحجّ امرأة عن امرأة لا عن رجل ويحجّ هو عنهما، ويلبّي عن فلان وفي الدعاء في المواقيت: «اللهم تقبل من فلان إن كان متولى» وسائر معتمدات الحجّ والدعاء للحاج.

عزّان: من أخذ حجّة من قوم وشرط عليهم أن يعطيها غيره إن شاء يحجّ بها عن صاحبها جاز له إن قبلوا شرطه، وله أن يعطيها إذا بلغ الميقات ويحرم هو لنفسه وتجزيه التي حجّها (١٤١) لنفسه، وقيل: يعطي الذي أعطاه الباقي من الحجّة عمّا أذهب هو إلى الموضع.

ومن أحجّ رجلا من ماله أجزاه ولو أصاب بعد مالا.

ابن محبوب: إن كان له عمل صالح تولّيته إذا مات ولم يحجّ غيرها. ومن لزمه أن يحجّ له رجلا من ماله بحيث لزمه فقد قالوا تجزيه لأنّ الحجّة للمحجوج لا لمن أحجّه. ولا تحجّ امرأة عن رجال إلاّ إن حجّت امرأتان عن رجل، وجازت واحدة عنه في المشي إذا حلف به، وكذا في غيره من الكفّارات، وحجّ الرجل عنها أفضل. ومن حجّ عن ميت أوصى به فهو والعمرة كلاهما عنه، إلاّ إن شرط على من أعطاه له أن تكون العمرة له، وإنما يحجّ عنه حجّا. قال: ولا أحبّ أن يعطى الجمل أن يحجّ لأنّه لا بدّ أن يصحبه.

ومن حجّ عن رجل وأحرم عن نفسه بعمرة فلمّا بلغ مكّة وأحلّ قيل له: ليس لك ذلك إلاّ إن اشتراطته فإنّه يرجع من الميقات فيحرم منها على الرجل، وليس فعله ذلك بشيء.

واختير له أن لا يحجّ عمّن لا يتولّاه، وقيل: يجوز أن تعطى حجّة متولى من لا يعدلّ ولا يجرح لا جاهلا ظهر جهله ومعاصيه. وله أن يحجّ عمّن لا يعرف له إلاّ خيرا، فإذا دعا له قال: «اللهم إن كان فلان لك وليّا علمت منه خيرا فارحمه». وهذا عندي يتأتى على مذهب أهل الشريعة لا عند المغاربة.

ومن أعطى رجلا تعرف منه المعاصي حجّة فحجّ بها تمّت عن الموصي بها، وجاز قوله أنّه أذاها إن علم أنّه أحرم من الميقات. ويقبل قول من لا يعلم منه خير ولا شرّ مع يمينه أنّه قد حجّ. وقد أجازوا لفقير لا يلزمه حجّ أن يحجّ عن غيره؛ وإن كان قد لزمه ولم يحجّ لم يجز له عن غيره (١٤٢)، وإن نسي اسمه [٥٤١] عند إحرامه فلا عليه ويدعو له في المشاهد والله أولى بالعدر؛ وإن تعمد ترك ذكره فيها أساء إليه وترك قول الفقهاء وظلم نفسه لقولهم: من حجّ عن أخيه فليذكر اسمه عند إحرامه وليدعو له في المشاهد.

وحفظ ابن محبوب عن ابن علي أن المستأجر بحجة أو بسير إلى بلد بأجر ثم يرجع فيقول: قد حججت أو بلغت الموضع هو أمين مصدق لا يمين عليه. قال ابن محبوب: إلا إن اشترط عليه أن يشهد إذا أحرم ووقف فليزمه ما ضمن به.

ومن حجّ عن رجل بأمر القاضي أو الوصي أو الولي، فلما انطلق تبين أن على الرجل ديناً يحيط بماله واحتج على الحاج قبل أن يحرم فإنه يرجع ويؤخذ منه ما فضل بيده من المال؛ وإن فرض على نفسه الحج ومضى وقد احتج عليه لزمته نفقته من يوم احتج عليه فيه والحج له. وإن حجّ بأمر من ذكر ثم وجد الدين فلا ضمان على الأمر، وليس على الغرماء إلا ما فضل.

ومن أخذ حجّين فحجّ عن واحد وأقام إلى الحول لأجل الآخر لم يجز له ذلك ولزمه أن يخرج بها من بلد من له الحجة. ومن أخذها من رجل ثم تمول قبل أن يحجّ له لزمه ردّها (١٤٣)، وإن تمول بعدما خرج من بلده أتم حجة الرجل ثم يرجع إلى بلده فيجدّد لنفسه، وقيل: عليه أن يحجّ عن نفسه قبل.

ومن أوصى بحجة وعين لها دراهم فأعطاهما الوصي رجلاً على أن له ما فضل منها وعليهما نقص جاز ذلك بينهما، وكذا إن لم يعينها فأعطاه الوصي ما اتفقا عليه على أن ما فضل فهو للحاج وما نقص فهو عليه جاز أيضاً على ماتعافدا عليه. وإن مات فعلى ورثته أن يخرجوا من ماله ما يؤدونها من ثلثه، ولا يلزمهم ما جاوزه. وإن رجع الحاج وقال: أنه أصيب وذهب مامعه فهو أمين ويستحلف. وإن صرف دراهم واشترى بها متاعاً وأخذ عليه اللصوص مع ما معه فلا يضمنها. وتنب لمن يأخذ تامة أن لا يمشي ولا يركب إبله ولا يضيق على نفسه في زاد ولا في غيره. ورخص محبوب لمن أخذ حجة في فضلها واختار أبو أيوب أن يعلم الورثة بالفضل فإن تركوه له أكله وإلا رده عليهم وكره أن يشترط عليهم أن له فضلها.

أبو الحواري: يستحب لمن أخذ حجة بأجر أن يأخذ منها ولو قليلاً وإن لم يأخذ منها شيئاً حتى قضى الحج أخذ ما فرضوا له.

فصل

مرّ جواز حجّ عن ميّت ولا يحجّ عن حيّ إلّا إن مرض بحيث لا يرجى برؤه أو كان مقعدا أو أعمى أو شيخا هرما لخبر القائلة لرسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم: إنّ أبي شيخ كبير وقد لزمه الحجّ أفحجّ عنه؟ قال: نعم، وفيه أيضا جواز حجّ امرأة عن رجل. ولقوله لمن سأله أن يحجّ عن أبيه لعجزه: «حجّ عن أهلك».

ومن منعه منه خوف الطريق فقليل: لا شيء عليه. وقيل: يبعث بحجّة بلا إيجاب عليه وهو قول الربيع، وبه أفتى الإمام عبد الوهاب. وإن منعه عدم الزاد لم يلزمه شيء عند من يرى أنّ الاستطاعة هي الزاد والراحلة، ولزمه عند من يراها صحّة البدن وقد عرفت مأمرا. و الأكثر مّا على منع أخذ الرجل وصيّة الحجّ قبل أن يحجّ عن نفسه، للحديث المتقدم، وأجازه بعضهم إمّا لعدم صحّته عندهم، أو لحمله على الندب أو لغير ذلك.

ومن أخذ أجرة حجّ عن ميّت فمات قبل أن يقضيه فقليل: له منها قدر ما بلغ، وقيل: له الأجر إذا خرج من بلد الميّت وإلّا فلا شيء له، وقيل: لا شيء له حتّى يتمّ المناسك كلّها والأوّل أعدل، والعمل في [٥٤٢] بلادنا على الأخير، لأنّها تؤخذ عندهم بالضمنان. ومن أخذها قيل: بأجرة إلى مكّة فلا يستحقّها إلّا بإتمامها؛ وإن أخذها بضمنان لزمته بذمّته وماله ويوصي بها إذا احتضر؛ وإن أخذها محتسبا جاز له ويردّ الفضل.

فصل

من خرج بحجّة لغيره فليس له أن يعمل في القرى لغيره بأجر وله أن يعمل لنفسه؛ وإن خرج بها - قيل - في رجب لم يجوز له أن يتجرّ بمكّة، ولا أن يخرج من وراء الميقات، ولا يلزمه في حجّته الحنث أن يقوم بأفعال الحجّ إذا بلغها إلّا إن شارطه

المستأجر له على إيجابه عليه وإلا وكان عقد الأجرة على المشي فقط زال عنه لزوم ذلك به إن لم يلزم نفسه في يمينه فرضا سوى المشي؛ فإن أدى سقط عنه مالزمه إلا أنهم قالوا: يتولّى ذلك بنفسه ويقوم بمناسكه، فكأنّه تعلّق عليه وجوب ذلك بسبب فعله. ويعمل الأخير في طريقه ما يعمل من حجّ لنفسه. وفي الأثر من خرج ماشيا لغيره عن حجة الحنث إذا لزمه سقط عنه ماضيه له من المشي إذا بلغ الميقات، ويلزمه أن يحرم منها لأنّه وإن لم يسبق عليه وجوب الحجّ وجب عليه هنالك لاستطاعته ببلوغه إليها. ولا يلزم المستأجر للأجير زاده راجعا إلا إن شارطه (١٤٤) عليه إذا حلف بالمشي ذاهبا لا راجعا، ولزمته مؤونته فيهما.

وأتفقوا على جواز إخراج الحجة عن ميت وهو أن يضمن الخارج بها أداؤها أو يكون أمينا فيها أو يستأجر لها من يحجّ بها.

أبو سعيد: كره بعض الأجرة على الحجّ وأجازها بعض.

ومن لزمه فلم يحجّ حتى افتقر فله — قيل — أن يأخذ حجة غيره قبل أن يحجّ لنفسه، وقيل: لا بل يحجّ لنفسه أولا.

ومن حجّ لغيره فشرط عليه أن يذبح عن صاحبها، ثمّ دخل محرما بعمره في غير الأشهر لم تلزمه إلا المشروطة عليه، وإن دخل فيها لزمته ذبيحتان. والوارث إن حجّ عن موروثه بغير أمر الوصي ولا وارث له معه جاز إنفاذه للحجة وقيامه بها، وكذا الوصية. وإن تعدّد الوارث وبلغوا وفعل ذلك واحد منهم بإذنهم أو بدونه فأتموا له فعله وأجازوه جاز أيضا، فإنما هم له يجزي الهالك؛ ولو خرج بها أحد سواهم لأجزى عنه أيضا وقد تطوّع بها عنه. ومن مات وقد لزمته حجة الإسلام فقيّل: لا يجزي أن يحجّ عنه بعد موته ولو أوصى بها أو كانت نذرا أو أيمانا لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (سورة النجم: ٣٩). وقيل: إن لزمه حقّ لله فأوصى به وجب إنفاذه وهو المختار — كما مرّ —.

ابن أحمد: من أخذ حجة غيره بأجر فمرض بعدما أحرم فله أن يستأجر من يتمّها عنه لا إن مرض قبله إلا إن أذن له أصحابها بذلك. وكذا إن شغل عن الذهاب

بها إلى الحجّ فله أن يعطيها من يتّمها من الموضع والضرورة وهو من لم يحجّ قبل له أن يحجّ - قيل - لغيره - كما مرّ - إذ لم يخاطب به في سنة دون أخرى، وقيل: إن لم يلزمه، وهو قول الربيع وأبي زيد الخوارزمي ويجزي ذلك من حجّ عنه ويكره لمسلم أن يحجّ عن مخالف، ورخص له بعض إن لم يجد حجة مسلم وهو رأي فقهاءنا من أهل خراسان.

فصل

من أراد أن يأخذ حجة مضمونة يقول قد أخذتها على أن أحجّ بها إلى البيت وأقف بها مواقيت الحجّ بكذا وكذا دينارا مضمونة إن نقصت فعليّ، وإن زادت فلي، ويقول إن أخذها أمانة أخذتها على أنني فيها أمين إن زادت فلکم، وإن نقصت فعليکم.

أبو الحسن: [٥٤٣] من أخذ حجة غيره فليس له أن يستأجر لها غيره (١٤٥) يحجّ بها عنه، ولا هو كمن يعمل بيده من الصنّاع إلّا إن أذن له الوارث أو الوصيّ أو أتمّ له فعله؛ وإن لم يتمّ له لزمه أن يحجّ بها هو، وأن يعطي لأجير أجرته وله ثواب ذلك. وإن أخذها على أن يستأجر لها فاستأجر بأقلّ ممّا أخذ، فإن أعان الأجير بشيء كزاد أو كراء أو غيرهما ممّا يدخله معه وقد أخذها على أنّه هو الأجير فله الفضل؛ وإن لم يعنه به فهو في سبيل الحجّ لا له ولا لأجير ولا للوارث، كذا قيل عن أبي الحواري. وقال في ضرورة أخذ حجة ثمّ وجد بطريقه (١٤٦) مالا: فليس له أن يعطيها غيره إلّا بإذن من تقدّم، وعليه ردّ ما أخذ - كما مرّ -، إلّا إن شرط إعطاءها حين أخذها فيحسب ما يستحقّه إلى الموضع، وقيل: إن أتمّ الأجير الأوّل والوارث والوصيّ للثاني ذلك أجزاه.

ومن خرج بحجة غيره فأحرم بعمره فطاف وسعى، ثمّ دخل العدو مكّة قبل أن يحرم بالحجة لزمه إتمامها؛ فإنّ اتفق هو وأصحابها على أن يحجّ بها من حيث وصل

جاز له؛ فإن شاء خرج بنفسه، وإن شاء استأجر من حيث وصل من يقضيها؛ فإن قالوا له: لا نتم لك ذلك بل تخرج بها أنت أو ترد علينا ما أخذت منا، جاز لهم وله ما شرط عليهم إن شرطه. ومن أخذها بضمنان وترك بعضها عند الوارث ثم مات في الطريق، فإن شاء ورثته أتموها من حيث مات ويخرجوا بها منه، ولهم ما بقي عند الوارث أو الوصي؛ وإن شاعوا ردوا ما أخذ موروثهم من ماله؛ فإن ردوا أخرجت الحجة من بلد الميت، إلا إن اتفق وارثه مع ورثة الأجير على أن يخرج بها وارث صاحبها من حيث مات الأجير. ومن أخذها ولم يشترط عليه أدائها في سنته، فلما كان ببعض الطريق حوّل نواه أن يحجّ عن نفسه، وأخذ أخرى ثم نوى الحجّ قابلاً لربّها من حيث نواه لنفسه، فهو كمن قعد في الموضع حتّى حجّ سنة ثانية، وإن شرط عليه في سنته ردّ ما أخذ لأنّه خالف الأمر. وقيل: إذا حجّ بغيرها لزمه أن يرجع إلى الذي خرج منه بالأولى، لأنّه أضاع ذلك الحجّ حين نوى غيره وليس له أن يرجع إلى المحلّ الذي نوى منه الحجة فيخرج منه بالأولى.

ابن روح: من خرج بحجة غيره فحجّ لنفسه ثمّ أقام إلى الخول بالتي خرج بها، خان أمانته وتمّ حجّه لنفسه إن تاب وتأهّل لمنع الأجرة لمخالفته، ولا تؤخذ إلاّ عن تراض عن عمل.

وقيل للمحبوب: من حجّ لغيره فدخل بعمره في رمضان لربّ الحجة فقال: هو حسن، قيل له: إنّ مخالفتنا يفسدونها ويردّ ما أخذ لدخوله بعمره، قال: ليس كما يقولون.

وقيل: إن كان صاحبها غنياً لم يجز للأجير الصوم وعليه الذبح في هدي المتعة إذا تمتّع بها إلى الحجّ.

أبو عبد الله: من خرج حاجاً عن غيره ثمّ لما بلغ الميقات أحرم لنفسه بعمره، فلما جاء الحجّ حجّ عن الرجل كان له وعليه أن يرجع فيؤدّي ما شرط عليه من الحجة قابلاً. وإن اعتمر وحجّ عن نفسه لا عن الميت في كليهما لزمه أن يحجّ عن الخارج عنه، إلاّ إن شرط عليه في سنته فأراه قد خانهم ولهم أن يرجعوا عليه بما دفعوا إليه.

أبو الحواري: إن شرط الوصي على الأجير بالحجة أن تكون عنده حتى يحرم ويقف فلم يفعل وغاب عنه فلا شيء له، إلا إن أتى بعادلة على الإحرام وغيره من المناسك في المشاهد؛ فإن حكم له بذلك فقد برئ إن سلّم إليه؛ وإن قال: إنّه أدى الحجة عن فلان بن فلان قبل قوله ولا بيان عليه إلا إن شرط عليه أن يشهد على ذلك، وقيل: يقبل (١٤٧) مع يمينه، وقيل: عليه أن يمين.

أبو سعيد: يحرم بالنية عن صاحبها إن نسي اسمه، ويجزئه عند الله لا في الحكم حتى يمين؛ فإن عرفه وتركه وأحرم على النية أجزأه عن [٥٤٤] فرض إن كان عليه شيء، على القول بأنّه لو ترك بعض حقّه أجزأه. ومن خرج بحجة لغيره، ثمّ قعد بمكة حتى حجّ لنفسه أجزأه، لأنّه خوطب بالحجّ من حيث وجب عليه بلا اعتبار لبلده، وقيل: لا يجزئه الإحتيال فيه وكان حجّه نفلا. ومن أخذ مضمونة ولزمه موجب جزاء صيد أو شجر أو تقديم نسك على نسك (١٤٨) فهو عليه؛ وإن أخذها أمانة فهو في ثلث الميت إن لم يتعمّد ذلك؛ وإن تعمّده كان عليه، إلا إن فعله ظنا منه أنّه يجوز له فهو في ثلثه أيضا.

فصل

من خرج بحجة بأجرة ثمّ رجع من الطريق لزمه ردّها كلّها ولا عناء له؛ وإن رجع بها قابلا فحجّ ولا مدّة لها تفوت فيها أدى ما استوجر له؛ وإن تطوّع بها ردّ مافضل بعد قضائها لأهلها إلا إن تركوه له برضاهم؛ وإن أخذ مضمونة ورجع من الطريق لزمه أن يخرج لقضائها؛ وإن مرض الخارج بها قبله، فإن شرط عليه من سنته أعطاها من يحجّ بها عنه (١٤٩)، وإلاّ فله أن يحبسها حتى يصحّ ثمّ يحجّ بها.

ومن أخذ حجة قوم على أن يحجّ بها في سنته وأخذ منها شيئا، ثمّ أخذ أخرى من بلد آخر فحجّ بها فقد تمت، ويردّ دراهم الأولى وبطل حجّه إن حجّ لهما معا، ويردّ دراهمهما، والحجة له؛ وإن وقتوا له أكثر من سنة وحجّ بالأخيرة فله أن يحجّ

بالأولى في أخرى من بلد صاحبها؛ وإن حجّ بالأخيرة من مكّة سقطت ولزمه قدر المؤونة والكرء من بلد الموصي إلى مكّة ينفقه في سبيل الحجّ؛ وإن خرج بها من غيرها نظر في قدرهما من بلده أيضا إلى الموضع.

ابن مفرج: من عقد حجتين أو ثلاثا فرائض وخرج بهنّ وأقام بمكّة أو المدينة فقد لزم الخروج بالحجّة - كما عرفت - من بلد الموصي بها، لأنّها منه وجبت عليه، إلّا إن لم يصحّ للأجير أن يخرج بها منه فيجوز للموصي والورثة أن يتفقوا معه أن يخرج من أقرب إلى مكّة من بلد الموصي؛ وإن أخذها جاهل بفرائض الحجّ وسنته وحجّ ولم يعلم أنّه قصر في ذلك أم لا، ثمّ قال في نفسه بعد سنين: حججت لفلان وأنا جاهل بذلك ولم أدر أتيت بالحجّة على وجهها وما يجب فيها أم قصّرت؟ وغاب عني معرفة ذلك، ولم يدر أتى بكلّ الواجب فيها أم قصّر وقال: إنّه حجّ كالنّاس وفعل فعلهم فلا شيء عليه حتّى يتيقّن أنّه ضيّع فريضة منه، وفروضة - كما مرّ - الإحرام والوقوف والزّيارة، والباقي سنن ولا يلزمه الخروج بها على الشكّ إذا لم يتيقّن ترك لازم.

فصل

من أراد أن يكتب الإشهاد بحجّة غيره فإنّه يكتب بعد إثبات اسم الشهود أنّ فلانا بن فلان قد أحرم بالحجّ لفلان بن فلان ووقف وزار وأتمّ عنه المناسك؛ وإن دفعت حجّة إلى أمين لم يحتج إلى إشهاد لأنّه مصدّق؛ وإذا شرط عليه أمر فعليه أن يشهد به.

وقيل: لا بأس لمن حجّ عن غيره أن يتجر بمكّة، ولا أن يخرج من وراء الميقات وقيل: لا يجوز له - كما مرّ - حتّى يتمّ ما عليه. واختير أن لا تدفع إلّا إلى ثقة لأنّها (١٥٠) أمانة، والوصيّ أمين فيها؛ وأن تجعل لخارج بها مدّة يؤدّيها فيها بدراهم معلومة، وليس له أن يخرج بها من غير بلد الموصي، وإلّا ردّ ما بينهما من المسافة منها،

وينفذ في سبيل الحج - كما مر -؛ وإن خرج بها من أبعد من بلد الموصي أمر أن يمر عليه ثم يخرج بها منه، وله أن يعمل عند خروجه وفي طريقه مايفعله من حج لنفسه.

فصل

من أخذ حجة فيها شرط زيارة قبر النبي - صلى الله عليه وسلم - فإنه يحج أولاً ثم يزوره مخافة الحدث؛ وإن زاره قبله جاز له وسقط عنه، إلا إن أوصى أن يحج ثم يزور، فليس له أن يتعدى ماشرط عليه عند العقد، وقد مر أنه إن شرط عليه أن يذبح عن صاحبها ثم أحرم بعمره في غير الأشهر لزمه أن يذبح عنه واحدة، وإلا فلا يلزمه [٥٤٥] هدي؛ وإن أحرم بها فيها وقد شرط عليه لزمته ذبيحتان - كما مر - عن نسكه وعن صاحبه؛ وإن لم يشترط عليه ذبح واحدة عن نسكه، وله أن يأكل منها إلى ثلثها؛ وإن لم يجد مايدبح فليس له أن يصوم ويدعه - كما مر -، وذلك إذا تمتع بالعمره إلى الحج؛ وإن لم يذبح عنه وجه بدنة - كما مر -.

ومن أخذ حجة رجل من قوم وأخرى لغيره وقال: لهم أخذتها وأكثرني بها أحداً وهو فلان بما شئت والفضل لي وأنا أضمنها حتى تؤدى فأنعموا له، فقليل: يجوز ومنعه أبو الحواري حتى يخرج إلى الحج بمجملة الدراهم.

وإن جاوز الأجير الميقات للإحرام لزمه أن يرجع فيحرم منها؛ فإن أحرم بعد ما جاوزها لم يستحق الأجرة.

ومن استأجر رجلاً ليحج له عن أبيه فأحرم للولد فسد إحرامه ولا يجزي عن واحد منهم.

ويكره لمن يحج بأجرة أن يتجر حتى يقضي الحج، ولا يفسد إن فعل، ولا بأس بعمله وإن لغيره.

الباب الحادي والثلاثون

في الوصية بالحج وإنفاذها والشروط في ذلك

فالأكثر — كما مرَّ (١٥١) — على إجازته عن مَيِّت وله ثوابه إن أوصى أن يستأجر عنه من ماله بعد موته، وقيل: له ثواب الدراهم وثواب الحجَّة لمن حجَّ بها، وقيل: تجزي عن الموصي بها وله ثوابها إن تقبَّل عمله، وللأجير مثله إن أذاها على وجهها وقام بكلِّ لازم فيها، وكذا من أنفذها للرواية المتقدمة من دخول الثلاثة الجنة بالواحدة، وروي أيضا: «من جهَّز حاجًا أو غازيا كان له مثل أجره بلا نقص من أجر الآخر». وقيل: إن الحجَّ من عمل الأبدان وهي لا تتنقل كالصلاة والصوم والحجَّ (١٥٢) ونحوها، لأنَّه صَلَّى الله عليه وسلَّم أخير أنَّ المعين على عمل المعروف له من الأجر مثل صاحبه بلا نقص كذلك.

وقيل: من أوصى لولده أن يبيع بعض ماله ويخرج ثمنه حجَّة عنه فمات الموصي إليه قبل إنفاذها ولم يوص إلى أحد بشيء، فلا يجوز أن يقسم ماله إلَّا بعد إنفاذها كما أوصى به. وكذا إن أوصى ببيع غلامه الفلاني ويحجَّ عنه بثمنه فتلف المال وبقي الغلام، فإن صار في ملك الورثة وقبضوه ثمَّ تلف من أيديهم فلا سبيل لهم عليه ولا على ثمنه، وإن لم يقبضوه حتَّى تلف ثمَّ وجدوه أو ثمنه فلهم أن يرجعوا في ذلك بالثلثين، ويبقى الثلث للحجَّة. وإن قال: قد جعلت نخلي هذه حجَّتي فالنخل كلُّه في حجَّته. وإن قال: قد جعلتها في هذا النخل أو الدراهم أخرج الوصيَّ منها حجَّة وسطة من بلد الموصي. وإن أوصى بحجَّة وفيها زيارة وهي أربع مائة، ولم يبيِّن كم للزيارة وحجَّ بها رجل ولم تمكَّنه الزيارة، فإذا لم يزر فلا يسلم له شيء من الدراهم، وإن كان له عذر نظر إلى أن يزور قابلا، وقيل: إن كانت الحجَّة عمانية وشرط فيها زيارة القبر فأجرتها الربع والحجَّة ثلاثة أرباع، وقيل: هي أقلُّ، وقيل: أكثر، وقد حكم بعض القضاة فيها بالربع.

ومن سلم دراهم إلى رجل أوصى بها في حجة وأمره أن يسلمها إلى وصي في إنفاذها ولم يقبل الوصاية، فإن جعل الميت الدراهم وصية منه في حجة يحج بها عنه، فله أن ينفذها هو ولا يردّها الورثة.

ومن قال: عليّ حجة يحج بها عني فلان فأنعم، ومات الموصي، فلا يلزم الرجل ذلك، وإنما هو وعد منه فهو بالخيار، ولا يخرج الوصي بالحجة، فإن كان وارثا وإن مع غيره فقال: له أخرج عني حجة من مالي، ولا وصي له فله أن يخرج بها؛ وإن أوصى إلى رجل في بلد الزنج أن يخرج عنه حجة من عمان، فإن حملها من بلاد الزنج إليه فضاغت فلا ضمان على الوصي ولا على الأمين؛ وإن لم يجعل له أن ينفذها مع واحد ولم يمكن الوصي الخروج إلى عمان فله أن يستعين بأحد على إنفاذها؛ وإن ضاغت من يد المعين له فلا يضمنها [٥٤٦] إن كان ثقة. وإن أخذ من الوصية شيئا ثم ردّ مثله فأنفذ الحجة فتلفت لزمه الضمان وليس ردّه ذلك بردّ.

وإن قال: دراهمي هذه في حجتي فأنفذوها عني فمات وأنفقها أولاده ودفعوا فيها طعاما أو دراهم أخرى أو غير ذلك، فإذا أتلفوا ذلك لزمتهم الحجة من أموالهم بقدر ذلك، فإذا أنفذوا ذلك إلى من يحج عنه وأعطوه بعد استحقاقه فالواجب عليهم أن لا يفعلوا ذلك.

وإن أوصت امرأة - قيل - بأربع مائة درهم في حجتها ثم اعتلت فأخذت منها وجعلت عوض ذلك في حليها ثبت إقرارها عليها في مالها؛ فإذا أراد ورثتها أن يدفعوا فيها دراهم ويأخذوا حصّتهم من الحلي جاز لهم، وإن أبوا فمالها (١٥٣) في دينها. وإن ادّعى الأجير العجز عن قضاء الحجة وردّ الدراهم جاز للوصي قبضها وإبراؤه منها ولا عليه. وإن مات في الطريق فلوارثه أن يأخذ الأجرة ويتم الحجة من حيث مات، وقيل: هو مخير في الترك والإتمام، فإن ترك فليس له ولا عليه، وإن كان في ورثة الأجير يتيم فوصيه أو وليه هو الناظر له في ذلك.

فصل

يقول الزائر لغيره صَلَّى الله عليه وسلّم عن غيره: «جئت زائرا عن فلان بن فلان»، ولا شيء عليه إن لم يقل.

ومن أوصى ولم يستخلف ندب لورثته أن يأمروا من يحجّ عنه.

أبو سعيد: إن كانت الحجّة أمانة بيد الأجير فلم يأت بالواجب فيها كلّه لزمه ردّ ما أتلّف منها؛ وإن أخذها بأجرة ولم يوقّت عليه في معيّنة لزمه أدائها مضمونة - كما مرّ - بلا توقيت؛ وإن عيّنت عليه السنة وأبطل حجّه فيها بطل عنه وعن الميّت؛ وإن ترك موجب كفّارة لا يفسد به حجّ فقد تمّ ولزمته في ذمّته.

واختلف في مستأجرين رجلا أحدهما ليعتمر عن ميّته والآخر ليحجّ عن ميّته فجمع الإحرام عنهما ونوى لكلّ ما له، فقليل: يجوز لأنّه جاء بالعملين معا، ولأنّ الحجّة والعمرة إذا قرنتا فقد أدّيتا، وقيل: لا ولا يجزي، وعليه ردّ ما أخذ؛ ومن لزمناه فعليه أن يوصي بهما ويجتهد في أدائهما؛ وإن مات ولم يوص بهما ولم يحجّ هلك.

ومن ضيّع قيل: حجّا بلا عذر فقد هلك. ويقول أوصيت بكذا وكذا للحجّ وإن قال: به أو به عليّ جاز، وكذا العمرة، وقيل: هما من الكلّ، وقيل: من الثلث - وقد مرّ -.

وتدفع وصيّة الميّت بحجّ أو بعمرة أو بهما لبالغ عاقل مسلم اتّفاقا، وفي الذكورية والحرية خلاف تقدّم.

ومن أوصى بعمرة اعتمرأ عنه ولا حجّ عليهم وكذا في عكسه. وإن أوصى بكذا وكذا لا احتياط الحجّ حجّأ عنه به؛ وإن قال: لطريق مكّة، حجّأ عنه به أيضا، وقيل: يصلح به الوعر من طريقها. وإن أوصى بالحجّ استأجروا من يحجّ عنه بما وجدوا؛ وإن عيّن ووجدوا بالأقلّ استأجروا بالباقي (١٥٤) القابلة، وكذا في الثالثة وغيرها؛ فإن لم يجدوا بما أوصى به استأجروا من دون الميقات إن وجدوا، وإلاّ شاركوأ به غيرهم إن وجدوه، وإلاّ أعانوا به مريدا لذلك. وإن قال: حجّأ عني، أو

عليّ، جاز ذلك ولا شيء عليهم إن قال: حجّوا. وإن أوصى بنقد دفعوه بعينه، وبيع
غيره إن أوصى به ويدفع إلى الوصيّ قيمته يسلمها (١٥٥) في الأجرة، وقيل: يدفع ذلك
بعينه للأجير ولو أصلا. وتدفع الحجة من بيت الموصي، وقيل: من قبره، وقيل: من
مصلّاه، وإن فعلوا غير ذلك فلا عليهم إن كان من دون الميقات.

ولا تشارك حجة رجل بحجة امرأة أو خنثى أو عبد، وقيل: يجوز اشتراك ما دون
سبعة في حجة.

وندب للرجل أن يحجّ حجّتين ويوصي بثالثة.

ومن له مال فلم يحجّ حتّى مات ولم يوص وقد تركه بلا عذر فلا شيء على
وارثه؛ وإن أوصى أن يحجّ عنه فأبى أن يبعث بها من بلده لم يجز له. وإن أوصى أن لا
تعطى حجّته إلّا ثقة قد حجّ عن نفسه فلا يجاوز بها ماقال. وإن أوصى بحجج كثيرة
اختير - كما مرّ - أن تخرج عنه كلّ سنة حجة إن لم يخف الوصيّ الفوت؛ وإن خافه
فعسى أن يجوز له إعطاؤها في سنة عند أبي عليّ والأزهر بن عليّ. وإن أوصى بثلاث
ماله يحجّ به عنه وهو خمسون درهما قال أبو أيوب: يحجّ بها عنه من مكّة؛ وإن أعين
بها مريدا حجّا جاز. ومن أوصى أن يحجّ عنه من مكّة وهو مليّ اختير أن يحجّ عنه
[٥٤٧] من بلده وإلّا أحرم عنه من الميقات. وإن أوصى بألف درهم يحجّ بها عنه
فوجد له حاجان بها اختير أن تعطى في حجّتين؛ وإن أوصى بها في حجّ فإن كان بلده
لا تقيم منه الحجة إلّا بها سلّمت لواحد؛ وإن كان فيها فضل عنها أعطى لغيره في
أخرى من حيث يبلغ الفضل، وقيل: تعطى كلّها في واحدة كما أوصى.

ومن أعطى رجلا دراهم معروفة لحجة وقبلها فزادت نفقته عليها أو نقصت
فأذاها فنقصت عن كفايته، فعن ابن محبوب أنّه شرط لا يثبت ويخرج عنه حجة
تامة؛ وإن أوصى بها ليحجّ عنه بها وفضلت عن حجّته أعين بها في الحجّ، ولا ينتقص
المعان من حجّته بفضل المدفوعة إليه.

وإن أوصى بها صبيّ عند موته جاز.

ومن أوصى بها في معيّن من ماله فتلف فلا ترجع في باقيه؛ وإن أوصى بدين عليه في معيّن رجع الدين في باقيه بلا خلاف، لأنّه أولى بالمال من الوارث.

فصل

إن أفسد الأجير حجة بوطئ أو غيره فلا أجر له وما لزمه من هدي أو جزاء فهو في ماله. ومن أوصى إلى ولده أن يبيع بعض ماله وعرفه إياه ويخرج ثمنه حجة فمات قبل إنفاذها بلا إيصاء بها لأحد فلا يقسم ماله - كما مرّ - حتى تنفذ كما أوصى به الأب، ولا يحجّ الوصي بحجة استخلف على إنفاذها إلاّ إن أمره الموصي بذلك؛ وجاز للوارث إن قال له: أخرج عني حجة من مالي بكذا وكذا ولا وصي له فله أن يخرج بها وليس كالوصي، وقيل: يجوز له أيضا ويخرج بها من بلد مات فيه أو من حيث أوصى. وإن خرج من (١٥٦) غيره أعطى قدر كرائته من حيث مات أو أوصى إليه؛ وإن كان من بلده نظر قدر ذلك ومؤنته إلى ماخرج منه ويجعل في دم إن بلغه وإلاّ فرق بمكة ويتم الحجّ، وكذا إن لزمه من بلد فحجّ من أقرب أنفذ قدر ذلك في سبيله في دم أو فقير أو يعطى من نقصت عليه حجته إن لم يكن أجيرا.

وإن استأجر الوصي حاجّا عن ميت بلا أمر القاضي ثمّ ظهر عليه دين يحيط بماله فاحتجّ على الحاج قبل أن يحرم، فإنّه يرجع ويؤخذ بما فضل بيده من النفقة؛ فإن فرضه على نفسه ومضى فيه وقد احتجّ عليه لزمه منها من يوم احتجّ عليه من ذلك المكان والحجّ له. وإن حجّ بأمر القاضي أو الوصي ثمّ بان الدين فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولا على الوصي، وليس للغرماء - كما مرّ - إلاّ الفضل. وإن استأجر الوصي من يحجّ عن الميت ثمّ عجز وردّ عليه الدراهم قبضها وأعطائها غيره.

ومن أوصى قيل على ولده بحجة فلم ينفذها، وأوصى هو بها على ولده في نخل معيّن وكان النخل فيما سلف يكفي الحجة فتوانى ولد الولد في إخراجها وهي تخرج من ثلث الأوّل، فإن كان الوصي الأوّل فيها متلفا لمال والده ولم ينفذها كان الثلث

الواجبة هي فيه ديناً عليه فيخرجها (١٥٧) الوصي الثاني من مال الأول؛ وإن لم يكن إلا النخل أنفذ ثمنه فيها حيث بلغ؛ فإن كان لهم مال كان الباقي منها في ثلثه.

فصل

أبو المؤثر: من أوصى بحجة ولم يفرضها نظر له المسلمون إن تولوه واحدا منهم بما عزّ أو هان إلى أن يستفرغ ثلث ماله؛ وإلاّ فما اتفق عليه الورثة والحاج فهو ذلك وليس عليهم أكثر من الثلث وكانت الحجة من جملة وصاياه فيه.

الشافعي: من لزمه فلم يحجّ حتى مات لزم قضاؤه عنه مطلقاً، وعند أبي حنيفة: إن أوصى به.

ومن عيّن دراهم في حجة ثم افتقر واحتاج إليها وسعه أكلها ويجعلها في ماله ما لم يقل هذه لله صدقة يحجّ بها. وإن أخرج الورثة حجته فمات الأجير (١٥٨) بها في الطريق أعادوها من بلد أوصى بها فيه موروثهم، إلاّ إن جعلوا للأجير أن يوصي بإفادها إن احتضر، فيجوز له إن دخل في بعض [٥٤٨] أعمال الحجّ وقد أوصى بإتمامه أو أخذها بضمان فيلزمه ذلك ولو لم يدخل في العمل — كما مرّ —؛ فإن لم يوص بها وقد قبض الثمن وحضر موته واحد من ورثته فأتمها جاز له، وكذا إن استأجر من يتمّها. ولوارث الأجير إن مات في طريقه أجر ماسار بها مع الإتمام، وقيل هو مخير — كما مرّ —؛ وإن كان يتيماً نظر له وصيّيه أصلح له، فإن رأى الإتمام بالأجرة أوفر له فعل، وإن رأى الترك أوفر ردّ المال. وإن احتسب وارث الأول لليتيم فرأى إخراجها من حيث مات الأجير كان الفضل ليتيمه، وقيل ليس لوارث أحدهما خيار ويكون لوارث الأجير ما يستحقّه من المسافة على وارث الموصي وتخرج حجته من حيث بلغ الأجير إن كانت الأجرة بالحجّ، وإن كانت على أن يحجّ فلا أجرة له إلاّ بتمامه؛ وإن قوطع على أن يحجّ بها ولم يتمّ فلا يستحقّها أيضاً. ومن مات في الطريق وأوصى أن يحجّ عنه من حيث وجد أجيّراً فلم يجد الوصي إلاّ جمّالاً أو من لا يثق به

في الموضع فمن حيث وجد، ويسأل ويجتهد في طلب أجير والله أولى بقبول العذر بعد الاجتهاد في طلب أداء ما ائتمن عليه.

فصل

يقول الأجير بالحجة للوصي: إنك دفعت إليّ كذا وكذا درهما وقبضته منك على أن أحجّ به إلى البيت الحرام بجميع المناسك من فرض وسنة - ممّا مرّ - عن فلان ابن فلان فيما فرض عليه، وعليّ أن أقوم في إنفاذها حتّى أقضيها لأنك وليّ الأمر فيها وضممتني إليها في حياتي وبعد وفاتي، ولا يرثني من خصومك فيها إلّا أدائها عنه بما ذكر، ويكتب ذلك وقد كفل عن فلان بن فلان بهذه الدراهم فلان بن فلان إلى سنة كذا. وبعبارة أخرى: قد أشهدنا فلان بن فلان على نفسه أنّه قبض من فلان بن فلان وصيّ فلان بن فلان كذا وكذا درهما على أن يخرج بها من بلد كذا حاجّا عن فلان بن فلان أو فلانة بنت فلان حجة الإسلام إلى البيت الحرام، ويشهد المشاهد، وينسك المناسك، ناويا بذلك عنه، ويقوم بالفرائض والسنن، ويزور عنه قبر سيّدنا محمد - صلى الله عليه وسلّم - ويسلم له عليه وعلى ضجيعيه وصاحبيه (١٥٩) أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - فإذا أتمّ الحجة والزيارة عنه استحقّ كذا وكذا. وبأخرى: قد أشهدنا فلان بن فلان وصيّ فلان الميّت أو وارثه أنّ فلانا (١٦٠) أوصى أن يحجّ عنه من ماله حجة الإسلام إلى البيت وفرضها كذا وكذا، وأنّي قد أعطيتها فلانا هذا ليحجّ بها عن فلان الهالك في سنة كذا.

ومن شرط عليه فيها أن يحرم من الميقات ويتمتع بالعمرة إلى الحجّ ويدبّع، فإذا اعتمر عنه بالحجّ وقف في المواقف وشهد عنه المناسك وكلّ لازم فيه فهو من الشروط عليه، وعلى ذلك أعطيته الحجة، وعلى أنّه إنّما يقبض هذه الدراهم وهي كذا وكذا ويوثق بها من ماله فإذا أداها على ما شرط عليه فله ما ذكر، وإلّا كان ما وثقه من ماله بما قبض منها حتّى يؤدّيها عن صاحبها، وأشهدنا فلان الآخذ لها أنّه أخذها من فلان

على ما أعطاه ليحجّ بها عن فلان في سنة كذا، وقد قبل كلّ ما شرط عليه فيها وعلى ذلك أخذها، وقد قبض منه كذا وكذا من دراهم الحجّة، وقد رهن في يده من ماله كذا وكذا رهنا مقبوضا - ويصفه - وقد جعل فلانا هذا وكيله فيه، فإن سلمه الله وأداها على الشرط فله باقي الدراهم وهو كذا وكذا، وإن غاب أمره ولم يعرف عند رجوع الحجّ من تلك السنة ففلان وكيله في رهنه يبيعه بما رأى من الثمن ويستوفي ماصار إلى فلان منه ويكون في حجة الميّت. وعلى هذا الشرط أعطى فلان وهما معا عارفان بها وبما شرط بينهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا.

الباب الثاني والثلاثون

في حكم الحكيم في الصيد والشجر

قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ (سورة المائدة: ٩٥) فما كان من شجر وصيد جاء فيه النصّ فإنّه يحكم به ذوا عدل منكم، ولا يجوز فيه إلّا حكم العدلين، ولا يجزي واحد؛ [٥٤٩] ومافيه سنة من غير الشجر والصيد كقلم الأظفار وحلق الشعر وتغطية الرأس فمن أصاب شيئا من ذلك في الحرم أو محرما حكم عليه عدلان فقيهان هديا بالغ الكعبة يعني مكّة، أو كفارة طعام مساكين من أرضها - على مامرّ -؛ وإذا بلغ الهدي مكّة وفرّق فيها أجزى إلّا هدي المتعة فمحلّه منى.

ومن جرح نظره العدلان وقد تعبّدا بحكمهما فإن حكما بما يخالف الشرع ردّ حكمهما، وإنما يكونان منّا إن وجداء، وإلّا فتحّى يجهما؛ وإن قالوا: إنهما حفظا أنّ الجزاء في هذا كذا وكذا، فهو خير لا حكم، وإنما الحكم أن يقولوا: حكمنا عليك بكذا وكذا، ألزمتك كذا، وإن قاله أحدهما لم يجز حتّى يقولاه معا فإن قال: حكمنا عليك بكذا، وقال الآخر: نعم كذا وكذا، ونحوه ممّا يدلّ على أنّه يقول بما قاله صاحبه، لم يجز حتّى يحكما عليه معا، فإن حكما في صيد نظر في ثمنه فيشترى به من النعم مامرّ. ومن لم يجد ما يشتري (١٦١) به هديا ولا ما يبلغ ثمنه تصدّق به، وإلّا صام - على مامرّ -؛ فإن بلغ ثمنه بدنة فذاك، وإلّا فجزورا، وإلّا فبقرة، وإلّا فشاة.

ومن حكما عليه في قتل الصيد بمدين برّا لكلّ مسكين، فأعطى كلّ واحد صاعا من تمر أو من شعير أو قيمته أو دعاهم فغداهم عند الشروق وعشاهم بعد العصر أجزاه.

وذكر - كما مرّ - أنّ مناديا ينادي في الطواف: يامعشر الفقهاء! ماتقولون فيمن لزمه دم ولا يمكنه بمكّة، فأجابه الربيع بما مرّ.

ومن حكما عليه بصيد ولم يبلغ طعام خمسة مساكين أطلع كلاً مدين، والخامس مداً. وإن حكم عليه بصوم لا يتم خمسة أيام صار أربعة وتصدق عذ. ومن أطلع بعضاً ثم عجز أجزاه أن يصوم قدر ما بقي.

أبو سعيد: من حكما عليه بجزاء صيد فلم يجد هدياً نظراً قيمته ثمناً، ثم قيمته طعاماً، فإن لم يجده صام - كما مر -، وكذا في الشجر. وظاهر الكتاب يوجب التخيير، ومعناه أن يحكم به عدلان هدياً ثم قيمته - كما ذكر -، ثم إن شاء أهدي وإن شاء أطلع أو صام. وقال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أَوْ عَذْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ (سورة المائدة: ٩٥) أنه جزاؤه من النعم دراهم ثم تقوم طعاماً ثم يصوم يوماً عن كل مدين؛ وقيل: الصوم ثلاثة إلى عشرة، وقيل: أكثره أحد وعشرون يوماً.

ابن عباس: من قتل ظبياً ذبح كبشاً أو شاة، فإن لم يجد أطلع ستة وإلا صام ثلاثة. وإن قتل إبلًا أو نحوه ذبح بقرة، فإن لم يجد أطلع عشرين وإلا صام عشرين، وإن قتل نعامة أو حمار وحش ذبح بدنة إبل، وإلا أطلع ثلاثين وإلا صام ثلاثين.

أبو سعيد: يحكم في صيد بمثله من نعم وينظر قيمة المثل ثمناً ثم طعاماً ثم يكون على غير معنى التخيير وعلى معناه - فقد مر بيانه - وكلا القولين عنده أشبه، واستحسن القول بأن المثل من الصيد إن كان هدياً كهدي الفدية (١٦٢) كان الصوم فيه والإطعام، على معنى ثبوت ذلك فيها، قال: ولا أعلم في الصيد أن تجوز فيه الفتيا، ولا أن الجاني يحكم على نفسه ولو عرف الحكم فيه من الكتاب والسنة والإجماع، وإنما يحكم عليه عدلان متوليان عند المسلمين، وفيما بينهما أيضاً، ولو سألأ عما يلزمهما في الحكم مما على الجاني وكانا غير فقيهين به وأفتاهما به لا على الحكم جاز ولا يكون ذلك إلا به.

ولا يجوز حكم النساء معهما، ولا هما من غيرنا، وكل ما لم يأت فيه معروف إلا باجتهاد الرأي فيثبت فيه معنى من فقيه واحد جاز فيه الحكم من عدلين ولو غير فقيهين تم يجوز له الرأي. وإن حكم في الصيد رجل وأمرأتان جاز عند بعض في الإضطرار، لا حكم امرأتين ولا مملوكين.

وإن قتل محرم صيدا في الحرم وعنده حَكمان فحكما فيه بغير علم لم يكن حكمهما فيه حجة عليه ولا له، وإنما يحكم فيه عدلان سواهما، وله [٥٥٠] أن يعرف لهما ما يجب فيه عليه إن كان عالما به على الإفتاء - كما مر - ولم يرد الأمر إلى العدلين في الحكم، لأنهما لو أوجبا ما لم يجب لردّ حكمهما إجماعا.

ومن أكلت دابته من عشب الحرم وهو يقودها أو يسوقها لزمه فيه الجزاء بقومه عدلان ويهدي قيمته إلى مكة.

وأما سائر الفتيا في الحجّ من الفروع فإنه إن لم يجد فيه مفتيا منا فاستفتى فيه أحدا من قومنا فعليه أن يجتهد فيه رأيه ويأخذ بما يراه صوابا وعدلاً (١٦٣)؛ فإن لم يكن فيه نص من الثلاثة ولا أثر نظر العدلان إلى شبه ذلك من الأشياء المأثور فيه فيقومانه على قدر ذلك لا على ما يسوى في الأسواق.

وكلّ ما كان من صيد وطير ففيه حكومة، فما حكما به فهو جزاء ولا حدّ فيه إلاّ اجتهدهما؛ وقد بلغنا عن حاجب ومسلم أنّهما حكما في حمامة بصاع من طعام وفي بيضتها نصف صاع. أبو الخواري: من كسر بيضة من بيض حمام الحرم أو فرخا من أفراخه، أو صاب موجب جزاء وقد علم الأثر فيه لم يجز له أن يعطيه حتّى يحكما عليه فإن حكما عليه بخلافه علّمهما أنّه يلزم فيه كذا وكذا وحكما به. وقيل: في الحمار والنعامة جزور، وفي البقرة بقرة كالوعل، وفي الظبي شاة، وفي الأرنب جذعة غنم، وفي اليربوع جفرة وهي السخلة الفطيمة، وفي الحمامة مامرّ، وقيل: شاة، وقيل: درهمان، وفي ولد حمار الوحش وولد النعامة وولد بعير مثله، وفي ولد الوعل وولد بقرة، وفي فرخ الحمام مامرّ، وقيل: ولد شاة، وفي الضبّ جدي، وقيل: صاع من طعام.

ابن عباس: إن كان في بيضة النعامة فرخ فدرهم، وإلاّ فنصفه، وفي كلّ ذي كرش شاة، وما (١٦٤) أطمع عن قملة فهو خير منها، وقيل: ثمرة أو حبة برّ - كما مرّ -، وفي الذبابة والحلّة قبضة طعام، وفي الرحمة والنسر والصقر حكومة (١٦٥). وحفظ عزّان في الرحمة دانقين، والنسر أكبر منها، والصقر خير منه وحكومته أكثر.

واختلف في قتل الصيد خطأ، والأكثر منّا على وجوب الجزاء فيه كالعمد لا الإثم فيهما، وقيل: لا جزاء فيه لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً﴾ (سورة المائدة: ٩٥). ومن دلّ عليه أو أشار إليه لزمه الجزاء عندنا؛ وإن قتل جماعة ففيه جزاء واحد.

وروي أنّ في الضبع كبشاً وأنّه من الصيد. وقد حكم صلى الله عليه وسلم في الضبّ بجدي، وفي الأرنب بعناق، وفي اليربوع والورل وكلّ ما يهدر من الطير شاة، وفي أولادهما ولدها، وكذا في الخبارى والكركي والبازخ والإوزّ السري، وفي الجرادة قبضة طعام. وروي أنّ الجرّاد من صيد البحر ولا شيء على قاتله، وقيل: في الجرّادة تمرّة، وقيل: لقمة، وفي الذرّة قبضة، وفي القراد لقمة.

ومن دخل الحرم بصيد فليطلقه؛ وإن دخله بلحمه دفنه؛ وإن أطعمه غيره لزم من أكله الجزاء. ولا يؤكل ما ذبحه المحرم من صيد. ومن اضطر ووجد صيداً أو ميتة أكلها لا الصيد، وقيل: هو أولى منها.

ومن جرحه نظره الحكمان وقوماه. ومن قتل بازياً معلماً لزمته كفارة غير معلّم. وكره للصياد أن يدخل به الحرم، لأنّه إن دخله صار من صيده، وإن أخذه المحلّ فأحرم فذبحه لزمه الجزاء.

وقيل: إن قتل المحرم صيداً في حلّ خطأ فلا شيء عليه ولزمه الجزاء إن تعمّد، وإن قتل في الحرم لزمه مطلقاً، ولا يأكل المحلّ ما قتلته المحرم منه. ولا شيء قيل: في قتل الغراب والحدأة. ويروى أنّه يقتل كلّ مؤذ في الحلّ والحرم — كما مرّ —.

ومن نتف ريش حمامة من حمام الحرم فلم تستطع أن تطير فعليه علفها حتّى ينبت وتنهض؛ فإن ماتت قبل ذلك فعليه بها شاة. وكلّ طير نزل فامتنع في السّماء فإنّه لا يؤكل فإن أكل هو أو بيضه حكم فيه.

وإن اصطاد القارن فأمره إلى العدلين بحكمان عليه ويغلّظان.

ويذبح من قتل طيراً في الحرم؛ وإن كسر بيضة حمامة وبها فرخ حيّ فمات [٥٥١] فعليه جفرة أو عناق فطمت، ولا شيء عليه إن مات فيها؛ وإن لم تنفرخ فنصف درهم، ولا على من أطلق صيداً في الحرم بعد أن صاده ولو فيه، وعليه الجزاء

إن باعه وفسخ البيع إن قام الصيد بعينه ويرسله، ولو باعه محلّ محلّ وإن أرسله فقتل بعض حمام الحرم أو غير الحمام لزمه الجزاء عند الربيع إن رآه كذلك؛ وإن حُكِمَ على (١٦٦) محرم بجزاء صيد فأطعم وهو يجحد هدياً أو صام وهو يجحد الإطعام أجزائه، ولا يأكل من جزائه ولا من كفاراته ولا من نذره.

وإن أصاب المحلّ بيض النعم أو غيره فأعطاه محرماً فشواه له فأكله المحلّ فعليّه الجزاء لإتلافه نسله بالنار، وهو كصيد صاده المحلّ وذبحه المحرم فيلزمه؛ وإن شواه فلزمه لم يكره أكله وإن لم يحرم وليس هذا كصيد بذبح؛ وإن قتله في الحرم لزمته كفارته ولو خطأ لا إن قتله في غيره ولزمته إن تعمّد؛ وإن حلق وقصّر ثم أصاب صيداً في غيره فلا عليه، لأنّه حلّ له كلّ شيء سوى النساء. ولا يحلّ الصيد لمحرم وإن قتله المحلّ فيه خطأ لزمه الجزاء وأسقطه عنه بعض مخاليفنا وأثبتته بالعمد، وحجّته أنّه لا عقاب على الخطأ وقد وهم لأنّه من خطاب الوضع؛ وإن أشار المحلّ لمحرم بصيد في الحلّ فقتله فلا عليه لأنّه محلّ ولا يؤكل لأنّه قتله محرم.

فصل

لا يرمي المحرم الغراب إلّا إن أراد أن يحزق في وعاء أو يجرح ظهر راحلته، ولا شيء على من قتله على ذلك وفيه الفداء إن رماه لا لعله.

وجاز - قيل - أكل الجراد بمكّة لغير قاتله، وعلى من قتله الجزاء. ومحرم أن يخرج دواب الدقيق منه ومن البعير القراد. ومن أطعم المحرمين لحم صيد ولم يشعروا ثم بان لهم بعد أكلهم لزمه الجزاء والإثم دونهم. ومن حلب ظبية الحرم فمات ولدها نظر قيمة لبنها فيفتدي بها. وإن دخل على المحرمين طائر في بيت فخرج أحدهما فأغلق عليه الباب فجاء الآخر من خارج ودخل وأغلقه عليه أيضاً (١٦٧) ولا يعلم به فيه (١٦٨) فمات فالجزاء على الأوّل.

ومن مات ويده صيد وترك ولدين محلاً ومحرماً فليس لهما أخذه؛ فإن كان في أيديهما فعلى المحرم إرساله ويضمن لأخيه نصف قيمته كالشريكين إن أعتق أحدهما مشتركا بينهما أو دبره. ومن كسر صيدا فليجبره ويطعمه ويحسن إليه فإن مات حكم عليه. ومن أكل سنوره طيرا بمكة لزمه جزاؤه. وقيل: في الضفدع قبضة عمر أو حب أو دقيق؛ وفي الثعلب شاة.

وقد حكم قيل: حاجب ورجل منا في زوج حمام وبيضتين أغلق عليهما الباب فمات الحمام، بصاعين لكل حمامة صاع وفي البيضتين نصفه. ومن كسر بيضة دجاجة فيها فرخ حي فمات فعليه جفرة أو عناق فطمت؛ وإن لم تنفخ فنصف درهم. وإن اشترى المحرم صيدا حيا فلا يأكله هو ولا غيره ولزمه الفداء؛ فإن ذبحه غير المحرم أكله غير المحرم، وعلى مشتريه من المحرمين حين ذبح جزاؤه؛ وإن اشتراه المحل^(١٦٩) فذبحه في الحرم حكم عليه فيه. ومن أخرج منه طيرا إلى الحل لزمه ردّه إليه إن قدر وإلا ردّ إليه مثله. وإن صاده - قيل - من الحل وملكه ثم دخل به الحرم فلا عليه، وقيل: قد حرم لدخوله به.

وفي بيض النعام عند أبي عبيدة صوم يوم.

أبو سعيد: إن كان فيه حي فمات ففيه ولد ناقه، ولو حوارا وإلا فشاة؛ وفي اليربوع مامر، وهو من الصيد لا من السباع؛ [٥٥٢] وفي الثعلب جدي أو مثله من ضأن، وكذا في الضب، وإن قيل: فيه بشيء من طعام موافق في القيمة فحسن. وفي حمام الحرم شاة، وفي حمام الحل - قيل - شاة أيضا، وقيل: درهم؛ وفي بيض حمام مكة درهم، وفي بيض حمام الحل إن كسره المحرم نصفه، وقيل: دانقان، وقيل: نصف درهم، ولو في الحرم أيضا. وإن تفرخ فكسره فمات ففيه مامر إن كان من الحرم؛ وكذا في الفرخ، وقيل: قيمة البيضة درهم أو نصفه.

أبو بكر: في الحجل والقطا والخباري والكروان والكركي وابن الماء ودجاجة الحبس واليعقوب والقمرى والريشي شاة في كل. وقال أبو سعيد في هذا مثل ما قال في الحمام، وقال: لا أعلم في الطير فوقه أكثر من شاة إلا النعامة.

وإن أرسل المحلّ كلبه في الحلّ فأدرك صيدا في الحرم وهو أراد أن يصيد في الحلّ قال: فأرجوا أن لا شيء عليه. وإن كان الصيد في الحرم وأرسل كلبه من الحلّ لم يحزر له. ومن رماه في الحلّ فدخل سهمه في الحرم فأصابه لزمه جزاؤه لأنّ من قتله فيه فقد لزمه ولو خطأ أو من محلّ (١٧٠). ومن قتله في الحلّ لم يلزمه ولو محرما إن كان خطأ - كما مرّ -.

وقد اختلف في طير على شجرة بعض أغصانها في الحلّ وبعضها في الحرم، فعندنا إن كان الصيد في الحلّ فهو صيد ولا ينظر إلى افتراق الشجرة. ومن رمى صيدا بعضه في الحلّ وبعضه في الحرم ففيه الجزاء، وإن كانت قوائمه في الحلّ ورأسه في الحرم فالأشبه أنّ فيه الجزاء أيضا.

وعندنا أنّ حرم المدينة كحرم مكّة في الحرمة وفي كلّ ذلك.

وقيل: من أخذ صيدا من الحلّ فأدخله الحرم ثمّ ذبحه فلا بأس به لمحلّ وكرهه ابن عباس، ونظر في ذلك أبو زياد ثمّ أمر ابن الوضّاح فاشتراه له وذبحه وأكله وكلّ ما كان أصله صيدا فهو - قيل - صيد، ولو أنسه الناس وما لم يكن صيدا فليس بصيد. ومن أدخل معه سنورا في الحرم فأكل من طيره فعليه جزاؤه، وكذا من اتخذ من أهل مكّة سنورا فأكل طيرا فيه فإنّه يلزمه.

وإن اصطاد المحرم صيدا فذبحه الآخر فقليل: على كلّ جزاؤه، وقيل: عليهما واحد، وكذا إن كانوا أكثر، وقيل: إن جاؤوا معا حكم عليهما بواحد، وإن جاؤوا مفترقين فعلى كلّ جزاء.

وقيل: إنّ المحرم لا يروّح ثوبه بالشمس ليقتل قملة، ولا يغسله بسخن - كما مرّ - ولا يصبّه على رأسه ليقته أيضا.

أبو المؤثر: لا بأس على محرم في ذبح الدجاج وأكل بيضه واختير أن لا يفعل حتّى يعلمه أهليا؛ وإن ذبح دجاجة مصطادة ذبح شاة.

الباب الثالث والثلاثون

في شجر الحرم والجزء فيه

وقد روي أنه صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة أن هذا البلد حرّمه الله يوم خلق السموات والأرض فهو حرام بحرمة الله إياه إلى يوم القيامة لا يحل لأحد من قبلي ولا من بعدي وإنما أحلت لي ساعة من نهار لا يتخلى خلاؤها، ولا يعضد شجرها، ولا يخضد شوكها، ولا ينفر صيدها، ولا تحلّ لقطتها (١٧١) إلا لمنشدها. وقيل: قال له العباس: يا رسول الله (١٧٢)، إلا الادخر لسقاف منازلنا ولموتانا نضعه في قبورهم، فقال له: «إلا الادخر». وقال: «إن إبراهيم حرمة مكة وأنا حرمة المدينة، وهي ما بين غير إلى ثور فمن أحدث فيهما حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

واختلف أصحابنا فيمن قتل صيدا أو عضد شجرا في حرم المدينة هل يلزمه الجزاء؟ فذهب بعض إلى لزومه وآخرون (١٧٣) إلى عدمه، والصحيح الأول. ومن قطع كبيرة من الحرم لزمته [٥٥٣] بدنة؛ وإن قطع صغيرة فشاة، فحكموا في مسواك وفي كسر عود بدرهم، وأقلّ الحكم في الشجر مسكين، وأكثره بقرة.

ابن محبوب: يطعم في عود صغير مسكين. ابن عباس: في الدوحة وهي الكبيرة بقرة، وفي الجزلة وهي الوسطى شاة، وفي القضيب درهم. واختلف فيما أكلته الدابة من شجر الحرم ف قيل: يلزوم الدم فيه، وقيل: بعدمه. وقيل: من أهدى دابته إلى شجرة لزمه الجزاء، وإن أرسلها ترعى وأكلته فلا عليه، وقيل: في الشطاء والمسواك إطعام مسكين، وقيل: لا بأس به ما لم يكن للتجارة.

أبو سعيد: معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يخلى خلاؤها». أي لا يقطع شجره، وهو جميع الأشجار التي هي خارجة بمعنى الخلاء، ولا يجوز منها مسواك ولا

غيره، واحتشاش الرعي داخل في النهي. واختلف فيمن أرسل دابته لزعى فالأكثر على (١٧٤) أن لا جزاء عليه، إلا إن قصد أن تأكل المنوع.

ولا بأس قيل: بما أخرجه المحرم من اليايس الميت من الحرم، ولا بما سقط من الورق والثمر. وقد رخص بعض فيما نبت مما يؤكل فيه وهو ما يأتي معناه قريباً. وله نزع ما زرع من زرع. ومن حكم عليه في شجرة قطعها فلا ينتفع بها وإن بيع.

وقد حكم - قيل - على من قطع ورقة من شجرة نبتت فيها ورقتان وعلى من قطع مسواكا بدرهم. ومن حكم عليه به فليشتر به طعاماً يفرقه. وروي أن رجلاً حاش عوداً فحكم عليه بدرهم، وإن كان أصل الشجرة في الحرم وأغصانها في الحلّ لزم بقطع أغصانها الجزاء. ومن رمى طيراً عليها وهو في الحلّ جاز له أكله - كما مر -؛ وإن كان أصلها فيه وأغصانها في الحرم فلا بأس بقطعها. ومن قتل شيئاً عليها وهي فيه لزمه الجزاء. ومن أرسل دابته أو جملة فأكل فلا عليه؛ وإن أوقفه على شجره أو أهده إليه لزمه، وقيل: إن أرسله فكأنه أهده. ومن رعى شجره ولو محلاً صنع معروفاً بلا حد فيه، وقيل: من نزع منه ما يؤكل من العشب وهو النبات الذي لا يسقيه (١٧٥) إلا المطر. ومن الضغابيس وهو صغار البقل وبه يشبه الرجل الضعيف. ومن الحماض الغليظ الورق الحامض الطعم ونحو ذلك فلا شيء عليه وهو الموعود بإتيانه ولا ينزعه لتجر. وبعض أجاز السنا وأخذ ورق السنبل ولا يقطع من أصله.

ومن قطع من شجر الحرم عصى أو مسواكا أطعم مسكيناً، ولا تقطع نابتاً على حوض ماء شبه الشجر، وأجازه بعض ولا نابتاً على غير مائل. وقال غزوان الدماثي: كنت بمحضر من موسى فأخرج شجرة صغيرة فيها ورقتان فقشها فحكم عليه عمر بن الفضل والأسود بدرهم واشترينا به ثمراً برأيهما ففرقناه على الفقراء. وقيل: إن ابن هاشم حاش عوداً من شجر الحرم فدعى محبوب بن أخيه ورجلاً فحكمما عليه بدرهم.

ابن محبوب: من أرسل بعيه فأكل من شجره ولا يدري قدر ما أكل لزمه أن يحتاط بقدره ويقوّمه عليه عدلان لأنه أرسله. وجاز أخذ النبق من سدره (١٧٦) بلا

نفض، وإن نفضه فوقع منه ورق لزمه فيه الحكم. ولا بأس بأكل الثمار من شجره،
وجاز جزّ بقله، وقيل: لا يجرّهُ من لم يزرعه، ولزمه إن جرّهُ ولا يساقط منها. وإن
نبت نخلة فيه فحملت جاز جداد تمرها إذا أدركت وخصوصها إذا بیس، وكره قطعه
رطباً وسحلّه، فمن فعل ذلك لزمه الحكم عند بعض. ومن وقع في بيته ما يقتات به
من حبّ أو من نوى تمر يسقط في متوضّاه فيقشعه افتدى بما [٥٥٤] يحكم عليه به،
واختلف فيه إن لم يزرعه، فقيل: إذا أخرج سنبله فقصعها أطعم مسكيناً. ومن نبت
على متوضّاه حشيش كالسلّ فحبس الماء فليس لصاحب الحجرى قصعه بل يحوّل بمجراه
عن الموضع، وإن قصعه حكم عليه؛ ولا بأس بأكل شجره إن زرع فيه ولا يقطع
اليابس منه ولا يُحمل شيء من ترابه. ومن زرع فيه ما يؤكل فله أن يقشعه لا إن
نبت في متوضّاه أو مظهره بلا زرع وإلاّ لزمه الجزاء. ولا يجوز رعي حشيش الحرم ولا
قطع شجره الرطب.

الباب الرابع والثلاثون

في الضحايا وصفتها ووقتها

ابن بركة: لم تجب عندنا على أهل الأمصار - كما مرَّ -، ولكنها مندوبة، وهي عند المغاربة سنة مؤكدة لقوله صلى الله عليه وسلم: «أمرت بالنحر وهو لكم سنة»، وقد ضحّى وواضب على الضحايا. ويروى أنّه قال: «ثلاث هنّ عليّ فريضة ولكم تطوّع: الوتر والأضحية والسواك»، وقيل: له: ما لنا منها؟ فقال: «لكلّ شعرة حسنة».

ابن عمر: ما أنفق الناس أعظم أجراً من مسفوح في هذا اليوم، وأفضل الأعمال العجّ والشجّ وقد مرّ ذلك، وأفضلها أغلاها كالرقاب. ومن اشترى ضحية وسمّى بها فاعترضت قبل النسك فذبحها أجزته - قيل - إن كانت تطوّعا، وقيل: يلزمه بدلها، وإن لم يذبحها (١٧٧) حتّى ماتت فلا يبدلها إن كانت تطوّعا، وقيل: إن تركها حتّى فرغ الإمام من الصلاة يوم النحر ولم يأكل منها أجزته لا إن أكل منها قبل ذلك. وجاز إطعام ذمّيّ منها، وجزّ صوفها وشعرها ووبرها وشرب لبنها والانتفاع بإهابها - كما مرَّ -.

والغنم أفضل ثمّ البقر ثمّ الإبل، إذ لا تجوز إلّا من النعم، والضأن أفضل من المعز لما روي أنّه صلى الله عليه وسلم ضحّى بكبشين أملحين موجيين، وقد سمّى الله سبحانه الكبش الذّبح العظيم في قوله: ﴿وَقَدْ يَنْبَأُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ (الصافات: ١٠٧) فإنّنه - قيل - كبش أقرن. وقيل: الإبل أفضل ثمّ البقر ثمّ الغنم، وقيل: قد روي: «الأضحية الكبش الأقرن والبيضاء أفضل من الصفراء والسوداء»، وقيل: أفضل

من سوداوين، واحتج القائل بأفضلية الإبل بما روي في الذهاب إلى الجمعة من أن من راح في الأولى فكأنما قرب بدنة وفي الثانية بقرة وفي الثالثة كبشا.

وأجاز صلى الله عليه وسلم اشتراك جماعة في بدنة بلا مجاوزة سبعة ولا يجزي - قيل - ابن مخاض عن واحد ودونه لا يجزي، وبنت مخاض وابن لبون وبنته وحقّة تجزي (١٧٨) عن واحد، والجدعة عن خمسة والثنية فما فوقها عن سبعة، ويجزي جذع ضأن وثني معز وهو ما جاوز سنة، وثني الإبل ابن ستّ سنين، وجذع ضأن ابن ستّة أشهر.

والذبح بعد الصلاة إلى الزوال من الرابع. وأوجب بعض أن تقسم أثلاثا والمختار أنه استحباب لا واجب، وقد روي: «ولّوا أضحيّكم أهل قبلتكم لا أهل ذمتكم». وكره بيع إهابها، وبيع جلد المتعة وينفق ثمنه كشحمها إن بيع. ومن لم يطعم أحدا من ضحيّته - قيل - تجزيه، وقيل: لا، ويطعم من لم يعرف أفقر أم غني. وإن اشترى المتمتع ضحية وسرقت بعدما سمي بها وقبل أن يذبحها أبدلها - كما مرّ - وكذا إن كان عليه دم فسرق. وإن ذبحها فسرقت بعد أن ماتت أجزته لا إن قبله ولم يقطع أوداجها، فإن قطعها وعلم أنها لا تحيي مثلها أجزته أيضا. وإن وجدها بيد سارقها جاز له [٥٥٥] أكلها.

وقد نحر صلى الله عليه وسلم سبعين بدنة عن سبعة سبعة، والجذع من البقر عن ثلاثة والثني منه عن خمسة، والرّبع فما فوقه عن سبعة، ولا يجوز جمل مهزول عن شاة وكذا البقر ولا في كلّ ضحية، ويجوز حوليّة عن واحد وتجزي البدنة عن سبعة وخمسة وثلاثة لا عن اثنين وأربعة.

والشاة إن كسرت ثم جُبرت فبلغت مرعاها جازت، وإن كسر قرنها فبقي منه ما يلويه الإصبع والحبل جازت أيضا، وكذا إن بقي من ضروسها ما تأكل به. وجازت إن خلقت جداء لا ضرع لها وكذا إن ييس ضرعها لعلّة، وكان يخرج منه لبن ولو قلّ كبقرة قطع ذنبها وبقي ثلثه تذبّ به، وقد نهى صلى الله عليه وسلم أن يضحي بالشرماء من المعز وهي المشقوقة الأذن على اثنين، وبالخرقاء وهي المثقوبة

الأذن ثقباً كبيراً مستديراً، وبالمقابلة وهي المقطوع بعض أذننها ويُترك متعلقاً، وبالمدايرة وهي ما فعل بها (١٧٩) مثل ذلك من وراء أذننها، وبالجدعاء وهي المقطوعة الأذن وقيل: الأنف، وبالعضباء وهي المقطوعة الأذن أيضاً، ولا بالعوراء البئس عورها، ولا بالعرجاء، وجاز ما كسر قرننها أو قطع أذننها إن بقي ثلثه، ولا بالعجفاء وهي الهزيلة. وجاز - قيل - أن يضحّي بيقر الوحش لا بالظي.

الباب الخامس والثلاثون

في مستجابات الأدعية عشية عرفة

منها: اللهم إنّ هذه عشية من عشيات رحمتك، وساعة من ساعات مغفرتك، تسمع فيها التضرّع والبكاء، وتجب فيها الدعوة والنداء، وهؤلاء وفود الحجاج قد جاءوا من كلّ مسلك ومنهاج وقطعوا الأودية والفجاج، وركبوا الأقطار في اللّحج والأمواج، ابتغاء رضوانك ورجاء غفرانك، يطلبون منك الصّبح عنهم، ويرجون منك القبول منهم، يا سميع الدعاء، يا جزيل العطاء، يا منيل النّوال، يا عظيم الجلال، يا عزيز السلطان، يا عميم المنّ والإحسان، يا من لا تنقص جوده كثرة (١٨٠) عطائه، ولا يضيق بالمستجير به (١٨١) رحب فئاته، ولا يطرد عن بابه طلاب رجائه، ولا يشقى بدعائه أهل دعائه، وأنت ربّنا غايتنا التي إليها المنتهى، ونهاية حاجتنا التي ليس لنا عنك بها غنى، فاجعل آمالنا إليك صاعدة، وحاجتنا بالنّجح من عندك راجعة، وحلاوة ذكرك بقلوبنا واقعة؛ يا كريم إنّ عبادك بك لائذون، ولرحمتك منتظرون، لا غنى لنا عن رفدك، ولا عوض لنا عن قصدك، فإذا منعت فإلى من غيرك نفرع (١٨٢)، وتمن سواك نطمع وإلى من نذهب وإلى من نرجع، من ذا الذي يفتح بابه، ولا (١٨٣) يرفع حجابيه، ويجزل ثوابه؛ وأنت اللهمّ ذلك يا جواد، وأنت ذاك يا ربّ العباد إلهنا، لا يزيد في ملكك انتقامك منا، ولا ينقص سلطانك (١٨٤) عفوك عنا، وها نحن هؤلاء عبادك بين يديك، ومن خشيتنا (١٨٥) منك قد هربنا إليك، ودلّنا عواطف الرجاء منك عليك، قد ركبت الذنوب رقابنا فأذلّتها، وجثمت على الصدور فأثقلتها، وخالطت الآمال فأطالتها، ونحن خائفون أن تذهب الأعمار، وينزل بنا سوء الأقدار، ونحن في أبعد أمل وأطول، وأغرّ ما كنّا (١٨٦) عليه وأغفل، إذ الميّت بنا واقعة، وأيامنا لا بدّ قاطعة، وهذا يوم النّوال، في الوقت الذي كنّا نعدّ إليه الآمال؛ وقد وقفنا بين يديك، ومددنا أيدينا الخاطئة إليك، نسألك أن تعفو عنا وتصفح، وتجود لنا وتسمح،

وتأذن لأبواب الإجابة أن تفتح، فاغفر لنا ربنا الذنب العظيم، وتجاوز عنا بعفوك يا كريم، اللهم إنا عليك نعتمد ونتوكل، [٥٥٦] وبكرمك نتق ونعول، وبفضلك نرجو ونأمل، وباسمك ندعو ونسأل، وفي سبب إنعامك نكسر، وفي الملمات إليك نرجع، وباب رحمتك نستفتح ونقرع، فافعل بنا يا ربنا ما أنت أهله، ولا تفعل بنا ما نحن أهله، أما نحن فأهل العثرة بعد العثرة، وأنت أهل التقوى وأهل المغفرة، وأنت أفضل مرجو، وأقرب مدعو، وأكرم مقصود إليه، وأبرّ منزول عليه، وأرحم مسؤول ما لديه، يا من لا يرمه كثرة السؤال، ولا ينقص ما عنده كثرة النوال، إرحم ضعفنا وقلة حيلتنا، واغفر لنا خطايانا، واجبر مصائبنا واسدد فاقتنا، وما أسلفنا من سيء الجرائم، والموبقات والمآثم، اللهم فاشفع بمغفرتك، ما مننت به علينا من معرفتك، وأتم بكرمك ما أسبغت علينا من نعمك، وكما بدأتنا به من الكرامة فاختم لنا بالسعادة، واجعل لنا من كل خير تقسمه في هذه العشيّة بين عبادك الواردين عليك، والوافدين إليك، من كرامة العاجل، سعادة الآجل، نصيبا وافرا، وحظا وافيا، وامنن علينا بإحسانك، وأتم ذلك برضوانك، يا عظيم أنت العظيم، الذي لا يتعاضمه عظيم من الذنب أن يغفره، واللطيف الذي يشكر القليل من عباده، هب لي ما كان بيني وبينك، وارض خلقك مما كان بيني وبينهم، إذ لم أعهد منك إلّا تفضيلا، ولم أعتد منك إلّا تكرّما، وإني أخاف عذابك، وأرجو رحمتك، فأسألك أن توسّع رحمتك، وترضى (١٨٧) عني خليقتك، اللهم إنّ هذا مقام العبد الذليل المسرف على نفسه، النادم على ما ضيع، المتأسف على ما فرط قائما بين يديك، يتضرّع إليك ويطلب ما لديك، وأنت الغني الكريم، البرّ الرحيم، اللهم ارزقني لذة مناجاتك، ونفحة معافاتك، وكنف أمانك، وكيف لا أرجوك وأنت المحسن المنعم، المتفضل الكريم، المنعم على عباده من غير استحقاق، تلهمهم الشكر على إنعامك، بعدما تعرّفهم أنّه من عندك، فمن أطاعك فيما أوليته من توفيقك آياه ومعونتك له، وأنت المبتدئ بنعمة الإسلام التي هي غاية الإكرام، ويعونك وحولك وقوتك، وبفضلك ورحمتك سقنا إلى أفضل البقاع وأعظمها حرمة، وأرفعها درجة، وأقربها وسيلة، وأشرفها فضيلة، أنت الذي

جعلت لنا إلى بيتك الحرام سبيلا، وكنت لنا إلى زيارته دليلا، وقد اجتمع أصحاب
 الحوائج في هذه العشية المباركة ليرفعوها إليك يرجون قضاءها، ولي حوائج لا
 أحصيتها فما ذكرت منها وما نسيت فأنت أحصى لجميع ذلك، فاقضها لي عن
 آخرها، إلا ما علمت أنه لا يعود عليّ بالصلاح في ديني ودنياي، وإن من أهم
 حوائجي يا رب أن تملأ قلبي إيمانا و يقينا، ونورا وحكمة وخشوعا، وإنابة وخشية
 وإخباتا وخضوعا، وحياء منك وحبًا لك، وشوقا إليك ورغبة فيما لديك، وأن تقسم
 لي من خشيتك ما تحول به بيني وبين معاصيك، ومن محبتك ما يعثني على طاعتك،
 وينشطني إلى عبادتك، وارزقني الرحمة لخلقك والرأفة بهم، والنصيحة لهم، وبارك لي
 في لقائك وقضائك، واغسلني اللهم من الذنوب، وطهرني من العيوب، وزدني مما
 علمت أنه خير لي في عاجلتي وآجلتي، وأعني على طلب مرضاتك واغفر لي الماضي
 من ذنوبي، واعصمني فيما بقي من عمري، وحولني مما تكرهه إلى ما تحب [٥٥٧]
 وترضى، واجعل ذلك لكل مؤمن ومؤمنة من عيالي وأولادي، وإخواني وجيرانني،
 اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك، الذي اصطفيته من خلقك وأكرمته
 بنبوتك، واثمنتته على وحيك، أفضل ما صليت على نبي من أنبيائك، ورسول من
 رسلك، وملك من ملائكتك، وأعطه اللهم الدرجة والوسيلة في الجنة، وابعثه اللهم
 المقام المحمود الذي وعدته، واغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات يوم يقوم
 الحساب، اللهم ارزقني صلاح القلب، وسلامة الصدر وسخاء النفس، والرحمة
 للمساكين، والنصيحة للمؤمنين، والشفقة على الدين، والمحبة لرب العالمين، اللهم
 اجعلني من البكائين على ذنوبهم، النواحين على أنفسهم، القرارين بذنوبهم، المشتاقين
 إلى ربهم، اللوابين بقلوبهم، الحامدين لله على كل حال، اللهم ارزقنا غمام النعمة ودوام
 العافية والشكر على ذلك، وهب لي يقين من أخلص لك عمله وفراغا للعبادة ونشاطا
 فيها، وصبرا عليها، اللهم إني ضعيف إن لم تقوني، ذليل إن لم تعزني، فقير إن لم
 تغني، جاهل إن لم تعلمني، عاجز إن لم تبلغني، مخطئ إن لم تسدّ دني، هالك إن لم
 تداركني، غريق إن لم تنقذني، مخذول إن لم تنصرنني، محروم إن لم ترزقني، ضال إن لم

تهديني، فاسد إن لم تصلحني، خائف إن لم تؤمّني، معذب إن لم ترحمني، اللهم فارحمني وقوّتي على طاعتك، وخذ بناصيتي إلى ما فيه رضاك، اللهم كما سرت عليّ ما أعلم فاغفر لي ما تعلم، وكما وسّعت رحمتك كلّ شيء فليسعني عفوك، وكما ابتدأتني منك بالإحسان، فاقم عليّ نعمتك بالغفران، وكما عرّفتني وحدانيتك، فبّيتني على طاعتك، واعصمني ممّا لم أكن أعتصم منه إلّا بعصمتك، واغني عن خلقك، فإنّهم لا يسعون حوائجي دونك، اللهم اجعلي محمّداً في طلي أياك، محمّداً في دعواي محبّتك، اللهم اجعل عملي عمل المخلصين، وعبادتي عبادة المتّقين، وخشوعي خشوع المختبئين، وشكري شكر المطيعين، وطاعتي طاعة الموقّنين، و يقيني يقين العارفين، اللهم ارزقني حُسن الخلق، وسعة الرزق، ولزوم الصدق، والقول بالحقّ، والعفو عن الخلق، والسلامة قبل الموت، والشهادة عند الموت، والسعادة بعد الموت، اللهم لا تصرفنا من (١٨٨) هذا المقام إلّا عن ذنب مغفور، وسعي مشكور، وعمل مبرور، وتجارة لن تبور؛ اللهم نور قلوبنا بنور محبّتك، ودلّنا على أقرب الطرق إليك، اللهم لا تصرفنا خائبين من رحمتك، ولا محرومين من إجابتك، الهي إن كنت لا ترحم إلّا المطيعين، فمن يتفضّل سواك بالعفو عن العاصين، الهي لقد ضيّعتُ كثيراً ممّا أمرتني به، واعتديتُ على كثير ممّا نهيتني عنه، فسبحانك ما أقوى حجّتك عليّ، وأكرم عفوك عنيّ، فاغفر لي يا خير الغافرين، اللهم إنّني أتوسّل إليك بحرمة الإسلام، ونبينا محمّد - عليه أفضل الصلاة والسلام - فاغفر اللهم لي جميع ذنوبي، واصرفني من موقفٍ هذا مقضي الحوائج، وهب لي ما سألت، وحقق رجائي فيما رجوت، الهي دعوتك كما علّمتني، فلا تحرمني ياربي من الإجابة التي عرّفتني، الهي ارحمني، واستجب لي، فإنّي مقرّ بذنبي، خاشع (١٨٩) لك بذلّي، مستكن إليك [٥٥٨] بجرمي، تائب إليك من سوء عملي، مستغفر لك من خسيس اكتسابي، مبتهل إليك في العفو عنيّ، طالب إليك في نجاح حوائجي، راجٍ منك في موقفٍ هذا وفي جميع أحوالي أن تجود عليّ بعفوك ومغفرتك، فإنّك ملجأ كلّ حيٍّ ووليّ كلّ مؤمن، اللهم بتوفيقك كان خروجنا، وبعونك كان مسيرنا، ولدعائك أجنبنا، وأياك أملنا، وما عنك طلبنا، وإلحسانك تعرّضنا، ولرحمتك

رجونا، ومن عذابك أشفقنا، وليتكن الحرام حرجنا، يا من يملك حوائج السائلين، ويعلم ضمائر العباد أجمعين، يا من ليس معه إله يدعى، ولا خالق يخشى، ولا وزير يؤتى، ولا حاجب يرشى، ويا من يزداد على كثرة السؤال تكراً وجوداً، وعلى كثرة الحوائج تفضلاً وإحساناً، اللهم إنك جعلت لكلّ ضيف قِرى، ونحن أضيافك فاجعل قِراناً منك الجنة، اللهم إن لكلّ وفد جائزة، ولكلّ زائر كرامة، ولكلّ سائل عطية، ولكلّ راج ثواباً، ولكلّ متوسّل إليك عفواً، وقد وفدنا إلى بيتك الحرام، ووقفنا في هذه المشاعر العظام، وشهدنا هذه المشاهد الكرام، رجاء لما عندك فلا تخيب رجاءنا، يا من إذا أسأنا حلم وأمهّل، وإذا أحسنّا تفضّل وقبل، وإذا عصينا سخر، وإذا أذنبنا غفر، إلهي إذا دعوناك أجبت، وإذا نادينا سمعت، وإذا أقبلنا إليك قربت، وإذا ولّينا عنك دعوت، إلهنا أنت ربنا ومالكنّا، ونحن عبيدك بين يديك، فامن علينا تفضلاً منك بالعتق من عذاب النار، ربنا ظلمنا أنفسنا فاعف عنا، واغفر لنا وارحمنا، أنت مولانا فانصبرنا على القوم الكافرين، ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم دائماً متابعاً إلى يوم الدين.

تم الجزء السابع من هذا المختصر.

وقد تَرَكْتُ أدعية جليلة في هذا المقام لا لضنه بالكلام.

هوامش الجزء السابع

- (١) - ب: العنة ولعله الصواب لأنَّه سيشير إلى هذه الكلمة بضمير التانيث فيما سيأتي.
- (٢) - ب: زاذ . وهو خطأ .
- (٣) - ب: إنفاده . بالبدال المهملة ، وهو خطأ .
- (٤) - ب: - إن استطاعه وإلا وصَّى به .
- (٥) - ب: + صلى الله عليه وسلم .
- (٦) - ب: - يوم النحر .
- (٧) - ب: - إلى عرفات .
- (٨) - ب: - تعالى .
- (٩) - أ: يسعى وهو خطأ .
- (١٠) - ب: - به .
- (١١) - ب: ذات عروقتها وقتها عمر . ولا معنى له .
- (١٢) - ب: تقتلن .
- (١٣) - ب: العاقور .
- (١٤) - ب: - المخلوق .
- (١٥) - ب: ولبَّ . وهو خطأ .
- (١٦) - ب: - والبَقَّالين .
- (١٧) - ب: - النمر .
- (١٨) - ب: بحجة .
- (١٩) - ب: أصحابنا .
- (٢٠) - ب: بحولها .
- (٢١) - ب: - ابن .
- (٢٢) - ب: التجُّ؛ فالتجُّ . بناء مشأة .
- (٢٣) - ب: - فأقيمت .
- (٢٤) - ب: وإن قيل: .
- (٢٥) - ب: فيه .
- (٢٦) - ب: فيديان . ولا معنى له .
- (٢٧) - ب: دم .

- (٢٨) - ب: إذا طهر .
- (٢٩) - ب: جسد .
- (٣٠) - ب: لا أر . وهو خطأ .
- (٣١) - ب: عليه .
- (٣٢) - ب: عطاءه . وهو خطأ .
- (٣٣) - ب: + تعالى .
- (٣٤) - ب: منطقته .
- (٣٥) - ب: في .
- (٣٦) - ب: مدته .
- (٣٧) - ب: ززيها .
- (٣٨) - ب: مسه .
- (٣٩) - ب: يذبح .
- (٤٠) - ب: بينهما .
- (٤١) - ب: ويتكرر .
- (٤٢) - ب: لرج .
- (٤٣) - ب: مفرّ . وهو خطأ .
- (٤٤) - ب: فإن أمكنها .
- (٤٥) - ب: فصل .
- (٤٦) - ب: كلاً صاحبه .
- (٤٧) - ب: كما .
- (٤٨) - ب: آخر .
- (٤٩) - ب: ليليه .
- (٥٠) - ب: ينزل .
- (٥١) - ب: فخرج .
- (٥٢) - ب: خرقة .
- (٥٣) - ب: + لوى . وهو أصوب .
- (٥٤) - ب: افراد .
- (٥٥) - ب: الباب التاسع في قتل، منمحي .
- (٥٦) - ب: أيضًا .
- (٥٧) - ب: علينا ، منمحي .
- (٥٨) - ب: وقال : .

- (٥٩) - ب: - وأن تستقبلني بعظيم عفوك، وأن تجود عليّ بمغفرتك .
- (٦٠) - ب: وتكبره وتسبحه .
- (٦١) - ب: إله .
- (٦٢) - ب: أهل للتكبير والتحميد والتمجيد والتهليل .
- (٦٣) - ب: - وحده .
- (٦٤) - ب: - مراعاة .
- (٦٥) - ب: وادعو . وهو خطأ .
- (٦٦) - ب: عليها .
- (٦٧) - ب: هذا .
- (٦٨) - ب: - ما مرّ .
- (٦٩) - ب: قريباً أيضاً .
- (٧٠) - ب: - أيضاً .
- (٧١) - ب: يشترط .
- (٧٢) - ب: - تعالى .
- (٧٣) - ب: - خلقاً .
- (٧٤) - ب: تعدل ألفاً في .
- (٧٥) - ب: - على .
- (٧٦) - ب: يحفون .
- (٧٧) - ب: - عنه .
- (٧٨) - ب: لأنّه .
- (٧٩) - ب: وأعاد .
- (٨٠) - ب: يغسل .
- (٨١) - ب: عرفة .
- (٨٢) - ب: أهلّ .
- (٨٣) - ب: - فيه .
- (٨٤) - ب: - حياله .
- (٨٥) - ب: - بها .
- (٨٦) - ب: آخر .
- (٨٧) - ب: + عنه .
- (٨٨) - ب: من الهدي .
- (٨٩) - ب: فيه وضوؤه .

- (٩٠) - ب: + بها . وهو أصوب .
- (٩١) - ب: - وأحلاً .
- (٩٢) - ب: - بعده .
- (٩٣) - ب: إليها .
- (٩٤) - ب: إلا لهم .
- (٩٥) - ب: لأصحابهم .
- (٩٦) - ب: فسَمِّي الصفا باسم آدم المصطفى .
- (٩٧) - ب: قال: .
- (٩٨) - ب: كذا في النسختين، والصواب: أجرى .
- (٩٩) - ب: عقر . وهو خطأ .
- (١٠٠) - ب: ولو .
- (١٠١) - ب: - لمعته .
- (١٠٢) - ب: وتعتل عند الذبح الإبل .
- (١٠٣) - ب: بها .
- (١٠٤) - ب: بحلال .
- (١٠٥) - ب: - عليّ هدي .
- (١٠٦) - ب: ولد .
- (١٠٧) - ب: - أيام .
- (١٠٨) - ب: منها .
- (١٠٩) - ب: - أو قبلها .
- (١١٠) - ب: - عليه .
- (١١١) - ب: نهار . وهو خطأ .
- (١١٢) - ب: خلاف . وهو خطأ .
- (١١٣) - ب: ومن .
- (١١٤) - ب: - مر .
- (١١٥) - ب: - ويذبح .
- (١١٦) - ب: عرفات .
- (١١٧) - ب: حنّدها . وهو تحريف .
- (١١٨) - ب: - له .
- (١١٩) - ب: جمع الاجتماع .
- (١٢٠) - ب: - به .

- (١٢١) - ب: وذبح .
- (١٢٢) - ب: الحذف . وهو تصحيف . وخَذَفَ: رمى بالحصاة .
- (١٢٣) - ب: سبع خُصِيَّات .
- (١٢٤) - ب: فاته .
- (١٢٥) - ب: في الثلاث .
- (١٢٦) - ب: أحذى .
- (١٢٧) - ب: - سبعا .
- (١٢٨) - ب: إنَّ .
- (١٢٩) - ب: وقيل: تجب على من فاته الحج بدنة .
- (١٣٠) - ب: فإن رمى عنه وليه وعن نفسه .
- (١٣١) - ب: - فلم يرموا .
- (١٣٢) - ب: إن وقف . وهو خطأ .
- (١٣٣) - ب: لزمه .
- (١٣٤) - ب: إلا إن طأعته .
- (١٣٥) - ب: يومٌ . وهو خطأ !!
- (١٣٦) - ب: تكرر: حتى تطوف لهما، وإن حجت وزارات وقضت مناسكها فحاضت فلا تخرج .
- (١٣٧) - ب: - قبل أن تركع ثم نفرت ركعت إذا طهرت، ولا عليها؛ وإن تمتعت فطافت فحاضت .
- وقد وقع للناسخ هنا انتقال للنظر، لتكرار عبارة: إن حاضت، ولوجود الأولى مباشرة تحت الثانية في النسخة الأم.
- (١٣٨) - ب: إذا .
- (١٣٩) - ب: الخوف . بحاء مهملة .
- (١٤٠) - ب: البصر .
- (١٤١) - ب: حجٌ .
- (١٤٢) - ب: عن سواه .
- (١٤٣) - ب: أن يردها .
- (١٤٤) - ب: اشترطه .
- (١٤٥) - ب: غيره لها .
- (١٤٦) - ب: في طريقه .
- (١٤٧) - ب: + قوله .
- (١٤٨) - يمكن أن نقرأ العبارة كالتالي: لزمه موجبُ جزاء: صيداً وشجرًا وتقديماً نسك .
- (١٤٩) - ب: عنه بها .

- (١٥٠) - ب: لأنه .
- (١٥١) - ب: - كما مرّ
- (١٥٢) - كذا في النسختين .
- (١٥٣) - ب: لعلّه: بما لها .
- (١٥٤) - ب: + في .
- (١٥٥) - ب: يسلمه .
- (١٥٦) - ب: عن .
- (١٥٧) - ب: فيخرجه .
- (١٥٨) - ب: - الأجير .
- (١٥٩) - ب: - صاحبيه .
- (١٦٠) - ب: + قد .
- (١٦١) - ب: يشتر . وهو خطأ .
- (١٦٢) - ب: المتعة .
- (١٦٣) - ب: عدلاً وصواباً .
- (١٦٤) - ب: وأماً . ولا معنى له .
- (١٦٥) - ب: حكمة .
- (١٦٦) - ب: - على .
- (١٦٧) - ب: أيضاً عليه .
- (١٦٨) - ب: - فيه .
- (١٦٩) - ب: - الخلل .
- (١٧٠) - ب: - أو من محلّ .
- (١٧١) - ب: لقطته .
- (١٧٢) - ب: - يا رسول الله .
- (١٧٣) - ب: وبعض .
- (١٧٤) - ب: - على .
- (١٧٥) - ب: الفقرة التالية متأكلة: فكأنّه أهذاه . ومن رعى شجره ولو محلاً صنع معروفاً بلا حدّ فيه، وقيل: من نزع منه ما يؤكل من العشب وهو النبات الذي لا يسقيه .
- (١٧٦) - ب: سلب .
- (١٧٧) - ب: يذبح .
- (١٧٨) - ب: الفقرة الثالثة متأكلة: يجزي - قيل - ابن مخاض عن واحد ودونه لا يجزي، وبنت مخاض وابن لبون وبنته وحقة تجزي .

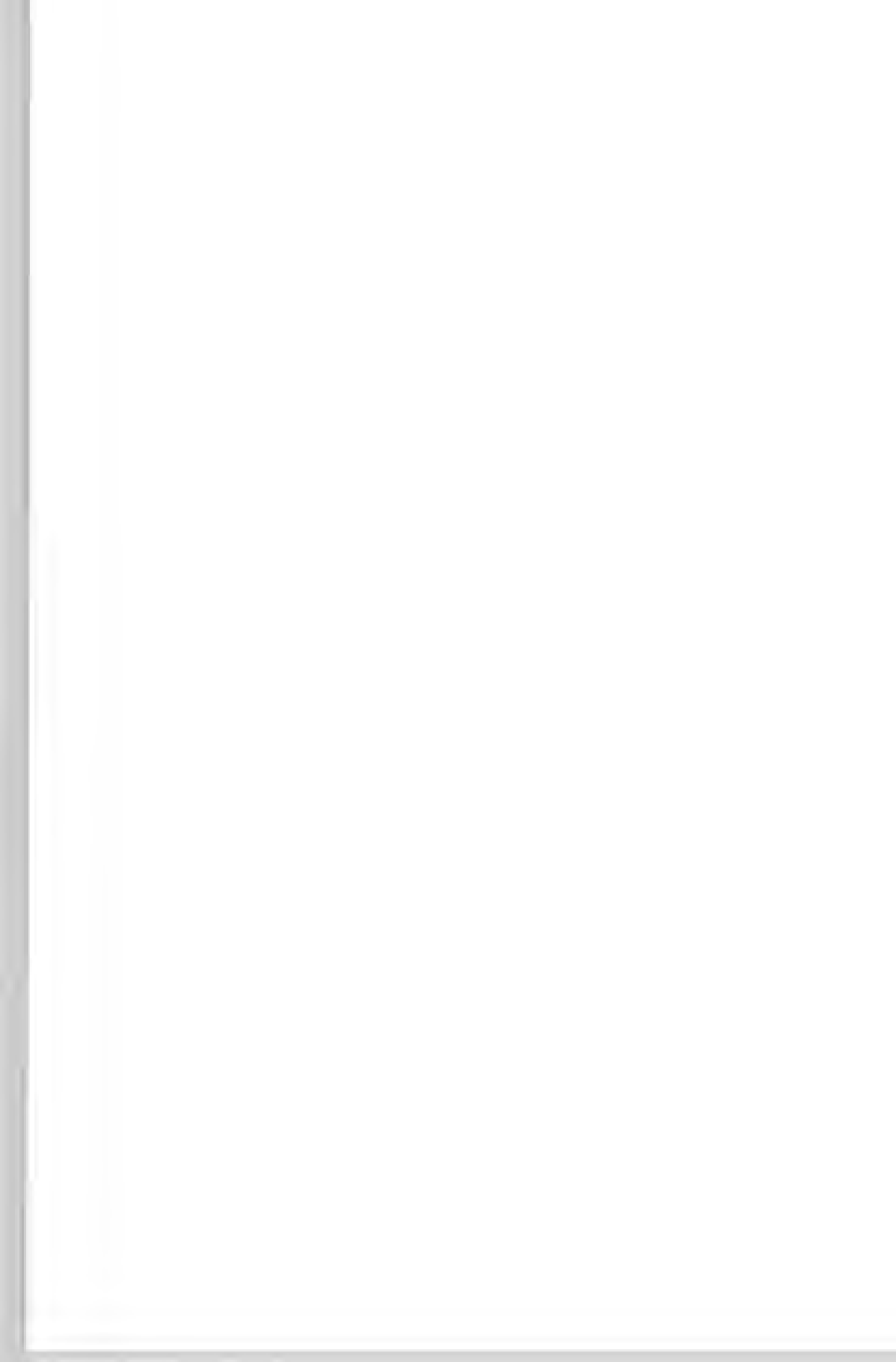
- (١٧٩) - ب: وهي المفعول بها .
- (١٨٠) - ب: لا تنقص جود كثر عطائه. ولا معنى له .
- (١٨١) - ب: - به .
- (١٨٢) - ب: - لا غنى لنا عن رفدك، ولا عوض لنا عن قصدك، فإذا منعت فإلى من غيرك نفع .
- (١٨٣) - أ: لا . لعلها مشطوبة .
- (١٨٤) - ب: سلطنا . ولا معنى له .
- (١٨٥) - ب: ومن خشنا .
- (١٨٦) - ب: كن . وهو خطأ .
- (١٨٧) - ب: وترضي .
- (١٨٨) - ب: عن .
- (١٨٩) - ب: خاشعاً . وهو خطأ لأنه معطوف على اسم أن .

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم دائماً دائماً (١)

الجزء الثامن من

مختصر المنهاج

في القسمة وما يتعلّق بها.



الباب الأول منه

في صفة القسمة وطرح السهم على الآخر وعمل
الأموال بعضها على بعض، وبيع بعض الشركاء،

حصته قبلها

والقسمة هي: تميز بعض الأنصاء من بعض. فإن اشترك قوم مالا وفيهم يتيم، أو غائب لم يجز لهم أن يقتسموا إلا إن حضر وكيله، والعدول؛ فينظرون كيف تعادل السهام أو القيمة بينهم، لا بالمخايرة ولا مع حضور بعض، أو وكيله. وإن كانوا كلهم بلغاً (٢) عقلاء حاضرين جازت بينهم المخايرة.

أبو عبد الله: إن أراد مشتركون أرضاً قسموها، وكتبوا السهام في ورقة، وأعطوها من بطرحها، وقال لهم حاضر معهم: أبدأ من هاهنا، وبعض الشركاء من هاهنا، ولم يدر أنه رأى سهمه في يد الطارح أم لا ؟ أو كتابة اسمه (٣) أم لا ؟ أو اشتبه عليه أم لا ؟ فلا حرج ما لم يتيقن أنه رآه فطرحه الطارح على ذلك. فهناك يكون عليه أن يخبر شركاءه بما كان منه؛ ولا نقول: إنه يحرم عليه سهمه إن لم يخبرهم.

وقال: إن كانت بين قوم أموال، وأرضون على أفلاج، وآبار فإن كانت الآبار يقع لكلّ منهم في منابه منها ما ينتفع به، قسمت كلّ بئر على حدة. وإلا فلا يحمل عليه الضرر، وتحمل كلّ منها على أخرى، ويقسم مال كلّ فلج على حدة، وجاز حمل بعضه على بعض. وما في مجراه (٤) وعوثة وصعوبة في الشرب فإنه يقسم وحده، ولا تحمل أرض على نخل ويقسم كلّ وحده، وكذا الماء، ولا يحمل على غيره. وإن أزال بعض منابه من كلّ قطعة إلى آخر فإن قسمت كلّ وحدها أصراً بشركائه. وكذا

الماء، وجاز إن لم يضر واحداً منهم. ولا يلتفت إلى إزالته إن أضره بل يقتسمون بالعدل بينهم.

فإذا تميز مناب المزيل منابه من أسهمهم دفعه إلى من شاء، فلا ضرر ولا إضرار في الإسلام. وإن كان على أحدهم دين (٥) ولا ينفق ماله إلا إن قسم له سهمه قوسم. وإن اشترى واحد منهم مناب آخر، وطلب إليهم أن يلقوا له سهمه مع ذلك السهم فله ذلك، إن كان من فلج واحد.

وإن قسم الشركاء ما لهم بلا حضور من بعض المسلمين معهم، فلما فرغوا حضروا معهم، وأقرّوا بمعرفة أنصباهم، وما تقاسموا فيه وأتمّوه على أنفسهم بمحضر المسلمين ورضي كلّ منابه فلا نقض بعد ذلك، إن ادّعاه أحدهم بعد إقراره بمعرفة ذلك.

واختلف في أخوين ورثا مالا من أبيهما، ومن أمّهما، واشترى أموالا بينهما، وأرادا أن يقتسما جميع ذلك قسمة واحدة. فأبو عبد الله: لا يجوز حمل الشراء على الميراث، لأنّه إن وقع الدرك على أحدهما في شيء مما اشترياه، فلا يرجع على صاحبه في الميراث (٦)، وبالعكس، ولكن يقسم كلّ وحده، فإن استحقّ على أحدهما شيء من ذلك رجع به على أخيه. أبو الحسن: إن كان المال كلّهما، واستويا في الكلّ، جاز قسمه قسمة واحدة.

وقيل لا يحمل مال قرية على مال أخرى، كما لا يحمل مال فلج على مال آخر — كما مرّ، إلا إن انقطع شيء من الأموال على فلج لا يقسم وفي قسمه ضرر جاز الحمل في قول؛ وإن اتّفقا على حمل فلج على آخر، أو على بئر، أو عكسه، أو بئر على بئر، ولا يقيم فيهم، ولا غائب، ولا مجنون، ولا أعجم، جاز لهم.

واختلف فيما في قسمه ضرر؛ فقيل: إنّه يباع ويقسم ثمنه؛ وقيل: يستغلّ كذلك مشاعا ولا يجوز بيع الأصول إلا باتفاق.

وإن كان أحدهم يقيم وقسم المال بينهم فباع للبالغ منابه، فلما بلغ نقض القسم فإن باع ما وقع له به وكان منتقضا فقليل: تثبت له حصّته من ذلك المال إن أراد

ذلك، وإلاّ فله على البالغ ردّ الثمن. وإن وقع القسم على خياره عند بلوغه في إتمام أو نقص، فتلف بعض المال من يد أحد الشركاء بسيل، أو غصب، فأتمّ بعد بلوغه وطلب بعضهم انتقاضه بعد ذلك الإتمام، فلا يجد ذلك إن رضوا بذلك. وإن طلبه قبل بلوغه فقليل: لا يجده أيضا لأنّه قد رضي به قبل، وإنّما النقص [٣١] لليتيم. وقيل: يوقف على رضاه. فمن عليه النقص كان له فيه، فإن بلغ، وأتمّ القسم، ثبت على البالغين.

وقيل: إن كان في الشركاء يتيم، ونظر القاسمون، أو القائمون له، أنّ عليه في منابه ضرر انتقض القسم، وإن لم يكن عليه في النظر ضرر، وقف، فإن بلغ وأتمّه تمّ، وإلاّ انتقض، ولا نقض لشركائه البالغين على قول، لأنّهم رضوا به.

ابن علي: إن اقتسم إخوة مالههم وهم به عارفون، وكانوا بمنزلهم، ثمّ قال بعضهم: لم أره قريبا، ولا أرضى القسم، فلا يلزمه حتّى يعلم أنّه نظره يومه، أو قبله بأيام وإن كان بالخيار ممّن يجوز منهم فمن اختار سهمها ورضي به لم يجوز له أن يرجع بعد، ولا لمن خايره. وإنّما النقص في السهام إذا طرحت وبان فيها الغبن ما لم يعمر كلّ منابه ويستغله.

أبو عبد الله: من له حصّة في مال فأعطاهما آخر، وقسم ثمّ رجع في عطيته مدّعيّا أنّه لم يعرف ما أعطى، وطلب نقض القسم فله الرجعة، لا النقص إن لم يحرز المعطى له السهم بعد القسم. وقيل: إن باع أحدهم حصّة من نخل عوضا، أو أرض، أو ماء في خبائر لا مقسومة وبقيت له حصّة في شيء من ذلك، أو باع حصّته من جميع ذلك لناس لكلّ منهم شيء منه، فإنّه يعدل العدول هذا الماء من الخبائر بالقيمة ثمّ يسقطونها على سهام الشركاء. فإن وقع سهم البائع بالتأليف في الموضع الذي باعه تمّ بيعه وإلاّ فسد لأنّه ضرر على شركائه، ويرجعون يقسمونه ويجمع لكلّ حصّته في موضع، وكذا النخل، والأرض، والمنازل. وإذا أراد بعضهم أن يؤلف منابه إلى مناب صاحبه ليكون منابهما واحدا، وأبى الآخرون ذلك، فقليل: لهما ذلك إن لم يضرّا بذلك غيرهما، وقيل لا. ويأخذ كلّ (٧) منابه وحده، فإذا بان فعل فيه ماشاء من تأليف أو غيره.

وإن قسم مشتركون مالا مثامرة سنين معلومة ثم مات أحدهم، فلا يثبت ذلك على يقيم، ونحوه وجاز نقضه لمن أراد.

وقيل: في مشتر لحصص من مشترك، أنه إن اشترى حصصا من جملة المال من فلج تجرى فيه قسمة واحدة، فإنه يجمع له حصصه في موضع إذ لا ضرر على شركائه في التأليف، والتفريق يضره، لأن هذه الشركة كلما اجتمعت كانت (٨) أفضل للقسم، وأحظى للشركاء، ويكون على أقل السهام؛ ثم يجعل لذي سهام واحد، ولكل من الشركاء سهم، ثم ينظر العدول في السهام على أقصى ما قدروا عليه من التعديل، ثم يشترطون عند طرحها أن الابتداء على موضع كذا وكذا، ثم كذلك فإن وقع الأول لذي سهم أخذه، وإن وقع لذي سهام أخذها متوالية، ثم كذلك حتى يستوفي كل منهم (٩) منابه، وإن كان المال لواحد إلا سهما منه، فكذلك، ولا ضرر على شركاء في تراحم الأسهم لواحد بإتلافها له، وذلك ينفعه؛ ولو باع حصته من موضع من مال الفلج الذي يقسم مرة، فهناك يدخل عليهم الضرر بتفريق السهام، ولكن يقسم المال كما قلنا على أقلها ولا يلتفت إلى إزالته حصته - كما مر.

وإن باعها من قطعة على فلج ولا عليه إلا ذلك الموضع من مال الهالك جاز له، ويقسم للمشتري منابه ولا ضرر في ذلك. وإن بقي من المال شيء على الفلج وطلب أن تقسم له حصته من ذلك الموضع دون مال الهالك من ذلك الفلج، فإنه يقسم ما بقي ثانية. وقيل ينظر فيه العدول، فإن لم يروا عليهم ضرا في التفريق جاز، وإلا فلا يحمل على أحد؛ وقيل: يقسم مال هذا الفلج واحدة، فإن وقع للبائع حصته من جملة المال في هذه القطعة ثبت البيع، وأخذها منها، وإلا بطل ورد على المشتري الثمن؛ لأنه لم يقع له منها شيء إلا أن شرط عليه الشروي (١٠) فيكون له؛ وإن وقع للبائع من الموضع أقل مما باع، ثبت للمشتري ما وقع له ولحقه بالباقي من الثمن، وإن وقع له أكثر منه فله ما اشترى، والفضل للبائع.

ويقسم المتاع والآنية وتباع الدواب ويقسم ثمنها ويأخذ الشريك منها(١١)
بالقيمة، والعبد يستخدم بالأيام على قدر الحصص إن كانوا(١٢) في قرية واحدة، ولا
يتجابرون على بيعه عند ابن علي.

وإن تفاضلت السيوف أو غيرها فقال كلّ منهم: أنا أخذ مناي من كلّ منها،
لم يجده، وتقوم ويزاددون فضل القيمة فيها. وإن اختلفوا بيعت بمزايدة. وما يكال أو
يوزن قسم بكيل، أو وزن، إن لم يقع فيه تفاضل وغبن(١٣)، بلا خلاف. وإن كانوا
بلغا عقلاء خُصَّراً، ورضوا بقاسم بينهم، وإن غير ثقة ففعل ورضي كلّ بمنايه، ثمّ
ادّعى أحدهم الغبن، واحتجّ أنّه لم يعدل السهام العدول ثبت القسم، ولا حجة له،
إلاّ إن كانت فيه جهالة، وموجب نقض.

الباب الثاني

في القسم والدخول فيه من حكام أو غيرهم

[٣٢] ومن طلب قسم مال بينه وبين غائب، أقام الحاكم له وكيلا يأخذ له سهمه، وأمر بالقسم بعد أن يصحّ أنّه بينهم على كذا وكذا سهمًا، ويشهد على مال الغائب شهودًا.

وإن حضر الورثة إلى الحاكم وتقارروا على مال أنّه لهم، وطلبوا منه الأمر بقسمه، فليس له أن يأمر به ولو علمه لهم، إلّا إن شهد به عدلان، وأنّه يقسم على كذا وكذا بينهم، فيأمر بقسمه حينئذ، وجاز للقسم أن يقسموا الأموال بين الناس إن علموها لهم، واطمأنوا بها لا على معنى الحكم منهم لهم بذلك.

وقيل: على الحاكم أن يحكم بين الشركاء بقسم أموالهم إذا طلبوه إليه، ولا يلزمه أن يتولاه بينهم، ولا يجبر قاسما بينهم، وعليهم طلبه، وله أخذ الكراء عليه، إلّا إن كان الإمام أو القاضي قد (١٤) نصب من عدوله من يتولّى المقاسمة بين الناس، والنظر فيما شجر بينهم، ويموتهم من بيت المال إن رأى (١٥) ذلك صلاحًا.

وجاز في القسم الثقات وإن لم يكونوا أولياء في الدين، وكذا في الشهادات على الأموال ولو من قومنا. أو كان في الشركاء أيتام، أو غياب.

وإن احتجّ واحد من الورثة في المال، أو ادّعى فيه وقف المال، ودعي الطالب ببيان ما يدّعيه، فإن صحّ له بمحضهم أو وكلائهم، أنصفه، وإلّا قسمه على العدل، وبيع ما خلف الهالك من عبيد، وحيوان إلّا إن كان ممن أمواله ذلك؛ كالأعراب والذين أموالهم المواشي فلا تبع، أو كانت المواشي حضرت عليها زراعة فإنّها (١٦) تسقى إلى حصادها، ولا تقتل.

وإن ادّعى مدّع في عبد أو دابة كان في يد من كان بيده ومؤنته عليه، فإن صحّ لمُدّعيه غرم ما أنفق عليه لمن كان بيده (١٧) من يوم وقف ولا يحال بينه وبين استعماله.

وإن امتنع بعض الشركاء من القسمة، ارتفعوا إلى الحاكم فيجبره أن يقاسمهم، فإن أبي، حبس حتى يدعن للحق (١٨)، وإن لم يكن قوام بالحق ينصفون الخصوم لم يكن للشركاء أن يقسموا الأرض مثلاً (١٩) ويزرعوا حصصهم ويتركوا مناب الممتنع، ولكن يزرعونها كلها ولو كره، ويأخذون ما عزموا من الثمرة، ثم يأخذ كل حصته منها بعد المؤنة.

أبو الحواري: إن دعاك قوم وأوقفوك على أرض، ونخل فقالوا: إنها لنا واقسمها بيننا وأنت لا تعرفهم، وفيهم نساء. وقالوا: قد وكلن وكلاء، وقال الوكلاء: نحن وكلاؤهن، قال: فإن كنت عارفاً بالقوم، جاز لك قسم المال بينهم ولو لم تعرفه إن كانوا يدعون، ولا يجوز ذلك للحاكم حتى يصح عنه أنه لهم - كما مر - لأن قسمه ثابت كحكمه. وقد تعجب بعض الفقهاء وقال: كيف يدعى الناس بالبيئات على أموالهم إن أرادوا بيع شيء أو قسمه أو قضاء صداق منه وربما تكون لهم أموال لا يجدون عليها بياناً، قال وكأنه يذهب إلى جواز ذلك فيه ومنه حتى يصح أنه لغيرهم.

فصل

المشترك على أقسام، منه ما يقسم جيراً وصلاحاً للأرضين، والسدور والبساتين ونحوها، ومنه ما لا يصح فيه القسم كاللؤلؤ والجوهر، ومنه ما يقسم صلاحاً لا جيراً كالبناء المنفرد والسفينة. فإذا كان عبداً ودار بين شركاء وكل يريد استخدامه أو سكنها أولاً، فقليل يجبرون على الإقتراع، وقيل إن لم يتفقوا على أمر جبرهم الحاكم على بيعه.

وجاز لأهل الذمة أن يقسموا بين المسلمين إن كانوا بلغا راضين عقلاء، وإلا فلا يلي ذلك إلا الثقات - كما مر -.

وأقلّ من يليه رجل ثقة بصير بالعدل فيه مأمون عليه، وقيل الواحد لا يكون حجة، ولا بدّ من اثنين فأكثر، وهذا مجمع عليه. والأوّل متّسع فيه.

وإن كان في الورثة يتامى وقدر الثقات على القسم وأبصروا عدله ولا يخافون تولّد فتنة عليهم في دين، أو نفس، أو مال؛ ممّا تجب لهم به التقيّة، فلا يسعهم ترك ما قدروا عليه من إقامة العدل فيه؛ فإن تركوه لزمتهنّ التوبة لا الضمان؛ وعلى الشركاء أن يقوموا بأماناتهم وما بأيديهم من حقّ الأيتام على ما يوجبه الحقّ في ذلك حتّى يجدوا من يقسم لهم ذلك.

وقيل إن وصل إلى حاكم طالب لقسم ما خلفه هالك على ورثته فهو مخير في تركهم وفي أمرهم بإحضار بيان صحّة موته وتركه [٣٣] لمن ذكر من الورثة وما تجري عليه سهامهم إن لم يحكم الفرائض، فإذا صحّ عنده ذلك أوصلهم إلى قسمه، وعليهم صحّة كلّ شيء في موضعه؛ واختلف فيه إذا علم جميع ذلك، ف قيل لا يحكم في شيء بعلمه، وقيل ما علمه بعد أن كان حاكما فله أن يحكم فيه به، لا فيما علمه قبله إلّا بإقرار أو بيان في حين الحكم بأن تشهد البيّنة بمعينة الشخص أنّ هذا المال أو الأرض، أو الدار، أو المتاع، أو نحو ذلك من متروك فلان بن فلان أو من ملكه، لا نعلم أنّه أخرجه منه إلى أن مات.

الباب الثالث

في القسم إن كان فيه غلط أو نسيان أو غبن، أو

خفاء بعض السهام؛ وفي الشركاء إذا قسموا ولم

يحضروا عدولا

وقيل في إخوة ذكور بلغ قسموا ما لهم ولم يدخلوا أحدا بينهم وتساهموا وأخذ كلّ منهم (٢٠) منابه وزرع من زرع منهم سهمه وقطع منه شجراً (٢١) وغلّى لذلك سنة أو أكثر، ثمّ نقض الزارع القسم واحتجّ بأنّ مقاسمتهم بلا حضور أحد معهم بجهولة، وتمسك الباقيون بسهامهم، فلا ينصت إليه، لأنّه إذا عرف كلّ منابه وقبضه ورضي به فليس لأحدهم أن ينقضه بعد، إلّا إن اتفقوا على ذلك، أو يتبيّن عليه غبن قدر العشر؛ فإنّ قدروا على استخراج (٢٢) من غابنه له والقسم بحاله (٢٣) جاز لهم، وإلّا فسد القسم، إلّا أن علمه المغبون ثمّ رضي به أو عمر عليه بعد معرفته به أو أحدث فيه (٢٤) حدثاً كبيع أو هبة أو صداق، أو رهن فلا نقض له حينئذ، وثبت عليه الغبن؛ وقيل: إن كان قدر العشر إلى الخمس ردّ الغابن من منابه على المغبون حتّى تستوي السهام؛ وقيل: لا ينتقض القسم به وإنما يزداد المغبون؛ وإن كان بمخايرة فمن اختار سهماً فقبضه فهو ثابت له وعليه ولو به غبن وإنما ينتقض إذا (٢٥) كان بالقرعة وصحّ فيه ما لم يعمر كلّ منابه — كما مرّ — ولا مدّة لذلك، إلّا إن كان ذلك من زيادة في سهام من إصلاح من أصحابها (٢٦). وإن استحقّ شيء منها من أحدهم فالقسم بحاله، ويردّ عليه سائرهم قدر ما استحقّ عليه ولا نقض.

ابن أحمد: إن قسم قوم ما اشتركوه بمخايرة أو قرعة ثمّ بان غبن فيه على أحدهم فقال بعضهم: إن شتّم أئمنناه وإن شتّم نقضناه، ثمّ مرض أحدهم وحضروا

عنده وقالوا جميعا: إنا قد نقضناه برضى منهم، ومات المريض فإنه منتقض اتّفاقهم على نقضه.

وقيل: في وارثين مالا أرادا قسمه وقوماً (٢٧) قطعة بخمسين درهما ثمّ نقضه أحدهما، وقال: قد غبت، والآخر (٢٨): أني لا أقيلك، أنّه إن قبض الثمن وعرفه من قيمتها فلا يجد الرجوع في ذلك؛ وإن قسما بالقرعة فإنّ العدول يقفون على السهام فإن رأوه غبنا قدر العشر ردّ الغابن - كما مرّ. وإن قسما بمخايرة فلا رجوع بعد القبض.

أبو علي: إن كان في مال قطعة من حرام ثمّ قسمه الورثة فوقعت لبعضهم في منابه لم يضر ذلك من أخذ الحلال، وجاز له وأخذ الحرام يسلمه إلى أهله ولا يرجع على شركائه ولعلّ ذلك لعلمهم به.

الباب الرابع

في قسم الشجرة (٢٩) قبل إدراكها

أبو سعيد: إن أراد المشتركون ثمرة نخل قسمها قبله عذوقاً لم يجوز بلا خلاف، إلا إن اشترطوا قطعها من حينهم ولا تترك عليها، ولا يجوز إنمامه بعده للنهي عنه من جهة الربا لا من جهة الجهالة، وهو كبيعها قبله وما لم يجوز بيعه لا يجوز (٣٠) قسمه. وجاز بيع الذرة إذا أدركت قبل جزرها إلا البر لأنه لا يرى من خارج ففيه جهل وجازت فيه المتأمة.

وإن أدرك التمر جاز قسمه كبيعته. وإن قسم النخل وعليه تمر غير مدرك فوقع في مناب أحدهم، فقليل: هو له دون شركائه، وعليه الأكثر، وقيل للكل لأنهم قسموا بعد استحقاقهم له بالشريكة.

سعيد: لا يجوز قياض عذوق نخلة من بلد بآخر من آخر وقسم العذوق على النخل ضعيف لأنه بالتقدير لا بالكيل أو الوزن، وربما صح لأحدهم خمسة مداخير ومثله ثلاثة، وجازت فيه المتأمة (٣١) إذ لا ربا فيه بعد الإدراك.

أبو سعيد: إذا قسمت أرض وفيها زراعة لم تدرك فقليل: القسم ثابت والشجرة مشتركة، وقيل لكل ما وقع له في منابه منها إلا إن شرط بينهم شيء، وقيل منتقض لأجل الزراعة لأنها مشتركة، وكذا كل ذي ساق إن عدم اشتراطه في القسم، لأن حكمه على الشركة حتى يقع عنده، وقيل [٣٤] إن اتفقوا على قسم العذوق ورضوا به وقد بلغوا وحضروا ثبت؛ وإن كان فيهم يتيم له وصي فله أن يأخذ له بقدر حصته بالمثامرة من طريق النظر إن رآه أصلح له.

الباب الخامس

في قسم النخل، والشجر، وشرط (٣٢) رفع الفسيل

أبو عبد الله: إن كانت بين شركاء سدره أو غيرها من الشجر، فطلب أحدهم قسمها وكره الباقيون فلا تقسم، ولكن تقطع ثم تقسم مقطوعة ثمرتها إن كانت مثمرة وكذا النخلة. وإن اتفقوا على بيعها بيعت وقسم ثمنها.

وقيل: إن اقتسموا أرضا بها سدره أو غيرها من الشجر وهي صغيرة يومئذ فوقعت الأرض لواحد والشجرة لآخر، فعظمت واتسعت أغصانها، قال أبو علي: ليس لها إلا قدرها يوم القسم ويقطع عن الأرض ما زاد بعده إن علم ذلك.

وقيل: إن قسم نخل ولم يشترط له أرض وأخذ كل منابه ولا طرق، ولا مسقى وأجلها واحد أو منقطع، فقبل: يأخذ كل بقدر ماله الذي لو وقف عليه الحاكم لحكم له به، أو لو قاسمه شريكه ووقع له لم يضق عليه، وقيل: ليس له ذلك إلا بمقاسمة، ويثبت للنخل القياس من الأرض، ولو لم يشترط عند القسم.

والطرق والمساقى إن لم تشرط عنده، ولم تقع منهم متامة على شيء وكان في ذلك ضرر، فقبل: ينتقض القسم، وقيل: يتم وتكون المساقى حيث أدركت، والطرق حيث كانت واختاره حميس ما لم يقع ضرر على أحد.

أبو الحواري: إن قسم إخوة مالههم فوق لأحدهم في أرضه أصل كرمه ومجتنها عليهم، ويأكلونها معا إلى أن مات وخلف يتامى، فإن شرطوا عند القسم قطعها (٣٣) قطعت، وإلا فهي للورثة جميعا وعليهم إخراجها من أرض اليتامى، وليس لهم أكل منها ما دامت في أرضهم، لأنها في الحكم لأصحاب الأرض، ولا لهم أن يدعوها في أرض اليتامى، إلا إن كان في النظر إن تركها في أصلها وعلى مجتنها وقسمها الأول صلاح لليتامى فيجوز تركها على ذلك.

ابن بركة: إن اشترى كاً (٣٤) رجلان أرضاً بها نخل وشجر فاقسماها فوق لکل منهما شجر في أرض آخر، فإن تراضيا على ذلك جاز لهما؛ وإن أرادا احتكاما عليه حکم على من عنده الشجر لشريكه بقيمته أو بقلعه؛ وإن تقاسما على أن يكون لکل شجرة عند شريكه فهو فاسد.

وأما النخل العاضدية فإنها تقسم الأرض بينهما بالقياس ولو بين نخلتين أكثر من ستة عشر ذراعاً، ولاحد في ذلك. ولكل نخلتين ما بينهما من الأرض، إلا إن شرط عند القسم لکل ما شرطه لها فهو ثابت لها.

وأما الضوادي فإن كان بين نخلتين منها أكثر من ذلك رجعت (٣٥) كل نخلية إلى ثلاثة أذرع، وإن تفرقت بأرض نخل فقسمت وحدها والنخل وحده وشرطوا بينهم وقائع فطلب طالب منهم سقيها وإخراج صلاح لها فلا يحده (٣٦) إن لم يستثنه عند القسم ولهم أن ينقضوه.

وإن قسم قوم أرضاً على أن لا يفصل كل على صاحبه فإن جعلوا بينهم حداً فهم على ما جعلوه، وإن لم يقع بينهم شرط فمن أراد أن يفصل في منابه من الأرض فليفسح عن أرض جاره ستة عشر.

وإن اشترطوا عند القسم خشى (٣٧) شيء من النخل وأراد أحدهم النقص به، فإن كانوا بالغين عند اشتراطه راضين به وكان صلاحاً لهم فقد ثبت ويخشى ما شرط خشيه لإصلاح يجمع عليه. وإن لم تكن النخل مشروطة معروفة وأرادوا النقص فإن جهل ذلك ولم يتأموه على معروف بينهم خيف نقض القسم إن كان فيه ضرر. وإن شرطوا (٣٨) خشى معروف من الرأس فهم شركاء فيه. قال حميس: ولا يعجبني خشيه إلا برأيهم معاً، لأنه لهم، وما خرج منه فهو شركة بينهم عندي. وإن شرطوا (٣٨) أن كلاً يخشى نخله لم يكن عليهم أن يعطي بعضهم بعضاً من الخوص ونحوه إلا إن شرط من رأس المال؛ وإن اتفقوا أن يتركوا ما شرطوه للخشى للثمرة جاز إن بلغوا وعقلوا، وإن خشوا ما شرطوا وكان المخشى مما يلي بعضهم بعضاً، فإن شرطوه وقائع فالأرض مشتركة (٣٩) في الأصل تدخل على سبيل القياس؛ وإن شرطوها له وعليه قطعها قال:

فلا بئس لي إلا أنّها لهم بأرضها وقياسها المراد به الحريم، والله أعلم على ما يثبت منه [٣٥] بين النخل في شركتهم؛ وكذا إن كان النخل وقائع، والبصل إن كان بين شركاء فطلب بعض بيعه جدبا وبعضهم عدمه ويترك (٤٠) رؤوسا، فقليل: يرجع إلى المعتاد في الموضع، وإن اختلف كان على الأغلب إن عرف، وإلا فعلى الأوسط المعروف.

وكذا قيل: في فحالة النخل إن كانت بين شركاء فطلب بعضهم قسمه غيظا قبل إدراكه وبعضهم تركه إليه. فعن عزّان: أنّه إن كان الفحل من فحالة تخرج غيظا فلهم إخراجه غيظا، وإن كان من فحالة النبات فإنه يترك حتّى يصلح له. وكذا ما كان كالبادنجان، والقثاء، والموز ونحوها إن طلب بعضهم قسمه قبل أن يصير في حدّ الإدراك فلا يجده إن أبوا منه ولا يلزم من امتنع منه قبله إن تلف ضمانه.

الباب السادس

في قسمة الماء

فمن خَلَفَ ماء في خبورتين (٤١) وفي ورثته يتيم واختلفوا في قسمة فطلب بعضهم أن يقسم بالتأليف وبعضهم أخذ نصيبه من كلّ خبورة فقليل: إنما القسم بالتأليف لكلا يتضرّر أحد. فإن كان إذا قسم به تباعدت النوب وحصل الضرر على الشركاء لم يجبروا عليه، وإنما يراعى معنى الصلاح في ذلك.

وقيل: في فلج غير مقسوم وفيه أرض تسقى بالنزف وأخرى بالسيح وأصحاب النزف ينزفون والماء مار وأصحاب السيح يسقون إلى أن يقلّ ماء الفلج. وإذا نزف انقطع عن سقي السيح، واختلفوا في ذلك فقليل: إن كان هذا يثوارته الآخر عن الأوّل فهو على ما أدرك، فإن كان إذا نقص الماء أو زاد فليس لأصحاب السيح إلا فضل أهل النزف فهو كذلك. وقيل: هذا لا يثبت لرجوع المضرة على أهل السيح وإنما يرجع هذا الماء إلى نظر العدول في قسمة إذا قلّ الماء أو كثر ولا تعتبر فيه العادة، ولو سبق أنّ أهل النزف ينزفون وغبت أرض أهل السيح لأنّ هذا من الضرر قياسا على الفلج إن كان يسقي أرضا كلّها سيحا الأوّل فالأوّل، ولا يسقي الآخر حتّى يروي الأوّل؛ فقالوا في ذلك: إن كان الفلج يسقي أرضه على عشرة أيام فمضت ولم يسق إلا الأوّل لقلّة الماء (٤٢) أو الأوّل والثاني وبقي الآخرون بلا سقي، فزرع المتقدمون أراضيهم وغبت أراضي المتأخرين، فقليل: هو على ما أدرك لا يزال عنه وهو قول أبي المؤثر. وقال نيهان: يسوّى بين الكلّ على قدر سقيهم عند توسّط الماء وينقص كلّ من زراعته حتّى يعمّم النقصان.

وقيل: إن كان الفلج غير مقسوم فلا يجد أحد بدع أرض ويسقيها منه إلا برأي أربابه. وقيل: في جماعة لهم فلج يدور على يوم وليلة على أرض معلومة ولم يجز في الماء قسم قديم ثمّ اختلفوا بعد ذلك فيه وخافوا الفتنة بينهم فيه على تلك الأرض المعروفة

لكلّ منهم سقي أرضه من ذلك الفلج، وقد طلب أهله وصلحاؤهم قسمه خوفا من ذلك فخالفهم بعضهم وقد وقع الضرّ على الضعيف وغيره في ذلك. وعرف أهل البلد قديما وحديثا أنّه يدور على الأرض لا تقديم لأحد منهم على آخر، فقيل: لا يحكم بقسمه إلّا إن اتفق أهله جميعا عليه ولا يتيم فيهم ولا غائب، وإلّا فهو على ما عرف من حاله.

ومن أراد الفتنة أخذ على يده صاغرا راغما ولا يتحوّل الحقّ الثابت بين أهله والأشياء على أصولها المعروفة بها حتّى يصحّ بطلانها بوجه فيرجع حينئذ إلى ما عرف أنّه حقّ بما لا شبهة فيه.

ابن أحمد: من له نصف ماء والنصف بين ثلاثة ثمّ اشترى الأوّل أثر ماء من أحدهم والماء يدور ليلا ونهارا ويتقلّب فإذا دار الذي اشترى منه نصيبا أوّلا اتّصل النصيب بمائه وإذا دار آخر أو وسطا انقطع عن مائه وطلب اتّصاله بمائه دائما، واحتجّ أحد الشركاء أنّ هذا الأثر في ماء البائع فحيث وقع كان الأثر فيه؛ فقيل: إنّّه يرجع إلى عادة مساقيات أهل الفلج فإن اعتاد لهم أنّ كلّ أحد يضمّ ماءه إلى مائه فهو كذلك، وإن اعتاد أنّ مياههم معقودة ولا يجر أحد ماءه إلى مائه فكذلك، وانظر في هذا.

وقيل: في قوم بينهم فلج أصل أو رم ويعرف كلّ منهم منابه من الماء من دور معروف ثمّ كسر الفلج أو غاب الناس عنه والتبس عليهم ما يفعلون به، وفيهم الأيتام والغياب والمساجد ومن لا يريد القسم وأراده بعضهم، وأنّ كلّاً منهم يأخذ منابه على ما كان ولا صحّة في ذلك إلّا من قول العمّال ومن لا ثقة له، أو من قول ثقات، فقيل: إن قال فيه الثقات وعرفوا الناس مواضع مياههم قبل قولهم وأخذ كلّ ماء؛ وإن لم [٣٦] يتبيّن أصلا وهو راغد اجتمع ثقاتهم وكبار أهل الفلج ويقيمون للغياب وكلاء ويقسمونه ويردّونه على ما كان أوّلا. ولا يجوز لأحد أن يأخذ ماءه إلّا إن عرف موضعه، كان الماء أصلا أو رما.

وقيل: إنّ من له ماء في شركة يتيم أو غائب وعدم من يقاسمه، فليل: إنّ له أن يسقي من الماء بقدر مائه ويدع الباقي. وعن أبي الحواري: فيمن له شركة في مال، أو ماء، أو عبد مع يتيم، أو غائب أنّ له أن يقسمه بنفسه ويأخذ حصّته إن كان يبصر القسم ويعدل فيه.

الباب السابع

في قسم الآبار

أبو علي. قيل: إنَّها تقسم على قسم الأفلاج كلَّ بئر على حدة فمن أراد أن يقايض بحصَّته بعد قسمها أحدا من شركائه أو غيره جاز له. وقيل: لا تقسم كلَّ بئر وحدها ولكن يحمل بعضها على بعض، وتقسم إن كان لا يحصل لكلَّ منهم ما ينقطع له فيه عامل أو لا ينتفع بحصَّته أو تبيَّن في ذلك ضرر. وقيل: تقسم كلَّ على حدة فإن كان لا يصحَّ لواحد منهم ما ينقطع له فيه عمال أجروا على أن يكون عاملهم واحدا، ويكون على كلِّ قدر منابه من الدلاء والحبال والمناجير والأخشاب وما يحتاجون إليه، ويتوصَّل كلٌّ إلى حصَّته من معناده أنَّه يصل إليها وله طريق منها إلى أرضه، فإن كان له إليها طريق من واد أو من ظاهر أو من غيرهما مضى عليها إليها. وقيل: إنَّ الشريك إن كان لا ينتفع بما يقع له فإنَّهم يجيرون على البيع وقسم الثمن. وقيل: يترك المشترك بحاله وينتفع كلُّ بقدر منابه.

وعن أبي سعيد: أنَّ من له أرض فيها بئر ومعه فيها غيَّاب أو أيتام أو بالغون وأبوا من القسم ولم يصل إلى حصَّته منهما بالحكم لعدمه فله أن يزرع قدرها من الأرض ويزجر من البئر؛ وقيل: لا يجد ذلك في الأرض ويجده من البئر، لأنَّ الأرض لا تنقسم إلَّا بالنظر؛ وينقسم ماء البئر بالساعات والأيام.

وإن كانت بين شركاء وجبَّها ومصبَّها في مال أحدهم، وكذا الطرق والسواقي، فأراد من له مناب في البئر أن يخرجها إلى أرض غير أرضه التي تشرب منها أو ينتفع منها أو يقعد منها شيئا لمن لا شرب له من البئر قبل فمَنعه بعض شركائه، فإن عرفت حصَّته أنَّها ثلث، أو نصف، أو نحوهما من الأجزاء فله أن يتصرَّف في ماله كيف يشاء من بيع، أو إقعاد، أو إخراج إلى غير أرضه إلَّا إن منعه من في أرضه البئر أو الجبَّ أو الطرق أو السواقي فله منعه لتولَّد الضرر عليه.

وكذا إن كان على بئر منجور أن كل منجور لناس وهي ومصبتها وجهها في أرض أحد فأراد أحد من أصحاب المنجورين أن يزجر أرضا غير أرضه أو يمنح أو يقعد أو يبيع لمن يخرج ماء البئر لغير أرض تزجر منها فلا منع إلا لمن له البئر أو الحب أو المصب أو نحو ذلك مما مر أو جميعه أو بعضه في أرضه أو لخوف من أهل البئر نقصان مائها من زيادة الزجر فلهم منعه من ذلك.

ابن أحمد: إن كانت بين قوم أرض على الزجر وهي مقسومة والبئر بينهم وهي في سهم أحدهم وقد انهدمت واتسعت في ماله وطلب من شركائه أن يجيروها ويغرم كل من لزمه فأبوا ولحقه الضر فإن اتسعت في أرضه بعد القسم وأخذت منها شيئا فعليهم إصلاحها على قدر الحصص. وإن قسموها وهي متسعة فهي بحالها إلا إن تبين لهم الضر معا ولا يقدرّون على الزجر منها إلا بإصلاحها اختير إجبارهم عليه. وإن أراد رب الأرض أن يتعاونوا على حفر بئر أخرى فيها ويعطّلوا الأولى فلا إجبار عليهم إلا إن اتفقوا على ذلك.

ابن محبوب: إن البئر إذا لم يقع لكل من الشركاء منها ما يتقطع له فيها عمال فلا تقسم، وتقسم أرض كانت على غير الزجر. أبو سعيد: إن كان يقع لكل في منابه منها ما ينتفع به مثل فسل نخلة أو شجرة أو غير ذلك لا إن كان دون ذلك مما جرى به العرف إن مثله لا يتقسم فلا يجبرون على قسمه. وقيل: إن كانت الأرض مما يزجر ولا يقع لأحد من منابه ما يعمل فيه عامل أجبروا على كون عاملهم واحدا ولو أراد بعضهم أن يعمل لنفسه لا لشريكه لم يجد إلا كون عاملهم واحدا.

أبو الحواري: إن كان في الأطوى المشتركة أيتام جاز أن تقسم بالقيمة وحمل بعضها على بعض ويلي ذلك الثقات العارفون.

الباب الثامن

في قسم المنازل

أبو سعيد: من ترك ذكورا وإناثا ومنازل عامرة وخرابا فتراضوا أن يأخذ كلّ عامرا وخرابا فقسموا على ذلك وعمرّوا وسكنوا ثمّ إنّ بعضهم طلب الفسخ لضرر لحقه أو لاختلاف بينهم وأبى عليه شركاؤه. فإن كانوا بلغا عقلاء عارفين بما تراضوا عليه لزمهم ذلك ولا نقض له إلّا بموجب للحقّ إن غاب ذكره.

[٣٥] وقيل: إنّ البيوت المعمورة تقسم بالقيمة والخراب بالدراع. وإن قسموا دارا وفيها مورد ولم يشترطوا أنّه لمن وقع في حصّته والكلّ يحتاج إليه فسد القسم إن طلبه أحدهم ويخرجون للمورد طريقا من جملة الأرض كلّ بقدره من حصّته ويسرّ كلّ على نفسه ممّا والاّه منه ولا يلزمهم أن يجعلوا بابا على باب الدار التي تجمعهم إلّا إن اتفقوا عليه.

وإن كان بين رجلين منزلان فقال أحدهما: آخذ حصّتي من كلّ منهما والآخر ألف لك وتالف لي فأبى منه فإن كان يصحّ لأقلّهما من كلّ بيت سكن ينتفع به بلا ضرر عليه فيه فلا يجبران على التاليف، وإلّا أجبرا عليه أو البيع. وكذا إن كانوا أكثر فإنّه ينظر إلى أقلّهم سهما كذلك فإن لم يصح له ذلك أجبروا على البيع ممّن طلبه منهم.

وقيل: إن كانت المنازل في قرية واحدة قسمت بالحمل — كما مرّ — كمال يسقى من فلج واحد. وقيل: تقوّم بالدراهم وي طرح عليها الأسهم وكلّ من وقعت قرعته على موضع أخذه وتراددوا في فضل القيمة.

وصفة السكن المنتفع به إذا صحّ للأقلّ من المنزل سبعة أجداع عمارا وقدر سبعة خرابا، فذلك سكن يصلح للضعيف وينتفع به القانع. وقيل: إنّ حدّ ما لا ينقسم

ويحكم (٤٣) ببيعه هو ما لا يختفي فيه السر لأحد من الشريكين عن صاحبه من الضيق فما كان هكذا يحكم ببيعه أو سكنه بمدة وبتركه ويستغل إن كانت له غلة لا يقسمه.

أبو سعيد: من له حصّة في منزل فسكنه فعليه الكراء بشركائه على ما قدر ما لكلّ منه. وقيل: إن كان واسعاً وسكن منه ما لو قسم لكان له قدره منه واعتقد في سكنه أنّه سكن في منابه لم يلزمه كراء لهم ولا أن يترك المنزل إلى شريكه ليسكنه إذا لم يحل بينه وبين شركائه، ولا بان من سكنه فيه (٤٤) ضرباً وجاز لشريك اليتيم فيه أن يسكن معه فيه بلا كراء إن كان يسكن قدر منابه لا أكثر منه. وإن كان لبالغ حصّة فيه قليلة لا يقع له بها سكن حسب البيت بقعادة على قدر ماله في المنزل بالخصص.

وإن خرب منزل وبقي أرضاً لا عمارة فإنّه يقسم كالأرض ويحمل عليها. وإن بقيت فيه عمارة وإن قلت فإنّه يحمل على المنازل في القسم. وإن قال بعضهم: ندعه خراباً ونقسمه أرضاً؛ وبعضهم: نعره ونسكنه أو نقعده. فطالب العمارة أولى عندنا إن لم يتفقوا على أمر.

وإن كان منزل بين أربعة فاشترى أحدهم مناب اثنين منه فطلب أن تكون أسهمه متألّفة وذوا السّهم أن يقسم على أربعة فإنّه يقسم عليها ويعدها العدول وتطرح قرعة ذي السهم وقرعة ذي الثلاثة فيأخذها متواليّة، وذوا السّهم ما وقعت عليه (٤٥) قرعته.

وإن كانت في منزل شجرة ولم يشترط عند قسمه (٤٦) قطعها ولا تركها فهي بينهم على أصل شركتهم، ولمن وقعت في منابه قطع ما زاد من أغصانها وما أضّرّه من خشبها.

وإن كان بين ثلاثة منزل ومجرى مائه وميزابه واحد فقسموه فوقعا لأحدهم فأراد هدم حصّته فإن كان يتولّد الضرّ عليهم بهدمها (٤٧) أعادوا القسم وشرطوا عنده ثانية صالحاً بهم وإلا فلا يحال بينهم وبين هدمه (٤٨).

الباب التاسع

في قسمة العروض والحيوان

فإذا لم يكن في الشركاء يتيم فإنه يقوم كل متاع وإناء ويقسم بالقيمة إن اتفقوا على ذلك، وإلا فلا يحكم عليهم به. وقيل: إذا لم يصطلحوا على شيء باعوه في البلد فيأخذوه من أراده وإن من غيرهم وكل منهم حصته.

أبو المؤثر: إن اختلفوا في قسم ذلك أو كان فيهم غائب أو يتيم بيع وقسم ثمنه، والعبد يستخدم — كما مر —. وفي الإجماع على بيعه قولان إن طلبه أحدهم. وتباع الدواب إن طلب بيعها ولو كانوا في قرية معا.

وتباع السفن — قيل — ويقسم ثمنها، وقيل: تواقع وتقسم غلتها.

ويجرون على بيع ما كان كالقصعة، وقيل: يباع كل مالا يقسم بكيل أو وزن من المتاع؛ وإن كان يعدل بالقيمة في نظر العدول قسم بها كما حكى عن ابن علي: أنه قسم بها كتباً بين قوم، وقيل: كان فيهم يتامى.

أبو سعيد: في مشتركين دابة قومها أحدهما قيمة وقومها الآخر بأكثر، واختلفا، قال: اختلف في ذلك، فقيل: يأخذها الزائد بالزيادة، وقيل: إذا بيعت فيمن يزيد فلا يأخذها أحدهما؛ وإن زاد فيمن يزيد وعلم الزائدون عليها أنه شريك فيها وأنه يريد الشراء فله أخذها؛ وإن لم يعلموا ذلك لم يجوز له، لأنه يزيد على ماله.

ولا يجوز القسم في العبيد، والدواب، والآنية، والأمتعة، والأسلحة إلا حاضرة كالبيع.

الباب العاشر

في قسم المال

فإن كان على مَيِّت حقوق ووصايا لم يَجْزِ قسم ماله [٣٨] بعد صحّة ما عليه حتّى يؤدي منه لأنّه أولى من الوارث وإن وقف منه بقدر ما عليه فقد أجاز بعض قسم الباقي إن لم يصح ما يمنعه في الحكم.

أبو علي: من عليه ضمانات لا يعرف أهلها فإنّه يفرّقها ويوصي بها إن جاؤوا. وإن رغب الورثة في قسم المال فعليهم أن يوقفوا قدر ما عليه؛ فإن أوصى به وفي (٤٩) ماله لزمهم ذلك أيضاً. وإن جعل وصيّته في معين فليس لهم أن يقسموه إلّا إن فدوه بالثمن؛ وإن قالوا للوصي: تقسم المال ومتى أردت إخراج الوصية أعطيناك، لم يجذوه، ولا لهم أن يستغلّوه ما لم تنقذ، إلّا إن قال الموصي: هذا المال في هذه الوصية أو هي فيه فلهم أن يثمروه ويأكلوه وغلّته. وإن قال: جعلت هذا المال لهذه الوصية أو الحجة أو غيرها فليس لهم أن يثمروه، فإنّه وما أثمر للوصية؛ وإن قال: إنّه لهذه الوصية أو هي فيه فلهم أن يثمروه ما لم يبعه الوصي أو يخرج الوصية؛ وإن كانت في معين فلم تخرج فليس لها غيره، وللورثة من المدة في فداء ما لهم إذا أراد الوصي بيعه ثلاثة أيّام كالشفيع.

ابن قريش: من نهب أموالاً وقتل رجالاً وخلف مالا لا يفي (٥٠). بما جنى ولم يوص به أحداً من ورثته فليس لهم أن يملكوا شيئاً منه إلّا بعد بلوغ أهل الحقوق إليها، ولكن يدفعونه إليهم؛ وإن ترك أحد من الغرماء ماله للوارث (٥١) فقد أجاز له موسى بن أحمد؛ وإن تركه للهلك رجع إلى الغرماء؛ وإن كان المال يقص عن الحقوق فالغرماء أسوة فيه؛ وإن غاب بعضهم يبيع من المال بقدر حصّة من حصر ويوقف الباقي حتّى يقدروا على أدائه؛ ومن صار إليه بعض ثمار المال يعلم أو جهل يبيع أو هبة ضمنه ولا يحلّ له تملكه؛ ومن لزمته تباعة من هذا المال فقبل: تسلّم في

الدين، وقيل: لا يدفعها فيه إلا إن كان وصيا أو وارثا؛ ولا ضمان على من أخذ من زكاته.

وإن حضر الهالك في مرضه (٥٢) رجل ظالم أن عليه تلك الحقوق ولم يذكره بالخروج منها لمعرفته أنه عالم بها فلا يأنم بتركه تذكيره، وكذا إن كان لا يعلم أن الورثة عالمون بها لا يلزمهم أن يعرفهم بها لأنه ليس عليهم حجة ولكن إن طلب أهلها إليه ذلك لزمه أن يشهد لهم بها إن احتاجوا إليه ويعلمهم بما علم. وإن علم الورثة بما جنى موروثهم ولم يوص (٥٣) به وجعلوا لزومه في ماله فعليه أن يعلمهم؛ وإن كانوا يتامى وبلغا أو غيابا وحضرا فأعلم بعضهم فقط، فإن أراد الخلاص من علم ذلك ترك ميراثه بيد (٥٤) شركائه، ولا يتعرض لشيء منها إن خاف أن يضيق عليه الخروج منه؛ وإن تركه وطالبه من لم يعلم منهم بالحقوق بالقسمة لتصح لهم حصصهم، فإن لم يصح الدين مع جميعهم ولم تقم عليهم الحجة فإن الحاكم يجبره على مقاسمتهم، فإذا صار إليه منابه أنفذه في دين الهالك حيث ما بلغ على جميع الغرماء إن استغرق الدين ماله.

الباب الحادي عشر

في قسم المال إذا كان في موضع لا يعرف لمن هو ولا أين هو منه

فمن له أرض ولرجل فيها حفرة نخلة أو نحو ذلك ولم يعرف محلّها منها، فهل له أن يخرج من أرضه ما للرجل فيها حيث شاء منها ويحتاط لنفسه ويجد ذلك ويتركه وقد تخلّص منه ؟ فقيل: لا يكون ذلك خروجاً وتخلّصاً إلاّ إن تراضيا على شيء أو يخرج إليه من أرضه كلّها لأنّه لا يعرف البقعة التي ليست له منها ولا هي جزء معروف منها فيخرجه ولا هي موضع معيّن. وأمّا موضع النخلة إن أراد أن يخرجها ولم يعرف حدّه ولا مبلغ درعه (٥٥) فإنّه يخرج ثلاثة أذرع (٥٥) غير موضعها. وإن طلب إليه أن يخرج موضع الحفرة أو الأرض فأخرج له ذلك، وقال: هذا هو، قبل قوله مع يمينه، إلاّ إن أتى ربّ ذلك ببيان أنّ ماله في غير ذلك الموضع. وإن قال صاحب الأرض: أنّه لا يعرفه في أيّ موضع، وكان في أصحاب ذلك غائب أو يتيم، فلا يقرب أرضه حتّى يُخرج القوم ماله من حيث شاؤوا ولا يعذر (٥٦) بجهالته أو يتركها جميعاً إلى قديمه أو بلوغه ويتفقوا على معروف، أو يخرج هو ذلك ويقول: هذا موضعه، مع يمينه - كما مرّ.

أبو زكرياء: من قال لولده: إنّ في موضع من ماله قلة نخلة لفلان ولم يحدّ له الموضع فمات ولم يعرفه ولده ولا لمن تلك القلة، فإنّه يخرج من حيث شاء من أرضه من ذلك الموضع قلة وثلاثة أذرع ما دار بها ولا يلزمه أكثر من ذلك.

وقيل: في نخلة بين رجل وامرأة ثمّ خرجت من عمان، وكره الرجل أن يتعرّض لثمرة النخلة فباع لرجل حصّته منها وأعلمه أنّ لفلانة فيها حصّة، فإن كان غير ثقة فلا نجب للبائع ذلك، لإدخاله الضرر عليها إذا باع لغير مؤتمن.

وقيل: يجوز للشريك أن يأخذ قدر حصته من ثمرة النخلة ويترك الباقي عليها وينسب إلى أبي المؤثر.

[٣٩] وحكي أنّ رجلاً جاء إلى ابن علي فسأله أن يعطيه حصته من سدره فقال له: إنّ لنا فيها شركاء وأبي من إعطائه ولعلّه اتهمهم بخيانة وكره أن يدخل الضرّ عليهم.

الباب الثاني عشر

في قسم ما عمر

فمن له سهم في أرض ففسل فيها صرما بلا إذن شركائه فهو مخير إن شاء قلعه وغرم نقص الأرض، وإن شاء أعطى له شركاؤه قيمة صرمه يوم أراد ذلك لزوما عليهم وإن كرهوا، وقيل: لا يلزم شريكا لشريكه الفاسل قيمة ما وقع في سهمه من الفسيل، لأنّه لم يأمره بذلك وهو كالمتبرّع به.

وقيل: في شريكين في عمران وخراب فقسم المعمور وما يليه من الخراب فوقع لكلّ سهمه من ذلك، فعمر أحدهما حصّته ثمّ فسّخ القسم بموجب فسّخه، فقيل: يردّ على شريكه قيمة حصّته من الأرض غير معمورة ويكون العمران لهذا العامر، وقيل: يقرّعان، فإن وقعت للعامر قرعته في عمارته فقد أخذ ماله، وإن وقعت فيها قرعة الآخر فعليه أن يردّ للعامر فضل ما بين القيمتين لا قيمة عمارته ولا عناءه، وكذا في البناء.

وقيل إذا قسم الشركاء أرضا عامرة والخراب متّصل بها أخذ كلّ منهم منه ما يلي أرضه.

الباب الثالث عشر

في قسمة لم يشترط عندها طريق ولا مسقى

فإذا قسم الشركاء أرضاً أو جناناً ولم يشترطوا لها ذلك، فقول: إنَّها تسقى من حيث تشرب قبل، ويسقى كل حصته بلا إضرار على أحد منهم، وقيل: إن كانوا يصلون إلى أرضهم من واد أو ظاهر أو طريق فذاك، وإلا فلكل طريق إلى حصته لكل ما يحتاج إليه وجواز لما به، فإن حصل لكل ذلك وإلا فسد القسم ويعاد بعدل حتى يحصل لكل ذلك بلا ضرر، وقيل: إذا لم يصح عنده شرط في السواقي والطرق والمورد ثبت ذلك من حيث كان قبل على ما كان عليه؛ فإن بان على واحد منهم ضرر^(٥٧) أعيد القسم وكذا البيع، إلا إن كان للمقسوم طريق من الجائز بلا مضرة على أحد من الشركاء.

الباب الرابع عشر

في قسمة كان في أهلها يتيم أو غائب

فإذا كان ذلك في ورثة، فإنَّ وصيَّ اليتيم ووكيل الغائب يقومان مقامهما فيها وفي قبض منابهما، وللورثة مقاسمتها ودفع حصصهما إليهما؛ وإن لم يكن للغائب من قبله وكيل ولا لليتيم من أبيه وصيَّ أقام الحاكم لهما وكلاء تمّن يثق بهم، فإن عدم فالجماعة أو العشيرة؛ فإن عدم الكلّ وكان الشريك الحاضر يبصر القسمة ويعدل فيها على ما يوجبه الحاكم العدل أقام بنفسه مقام الحاكم والجماعة؛ وهذا أرخص ما قيل في المسألة. وإن لم يكن كذلك ووجد من الثقات من هو كذلك فنرجو أن يضيق عليه عند عدم الحاكم.

وإن اتفق حضور الشركاء في القسمة، أو بعضهم مع الجماعة المتولين فيها حضروا، وإن لم يتفق الحضور وإن لبعضهم ثبت القسم لمن يتولاه من الأمناء إذا سألهم ذلك، وأمروهم به وأقاموه على موجب العدل وأهلّه، وأقل ما قيل بجواز القسم به والدخول للقاسم إذا كان فيهم ثقة يبصره.

وإن قسم البالغون وميزوا سهام الأيتام ثم أرادوا النقص قبل بلوغ الأيتام ولم يحضر في قسمهم وصيَّهم، ولا وكيلهم، من قبل الحاكم أو الجماعة أو نحوها، فإنَّ أهل العدل ينظرون فيه، فإن رأوا ضرراً على الأيتام أجبر البالغون بإعادته (٥٨) إن كرهوا، وسعدوا عليه إن أرادوه، كما هو المفروض. وإن رأوا لهم صلاحاً في الأوّل فلا يتركوا البالغين إلى نقضه حتّى يبلغوا، فإذا بلغوا وأرادوا نقضه انتقض، وإن أمّوه تمّ.

وإن لم يقف العدول على ذلك القسم ولا عرفوه ولا رأوا ضرراً على الأيتام، ولا رفع ذلك إليهم، لم يلزمهم البحث عليهم ولا الكشف عمّا غاب عنهم، إلّا إن تبين عندهم الضرر عليهم؛ وإن التمسوا ذلك احتساباً للأيتام ورجاء للقيام بالعدل، جاز لهم ذلك، ولهم جزيل الثواب فيه. والقوام بالعدل في ذلك مخيرون، فإن شأؤوا سألوا عنه

بنيّة القيام به رحاء ما عند الله، وإن شاؤوا تركوا البحث حتّى يصحّ عندهم الضرر على الأيتام.

وقيل: كلّ أهل طرف من الأرض مؤمنون على دينهم وهم [٤٠] على أربعة أصناف: مدّع، ومدّعى عليه، وشهود، وحكّام.

فعلى الحكّام أن يقوموا بالعدل في جميع ما عرفوه منه، وعلى الشهود أن يرفعوا ما انتهى إليهم علمه ويؤدّوه بالعدل على وجهه. وعلى المدّعي والمدّعى عليه الإذعان بالسمع والطاعة لحاكم المسلمين.

وإن عدم شريك اليتيم، والغائب الحاكم، والجماعة والثقة، وقيام الحجة، فقبل: إنّه يصير كالمتنصر لنفسه عند عدم الناصر له من الحكّام، وله — قيل — أن يكون حاكما لنفسه على خصيمه بمنزلة ما يحكم له به الحاكم في جميع ما للحاكم أن يحكم له به إن لو حضر خصيمه وشريكه في كلّ وجه؛ وقيل: ليس له ذلك.

واختلف فيما يمكن قسمه بكيل أو وزن، فقبل: إنّ له أن يأخذ حصّته بذلك ويدع حصّة شريكه بحالها ولا ضمان عليه فيما ترك، ولا فيما قبض، وقيل: يأخذ قدر حصّته وحصّة شريكه أمانة في يده، فإذا قدر على الخلاص منها إليه تخلص، وإلاّ أوصى بها على وجه الأمانة، ولا ضمان عليه فيها؛ وقيل: لا يجوز له هذا، وما أخذه من مشترك فهو ضامن لخصّة شريكه منه حتّى يؤدّيه إليه.

فصل

لا يسع الثقات المبصرين — عدل القسم القادرين عليه، ولا يتقون فيه تقية، ولا يحافون تولّد فتنة عليهم كما مرّ — ترك ما قدروا عليه من العدل؛ فإن تركوه لزمهم التوبة لا الضمان. وعلى الشركاء أن يحفظوا أماناتهم حتّى يقدرُوا على من يقيم لهم ذلك.

وإن كان في مشترك يتيم أو غائب اختير أن لا يتعرض أحد لشيء منه حتى يصحّ عنده أنه قسمه عدول يصرون القسم - على ما مرّ - وقيل: إن كان لوصيّ اليتيم حصّة في مشترك وهو فيه أيضا وأراد أهله قسمه أقام الوصيّ لنفسه وكيلا وتولّى هو على اليتيم، لأنّه لا يجوز له أن يقاسم نفسه؛ وقيل: يقيم له وكيلا ويقاسم هو لنفسه، وقيل: لا تصحّ القسمة في هذا وهما مشتركان في سهميهما.

واختلف في الوكيل الذي يقيمه الحاكم أو الجماعة، فقيل: هو العدل الولي، وقيل: الثقة وإن لم يكن وليا.

وليس لو وكيل أو وصي أن يقاسم مال يتيم أو غائب إلّا بحضرة العدول المبصرين للقسم.

واختلف في قسم مال الأيتام بالخيار، فقيل: لا يثبت في الحكم ويكون المال بحاله ويصلح من الغلّة ويقسم ما بقي منها، وقيل: يجوز إن كان أصلح لهم في النظر وهم مخيرون عند البلوغ؛ فإن رضي اليتيم بما صار إليه فهو له، وإلّا كان له [نقضه] (٥٩). وقيل: لا يجوز القسم ولا يثبت إلّا بطرح القرعة وهذا أحوط في الحكم. وجاز للبالغ أن يغيّر بالغين إذا صحّ، وقيل: لا يجده إلّا إذا رضي بسهمه واستغله.

واختلف في الغبن وقيل: العشر، وقيل: الخمس، وقيل: ما لا يتغابن الناس في مثله وقيل: في قسم المال إذا كانت فيه شركة ليتيم فقسم بنو عمّه ولا وصي له ولا وكيل، فلما بلغ رضي بمنابه وباع منه ثمّ طلب نقض القسم فلا يجده، لأنّه ثبت عليه إذا بلغ وقبض وباع ولم يغيّر ولم يحتج، وإن كان البيع على بعض وجوه له فيها الحجة فلم يقبض ولم يرض فله حجّته في نقض القسم.

واختلف في وصيّة أو وكيله فقيل: يكون حجّة في قسم ما شورك فيه إن كان ثقة مطلقا، وقيل: لا يكون حجّة فيه ولا يجوز قسمه إلّا إن حضره العدول ولو (٦٠) كان ثقة، وإن كان فاسقا فالأكثر أنّه لا يكون حجّة فيه ولو حضروا، وقيل: إن

القسم يجوز. محضر الوصي ولو كان فاسقا إن حضره العدول لأنَّهم الحجَّة، ولا تقوم بالفاسق.

وقيل: إنَّ الأعجم، والمجنون، كاليتم والغائب في هذا، إلَّا أنَّ الأعجم قيل: إن كان يفهم الإشارة وتفهم عنه يثبت عليه مثل القسم والبيع والشراء إذا عرفه وعرف منه.

الباب الخامس عشر

في الشركاء إن كان فيهم صبيّ أو عمل

والمعروف أنّ الصبي والغائب والمعتوه والأعجم لا يجوز قسم أموالهم ولا يثبت إلاّ بنظر العدول وحضور وكلائهم، وقيل: إذا وقع على غير هذا ورضي البالغون بأسهمهم فلا نقض لهم بعد، حتّى يبلغ الصبي فيتم القسم أو ينقضه، لأنّهم أثبتوه على أنفسهم ولم تقع فيه حجة تثبت عليه فيوقف إلى بلوغه — كما مرّ؛ وقيل: يقف العدول على القسم فإنّ رأوه أصلح لما ثبتّوه عليه لأنّه لو قسم مرارا لم يكن له أكثر من سهمه؛ وإنّ رأوا أنّه يقع له أفضل منه أعادوه؛ وقيل: هو منتقض، وجاز لكلّ نقضه ما لم يبلغ الصبي فيتمّه؛ فإن بلغ وأتمّه وقد رضيه البالغون فلا يجد نقضه أحدهم. وإن كان للصبي أب فله أن يقاسم [٤١] له شركاءه بالعدول وليس له ولا لوكيله ولا لوكيل الغائب أن يقاسمهم بغيرهم ولا بالخيار. وإن صالح الوالد في مال صغيره ثبت عليه صلحه لا على البالغ إن لم يرض بقسم أبيه أو صلحه. وإن كان في الورثة حمل انتظروا بقسم المال وضّعه فإن وضع لأقلّ من ستة أشهر من يوم مات أبوهم دخل معهم في الميراث؛ وإن وضع لستّة أو أكثر من ذلك اليوم (٦١) ففي دخوله فيها معهم خلاف، وقيل: يلحق إلى تسعة أشهر، وقيل إلى ستين منذ مات الزوج أو طلق. وإن كانت أمّه في حجر الزوج اختير أن لا يرث إذا وضعته لستّة أشهر أو أكثر لأنّه إذا كان معها زوج أمكن أن تكون حملته منه بعد الأوّل كذا قيل، وفيه تأمل؛ وكذا في ورثة الحمل.

وإن توفي رجل وترك زوجة وبنتا وعصبة فادّعت الزوجة أنّها حامل، فلا يوقف المال بدعواها إلا إن صدّقها الورثة، أو صحّ الحمل بالثقات من النساء، أن فيها علامات فيوقف حينئذ. وكذا في وجوب النفقة على المطلق. ويلحق الحمل بأبيه إلى ستين؛ وإن جاءت به لأكثر منهما فالأكثر منا على عدم حقه به. قال حميس: ولعلّ قومنا اختلفوا فيه وزعم بعضهم أنّه يلحق إلى أربع ولعلّهم شاهدوا أنّه يقيم تارة كذلك (٦٣).

الباب السادس عشر

في قسم الرجل ماله بين ورثته (٦٣) في حياته

وقد اختلف (٦٤) فيه ف قيل لا يثبت إذا نقضوه أو بعضهم بعد موته ولو قسمه في صحته، وقيل: يجوز ويثبت إذا عدل فيه بينهم على ما فرض الله. وإن بان فيه غبن على واحد منهم فإن كان في صحته وقد بلغوا وأحرز كل منابه في حياته فلا ينقض بالغبن عند مثبت القسم فيها. وإن كان في مرضه فلهم نقضه به. وإن أعطى بعضهم في صحته عطية وأحرزها (٦٥) ثم أعطى باقيهم في مرضه ما بمثلها، فالأول محير إن شاء خلط ما أعطي إلى ما أعطوا وقسموه بالعدل، وإن شاء تمسك بما أعطي وأتم لهم ما أعطوه. وإنما يجوز ذلك على الأولاد وأخوانهم لا على غيرهم من الورثة ما أعطي الأولاد دونهم.

وإن كان أولاده صغارا لم يثبت قسمه عليهم لأنه كالعطية وهي لا تثبت للصغير من والده إلا إن استخلف له من يحرز عليه وكذا في القسم، وقيل: إنه ثابت في صحته على صغاره وكباره إذا سوى بينهم ولا نقض له بعد موته، وهذا إن بان كل (٦٦) بمنابه في حياته.

وإن كان المال في يده إلى أن مات فقسمه ليس بشيء إلا إن أتموه بعده. وإن قسم بينهم وأحرز كل منابه ومات بعضهم وورثته رجع ما ورثه منه ميراثا له، ولا حجة لسائر أولاده فيه. وإن حاف في قسمه بينهم اختير عدم ثبوته ولو في صحته إلا إن قبلوه بعد موته وأتموه.

الباب السابع عشر

الوكالة في القسم

فليس لو كيل القاضي، أو الجماعة أن يخاير فيه ولا يثبت، قيل: قسمه على غائب أو يتيم إلا باقتراع (٦٧)، وإن كان من قبل رب المال وجعل له أن يخاير أو يقرع أو يصالح جاز له ما فعل من ذلك. فإن جعل له أن يخاير فلا يصالح كعكسه لأنه لا يثبت من فعله على الموكل إلا ما جعل له من الأمر.

ومن وكل في قسم فلا يقاسم إلا بقرعة. ومن وكل وكلا في قسم ما شورك فيه في بلد آخر فينبغي له أن يجد له ما وكله فيه ويشهد أنه وكله على ذلك. وإن أمر مريض من يقاسم ماله جازت مقاسمته إن كان عدلا.

وقيل: فيمن بينه وبين رجل أرض فاحتضر أحدهما فطلب إليه شريكه إقامة وكيل يقاسمه ولم يجد من يتوكل له في بنيه فوكل أحدا في مقاسمتها وحدها، فإن مضت القسمة في حياة الموكل جازت، وإلا انفسخت الوكالة إلا إن قال جعلته وكيل (٦٨) في حياتي وبعد موتي، أو وكيلي فيها ووصيتي بعدي في مقاسمة شريكي في الأرض، فحينئذ تثبت الوكالة في الحياة وبعدها على صغاره لا على الكبار.

ومن مات وخلف ورثة فيهم يتامى فينبغي له أن يوكل لكل وكلا وجاز واحد (٦٩) لهم، وليس للوكيل أن يوكل غيره فيما وكل فيه إلا بإذن موكله فيه (٧٠).

ولا تجوز الشهادة على رجل أو امرأة في قسم ولا في غيره إلا بعد معرفة من شهد عليه يقينا. فإذا علمت أن في المال حصّة للغائب فلا تدخل [٤٢] فيه حتى تصحّ عندك وكالة وكيله ولا تجري عليه السهام ولا يقبل قول الشركاء على الوكالة لبعضهم بعضا حتى يشهد بها غيرهم.

الباب الثامن عشر

في امتناع بعض الشركاء من القسمة

وعلى الحاكم أن يحكم عليهم بقسم أموالهم إذا طلبوه إليه وليس عليه أن يتولاه هو بينهم، وجاز له حبس ممتنع منه بعد أن طلب إليه حتى يفعل، فإن لم يكن قائم بالحق يجبسه على ذلك فلشريكه أن يزرع ما بينهما من الأرض، ثم يقسم الزرع ويسلم إلى شريكه منابه منه بعد إخراج المؤونة؛ وإن كان بينهما عبد استعمله بقدر منابه وسكن المنزل بقدره؛ وإن شاركه في حب قد حصد دعاه إلى أخذ منابه منه، وإن أبى وأمكنه الوصول إلى من ينصفه منه ولا يخاف فوتاً على ماله احتج عليه عنده؛ وإن لم يمكنه ذلك احتج عليه عند الثقات؛ فإن لم يمكنه أحد منه احتج عليه فيما بينهما فإن أنصفه، وإلا حد له حداً وأجلاً يمكنه الحضور إلى موضعه؛ فإن حضر إليه وإلا قسم لنفسه وأخذ منابه، ولا تباعة عليه في الباقي ولو كان في فلاة.

أبو الحواري: من شاركه غائب في مال، فإن كان يعرف موضعه احتج عليه فيه حتى يحضر قسمه أو غلته أو يوكل، وإلا فليل له أن يأخذ منابه من ثمرته ويدع مناب الغائب على النخل إن كان تمراً كما مر. وإن كان زرعاً رفعه وكان عنده أمانة، فإذا قدم يوماً سلمه إليه؛ وإن تلف بلا تضييع لم يضمه. أبوالمؤثر: يأخذ هذا الشريك منابه ويدع مناب الغائب في الخبوز ولا يجوز قسم الأصل إلا بوكيل وإن من حاكم أو جماعة فإن لم يقدر على إقامة الوكيل فعل - كما مر.

ومن مات ولم يخلف وارثاً وترك مالا له فيه شريك واحتاج إلى منابه منه ورغب في قسمه أو غلته وقد أدركت ولم (٧١) يجد إلى قسمه سبيلاً، فإن كان في البلد حاكم أو جماعة أقام لوارثه وكيلًا يقاسمه فيها، ويكون منابه بيد الوكيل حتى يصح له وارث فيدفعه إليه أو يتحول إلى حكم الفقراء.

ولا يلزم قسم الأصل ولو قدر عليه بذلك ما لم يصحّ الحكم فيه باستحقاق الوارث أو الفقراء. وإن قسمه برأي الحاكم أو الجماعة بنظر العدول وحضور الوكيل ثبت ولا نقض في ذلك لأحد إذا ثبت الحكم، إلا إن صحّ في القسم موجه، فإذا عدم ذلك فقد مرّ ما فيه من الخلاف.

وإن كان هذا المال نخلا وأطنى حصّته على ثقة يأمنه على حصص شركائه ولا يخونه ويقوم فيها بالعدل جاز ذلك له، وللمطنى له وعليه ما على ربّ المال من الخلاف.

ونحبّ للشريك أن لا يضيّع حصص شركائه ويقبضها أمانة بيده ويقوم عليها بالعدل ولا يضمنها إن لم يفرط فيها.

وقيل: فيمن بينه وبين غائب ورق عظم أو ثمرة ليمون أو تفاح، أو خوخ أو نحو ذلك، أنّ ذلك الورق لا يقسم بكيل وأنّه يحتسب للغائب ببيع الورق جملة أو مناب الغائب ويقاسم المشتري، وكذا في الثمرة المذكورة؛ وقيل: يقسمها ويأخذ منابه، وقيل: يبيع الكلّ ويقسم الثمن ويحفظ مناب الغائب.

أبو سعيد: من عدم المقاسمة من شريكه بما مرّ ف قيل: يأخذ منابه من الثمرة ويدع الباقي وقيل: يحصدها ويأخذ منابه ويسلم إلى شريكه منابه، فإن حضر فله أن يحتجّ عليه برجل، وإن غاب لم يجز أن يحتجّ عليه له إلا رجلا، وقيل: يجزي واحد في الحجة للحاكم خاصّة.

الباب التاسع عشر

في قسم ماعمره (٧٢) أحد الشركاء

فمن له سهم بأرض ففصل فيها صرما فهو مخير في قلعه وردّ النقص، وفي ضمانهم له قيمة نخله يوم أراد ذلك بلا أرض، ويلزمهم إن كرهوا، وقد مرّ ذلك؛ وقيل: لا يلزمهم ذلك له لأنّه كالمتبرّع، وقيل: يقترع، فإن وقع له في عمارته فقد أخذها، وإن وقع له في الخراب خيّر في إخراج عمارته وفي (٧٣) أخذ قيمتها من شريكه.

وقيل: في مشتركين خرابا ومعمورا فقسماه وما يليه من الخراب، فوقع لكلّ منابه منهما فعمر أحدهما منابه ثم انتقض القسم، فقيل: يردّ على شريكه قيمة منابه غير معمر وتكون العمارة له؛ وقيل: يقترعان، فإن وقع للعامر منابه فيما عمر فقد أخذه، وإن وقع للآخر كان عليه أن يردّ للعامر فضل ما بين القيمتين لا أن يردّ عليه قيمة ما عمر ولا عناءه وقد تقدّم كلّ ذلك.

الباب العشرون

في الورثة إذا ادّعوا أنّ المال لم يقسم

فمن مات وترك أولادا ويبد كل شيء من المال فادّعى أحدهم أنّه لم يقسم، فقل: له ذلك ما دام واحد [٤٣] منهم حيّا ما لم يصح القسم فإذا انقضوا وجاء نسل أحدهم فادّعى ذلك لم يلتفت إليه وثبت لكل ما بيده، إلّا إن قامت بينة أنّه مشاع بينهم إلى اليوم؛ فإن قال: بعضهم قسمنا المال أصلا، وبعضهم: مأكلا فإن أقرّوا بالقسم كان أصلا ولكل ما بيده، إلّا إن أتى ببيان أنّهم قسموه مأكلا، فإنّه ينفعه إن اتّصل إقراره بالقسم والمأكّل ولم يفصل بينهما بسكوت.

وإن قسم شريكان أرضا وحاز كلّ منابه وثمرته (٧٤) ثمّ ادّعى أحدهما على الآخر أنّ في حصّته شيئا لم يقسم، فقل: إذا تقاررا على القسم كان ذلك مدّعيّا وعليه البيان وذاك أولى بما بيده؛ وإن لم يصح القسم بينهما فعلى مدّعيه البيان. وقيل: إن بقي من أولاد الميت الأوّل واحد وطلب قسم ماله وأحضر البيان أنّهم لا يعلمون أنّه جرى فيه قسم إلى الآن فإنّه يقسم؛ وقيل: إنّ المال يقسم ولا ينظر إلى ما حاز كلّ منه إلّا أن تقوم البينة أن كلّاً قد رضي بما أخذ وحاز منه وإن مات أولاده كلّهم لم يكن لأولادهم حجة فيما بأيديهم، وكان كلّ منهم (٧٥) أولى بما أدرك في يد أبيه، إلّا ما لم يكن في يد أحد منهم فأولاد الأوّل فيه سواء على ميراث آبائهم (٧٦).

الباب الحادي والعشرون

في قسم المال إذا جعل أحد الشركاء فيه

حصته لوجه من البر

فمن له حصّة في نخلة فجعل شريكه حصّته للسبيل فإن (٧٧) أراد إضراراً بشريكه لم يثبت ذلك على ما قيل، وثبت إن أراد الأجر إذا لم يعرف ما يتعقّب بعد على شريكه. وإن أراد شريكه المقاسمة أخذ له بها حتّى يبيّن له منابه لإدخاله الضرر عليه، فيلزمه صرف عنه.

وإن مات أقام الحاكم له وكيلاً يقاسمه حتّى يبيّن له منابه، وله أن يمنع النخلة كلّها لأجل حصّته إذا ثبت معنى السبيل، فإن أخذها كلّها بما يجب له من التوسّع في ذلك لم يضق عليه فيه لأنّ حصّته متعلّقة في كلّ بسرة منها؛ وإن أدخل عليه الضّرّ في التمرة أخذ له بمقاسمتها؛ وكذا إن أضّرّه في الأصل أخذ له بمقاسمته؛ فإن أخذ التمرة كلّها لما منع من حصّته كان له أن يأخذها ولو غنياً، ولا يلزمه أن يعطي غيره منها إذا توسّع وقبض ذلك على أنّه له، فقد صار ملكاً له.

وإن اشترك اثنان نخلة أو غيرها فقال: أحدهما التمرة التي لي فيها للفقراء أو نحوهم، فإن كان حيّاً لزمه أن يقاسم شريكه ويقبض ما تقرّب به ويدفعه فيما جعله فيه؛ وإن مات تولّى الحاكم ذلك وقام مقامه؛ فإن عدم الحاكم قام الشريك مقامه — كما مرّ — وأخذ منابه ودفع مناب شريكه في الوجه المذكور.

ولا يقسم المشاع من أموال المساجد والمدارس وغيرها من أبواب البر إلّا من جعل لها ذلك. ولا يجوز القسم فيه بعد موته.

وقيل: في شريكين في مال جعل أحدهما منابه منه لفقراء قرية بعيدة أنه يثبت على المزيل للملكة إليهم ما فعله، ويكون الآخر شريكا لهم، ويرفع شريكه الأول إلى الحاكم فيحكم عليه بالمقاسمة وقبض ما للفقراء، وحفظ غللهم وإن غير ثقة، لأن ولاية ذلك المال كانت عليه فهو عليها حتى يسلمه إلى مستحقه ممن يصح له القبض والحفظ منه؛ ولا يكون إخراج المال من ملكه بمزِيل لولايته عنه؛ فإن كان غير ثقة أدخل الحاكم عنده حافظا عليه من الثقات على ما عليه من الولاية، كوكلاء الأيتام وأوصياء الموتى إن كانوا غير ثقات.

الباب الثاني والعشرون

في القسم وشهادتهم وجواز الكراء والطعام لهم

إن لم يكن الإمام أو القاضي نصب من عدوله من يتولّى القسم بين الناس والنظر فيما شجر بينهم، وكفاهم مؤنتهم من بيت المال - على ما مرّ - إذا (٧٨) رأى ذلك صلاحاً لهم. ومن أجاز الأجرة للقسم رآها ولو على الصغير والأنثى وقليل السهم من الشركاء والكلّ سواء فيها، لأنّه ربّما كان حساب القليل أشدّ، وإنّما هي على العدد لا على السّهام.

ولا ينصبّ الإمام أو القاضي إلّا من العدول ولا يجوز ذمّي، ولا عبد، ولا مكاتب، ولا محدود في قذف.

واختلف في شهادة القسم فقيل: لا تجوز على فعلهم ولو نصّبوا لذلك، وقيل: تجوز إذا نصّبوا لذلك وأمروا به وعليه، فالقاسم كالحاكم، فإنّهم أجازوا شهادة الحاكم على حكمه مع شاهد آخر إن كان عدلاً ولو معزولاً، بل هو عندي في المغرب جائز عليه وحده.

خميس: وكذا القسم [٤٤] أنّهم أمناء وشهود ليسوا بمعدّعين. وإذا أقام الحاكم قاسمين فقسما مالا بين قوم وقالوا: قد أخذ كلّ حقّه ولا غلط فيه، وأقام أحدهم بينة أنّ فيه غلطاً، فبعض أجازها فيما ورد فيه القسم، وبه قال أبو المؤثر. وقال أبو الحواري: لا تقبل شهادة الشهود على الغلط، وتقبل شهادة القاسمين.

وإن اصطّح الشركاء على رجل يقسم بينهم فينبغي للإمام أن يبيح ذلك إن لم يكن فيهم يتيم أو غائب. وإن اقتسموا بلا حضور عدل معهم وأشهدوا الله بينهم ورضي كلّ منهم بمنابه ثمّ جحد أحدهم القسم، ففي الحكم لا يجوز إلّا بالبيّنة، وجاز فيما بينهم وبين الله وثبت.

وإن قسم الثقات بين شركاء وفيهم أيتام أو غياب جاز إذا حضر وكلاؤهم ولو لم يكونوا أمناء في الدين — كما مرّ — كما يجوزون في الشهادة على الأموال، والحقوق.

وإذا دعي قوم إلى قسم بين شركاء فصنع لهم بعضهم طعاما أو هم كلّهم فلهم أن يأكلوه ما لم يكن رشوة من بعضهم راجيا للحيث منهم، وجاز إن كان إكراما منهم لهم، لأنّ القسم من شأنه أن يتناول ويشغل القسّام عن رجوعهم إلى مواضعهم.

الباب الثالث والعشرون

في القرعة

وهي جائزة فيما أشكل واختلف فيه أهل الحقوق، وقد حكم بها وثبتت، ولها (٧٩) أصل في الكتاب والسنة وهو قوله عزّ وعلا في قصة يونس عليه السلام: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ (سورة الصافات: ١٤١) وقوله: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ...﴾ (آية سورة آل عمران: ٤٤).

وقوله عليه السلام: «لو يعلم الناس ما في الأذان والصف الأول من الفضل لتساهموا عليهما».

وكان إذا أراد سفرا اقترع بين نسائه أيتهن وقع سهمها أخذها معه.

وقال لرجلين فيما اختلفا فيه: «استهما».

وقيل: لما قتل عمّه حمزة - رضي الله عنه - يوم أحد جاءت أخته صفية بثوبين ليكفن فيهما، فوجدوا إلى جنبه قتيلا من الأنصار لا كفن له فقبل لها: في ذلك؟ فقالت: ثوب لحمزة وثوب للأنصاري، فوجدوا أحدهما أوسع من الآخر فأمر صلى الله عليه وسلم أن يقرع بينهما، ففعلوا وكفّوا كلا فيما وقع له.

وقيل: إن ثلاثة من أهل اليمن وقعوا على أمة في طهر واحد فأنت بولد فاختصموا فيه إلى علي فقال: أنتم شركاء متشاكسون بينكم، وأنا مقرر بينكم، فمن وقع السهم له فله الولد وعليه لكل من صاحبيه ثلث الدية، فعجب من ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يصح أنه أنكره.

وصفة القرعة أن تكتب أسماء المقرعين في رقاع مستوية ثم توضع في وعاء مستوية فيه ثم تعطى من لم يحضر الرقاع فيطرحها على السهام، فمن وقعت رقعته على سهم منها فهو له. وإن كتبوا فيها أسماء الأسهم المقسومة وأعطى كل من الشركاء رقعة فما وجده مكتوبا فيها فهو له وذلك وجه أيضا.

هوامش الجزء الثامن

- (١) - ب: وسلّم تسليمًا .
- (٢) - ب: بلّغ . وهو خطأ .
- (٣) - ب: اسمها .
- (٤) - ب: مجزاه .
- (٥) - ب: دين .
- (٦) - ب: في الميراث .
- (٧) - ب: + منهما .
- (٨) - ب: كان .
- (٩) - ب: - منهم .
- (١٠) - كذا في النسختين ولعله الشراء . وفي ب: الشروى عليه .
- (١١) - ب: منه .
- (١٢) - ب: إن كان .
- (١٣) - ب: أو غبن .
- (١٤) - ب: - قد .
- (١٥) - ب: + أن .
- (١٦) - ب: لئانه .
- (١٧) - ب: - بيده .
- (١٨) - ب: - للحق .
- (١٩) - ب: - مثلاً .
- (٢٠) - ب: - منهم .
- (٢١) - ب: شجر . وهو خطأ .
- (٢٢) - ب: إخراجة .
- (٢٣) - ب: على حاله .
- (٢٤) - ب: به .
- (٢٥) - ب: إن كان .
- (٢٦) - ب: من أصحابه .

- (٢٧) - ب: وقوموا .
- (٢٨) - ب: والأخير .
- (٢٩) - ب: قسمة التمرة .
- (٣٠) - ب: لم يحز .
- (٣١) - ب: المتامة . وهو خطأ .
- (٣٢) - ب: وشروط .
- (٣٣) - ب: - قطعها .
- (٣٤) - ب: اشرك . وهو أصوب .
- (٣٥) - ب: رجع .
- (٣٦) - ب: فلا يجده . وهو الصواب .
- (٣٧) - أ (هامش) : يقال خشت النخل تخشو إذا حشفت . وفي المنجد: خشي النبات إذا يبس .
- (٣٨) - ب: اشترطوا .
- (٣٩) - ب: - مشتركة .
- (٤٠) - ب: يركه .
- (٤١) - ب: خابورين .
- (٤٢) - ب: مائه .
- (٤٣) - أ: يحكم . وهو خطأ .
- (٤٤) - ب: - فيه .
- (٤٥) - ب: على قرعته .
- (٤٦) - ب: القسم .
- (٤٧) - ب: بهلمه .
- (٤٨) - ب: هلمه .
- (٤٩) - ب: أوصى به في ماله .
- (٥٠) - ب: ما لا يفي .
- (٥١) - ب: للورثة .
- (٥٢) - ب: مرضها .
- (٥٣) - ب: ولم يوصي . وهو خطأ .
- (٥٤) - ب: في يد .
- (٥٥) - كذا بالذال المهملة في النسختين .
- (٥٦) - ب: ولا يعمد . وهو خطأ .
- (٥٧) - ب: ضرر .

- (٥٨) - ب: على إعادته .
- (٥٩) - ما بين معقوفين إضافة من هامش أ بخط مختلف . وليست في ب .
- (٦٠) - ب: وإن كان .
- (٦١) - ب: - من ذلك اليوم .
- (٦٢) - ب: ذلك تارة .
- (٦٣) - ب: ورثه .
- (٦٤) - ب: اختلفوا .
- (٦٥) - ب: وأحرز .
- (٦٦) - ب: + منهم .
- (٦٧) - ب: باقتراع . ولا معنى له .
- (٦٨) - ب: وكيلاً .
- (٦٩) - ب: وجاز، أو واحد ...
- (٧٠) - ب: - إلا ياذن موكله فيه .
- (٧١) - ب: إن لم يجد .
- (٧٢) - ب: ما عمر .
- (٧٣) - ب: - في .
- (٧٤) - ب: تهرئه . وهو خطأ .
- (٧٥) - ب: - منهم .
- (٧٦) - ب: - إلا ما لم يكن في يد أحد منهم فأولاد الأول فيه سواء على ميراث آبائهم .
- (٧٧) - ب: - إن .
- (٧٨) - ب: إن رأى .
- (٧٩) - ب: وله .

الجزء التاسع

في

الشُّفْعَة وأحكامها

الباب الأول منها

في أصل وجوبها وما تثبت فيه وما لا تثبت

وقيل أنّ الشُّفْعَةَ كانت في الجاهلية فلما ظهر الإسلام أثبتها وأوجبها وأكّدها السنة وصحّحها الإجماع؛ فالسنة قوله صلى الله عليه وسلم: «الشفيع أولى بالشُّفْعَةِ». وقوله: «الجار أحقّ بصقبة أي بشفعته» وقوله: «إذا نصبت الحدود وصرفت المضار فلا شفعة» وقوله: «من أزال شفعة مسلم زلت قدمه في النار».

والإجماع هو: اتفاق المسلمين على العمل بها. ولم ينكرها أحدهم ولا ضلّل عاملا بها، فصحّ أنّها جارية وجائزة على ما قالوا به.

وتجب بصحة عقد البيع، وتثبت بالطلب والإشهاد على انتزاعها من المشتري، وتملك بإحضار الثمن وقبضه له، وتسليمه المبيع إلى الشفيع، أو بحكم الحاكم عليهما بذلك.

وتجب للشريك في نفس المبيع وحقوقه: من الشرب والطرق والسواقي وجري الماء في الميازيب، والجدار إذا كان بين بيتين عليه لهما شيء من العمارة، وقياس النخل ونحو ذلك. وقيل: وبالمضرة وفي بعض ذلك اختلاف لاختلاف تفريق معاني المضار. وسيأتي شرح كلّ.

وقيل أنّ الشُّفْعَةَ تجب في الأصول والعروض التي لا تنقسم بكيل أو وزن، وفي الحيوان والسفن المشتركة والخشب، والصوغ الغير المكسر، والشجرة، والرحى والمصحف، وفي المشترك من ثمار وأسلحة، وأوان ونحوها.

واختلف في المكيل والموزون فقليل: تثبت فيه لأنّه لا يصحّ قسمه إلّا بحضور الشريك أو وكيله، وقيل: [٤٤] لا شفعة فيه.

وقيل إن كان يحتاج إلى كسر وفي كسره للوزن والقسم مضرة تثبت فيه وإلّا كالحبوب (١) ونحوها فلا.

واختلف في مبيع بالندا بين متزايدين فقليل: لا شفعة فيه كان البيع من ربّ المال أو وكيله أو أمر الوصي، أو الحاكم لا لحاضر ولا لغائب، ولا مريض، ولا صحيح، ولا يتيم ولو كان المبيع مشاعا. وقيل: ثبت في جميع ذلك.

ولا شفعة في الصواني ولا لها وقيل: هي فيها لا لها ومثلها أموال المساجد، والموقوفات على أبواب البرّ كلّها إلّا ما وقف على قوم سنين معينة، ثمّ يرجع إلى الوارث فإنّ الشُّفعة فيه لطالبها تمّن يصير إليه إذا انتهى إلى سنينه .

وقيل: لا شفعة في الشروى وهو: أن يشتري شيء من أحد ويشترط البائع على نفسه للمشتري إن استحقّ منه المبيع شرواه، فيستحقّه من عنده إن استحقّ، ويحكم له به على البائع فيسلم إليه مثل ما استحقّ منه.

ولا في الإقالة وهي (٢): أن يبيع الرجل مالا لأحد ثمّ يقله فيه البائع فيسلمه إليه، ويردّ له ما أخذ منه من الثمن قبل أن يأخذ الشفيع شفعته، فإن أخذها قبل الإقالة ثبتت له وبطلت الإقالة.

ولا فيما يعتق عليه السيّد عبده أو أمته أو يخالعه عليه زوجته.

ولا في الهبة ولا الصدقة، ولا الوصية، ولا الإقرار وذلك إن كان عن غير عوض متقدّم أو متأخر. فإذا كان لعوض فقليل فيه الشُّفعة وقيل لا وهو إذا كان أصلا بأصل بلا تقويم ثمّن (٣).

الباب الثاني

في الدعاوي في الأحكام والأيمان في الشفعة

فإذا طلبها الشفيع عند الحاكم فإنه يسأل المدعى عليه، فإن اعترف له بما يشفعه به من الملك نظر بينهما وأوصل كلاً إلى ما يجب له، وإن أنكر دعا الحاكم الشفيع بالبيّنة أن له ملكاً يستوجب به الشفعة منه، فإن وجدها نظر بينهما وإلاً وطلب اليمين المنكر حلفه له. فإن نكل عنه فللشفيع حجته وبطلت إن حلف. وإن ثبتت حجته بوجه سأل الحاكم المشتري عن الشراء، فإن اعترف به أو بين عليه أو نكل عن اليمين أنه ما اشترى ما للشفيع شفيعته قضى عليه له بها، وله أن يخاصم البائع إن كان المبيع بيده.

ولا يسمع الحاكم البيّنة إلا بمحضرة المشتري؛ فإذا صحّ البيع وثبتت الشفعة واختلفا في الثمن فقال: المشتري بكذا وكذا وقال الشفيع بأقلّ منه لزم كلاً بيان دعواه. فإن أقامها به قبلت بيّنة المشتري وقال للشفيع إن شئت فخذ بذلك وإن شئت فاترك وإن أقامها هو بأقلّ ولم تصح للمشتري بيّنة بما قال، أخذ الشفيع شفيعته بما بين من الثمن.

أبو المؤثر: لا تجوز المدالسة في الشفعة، وقيل إذا أدار بما يسعه منها جاز له. واليمين في الشفعة أن يحلف المشتري لطالبها بالله أنه اشترى ما لا يعلم للمدعي فيه حقاً من قبلها إلى الآن، وذلك بعد أن يحدّ موضعها وإن أقرّ إذ قامت عليه بيّنة أنه اشترى ما شفيعته لفلان فقال: إنه قياض أو عطية فإنه يحلف قطعاً مثل تلك اليمين لا يعلمه لأنه قد صحّ أنه شفيع لفلان، وبقيت صحة أنه اشترى بدراهم.

وإن ردّ اليمين إليه حلف: لقد اشترى هذا الذي يحده وهو شفيع له ثم هو له بها وينظر في اليمين، وإن احتجّ المشتري أنه اشتراه منذ سنة أو أكثر وهو بيده يعلم من طالب الشفعة، فلم يطلب إلى اليوم حلف الطالب ما علم بالشراء أو البيع إلى اليوم

الذي طلبها فيه، والقول قوله مع يمينه أنه طلبها حين علم، وعلى المشتري البيّنة أنه علم بالبيع وتوانى عن طلبها، وإن لقيه الشفيع وسأله عنها فقال: لم أشتري مالك شفيعته (٤)، فعليه اليمين أنه ما اشتراه، وإن ردّها إليه حلف له لقد اشترى شفيعته. وإن قال الشفيع: إنّه يحلف لقد أخبره من يثق به ببيعها، لزم المشتري أن يحلف على علمه.

وقيل في رجل أزال إلى آخر مالا فاستوجبه الشفيع بقولهما ذلك وطلب منه شفيعته فقال المزيل: أشهدت له بحق وقد ردّه عليّ أنّه إن وقع أخذها قبل الردّ، فليس ردّه بشيء وله شفيعته، وإن أنكر إزالته إلى أحد وادّعى الشفيع أنّه قد أزاله ولا بيّنة له، فطلب يمين المزيل أنّه ما أزاله؛ خميس: فما أرى عليه يميناً على هذه الصفة. وإن ادّعى أنّه باعه، وأنّه انتزعه (٥) من المزال إليه بالشفّعة وهو يستحقّها، فيصف صفته هذه، فإن أنكر حلف ماقبله له حقّ ممّا يدّعي عليه من الشفّعة أنّه أزالها، وتكون اليمين بينه وبين من بيده ما انتزعه بها، وإن ردّ اليمين إليه حلف أنّه انتزعه من فلان بعد أن يقف عليه هو وخصمه والحاكم أو رسوله، ويسمّى [٤٤٦] الثمن فإن حلف منع منه من يدّعي المال.

وإن طلب المشتري يمين الشفيع أنّه طلبها له لا لغيره أو بعكسه، حلف أنّه يأخذها كذلك، ولا يجوز له أن يوليّها غيره قبل أداء الثمن، فإن ادّعى المشتري أنّه أعطىها أو تصدّق عليه بها، أو أقرّ له بها بلا عوض، أو قوّض بها، وطلبها منه الشفيع فعليه له اليمين.

واختلف فيه إن اشتغل بطلب الثمن إلى أن مضت ثلاثة أيام ولم يحضره فقيل: تفوته وقيل: لا.

ومن اشترى قيل أرضاً واشترى غيره أخرى تشفعها فقال: إني اشتريت قبلك واختلفا فقال أحدهما: أحلف بالعلم، والآخر بالقطع فاليمين في هذا بالعلم. وإن أقام أحدهما بيّنة أنّ شراعه كان قبل الآخر أخذ الأرض.

وقيل إن أشهدت امرأة أن جميع مالها لرجل بحق وطلب الشفيع شفيعته بتلك الشهادة، وإن الرجل لما علم بذلك ردّ المال على المرأة، واحتجّ الشفيع أنه قد استوجه بها، وعادت تقول أنها لم تشهد به لأحد، وشكّ الشاهدان في معرفة وجهها لما أشهدتهما به للرجل، فطلب الشفيع يمينها أنها ما هي التي شهدا عليها؛ ف قيل إن طلب شفيعته في حين مطلبها بعد أن قامت عليه الحجة بعلم الشاهدين، وصحّت الشهادة وحكم له بشفيعته فأخذها، ثم رجعا أو أحدهما أو شكّا في شهادتهما فقد مضى الحكم في الشفعة ولا رجوع لهما إذا وقع، فإن رجعا غرما المال وإن رجعا أحدهما غرم نصفه على قول، وإن لم تصح شهادتهما أو شكّا قبل وقوع الحكم أو رجعا قبل أن يأخذ الشفيع شفيعته، أو يحكم له بها، انتقضت القضية ولا شفعة له ولا يمين له عليها كما مرّ.

وإن أنكر من شهد له بالمال بحقه فأراد الشفيع يمينه كانت له إن صحّ عنده انتقال الملك إليه، ويحلفه ما أشهدت له فلانة بنت فلان بهذا المال، ولا يزال له إليه ولا ردّه عليها بعد أن أشهدت له به، وهو شفيعته وبعد أخذها ولا قبله له حقّ من قبل شفيعته فيه، ولا ينفع من شهد له بالمال ردّه إلى المرأة بعد مطلب الشفيع، وليس على المرأة مطلب له، وكلّ ما يدّعيه المشتري على الشفيع مما يبطل به شفيعته فاليمين للشفيع إن شاء حلف، وإن شاء ردّها على المشتري، فيحلف على ما يراه الحاكم العدل جائزا من دعواه من لفظه، ويكون فيه انقطاع الحكم.

والشفعة وأمرها دقيق ويجب إمعان النظر فيه، ولا تجوز فيها (٦) الخيل ولا المدالسة، ولا المداينة.

الباب الثالث

في عن الشفعة

أبو الحواري: إن قال مشترىها اشتريتها بألف، والبائع بعثها بمائة، قبل قول المشتري مع يمينه، وللشفيع على البائع يمين ماقبض من المشتري إلا مائة.

فإذا حلف له على ذلك، فإن طلب البائع بقية الألف إليه كان له، لأنه قد أقر له به، ويحكم عليه بتسليمه إليه؛ وإن قال: أنا بعث له بمائة ولا أطالبه بما أقر به، لم يكن على البائع يمين للشفيع، فإن لم يحلف على المائة ولا أنه ماقبض منه ألفا، وأقر أنه باعها له بمائة، أمر البائع أن يسلم تسعمائة إلى الشفيع (٧).

وإن قال المشتري: اشتريتها بألف، والبائع: بمائة إلا أنه لم يقبض شيئا من ثمنها، أمر أن يسلم المائة إلى البائع، ولا يأخذ من الشفيع إلا مثل ما دفع إلى البائع، والمطالبة تكون بينه وبين المشتري، فما وجب له عليه أخذه من الشفيع، وما لم يجب للبائع عليه لم يجب له على الشفيع، وإن قال: اشتريتها بألف، وأقام البائع بينة أنها بألفين، فلا رجوع له على الشفيع بالزيادة، على ما أقر به من الثمن.

وقيل: على الشفيع أن يدفع للمشتري مثلما اشترى به من الأنواع، إن عرف وزنه أو كيله، وإلا أو كان كسيف أو نحوه فإنه يدفع له القيمة برأي العدول، ويحلف المشتري بالله ما يعلم أن ما اشترى به أقل منها،

وإن اشترى بدنانيير أو بدراهم ثم أعطى حيا، فليس على الشفيع إلا النقد وإن أخذ شفيعه فقال المشتري: اشتريت بدنانيير فاحضرها لي (٨) وصحّ قوله عنده، فعليه أن يحضره إياها، فإن أحضرها في ثلاثة أيام فذاك وإلا بطلت شفيعته.

وإن قال له: لما أخذها أحضرني الثمن فجاءه بتقد البلد فقال له: إني اشتريت بدنانيير لم تفتّه، وعليه أن يسلم له دراهم قيمة الدنانير في الثلاثة.

ومن اشترى شفعة أحد تسوى مائة بآلف(٩)، وقضى بها ثوبا أو دابة تسوى مائة، فعلى الشفيع أن يعطي [٤٧] ما وقع عليه البيع، إلا أن يبين أنه احتال عليه وعلى الشفعة، ونحب أن يعطي ما أعطى المشتري أو قيمة المال.

الباب الرابع

في إنكار المشتري الشراء

فإنَّ البائع إذا أقرَّ بالبيع كان للشفيع أن يأخذ شفעתه مِمَّنْ أقرَّ البائع أنه بائعه، وإن أقرَّ المشتري بالشراء سلَّم إليه الشفيع الثمن، قيل: وإن أنكر أخذ شفעתه وسلَّم الثمن إلى البائع، وقيل: يكون مضمونا للمشتري.

وإن تبرأ من الشراء إلى غيره فاليمين على ذلك الغير، فإن لم يكن معينا فقبيل: إنَّ للشفيع أن يقطع عن نفسه الضرَّ حتَّى يرى من يعارضه، فله ذلك بلا حكم من حاكم وهذا إن لم تكن بيّنة.

وإن اشترى رجل نخلة تقايس نخلة آخر، فطلب الشفيع شفעתه فقال المشتري: اشتريتها وقبعة فهو مصدق، ولا شفعة إلاَّ إن بين أنه اشتراها بأرضها. وإن تبرأ البائع منها إلى المشتري جازت شفعتها معها.

أبو الحسن: من بلغه بيع شفעתه فوصل إلى المشتري ليأخذها منه على ما يجب له، فقال له (١٠): اشتريتها لفلان فلم يذهب إليه وتوانى قدر ما تفوته به، فقيل: إن كان فلان حيث تناله الحجة، احتجَّ عليه فيما أقرَّ له به المشتري؛ وإن كان صبيًّا أو حيث لا تناله، أخذ شفעתه من المشتري بما اشترى به، ولا يلتفت — قيل — (١١) إلى إقراره لغيره إن كان لا تدركه الحجة، وكذا لا يلتفت إلى قوله إن شهدت البيّنة عند الشراء أنه اشترى ولم يذكر غيره، وإذا صحَّ الشراء حكم للشفيع فيه بشفעתه، وإن قال: إنها لغيره وتبرأ منها فإن أراد الشفيع أن يأخذها ويجوزها بلا رأي الحكم حتَّى يعلم من يبرز له لمطالبته كان له ذلك.

الباب الخامس (١٢)

في أجل الشُّفْعة والتمن والمدالسة فيها

فمن أخذها - قيل - بحقّ فله في إحضاره ثلاثة أيام، وقيل: يومان، وقيل: قدر ما يصل بيته ويعد الدراهم.

وأكثر ما عرف في أجله ثلاثة أيام إلا إن وقع البيع على تأجيل معيّن فقيل: إذا علم ببيع شفّعته وأخذها وقد بقي من الأجل ثلاثة أيام فصاعداً، فليس له أجل غير ذلك، وإن بقي منه أقلّ منها فله الأجل إلى تمامها.

وقيل: له الأجل إلى ثلاثة بعد أجل المشتري وتعدّ لبلياليها وساعاتها جميعاً حتّى تتمّ، فإن دفع الثمن فيها وإلاّ فاتته شفّعته، وإن أعطاه الثمن فلم يقبله منه، احتجّ عليه بالجماعة أو بالحكم في قبوله حقّه، وإن سلّم إليه بعض الثمن وسلّم إليه الشُّفْعة لم يضره تأخير بقيته على الثلاثة، إذ (١٣) سلّمها إليه، وعليه أن يوفيه البقية؛ وإن أخذ منه بعضه ولم يسلم إليه الشُّفْعة فلم يتمّ إلى ثلاثة أيام فاتته، وقيل: إن لم يسلم الثمن إليها بطلت أيضاً على الوجه.

سليمان: من طلب شفّعته إلى مشتريها فدفعه عنها، فإن صار أمرها إلى الحاكم فحكم له بها، أو دعاه المشتري إلى أخذها فمدّته ثلاثة أيام، فإن لم يحضر الثمن فيها فاتته، وإذا عرض عليه أخذه فأبى منه قامت عليه الحجّة، ولو لم ينظر إلى الدراهم، ويقبل قول الشفيّع في الثلاثة مع يمينه أنّه عرضها عليه، ولم يقبلها فإن مضت فعليه البيان أنّه عرضها عليه فيها وأبى من أخذها.

وإن قال له: اشتريت هذا بتمن لا أعرف كمّيته فلم يطلب منه الحكم ولا رفع عليه إلى الجماعة حتّى مضت الثلاثة فاتته أيضاً.

فصل

أختلف في مشتر شقصا إلى أجل فقال مالك: إن كان الشفيع مليا آخر بالثمن إلى الأجل، وإن كان معدما فجاء بملي فله ذلك. وقال الليثي: إن وثق به فله أخذها وقال الثوري: لا يأخذها إلا بالثقة. وقال الشافعي: إن تطوع ببعض الثمن أخذها وإلا فليدفع حتى يجده ثم يأخذ.

قال أبو سعيد: كلما قالوه من ذلك خارج عن الصواب، وأصح ما قاله الشافعي.

قال حميس: إنه إذا ردّ بالشُّفعة فلا سبيل له إلى أخذ الشراء إلى الأجل، إلا إن شاء المشتري تسليمه^(١٤)، فإن سلمه إليه فعليه الثمن إلى الأجل، وإلاّ فإذا حلّ أخذ شفيعه لأنّه يستحقّ بردها واجبة البيع لا التسليم إلى الأجل، فإذا جاء واستحقّ قبضها كان له في الثمن ثلاثة أيام، وقيل: إذا توارى المشتري عنه لما جاء به حتى مضت، فإنّ أشهد على إحضار الثمن وتواريه وامتناعه عن قبضه شهودا فله حجته؛ وإن ادّعى ذلك فلا شهود وقد خلت المدة لم يبق منه دعواه في الحكم. وإن تعمّد إبطال حقّ الشفيع لم ينفعه ذلك^(١٥)، وله شفيعته إن احتال على إبطالها فيه.

الباب السادس

في إزالة الشفيع الضرر ومن يشتري شفعة [٤٨] غيره بلا رأيه

أبو علي: من اشترى من رجل أرضاً على أن ليس له على صاحب الشفعة ساقية ولا طريق ثم طلبها الشفيع قال: لا شفعة له إن كان قد أبرأه قبل البيع وإن أبرأه بعده لزمته ولا ينفعه إبرأؤه بعده.

إبن محبوب: لا يزول حق الشفيع من الطريق والساقية ولو ترك ذلك قبل الشراء، وقيل إن وقع البيع على أن ليس للمشتري عليه ساقية ولا طريق فلا شفعة له، وإن أزيل ذلك بعد البيع وقبل طلبه إياها ثبتت له، ولا تنفع الإزالة من بعد وكذا في الميزاب وغيره.

وقيل: ليس لأحد أن يشتري ما لأحد فيه شفعة إلا بإذنه وأؤكد ذلك في أصل مشترك وثماره، ولصاحبه الشفعة فيها من الشريك والعامل، ولا شفعة للعامل في الثمرة إن لم يكن شريكاً في الأصل.

ومن اشترى شفعة أحد برضاه فلا بأس به (١٦) وإن كره فأما في الحكم فلا يحكم له بها إلا إن طلبها على موجب الشرع فيها. وأما في الكراهة فبعض كره ذلك وبعض أجازته وقد أحل الله البيع ما لم تكن المدالسة في الشفعة.

الباب السابع

فيما تبطل به الشُّفْعَة وما لا تبطل به

ومن علم - قيل - ببيع شفّعته وقد حضر وقت فريضة، فله أن يصلّيها إن خاف فوته باشتغاله بطلبها قبلها، ولا يتنفل قبل طلبها، ولا ينتظر صلاة جماعة إلا إن كان إمام مسجد وخاف بطلانها بتركه ولا تقوم صلاتها إلا به.

وإن علم وهو محدث من خبث أو أحدث قبل العلم فلا يستنجي إن كان لغير صلاة، إلا إن خاف أن يتنجس منه لأنه في غير وقت الصلاة، وسبيلها وإن كانت عليه ثياب نجسة فلا يذهب إلى البيت لأخذ غيرها، إلا إن حضرت فريضة وخاف فوتها.

وإن بلغ اليتيم في النهار وقد علم ببيع شفّعته في حينه فلا له أن يغتسل قبل أن يطلبها، إلا إن حضر أيضاً فله أن يغتسل ويصلّي، ولا يجوز له أن يتشاغل بأكل أو شرب أو غيرهما، إلا إن خاف على نفسه فله أن يتناول قدر ما ينجيها به، وإن حضر ماء وخاف فوته فله سدّ مائه فيما بينه وبين الله لئلا يضيع.

هميس: وأما في الحكم فلا أعرف شيئاً وعندني لا يعذر بذلك فيه، ولا له أن يقضي حاجة أحد ولو أباه أو أمّه تمن يلزمه القيام بأمره. إلا إن خاف عليهم ضرراً، وإن رأى منكراً أو كان في النظر أنه يقدر على تغييره، فله ذلك وإن يحبس من امتنع، وإن كان لا يقدر على ذلك فطلب شفّعته أولى له.

وإن نزل به ضيف ولم يكن عنده من يخلفه فيهم أو خاف عليهم الضرر فذلك عذر، وكذا إن عاهد أحداً يقعد له في مكان فهو عذر له عند الله لا في الحكم، وتقوته به، وإن لقي المشتري فأنكره الشراء فله في ذلك الحجّة ويدركها بعد الثلاثة، وكذا إن أخذها على وجهها ومنعه منها يدركها متى أمكن منها ولو إلى سنين.

وإن قال: اشتريت بألف وهو بأقل فالشفيع حجته لأنه كذب عليه وإن أعلمه بذلك غير المشتري فترك طلبها لذلك فاتته.

ومن اشترى أرضاً وبني فيها مسجداً فلا يدركها الشفيع بعد ذلك. ومن بيعت شفيعته وعلم ولم يطلب واحتج بالتيقن، فعليه أن يشهد سرّاً بنزعها وأنه لم يمنعه من أخذها، إلا الخوف على نفسه أو ماله من المشتري. وإن لم يشهد هكذا خيف عليه فوتها وإن علم بالبيع وقال: إنّي ظننت أن ليس لي شفعة فلما سأل قيل له: إنها لك فلا حجة له بهذا وقد فاتته، وقيل: إنه يعذر بذلك وله حجته فيها.

وإن قال: كنت أرجو أن الثمن عاجل فإذا هو أجل فاتته أيضاً، إلا إن قال له اشتريت بالعاجل وكذب، وقد اشترى بالآجل، فإنه يدركها متى علم ويأخذها بما اشترى.

ومن أخذ شفيعته ثم باع ماله يشفع قبل الحكم ثبتت شفيعته عند الأكثر. وإن لقي المشتري وسلّم الشفعة أو توانى عن أخذها أو تكلم قبله فاتته، وإن مات أو أحدهما بطلت، وإن طلبها الشفيع قبل موت المشتري أو البائع فله أو لوارثه طلبها في ذلك، وإن مات الشفيع أو المشتري قبل طلبها فقد قالوا: إنها لا تورث ولا تباع ولا توهب، والأكثر أنها لا تبطل بموت البائع، وإن قال له المشتري: إن شفيعتك عسدي لا تفوتك فمتى أردتها دفعتها إليك، فإذا مضت ثلاثة أيام فاتته في الحكم حتى يقول له المشتري: قد (١٧) سلّمتها إليك أو تركتها لك، أو تبرأت إليك منها، ويقبل الشفيع، وأمّا عند الله فحب له أن يوفّي بعهده، والمؤمن أخو المؤمن لا يغره ولا يخونه ولا يضره.

وإن علم ببيع شفيعته ونسي أن يطلبها من حينه أو خرج إلى [٤٩] المشتري ولقيه، ونسي أن ينزعها منه حتى افتراقاً فلا يعذر بالنسيان عند الأكثر. **خميس:** ولعلّ بعضاً يعذره به.

وأما ردّ السلام فلا نعلم في جوازه خلافاً، وأما ابتداء الشفيع به ففيه خلاف،
وقيل: من بيعت شفيعته فأخذ بعضها دون بعض بطلت وفاتته، فمن علم ببيعها ليلاً
فلا تفوته إن لم يطلبها حتى أصبح.

والمرأة إذا علمت به نهارة فلا تفوتها حتى يدخل الليل، لأنهم قالوا: إنها تطلبها
فيه ولو من امرأة، والرجل بالنهار وإن من امرأة.

ومن علم به وهو في ضيعة يخاف فوتها ولم يجد من يخلفه عليها، فإنه يشهد
شاهدين على أخذها، فإن لم يجدهما فإنه يدرك شفيعته كذا قال الشيخ.

وإن سأل عن كمّية الثمن قبل أخذها بطلت، ولكن يقول له أخذت شفيعتي كم
الثمن وأخذتها ورددتها ونزعتها كلّ ذلك جائز.

ومن علم ببيعها في نافلة فلينصرف منها لطلبها ولا يتمّها؛ وكذا الجنّازة
والعيدين إذا قام بها غيره؛ وكذا دفن الميت إذا قام به غيره، وإن علم به وهو في عمل
مثل خراف أو رضم أو غيرهما، فله أن يحرز ما كان من حبل أو مسحاة أو غيرهما
من الآلات، إن خاف ضياعه، إلّا إن وجد من يخلفه عليه، فلا يتوان حينئذ عن طلبها.
وإن كان الشفيع حافظاً لأمانة لغيره يجعل أو غيره عذر إن خاف ضياعها، حتى
يأمن عليها، وإن وجد من يشهده فهو أولى، فإن أمكنه الإشهاد وجهل أن يشهد أو
تعمد تركه خيف عليه فواتها، ولا يتشاغل بالإشهاد إن أمكنه الطلب والخروج إلى
المشتري، واختلف في ابتداء السلام عليه كما مرّ كما مرّ؛ فقليل: إنه تمّا يطلها، وقيل:
لا ولا يطلها ردّه اتفاقاً، إلّا إن زاد عليه أو أحسن فيه بشيء من الكلام، فإنه قيل
يطلها مثل أن يقول المشتري: سلام عليك فيقول الشفيع: عليكم السلام ورحمة الله
وقيل: لا وإن زاد وبركاته بطلت. وإن قال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (١٨)
فردّ عليه الشفيع مثله لم تبطل به.

وإن قال: بعد هذا التسليم للشفيع كيف حالك؟ فقال له (١٩): أنا في خير،
أو في ستر الله بطلت شفيعته، لأنّه غير التحية، وما كان مثل هذا فهو في حكمه.

الباب الثامن

في لفظ ردّ الشفعة ونزعها والوكالة فيها

والغائب عنها

فعلى من علم ببيع شُفَعْتِه أن يصل المشتري إلى بيته إن كانا في بلد واحد أو في قرب منه، فإذا قدر عليه بقرب المسافة والمواجهة وقف عليه وأخذها منه (٢٠)، وإن كان عنه حيث لا يصله وهو يسمع صوته أسمع بكلام يفهمه ويقول: أخذت شفعتي منك يا فلان، كم الثمن؟ وجاز: رددت بالشفعة ونزعت بها منك يا فلان، وإن قال: أنا مطالبها منك أو أريدها أو أحبها منك فهو ضعيف، وإثباته أولى.

واختلف في الوكالة فيها فقليل: لا تجوز إلا من مخدرة أو مريض عاجز عن الطلب، أو خائف لا يقدر على الظهور أو نحوهم. وقيل: إن رسول الشفيع أو وكيله أو مأموره يقوم مقامه في أخذها، ولو غير ثقة أو خادمه أو ولده، أو خادم غيره بإذن سيده إن لم يتوانوا أو يشتغلوا عنها بموجب بطلانها ممّا مرّ. وقيل: لا يجوز فيها غيره ممن ذكر إلا إن كان له عذر عن طلبها (٢١) ممّا مرّ.

وإن كانا في بلد واحد فليس على الشفيع خروج إليه في أسفاره، ولكن إذا رجع طلبها منهما، وإن كان كلّ منهما ينزل في بلد ومقامه في غير دار الآخر، فعليه أن يشهد على نزعها منه ويخرج إليه إن قربت داره يعني بلده، مثل صاحب نزوى يخرج إلى بهلا، وإلى السرومنج وأزكي ونخل وشمائل ونحوها من بلاد عمان، وانظر مسافة ما بينهما عندهم.

ثميس: ولا تحمل عليه المشقة إلى البلدان البعيدة، وهذا إن قدر على زاد ومشى أورا حلة مع أمان أو رفقة يأمن معهم ولو على ماله، وليس عليه مدّة في طلب شفعة ولكن متى علم طلبها ولو إلى سنين.

وقد صحّ ثبوتها من السنّة والإجماع وبطلانها بموجبه تما مرّ بعد العلم من قول العلماء وعملهم بلا خلاف فيه ولا إنكار تمّن يعتدّ به. هميس: ولا أقول من إجماع لا يجوز خلافه في محلّ الحكم، وثبوت المدّة في إحضار الثمن على الشفيع فيها من الرأي قال: ولا نعلم فيه إجماعاً وقد مرّ الخلاف فيها.

الباب التاسع

في شفعة اليتيم والغائب والمجنون والأعجم والمريض

أبو عبد الله: إن كان لليتيم وصي أو وكيل فعلم ببيع شفعته فلم يطلبها له فاته، وإن لم يكن له أحدهما أدركها إذا بلغ في المشترك لا بالحقوق وكذا المسافر. وإن [٥٠] كان والد الصبي حيًا وبيعت شفعته وغاب أبوه، فليس له شفعة إلا في المشاع، وله أن يأخذها منه إذا رجع؛ وإن كان لأبيه وكيل جائر الأمر ولم يأخذها له، فأتى الأب شفعة ولده.

وقيل: إن اليتيم مخير إن أخذ له وصيه أو وكيله شفعته من المقسوم أو اشتراه له في أخذه وفي تركه، وأخذه من الوكيل قيمة ما أعطى من ماله والغلة لمن أخذ المال، وعليه مالزمه من الغرم وما أخذه الوكيل له من الشفعة المشاعة أو اشتراه له بماله، فهو يلزمه ولا خيار له فيه، والحاج إن لم يقدم إلى عاشر المحرم فاته شفعته ويدركها إن قدم قبله.

وقيل: إن كان له عذر في التخلف فلا تقوته، وله أن يشفع متى رجع، وكذا الغازي إلى أن يرجع أصحابه، وكذا غيرهم من المسافرين المريدين للرجوع إلى البلد الذي فيه الشفعة، لهم الشفعة إلى رجوع مثلهم.

وكذا الوالي لا تقوته إلى أن يرجع وإن كان واليا ومرابطا إلى غير مدة، فحتى يأذن له الإمام بالرجوع ويكتبه فيه، ويدركها هؤلاء في المشاع والمقسوم.

وقيل: لا شفعة لغائب مطلقا ولو قدم من يومه وعليه العمل في المغرب، وإن أخذها يتيم أو غائب بعدما استغل منها المشتري غللا كثيرة لم يلزمه ردّها، وبحسب ما استغلّ مما غرم على المال إن عمر فيه عمارة كبناء أو غرس. فإن كان الغرم أكثر فله أن يرجع على الشفيع بفضل ما غرم ولا ردّ عليه للشفيع في العكس.

والمريض - قيل - لا يأخذها حتى يصحّ ولا تفوته، وقيل: إن خاف خروج
المشتري إلى حج أو سفر وكلّ من يأخذها له، وقيل: له أن يوكل مطلقاً وعلى أسير
لا يقدر على طلبها أن يشهد على أخذها، وقيل: إذا عرضت شفعة يتيم على وكيله
فلم يشتزها له فانت اليتيم، وكذا إن علم وكيله أو وصيه ببيعها فلم يطلبها لا
يدركها (٢٢)، وليس لمن تكفل به أن يأخذها له وإنما ذلك لهما.

الباب العاشر

في شفعة أهل الذمة

فإذا كان بين ذمي ومسلم فباع المسلم حصته لمسلم، فطلب الذمي شفعتها (٢٣)، فقليل: له ذلك؛ وقيل: لا.

وإن اشترى مالا لم تكن لمسلم فيه شفعة، فله أخذه بشفعة الإسلام، وقيل: لا، إلا إن كانت له فيه، لأنَّ الناس في الحق سواء.

وللذمي - قيل - أن يأخذ شفעתه بالإشتراك والحقوق وإن من مسلم، وقيل: ليس له أن يأخذها منه إلا من مشترك، وقيل: لا شفعة له منه لا في مشاع ولا مقسوم (٢٤)، والأوسط أنها له منه في مشاع ولا تؤخذ منه في مشترك إن كان شريكا في البيع، وهي بين أهل الذمة كما هي بين المسلمين، وليس لهم أن يأخذوا ما اشترى بعضهم من بعض بشفعة الإسلام، وإنما لهم ذلك فيما اشتروه من أهل الصلاة.

وإن باع مسلم لوالده الذمي مالا فللشفيع أن يأخذ شفעתه منه، وليس هو كبائع لو الده المسلم، وكذا في الزوجة إن كانت ذمية، وإن أسلم الوالد أو الزوجة قبل أخذ الشفيع شفעתه، فلا شفعة له منهما بعد إسلامهما، وإن باعت الذمية لزوجها المسلم فلا تؤخذ منه الشفعة، وكذا لا تؤخذ فيما باع الذمي لوالده الذمي؛ وحجة من يراها بالإسلام ماروي أن: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه».

الباب الحادي عشر

في شفعة المرأة ومنها والزوج والولد

أبو الحواري: عليها أن تطلبها ليلاً إن كانت مخدّرة، ولا يلزمها نهاراً، ولزمها أن تشهد فيه على أخذها حين تعلم بالبيع، وإن لم تردّها من حين ما علمت أو توكلّ في طلبها، فلا شفعة لها إلّا إن قالت لم تجد من توكلّ، وكانت ممّن لا تبرز نهاراً، فهي كالذي ليس عليه أن يطلبها ليلاً.

وقيل: لها أن توكلّ في ردّ شفعتها ولو كانت تبرز للمشتري، وأن تكون وكيله، وإن لرجل في نزعها من امرأة، وإن ذهب رجل إلى امرأة وكلّمها في نزع الشفعة، لم يكن ذلك حجّة له عليها إن امتنعت، وفي حكم الاطمئنان إذا لم يشكّ أنّها هي فأرجو أن يسعه ذلك.

وإن باعت امرأة شيئاً فأراد زوجها أخذه، كان أولى من الشفيع وله أن ينتزع شفعة زوجته، ولا يكلفها أن تطلبها وإن لم يتفاوضا؛ وقيل: لا حتّى يكون مفاوضاً؛ قال: وهذا عندي ممّا يؤكد الشفعة للزوج، إن لو كانت لها ولم يزل حكمها.

وإن باعت لرجل مالا ثمّ تزوّجها فللشفيع شفעתه فيما اشترى منها قبل.

أبو المؤثر: إن باع ولد لوالده شيئاً فلا يشفع منه وتدرّك في عكسه. وإن باع الأب لابنه رخصاً (٢٥) قومه العدول، ثمّ يأخذه الشفيع بالقيمة وفضل الثمن للابن، وقيل: للأب.

وإن باع الأب مال صغيره وهو شفعة له، فقيل: له أن يأخذه بها بعد واجبة البيع، وقيل: إنّ بيعه له تسليم منه للمشتري، وتركها لها، ولا شفعة له بعد ذلك كان أبا أو وكيلاً أو وصيّاً، أو [٥١] حاكماً.

ولا شفعة فيما باع أحد الزوجين للآخر، ولا فيما باع الابن لأبيه، ولا السيّد لعبده، وما باعت الأم لولدها كعكسه فإنّه يشفع، وكذا إن قضى لامرأة أو لوارثها

في صداقها مال بدراهم بعد موت زوجها فإنه يشفع وإن كان صداقها نخلا قضى لها فيه بعد موتها فلا شفعة فيه؛ وإن كان البيع من الابن لأبيه ولأجنبي، فالشفعة في حصّة الأجنبي. وفرق بعض بين هؤلاء وأوجبها للوكيل والوصي. قال حميس: ولا نعلم في الحاكم شيئاً يطلب علمه.

الباب الثاني عشر

في الشركاء ومن أولى منهم بالشفعة

فإذا كانت لناس وهم فيها سواء فهي أولى لمن سبقها منهم، وإن طلبوها معا فهي بينهم على الرؤوس، ولو طلبها واحد بعد واحد ما لم يحكم. وقيل: تقسم على عدد السهام والأول أكثر.

وإن أبطل أحد الشفعاء شفעתه لم يضر ذلك غيره.

وإن كان منهم شافع بشركة في الأصل مشاعة، ومنهم شافع بطريق، ومنهم شافع بساقية، ومنهم شافع بالقياس، فأئهم سبق إليها فهو أولى بها (٢٦) من غيره، إلا إن شفع بالمشاركة في الأصل، فإنه أولى من هؤلاء كلهم ولو سبق إليها، وأما الباقرن فالسابق منهم أولى بها، وإن سرعوا إليها معا فهي بينهم على الرؤوس لا على السهام عند الأكثر.

وكذا الشريك في المنزل فهو أولى فيه ممن يشفع بجمع الجذوع والميزاب والطريق، وإن كان لمنزل ميزابان أو أكثر كل ميزاب على منزل (٢٧) أحد الجيران، أو قطعة لها ساقيتان أو طريقان أو أكثر على ناس شتى فكلهم شفعاء في القطعة والمنزل فأئهم سبق كان أولى بها.

الوضحاح عن مسبح: إن الشفعة إذا لم يأخذها الأول، فلا أرى لمن هو أعلى منه (٢٨) شيئا، أهل أزكى: إن كان أخذها الأول فذاك وإلا فالثاني وإلا فالثالث. وقيل: إن الثاني لا تبطل شفעתه ولو علم بالبيع، حتى يعلم أن الأول ترك وكذا الثالث مع الثاني وكذا ما بعدهما.

الباب الثالث عشر

في الشُّفْعَة في القضاء والوصية والإقرار والصدقات

فمن قضى رجلاً مالا بحقّ فإنّ الشُّفْعَة تدرك فيه، إلّا إن قضاه به وقال: ليس هو وفاء من حقّه أو هو أكثر من هذا، فحينئذ لا شفعة فيه على هذا الحدّ، حيي القاضي أو مات، ويشفع بقيمة ما قضاه بها؛ وكذا كلّ ما تدرك فيه القيمة، وإن كان الحقّ غير معروف ولا مسمّى فعليه قيمة ما قضاه، وأخذ شفّعته بقيمة العدول؛ وكذا إذا قضى ولده.

ومن أوصى لأحد بنخلة شفّعت وقيل: لا شفعة في الوصية.

ومن قضى من ماله شيئاً في مرضه بحقّ وهو ممّا يخيّر فيه الوارث بين ترك المال المقضي له وبين تسليمه وردّ الثمن له، فالوارث فيه أولى من الشفيع إلّا إن قال: المقرّ أو المقضي ليسه وفاء من حقّه، فلا خيار للوارث على هذا اللفظ. ولا حقّ للشفيع. وإن قضى وارث لأحد مالا بحقّ له على الميت، فإنّه يشفع والوصية إن كانت بحقّ مسمّى، فللشفيع أن يأخذ الموصى به من مال أو منزل أو غيرهما ممّا تثبت فيه الشُّفْعَة بالحقّ المسمّى، وإن كان غير (٢٩) مسمّى قوم الموصي به قيمة عدل وأخذه الشفيع بها.

الباب الرابع عشر

في شفعة القياض

ف قيل: لا شفعة فيه ما كان أصلاً بأصل. ابن هاشم: إذا كان مالا بمال ودراهم زيادة، فللمقايض من المال بقدر قياضه به، والباقي للشفيع بالدراهم. أبو الحواري: من قايض أصلاً بحيوان وللأصل شفيع فإنه لا يدرك شفيعته، ولو حضر الحيوان يوم القياض، ويدركها إن كان البيع بما يكال أو يوزن، وبذلك قال أبو المؤثر.

وقيل: إنه يدركها إلا في قياض أصل بأصل كأرض ونخل وماء وغير ذلك، وما كان من الثمن كالعروض والمتاع والحيوان من غير الأصول يدركها فيه بقيمته كما يقوّمه العدول.

قال: وهذا هو الأكثر والمعمول به؛ وقيل: إن وجد الشفيع مثل ما سلّم المشتري من الحيوان والعروض فعليه أن يسلم مثله، وإن لم يجده كان عليه وله أن يسلم قيمته بالعدول.

وقيل: يقوّم المال إذا لم تعرف قيمة العروض والحيوان، وإن طلب يمين المشتري أنه ما اشترى المبيع بدنانير أو دراهم أو بكيل أو بموزون وما كان إلا قياضاً، فله ذلك عليه، وإن ردّ اليمين على الشفيع لم يلزمه.

وإن كان قياضاً ثم اشتراه في وقته أو بعده فهو قياض، ولا شفعة فيه إلا إن شرط (٣٠) بينهما أن يقايضه هذا بهذا على أن يشتري منه هذا، فله شفيعته على هذا، وله اليمين إن ادّعى هذا، لا عليه إن كره وقال: لا علم له بذلك إلا التهمة؛ وقد مرّ منع أبي المؤثر المدالسة [٥٢] في الشفعة وجواز غيره لها لمن دارا فيما يسعه منها وليس كلّ المدالسة تجوز.

وعن هاشم بن الجهم أنه قايض بحال بصرمة من عنده واشترط إحراجها من أرضه.

قال حميس: واحسب وزيادة من الدراهم وإنما أراد بذلك احتيالا على الشفيع، وقايض بالصرمة وزاد دراهم.

وقيل: إن كان القياض أصلا بأصل وزيادة دراهم كان للشفيع من المال بقدر قيمة الدراهم. وقيل: إن كان كذلك لا يدرك شفيعته.

وقيل: من عرض عليه رجل أرضا يشتريها فلا يجوز أن يقايضه بنخلة ثم يشتريها منه لأجل الشُّفْعَةِ إن كان القياض والبيع قد اتحد فيهما المجلس أو اليوم، وكذا إن كان الشرط عند القياض إنما يقايضه بهذه النخلة ثم يبيعها فهذا قياض فاسد. وكذا إن كان القياض بثمن معروف قبله ففيه الشُّفْعَةُ لأهلها، وإن لم يكن شرط ولا ثمن معروف جاز القياض والبيع.

ومن قايض إنسانا بنخلة من ماله ثم اشترى مابقي من المال الذي فيه النخلة، فلا شفعة لشفيع عليه إن كانت النخلة تشفع الباقي أو تقايسه.

الباب الخامس عشر

في شفعة المنازل

فإن كان الجدار بين رجلين شركة بين بيتين فيبيع أحدهما كان للشريك في الجدار أن يشفع بحصته فيه، الجدار والبيت معا به.

وكذا البساتين التي في البيوت التي تدخلها الحرم، فإنها تشفع البساتين كالبيوت، وأما غير ذلك من الأموال والبساتين التي ليست كالمساكن، فإن كان الجدار الذي بينهما مشاعا فإنما يشفع الجدار وحده إن أراد، والجدار الذي بين البيتين إن كان (٣١) لا يعرف لمن هو منهما، فإنه شركة بينهما فيشفع به البيت.

وإن كانت مجاري ميازيب المنزل على مال أو أرض فلا يشفعان المنزل، لأن الماء لهما يخرج مخرج المنافع لا المضار.

وكذا قالوا إن الأسفل من الأموال والأرضين لا يشفع الأعلى لعدم المضرة، وإنما يشفع الأسفل الأعلى من المنازل خاصة لأن المضرة في ذلك على الأسفل، ولا يشفع الأعلى الأسفل بانتفائها عليه، ومن ثم افترق حكم الأموال والمنازل.

وقيل: إذا ثبتت على الأموال والبساتين والأرضين من مجاري المنزل في نظر العدول كانت فيه الشفعة.

وإن كان في بيت ميازيب وكل منها يجري على بيت رجل، فكل من أهل البيوت يشفع البيت الجاري عليه ميازبه، ولا حجة له في جار على غير منزله.

وإن كان البيت الذي استحقه بالشفعة بينه وبين المنزل الذي لم يستحقه جدار عليه جذوعهما معا، فله شفعة المنزل بشفعة الآخر.

وكذا إن كان الذي أخذه بشفعة الأول بينه وبين منزل ثالث جدار عليه جذوعهما، فله أخذه أيضا بشفعة الثاني، وعلى هذا القياس والبيان ولو كان مائة بيت لأنه أخذ شفعته بشفعته، وقيل: غير هذا.

أبو علي: إنه لو كان بين منزلين جدار ثم بيع أحدهما فلآخر، أن يشفعه ولو لم يكن عليه جذوع ولا غماء وهو حسن؛ وقيل: إنه يشفع الجدار لا البيت إلا أن يقع الجدار، أو عليه مضرة لسائر البيت أو لبعضه، فإنه يشفع ذلك بالمضرة.

أبو علي: إن كان الجدار خالصا لأحد المنزلين فلا شفعة فيه، والذي تشفع به المنازل هو الميازب والمشاعب والجذوع والشركة، وهي أقوى سببا في الأصل فتوجب الشفعة.

وأما الأبواب إذا كانت على طريق جائز فلا شفعة بسببها ولو تقابلت، وإن جمع الباب بيتين أو ثلاثة شفع بعضها بعضا، ولا شفعة بالدعن إلا إن كان عليها غماء، والغماء مستوعب بيت الجار ففي ذلك شفعة أيضا.

وإن كان ميزاب بيت على منزل وشعابه إلى منزل آخر، وطريقه من آخر، وجذوعه على جدار بينه وبين منزل آخر، فهؤلاء كلهم شفعاء فمن اشترى منهم فلا يشفعه الآخر، وما بيع لغيرهم فمن سبق منهم إليه (٣٢) وشفعته، كان له دون الآخرين إلا الشريك في الأصل فإنه أولى من الكل إن بقي مشاعا على أصل شركته، وإن طلبوه معا فهو بينهم على الرؤوس.

وقيل: في طريق شركة بها أربعة أبواب إنها جائزة؛ وقيل: لا حتى تكون فيها خمسة، فإن بيع الأسفل منهن شفعه الثاني مما يليه من أعلاه، فإن لم يأخذه أخذه الثالث، ثم لا شفعة على القول بالأربعة، وعلى القول بالخمسة يأخذه الرابع إن لم يأخذه الثالث، ثم لا شفعة لأن الخمسة تصير الطريق في حكم الجوائز.

وإن بيع الثاني [٥٣] فالثالث أولى به فإن لم يأخذه أخذ الرابع على قول، وإن بيع الثالث أخذه الرابع على قول، وإن بيع الرابع فلا شفعة للخامس. حميس: ولا نعلم في ذلك خلافا عندنا.

وكذا في السواقي مثل الطرق، والخلاف في ذلك واحد كانت الأبواب والأجائل في جانب من (٣٣) الطريق والساقية أو جانبيين، إلا أنه قيل: في الأبواب إن تقابل بابان، فالمقابل باب المبيع أولى به لأنه أكثر ضرراً.

الباب السادس عشر

في شفعة النخل والبساتين

فإذا أحيط على بستان بجدار فيبيع منه شيء، فإن اشتراه من له في البستان شيء فهو أولى بشفعته، كان المشتري أول البستان أو آخره، أو عليه طريق أو ساقية أو لا، فكل من له فيه شيء فهو شفيع إلا ما كان منه مشاعا غير مقسوم، فالشريك به أولى بالشفعة ممن يشفع بالحقوق والمضار.

ولو (٣٤) كان في البستان ساقية غير جائزة وعليها نخل عاضدية فيبيع من النخل شيء، فليس للذي عليه الساقية فضل على سائر أهل البستان في الشفعة بالقياس، ولا بالطريق ولا بالمسقى، واستحقاق بالبستان أولى من سائر المضار، والمسقى والطريق أولى - في قول (٣٥) - من المقاسه؛ وقيل: هي أولى منهما، وقيل: الكل سواء والحدود والسواقي والطرق قاطعة للقياس لا لحق الشفعة من المجرى والطريق.

ابن علي: كل بستان يدخل من باب فالشفعة فيه لطلابها من أهله، إن أحيط عليه كما مرّ، ولو لم يكن على الطالب لها طريق ولا ساقية. وإن كانت قلة نخل في أرض رجل وما تستحقه منها، فلها شفعتها وإن كانت النخلة (٣٦) وقية لرجل في أرض آخر، فإن بيعت الوقية شفعتها الأرض ولا تشفعها الوقية إن بيعت.

وقيل: من اشترى نخلة وطرحها الريح فأخذها الشفيع جاز له، ولا يطرح عنه النقص من القيمة، وهو مخير في أخذها بما اشترى به منها وفي تركها، وإنما يطرح عنه ذلك إن قطعها مشتريها، ولا يطرح عنه فيما جاء من غير فعله. وإن تقاربت قيل: تخلتان وقيعتان في أرض رجل، فبيعت إحداهما فصاحب الأرض أولى بها من ربّ النخلة. و

إن باع رجل نخلة في قطعة نخل له من أسفلها فلا شفعة لطالبها فيها، وإنما شفعيها البائع.

والرئيس التي لا يعمل لها طريق ولا ساقية لها لا شفعة فيها إلا بالمقاسمة، وهي إن كانت بين النخلتين من هذا النخل ستة عشر دراعا تشافعتا، لا إن كان بينهما أكثر، ولكل من الثلاثة بالرئيس ثلاثة أذرع، ويترك الباقي بحاله إن لم يأت عليه أحدهما أو غيرهما ببيان، إلا إن كان المال (٣٧) كله لواحد فإن الأرض لربه (٣٨).

وكذا أرض لا تسقى ولا لبعضها على بعض الطريق لا شفعة فيها، وقيل: إن ما بين المالين هو لهما وبينهما، وإن كان لها سواق تشرب منها إذا جاء الغيث وعمر على بعضها بعض، ففيها الشُّفعة فإذا كان موضع يسقى منه أقل من خمسة أموال كانت فيها قياسا على غيره من الأفلاج.

وإن كانت السواق تحمل من الوادي الكبير فلا شفعة فيها، إن كانت تسقى أكثر من خمسة أموال، وثبتت إن سقت أقل منها، وقيل: أربعة.

ومن فاسل - قيل - رجلا على أرض ثم باعها من قبل أن يفصل فيها شيئا فله الشُّفعة، ولو لم يفصل لأنه شريك، وقيل: لا حتى يتم ما شرط عليه ويحل له القسم.

وإن كانت بين ثلاثة نخلة لأحدهم جدعها وللآخر أرضها ولالثالث الثمرة، فباع صاحبها أو صاحب الجدع قرب الأرض أولى بالشفعة، وهي تكون في النخل المجتمع في مكان وله ماء واحد، وقسم النخل والأرض لا الماء، وإن قسم الماء لا الأرض ثبتت الشُّفعة أيضا.

قال: وأما أهل مكة فيزعمون أنها لا تكون إلا في الذي لم يقسم.

وإن كانت نخلة رجل في خلال نخل آخر فباعه ربه، فطلب رب النخلة أخذه بالشفعة، فقيل: إن كانت النخلة ليست من مشاع في النخل وأرضها محدودة، فإن كان عليها ممر ساقية وإن لشيء من النخل، أو طريق له كانت الشُّفعة بالمارة في أرض النخلة، وإن كانت أرضها غير مقطوعة بجواميد، وهي في أرض مشاعة للنخل فكل

نخلة منه نالها قياس تلك النخلة في الأرض فهي شفعتها (٣٩) بالقياس، إن لم تكن ساقية ولا طريق؛ وإن كانت لا تقايس شيئا من هذا النخل لم تشفع بالقياس.
وقيل: إن كان النخل على ساقية جائزة شفع بعضه بعضا به، وقيل: لا يشفع به.

واختلف مسيح والأزهر بن علي في نخلتين تتقايسان، فقال: تشافعان مالم تقطع الحدود بينهما. ومسيح: إنَّ الشُّفْعَةَ لا تقع بالقياس.
حميس: ونحن نأخذ فيهما بالشفعة مالم تقطع الحدود بينهما، والقياس أولى بالشفعة من المضرة، وقيل: إنها أولى بها منه.

أبو سعيد: إن كان على ساقية [٥٤] جائزة نخل فبيعت السفلى فأما بالقياس فقليل: لا تشفعها إلا واحدة من أعلاها ثم لا شفعة، وأما بالساقية فقليل: لا شفعة فيها إن كانت على جائزة تسقي أسفل منها أربعة أموال، وإن كان أسفل منها ثلاثة، فإن كان أعلى منها نخلة تقايسها شفعتها بالقياس، ولا يشفعها أحد الأموال إن بيعت وتقايسها أسفل منها، وإن بيع الأسفل من الثلاثة كان لها الشُّفْعَةُ بالمضرة، وإن بيع الثاني كانت للثالث ثم لها، وإن بيع الثالث كانت لها أيضا ثم لا شفعة في قول.

ومن اشترى نخلا متقايسا وقد باع البائع ثلاثا أخرى تقايس الأولى، فله أن يشفع الكل إن تقايست، وإن كان له نخل عاضد يقايس عاضد نخل البائع، وللبائع عواضد أخرى تقايسها فقليل: هي شفعتها كلها وإنما لا تكون له إذا باع ربّ النخل نخلة لا تقايس نخل الطالب للشفعة.

وإن كان على جائزة ثلاث نخلات كلّ منها لرجل، فبيعت العليا وطلب ربّ السفلى شفعتها، فلا يجدها لأنّ الوسطى قطعت القياس بينهما، لما قيل: إنَّ العاضدية التي على جائزة تشفعها أربع من أعلاها، وواحد من أسفلها إن قايستها، وقيل: تشفعها نخلتان بالقياس عليها وسفلاها.

وإن كانت على غير جائزة شفعتها من أعلاها ثلاث، ثم لا شفعة بمضرة وقد
صارت جائزة إن كان أعلاها، من الثلاثة شيء فإن الرابعة المبيعة السفلى تكون
خامسة وجائزة ولا شفعة فيها، فإذا شفعتها ثلاث من أعلاها فلأول، ثم الثاني ثم
الثالث، ثم انقطعت بالساقية وتشفعها السفلى بالقياس إن كان بينهما، وقيل: تشفعها
عليها وسفلاها كما مرّ به فقط كانت على جائزة أو غير جائزة، وقيل: من أعلا
أربع ومن أسفل، واحدة وهذا في النخل العاضدي.

الباب السابع (٤٠) عشر

في شفعة الماء

وأولى بها فيه الاشتراك ثم الذي يسدّه منه، لأنّ المضرة عليه ثم الشريك في الخبرة، وللذي ماؤه في الليل شفع ما فيه، وللذي ماؤه في النهار شفع ما فيه، ثم الذي له ماء فيه يشفع ما في الليل، وكذا من له ماء يشفع ما في النهار، وهذا إن كان يسدّ بعضهم من بعض، فأولى بالشفعة من ماؤه يلي الماء المبيع، ثم تاليه ثم تاليه ثم تاليه.

وقيل: لا شفعة إلا لمن يسدّ منه البائع أو الشفيع، وقيل: إنّ هذا في المربوط الذي لا يتحوّل الشركاء فيه من أمكتهم، وأمّا إن كان الشركاء في الخبرة يتساقون بها بالأدوار الليل والنهار، ولا يعرف الأوّل منهم ولا الآخر، فكلّ من أخذ الشفعة منهم قبل صاحبه فهو أولى بها، وكلّمهم فيها سواء لإشاعتها بينهم وليس هو بماء مربوط.

ومن مات - قيل - وورثه اثنان فهلك أحدهما وترك أولادا فقسّموا حصّتهم من الماء ثم واحد منهم، والماء يتسَادونه بالدور فالإخوة والعَمّ (٤١) سواء فيه، وإن كان مشاعا بين الإخوة فهم أولى به، وكذا إن كان مربوطا يتسَادونه فيه دون عمّهم فهم أولى به منه، لأنّ ماءهم في سهام مختلطة تقسم من مجموع القسمة.

أبو المؤثر: أولى بالشفعة المؤاجل المعادل ثم المؤاجل منه البائع، وأمّا المؤاجل من البائع فلا شفعة فيه، وقيل: لا شفعة في الماء إلا في الأجل الموجلة، فعلى هذا إنّما تكون للمشتري الذي يردّ منه الماء لأنّ المضرة تكون عليه، فإن كان هذا الماء في شيء من الأفلاج غير الآجال من المياه المربوطة على اليوم هذا يسدّ من هذا على الدوام فأَيُّهما باع كان لصاحبه الشفعة.

الباب الثامن عشر

في الشفعة بالمساقى والأجائل

فالقِطْع إن كان بعضها أسفل من بعض وبيعت السفلى فالشفعة للأولى ثم الثانية ثم الثالثة ثم تنقطع، ولا شفعة للرابعة لأنها خامسة الأجائل، فالشفعة إلى المبيعة وإنما ينظر إليها ثم إلى ثلاثة أجائل ثم تنقطع؛ وإنما تكون الأجائل من أعلى، وقيل: إلى أربعة بعد المبيع (٤٢) والأول أكثر.

والساقية إن كانت على رجلين وكلاهما شفيع فأيهما سبق كان له الشراء ولا يشفعه الآخر؛ وإن كان المشتري غيرهما فأيهما طلبها (٤٣) قبل صاحبه فهي له، وإن طلباها معا كانت بينهما، وإن كانوا شركاء قسمت بينهم سواء ولو كان أحدهم (٤٤) أكثر مالا ومضرة من الآخر، لكان له مثل الأقل، فإن كانت الساقية على واحد والطريق على آخر فكلاهما شفيع والقول فيهما مامر.

والذي عليه المسقى يشفع مال [٥٥] الذي له المسقى إن كانت الساقية غير جائزة؛ وكذا في الطريق. وقيل: إن الطرق والقناطر الكائنة على السواقي لا تنقطع الشفعة، وقيل: إن توالى أجائل الصافية حسبت كلها أجمالية واحدة، فإذا فرق بين كل أجمالتين من الصافية أجمالية عادت متفرقة، وقيل: كلها واحدة ولو فرق بينهما.

وكذا إن كان في مال رجل أجائل فهو كالصافية واختلف ابن علي وابن محبوب في الأجمال والأبواب، فقال ابن علي: إن الشفعة في خمس أجائل: أجمالية البائع، وأجمالية الشفيع، وثلاث بينهما.

وقال محمد: أجمالية كل منهما واثنان بينهما وكذا الأبواب.

أبو علي: إن كان لخمسة رجال خمس نخلات في أجيل واحد وله أجمالية واحدة والأرض شركة بينهم، وكل واحد يعرف نخلته ثم اشترى رجلا آخر مالا يسقي من تلك الساقية، فطلب إليه الشفيع شفيعته فاحتج أن الساقية فيها خمس أجائل لحال

الشركاء الخمسة في أرض النخلات، فقال أبو علي: إنها خمس أجائل على هذه الصفة، ولا شفعة للشفيع وقيل: إذا لم يفتح لكل نخلة أجاله فهي أجاله واحدة، وإن كان النخل مشتركاً وتقسّم ثمرتها (٤٥) فهي أجاله واحدة، وقيل: لو كان أصل واحد فيه خمس نخلات لكل نخلة لرجل، فهي خمسة أموال، وتصير جائزة كما مرّ.

وكذا الأرض إن كانت بين خمسة فإنها تعدّ خمسة أجائل. وكذا العواضد التي لا حياض لها فهي بمنزلة الأموال على السواقي، وإن قسم المال وبان لكل حقه حسبت أجائل، ولو سقى المال بأجاله واحدة، وإلاّ وكان مشاعاً، فقيل: إن كان ينقسم فهو أجائل، وقيل: هي واحدة ما لم يقسم، وهذا كلّ فيما يلزم من الشفعة وما فيه أحكام الأجائل.

أبو الحواري: إنه يحسب أجائل إن كان ينقسم ولو مشاعاً على قدر الأسهم، وقيل: يعدّ إجاله واحدة ما شيع، فإذا قسم عدّ على عدد الأسهم.

وإن كان على الطريق أربعة أبواب وفيها طريق لمسجد حسبت جائزاً، وقيل: إن كانت في الساقية خمسة أجائل، فلا شفعة فيها إن بيع أحد الأموال من أعلا (٤٦)، ومن أسفل بيع الأوّل والرابع، وقيل: إن بيع الخامس من أسفل الأموال شفعه من أعلا منهم، ثمّ الثاني ثمّ الثالث ثمّ الرابع، ثمّ لا شفعة بعد، وإنما يحسب من الأعلى لا من الأسفل، ولا ينظر في حساب ما سفل من المال، لأنّه إنّما ينظر صاحب هذا القول إلى المال المبيع.

فإن كان ماؤه يجري على أربع أجائل سواه من أعلا فلا شفعة فيه، وثبتت فيما دون ذلك.

ابن بركة: من باع قطعة أرض وفي الأرض ساقية، قائداً أو غير قائد في وسطها، أو جانباً منها، وعلى ساقية نخلة لرجل فإن كانت عاضدية عليها، فلا شفعة لها في الأرض إن كانت الساقية، جائزة وإلاّ فإنها تشفعها وهذا إن كانت الساقية تسقي الأرض، وكذا إن كان يسقى شيئاً منها على النخلة شفعة ما كان مسقاه عليها إن كانت غير جائزة.

الباب التاسع عشر

في شفعة الأرض والآبار

فقد قيل: لا شفعة في الأرض بالحدود ولا بالظل ولا بمنع الريح، إن كان مسقى كل أرض وطريقها من غير ما تشرب منه الأخرى أو يتطرق إليها، أو كانت ساقية جائزة.

وإن كانت على جدار أرض رجل نخلة ولا طريق لها ولا مسقى على الأرض، فلا تشفعها النخلة إلا إن كان لها فيها مسلك لسقيها أو طريق إليها.

وإن كانت بين شركاء بئر اقتسموا أرضها، وعلى كل لصاحبه طريق، وهم شركاء في فمها فباع أحدهم نصيبه من الأرض والماء لغيرهم، فطلب أحدهم شفعته فإنما هي له في فم البئر يأخذه بمنابه من القيمة، ولا شفعة في الأرض ولا رجعة للمشتري، إن طلب نقض البيع، ويشفع الفم والماء، وقيل: إذا تلاصقت أرضهما ولا يعرف حدود أرضه من حدود جاره فبينهما الشفعة، وإن قطعت بينهما الحدود والجواميد فلا شفعة بينهما إلا بشركة، أو طريق أو ساقية.

الباب العشرون

في الشفعة إذا بيعت مع غيرها في صفقة واحدة وفي ضروب منها

فمن باع قيل: مالا يشربه من الماء ولرجل شفعة الماء فطلب أخذه بها وكره
المشتري ذلك، فقيل: أن سعيد بن المبشر قال في أيام الإمام غسان: إن الشفيع إما أن
يأخذ المال والماء، وإما أن يدعهما ولا يترك النخل صوادي لا ماء له.
وقيل: إنه قضى بين خصماء بذلك ولم يرى غير ذلك، وقيل: إن له أخذ الماء
بالشفعة كالمال بالقيمة، والأول أكثر، وإن بيع كل واحد فلا خيار فيه للشفيع،
ويأخذ شفيعته مما وجبت فيه ولا حجة له فما لا شفعة له فيه.
وإن بيع لرجل قطعتان في صفقة، (٤٧) إحداها شفعة لرجل لا أخرى فأخذها
من المشتري، فإنه يقف العدول عليهما [٥٦] ويقومونهما بما بيعتا به، وينظرون إلى
المشفوعة ما تكون نصفاً أو غيره، ويأخذها الشفيع بمالها من الثمن، وإن قال له
المشتري: خذها بكذا وكذا من الثمن أو اتركها، وهو أكثر مما رآه العدول، فإنه لا
يجده.

وإن بيع منزلان أو أحدهما وهو أو بعضه شفعة لا الباقي فكذلك.
وكذا إن بيع مال ومنزل بصفقة أو مال، وعبد أو شيء من الحيوان أو غير
ذلك، وقيل: إن تفرقت قطع وشفعتها الواحد بسبب واحد فعليه أن يأخذ الكل أو
يدعه، وإن كان كل منها يشفع بسبب لا تشفع به أخرى فله أن يأخذ ما شاء من
القطع بماله من شركة أو طريق أو ساقية أو غيرها، وإن كان المال قطعة فيبيع منها كل
ناحية بعقدة غير الأخرى فله أن يأخذ أي عقد شاء أو أكثر، فإن كانت القطعة طويلة
تشفع نخلتين أو واحدة من أولها ثم يبيع شيئاً فشيئاً، فعلى مامر وإن بيعت كلها

بقيمة واحدة، وقال الشفييع: إنّه لا يقدر أن يأخذها كلّها فله أن يأخذها كلّها أو يدعها.

وإن رهن رجل قيل: قطعة من ماله بيد رجل ثمّ بيعت قطعة أسفل منها، فالرّاهن أولى بالشفعة بها من الرّاهن إن طلبها.

الباب الحادي والعشرون

في ضروب من الشفعة

أبو عبد الله: من اشترى شفعة لرجل فأشهد صاحبها أنه أخذها فمكث يوما أو يومين أو ثلاثة، ثم رجع إلى المشتري فقال: إنني لما وقفت عليها لم أردّها، فإنني لم أعرفها قبل فقال؛ له المشتري: لا أقبلها منك بعد وقد أخذتها مني لزمت الشفيع، ولو لم يعرف ما أخذ من شفيعته وإنما الوقوف للمشتري.

ومن أراد أن يشتري من رجل نخلة فقال شفيعها: لا أدع شفيعي لأحد، فاشتراها مريدها بعشرين وهي تسوى خمسة لكي لا تؤخذ منه بالشفعة، فإن أراد البائع والمشتري بذلك الإضرار بالشفيع أثما به، وإلا فلا وله الخيار في الأخذ أو الترك.

وإن أعطى رجل لرجل شيئا من مال وينفق له بأكثر، ويكثر في عطية الثمن حتى يضرّ الشفيع، فيأخذ شفيعته بالغلاء، فذلك حرام لا يجوز وليست تلك بعطية، إن كان إنما أعطاه على ذلك. ولا يجوز للبائع ولا للمعطي وما أخذه المعطي له على ذلك من أجر فهو حرام وعليه ردّه.

قال حميس: ولا توبة لهما عندي حتى يردّ ما أخذ إلا إن لم يقدر عليه وبان عذره فلا يكلف الله نفسا إلاّ وسعها، وكذا لا يجوز ذلك للبائع وهو آثم فيه، وعليه أن يخير الشفيع به.

ومن احتال عليه ودلسه حتى زاد عليه في الثمن فإن أحله من ذلك وأبرأه منه، فقد وسعه وإلاّ لزمه أن يردّ له ما زاد عليه من الثمن، ويرجع إلى ثمن المثل.

ومن باع ماهو شفعة لرجل فطلبها الرجل فقال له: إنني قد استثيت على المشترك أنني متى جئته بالثمن ردّ لي مالي به، فاعترف بذلك له، فإن علم بذلك مهما أو من أحدهما قبل أن يطلب شفيعته ثبت قول البائع، وإلاّ فليس قوله بشيء بعد

طلبها وله شفعتها، وجاز إخفاء الشراء خوفا منها، ومتى علم الشفيع به (٤٨) أخذها، وليس على المشتري إعلامه به.

وقيل: إنَّ أبا عبيدة كان يضعف أمرها، ويقول: لا يحبس مال اليتيم حتَّى يكبر، أو غائب حتَّى يقدم (٤٩). وابتلي بها رجل منهم فأتاه يسأله فقال له: اذهب إلى المشايخ فاسأل هل لجابر في ذلك أثر، فحاء إلى منزل اليمحمدي فسأله فقال: إنَّ جابرا يراها (٥٠) ويوجبها فأمره أن يأخذها بقوله.

وقيل: من باع مالا لرجل وهو شفعة لآخر فإن أتى الشفيع إلى الشهود أن يخبروه (٥١) بالبيع، لم يجوز (٥٢) لهم كتمانها لأنَّها حقّه.

ومن أشهد شهودا أنه قضى فلانا شيئا من ماله ولم يقل بحق له علي ولا غير ذلك، فإن كان في الصحة ثبت وشفع بقيمتهم وإن كان في المرض فهو إلى الضعف أقرب، وإن أشهد أنَّ ماله من موضع كذا وكذا لفلان بن فلان بحق له عليه إذا نزل به الموت أو إن مات؛ فإن أشهد به في المرض وقام وأراد أخذه فهو له، وللمشهد له به قيمته، وإن مات فهو له بعينه وللوارث أن يردَّ قيمته ويأخذه إن أراد، إلَّا إن قال وليس به بوفاء له فيتم له كما مرّ.

وإن لم يأخذه الوارث وطلبه الشفيع كان له إلَّا إن قال ليس له بوفاء وقد مرّ. ومن اشترى أرضا من رجل (٥٣) ثمَّ ولّاها غيره فأخذها الشفيع، وطلب أن يكتب له ملكا اشتراه من الرجل فكره، قال: يأمره الوالي أن يكتب.

ومن اشترى مالا فأخذ منه بالشفعة وسلّمها إلى صاحبها، فعليه أن يشهد له أنه قد سلّمه إليه بها (٥٤) [٥٧] وذلك بعد أن صحَّ أنه شفعتها وأنه قبض منه ثمنه الذي اشتراه به، وأنه تبرّأ إليه منه، وأنه لا حقَّ له فيه.

الباب الثاني والعشرون

فيس خبره حجة في الشفعة

أبو الحواري: من اشترى قطعة نخل و أرض وأشهد على البيع غير عدول وآخر الشفيع أحد الشهود، قال: فالذي جاء به الأثر أنه إذا أخيره البائع أو المشتري أو الشاهد قامت عليه الحجة ولو غير عدول، وإن أخيره غير الشهود فحتى يكونوا عدولا؛ وإن قال له رجل: بلغني أو سمعت أن شفعتك بيعت فليس ذلك بعلم.

أبو العلا وابن سليمان: أنه إذا بلغه بيع شفعتة ولو من غير المشتري ولم يطلبها فقد أبطلها، وإن أرسل إليه المشتري رسولا فأعلمه ولم يقل شيئا، ثم طلبها من غد فأنته لأنه أخرها إلى الغد. وإن اختلف المشتري والشفيع في طلبها قبل قوله أنه حين علم ببيعها طلبها مع يمينه، إلا إن صحّت بيّنة للمشتري أنه فرط بعد العلم في الطلب، وإذا شهر البيع شهرة لا شكّ فيها فالخير بها حجة عليه أيضا إذا فرط بعده.

أبو علي: إن خرج رجل إلى قرية فقال لرجل: إنني قد اشتريت شفعتك فلم يصدّقه وعسى أن يكون حقّا فلا يثبت ذلك عليه في دفع الثمن، لأنه يكون مدّعيّا في قبضه، ولعلّ البائع لا يقرّ بالبيع أو لا يصحّ، ولكن يكون عليه حجة في طلب الشفعة، ولا يلزمه دفع الثمن إلا إن صحّ البيع، فإن طلب إليه المشتري أن يكون في يد أمين بعد أخذها فأبى، كان ذلك حجة عليه وفاتته شفعتة، وللمشتري إن لم يصدّقه الشفيع وجعل الثمن بيد ثقة حتى يصحّ الخبر، وإذا شهر البيع عند الناس والشفيع يسمع ذلك شاهرا عندهم فلم يطلب شفعتة بطلت.

الباب الثالث والعشرون

فبين طلب شفّعه ومنع منها غلبة

أبو سعيد: إنّه إذا استوجب أخذها في قول العلماء فمنع منه (٥٥) غلبة، فله شفّعه وغلّتها، وإن باعها المشتري بطل بيعه ولا يجوز للثاني الشراء منه إن علم بذلك، وإن لم يمنعه غلبة وإنما دعاه إلى رأي المسلمين فتوانى في طلبها حتّى فات وقتها الذي يستحقّها فيه فهي للمشتري.

وإن طلبها من الثاني إذا منعه الأوّل وقد احتجّ عليه فإن توانى عن طلبها فلا حقّ له على واحد منهما، ومن استحقّها من أحدهما دفع إليه الثمن الذي بيعت به. وإن كان لما طلبها من الأوّل واستحقّها منه منعه ظلماً، استحقّها (٥٦) بالطلب الأوّل وفسد البيع للثاني، وعلى الأوّل ردّ الثمن إليه، وعلى الشفيع ردّه إلى الأوّل المانع له منها، ويقاصص بما استغلّ منها إن أخذها غصباً، وإن غصبها (٥٧) الأوّل ولم يعلم الثاني أنّه اغتصبها، أدركها الشفيع منه لأنّها له في الأصل بالأخذ الأوّل، وإن أراد أخذها بالبيع الثاني إذا لم يصحّ له الأخذ الأوّل منه كان له إن طلبها في وقتها.

الباب الرابع والعشرون

في الشفعة إذا لم يصعّ البيع

ابن أحمد: إنها لا تؤخذ به إن فسد ولم تجز متامته، كبائع مال غيره بلا حجة وهو ينكر بيعه، أو كون البائع صبيًا أو مجنونًا أو أحرس أو محجور عليه، أو عبداً بلا إذن أو وكالة له، مما البيع فيه فاسد من أصله.

وفي بيع اليتيم خلاف فمن أوجب ثبوته ببلوغه أو إتمامه أو جب على الشفيع طلب شفيعته عند علمه بالبيع فإذا بلغ و أتمه أخذها بالطلب الأول وسلم الثمن للمشتري (٥٨)، وإن غيّر البيع عند بلوغه بطل هو والشفعة معاً، ومن لا يرى له بيعاً رأى أن (٥٩) لا شفعة فيه.

وإن اشترى مالا بعد فأخذه الشفيع ثم استحقّ العبد فسد البيع والشفعة. ومن ادّعى قيل: على رجل أنه بائعه قطعة من ماله، وأنكر الرجل البيع، فطلب الشفيع أخذها به لم يجده ولو اعترف به لجاز له، وإن أقرّ البائع قيل: بالبيع والمشتري به أيضاً أخذ الشفيع شفيعته وسلم الثمن إليه لا إلى البائع، وإن انكر المشتري وقد أقرّ البائع بإزالته المبيع بالثمن، وقد أخذه الشفيع، ثبت ذلك على البائع لاعتزافه به.

الباب الخامس والعشرون

في الشفعة إذا بيعت لواحد بعد واحد

فمن اشترى قيل: شفعة رجل بمائة ثم باعها بمائتين قبل علم الشفيع، وقيل: إن له أخذها بأي العقدتين أراد، فإن أخذ بالأوّل رجع المشتري الأخير على الأوّل بما اشترى به، وإن أخذها بالأخير سلّمه إلى من هي بيده، وقيل: إنّه يأخذها بما اشترى بها من هي بيده، وإن علم بالبيع الأوّل فلم يطلبها فله أن يطلبها في تاليه متى علم. وإن ولى المشتري المبيع غيره فله أخذها من المولى له، ولا يضره ترك الطلب من المشتري. وإن كان للمولى له أو للمشتري الأخير شفعتها بعد الأوّل، فهي له إلّا إن استويا فيه، فهي للأخير لا للأوّل.

وإن باع الشفيع ما يستحقّ به الشفعة قبل أن يعلم [٥٨] ببيعها فلا شفعة له، لأنّه قد زالت عنه المضرة، وقيل: هي له لوجوبها له من قبل، ولا شفعة للمشتري فيما بيع قبل أن يشتري ما يشفعه به (٦٠)، لأنّ البيع الأوّل وقع قبل بيعه فعلى هذا لا شفعة للأوّل ولا للثاني.

ومن بيعت قيل: شفعتها فلم يطلبها لعدم علمه ببيعها إلى أن بيعت شفعة ما تشفعها، فاشترى المشتري للأولى أيضا ثم علم صاحبها فطلبها وما شفعتها، فله أن يأخذها معا لأنّها له يوم طلبها، وإنما أخذ الأخيرة بها، وقيل: ليس له إلّا الأولى إلّا إن كان يشفع الأخيرة بغير الأولى، والهبة في هذا كالبيع ولعلّها إن كانت للثواب.

الباب السادس والعشرون

في الشفعة إذا تلف منها شيء

فمن اشترى دارا فباع أبوابها بنصف ثمنها ثم استحقها الشفيع، فإنه يطرح عنه ثمن الأبواب، لأنه اشتراها بها، وإن كانت موجودة ردت بعينها على الشفيع، وإن باعها بثمن الدار كله فالدار للشفيع وليس عليه شيء لأن المشتري قد استوفى ثمنها. وإن أتلّفها أو غيرها من المبيع سرقاً أو حرقاً أو غيرهما بلا إتلاف من المشتري، فالشفيع بالخيار في تركها وأخذها بما عليه من الثمن، وكذا ما هو مثل هذا، فإن اشترى نخلا فوق بعض النخل فطلب شفعته، فإن قطعها المشتري طرح عن الشفيع بقدر ما قطع منها بقيمته، وأخذ الباقي مع مواضع المقطوعة بنظر العدول كما مرّ. وإن وقعت بأفة لا منه خيّر الشفيع في أخذ القائمة مع المواضع والجنوع بالثمن كله، وفي الترك وإن أتلّف المشتري شيئاً من الجنوع والخصوص وغيرهما طرح عن الشفيع بقدره، وكذا إن كان على النخل يوم البيع ثمر مدرك شرطه المشتري على البائع طرح عنه بقدره أيضاً من الثمن.

الباب السابع والعشرون

في الشفعة إذا عثرت واستغلت

فمن اشترى شفعة غائب ثم فسل فيها نخلا وحدر عليها جدارا، وقام النخل ثم قدم الرجل فأخذ شفعته، فقليل: إن استحقها عليه بعد ذلك، خيّر المشتري في إخراج عمارته وفي أخذ قيمتها لأنه عامل بسبب، وقيل: له القيمة لا الخيار، ولا للشفيع أيضا ولكن إن شاء أن يأخذها بالثمن وماغرم المشتري من العمارة، وإن شاء ترك وذلك له إن جهل.

والزرع، قيل: إنّه (٦١) لمن زرعه وعليه كراء الأرض للشفيع بحساب الأشهر من يوم زرع إلى حصاده، وإن استغل المشتري من المبيع غلة ثم استحق منه بالشفعة، فلا ردّ عليه فيها إلا إن كانت مدركة يوم البيع وشرطها على البائع عنده كما مرّ، فإنها تردّ على الشفيع أو يحاسب بها المشتري (٦٢) من القيمة، وقيل: يعدّ ماغرم فيما استغلّ فإن كان ماغرم أكثر منه ردّ عليه الشفيع الفضل، وفي العكس لا ردّ له على المشتري في ذلك.

ومن اشترى أرضا وأخرج منها ترابا، فقليل: تقوّم يوم يأخذها الشفيع، فإن كان التراب ينقص قيمتها عما اشتراها به لزمه قدر ما نقص منها، وإن كان لا ينقصها فليس له بشيء لأنه كالغلة، وكذا إن جمع فيها تراب كالسماد الذي لو لم يشترطه المشتري لكان للبائع. فإن اشترطه فهو للشفيع في جملة المبيع، وكذا مايمثل هذا وقيل: إن كان للتراب قيمة فإنه يعدّ منها كالنخلة فيما مرّ، وإن باعه المشتري حسب من ثمنه.

الباب الثامن والعشرون

في شفعة العطية والامحطاط في الثمن

فمن أعطى رجلا مالا على أن يعوضه شيء بلا اشتراط بينهما أو به، فإذا أخذه على ذلك أخذه الشفيع بما أعطى، وقيل: إنه ضعيف حتى يعطيه ويقبل منه ثم على الشفيع مثل ذلك، وإن أعطاه بلا أساس بينهما ولا أراد (٦٣) هو ذلك فإن في المكافأة الشفعة.

ومن تصدق على رجل بمال وأتابه فطلبه الشفيع فقال المعطى له: لم يشترط علي إثابة، وقد أثبتته فله شفيعته بثمن المال لا قدر الإثابة.

ومن أعطى قيل: رجلا من قطعه أو داره شيئا مشاعا أو مقسوما لبيع له الباقي ويكون شفيعا لم يجز ذلك إلا إن أعطاه قبل أن يعرضها على البيع وقبض، وكان له ثم يعرض عليه البيع فهناك يكون شفيعا، وإن أعطاه بعد أن عرضها عليه كان له ما أعطاه. وللشفيع شفيعته لا للداخل فيها بالعطية، وقيل: إذا أعطاه في مجلس وتفرقا ثم باع له، وقد أحرز المعطى له جاز ذلك في الحكم وكان شفيعا.

وإن كانت العطية لغلام واشترى باقي المال وصيه أو وكيله في المجلس المشهد فيه بالعطية له فهي له والشفعة للشفيع.

وإن أعطت امرأة رجلا مالا ثم تزوجها بيوم أو أيام ولم يحرز عليه فعليه الإحراز، ولا ينفعه القبول، وكذا لو باعت له مالا ثم تزوجها كان للشفيع شفيعته.

فصل

من اشترى - قيل - مالا من عند رجل بمائة ثم ترك منها عشرة أو أكثر، أو باع له ما قيمته مائة [٥٩] بسبعين إحسانا منه إليه ومحابة، فأخذه الشفيع، فالموجود في

هذا أنه إن ترك له شيئاً من الثمر فإنه ينحطّ - قيل - عن الشفيع، وقيل: إن ما وهبه البائع للمشتري فهو له، ويأخذ الشفيع بأصل الشيء إلا إن سمى حظاً من الثمن فللشفيع، مثل ذلك وإن وهب له الثمن كله، فعلى الشفيع أن يردّ عليه الثمن كاملاً. وقيل: إن كان محرّماً من البائع أو ظهر عند البيع ذكر الإحسان إليه فبالقيمة يأخذ الشفيع، وإن لم يكن شيء من ذلك فما عليه إلاّ ما عقد عليه البيع، وقيل: إنّ الحطّ والضة والإحسان والبراءة بمنزلة واحدة وفي ذلك خلاف.

خميس: ونحبّ أن يكون للشفيع ما للمشتري إن كان ممّا يتغابن فيه مثله، وإن كان في النظر أنّه محاباة له أو هبة وصدقة عليه ولا يتغابن في مثله فإنّه له خاصة والشفيع يأخذ بالقيمة.

وعن موسى أنه قال: فيمن اشترى قطعة من رجل بقليل إحساناً منه إليه، فأراد الشفيع شفعتها به ليس له ذلك بل يعطي الثمن كله.

قال هشام: وكذا غير القطعة ممّا فيه الشُّفعة وقيل: إنّما عليه الثمن الذي بيعت به شفעתه.

ثمّ الجزء التاسع منه

هوامش الجزء التاسع

- (١) - ب: فالجرب.
- (٢) - ب: وهو..
- (٣) - ب: - ثمن.
- (٤) - ب: ما لك فيه شفعة.
- (٥) - ب: واذعى انتزاعه.
- (٦) - ب: فيه.
- (٧) - ب: للشفيع.
- (٨) - ب: فأحضرها له.
- (٩) - ب: مائة ألف.
- (١٠) - ب: - له.
- (١١) - ب: - قيل:-.
- (١٢) - أ: الباب الخامس عشر، وهو خطأ. ولي أ (هامش): لفظة عشر ... سهر منه رحمه الله.
- (١٣) - ب: تأخيره بقیته على ثلاثة أيام، إذا...
- (١٤) - ب: + إليه.
- (١٥) - ب: - ذلك.
- (١٦) - ب: - به.
- (١٧) - ب: - قد.
- (١٨) - أ: وقع خلط وتكرار جملة: فقال الشفيع وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته لم تبطل به.
- (١٩) - ب: - له.
- (٢٠) - ب: - منه.
- (٢١) - ب: - عن طلبها.
- (٢٢) - ب: يدركه.
- (٢٣) - ب: شفيعته.
- (٢٤) - ب: لي مقسوم.
- (٢٥) - ب: رخصا.
- (٢٦) - ب: به.

- (٢٧) - ب: - منزل.
- (٢٨) - ب: منهم.
- (٢٩) - ب: من غير.
- (٣٠) - ب: كان شرطاً.
- (٣١) - ب: - إن كان.
- (٣٢) - ب: إليه منهم.
- (٣٣) - ب: من
- (٣٤) - ب: وإن.
- (٣٥) - ب: - في قول.
- (٣٦) - ب: نخلة.
- (٣٧) - ب: الملال.
- (٣٨) - ب: لرئها.
- (٣٩) - ب: شفعة.
- (٤٠) - ب: ب: الباب الرابع عشر، وهو خطأ.
- (٤١) - ب: فالعم والإخوة.
- (٤٢) - ب: المبيع.
- (٤٣) - ب: طلب.
- (٤٤) - ب: بعضهم.
- (٤٥) - ب: قمرته.
- (٤٦) - ب: أعلاها.
- (٤٧) - ب: + واحدة.
- (٤٨) - ب: بها.
- (٤٩) - ب: يكبر، وهو خطأ.
- (٥٠) - ب: - يرا.
- (٥١) - ب: ليخروه.
- (٥٢) - ب: فلا يجوز.
- (٥٣) - ب: - من رجل.
- (٥٤) - ب: - بها.
- (٥٥) - ب: منها.
- (٥٦) - ب: استحققة.
- (٥٧) - ب: غصبه.

(٥٨) - ب: للمشتري الثمن.

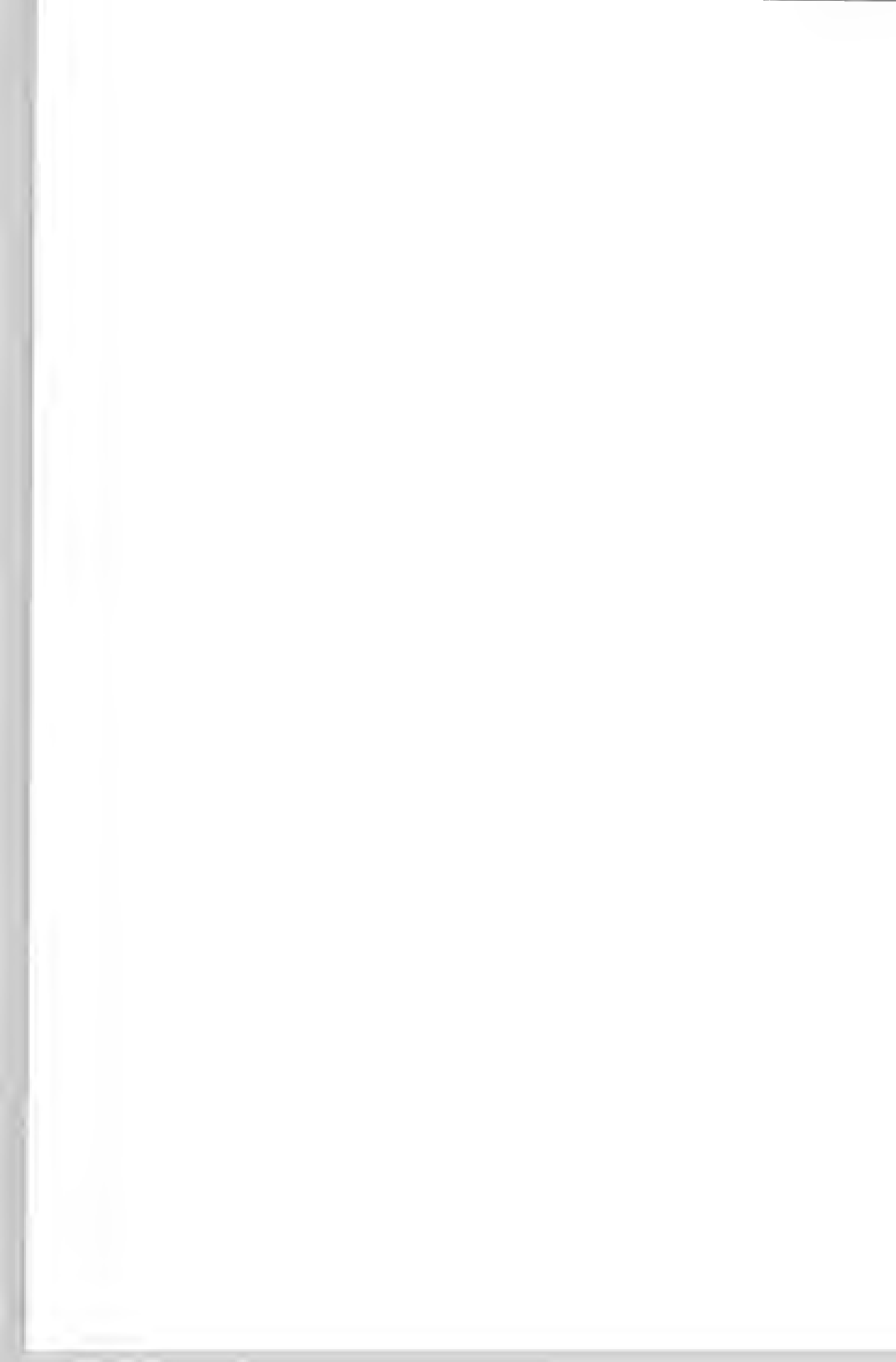
(٥٩) - ب: أنه.

(٦٠) - ب: به.

(٦١) - ب: إنه.

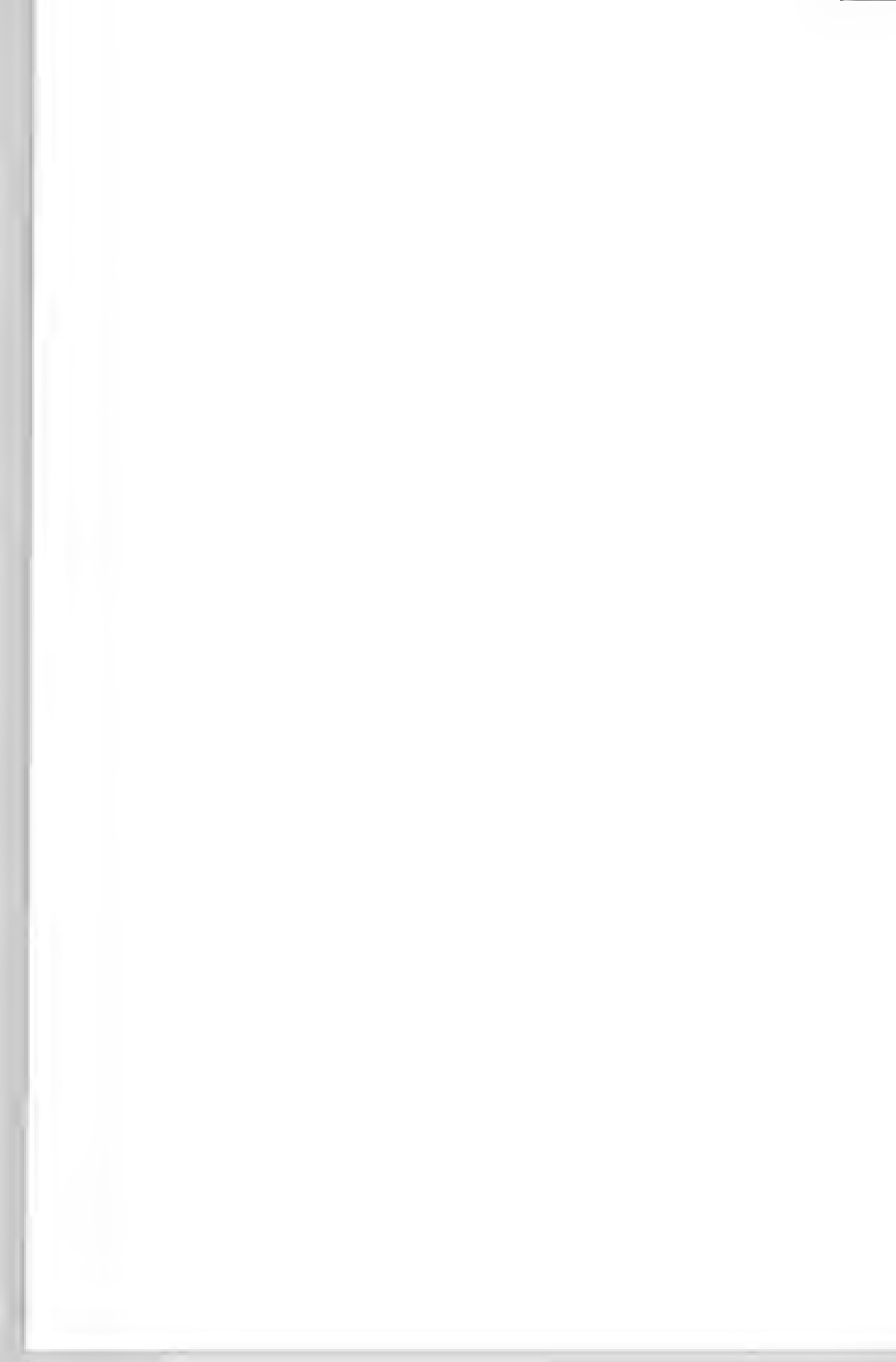
(٦٢) - ب: المشتري.

(٦٣) - ب: وأراد.



الجزء العاشر

في الإيجارات والعمّال
والإِشْتِرَاك في الأموال
وأهل الصناعات
ونحو ذلك.



الباب الأوّل

في العمل والعمّال وبيان أحكامهما

أبو المؤثر: من استعمل عمّالاً على أرضه بجزء مسمّى، كنصف أو ثلث يزرعونها له به، فلا بأس به؛ وكذا إن دفع أرضه إلى صاحب ثور يزرعها بالجزء المعين، جاز على ما اتّفقا عليه. ابن محبوب: الثور شريك. حميس: وأنا أقول إن استأجره بأجرة معيّنة، فله الأجرة وليس بشريك.

أبو سعيد: من سقى أرضاً ونبتت وخلاً لها مدّة، ثمّ قال لآخر: اعمل كذا وكذا فيها، ولك فيها كذا وكذا، فإنّه ثبت عند مثبت المشاركة في الزراعة، بسهم معيّن منها.

ولم يثبت أبو سعيد بيع العامل عناءه لغير ربّ الزراعة، لأنّه عليه عند من لا يثبتها فيها^(١)، فإن اتّفق هو وربّ المال على أن يعطيه بعناؤه جبا جاز، لا إن يجب إلى أجل، إلّا إن تمّ، ولا يدخل فيه معنى الربا الممنوع إتمامه.

وإن بدا لربّ الأرض ترك المزارعة بعدما رضم العمّال وحضروا لم يجز له ذلك إن ثبتت الشركة، وقيل ولو لم يدخلوا في العمل إن علمت المقاطعة، وقيل: حتّى يدخلوا فيه بشيء وإن قلّ، وقيل: حتّى يحضروا فما لم يحضروا فلا تثبت المشاركة في الحكم ويكون للعامل عناءه، وإن خرج والنقص إن كان في عادة أهل البلد أنّه حضرة فكذلك، وإن كان في عاداتهم وليس من الحضرة فكذلك.

وإن قال ربّ الأرض: للعامل أحضر على الزرع فكره، فقيل: إنّما عليه من الحضار بقدر نصيبه من الزراعة، من ثلث أو ربع أو نحوهما وعلى صاحب الزرع الباقي.

وإن عنى البلد خوف وخرج أهله، فعلى العامل أن يقوم بعمله حتّى يؤدّيه إلى أهله، إلّا إن أتت حالة يخاف فيها الهلاك والضرب أو السلب، فإن عرف ذلك عند

النَّاسَ فْتِيراً الْعَامِلَ إِلَى رَبِّ الْمَالِ مِنَ الْعَمَلِ، لَمْ يَلْزِمَهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَيْسَ بِضَامِنٍ إِلَّا بِمَا قَبِضَ، فَإِنْ أَبَى مِنَ التَّيْرِي لَزِمَهُ الْقِيَامُ بِالْعَمَلِ، وَلَا يَعْذِرُ وَلَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ. وَإِنْ طَلَبَ عَنَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ إِلَّا بِرَأْيِ صَاحِبِ الْمَالِ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ أَنَّهُ كَأَهْلِ بَلَدٍ بِحِجَّةٍ، وَلَا يَعْذِرُ فِي ذَلِكَ.

وإن قلَّ الماء فسقى بعض النخل دون بعض، فعلى صاحب النخل أن يحضر الماء إلى العامل، وإن لم يحضره إيَّاه وكان قد سقى النخل جميعاً فله عناؤه في جميعه، وإن لم يسقه وسقى بعضه فله العمل بما سقى، وماله فيه عمل لزمه أن يقوم بصلاحه إلى أن يحصد.

وإن شرط ربّ المال على العامل أن يحضر على الزرع في وجوه الدواب فلم يحضر حتّى أكلت الزرع، فقد قصّر العامل ولا يلزمه غرم، ولا عمل له في الزراعة وله عناؤه فيما بقي منها.

ومن استعمل عاملاً على زرعه وحضر العامل عليه وأخرجه بعد حصاده وطلبه في الحضر، فإن أخرج العامل الحضار من الأرض معينا لربّها فلا شيء له فيه، وإن جاء به من المباحات أو من أرض أذن له بذلك فله إخراجها إن شاء، والإنتفاع به ما لم يشترط من العامل أو المعمول له.

وقيل: على العامل أن يسمد وأما شحب الفلج فيرجع إلى عادة البلد، فإن كانت على العامل أن يشحب الفلج (٢) فكذلك، وكذا إن كانت على ربّ المال، وإن وقع بينهما شرط فعلى ما تشارطا.

وإن فضل عند العامل ماء يفسد الزرع إن تركه فيه، فإن اعتاد أنّ العمّال يصرفون الفضلة عن الزرع، صنع كعادة البلد ولا يلزمه ضمان لربّ المال. وكذا إذا حمل الماء في الساقية ففاضت ولم يعلم، وأفسد زرع غيره فإن حمل فيها أكثر ممّا يتساقى به أهل البلد، فلا يبرأ من الضمان وإن حمل فيها [٦٠] المعتاد وأحكم سدّ الأجائل لم يضمن، وينبغي للعامل أن يشاور ربّ المال أين (٣) يسقي بمائه، وإن جعله أن يسقي حيث يريد فلا بأس إذا اجتهد بالصلاح.

أبو سعيد: إنّ السّماذ وشحب الفلج على ربّ المال، وعلى العامل الحلال بقدر حصّته، ويتجابر الشركاء أن يكون عاملهم واحدا ما لم يقسموا، ولا ضمان على العامل فيما ضيّع ممّا يلزمه من الأعمال في المشاركات، إلّا إن ضيّعه بلا عذر، فإن ضيّع ممّا يلزمه القيام به بدونه ضمن، وقيل: إن لم يقدّم بلازم له من العمل في المعاملات فلا عمل له، وإن شرط عليه ربّ المال شيئا ممّا يثبت عليه القيام به وعليه إن ضيّع شيئا من ذلك فلا عمل له، جاز عليهما إذا قبلا وذلك في شروط الجهالات.

وإن مرض العامل أو خاف ولم يمكنه القيام بضيعته لزمه أن يستأجر قائما مقامه، فإن لم يفعل استأجر عليه ربّ المال بعد أن يقطع حصّته.

ومن أدخل في ماله عاملا وهو أرض ونخل، فعمل مدّة ثمّ باع ربّه ماله، فإن أعلم المشتري أنّ للعامل في المال حصّة بعمله فذلك له، وإلّا وصحّ له عمل بعادلة فكذلك أيضا، وإن لم تصح بينة ولا شرط من ربّ المال على المشتري تبع البائع لأنّه المتلف لعمله.

وإن كان بين يتيم وبالع مال فاستعمل البالغ في المال عاملا جاز له الدخول فيه من قبل الشريك ولو غير ثقة، وله أخذ أجرته لأنّ هذا فيه سبب للبالغ، ولا يجوز عليه الضرر.

وإن أمر ربّ المال رجلا أن يأخذ له عاملا لماله، فأخذه له ورآه يعمل فيه ولم ينكر عليه ولم يغيّره لزمه العمل، ولو كان المأمور غير ثقة أو غاب ربّ المال.

ولو أنّ رجلا عمل في مال رجل بلا أمره ولم يغيّر عليه ولم ينكر، فإنّ له الأجرة في الحكم إن كان يعمل بها لأنّه لم ينكر عليه، وترك الإنكار حصّة وإظهاره حصّة، ولا يلزمه له عند الله شيء إن لم يستعمله؛ وقيل لا يلزم ربّ المال عمل من أدخله غيره إلّا إن رضي به، وإن كان لمن أدخله العامل سبب في المال مثل زوج أدخله في مال زوجته أو أخ في مال أخيه، أو أخته أو ولد في مال أبيه، أو أمّه أو من هو سبب فيه، وكان ذلك ممّا يجوز من نحو هذا، وعمل العامل على ذلك فله عمله، فإنّ أتمّ ذلك ربّ المال فذاك وإلّا كان على المستعمل.

وإن كان المال لأجنبي ولا سبب فيه للمستعمل بوكالة أو غيرها، فلا عمل للعامل فيه على ربّ المال ولا على المستعمل، إن علم العامل أنّ المال لغيره وقيل مانبت في الأرض ممّا سقاه العمّال ولم يقع عليه اسم المشاركة من الزراعة، فإنّه إن سقوه بإذن ربّ المال فلهم عملهم فيما أدرك منه كاملا، وما حصدوه ولم ينمر فإنّما لهم فيه العناء.

وأما الشجر المغروس في خلل المال كرمّان وعنب وتين ونحوها. وقد سقى العامل المال جملة ولم يقع شرط بينه وبين المال، فقليل: إذا أثمر بسقيه فله عمله فيه، وإن لم يدرك كلّ وأراد ربّ المال إخراجه، فما كان فيه من الثمار مدركا فله فيه حصّته، وما لم يدرك فله فيه عناء، وما لم يثمر فله فيه العناء أيضا، كان الشجر قديما أو حديثا وهذا إن أدخله في عمل ماله جملة، وإن أدخله في عمل النخل أو الزراعة وفي خلل ذلك أشجار مغروسة، وقد سقاها برأيه فليس على ربّ المال في ذلك شيء، لأنّه إنّما سقى الماء بمحصّة من النخل أو الزراعة أو منهما؛ وقيل إن لم يكن بينهما شرط فإنّه يكون للعامل مثل المعتاد في ذلك، وإن بانّت منه خيانة أو تضييع فلربّ المال إخراجه ويعطيه عناءه فيما عمل، وإن لم يصح منه ذلك فليس له إخراجه إلى أن ينقضي عمله.

وقيل: آلات خدمة المال على العامل كالمساحي وغيرها، لأنّ ربّ المال سلّم له ماله يعمل له بمحصّته، وكذا تذكّار النخل وجداده، وحصاد الزرع هو عليه أيضا وأما دوسه فعلى المعتاد في البلد من كونه عليه أو على ربّ المال، ونقل الحبّ من الخبور والتمر من تحت النخل وكسره في المسطّاح إنّما هو عليهما معا، لأنّهما شركاء في ذلك إلّا إن سبقت عادة فهما عليها إن لم تخالف الشرع.

ومن أخذ عاملا في زراعته فأفسدها، فله إخراجه من عمله ويحسب له عناؤه، فإن اختلفا وقال له العامل: أحضر مكاني عاملا فإن كان يقوم مقامه في الأمانة والتحرّم جاز له، وإن تبرّى من العمل ففيه خلاف، فعند من يحيز المشاركة ويثبتها لا يجد الخروج إلى أن يتمّ عمله، فإن خرج وتبرأ منه بلا عذر فلا شيء له، وعند من لا

يجيزها بالعمل ويراه من المجهولات يتمّ بالمتامة، وينقض بالناقضة، يرى له عناءه إذا
تراً منه كعناء مثله في البلد.

وينبغي لمن ابتلي بأمور الناس أن ينظر المصلحة لهم إذا ورد عليهم أمر من
أموارهم، ولا يحمل على أحد منهم مضرّة لأنّه ربّما يجيء حال يدخل [٦١] على
العامل فيه الضرر، وفي حال يدخل على ربّ المال.

الباب الثاني

فيما يكون للعامل وعليه

فإذا عمل قيل بلا شرط ومات، فإنه يكون له كعادة البلد في العمل، وله الوسط إن اختلفت، ولا ينظر إلى ما كان لعمّال ربّ المال، إن لم يكونوا كأوسط عادة البلد إن كان له عمّال غير هذا العامل.

أبو سعيد: أختلف عندي في الأعمال المجهولة إذا دخل فيها العمّال، فقيل: إن للعامل وعليه كعادة البلد من العمل والحصة، وقيل: ما لم يحضر فلهما الرجعة، وقيل: إن أدخل ربّ المال عاملاً يعمل له ماله ولم يوقفه على جملته وحدوده ولم يعرفه الماء أنّه في كمّ خبورة فعمل في شيء منه، وقال: لا أعمل إلّا هذا فذلك له وله عمله فيما عمل إن لم يوقفه على جميع ماله، وكذا من استأجر دابة، أو عبداً فالقول فيه واحد. ومن استعمل فقيراً واحتاج إلى النفقة وطلب إلى صاحب العمل أن يداينه أو يقرضه إلى إدراك عمله، فإن أيسر ربّ الزرع ووجد ما يطلب منه لزمه أن يبيع له بالحكم إلى إدراك ثمرته أو يشتري له من عند غيره، ويضمن له عليه، فإن أبى من ذلك وأراد الإضرار به ليخرج من عمله فهو ظالم.

ابن قريش: لا يلزم صاحب العمل أن يمّون العامل على عمله، إلّا إن شرط عليه عند الشركة ويحتال لنفسه، وإن اختلف هو والمعمول له في نجاد الأرض وإخراج ما فيها من شجر أو حشيش أو جذور أو خشب، رجع في ذلك إلى المعتاد، فإن عرف على العمّال لزمهم، وإن عرف على أهل الأرض لزمهم.

ورضم الأرض وفضاض الطفالة والقراز على العمّال، والسماذ وشحب السّواقي على أهل الأرض، وقيل: يرجع في ذلك إلى العادة في الموضع، وعلى العمّال تحويل الزرع، وقيل: يرجع فيه إلى العادة والحظار والخلال والعفر والمبيت في الليل لحرس الزرع عن الدّواب واللصوص على العامل بقدر حصّته، وقيل: على العادة.

وعلى العامل حذر الماء ليسقي به وإن كان ذلك في أيام الغيم، ولا يبلغ إلى معرفة أوقات الماء إلّا بالتراضي جاز ذلك للعامل ولو لم يحضر أرباب الماء.

وجاز لعامل اليتيم أن يقرض من مائه ويطني له أو يتساقى له إن كان ذلك أصلح للماء والنخل، برأي وصيه أو وكيله، وأمّا برأيه هو بدونهما فالوقوف فيه.

ومن وجد عامل غيره في ضيعته كره له أن يشغله عنها بمحدث أو غيره، إن كان يلحقه ضرر به، ولا يلزمه ضمان إن شغله، إلّا إن اتقى العامل منه تقية.

وقيل إذا أمر من يساعده أن يرعى بزراعته بلا رأي من ربّ الأرض، لزمه الضمان وإن أنكر وادّعى الراعي أنّه رعى بأمره لزمه البيان، فإن أقامه غرم العامل، وإلّا ولا أقرّ العامل بالأمر غرم الراعي.

وإن علم أنّ الزراعة للعامل وشركائه ضمنا معا حصّتهم وإلّا، ثمّ صحّ عنده أنّ المال لغيره بعد أن رعاه، لزمه الضمان.

وإن كان العامل أو الأخير يسوق حمارا أو غيره وعليه سداد أو غيره، فيقع في الأرض بلا فعل منه وإنّما هو بحركة الحامل عند مسيره لم يلزمه ضمان. وليجتهد في حفظ مال أخيه، وكذا إن سدّ ماء فاندفعت الأجاله بعد سدّها لا يضمّنه.

وكذا من يحصد مع الناس بالكراء فينتثر منه السنبل بلا تعمّد منه، فإن كان يعمل برأيهم ولم يمكنه إلّا ذلك وكان هو المتعارف من عمل مثله في مثل ذلك، اختير أن لا يضمّن، ولا بأس أن يعمل مع من لا يزكّي.

وقيل: من دخل في عمل نخل لرجل ومات وترك يتامى، وكان معه عامل آخر يعملان النخل، فقام هذا بالعمل إلى أن حصّد التمر، فالوجه في ذلك أنّ لهما سهما، والقائم بذلك متبرّع في الحكم، ويكون لورثة الهالك حصّته على معنى المشاركة في العمل.

وإن قام به القائم به على نية أن يأخذ عناءه من مال الهالك، وجهل معنى الحجة على ورثته، فهل يسعه عند الله ذلك إن قدر عليه، ولم يرفع أمره إلى الحاكم من دخوله فيما قام به، قال: فإن كان لم يقدر على ذلك وهو بلوغها في الحكم إذا رفع

ذلك، فأرجو أن يكون له عند الله لا في الحكم، إذ لا يجب له فيه في ما لهم بدعواه، ولا يقرب إليه إلا بحجة لأن ظاهر أمره متطوع إذا لم تقم له حجة، والمال حاصل للورثة. وإن كان الوارث يتيما فعليه أن يرفع ذلك إلى الحاكم أو إلى الجماعة، فإن لم يبلغ إلى الحجة فقد مضى ما يسعه.

وقيل من أدخل رجلا في عمل نخل أو زراعة وفيه ثمرة غير مدركة، فشرط على العامل أن يدخله فيما استقبل منها، ويعمل له هذه ويسقيها له، ولاله فيها شيء وإنما له حصته في مستقبله لا في هذه، فالشرط ثابت عليهما في الحكم.

ويروى عن بعض أنه لم يجب أن يذهب عناؤه من ذلك إن طلبه، وقيل: إن أدركت الثمرة وشرطها عليه فله شرطه فيه، وإن لم تدرك أختير أن يكون له قدر عنائه فيها بلا حكم عليه به.

فصل

من أعطى رجلا نخلا يعمل له بالسدس فسقاه سنة ولم تحمل، فله عناؤه وإن حمل بعضه (٤) فقط فقيل إن شاء أخذ عناءه من النخل كله [٦٢] وقيل ليس له أن يأخذه مما لم يحمل، ويأخذ شرطه من الحامل، وإنما له الخيار في أخذه من هذا أو من ذاك، إلا إن كان الحامل منه قدر عناءه من الكل.

أبو الخواري: إن غرس العامل النخل وقلع الأقباب بلا رأي صاحبه، فيحوز له ذلك إذا ترك عليها مثل ما يترك على مثله، ولو كان النخل ليتيم فليس له مما يقلع من الأقباب (٥) إلا عمله والباقي لرب النخل، لأن المضرة عليهما معا، ولا يجوز له أن ينهى العامل عن ذلك إذا طلبه، لأن المضرة تكون له، وكذا لا يجوز له (٤) إذا طلبه رب النخل.

والقلع يكون على عادة أهل (٧) البلد إن كان على العامل فعليه، وإن كان على رب النخل فعليه.

وإن قال رجل لمن يغرس له نخله ويلقحه لك من ثمرته سهم، أو ما يتفقان عليه، فهذا لا يثبت وليس كالمساقاة وله عليه قدر عثائه، وعليه سقي النخل إلى أن تستغني ثمرتها عنه، ومادامت تزدد بالسقي فهو لازم له إلى ذلك الوقت، وقيل: إلى أن تعرف النخل بألوانها، وقيل: إلى الشجار، وقيل: غير ذلك؛ وعليه القيام بصلاح النمرة وتشجيرها وجدادها.

ومن دفع إلى رجل أرضا يعملها له ويزرعها وفيها (٨) النخل، ولم يجر فيه منهما قول وشرب من زراعة الأرض، فليس للعامل شيء في الحكم إن كان يشرب من سقيها.

وقيل: فيمن عمل لقوم فمات وقد زرع لهم موزا وبراء، وسقى لهم نخلا وفيه كرم يشرب من ماء يسقى به النخل، وفيه أيضا أشجار كرمان وغيره، وكان صاحب النخل يعطيه من الكرم والشجر شيئا على سبيل ما يعمل أنه إن كان العمل على النخل وفيه بسهم منه، فإنما العمل فيما اشترك فيه العامل، والباقي ليس عليه سقيه ولا له فيه حصّة، فإن سقاه تطوعا فذلك إليه وإن أمره ربّ المال بسقيه، وهو ممّا لا يسقى مثله إلا بالأجرة، فسقاه أو عمل فيه لربّه عملا بأمره ممّا لا يعمل مثله إلاّ بها أو بسهم، فله في ذلك على ربّ المال عمل مثله، أو أجرة مثله من العمال في مثل ذلك العمل في ذلك النوع.

أبو سعيد: إن أخذ رجل عاملا يعمل له نخلا أو زرعاً بسهم معيّن، فلما صرّمه أو حصده وأخذ عمله منه ثم عاد يسقي النخل ويعمل في السنة الثانية بلا مقاطعة بينهما؛ فإن استعمله في ماله ولم يعيّن له ثمرة ولا سنة، فله أن يأخذ في العمل ما لم يخرج له ربّه (٩) المال؛ وإن عيّن له أمراً فليس له أن يدخل بعدما عيّن له إلاّ بأمره، وإن دخل بعد السنة المحدودة أو الثمرة، وعمل بلا رأيه فقليل: لا عناء له ولا عمل، وإن دخل في عمل المال لغير ثمرة معيّنّة ولا سنة محدودة، فدخل في العمل بعد انقضاء الثمرة في ثمرة أخرى، ولم يخرج له ربّه ولم يتقدّم عليه حتى حضر الزراعة أو غرس النخل، فله عمله على ما تقدّم من المشاركة من ربع أو نحوه.

وإن أخرجته قبل ذلك كان له عناؤه، وإن دخل على شرط معروف فله عادة البلد في معاملاتهم، وإن اشترط عليه ربّ المال أعمالا لا عمل له فيها بجزء يأخذه من ماله ثبت عليه ذلك؛ وكذا إن شرط عليه أن يعمل له موضعا بجزء من ثمرة موضع فيها معروف ثبت عليه ذلك.

أبو الخواري: إن شرط عليه ربّ المال أن يعمل له النخل ولا له فيه عمل (١٠)، أو الزرع كذلك فذلك باطل إن لم يتمّ العامل، وله عمله على العادة. وقيل: إذا صحّ عليه الشرط بعدلين فإنّ لربّ المال عليه شرط؛ وكذا إن شرط عليه إتمام ثمرة غير مدرّكة على أن ليس له فيها شيء، وإنما له حصّته منها في مستقبله، ثبت في الحكم عليه، ونحبّ في الاستحسان أن لا يطل عمله ولا يذهب عناؤه.

وإن أدركت الثمرة وشرط عليه أن يحصدها له فله شرطه. وقال أبو الخواري: إنّ هذا الشرط باطل وللعامل عناؤه، ولو شرط عليه أن يعمل له النخل أو الزرع ولا عمل له فيه، لكان باطلا إن لم يتمّ العامل كما مرّ.

وقيل: من استعمل عاملا في بستان ولم يشترط شيئا بعينه، وفيه أصل كرامة وهي حاشية في المنزل، فإن استعمله فيه على الإطلاق فله عمله في جميع ماوقع عليه اسم العمل ممّا يدخل فيه إلّا إن اعتيد في البلدان ليس له في الأشجار شيء.

وإن غاب العامل حيث تناله الحجّة وخاف شريكه المضرة في القيام بالعمل احتجّ عليه إلى الحاكم، أو إلى الجماعة إن لم يكن، حتّى يقوموا عليه في ذلك بما يلزمه من العمل، فإن عدا أشهد شاهدين على غيبته عن القيام بعمله، واستأجر عليه أجرا من أجره أهل البلد وعدل السعر، وكان ذلك في مال العامل إذا صحّ عليه، ولاحقّ له في ذلك لأنّه استعمله على تمام العمل، وقيل: إن ترك ما يلزمه القيام به منه، فله أجرته فيما مضى ولاحقّ له في الزراعة؛ وقيل: لا عمل له ولا أجره لأنّه لم يؤفّ بما عومل عليه.

وإن أدخل ربّ المال عاملاً في نخله، وكان بعضه جوازي عن السقي، ولم يحدّه له ربّه فلا تثبت فيه المشاركة حتّى يذكر إن أراد ربّه (١١) عزله، وقيل: له حصّته في عشي النخل وحطب القطن وعشي الذرة [٦٣] والتبن من البرّ إلّا إن شرطه عليه ربّ المال أو اعتيد في البلد أن لا حقّ للعامل في ذلك.

ومن شرط على عامله أنّه متى أراد نزع ماله منه نزعه ولاحقّ له فيه، لم يجز شرطه إن عمل العامل شيئاً من العمل وجاز قبله.

الباب الثالث

في بيع العامل وقرضه وعاريته والجائز من ذلك

فإذا جعل قيل ربّ المال عريفا مقدما في ماله يقرض الماء ويقترض، ويساقي ويشترى السماد، ويعمل كلّ صالح للمال ويقرّ بالثمن على ربّه، جاز له ذلك عليه وقبل قول العريف فيما جعله له، إلّا إن رجع فيه ومادام مجيزا له فقوله جائز عليه، وإن أخذ ماله منه وادّعى عليه أنّه استقرض له ماء وعليه كذا وكذا من ثمن سماد له، أو لغيره فإن أمره بذلك فله أن يقضي من ماله كما أمره، فإن أخرجه وقد بقي عليه شيء فواسع له عند الله أن يأخذه من ماله بعد الحجّة عليه، ويقضي عنه (١٢) كلّما اقترض له واشترى عليه؛ وإن سقى له من مائه هو لم يثبت له لأنّه أمره أن يقترض له، لا أن يقرضه إلّا إن جعله له فلم يأخذ من ماله حتّى رجع فيما جعل له فله الأخذ من ماله عند الله لا في الحكم.

ومن طلب إلى العمّال شيئا من النبات فأعطوه، وقالوا: إنّه من ذكر فحل فلان، لم يجز الأخذ منهم إلّا إن كان المعطي ثقة.

وجاز لفقير وسائل أخذ اليسير من البیدار عند الحصاد، مثل كف الرطب والضبط من القضييم ونحو ذلك؛ وقيل: يجوز ذلك من يد ثقة لأنّه شريك، وقيل: يجوز ولو من مال اليتيم، وقيل: لا يجوز شيء من ذلك إلّا بعد القسم.

وجاز اقتراض الماء من العامل الثقة إن أذن له ربّ المال به، وأجازوا لمن أراد أن يجعل في نخله بیدارا وفي زرعه عريفا، إن شرط (١٣) له قرض حب أو دراهم، لأنّ هذا قرض على أجرة لا قرض جرّ منفعة.

ومن يدخل عاملا في ماله وهو نخل وأرض، فعمل ثمّ باعه، فقال المشتري: إنّه لم يعلمني أنّ في المال عاملا لأحد، فإذا صحّ العمل للعامل بعدلين أو بإقرار المشتري، فله عمله فيه حيث انتقل وإن لم يصحّ فعمله على البائع لأنّه المتلف له.

وقيل فيمن له قطعة أعطاها عاملا فعمل فيها مدّة، ثمّ باعها إنّ للعامل عمله فيها.

وقيل: فيمن يعمل لقوم مع اطمئنان أنّهم مبيحون له أن يطني، ويحاول أنّه يجور أن يطني من عنده، ويقترض على الاطمئنان لا على القضاء؛ وكذا إن جاءك بصرمة وقال لك إنّّه طلبها لك من مال المعمول له، جاز قبولها منه إن اطمأن القلب إليه، ولم يرتب في أمره، وإن شك فترك الشبهات أولى.

ابن علي: من يعمل لرجل ماله فاقترض عليه ماء بلا رأيه، فلمّا أراد أن يقضيه أنكر عليه وقال له: لم أمرك أن تقرض علي الماء، وإنّما أمرتك أن تسقي لي بمائي وإن قلّ فلا شيء على ربّ المال، إلّا إن علم أنّ ذلك الماء أصلح به ماله، فإنّه يلزمه دون العامل.

ومن وجد عند العمّال الخارز والجار والمساحي ونحوها، جاز له أن يستعير ذلك منهم ما لم يعلمه لغيرهم، لأنّ كلّ أحد أولى بما في يده؛ وإن علم أنّه لغيرهم لم يجز له انتفاع به من أيديهم، إلّا إن علم من ربّه إباحة منه لمن هو بيده أن يعير لغيره.

الباب الرابع

في دفع النخل والشجر والأرض بشيء من معين،

وفي الخرص

وقد نهى عن بيع السنين وعن بيع جائز في الجاهلية، وأجيز السلم في معروف من جنس وضرب معلومين إلى أجل وكيل كذلك، وحضور النقد مع العقد كما يعلم في بابه بعد.

ومن أعطى رجلاً نخلاً يعمل له بجزء معين من ثمرته، جاز له، وليس كالأرض إن أعطاه له وماءه بجزء معين، وليس هذا مثل ذلك؛ ولكن الخلاف في هذا فقيلاً: لا يجوز لأنّه مجهول لا يوقف له على مقدار ما يقع للعامل، وقيل: جائز كالنخل قياساً عليه. وفي الأثر: من عمل التين والزيتون وعلى نصف أو ثلث لم يصلح إلا على أجر معلوم لأن الثمرة إن أصيبت بأفة خرج العامل بلا شيء، إلا إن طابت وأمن عليها الفساد، فمن عمل فيها على ذلك جاز له.

وقيل: من تضمن من رجل بستاناً فيه أرض ونخل كلّ سنة بكذا درهما، وله هو ثمرة الأرض والنخل، ويزرع ويعمر لم يجز ويسمى هذا عندنا القبالة؛ وهو أمر لا يثبت وفاسد من وجوه، وهي: أنّ العوض الصائر إليه المتضمن غير معلوم، وأنّه باع له ثمرة أرض ونخل معدومة وقد نهى عن بيع السنين وعن بيع ماليس معك وعن بيع المعاوضة وهذا منه، وعن بيع الخضرة والمخاطرة، وعن بيع الغرر وهذا منهما، ولا يعلم ما يصير إليه من ذلك، وعن بيع الثمرة قبل أن تزهو وهذا النخل لا ثمرة فيه، فهذا محرّم عندهم فإن أعطاه النخل ليسقيه له بجزء من ثمرتها كسدس أو ربع أو غيرهما ثبت عندهم؛ وهي المساقاة التي فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير فعاملهم على سقي النخل بجزء من الثمرة، ومن الوجوه أن يقبل العامل النخل قبل حصاده بكذا

وكذا مكيلة من النمر، يسلمه ويأخذ هو التمرة يتصرف فيها فهذا [٦٤] أيضا لا يجوز للنهي عن المزابنة وهو: بيع التمر على النخل بمكيل منه.

وروى أبو سعيد الخلاف في أجرة الأرض البيضاء ف قيل يجوز ذلك بالنقد والعروض، وقيل: لا على حال إلا بمشاركة، وقيل: يجوز بالنقود لا بالعروض.

قيل: فمن أخذ من رجل مالا فيه نخل وأرض مقاطعة كل سنة بنقد معلوم، فهل يكون سواء في الخلاف، قال: لا لمعنى النخل لأنها أشد في النهي، قيل له: هل تثبت الأرض بقدر قيمتها من المقاطعة ويبطل قدر ما يخص النخل من الأجرة؛ قال: قد مرّ الخلاف في ذلك، فعلى القول بأن الصفقات تنتقض بدخول الفاسد فيها فهو يشبه الفاسد فيه، وعلى القول بأنه يفسد الفاسد بذلك ويصحّ غيره فإنه تثبت الأرض بالقيمة من الأجرة وتبطل ثمرة النخل، إذ لا يجوز بيعها قبل الإدراك لأنه من الغرر، وهذا إن كان يتحرى بالقيمة ويوقف عليها في نظر العدول؛ وإن لم يستدلّ عليه فسد الجميع.

وقيل في رجل ناصف في زراعته قبل حصاها وهي مدركة على أن للمناصف عشرة أقفزة وللداخل مابقي ربع أو نصف أو غيرهما، أن الزكاة على الأول والأجرة باطلة وللآخر أجر مثله، إلا إن اتفقا على مابقي من الزراعة أنه بعنايه، فذلك إليهما وإن لم تدرك التمرة فهو باطل أيضا، لأنه بيع التمرة بحب مسمى قبل إدراكها وأجرة مجهولة فكل ذلك لا يجوز، وللآخر أجر مثله على كل حال، وإن جعل له عشرة أجرية أجرة لغير مدركة، فقيل: إنه جائز إذا ضمن له بالعشرة لأجل عنايه في تلك الزراعة، وقيل: إنه لا يجوز وله أجر مثله والعمل للأول والزكاة على من له العمل على كل حال، وإذا ثبتت المناصفة بوجه والثمرة قد أدركت فالزكاة على الأول إلا أن يؤدي ذلك الآخر عن الزراعة فذلك إليه.

وكذا إذا اكترى رجل أرضا بكذا وكذا مكيلا فالزكاة على الزارع ولربّ الأرض أجرته تامة، وإن زرع أرضا بجزء من الزراعة كسدس وربع فالزكاة على الكل.

الباب الخامس

في عمل الموز والعظم والقطن وغير ذلك

أبو الحسن البسياني: إن أخرج ربّ المال العامل للزرع والأشجار، أو خرج هو؛ فبعض منع المعاملة في ذلك وجعل عناء ماعمل لا غيره، وبعض قال بالجهالة في ذلك.

وإن رجع هو أو ربّ المال فللعامل عناؤه وإن تناموا على ذلك تمّ وقيل: إن عمل معروفا بجزء معروف فلا رجوع لأحدهما حتّى تنقضي المدّة، وقيل: له عناؤه ما لم يخضر، فإذا أخضر ثبتت له الحصّة، ولا يخرج حتّى يتمّ العمل، وقيل في القشاء والعظم والبقل، والبصل حتّى يأكله العامل سنة، ثمّ لربّ المال إخراجهم وفي الموز حتّى يأكل الباكورة والرّمان والإترنج ونحوهما حتّى يأخذ منه قدر عنائه، وقيل: إنّما له في هذا عناؤه أو يتركه حتّى يأكل قدره وقد كثر خلاف في هذا.

وقيل: في عامل الموز إذا أكله سنة أو سنتين أو الأمّهات و البنات، ثمّ أخرجه ربّ المال وقد طرح منه شيء إلّا أنّه لم ينضج ولا يصلح للنضج، والموجود في آثارهم أنّه إن أكل الأمّهات والبنات ثمّ أخرجه لم يكن له شيء إن كان فاسلا له، وأمّا ماعليه العادة فإنّهم يجعلون للعامل الطارح والذي قد قصر لي طرح والخلاف في هذا كثير؛ وكذا في الكرم والرّمان والإترنج إن غرسه على سبيل العمل، فإن استغلّ منه بقدر عنائه وأراد ربّ المال إخراجهم كان له ذلك، وله منابه من الشجر مقطوعا، يعطيه قيمته؛ وإن لم يصب منه قدر عنائه خيّر ربّ المال في إخراجهم وإعطائه عناءه، وقيمة منابه من الشجر مقطوعا، وفي تركه في يده حتّى يصيب منه بقدر عنائه وعامل القشاء لا يخرج منه حتّى يأكله سنة غير الجزة الأولى.

وعامل القطن لا يخرج منه أيضا حتّى يأكل الموز وله منابه من الخشب قائما، وعليه أن يقلعه من أرض ربّ المال إلّا إن اتّفقا على قلعه، فيكون له منابه منه مقلوعا.

وإن رغب ربّ المال أن يترك حصّته في أرضه، فعلى العامل أن يقلع منابه واختار خميس أن يكون لربّ المال إذا أراد أن يقي خشب القطن في أرضه، أن يعطي العامل قيمته خوفاً من الضرّ عليه، وقيل: له من القطن القوز والقصم وهو عتيق القطن، وقيل: حدّ إدراكه إذا يمس الشجر لم يفسد بصره.

وعامل العظم له - قيل - ثمرته سنة بعد الجزّة الأولى، وقيل: إن (١٤) استغلّ بقدر عنائه، فإذا دارت السنة بعد الجزّة الأولى من القثاء والعظم، وقد صارت فيه جزّة قبل الإدراك، فإن دخل في هذه الثمرة بعد السنة برأي ربّ المال كان له عمله حتّى تنقضي الجزّة، وإن سقاه بلا رأيه ولم ينكر عليه وهو عالم به اختير أن يكون له [٦٥] عناؤه ولربّ المال ما نظر في أرضه.

وأما جذور القت والعظم فيرجع فيها إلى العادة، فإن كان للعامل حصّته فهو كذلك، والخيار لربّ الأرض إن شاء أمره بقلع منابه وإن شاء أعطاه قيمة ذلك. وأما النظار فهو لربّ الأرض وعامل السكر إن أخرجه ربّ المال، فقيل: له العناء وقيل كالموز؛ ولا يعذر العامل بعجزه عن القيام بعمله الواجب عليه، وبأخذه الحاكم بذلك إذا رفع عليه ربّ المال إلى انقضاء الثمرة.

الباب السادس

في الشركة في الزراعة

قال هاشم: من بذر لرجل أرضه على أن له نصف الثمرة، فإن نفسي تقيه من هذه المبادرة، وقيل ذلك جائز وإن جهل لأن شروط الزراعة كلها مجهولة.

وإن اشترك رجلان فيها فأحضر كل ماعليه من البذر وبذر جانبا من الأرض من غير أن يخلطاه فنبت حب أحدهما فقط فالشركة ثابتة والنايب بينهما.

أبو سعيد: في متشاركين في أرض بسهم في سنة في ثمرة معين، كل ذلك على أن كلا منهما عليه نصف البذر وهو معروف، فالشاركة على هذا ثابتة إذا وقع العمل عليه ولم يتناقضا فيه حتى حضرت الزراعة، وعليه الأكثر قال: ولا نقض لأحدهما عندي ولا يتعزى من الخلاف.

ابن أحمد: إن اشترك رجلان أرضا تزرع وهي لأحدهما على أن له البذر، وعلى المشارك البقر للزجر، ثم زرعها وحصداها، ثم أتى من أصول الزراعة نضار فاختلفا فيه، فإنه بينهما على أصل المشاركة؛ وكذا قيل في متشاركين في زراعة طوي شركة صحيحة، فأتى أحدهما بما يلزمه من البذر وبذره وسقاه دون الآخر، فصار يزجر إلى أن أدرك الزرع، فقيل: إنه إن لم يحتج على شريكه ويقطع حخته وزرع، كان بينهما في الحكم واللبادر عناؤه ومؤنته، وما بقي فهو بينهما على أصل المشاركة، وإن احتج عليه فلا شيء له.

وقيل في مشتركين في زراعة ذرة في بئر على أن لكل منهما ثورا، وكانا يزجران على ذلك إلى أن اشترى أحدهما بقرا، وقام يعمل البر فطلب أن يزجر آخر الليل إلى نصف النهار، وخاف هذا أن يزرع بقره، فإنه يحكم له وعليه يزجر أهل الموضع الذي هما فيه في مثل زراعتهم من بر أو ذرة أو غير ذلك، ولا يحمل عليهما الضر في الشركة.

وإن كانت على معروف من البقر فليس على الشريك غير القيام بطعام ما وقعت عليه المشاركة، وإن كانت على غير معروف منه فعلى كل أن يقوم بما عليه، فإن ضعفت دابته فعليه إحضار غيرها، وإن تشارط الشريكان أن كل ما يطلبه الجائر على الزراعة فهو عليهما، ثابت وإن طلبه إلى أحدهما فهما على شرطهما.

وقيل: إن اشتركت جماعة زراعة أرض على بقر أو ترف، فلمّا زرعوا سقوها بماء واحد منهم فالمشاركة تامّة على ما اشتركوا عليه، فإن سقوها بمائه بلا أمره فله طناؤه، وإن سقوها به بأمره بلا طناء ولا قرض ولا سبب ما لم يكن له طناؤه والمشاركة ثابتة.

وإن غاب أحدهم ولم يقيم مقامه أحد ولم يرجع حتى حصدوا، ولم يعمل معهم إلّا قليلا ولم يتجرّوا عليه أو تجرّوا بلا أمره، فإذا ثبتت المشاركة كان له منابه من التمرة، فإن غاب لعذر وكان حيث يحتجّ عليه في إقامة عمله، فلم يحتجّوا عليه واستجاروا لم تثبت عليه الأجرة في الحكم، وإن كان حيث لا يقدرّون على الاحتجاج عليه ولا يحدّون الحكم والإنصاف منه ثبتت عليه بالعدل إلّا إن استأجروا عليه بحاكم أو جماعة عند عدم الحجّة أو بعدها ثبت ذلك عليه من حكم أحدهما، والحصة له بحالها إلّا إن أزالها حكم ثبت به زوالها ووجه حقّ وكذا في الشريك العامل بجزء من الثمرة.

ابن قريش: إن اشترط أحد الشريكين في زرع على صاحبه أن لا شيء له في العلف فهو شرط باطل؛ وكذا إن دفع له دراهم على أن لا شيء له فيه.

وقيل: في مشارك رجلا على الزجر (١٥) فبذر عليه، ثمّ بدا لربّ الأرض أن يزرعها على السبيح، فإن شاركه على معروفة بسهم على ثمرة معلومين ثبت ذلك بينهما إن دخلا في العمل، ولا رجوع لأحدهما إلّا باتفاق منهما عليه؛ وقال ابن علي: قد ثبتت الشركة بينهما وإن لم يدخلا فيه، وإن سقاه بالفلج يظنّ أن ذلك جائز له، وكانت له في ذلك حجة لم يكن كالمغتصب، وكان له عناؤه ونفقته وللشريك منابه وعليه نصيبه من الغرم والعناء، وإن كان يأخذ أحد الشريكين في مال من

المشترك بينهما وأوصل شريكه إلى قدر مثابه من غير المشترك وما بينهما قائم بعد فغير
جائز له ذلك، وجاز إخراج الزكاة من جنس ما وجبت فيه من غير العين ولو قائمة.

الباب السابع

في زراعة المشتركة

فقل إن زرع الشركاء (١٦) أرضهم ولهم شريك ولم يحتجوا عليه، فإن كان حاضرا ولم يغير عليهم ولم يحتجوا عليه فيأذن لهم ودخلوا في ذلك على الجهالة أو على حسن الظن والدلالة، فإن أتم ذلك وغرم ما أنفقوا وعملوا وأعانهم على ذلك، فله منابه ولهم سهامهم، وإن لم يتمه كان لهم ماسمدا وأنفقوا وعناؤهم وعناء عمالهم الداخلين معهم برأي العدول، ومابقي كان للأرض وله منابه من ذلك وقيل: هو له على [٦٦] سبيل مشاركة أهل البلد من قعادة الأرض ولهم الزراعة؛ وكذا سبيل الغائب وقيل إنّه ما لم يحتج على شركائه، أن لا يزرعوا منابه وزرعوا على أنهم شركاء، فلهم المؤنة والعناء ولعمالهم والباقي بينهم على قدر شركتهم في الأرض، وقيل: إن لم يحتجوا عليه فأبى أن ينصفهم فلا مؤنة لهم ولا عناء ومامضى من الأقوال أصح لأجل الشركة في الأرض.

ولشريك الغائب أن يزرع الأرض كلها، فإذا حصدها قسم له منابه وجعله عنده أمانة كما مرّ، وقيل يزرع قدر منابه منها ويكون له الزرع خالصا واختير الأوّل. ومن قال لغيره خذ هذا المال بخراجه فأخذه وزرع فيه، فإنّه لا يثبت ذلك والمال للأوّل. وإن طلب أحد الشركاء بدارا فلم يجده فأمر أحدهم ولده أو عبده أن يزرعه بالحصّة فقل ذلك ثابت عليهم.

وقيل: فيمن له شركة في أرض رجل فأراد أن يقعد منابه منها غير شريكه أو كان غائبا إنّه لا يؤمر بذلك، وإن عدم حصّة شريكه فالذي يحكم له به عليه أن يقاسمه الأصل، إن كان ينقسم أو يتزارعان الأرض وتكون الثمرة لهما، وعلى كلّ مناه من المؤنة، فإذا عدم الحاكم فأكثر ما يحكم به لنفسه ما يحكم له به الحاكم، وليس البيع كالقعادة لأنّه إزالة الأصل، وهذا إما يريد أخذ الثمرة، وإن كان الذي

يقعده نصيبه مأمونا في الاطمئنان أنه لا يدخل منه الضرر على شريكه لم يبعد من الجواز، لأنه محكوم له في الثمرة أن يأخذ منابه منها بقدر ماله فيها إن لو حضر شريكه، فإذا زرع المقتعد فالقول في حصّة (١٧) الشريك كما مرّ من الخلاف فيه إذا زرع، وكذا إن كان في الأرض يتيم فله زراعة الكلّ، ويعدّ له منابه منها كعادة أهل الأرض من الموضع، وقيل: له منابه من الزرع بعد إخراج المؤنة والعمل؛ وإن أصيبت الزراعة بأفة ولم يزرع الشريك بحكم من عدل فليس له أن يستوفي ماغرم وعنى من مال اليتيم، غير تلك الزراعة لإنفاقه ماله بلا حجة؛ وكذا في الشريك غير اليتيم. وإن أنفق من مال اليتيم قدر مايلزمه ثمّ تلفت الزراعة لم يلزمه ضمان، إن كان ذلك بحكم من حاكم، وإن كان بلا حكم ورجى في ذلك صلاحا له ففي وجوب الضمان عليه خلاف.

فصل

إن غصب الجائر مناب أحد الشريكين في مال وهرب وبقي الآخر فأخذه الجائر بعمل المال على أنّ له نصفه وله هو نصفه، فالحاضر إن قدر على عمارة المال وعمله فليس بمنوع من ذلك، لأجل غصب الجائر مناب شريكه ودخوله في المالن إذا قصد به (١٨) موجبا لا ضيق عليه فيه، ولا يكون كالمغتصب إن لم يقصد معونة الجائر على غصبه، وإنما قصد إلى ما يسعه في الحكم ويجب له من عمارة المال إذ ذاك واجب على شريكه أن يزرعه، فإذا عدم شريكه ولم يقدر عليه وامتنع منه بوجه لا حجة فيه على شريكه الحاضر، لم تزل بذلك حجة الحاضر ولو كان انتصارا لنفسه، والحكم لها إنما يجب له في حكم الحاكم له به إن لو قدر على ذلك.

وإن غصب الجائر المال كلّ وهرب بعض الشركاء وبقي الآخر، فأجاز الحاضر للعمال العمل في حصّته هل يكون ذلك سببا لهم بإذن الشريك أم لا؟ قال: فعندي أنّ ذلك إذا لم يكن حيلة على الغياب وإنما قصد إلى بلوغ حقّه من المال والحياة حصّته

منه وثبات حجته ولعله يدرك شيئا من ثمرته، فيكون له اعتقاده لا إعانة الغاصب
ولكل امرء وعليه مانوى، وما حصل من المغصوب المشترك فهو بين الشركاء على قدر
أنصبتهم وما أتلفه الجائر فهو عليهم أيضا كذلك.

الباب الثامن

في المشاركة على الزجر ومجي الغيث

وقيل في متشاركين في زراعة على أنّ على كلّ منهما زجر شهر، فزجره أحدهما ثمّ جاء الثاني فأمطر المطر حتّى انقضى، فإنّ الغيث بينهما إلّا أن قالا على كلّ زجر شهر معيّن مسمّى فبدأ أحدهما يزجر في شهره فأصاب الغيث فقلّ إنّه له، وقيل لا.

أبو سعيد: من استأجر أجيرا يسقي له زرعاً إلى أن يستغني فسقاه شربة وسقاه الغيث إلى أن استغني، فهذه أجرة مجهولة وللأجير قدر عنائه.

وكذا من اكترى ثورا أو عبداً لسقي أرض بحصة من الزرع، ثمّ جاء الغيث فسقاه حتّى أثمرت، فإنّ له الحصة ولو لم يزجر في الأرض شيئاً.

أبو الحواري: إن استأجره يسقي له هذا الزرع كلّ شهر أو يوم بكذا وكذا فالغيث لربّ الثور والأجرة تامة، وإن استأجره يزجر عليه كلّ يوم أو شهر بكذا وكذا ولم يقل هذا الزرع فأصاب الغيث فإنما له أجرة ما زجر.

وكذا من استأجر أجيرا يسقي له تراباً ليصير طيناً فسقاه الغيث حتّى استطين فذلك للأجير وله كراعه.

وقيل في مشتركين على ثورين لهما يزجر كلّ منهما على ثوره نصف الزجر، فزجر أحدهما شهرين ثمّ أصاب الغيث، فلم يزجر الثاني شيئاً إنّه ينظر إلى مثل إحارة ذلك الثور للشهرين، ثمّ يرّد الذي لم يزجر على الزاجر إحارة النصف من ذلك على ما يراه العدول العارفون بذلك.

والعمال إذا عملوا بجزء من الزراعة فدخلوا في العمل وإن بقليل فأصاب الغيث فلهم حصّتهم منها على القول [٦٧] بإثبات المشاركة بالعمل.

وقيل من استأجر ثورا بخمسين مكوكا حبا إلى الصيف فزجر شهرا ثم سقي
الغيث إلى أن حصد الزرع، فإن كانت الأجرة إليه من غير أشهر معلومة ولا لأرض
معلومة فليس للثور إلا عناؤه.

وإن كانت لسقي محدودة إلى وقت معلوم فسقي الغيث في الوقت، فهو لرب
الثور وإن أخذه منه على أن يزجر عليه مدة فعليه زجر المدة متى طلب منه ذلك.
ابن روح: إن الأجرة إن كانت في محدود من الأوقات لزجر زراعة معينة. بمعنى
من الأجرة حبا أو غيره ثبتت، فلو كانت على أن يزجر هذه الزراعة إلى محصد فإن
عرف وقت حصاها عندهما أنه تزجر كذا وكذا شهرا فهي أيضا ثابتة، وإن جهل
ذلك عندهما وعند أهل المعرفة بالزراعات في الموضع، كان للأجير قيمة عنائه
بالعدل، وإن عرف ذلك عندهم ثبت ولو جهلاه.

الباب التاسع

في أجرة العمال، والبقر، وآلات الزجر

فمن اكترى قبل منجورا أو دابة، أو غلاما فتلف لم يضمنه ما لم يصح أنه حمل عليه فوق طاقته في عمله، وإن ادعى أنه سرق ضمن ما لم يصح مدّعه.

وقيل: إن اكترى أهل بئر منجورا يزجرون عليه فزجروا عليه أياما، ثم صرع المنجور فكسر وتركوه وأخذوا غيره ولم يعلموا صاحبه حتى جاء الصيف وجاء صاحبه فطلبه وكراهه، فقالوا: كسر ولم يزجر عليه إلا يومين أو ثلاثا لرمهم بيان أنه انكسر في الزجر وإلا أعطوه كراء منجوره.

وقيل: لا غرم على من يؤذي الكراء وإنما هو على من يأخذه. وإن قال أحد الشريكين في الزراعة لصاحبه: أزجرُ على ثورك اليوم وتزجر أنت على ثوري ثلاثة أيام، فقيل: إنه لا يجوز، وقيل يجوز لأنه ليس من البيوع وإنما هو من الأعمال، فإن اتفقا على معروف لا تدخله جهالة لم يبطل.

ومن (١٩) استأجر بقرة يزجر عليها ثم رزمت، فإن لم يكن للأجرة حدّ معروف من أشهر أو أيام فهي ضعيفة، فإن زجرت البقرة ثم رزمت فأحرتها أجرة مثلها بالعدل، فإن كانت بحصة من ثمرة معروفة فإنه يخرج مخرج المشاركة، لا الأجرة فبعض ثبت ذلك وبعض يبطله، فعلى الأول فإنّ على ربّ البقرة القيام بزجر الثمرة إلى حصادها وله حصته. وعلى الثاني فإنّ له أجرة مثلها بالعدل.

وقيل من استأجر من رجل بقرة أشهرها معروفة بحبّ معلوم ليزجر عليها ولم يوقفه على الأرض التي يزجرها ولا عرفه إياها أو عرفه بها لا كم الزجر، فرجر عليها مدة ثم جاء ربّها فنظر فإذا هو يزجر عليها زراعة تعجز عن زجرها، فإن كانت الأجرة أياما معلومة بمعلوم ثبتت؛ وللمستأجر أن يرجر عليها زجرا يحمله مثلها من البقر في عرف الموضع في الزجر، وقيل لا تثبت الأجرة حتى يعرفه الزجر (٢٠) الذي

يزجر عليه، وقرب ذلك وبعده وقرب البئر وبعده، وفي الليل والنهار أو في أحدهما فقط، ونحو ذلك لسقي برّ أو ذرة أو غيرهما.

فإذا زجرت البقرة على هذا ثم رزمت كان لربّها قدر مازجرت من الزمان بما تستحقّ من الأجرة بالعدل.

وقيل من آجر رجلا بقرة وشرط عليه أن يزجر معها بتلك الأجرة، فإذا زجرت ثم رزمت وضعفت حسب له مازجرت من الشهور إلى إدراك الرراعة، ولا يلزمه غيره، فقيل: إنّ هذا ثابت وله بقدر مازجرت من الأجرة المعلومة في الأيام المعلومة إن جاء الأمر من قبل الله من مرض أو أمر لا يقدر على القيام به معه ولم يقصّر في طعم ولا قيام.

وقيل من استأجر عبدا بمائة مكوك للذرة وللصيف، فعمل النصف من الزمان ثم فرّ ومولاه في بلد آخرن ورفع المستأجر إلى الوالي، فإن قرب موضع المولى حيث لا يضرّ الاحتجاج عليه بالزرع احتجّ عليه قبل الأجرة، وإن بُعد أمر الوالي بالإجارة عليه واحتجّ على المولى وأعلمه ذلك، فإن وافى يعامل كان له عمله وعليه ما استأجر عليه، وإن لم يواف به كانت عليه الإجارة، وإن أشهد الرجل على ذهاب العبد واستأجر برأيه وقد قرب المولى لم يجوز إن كان قريبا والوالي أولى بذلك.

ومن استأجر أجيّا في طوي له فلما كبر الزرع إحتاج إلى الماء، فقال ربّ الطوي: ازجر في الليل. والأجير: لا أزجر فيه وإنما أزجر نهارا؛ ولا شرط بينهم عند العمل فليس له أن يحمل عليه عمل الليل إن كرهه، إلّا إن كان يريجه في النهار، فإن عمل ليلا بقدر راحته نهارا لم ير فيه بأسا.

أبو سعيد: على العمّال عادة البلد من أهل الزجر من زجر ليلا أو نهارا وسئل عن زراعة بين شريكين غاب أحدهما، هل للقائم منهما بالزراعة على وجه الحكم أخذها كلّها ولو استهلكها في أجرة حصّة الغائب؟ فقال: إنّ ذلك عندي لأنّه محكوم به عليه بالحكم [٦٨] أو بما يشبه الجائر عند عدم الحكم، وإن فضل على الغائب شيء من الأجرة بعد فراغ حصّته، كان عليه في ماله وكذا له في الجائر ماله في

الحكم على مامضى في معناه، وكلّه سواء إن كان إذا حضر أخذ ذلك والعامل عند من لا يثبت العمل بالمشاركة يجعله كالأجير، وكان له ذلك وعلى قول من يثبت بها هو مثل الشريك عندي، فإن فضل للغائب شيء من حصّته بعد الأجرة التي لزمته فهل يكون بيد القائم بذلك أمانة، فإن ضاعت بلا تضييع منه لم يلزمه ضمان، نعم إنّه قيل ذلك إذا كانت المقاسمة بالعدل، وقيل: إنّه ضامن لما أخذ من حصّة شريكه في جملة ماله.

ومن قاطع على زرعه من العمّال مثل سنة أو أقلّ وأكثر، ثمّ بدا لبعضهم أن يترك العمل ولباقيهم أن يقوموا به كلّ، فأما النفقة إن كان لهم شرطها فليس لهم إلّا نفقتهم الأولى، وأما حصّتهم من الزرع إن قاموا مقام الجميع في العمل فلهم حصّتهم وحصّة من ترك العمل من الثمرة إن لم يقصروا على شيء من الشرط.

الباب العاشر

في قعادة الأرض والماء وجواز ذلك

وفي الأثر يكره أن يؤخذ للأرض والماء أجر وفي ذلك تشديد من الفقهاء، وقد رخص في ذلك بعضهم وأجاز قعادة الأرض، وعملوا بذلك وكذا طناء الماء، واختير أن يكون على وجه المشاركة، وأجاز بعض كراء الأرض والماء بالحب والدراهم نقداً أو نسيئة، وقيل: لا يجوز ذلك كله.

وقيل: يجوز في الماء لا في الأرض، وقيل: يجوز فيها بالحب لا بالنقود، وقيل: لا يجوز كراؤها بكل ذلك ولا بالمشاركة من زراعتها ولا تجوز زراعتها إلا لربها أو بمنحها من يزرعها.

وقيل: إن أعان زارعها ببذر أو عمل أو ما شئت له به حكم المعونة، جازت مشاركته؛ والصوابي كغيرها في ذلك، وكان محمد بن أبي حذيفة واليا على صوافي نزوى فأمره سعيد بن محرز وابن محبوب أن يعطي العاملين لها شيئاً من البذر أو المؤونة.

وفي كتاب الأشراف: واختلف في استئجار الأرض بالطعام، فكان ابن جبير وعكرمة والشافعي لا يرون بأساً بعد أن يكون معلوماً يجوز فيه السلم وكرهه مالك. قال أبو سعيد: يخرج القول عند أصحابنا في ذلك، فبعض أجازته، وبعض كرهه، وبعض أبطله، وصحة ذلك أولى، لأنه إن ثبت ذلك بالدنانير والدراهم فلا فرق في ذلك بينهما، إن علم الطعام (٢١) إلى مدة معينة إما بسهم منها أو بحبٍّ مما تخرجه ففي ذلك اختلاف أيضاً، وتدخله العلل من الجهالات وإبطال ذلك أشبه في النظر.

واختلفوا أيضاً في الرجل يستأجر الأرض أجرة صحيحة فتتقضي المدة والزرع قائم، فمالك لا يرى قلعه ولكن يترك حتى يتم ويكون لرب الأرض كراء مثلها، وفيه

قول ثان وهو أن عليه أن ينقله عنها (٧٧) إلا إن شاء رب المال تركه قرب ذلك أو بعد أن جاز الكراء في الأصل.

أبو سعيد: كل ذلك جائز والأول أصح لأنه زرع بسبب، وقال الشافعي: من اكترى الأرض عشر سنين بمائة درهم أو دينار، لم يجوز حتى يسمي لكل سنة معلوما منها. أبو سعيد: هو كما قال والأول جائز وإن اكترى رجل أرضا من رجل سنة، على أنه إن زرعها حنطة فكراؤها عشرة دنانير، وإن زرعها شعيرا فثمانية فالكراء فاسد.

الشافعي: له كراء المثل إذا أدرك الزرع قبل فسخ الإجارة. أبو سعيد: ما قاله حسن. وقيل إن الزراعة لرب الأرض وللزارع عناؤه ونفقته.

ومن اكترى بقره لرجل سنة يسقي بها زرعاً فقيل: إن الكراء جائز وله أن يسقيه منها وهو قول مالك ويحتمل، القول أنه مجهول لا يوقف على حد فيه، فالقول قول المكثري.

أبو سعيد: كراء البئر عندنا يخرج فيه قول أنه جائز، والآخر لا يجوز من طريق شراء الماء وبيعه، فإن أكراه طرقة وطرق البقر من ماله جاز ذلك على القول بإجازة كراء الأرض ومنه.

وإن اكترى رجل مرعى أرض من رجل سنة معينة ليرعى فيها المكثري دوابه، فلا بأس به عند مالك إن طالت مراعيها وبلغ أن يرعى، ولا يجيره الشافعي لأنه مجهول لا يوقف على حده.

أبو سعيد: قول الشافعي أصح، ويجوز قول مالك من طريق أجرة الأرض لأنها موقوفة ينتفع بها من المكثري، وقيل: إن ذلك لا يجوز من طريق أجرة الكلاء لأنه داخل في النهي عن بيع الكلاء هذا كلامه.

فصل

من اقتعد أرضاً قعادة صحيحة ودخل في عملها وزرع ثم غاب عنها وترك الزراعة حتى ذهبت، فإن أجرتها تلزمه كاملة، وإن كان ذلك بمشاركة فضيّعها لزمه ماضيع في وقت ماضيع من الخضرة من قيمة ذلك من حصّة ربّ (٢٣) الأرض؛ وكذا إن عرضت للزرع آفة فإن أخذها بالأجرة على الزراعة فإذا زرعتها وجبت عليه (٢٤)، وإن منع منها بأفة لم يلزمه شيء ولا إن كان بمشاركة إن جاءت (٢٥) من قبل الله. وكذا من أطنى ماء طناء صحيحاً ثم خاف وخرج فعتّل الزراعة، أو إئتنجر بقرة أجرة صحيحة، ثم عن له أمر فعتّلها أو ذهبت بأفة.

فأما طنا الماء فهو [٦٩] ثابت إن كان إلى وقت معلوم، وما كان من آفة فعلى المظني، وكذا لا تبطل عنه قيمة الماء إن عرض له خوف.

وأما أجرة البقرة فإن استأجرها سنة معينة أو شهراً ليزجر عليها ولم يشترط عليها موضعاً معروفاً فالأجرة ثابتة عليه، إلا إن أتى بعذر لا يقدر على الزجر عليها في بقعة ما ولا في قرية ما، وإن شرط أن يزجر عليها موضعاً معروفاً فنزل به عذر يعرف له في ذلك، فعليه من الأجرة بقدر ما استعمله من الزمان.

وإن فسدت الزراعة بداء أو آفة فساداً لا يقع عليها اسم زراعة، فله من الأجرة إلى الوقت بالحصّة منها، وذلك إذا شرط عليه أن يزجر على هذه البقرة هذه الثمرة، وإن شرطه عليها هذه الأرض سنة أو شهراً أو أياماً معلومة فليزجر عليها تمام ذلك، ولو في البيضاء ولا يعذر إلا بأفة تمنعه من الزجر على البقرة فله الحصّة من الأجرة إلى وقت الآفة.

ابن أحمد: إن المقتعد إذا هاش الأرض ودخل في عملها ثبتت القعادة، إن علمت وصحت على قول، وإن جهلت ورجع أحدهما انتقضت وكان للمقتعد ماسلم من أجرة القعادة، ويرجع أيضاً على من اقتعده بكل ما غرم في الأرض وعنى فيها وأصلح وأنفق.

ومن اقتعد أرضه لرجل ثم باعها لغيره فالزرع لزارعه حتى يحصده (٢٦)، وللمشتري من الأجرة فيها من يوم اشترى إلى يوم يحصد بقدر مدة الزرع من مزرعه إلى حصاده من نصف أو ثلث أو غيرهما، وقيل: إن البيع فاسد لأن المشتري لم يكن له قبض الأرض من يد الزارع، وإن اشتراها المقتعد الزارع فعلى ما بيننا من أن القعادة يكون منها له بقدر ما بقي من مدة الزرع (٢٧) إلى أوان حصاده.

ومن اكرى أرضا ليزرعها فله أن يكرىها لغيره فإن رضمها أو سمدها فله أن يزداد في أجرتها ما ازداد، وإن لم يصلحها ولم يعمل فيها شيئا فلا زيادة له. ومن اكرى أرضا على أن يبني فيها ويرفع عنه ما أنفق من الكراء فهو جائز، ومصدق فيها مع بمينه، ولا بينة عليه إلا إن خرج في النظر أمر فاحش لا يمكن أنه غرم مثله.

ومن أقعد أرضه لمن يزرعها فلما زرعها قطنا، قال له: ظننت أن تزرعها غيره فسدت القعادة إذ (٢٨) لم يسم ما يزرع فيها، وللمقتعد الخيار على رب الأرض في أخذ مؤنته والزرع لرّبها وفي قلعه ولا مؤنة له عليه (٢٩)، وإن اقتعدها ليزرعها درة فزرعها ذخنا، فقيل: إنَّها فاسدة، وقيل لرّبها مثل قعادة أرضه ذخنا إلا إن اقتعدها أشهر معلومة على أن يزرع ما أراد.

ومن اقتعد معلومة كل سنة بمعلوم فزرعها المقتعد سنة أو أكثر ثم بدا له فتركها، لم يلزمه شيء في مستقبل، وعليه أجرة ما استعمل، وإن اقتعدها لسنة وزرع فيها موزا أو عظما أو باذنجانا فحالت السنة قبل أن يحمل الموز، فإن رغب الزارع أن يقلع مازرعه كان له، وإلا فلا شيء له بعد انقضائها.

وقيل: إن القعادة والمضاربة والمعادن كلّها مجهولة، فإذا رجع أحد المقاطعين قبل الدخول في العمل جاز له الرجوع، وإذا دخل فيه جاز عليه ما وقع عليه الشرط وإن جهل.

وفي الأثر في رجل استأجر أرضا يزرعها فزرعها فأكل الجراد زرعه، إن في ثبوت الأجرة (٣٠) وجوازها اختلاف فالقائل بجوازها يثبت عليه الأجرة تامة.

ومن اقتعد طويا ليزرعها فلما زرعها قصر به الماء عن سقيها فنزف منها بعضا
من غيرها، وبقي بعض حتى تلف الزرع، فإن استأجر الأرض فعند من يلزمه أجرتها
إن استأجر الركبة والأرض، ثم نقص الماء، قال: فعرفنا أنّ حجر الركي على صاحبها
إلا على المستأجر، ولفظ المؤاجرة أن يقول قد أجرتك تلك الأرض بكذا درهما أو
مكوكا أو جريا إلى مدة كذا أو يزرعها ما يريد من الزرع إلى مدة كذا، فإذا قبل
المستأجر تم ذلك وكذا الصوافي وغيرها.

الباب الحادي عشر

في قعادة أرض اليتيم والغائب (٣١) ومالا ربّ له

فإن كان لرجلين أرض فيها حصّة ليتيم، واحتاجا إلى زراعتها، فإنّهما يرفعان أمرهما إلى الحاكم، فيقيم له وكيلًا، ويحكم بقسمها، ويوصل كلّ منهما إلى حقّه، فإنّ عديموا الحجة في ذلك، زرعت الأرض مشتركة، وكانت المؤنة في رأس المال على قدر الشراكة، وكان لكلّ منابه من الثمرة بعدما يلزمه من المؤنة، فإنّ وجدًا قائمًا على اليتيم فذاك وإلاّ فلهما أن يقوموا بذلك على ما يوجب العدل ويكون ماله بأيديهما أمانة إلاّ أن يصرفوه في مصالحه أو ماله بموجب العدل أيضًا؛ وإن كانت القعادة أوفر لليتيم في النظر من وجه ما فأقعد حصّته من الأرض ثقة أو احتسب له محتسب أو أحد الشريكين قصدا إلى مصالحه بلا غش ولا خداع، أو أقعد أحدهما الآخر بعدل السعر جاز ذلك، وإن لم يفعلا وأخذوا ذلك لهما على سعر البلد وزراعتها على اعتقاد القعادة وكان ذلك أصلح لليتيم فأرجو أنّه (٣٢) يسعهما عند عدم قائم بذلك لهما.

وقيل: من توقع على أرض يتيم فزرعها بلا أمر وكيله أو وصيّه أو وليّه أو الحاكم أو الإمام، كره له ذلك إلاّ إن [٧٠] استأذن في ذلك أحداً ممّن ذكر أو محتسبا، فإن لم يجده وعجز اليتيم عن زراعة أرضه وهي أصلح له فإنّ زرعتها أشهد أنّه زرعتها على أنّ لليتيم فيها شركة كذا وكذا، ثمّ تكون حصّته دينًا عليه حتّى ينفقها عليه أو يسلمها إلى من يعوله بفريضة أو يبلغ فيؤديها له؛ وإن استأذن قائما بأمر اليتيم فأذن له وكان ذلك أصلح له وقد عجز عن زراعتها فقد جاز له؛ وإن زرعتها بلا أمر أحد فكلّها له ولا عرق لمتعدّ عليه فيها.

ومن استأجر أرضا فيها حصّة ليتيم مشاعة معلومة وزرعتها كلّها وحسب له حصّته كما استأجر ولا وكيل له، فقيل: أنّ ذلك جائز إن كان وسطا من سعر البلد، فله أن يحتسب له ويدخل في ذلك لنفسه كما يحتسب له مع غيره، وقيل: لا يجوز له

ذلك لنفسه كما له أن يفعله لغيره احتساباً، لأنَّ فعله له لغيره غير فعله لنفسه، فإن أخذ يقول من أجاز ذلك وزرع وكانت له والدته تعوله بفريضة على ما استحقَّه لأيام معلومة جاز ذلك إن فرضت بالحكم، وإن كان من فعله هو فقيل: لا يجوز ذلك حتى تكون مأمونة عليه أنَّها تجعله في مصالحه إن أمرت به على وجه الحق، وإن جاز للمقتعد الدخول في زراعة أرض اليتيم جاز للعامل مثل مايجوز له إذا علم كعلمه وكان ثقة مأموناً على مايدخل فيه مما لم يعلمه.

فصل

من اقتعد أرضاً لغائب من عند امرأته أو أمه، أو أخته، أو عامله أو من تسبَّب منه فهذه قاعدة ثابتة للمقعد والمستقعد إن صلح ذلك له، فإن قدم وأتمَّها ثبت ذلك على مادخلها فيه، وإن أنكر ولم يتمَّ وطلب وجه القول فيه فالقول فيه عندنا: أنَّ القاعدة على المقعدة للمستقعد لأنَّه أدخله بسبب ثابت له، ونقول: إنَّ المقعد له السبب بذلك على ربِّ الأرض لما ذكرنا، واختير أن يأخذ المقعد من زرع الأرض قدر بذر المقعد ومؤنته وعنائه ويدفعه له، فإن كان قدر ما يستحقُّه على المقعد فذلك حقُّه، ولا تباعة عليه للمستقعد، فإن عجز عن ذلك كان عليه تمامه من ماله كأنَّه أقعده هذا المال، على أنَّ له من ثمرته خمسة أسداسه ولربِّه السدس، فلما غيَّر ربُّ المال وأخذ المستقعد ما استحقَّه (٣٣) استحقَّ بذلك أربعة أسداس ثمرة المال، فإنما بقي له سدس المال على المقعد، وإن بلغ ما استحقَّه المقعد من بذر المستقعد ومؤنته وعنائه خمسة أسداس ثمرة المال فلا تباعة على المقعد للمستقعد، وقد استوفى حقُّه؛ وإن كان ما استحقَّه بالسبب خمسة أسداس الثمرة ونصف، فقيل: لربِّ المال أن يتمَّ القاعدة لكلاً يدخل عليه شيء من النقصان أو يغيَّر ذلك فيدخل عليه بنصف السدس للمرأة، ولا لها أن تأخذ إلا في الحكم لنقضه عليها ما فعلت، فإن نقض عليها كان لها ذلك لأنَّها ضامنته له، وهذا على القول بنقض ذلك فكلُّه منتقض، ويرجع ربُّ المال إلى الباقي

بعد بدر الزارع وعنايته ومؤونته فيأخذه بسبب أرضه إلا إن كان ضررها في الزراعة المزروعة أكثر من الباقي له من بقية الثمرة، فإن له أفضل الحظين لأنه لا ضرر عليه في أرضه فيأخذ الباقي ويلحق الزارع بقدر ما تنقص أرضه من مقدر ما استحق من الزراعة، وإن اقتعد الأرض من عند من لا سبب له في المال بوكالة ونحوها ولا يدخله كزوجة أو رحم أو غيرهما ممن تقدم، فإنه لا عناء له ولا شيء له من مؤونته ولا تعتقد هذه القاعدة على من أقعده ولا تباعة إلا التوبة، وتكون الزراعة لرب وهذا كالمغتصب، واختير أن يكون له في هذه الموضع بدره وقيل: لا بذر للمغتصب وهو حقيق بما قيل، إلا أنه اختير ذلك في مثل السلاطين القاهرة ونحوهم ممن عادته الظلم.

ومن دخل في الأشياء بالجهالة فغير معذور بها ويكون له بذره.

أبو الخواري: من غلط بأرض رجل حتى زرعها ثم بلغ الزرع وظن الزارع أنها له، ثم بان له أنها ليتامى أو غيرهم فلاصحابها الخيار في إعطاء الزارع عنايه ومؤونته وأخذ الزراعة لهم، وفي تسليمها إليه بما فيها، ولهم كراء الأرض فيها سدس أو غيره.

الباب الثاني عشر

المنعة والجدور والقعدة

أبو عبد الله: إن تشارك رجلان في زراعة ذرة فحصداها ثم نظرت فالنظار بينهما إن اشتركا، والعامل بيده لا شيء له فيه، وإنما له حصته من الجدور، لأن العامل استحق العمل بعمله وعنائه، فلما انقضت الثمرة نظر النظار من غير سقيه؛ وأما الشريك بغير العمل فيستحق بأصل المشاركة إن لم يقطع حصته من رب المال بتسمية ثمرة معينة أو يطلب منه إخراج جدوره من أرضه، ولا حكم ولا قطع حصة بتلك الجدور له وما جاء منها، ولو لم يكن منه في ذلك عمل لأنّه لا يلزمه فيه عمل، ولأنّ هذا النظار هو من أسباب أصل الزرع الأوّل وقد تشاركوا عليه، ولو حداً عند المشاركة ثمرة وكانت على أن يزرع هذه الأرض ذرة أو غيرها لما كان للشريك في النظار حقّ وله قيمة جدوره، قال حميس: فافهم الفرق بينهما.

وإن أخرج العامل ربّ الأرض وطلب حصته من نظار الثمرة المعمولة له فلا شيء له فيه، ولكن له حصته في الجدور، فإن نظرت فله قيمتها وليس له قلعها إذا نظرت.

أبو الحسن: إن أقعد رجل رجلاً أرضاً أو منحه إياها فلما زرعها أصيبت بأفة حاطمة للزرع، ثم [٧١] نبت الحبّ فيها قابلاً وصار زرعاً، فإنه لربّها لأنّ الزارع لم يلقه فيها، ولا منع الزارع الأوّل من أخذ حبه من أرضه، ولا أثلفه عليه؛ وإن نظر ذرة فالنظار لربّها أيضاً، ولصاحب الجدور قيمتها، وإن أثمرت العيدان بلا سقي فالله أعلم، ولعلّ هناك من يوجب ذلك لربّ الزرع.

ومن منح أرضه رجلاً لزرع ذرة أو برّاً أو نحوهما ممّا يحصد، ثم نقض عليه فلا رجعة له عليه إلى انقضاء تلك الزراعة. وإن زرع بقلّاً أو قنّاً أو موزاً أو رماناً أو نحو ذلك ثم أراد الرجعة في أرضه نظراً، فإن أكل بقدر ما غرم فيها وعنى سلّم إليه أرضه،

ثمّ هو مخير في قلع شجره وردّ التراب في مكانه إن أخذ منها تراباً، وفي ترك شجره فيها وتقويمه ويحكم على ربّها بدفع قيمته، وإن لم يأكل منها قدر ما أنفق وغرم فعلى ربّها ردّ قيمة ذلك له ويمسك أرضه، وإن طلب الممّوح له إحراج شجره لا تركه فذلك له ولا غرامة ولا عناء له.

أبو الخواري: من منح أرضه رجلاً ولم يقل له: ازرعها سنة أو أقلّ أو أكثر أو ثمرة كذا ولم يشترط الرجل إلى وقت، فإن قال لربّها: امنحنيها حتى أزرعها ولم يسمّ شيئاً من الثمار، فقال له ربّها: قد منحتك إيّاها ولم يسمّ له ذلك ولا وقتاً فله أن يزرعها ما حيي المانع حتى ينزعها منه. وكذا إن قال له: منحتك هذه الأرض بلا تسمية شيء.

ومن قال لرجل: ازرع في أرضي أو مالي ما أردت ولم يذكر له سهماً ولا منحة ولا قاعدة ولا هبة، فإذا زرع في ذلك فهو على ماسأله من منحة أو غيرها، ما لم تقم عليه حجة يرجعه من المعطي؛ وإن كان على قاعدة أو مشاركة فعلى ذلك، فإن لم يعرف على أيّ وجه كان فهو زارع بسبب في الحكم الظاهر وله عناؤه ومؤنته، والباقي لربّ المال، وقيل: له ما يستحقّه في المشاركة في عرف البلد.

ومن منح رجلاً قطعة أرض ثمّ مات المانع بعدما زرعها فطلبها وارثها(٣٤)، وقال له الممنوح له منحي وزرعت في حياته، فله ثمرة ما زرع في حياته إلى حصّادها إن دخل في عمل الزراعة، مثل ما يكون حجة في إحراز العطية كرضم الأرض أو طرح الحبّ فيها أو اتّخاذ الشجر أو إحراج الجذور منها أو نحو ذلك.

أبو الخواري: من أعطى رجلاً أرضاً يزرعها لنفسه فزرعها قطناً أو بقلّاً أو قثّاً، أو غير ذلك من الشجر مثل: الفجل والباذنجان، فإن أعطاه إيّاه منحة فله القثاء إلى أن يصيّف، والقطن إلى حول السنة، وكذا الباذنجان، وله في الفجل وقت ينتهي إليه، وإن سقى القطن من بعد الفضيحة في حياته فله تمام ذلك إلى أن يصيّف القصب والقثّ إلى حول(٣٥) السنة من(٣٦) بعد الجزّة الأولى، وكذا البقل وقالوا فيه له وقت بينهم إليه فيدعه إن انتهى إليه، وله الموز إلى أن يأكل الأمّهات والبنات.

وأما الرّمان فإن أصاب منه مثل ماغرم فيه، لم يكن له قلعه، وإن غرم فيه شيئاً
فله عناؤه، وله تمام الثمرة التي تكون عناؤه وغرمه فيها، وإن مات الممنوح له فلوارثه
ماله.

فصل

إن منح السلطان لرجل صافية لم تجز منحة وجاز أن يستكفي شرّ السلطان
بقول أو شيء من المال لئلا يعارض الفقير في الصافية.
ومن أعطى أرضه رجلاً ليزرعها عظماً، ثم مات وخلف يتامى، فللمعطى له
أن يستغلّها سنة بعد الجزّة الأولى.
وقيل: من منح أخاه أرضاً أو داراً أو شرط أن يدفعها إليه عامرة كره به ذلك،
ولا بأس إن دفعها إليه عامرة بلا شرط عليه.

أبو سعيد: من أعطى رجلاً أرضاً يزرعها منحة ولم يسمّ له زراعة معيّنة، فبذر
ثم رجع عليه قبل السقي، قال: فعندي إنّ طرح البذر بمنزلة القبض والإحراز، وأما إن
سوّاها ورضمها (٣٧) وأزكاها ولم يطرحه فلربّها الرجوع ولمصلحتها عناؤه، وهذا إن
زرعها ممّا عليه الأغلب ممّا يزرع وينقضي إذا لم يعين ثمرة، قال: والأغلب عندي من
الزراعة البرّ والذرة والقطن والشعير، وإن لم يرجع عليه حتّى يذر فله عندي أن
يزرعها ماشاء من ذلك، وقيل: إنّ للعامل القصم، وقيل: ليس له إلاّ الغور والفضيحة
فليس للممنوح له إلاّ ذلك.

فإن أعطى رجل لرجل أرضاً منحة يزرعها ثمرة معيّنة، وأعطاه غيره يزرعها
لنفسه، لم يجز لهما ذلك إلاّ برأي ربّ المال، لأنّه أعطاه لنفسه، فإن علم الثاني أنّ
ربّ المال يعطيه وظنّ أنّ ذلك يسعه إذ قد أعطاه الثالث فزرعها (٣٨)، فهذا كالدخل
بسبب، وللزارع عناؤه وغرمه، والزراعة لربّ الأرض على ما قيل، وعليه الزكاة إن
كانوا جماعة فزرعوها برأي المعطى له، وكان لهم السبب، وأراد أحدهم أن يتخلّص

من حصّته (٣٩) دون باقيهم فهل يجزيه ذلك ؟ قيل (٤٠): إن لم يعن على قبض الثمرة ودفعها إلى شركائه أجزاء ذلك وحده، وإن أعان على ذلك فعليه أن يتخلّص من الكلّ الواجب عليه ضمانه لأجل القبض، فإن تعاونوا على حصدها ودرسها وكيلها فهو في معنى القبض عند بعض.

فمن خاف من جائر فقال لرجل: ازرع في أرضي ما أردت، فزرعها وأثمرت ومات ربّها، فما يجب على الزارع لوارث الهالك ولم يشترط سهماء، ولا أنّ له في الزراعة حقاً حتّى مات، قيل: فإن زرع فيها ما يخرج عنده على معنى ماسأله وأعطاه من هبة أو منحة فهو على (٤١) الجائز ما لم تقم عليه حجة في الحكم تزيل الاطمئنان من رجعة المعطي بحجة له فيها معنى، وإن كان على القعادة أو المشاركة فهو على ذلك، وإن لم يعرف على أي وجه كان ذلك، أختير أنّه إن زرع بسبب في معاني الحكم أو من ربّ المال لا يعرف الزارع معناه، فله - قيل - عناؤه ومؤنّته والباقي من الزراعة لربّ المال، وقيل: لربّه ما يستحقّه المال [٧٢] بالمشاركة في المتعارف وبين أهل البلد.

ومن اكترى أرضاً من رجل ليزرعها فترة لزمته الأجرة لأنّه عطّلها عن ربّها وإن أعطى ليزرعها بلا تعيين مدّة ولا ثمرة فله أن يزرعها ماحي المانع حتّى ينزعها منه.

الباب الثالث عشر

في مجهولات الإجارة (٤٢) ومكروهااتها

أبو المؤثر: يكره بيع عشرة وكراؤها : كراء (٤٣) الفحل، والمكيال، والميزان، إلا إن كان صاحبهما يعمل هو بهما فيأخذه لأجل عنائه، وبيع الماء ممن له نهر أو بئر فيستقي منه الناس لشربهم ودوابهم فهذا لا يجوز بيعه، وإن استقى هو وباع لهم جاز، وبيع قيس النار ولا بأس ببيع السخام والخطب لا الذي فيه النار، وبيع الكلال والعذرة الخالصة ولا بأس إن اختلطت بتراب أو سمد، وكراء النائحة والفاجرة، والمعلم المشترط على تعليم القرآن كما مرّ، ولا بأس عليه إن قعد يعلم فيما أهدهه إليه بلا اشتراط، ولا ثوبة للثلاثة إن اشتراطوا حتى يردوا مثل ما أخذوا، ويكره بيع المصحف وكراء كتابته ومقابلته، ولا بأس بشرائه، وقيل: إن قصد البائع إلى بيع القرطاس والدفتين فلا بأس به ولا بنسخه بالكراء (٤٤) لأنه من الصنائع، وكذا المقابلة وكراء المقتسمين للأرض ومن يحسب وقيل لا بأس بذلك.

وفي الأثر: لا يجوز أخذ الأجر على الفتوى في الفرائض، وجاز أخذه على الحساب لأنه عمل، وقيل لا.

ولا كراء بيوت مكة، وقيل: جائز إذا قصد كراء الجدر المبنية والأبواب المجعولة كما مرّ لا البقعة؛ ولا بأس بكراء الهيب والمشحاة والمسحفة والحزرة والحصين ونحو ذلك، ولا بكراء السلاح لمن يتحصن به من عدو وباغ أو ينصر به المظلوم، وفي كراء الحلبي خلاف، وتجوز أجرة الثياب ولا يجوز للرجل أن يأجر نفسه ليقعد مكان غيره في الحبس، ولا أجرة له إن فعل لأنه معصية، وإن مات الأجير فيه فلا دية له لأنه واقع بنفسه الظلم.

ولا بأس بأجرة الحمام لأنه صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطاهما له، ولا يجوز أخذها على مغصوب ولا مغشوش ولا هو ولا باطل ولا على غير جائز شرعا، فمن

أخذها على ذلك بشرط فليردّها، وكرهوا أخذ الجعل على الرقى لراق بكتاب الله وأسمائه، ولا بأس إن اشترط أجر عنائه، ولا يجوز شرط الصحة والعافية عند الرقى والطب (٤٥) لأنّه من الغرر والخديعة، لأنّه غيب لا يدري وكذا من يخرج السرقة. ولا أخذ الأجرة على الأذان والصلاة، وأجرة المصحف لمن يقرأ فيه قيل مكروهة وقيل جائز على الورق والدفتين.

ومن دخل في عمل سلطان وأخذ عليه أجرا فلا ضمان عليه إن كان مستحلا وأراد التوبة، ولزمه إن كان محرّما وقد مرّ غالب ذلك. ومن استأجر - قيل - رجلا يحفظ طعاما أو متاعا بأجرة فلا عليه إن نام أوقات النوم الذي لا بدّ منه.

ومن عمل مع أحد أيّاما على أن يعمل معه مثل ما عمل معه فيها، وإلاّ فله عليه في كلّ يوم درهم كرائه، وادّعى الآخر أنّه عمل معه بدونه، فإن كان العامل يضمن يعمل بالكراء والأجرة فأقرّ المستعمل أنّه استعمله على هذه الصفة، فإن تراضيا على شيء فذاك، وإلاّ فله أجرة مثله، لأنّ الشرط في هذا باطل ولو أقرّ به لأنّ فيه مشنونة. ومن عمل صوغا لغيره إلى أجل جاز له لأنّه عمل بيده.

ومن استأجر قيل أجرا ستة أشهر بستين درهما وإن لم يوفّها، فله في كلّ شهر عمل فيه درهم فله أجر مثله.

محبوب: من استأجر أجيرا بما يشيعه من الطعام، ثم لم يوفّ له به فليس له أن يأخذ من طعامه قدر ما يشيعه إلاّ بإذنه، ولا تجوز الأجرة قيل إلاّ بالنقود، وهذا له أجر مثله.

وإن قال رجل لآخر: اعمل لي في تزويج فلانة أو شراء مال فلان ولك عليّ كذا وكذا جاز لهما وهذا من الكراء والإجازات (٤٦)، فإن استعمله فله أن يسلم الأجرة.

ومن حبس له غلام فقال لرجل: خلّصه لي وعليّ لك كذا وكذا درهما، فقليل: يلزم له العناء، وقيل: لا كراء له، وقيل: (٤٧) إن حبس على غير حقّ فلا كراء لقادر

على خلاصه، ولا تجوز الأجرة على الطاعات، ولا إتمام الفاسدة الوارد النهي عنها،
ولا أكل فيها، ولا التراضي بها كمهر البغي وحلوان الكاهن.
والدليل على ثبوت الأجرة وجوازها قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾ الآية
(سورة الطلاق: ٦).

ولا تصحّ الأجرة إلّا بمعلوم وإن جهل الأجر فأجر المثل اتفاقاً.
والإجازات على وجوه: منها ما ينعقد على عمل معلوم ووقت مجهول كالأجرة
على البناء ونحوه؛ وما يقع على وقت معلوم والمنافع مجهولة كاستجارة الحيوان من حرّ
وعبد ودابة؛ وما يقع على عمل معلوم ووقت معلوم كالدابة والسفينة تحمل معلوماً إلى
معلوم معلوم؛ وهذه الإجازات جائزة اتفاقاً. وماعداها ونحوها مما عليه الاتفاق وعمل
الناس ففيه النظر، والواجب على العامل أن يأتي بالعمل أوّل وقت الإمكان وليس
لربّ العمل منعه عند القدرة عليه.

الباب الرابع عشر

في الأجير ومقاطعته وتسليم الأجرة إليه

أبو المؤثر: رفع إليّ في الحديث لا يستعمل الأجير حتى يقطع له أجرة ويعطاها قبل أن يجفّ عرقه، وقيل لا يعطاها حتى يفرغ من عمله، وإن قوضي على أن يعمل كلّ يوم بكذا وكذا فكلّما استتمّ يوما أعطي أجره. وكذا إن قوضي على كلّ شهر فكلّما عمله أعطي أجره حتى يستكمل ما وقت له والعمل الذي قوطع عليه.

ومن استؤجر على عمل بحبّ فلا يعطى إلّا ما وقعت عليه الأجرة، وجاز أخذ الدراهم عن الحبّ وإن استؤجر بها فله أن يأخذ ماشاء.

ومن أكرى رجلا على أن يعمل له معلوما بمعلوم فلا يستعمل فيه [٧٣] غيره إن شرط أن يعمل بنفسه، فإن عمل معه غيره فلا أجرة له، وعلى الأجير أن يعمل كعمل غيره بلا خيانة، وله أن يرفع الضحى بإذن مستأجره ولا يجوز له أن يستأجر أجيرا ويحسب الأجرة على نفسه سلفا، وإن عمل مع مستأجره ومات أحدهما قبل أن يعيّن الأجرة، فعلى المعمول له أو وارثه تسليم أجرة المثل إلى الأجير أو وارثه بنظر العدول في العمل عند العمّال.

ومن استأجر عبدا لشهر أو سنة أو أقلّ أو أكثر فلا يؤجره بأكثر مما استأجره إلّا إن أعانه بشيء كآلة أو غيرها، وكذا الدابة والمنزل والدكان والسفينة ونحو ذلك. وقيل: إنّ له أن يؤاجر ذلك وله الفضل من الأجرة ولا فضل له إن لم يعنه.

ومن انكسرت قيل سفينته في البحر فذهب ماله، فقال ربّ المال: من استخرج شيئا فهو له، فاستخرج رجل شيئا منه ثمّ رجع يطلبه منه فالمال له وللرجل عناء مثله. فإن قال: من استخرج منه شيئا (٤٨) فله نصفه أو ثلثه أو نحوهما، فعليه ما ألزم على (٤٩) نفسه؛ وإن دُفع قيل إلى صانع عمل ليعمله، واتفقا أن أجرته كذا وكذا

درهما، فتقدّم بالدراهم حبًا من عند المعمول له، فلم يتقن الصانع عمله، وأراد أن يدفع الحبّ بعينه أو مثله، والمعمول له أن يدفع إليه الدراهم كما قاطعه عن ثمن الحبّ، فقليل إن قبض الصانع منه حبًا بثمن متفق عليه فليس له إلا الثمن المتفق عليه، وقيل: إن أعطى الحب على ثمن معلوم على أنّه من كراء عمله لزمه ردّ الحب لأنّه أخذه عن غير ما يستحقّه فلزمه رده بعينه، وإن أعطاه بما قاطعه من الدراهم حبًا (٥٠) ولم يشترط عليه أنّه من الكراء، فإنّما عليه أن يعطيه ثمن الحبّ وهو ما قاطعه (٥١)، وقيل: إن أتى بما فيه الكراء غير المكثري وطلبه، وقال: هذا حمل فلان أمرني أن آخذ له كراءه فلا يعطي غير الذي اكترّاه إلا بالصحة ولو عرف أنّه حمّله.

ومن استعمل رجلا في مجهول واتّفقا على دراهم، ولم يعطه في حينه حتى افترقا، وأراد أن يعطيه بها عروضاً بعنائه جاز له ذلك.

محبوب: لا يحرم على الأجير أخذ أجرته قبل أن يعمل، ومن قال لرجل: اطلع هذه النخلة وجدّها لي فقال لا أفعل إلا بالنصف، فقال: أطلع؛ فلمّا جدّها، قال له: لك أجر المثل، فقليل إن كان يجد غيره ويستغني عنه فأعطاه وهو قادر على غيره ويمكنه ذلك، فلاأجير ما قوطع عليه، وإن كان في حينه لا يجد غيره فليس له إلا أجر مثله، فإن قال: اطلع هذا البيت ولك مائة كذا فطلعه فإن احتاج إلى ذلك واضطر إليه كان له ما وافقه عليه، وإلا بل على سبيل اللّهُ لم يلزمه له غير عنائه.

وإن قال له: إن خرجت من رأسي قملة فلك دينار، فإن كان على المجاهرة أن ليس فيه قملة فهذا منها. ومن هرب له عبد وقال من أتاني به فله مائة درهم فأتاه به رجل من قريب، فله ذلك إلا إن عرف به قبل أنّه في البلد، أو في قرب منه، فليس له إلاّ عناء مثله؛ وإن وقع خوف فقاطع رجل على حمّله بكراء كثير فإنّما يلزمه ذلك، إلا إن كان إن قعد خاف على نفسه هلاكا، فعليه قدر كراء البلد الذي حمّله إليه، وما كان مثل هذا وداخلا في معناه فهو مثله.

الباب الخامس عشر

فيها فيه الأجرة ومالا أجرة فيه

ومن أخذ منجورا أو خشبا لغيره واستعمله، فأما المنجور فعليه كراء مثله في استعماله وأما الخشب فيختلف معانيه، فمنه مالا يستعمل بكراء فيكون فيه الضمان على المتعدّي فيه إن تلف، ونقصان القيمة إن سلم وردّه، وما يستعمل به فيلزم فيه أجر المثل مع الضمان إن تلف بتعدّيه؛ وكذا آلات الحديد وغيره (٥٢)، وجاز إعطاء جارحة لصيد يسهم من الصيد.

خميس ولا نعرف في الصقر والكلب شيئا. ومن أعطى - قيل - رجلا شيئا يعمل له فجحدته إياه فاستحلفه فحلف: ما عنده (٥٣) له شيء، ثم ردّه إليه معمولا فإن له أجرته على ما تشاركه.

ابن المسيح: إن تقدّم عليه أن لا يعلمه له لما جحدته إياه ويردّه له بحاله، فلا أجر له لأنّه لا عرق لظالم، وإن تقاطعا على ثابت بينهما فليس في جحدته ما يزيله ولا ما يبطل عمله، ولا يزيل عنه ذلك تقدّمه عليه إن ثبت الشرط ولكن يتوب إلى الله ويعمل ما اتفقا عليه، وإن لم تثبت المقاطعة وتقدّم عليه بما مرّ (٥٤) فعمله لم يكن له على المعمول له شيء، لأنّه عمله برأيه بعد التقدمة عليه وبلا ثبوت ماذكر.

وفي الضياء أن أبا حنيفة كتب إلى أبي يوسف يمتحنه في مسألة، فإن أجاب فيها برأيه أخطأ، وإن أجاب بحفظه أصاب، وهي: ما تقول في قصّار دفع إليه رجل ثوب ليقصره له بالأجرة، ثمّ أجمع القصّار على غصبه، ثمّ عمله، ثمّ بدا له ردّه إلى ربّه، ويتوب من نواه، هل يلزم ربّ الثوب الأجر أم لا؟ فقالوا له: ماتقول أنت فيها؟ فقال: إن عمله بعدما نوى غصبه قبل أن يتوب وينوي ردّه، فلا أجرة له وإن عمله غير مصرّ على غصبه فله العمل والكراء.

ابن خالد: من أعطى نساجا ثوبا يعمل له فمضت مدة فقال له: ثوبك قد عملته لك، أعطني الأجرة وخذه، ثم ادعى تلفه قال: فإن صح ما يدعيه من التلف فلا أجرة له ولا ضمان عليه، وإن لم يصح إلا بقوله فعليه الغرم، ولا أجرة له إلا بصحة أنه عمله، وإن أتى به لما عمله إلى ربّه وقال له: هذا ثوبك خذه [٧٤] واعطني الكراء فقال له (٥٥): اتركه عندك فذهب به النساج فتلف، لم يلزمه ضمانه وله أجرته إلا إن تلف بتضييع منه.

ابن قريش: من استخدم أجيرا في مغبوبة عالما أنه غصبيها، ففي جواز الأجرة له خلاف.

الباب السادس عشر

في أجره البائع ولزوم الضمان فيه

فمن استاجر أجرا يبيع متاعا فعجز عن بيعه، فإن اجتهد ولم يشتَر منه فله أجرته، وإن توانى فله قدر عنائه، وإن استأجره يتقاضى له دينا من رجل فعجز فليس له إلا قدر ما تعنى في التقاضي.

والمنادي إن أعطاه أحد ثوبا يبيعه فادّعى ذهابه بجائحة، لزمه بيان صحّة مدّعاه وإلاّ لزمه ضمانه وغرمه، فإن باعه وقال: تلف الثمن بها قبل قوله؛ وإن قال له: بعه بعشرة دراهم والزائد لك كره ذلك، وشرط الدّلال على ربّ المال أنّ له من كلّ ألف كذا وكذا، وجاز شرط أجره يوم بكذا (٥٦)؛ وإن باع له أو اشترى وكافأه بشيء جاز.

أبو سعيد: إن وكلّ رجل رجلا في بيع ماله واستأجره ليبيعه بألف درهم من موضع كذا، وهما عالمان بالمال معا، فهو ثابت فإن رجع ربّ المال قبل أن يبيعه الوكيل أو الأجير فلا أجره له إلاّ إن شاء ربّ المال.

الباب السابع عشر

في الأجرة على تقاضي الديون (٥٧)

أبو المؤثر: من له ديون على الناس فقال لرجل: تقاضها ولك سدس ماخرج منها أو أقل أو أكثر فذلك جائز، وإن قال له تقاضها لي بكذا وكذا درهما جاز أيضا. وكذا يعطى من تقاضى للمساجد والأيتام وقد فعل الأشياء كل ذلك. وروي أن رجلا من الهند أوصى بحال لعز الدولة، فاستأجر الإمام عبد الملك بن حميد من يأتيه به بنصفه، فزعم من زعم منهم أن له العناء، فجمع الإمام الفقهاء وشاورهم في ذلك فرأوا له ما أعطاه وهو النصف.

وفي الأثر من له دين فأمر رجلا يتقاضاه وقال له: إن حصل الدين وخرج على يديك فلك فيه النصف، فطلب الرجل الغرماء حتى يحصل كله ويسلمه إلى ربه، قال إن أتم له رب الدين جاز له، وحسن أن يصدق لسانه وإن نقض عليه فله أجر ماتعني في طلبهم، واستيفاء الدين منهم، وإن قال تقاض لي ديني ولك من كل ألف كذا وكذا فهذا يكره إلا بأجر معين. وإن استأجرت امرأة رجلا يستخرج لها حقها بحصة منه، فلهما ذلك إن كانت أعطته على أصل تقدّم بينهما.

أبو عبد الله: من بعث رجلا يتقاضى له دراهم من بلد بأجر أو بدونه فتقاضى له ألف درهم ثم ضاعت، قال: لا أراه يلزمه شيء، فإن اتهمه فله اليمين بالله أنه ماخانه فيها ولا تعمّد إتلافها.

وإن وكلت امرأة قيل رجلا في منازعة حق لها على زوجها بكراء معين، فلما قرب إعطاؤه الحق وتسليمه إليها أرادت فسخ الوكالة من الوكيل، فإن استأجرته أن ينازعها بمعين فنازع فأجرته ثابتة، ولا رجعة لها بعد استحقاتها بالمنازعة، وإن لم تعين له الأجرة فله أجر مثله في مثل ذلك. وقيل في رجل يتقاضى للناس يجعل فلما رجع بالحق أخذ من أمره بالتقاضي بالحكم أن له جعله.

الباب الثامن عشر

في ضمان العَمَّالِ والحَمَّالِ ومن لا ضمان عليه

مسيح: من له في بلد دراهم فبعث رجلا يأتيه بها بأجر، فلمَّا وصل الرجل البلد صادفها قد ضاعت، أو بعث بها إليه (٥٨) قبل قدومه، فإنَّه يعطيه أجره كاملا ويطرح عنه قدر حملها في الطريق.

وقال هاشم: إنَّ له أجر مثله من الرسل إن لم يأت بها، وإن حملها وأقبل بها إلى ربها فضاغت في الطريق، فإن حملها بأجر فهو لها ضامن إلَّا إن ضاغت بأمر غالب لا يقدر على دفعه كلبس سالب، أو سيل غالب أو نحوهما ممَّا يعذر فيه، فإن ذهبت بذلك فله أجر ذهابه ورجوعه إلى موضع التلف.

ومن اكترى رجلا على حمل متاع (٥٩) فحمله فانكسر في الطريق، فله قدر ما حمل وليس هو كالعامل بيده، وإن ضيَّع غرم وأخذ كراء ماحل، وقيل: إنَّه مأخوذ بالمتكسر إن حمله بكراء حتَّى يصحَّ له ما يعذر به عن ضمانه كمصادمة الدواب عند تزاممها في الطريق أو البروك أو النهوض أو نحو ذلك من العذر.

أبو معاوية: من استأجر رجلا ليحمل خشبا وكانت على الساحل، فعدَّ البحر فحملها حتَّى طرحها في باب صاحبها، فلا كراء للأجير؛ وإن طرح الخشب في البحر وجعل يجره حتَّى أوصله منزل صاحبه فقال له: إنَّما اتجرتك على أن تحمله وأنت طرحته فيه وجررته، فله الكراء تامًّا إلَّا إن كان الماء يضرُّ بالخشب فيلزمه غرم ما نقص به، وكذا في الأنهار والسيول.

أبو الخواري: يقال لرب الخشب إن شئت فردَّه إلى الموضع حتَّى يحمله الأجير، وإن شئت فاعطه كراءه تامًّا ولمن جره الأجرة.

ومن ذهبت له دابة فقال: من أتاني بها فله كذا فأتاه بها رجل وطلب ما جعل له، فقيل: له ذلك إلَّا إن أتى بها من قريب، فله قدر عنائه كما مرَّ، واختير الأوَّل

[٧٥] وقيل: إن قال إن أتيتني بدائيتي فلك كذا وكذا، أو من أتاني بها فله ذلك فهذا أجر وقع على الإتياء ولا جهالة فيهم، وإن استأجره في طلب دابته أو على أن يخرج يأتيه بها فهذا مجهول، وله أجر مثله إلا إن كان إلى معروف؛ واختلف في اتفاق الحامل المحمول له (٦٠) على معروف لم يرياه كجواب عمر أو جري حب أو متاع معروف، إن تقاطعا على كراء معين إلى معروف، فقليل: لا يثبت حتى يرى الحامل الحمل، وقيل: إنَّه يثبت. أبو الخواري: يثبت إذا عيّن له كيلا أو وزنا.

ومن حمل متاعا لغيره فوصل به ناقصا لزمه يمين ما خانته، وإن حمل له طعاما بالنصف منه إلى بلد آخر، فوضع المحمول له دنائير فيه بلا علم من الحامل، فلمّا علم طالبه في نصفها ومنعه منه، فإن كان الشرط على أن يحمل ماليس بحاضر فهذا مجهول، وله كراؤه على ما يقول العدول في الحب والصرة التي هي فيه، وإن كان على حمل حبّ حاضر معروف فله نصفه كما شرط، وكراء الصرة على ما يرى العدول له من كراها.

هاشم: في حامل الحاج من البحرين أو غيره إلى عمان أنّه إن بلغ الحامل إلى ترام أو غيره فقال: هذا عمان وكان منزله في غيره، فعليه أن يحمله إلى بلده ولو في أقصى عمان، وإن حمله إلى الجوف لزمه أن يؤدّيه إلى أهله ولو بأقصى الجوف، وإن حمله إلى القرى فأراد أن يطرحه حيث دخل لزمه أن يبلغه إلى منزله حين كان منها، وقيل: يحمله إلى أوّل قرية من عمان أو من الجوف.

فصل

من حمل حمالا طعاما إلى بلد وقال له: ادفعه إلى فلان وخذ منه الكراء، فلمّا قدم به عليه فأبى أن يقبضه منه ويدفع إليه كراءه أو وجده غائبا، أختير أن يستودعه الوالي أو الجماعة أحدا، ولا يلزم الأحد الضمان.

الأزهر بن علي: عليه ردّه إلى صاحبه ويأخذ كراءه مرّتين، وهذه المسألة كثر
الابتلاء بها في بلادنا.

ومن قاطع - قيل - رجلا على أن يحمله في سفينة من عمان إلى عدن،
فانكسرت في الطريق فرجع فأصلحها لزمه حمله وإيصاله إلى عدن، إلّا إن اكتراه
لسفينة معيّنة فلا يحكم عليه بحمله في غيرها، ولزمه أن يرده قدر الباقي من الطريق إلى
عدن.

ومن استاجر رجلا يأتيه بمال من موضع فضاع - فقيل - يضمّنه ويأخذ كراءه
إلى محل التلف كما مرّ، وقيل: لا ولا إن ضاع بما لا يقدر على دفعه.

ومن أخرج - قيل - رجلا بمعروف على أن يصل له إلى البصرة أو غيرها،
فلما كان ببعض الطريق عاقه أمر عن الذهاب إليها رجع أو مات، فإن نزل به عذر
من الله من طريق حاسم أو خوف أو نحوهما فله أجر ماتعني على قدر الطريق، فإن
كانت الأجرة على الذهاب والرجوع حسبت على حسب ذلك، وإن كانت على
الذهاب فكذلك، وإن كان ذلك مما يقع فيه الاختيار من نفسه وأراد الرجوع، فلا
كراء له إلّا إن كان لا يعرفان بعد الموضع أو قربه، أو جاهلين بذلك أو أحدهما، ففي
ذلك النقض ويكون له فيه أجر مثله لا على سبيل الأجرة فيه.

الباب التاسع عشر

في أجرة النساج وأحكامه

فمن أعطى - قيل - حياكا غزلا يعمل له ثوبا فخرج رديئا، فإنّ عدول الصنعة ينظرونه وقيمة ما أفسده ويدفعها لربّه معه، وقيل: هو مخير في أخذ ثوبه وقيمة نقصه بالعدول، وفي ردّ الثوب على الحياك واسترداد مثل غزله منه والكراء المأخوذ منه عليه، فإن طلب النساج أجلا قدر مايبيع فيه الثوب ويردّ ما يلزمه أجل له أجلا غير بعيد من خمسة أيام إلى عشرة، فإذا انقضى لم يكن له عذر من شراء ما يلزمه غرمه ولا يبرح من السجن حتّى يأتي بما يلزمه، وإنّما يكون له الأجل لحال ما يطلب عند الحاكم.

ومن طرح - قيل - إلى نساج غزلا ليعمل له شقّتين في سداة واحدة، فعمل شقّة، فلمّا انتهى إلى آخرها أراد ترك الأخرى، فأبى ربّها أن يقبل منه عمل واحدة فقط، فإن كانت المقاطعة واحدة والكراء واحد و دخل في العمل على ذلك، فلا يجد إلّا التمام، وقيل: إن كان في ذلك جهالة أو غبن فاحش، فله أجر مثله في ذلك وعليه العمل، وقيل: إن جهل ماعمله فله أجر مثله في نظر العدول، ولا يلزمه عمل الباقي ولا أن يقطع الأولى إن كان يضرّ بالأخيرة، وقيل: عليه عملها بلا كراء الأوّل إن كان في قطعها فساد على ربّ الغزل إذا عمل منه أو دخل في عمله ولو مجهولا، وإن اختلفا فقال العامل: عملته بمائة درهم والمعمول له عملته بعشرة، فقال أبو مروان: إنّ القول قوله وعلى العامل البيّنة على مدّعا، وكذا جميع أهل الصناعات فإن قال ربّ الثوب لما عمل: إنّني أمرتك أن تصنع طوله وعرضه كذا وكذا، وقد جاء أقلّ من ذلك فعليه كصاحب العمل البيّنة على مدّعا من الشرط والقول قول العامل، واختلف في قوله للمعمول له: أمرتني أن أعمله خماسيا مثلا، وقال له: الشرط بيننا سداسيا، فقيل: إنّ القول في هذا قول الصانع، وقيل المصنوع له، وقيل: إن أقرّ أنّه سلّمه إليه سداة فالقول قول الصانع، وإن سلّمه إليه غزلا فالقول قول ربّ الثوب.

[٧٦] أبو سعيد: من يعمل للناس الثياب بالكراء فسلم إليه رجل كبة غزل يعملها له شقة بمعين، فرفعها عند جيرانه على معتاده حيث يرفع غزله وغزل الناس، فوقع الجائر عليهم فنهبهم ونهب غزله والكبة، فهل يلزمه غرمها وغزل الناس؟ قال: فإذا جعل ذلك حيث يأمن عليه وظهر أخذ الجائر له أو غيره من القاهرين، لم يلزمه ضمان في الحكم لأنه - قيل - إذا ظهرت أسباب السرقة أو النهب وادعى الصانع أن ذلك قد أخذ فيما ادعى عليه أنه أخذ، كان القول قوله مع يمينه ولو لم يصح أخذ الشيء بعينه، فإذا صح أخذه بعينه كان أولى أن لا يلزمه ضمان، وأما إن حمل الغزل إلى الجائر الذي يعرفه بأخذ أموال الناس، قال فعندي أنه ضامن لما تلف بسبب حمله إليه وإن بقهر.

ومن وقع - قيل - بينه وبين نساج مساومة على عمل ثوب، فيقول له: إن شئت أن تعمله بدرهمين فاعمله، والنساج أعمله بثلاثة، فلم يجبه رب الثوب إلى ذلك ثم أنه عمله على هذه الصفة، فقيل: إن له كراء مثله إن عمله عليها، فإن تناقضا فيه قبل العمل انتقض.

ومن رفع إليه غزلا يعمله ثوبا له فجعله في ثوبين وزاد فيه غزلا من عنده ثم طلب إلى صاحب الثوب أن يزيده في الكراء، لأن عمل غزله ثوبين وغزلا مثل غزله الذي زاده فيهما من عنده، فأبى من ذلك رب الغزل فقيل يلزم النساج له غزل كغزله ويرد له مثلما أخذ من الكراء، وإن شاء رب الغزل أعطاه ثمن ما زاد وكراء مثله فيما عمل، وله الخيار في ذلك ولا يقبل قوله إنه زاد إلا بالصحة؛ وكذا إن أمره بثوبين فعمل له ثلاثة أو أكثر فإن وجد الغزل زائدا على ما تقاررا عليه وهو ب(٦١) يد النساج، فالقول قوله في الزيادة مع يمينه ولرب الغزل الخيار على مأمراً، وكذا إن دفعه إليه ليعمل له ثوبا يشارطه بدرع معروف فعمله أطول منه، وقال: إنه زاد فيه غزلا من عنده، فالقول فيه واحد من الزيادة والنقصان، إن كان مما (٦٢) لا يزيد ولا ينقص مثل ذلك في عادة أهل الصناعات في ذلك.

وإن سَلِمَ رجل إلى نَسَاج غزلا يعمل له ثوبا فمأطله، فقال: إني لا أحب عملك أعطني غزلي ثم أتاه به معمولا، فإن له عناء، وإن قال له النَسَاج: غدا أبسطه ثم يقول له إنه سرق ويصحّ السرق، فإن ثبتت بينهما مقاطعة في الأصل ثم طلب ربّ الثوب ثوبه، ثم حبس عليه ثم صحّ السرق، لم يلزمه له شيء لثبوتها بينهما، وإن لم تكن بينهما هي ولا شرط معروف، وطلب غزله وحبسه عليه بعد الطلب لزمه غرمه.

فصل

أبو الخواري: إن أخذ النَسَاج من رجل غزلا على أن يعمل له ثوبا وشرط عليه العمل الجيد، فلما أدخله الخشب وجده لا يعتمد له للعمل لثرائته أو ضعف قتله، فعليه أن يحتجّ على ربّ الغزل ويعلمه بضعفه، فإن أمره أن يعمل بعد الحجة وخرج الثوب ضعيفا عذر النَسَاج، وإن لم يحتجّ عليه وخرج على غير شرطه، لم يعذر وخير ربّ الغزل في أخذه منه مثل غزله وفي أخذ الثوب ونقصه عن شرطه، وكذا الصباغ والصباغ وغيرهما.

وقيل: إن كانت المقاطعة في النسيج على ثابت أجبر النَسَاج أن يعمل له إلا إن قال العدول: إن الغزل لا يعمل له فلا يلزمه حينئذ عمله.

وإن أعطت امرأة - قيل - رجلا غزلا ليطرحه لها إلى نَسَاج فطرحه (٦٣) إلى ساكن في القرية من غير أهلها فمرّ به فقيل: إن سمّت له نَسَاجا معينا فخالف أمرها ضمن الغزل وإلا فلا، وإن أعلمها أنّه طرحه إلى نَسَاج تعرفه فسكت ولم تنكر عليه، فلما فرّ طالبتة بغزلها فلا يبريه من الضمان سكوتها؛ وكذا المرأة إن كانت قد دفعت له المز، وقيل: إن صحّت المقاطعة بين النَسَاج وربّ الثوب على درع وسقط ووزن وطول وعرض بأجر معروف، كلّ ذلك لم يلزمه أداء شيء من الأجرة حتّى يجيء النَسَاج بالثوب معمولا على وفاق المقاطعة، فإن أتى به تامّا موافقا فحينئذ يعطى أجرته تامّة، فإن أعطاه منها شيئا قبل فراغه من عمله فهو مضمون عليه إلى تمامه، فإذا

تم تقاصصا وتباريا وتراددا للفضل إن بقي لأحدهما على الآخر، وإن اختلفا فقال ربّ الثوب: طرحته إليك أن تعمله سباعيا والنسّاج على أن أعمله سداسيا، ف قيل: القول قول النسّاج، وقيل: قول ربّ الثوب وقد مرّ ذلك، وقيل: المدّعي منهما من يدّعي الفضل لنفسه على صاحبه، لأنّ المدّعي هو من يدّعي ما يجربّه إلى نفسه زيادة، ومن أخذ بقول من أقوالهم على قصد الحقّ فهو سالم.

ومن دفع - قيل - إلى حيّك غزلا وقال له: انسج لي منه عشرة أدرع ثوبا ولك من الأجر كذا، وإن زاد عليها أعطيك على حسابها، ف قيل: إنّه جائز، وقيل: له في الزائد أجر مثله، وإن كان مع النسّاج شريك وقال: إنّه استأجر الخشب فهو مصدّق إلى قدر قيمة مثل ذلك الخشب في البلاد.

ابن قريش: إن قال النسّاج أو الصايغ أنّه زاد في العمل غزلا أو ذهباً أو فضّة أو نحو ذلك، لم يقبل قوله إلّا بعد [٧٧] الصّحة فيكون له مثله إن كان يضبط وإلّا فقيّمته وقيل أنّ أبا الوليد وعبد المقتدر كانا لا يجيزان القضيّة للنسّاج ولو شرطها لنفسه.

أبو سعيد: إن طرح رجل إلى نسّاج غزلا فنسجه له وادّعى نقصان الغزل فقال له: استقرض علي فادّعى أنّه فعل فإنّه مدّع لا يصدّق في ذلك ولا يمين له إلّا إن ردّها إليه صاحب الثوب.

وإن مدّ نسّاج خشبه في غير محصون عليه فطرح إليه أحد غزلا يعمله له وقد رأى موضعه غير محصون عليه فقاطعه على الكراء وأخذ في عمل الثوب، فسرقه سارق من الخشب من الموضع وهو نائم بقربه، وشهر ذلك وصحّ، فإن علم ربّ الثوب أنّ النسّاج يعمل في ذلك الموضع غير المحصون عليه، وعلى ذلك طرحه إليه وقاطعه على عمله وصحّ سرقه بعدلين، فلا غرم عليه، وكذا (٦٤) إن صحّت الشهرة بالسرقة، فالقول قول النسّاج مع يمينه على ما في الأثر أنّه إذا صحّ حدث شاهر قبل قوله معها، إن لم تكن بيّنة، وأمّا جملة الحكم فإذا لم تصحّ النسّاج بيّنة على السرقة فهو غارم فيه، واختير القول الأوّل أنّه إن وقع سبب من هدم جدار أو فتح باب أو صحّة

قطع الثوب أو ما استدالّ به على الحدث، أنّه سرق قبل قول الصانع مع يمينه وغرم إن لم يحلف، وكذا إن عجز عن البينة وإن لم يعلم النساج ربّ الثوب أنّه يعمل في غير المحصون وإنما طرح إليه ليعمل في حصن فبسطه هو في غيره حتّى ضاع فإنّه يغرمه لأنّه عرضة للتلف ولم يعلم ربّه بذلك.

الباب العشرون

في أجرة الصائغ والصباغ والخياط والغزال

فمن دفع - قيل - إلى صائغ أحدا وأربعين درهما فضة يضاء بصوغها له خلخالين فصاغهما له وقبضهما، ثم بعد مدة رجع بهما إليه، فقال: هذه الفضة سوداء وطلب أن يردّ عليه عدد الدراهم والكراء، فإن أنكر الصائغ الفضة وقال هذه هي التي أعطيتني، فعلى ربّ الخلخالين البيّنة، فإن عجز عنها وطلب يمين الصائغ فليحلف له أنّها فضته التي سلّمها إليه واماخانه فيه، فإن أجاب أن يردّ عليه (٦٥) فضة بدلا عن الخلخالين فيقضي عمّا ادّعى صاحبهما، فإن أنفقا على ذلك عن تراض من أنفسهما جاز، وأمّا في الحكم فلا، فإن أقرّ بالخيانة أو بيّنت عليه فعليه أن يردّ عليه رأس ماله والصوغ للصائغ، فإن طلب كراء ملبس منه ونقصانه فله النقصان لا الكراء إلا إن تراضيا.

وإن اشترى صباغ نيلا جيّدا ورديئا وخلطهما وصبغ للناس، فلا بأس (٦٦) لأنّه إنّما عليه تجويد الصبغ، ولو كان النيل رديئا، ولا نحب له أن يصبغ بالنيل لهم إن تنجس بالأجرة، لأنّ الله إذا حرّم شيئا حرّم ثمنه، ومن عمل بالأجرة إلى أجل جاز ولو عمل ذهباً أو فضة بوزن منها أو منه إلى أجل (٦٧)، لأنّه عمل ولا يدخله الربا. ومن صبغ ثوبا لغيره فلم يرض به وطلب زيادة الصبغ حتّى يعتق فأبى الصباغ، فإنّهما يرجعان إلى عدول الصبغ، فإن قالوا: إنّّه لا يستحقّ زيادة أخذ بقولهم، وكذا إن قالوا يحتاج إليها، وينبغي للصباغ أن يتخذ مثالا من خرق مصبوغة وتكون المقاطعة عليه، ولا يجوز للصائغ أن يلحم الصوغ برصاص أو نحوه إن كان من ذهب أو فضة، إلاّ إن عمله لنفسه أو لعياله ولا يريد للبيع.

والصائغ بالأجرة إذا قطع لكلّ جنس من الصوغ أجرا معلوما ولو قليل الوزن وربما تعنى في أجر بعض أكثر من بعض، فإن كان العامل والمعمول له غير جاهلين لشيء من ذلك، فما تقاطعا عليه فهو لازم لمعرفتهما بذلك.

ومن أتى إلى صائغ بصوغ يلحمه له فانكسر عند لحامه، فهو ضامن له لأنّه أمره أن يلحمه له لا أن يكسره، وإن اشترط على ربّه أنسّي الحّمه وأدخله النار فإن سلم فذاك وإلا فلا ضمان عليّ إن انكسر، فله شرطه إن لم يجاوز به المعتاد عند الصاغة، وإن كان ينقص إذا أدخله النار فلا يضمنه إن نقص، فإن أذن له ربّه بذلك فنقص لم يضمنه أيضا، إلاّ إن كان النقصان ممّا لا ينقصه مثله في عاداتهم.

وإن تقاطع رجل مع صائغ على وزن وأجر وقياس لصوغ معلوم كلّها، ثبت ذلك ولا لهما ولا لأحدهما نقضه، وإن أراه مقياس الطول لا العرض والجسم فعمله على أن يعمل النّاس مثله، ثبت بينهما أيضا إلاّ إن خرج عن عملهم في مثله، وقال عدول الصنعة: إنّّه فاسد أو يعمل الدملاج برة والبيرة دملوجا، أو السوار داجا والداج مقلودا، فهذا خارج عن المستعمل ولزمه به الضمان.

وقيل إذا صاغ الصائغ خائما أو غيره وحشّاه بالقار لم يجز له بيعه، لأنّه غش وقد نهى عنه، ومن غش صوغا وباعه ولم يعرف المشتري تصدّق بثمنه، وإن عرف تخلّص منه إليه؛ فإذا صاغ صوغا وسقط منه شيء عند حكّه له، فإن [٧٨] كان له وزن أو قيمة ضمنه لربّه، وإن كان لا يستوي إلاّ بذلك ولا قيمة له لم يضمنه.

فصل

إن دفع رجل لصباغ للناس بالأجرة ثوبا أو غزلا أو غيرههما ليسوّده له بها (٦٨)، فأخذه ورحضه وغسّاه وسوّده، فلمّا أراد أن يدفعه إليه وجد فيه انخراقا ولم يعلم متى كان فيه، فقبل: إنّّه إن قلبه قبل ولم ير فيه شيئا فالخرق حادث حتّى يصحّ أنّه فيه قبل رحضه، أو قال ربّه: إنّّه فيه متقدّم.

وكذا إن كان بغير أجرة، لأنَّ الخطأ في الأموال والأنفس مضمون، وكذا الغزل يرحضه الرحض المعروف المعتاد (٦٩) فيقطع منه شيء، وكذا إذا عصره المعتاد أو عند العسف، فينقطع منه شيء، وعند التزويج أيضا، فإذا انقطع شيء عند ذلك مما لم يجاوز المعتاد فلا يلزمه ضمانه، وقيل: يضمنه في ذلك وكذا إن دفع إليه ثيابا صية أو غير صية أيجوز له أن يغسلها أو يرحضها أو يعصرها إن كان ذلك أصلح لها، وإن حدث فيها شئ أو قرض، فأما غسل الثوب ورحضه فلا يجوز إلا بإذن ربّه، وأما ما كان من تقطّع الغزل الذي لا يقدر أن يصنعه إلا بذلك فقد مضى الجواب فيه.

ومن دفع إلى صباغ أو خياط ثوبا ليصبغه أو يخيطة فيتكفّس به في طريقه ومضيه إلى البيت أو يعتم به، لم يجز له ذلك، وفي بيان الشرع: ما تقول فيمن أرسل إلى صباغ ثوبا ليصبغه فصبغه له، فصبغه (٧٠) ثم أنفذه مع غير الرّسول، فأرسل إليه بالأجرة ولم يطالبه بالثوب أيكون سالما؟

قال: فالذي عرفت أنّه إن سكنت نفسه إلى أنّه صار إلى ربّه فقد برئ ما لم يطالبه به، وإن صبغ الصباغ الثوب بغير ما أمره به صاحبه لزمه الضمان، فإذا طلب أخذ ثوبه والصباغ الكراء فإنّه يقوم أبيض ومصبوغا، ثمّ للصباغ على ربّه ما زاد الصبغ فيه، وقيل: إنّ صبغه (٧١) بغير أمر ربّه فهو ضامن له، ويقوم كذلك فإن زادت قيمته مصبوغا خيّر ربّه في أخذ ثوبه ودفع ما زاد بصبغه، وفي أخذ قيمته أبيض وإن نقصت على كونه أبيض خيّر أيضا في تركه للصباغ وأخذ قيمته منه، وفي أخذه وما نقص منه ودفع قيمة صبغه له، لأنّه في الثوب، وقيل: لا شيء للصبغ لأنّه أثر لاعين والعين ما يقدر على إخراجه.

الباب الحادي والعشرون

في أجرة الطميين والخبز وغسل الثياب

فمن أعطى امرأة مكيل حبّ تطحنه له وتخزّه وتأخذ ثلثه، فأخذت ثلث الحبّ لها وطحنت الباقي وخبزته له (٧٢)، لم يجز لها ذلك لأنّها لا تستحقّ الثلث إلّا بكمال العمل؛ وكذا من قعد على رحي من الماء يطحن للنّاس فينبغي له أن يطحن الأوّل فالأوّل؛ وكذا النّسّاج وإن لم يفعلوا ولم يعدوا أحدا ويخلفوه الوعد، فلا عليهم وإن وعدوا أوفوا به.

وقيل: من دفع إلى غسّال ثوبا ليغسله فخرقه، فإن كان جديدا فإنّه يغرمه أو شرائه، وإن كان خلقا لزمه أن يرفوه، إلّا إن هلك الثوب في ذلك الخرق، فعليه قيمته أو شرائه.

أبو الحسن: من يعمل بالأجر كالنّسّاج والخيّاط والحذّاد والصّبّاغ والصّائغ وغيرهم، إن سلموا لهذا متاع هذا وعكسه غلطا لزمهم الضمان، وإن رجعوا إلى من سلّموا إليه وقالوا إنّنا أخطأنا وسلّمنا إليك ما ليس لك فردّه لنا وخذ مالك، وقال للصانع: إنّك أقررت لي بما سلّمت لي ولا أقبل قولك هذا (٧٣) بعد إقرارك على نفسك ولا بيّنة للدافع، فالقول قول القابض مع يمينه: ما يعلم إن قبله له حقّا من قبل ما يدّعيه عليه (٧٤) بخلاف إقراره.

وإن سلّم العامل إلى أحد شيئا، وقال له: هذا متاعك والمعمول له ليسه وإنما لي غيره قبل قول العامل مع يمينه أنّه ما خاتنه فيه.

الباب الثاني والعشرون

في كراء المنازل والأواني والسياب

ابن محبوب: من استأجر من أحد داراً ولم يعلمه كم معه من العيال والدواب، فلما علم به ربّ الدار وقال له: لم تعلمني كم عدد العيال والدواب فأكري لك داري على معرفة ذلك، وهو إن معك عيالا وخداماً ودواباً كثيراً كلّ ذلك أخرج منها، فإن لم يعلمه بذلك وفي سكنهم تتولّد المضرة على الدار، فله أن يخرجها وإن كانت لا تتولّد به عليها لم يكن له إخراجها، لأنّه لا بدّ أن يكون له ولد وزوجة وخدام ودابة، ولا يكون في هذا ضرر، ولأنّ المواجرة إذا وقعت لعمل معلوم أو سكن موصوف يلزم وفاؤها، فإن زاد الساكن أو المستعمل الأجير أو العبد بعد المدة التي حدّاها لزمه من الكراء في الحكم على ما تقدّم من الأشهر، وقيل: للزيادة كراء المثل.

وإن قال المكري: أكريتها إلى ثلاثة أشهر، والمكثري: إلى ستّة، قبل قول المكري لأنّه أقرّ له بها وادّعى المكثري الزيادة على ما أقرّ له به، وإن قال المكري: أكريتها سنة بعشرة دنانير، والمكثري: أكريتها منك بها ثلاثة أشهر، فهذا إقرار منهما وقد لزم المكري تسليم الدار [٧٩] للمكثري سنة ولزمه هو تسليم العشرة له، ويقال له: إن لم تكثر منه إلّا ثلاثة أشهر لم يجوز لك أن تسكنها إلّا ثلاثة (٧٥) إلّا برضى منه لما فوقها، لعلمك بأنّه أقرّ لك بباطل؛ وإن قال المكري: أكريتك إياها سنة بالعشرة، والمكثري: ثلاثة بثلاثة، كلّف كلّ منهما بيان دعواه، فإن لم يحضره كلّ منهما تحالفاً على ذلك ولزم المكثري تسليم الثلاثة على ما أقرّ به منها لثلاثة.

ومن أسكن رجلاً في داره فطلب إليه كراء السكن فقال له: إنك أسكنتني ولم تقل لي بكراء، فإن عرف ربّ الدار أنّه يواجرها لزم الساكن البيان أنّه أسكنه بلا كراء، وإلّا حلفه وأعطاه كراء المثل وإن لم يعرف بأجر ولا بغيره فأيهما ادّعى لنفسه

شيئا كلف بيانه ولا ضمان إلا بسبب يصح، فإن قال الساكن: سكنت بدانق قبل قوله مع يمينه وعلى ربّ الدار البيّنة أنّه بأكثر إن ادّعاه والأيمان بينهما.

ومن اكترى أرضا إلى وقت معلوم على أن يبني فيها ويرفع عنه ما أنفق فيها (٧٦) من الكراء الذي عليه، جاز له وهو مصدّق فيما أنفق مع يمينه ولا بيّنة عليه، وقيل: إن اختلفا في ذلك قوّم العدول قيمة متوسطة إن كان دعوى المنفق ممّا يخرج من حدّ العدول إلى حدّ الشطط، وكذا إن أذن له أن يبني غرضا أو غيرها يلزمه الكراء الأوّل.

واختلف فيمن اكترى غرفة يسكنها؛ فقيل: يجوز الدخول عليه فيها بإذنه، وقيل: ل. ١. وكذا إن أذن له أن يحفر بئرا فحفرها وأنفق عليها دراهم ثمّ أراد الخروج فطلب إلى ربّ المنزل غرم ما حفرها به، وقال له: ادفنها إن شئت ولا حاجة لي بها، وأراد هو ما أنفق قال: إنّه يدفنها إن لم يخرجها وإن أخرجه أعطاه قدر عنائه، وإن كانت له بيّنة على نفقته كان له ذلك وإلاّ فرأي العدول فيه بقدره أيضا (٧٧)، وإن مات ربّ المنزل ولم يطلب المكترى في شيء ثمّ طلب التامى، فلهم ماله وعليهم ماعليه.

وسئل أبو سعيد عن استأجر من أحد دارا بخمسين درهما فأكرهاها هو بمائة فقال: إن أدخل فيها شيئا من المنافع كبناء أو باب أو سبب ما، أو أصلح فيها شيئا فله الزيادة كما مرّ، وإلاّ فلا؛ وقيل: له الزيادة مطلقا لأنّه قد ثبتت له بالأجرة، فله الزائد وعليه النقص، وقيل: ليس له الزيادة مطلقا، ومن آجر قيل لرجل خرسا وحوّله إلى منزله فدخل إليه رجل فيه فأراد أن يكسر خشبة فوقعت في الخرس فكسرت، أو رمى بحجرة فكسرت، فإذا صحّ أنّه لم يتعمّد في إذنه للرجل في كسر الخرس، أو دخل المنزل بلا إذنه، فالضمان على الكاسر لا على المستأجر، ولو دخل بإذنه وإن لم يصحّ ذلك وادّعى المستأجر أنّ الكسر من غيره لا من فعله، ففي لزوم الضمان له قولان، إلاّ إن كسر من فعله وهو مصدّق في ذلك، لأنّ من يعطي الأجر بخلاف من يأخذه، وهذا هو الأكثر وإن ادّعى المؤجر أنّه دعا المؤجر إلى قبض خرسه، وأنكر ذلك صاحبه فليس ذلك ببران، ولا قبض في الحكم على مامرّ من الخلاف.

وإن أنقضت مدة الأجرة واختلف المؤجر والمؤجر في قبضها وأنها لها إلى المؤجر،
ف قيل: إذا آجره وأذن له في حملها أن يستعملها في الموضع، فإذا انقضى أجل الأجرة
لزم ربّ الخروس أن يقبض خروسه، ولو كانا في بلدين حيث أذن للحامل أن يحملها،
وإن حملها برأيه ولم يحد له إلى أين يحملها، فعلى المؤجر أن يردّ الخروس إلى ربّها
حيث وقعت الأجرة عليها إن حملها بلا رأيه أو على جهل بموضعها المحمولة إليه.

وكذا إن اكترى منه حمرا أو جملا فلما صار إلى البلد أراد ربّه أن يقبضه حيث
واجره، فذلك ما جرت به العادة، فإن عرف في الموضع أنّ المؤجر إلى المواضع المعروفة
إذا رجع إلى البلد بالدابة (٧٨)، يلزمه إيصالها إلى المؤجر، لزمه ذلك، فإن كان ذلك
على المؤجر كان عليه ذلك، وإن اشتبه ذلك (٧٩) قال: لم يبين لي إلا أنّه على المؤجر
أن يؤدّي الدابة إلى ربّها إذا انقضى أجل الأجرة.

ومن اكترى من رجل ثوبا يلبسه ثم ادّعى ذهابه فهل يلزمه ثمنه؟ قال: فأنا
واقف عن ضمان المكترى للثوب وإنما نحفظ، وبه أقول. إنما يضمن من يأخذ الكراء
لا من يعطيه إذا لم يشترط عليه الضمان وإلا لزمه.

ومن استأجر دارا أو سفينة فأنفق فيها أو عمل، فلا بأس أن يؤجر بعضها بمثل
ما استأجرها به، وإن لم ينفق فيها أو يعمل كره له فضل الأجرة، وقيل: لا بأس عليه
به بما استنفع به كما مرّ.

الباب الثالث والعشرون

في أجرة الدواب

ومن اكترى من رجل جملاً إلى قرية وخرج عليه، فلماً رجع قال إنه لم يوصلني إليها ورزم دونها، فلا يقبل قوله إلا بعدلين إن لم يخرج ربه معه، وإن خرج معه لزمه البيان أنه أذاه على جملة إلى ما اكتراه إليه.

أبو عبد الله: من حمل حملاً متاعاً فجاء به منكسراً فقال: انكسر عند بروك الجمل أو نهوضه أو عند مراغه بين مدعاه وإلا غرم؛ وكذا كل من حمل شيئاً بكراء فتلف وعلى المكري إحضار دابته إلى المكترى بما يحتاج إليه من آلات وحبال وعدول وغير ذلك مما تعرف أنه لا تصلح إلا به. وإن قال الحامل: حملت بلا كراء والمحمول له حملت لي به وهو ممن عرف أنه (٨٠) يحمل للناس به قبل قوله مع يمينه ولا ضمان عليه فيما حمل.

ومن حبس دابة رجل أو عبده وهما مما له الغلة فلا كراء عليه لمولاه حتى يستعمله، وأما بالحبس من غير استعمال فلا كراء عليه فيه عند الأكثر وقيل يلزمه به.

أبو المؤثر: من اكترى رجلاً يحمله ومتاعه من بلد إلى بلد فطرحة في بعض الطريق وأبى [٨٠] أن يحمله أو متاعه، فإن طرحة بلا ضعف من دابته فلا كراء له حتى يوصله المشروط عليه، فإن لم يفعل وطرحة بدونه وبلا عذر بطل عناؤه، وإن ضعفت دابته وقد قاضاه عليها بعينها أعطاه كراء ما حمله على قدره من الطريق، وإن قاضاه على أن يحمله إلى كذا أو كذا بلا اشتراط دابة معينة، فحمله ثم ضعفت دابته لزمه أن يحضره بدلها يحمله عليها، وإلا وقد طرحة احتج عليه فإن كان حيث تمكنه الحجة عليه، فليقل: إني اكترى عليك فإن اكترى بأكثر من كراء ما طرحة أو مثله فلا أرى عليه لما طرحة شيئاً؛ وإن اكترى بأقل منه دفع إلى الذي طرحة الفضل إن طرحة

لعذر إلا إن اكترى بأقل من حصته عما بقي من الطريق عن الأول، فليس للأول إلا قدر ما حمل من الطريق ولا كراء له فيما فضل عن ذلك.

ومن اكترى من رجل دابة إلى بلد بكراء معروفين، فلمّا كان في الطريق وقع عليهم اللصوص فأخذوا الحمول أو بعضها، ثم طلب ربّ المتاع إلى الحمال الذي حمله أن يحطّ عنه قدر ما نقص من الطريق، ف قيل: له ذلك لأنّه عذر جاء من قبل غيره، وإن وقعوا بهم في نصفه ورجعوا إلى البلد فطلب المكترى إلى الحمال أن يرّد عليه نصف كرائه، فإن لم يكن لهم سبيل إلا الرجوع كان على الحمال نصفه، وإن كان لهم سبيل غيره ولا يمنعون من ذلك، أمر أن يخرج به إلى ما اكتراه إليه، فإن أبى فعله ردّ الكراء جميعا، وإن أبى المكترى فلا يرّد عليه الحمال شيئا إلا إن أتى حال لا يستطيعون الجواز إلى البلد فعلى الحمال ردّ نصف الكراء.

ومن اكترى دابة كذا وكذا يوما على أن على المؤتجر علفها فهو مجهول، وتنتقض الأجرة إلا إن تنامّا على شيء وإن أئتمّر أمة أو عبدا على أن النفقة على المؤتجر، فالنفقة معروفة والأجرة ثابتة وليس بمجهول.

ومن له حمار فيه حصّة ليتيم فعلى من استأجره منه أن يتخلّص له من حصّته من الأجرة إذا علم ذلك.

ومن استأجر ثورا يزجر عليه من بئر معيّنة، فلا له أن يزجر عليه من سواها. و من استأجر شاة أو بقرة ليحلبها مدّة معلومة، فالأجرة فاسدة بالجهل إذا لا يدري أن اللبن يبيء فيها أو ينقطع، وقد جاء الأثر بجواز أجرة المرضعة ولا حظ للنظر مع وجوده.

ومن اكترى دابة من أوّل النهار إلى آخره ومضى بها ثم جاء بها في الليل وادّعى أنّها هربت من عنده وأنّه لم يخدم عليها وأنّه ما وجدها إلا في حينه، فنفس ذلك ربّها، فالقول قوله وعلى المكترى أجرتها كاملة لأنّها في يده ولا يصدّق في دعواه، فإن جاء بيّنة أو صدّقه ربّها لم يلزمه كراء.

ومن استأجر عبدا شهرا فقبضه ثم جاء به بعد انقضائه وادّعى أنّه مريض من حين قبضه إلى اليوم وعليه أثر المرض قبل قوله ولا أجرة عليه، وإن لم يكن به أثره وكذّبه سيّده قبل قوله وعلى المستأجر الأجرة إن لم يأت ببيان عليه.

ومن استأجر دابة ولم يربطها ولم يوثقها فنفرت ضمنها، وإن أوثقها كما يوثق مثلها فقطعت الحبال ونفرت بلا تضييع منه فلا ضمان عليه، ولزمه أن يعلم ربّها بذهابها. وكذا في العبد إذا أبق منه.

واختلف في سداد الذّابة الموثّجة فقال ابن محرز: هو لمستأجرها، وابن محبوب: لربّها.

أبو سعيد: من أودع رجلا دابة ليسافر عليها وله من كرائها النصف أو الثلث أو نحوهما فخرج بها ثم رجع وادّعى أنّها غابت، ف قيل: هو كالعامل بالأجر يلزمه الضمان إلّا إن صحّ له ما يرثه من أسبابه، وقيل: لا يضمنها لأنّها بيده كالأمانة لأنّه لا يأخذ عليها بنفسها أجرا وإنما هو معط، ثم قيل: له؛ والقول بأنّ عليه الضمان يوجب قيمتها في حين دعواه أو يؤجّل في ذلك أجلا، فإن أتى بها إلى الأجل وإلّا لزمه الضمان، فقال: عندي أنّه إن ادّعى غيبتها وأنّها حيّة يعدّ الأجل بقدر ما يوصلها، فإن أتى بها إليه وإلّا حكم عليه بضمّانها، إلّا إن طلب أجلا ثانيا ويدّعي حياتها، فعندي أنّه يؤجّل في ذلك ما أمكن له عذر وصدّق وعلى القول بنفي الضمان عنه لا يلزمه إيصالها إلى ربّها، ويحتال ربّها في وصولها إليه وعليه التسليم متى قدر عليه.

أبو الحواري: إن اكترى الرجل الجمال أو الحمار أو السفينة، ووقف المكري أو المكترى على المتاع في الجوالق أو القفّاع أو نحوها من الأوعية جاز ذلك، وإن لم يزناه أو يكيلاه إن كان الاتّفاق على متاع يريانه لا على كيل أو وزن.

ومن اتّفق على أن يحمل له كذا وكذا جريسا حبّا أو تمرّا أو معروفا بكيل أو وزن، لم يجز إلّا به ويثبت وإن لم يرياه إن كان حبّا معروفا، وقيل: منتقض ما لم يتّفقا

عليه، وقيل لا يثبت لأنّ الحبوب تختلف في الخفة والثقّل، وأمّا الكيل والوزن فقالوا:
إنّهما على المكّري.

ومن حمل متاعاً لرجل ولم يضمن سلامته؛ ثمّ كسر شيء منه فعلى الحمال
ضمانه حتّى يقيم شاهدين عدلين أنّه أصابه ما لم يملكه بوجه يكون له العذر من عشار
أو زحام أو برك يكون به من غير سبب منه بضرر أو غيره، وأمّا إن برك جملة أو
زاحمه بعير أو زاحمه هو من غير أن يحمله هو عليه لم يضمنه في ذلك؛ وأمّا العشار فإن
كان الحمل أو الحمار أو غيرهما معروفاً به ولم يعلم الحامل المحمول له به فهو عيب
وفي ضمانه قولان إلّا إن سأل عن ذلك فيكتمه.

ومن حمل رجلاً إلى قرية معروفة ولا شرط بينهما غير هذا فقبل عليه إبلاغه إلى
أوّل [٨١] موضع يأمن عليه من تلك القرية، وعلى متاعه، وقيل: إن كان المحمول من
أهلها فعليه إبلاغه إلى منزله وإلّا فإلى موقف القرية إن كان لها، وإلّا فإلى المسجد
الجامع، وإن كان من أهلها وأوصله إلى منزله فليس عليه إدخال المتاع إلى البيت إلّا إن
كان موضع لا يأمن فيه على متاعه أو ثبتت في ذلك عادة جارية بينهم في الموضع
فعلى عادة القرية في ذلك.

الباب الرابع والعشرون

في أجرة العبد

ابن بركة: وإن استاجر رجل عبداً إلى شهر معلوم وانقضت الأجرة، لم يجوز له أن يستعمله بعد إلاّ بعقد ثان وأجرة مستقبلية، فإن استعمله ضمنه إن تلف وأجرة مثله إلى وقت تلفه ولا يبعث به إن سلم إلى ربّه إلاّ إن أذن له، فإن أرسله بلا إذنه فهلك قبل أن يصله ضمنه لأنّه هلك في تعدية عليه، وإن هلك بعد انقضاء الأجل في يده في حال حفظه له فهو في سبيل الأمانة عنده ولا يضمنه.

ومن واجر رجلاً عبده أو حمارة، أو ثوره، أو داره شهراً أو سنة بكذا وكذا درهما؛ فهل لمن اتّجره أن يستعمله ماشاء ثمّ يتركه ويعطيه بقدر ما عمل منه إذا كره ذلك السيّد؛ وإن أراد أن يأخذ عبده فكره من اتّجره؛ فإن اكتره شهراً أو سنة على عمل وأجل معروفين فليس له أن ينقصه شيئاً من كرائه ويلزمه كما ألزمه على نفسه ولا له ولا السيّد نقض الشرط إلاّ عن تراض منهما، فإن كره المكري أن يستعمله لزمه جملة كراء السنة أو الشهر وإن اكترى لكلّ شهر أو سنة كذا وكذا درهما، فأراد ربّ العبد أن يأخذه من قبل التمام، فله ذلك ويأخذ من الكراء بقدر ما عمل من ذلك؛ وكذا إن أراد المكترى أن يترك العبد فذلك له.

وقيل بالاختلاف في الإجازات، فقيل: إذا اكتره لكلّ شهر بكذا وكذا، ودخل في العمل على الكراء والشرط ثبت عليهما حتّى يستوفي الشهر بتمام الكراء، وكذا كلّ سنة أو يوم وقيل بالنقض في هذا لهما ما لم يتمّ الأجير المدة، فإذا أتمّها فله أجرته على ما تشارطا وإلاّ فإن نقض أحدهما قبل تمام الشرط كان له وثبت من الأجرة بقدر ما عمل على قدر أجرة الأيام من الشهر، والأشهر من السنة، والساعات من اليوم، واختير قول من يرى نقض ذلك وكذا إن واجر ذلك في عمل معروف ولم يجد اليوم ولا الشهر ولا السنة بوقت معلوم محدود فلكلّ منهما النقض ما لم يدخل في

العمل، وإن دخل فيه على هذه الإجارة ثمَّ أرادَهُ أحدهما كان له ما لم يتمَّ ما وقعت عليه الأجرة ويثبت منها بقدر حساب ذلك؛ وقيل لا يجده أحدهما حتَّى يتمَّ العمل وهو المختار.

وإن اكتراه يوما أو شهرا أو سنة على التعيين ولم يسمَّ له ما يستعمله به، فقيل: إنَّ جهالة العمل جهالة في الأجرة وتنتقض ما لم يسمَّ له، وقيل: إن عيَّن الوقت والأجرة ثبت ذلك له، وله أن يستعمله بما يستعمل به مثله ممَّا يطيقه، واختير قول من يرى النقص ما لم يدخل في العمل كما مرَّ، فإذا دخل فيه على ذلك ثبتت الأجرة عليه ولا له نقض ذلك إلى أن يحوِّله إلى عمل غير ما دخل فيه برضاه، فإن حوِّله إليه ففيه أيضا خلاف وله ما عمل من الوقت بقدر ما يستحقَّ من حسابه وما فيه للأجير نقض، فالمستأجر فيه مثله؛ وإن استأجره يوما أو شهرا أو سنة كذلك في عمل معيَّن ثبت ذلك عليهما، حميس: بلا خلاف نعلمه ولو لم يدخل في العمل، وإن عرف العمل وتدخله الجهالة كبداعة أرض لا يدري ما يخرج عليه من سهولة أو عر، وكذا حفر الأطوى والأنهار ونحو ذلك، فإذا عرف ما ظهر من ذلك ثبت عليه ما لم يخرج غير ما رأى.

ومن استأجر - قيل - رجلا يطلب له خادما هرب منه من القرى ثمَّ أرسل آخر بأجرة فجاءه بالخادم وقد وجده ورجع الأوَّل، فعليه له العناء بقدر ما تعنى في طلبه من القرى، ولا يبطل لأنَّه شرط عليه قرى معيَّنة يصل إليها، وإن قال له: لك كذا وكذا إن جئتني به ولم يذكر عناءه إليها لم يكن له شيء.

أبو عبد الله: من استأجر عبدا للغوص بخمسين درهما، فغاص عنده مدَّة ثمَّ كسرت السفينة وتفرَّق أهلها، فأفلت العبد وواجر نفسه من قوم آخرين بأجر معلوم فأصاب العبد عند من استأجره لؤلؤة تسوى مالا عظيما، ورجع الذي إتجره أوَّلا يطلب الحجة في ذلك فطلبها السيّد لنفسه، فهي له دون الأوَّل ودون الآخرين.

ومن استأجر - قيل - رجلا يطلب له عبده على أنه إن أتاه به فله كذا وكذا فلم يجده، فلا له شيء إلَّا إن أتاه به وإن أتى به حتَّى قرب البلد فأفلت منه أيضا، فلا

شيء له أيضا ولا ضمان عليه، ولم يكن كمن استأجر رجلا يأتيه بمحتاج من موضع فضاع منه، فإنه يلزمه ضمانه إلا إن أتى بعذر من اللصوص أو غصب أو سبل عليه بيّنة، وإن لم يأت بذلك ضمنه وله من (٨١) الجعل إلى محل ضاع فيه بقدره قال: وهذا في الحمل خاصة.

ومن قال لأجير: إن أتيتني بكذا [٨٢] وكذا فعلي لك كذا وكذا من الأجرة، فلا أجرة له حتى يأتيه به إلى حيث شرط عليه، وإن قال له: اذهب إيتني به أو أحمل لي ذلك، فإن أتيتني به فلك كذا وكذا فهذا له أجره إن أتاه به وإلا وله عذر بين فله أجر مثله؛ وقيل: له أجر ذهابه ورجوعه.

وكذا إن استأجره يطلب له عبده بكذا وكذا فهو مجهول وينقض إلا أن يشترط موضعا معلوما بأجر معلوم فإذا جهل فله أجر مثله إلا إن اتفقا على شيء، وإن قال له: إيتني بعبدي فلك كذا وكذا فهذا عمل فيه شرط ويتم العمل بتمامه فيستحق الأجرة، فإن لم يأت به لعذر أو لغيره فله عناء ما تعنى.

وإن قال له: إيتني به من معين فأتاه به من دونه فإنه يطرح عنه ما يستحق ما يأتي به العبد وله قدر ما بقي من عمله وعنائه لمكان الاستعمال والشرط.

أبو الخواري: من قال لرجل: اخرج إلى قرية كذا فأتني بعبدي بها فإن جئتني به فلك عشرة دراهم وإلا فلا شيء لك، فذهب فلم يجده فيها فلا شيء له إلا إن كذب وهو يعلم أنه ليس في القرية، فعليه أن يوفيه أجرته.

وقيل من جعل لرجل أجرا على أن يأتيه بعبده، فإنما يستحقه على إتيانه به ومن جاء به وإن (٨٢) من قريب، فله الأجر ولا جهالة في هذا وقد مر.

الباب الخامس والعشرون

في إجارة البناء وعمل اللبن

فإن أخذ قوم رجلا يبني لهم مسجدا وشارطوه على معلوم من الأجر على إحكامه ولم يسموا له عملا غيره، ثم جاء قوم من ضعفاء جماعة المسجد وقالوا: لا نرضى بهذا الشرط ونحن يصح لنا أرخص من هذه المقاطعة، وقال الأولون: قد شارطنا ولا تخالفون علينا أن نخرج فنسترفد، فما ساقه الله لنا إنخط عنكم والباقي علينا وعليكم فأتموا له الشرط، فخرجوا فاسترفدوا نصف الجعل أو دونه أو أكثر منه واستغين الطيان فقال الأولون: نزيدك ما استرفدناه وما شارطناك عليه فهو لك علينا وعلى أهل القرية، وقال الآخرون: لا نرضى لكم بذلك فإننا شارطنا عليه الأحكام بهذا الجعل وقد واعدتمونا إن كان ماساقه الله من الرغد فعنا يرفع، ولا يتم ما تصنعونه، وقال الأولون: هذه الدراهم إنما هي من عند الناس نعطيها إياها لأننا قد رأيناه مغبونا أو نزيد عليه عملا مما لا يحتاج إليه المسجد من تزيين وغيره مما يجتري بدونه، وقد شرط عليه الأحكام فلا نرى ما وضع القوم من الزيادة للطيان إن استغين، وإن أرادوا أن يزوقوا ويزخرفوا على الفقراء، فالأمر هو الأول وما استرفدوه فهو للكلّ وعليهم الباقي بعد الرفدة، وما زاد الأولون فهو عليهم (٨٣) خاصة؛ وكذا إن قاطعه أحد أن يبني له بيتا أو يعينه في موضع كذا بكذا وكذا درهما، ولم يحد له البيت صغرا أو كبيرا، فإنه ثابت إن أتى من ذلك بما لا يخرج من التسمية في اسم البيوت (٨٤) في نظر العدول.

وإن قاطعه على أن يبني له بيتا في معروف اختير أن لا يثبت حتى يقاطعه على طول وعرض ورفع معروفين، (٨٥) على وجه لا جهالة فيه أو يتاما ويتراضيا بعد الوقوف على العمل والأجرة.

ومن قضى أجيرا أن يبني له دورا أو حائطا على بستان وحدّ له الطول بسطة والعرض دراعا، فبنى منه شيئا ثم هدمه الغيث، فقيل: إنّه يذهب على الأجير حتّى يأتي بتمام ماقاطعه عليه، وإن قاطعه على بناء فرجة معلومة في رفع ثلاثة أدرع ولم يحدّ الدراع ثمّ هدمه الغيث أو غيره فهي مقاطعة مجهولة، وللأجير أجر مثله فيما عمل ولو دراعا أو أقلّ.

وقيل: إن استأجره على بناء ستة أشبار على نخل له فبنى له ثلاثة ثمّ هدمها الغيث، قال: فإنّما عليه أن يزيد ثلاثة.

وإن استأجره أن يعمل له ألف لبنة فعمل خمسمائة فكسرها الغيث فعليه أن يوفيه الألف لأنّ ما انشق من اللبن عليه بدله والجدار إنّما يردّ منه ما انشق، إلّا إن أسلم إليه ماعمله وقبضه منه، وإن انشق البناء من قبل أن يدركه ويقبضه ويعمله المكترى فعليه ردّ الشقوق، فإن انشق اللبن فعليه بدله ما لم يقبضه فإن قبضه برأي العامل وقبضه هو أن يعدّه له ولا يحتجّ بغيب فيه ولو كان اللّبن رطبا.

الباب السادس والعشرون

في المقاطعة على حفر البئر

عن أبو الخواري: من حفر لرجل بئرا وتشارطا على القامة بعشرة دراهم، أو على كلّ ذراع بخمسة ثمّ دخل الحفّار البئر ونظرها وحفر فيها شيئا ثمّ أراد أحدهما الرجوع على صاحبه فإذا أخذ في العمل لم يجده أحدهما، إلّا إن خرج باطنها مغايرا لظاهرها كالصفا والجبال، فإذا خرج هذا كان للحفّار الرجوع على ربّ البئر وإن لم يأخذ في العمل كان الرجوع لهما.

وإن استأجره أن يحفر له بئرا إلى الماء وشرط الذرع ثمّ بدا لأحدهما الترك، فأمّا الماء فهو مجهول والذرع ثابت بمعرفة أنواع الأرض من شديد وهين. ابن المسيح: لا يثبت عليه إلّا إن شارط عليه الحشا والصفا والمدر وإن أرسل القول فإنما عليه أن يحفر ما كان من مدر.

ومن استأجر أجرا في حفر ركية أو هدم حائط بمعلوم فوقع عليهم الحائط فمات بعضهم لم يلزم من استأجرهم شيئا ولكن على الحيّ منهم للميت.

وكذا من استأجر قوما في هدم حائط فيصيب بعضهم [٨٣] وغاب بعضهم لم يلزم الغائب ضمان. وإن استأجر رجلا يحفر له بئرا وقد مات فيها قبله رجل فمات الرجل، قال: عليه دية إلّا إن يئنّ له ذلك.

الباب السابع والعشرون

في إجارة الرقاب والسائف ونحوها

أبو الحواري: من أعطى رجلاً زراعة له يشوفها وهي صغيرة بحبّ مسمّى فذهبت بداء أو آفة، فإن بقي منها شيء حتّى بلغ فله شوافته تامة ولو لم يبق منها إلّا قدر شوافته، فإن ذهبت قبل إدراكها كان له قدر ماشاف وذلك إن ذهبت جملة قبله، فإن قاطعه عليها بحبّ مسمّى ثمّ بدا لصاحبها في مقامه أن يجزها علقاً أو لا يسقيها ولم يتعنّ السائف فيها بشيء وتمسك بشوافته، فله ما قاطعه عليه وهو كالمكترى.

ابن علي: من له قطعة بين القطع فأخذ القوم شائفا لهم وأبى هو أن يشوف معهم، فإن كان زرعه بين زراعة القوم لزمته الشوافه معهم، وإن شاف بلا مقاطعة معيّنة رجع إلى عادة البلد كما يرى له العدول وعليه، وكيف يكون له ذلك وضمن إن ضيّع إلّا إن أقيم لشوافه الطير فلا يلزمه فيه إلّا جهده، فإن ضيّع ضمن ما أكله بتضيّعه وإن أقيم لشوافه الطير والفساد ضمن إن ضيّع ما أكله الطير أو غيره، وماتلف من الزرع برميّه، فإن رمى كرمي غيره وتبع فيه عادة البلد لم يضمنه إن لم يعتمد إتلافه.

قال أبو سعيد في حفظ الثمار بشيء معروف من غلتها: إنّه ثابت إن كان أشهراً أو أوقاتاً معروفة وإن لم تدرك، وقيل: لا يثبت لأنّه مجهول ولو أدركت، قال: فأحسب أنّ بعضاً أثبتّه إن أدركت وإلّا لم يجز لبطلان ذلك وضياع عناء الأجير، واختير أن يكون له العناء إن كان وقتاً بشيء معروفين ولم يتناقضاه ويجوز ذلك بينهما، وفي الأثر: ومن أشاف رجلاً زرعاً له بمقاطعة صحيحة ثابتة ثمّ ذهبت الزراعة بداء فله بقدر ما شاف من الزمان لأنّه جاء من قبل الله لا منه، ولا من المشيف وإن ترك الشوافه بلا عذر فلا شيء له حتّى يتمّ ما قوطع عليه، وقيل: له عناؤه لأنّ الجهل يدخل في هذه الإجارة لأنّهما لا يحيطان بجميع ما يجب من المقاطعة.

وإن عزله ربّ الزرع فقيل له قدر عنائه وقيل ما قوطع عليه.

وإن أخذ قوم شائفا لزراعتهم فضعف وكثر عليه الطير فقالوا له: إئتجر أجيرا على نفسك وشف لنا (٨٦) زراعتنا كما قبلت لنا فقال ابن محبوب: ليس عليه إلّا طاقته كما لو أخذ رجلا يحفر له طويا بدراهم معينة على أن يهيئها، فحفرها ثم لقيه جبل فلم يستطعه لم يلزمه إلّا طاقته.

وقيل: إن أكثره يشوف لهم هذه الزراعة، فليس عليه إلّا جهده، وإن قاطعهم على شوافتها قال: كان عندي عليه هو أو غيره، إن لم يقدر عليها بنفسه، وإن مات قبل إدراكها كان له بالحصّة من الأجرة، وقيل: له أجر مثله.

ومن أشاف - قيل - رجلا قطعة له يعرفانها بحري حبّ إلى الصيف ولم يشترط عليه اللّيل والنّهار ولا الشائف النّهار فقط، ثمّ أكلتها الدواب ليلا فعلى الشائف شوافة النّهار وعليه غرم ما ضاع بتضييعه فيه، وإن إشتراطها فعلى ما تشارطا ويلزمه غرم ما ضاع في وقت تشارطا عليه إن ضيّع فيه.

وإن طرح الحصى في غير أرض يشوفها لزمه إخراجها.

وإن كانت بين شريكين زراعة فقاطع أحدهما على شوافتها شائفا بشيء وإن من غيرها وعلم شريكه فلم ينكر عليه، وقال: عند الدوس أنا لم أشف، فإنّ عليه قسطه من أجرة الشائف وغيره من مون الزرع.

فصل

إن ادعى الراقب الحافظ للسبيل المجموع في الخبور بالأجرة تلفه بغصب أو سرق أو حرق، فقيل: إنّه كالأمين ويقبل قوله فيما يستخان فيه من غيره مع يمينه له، وكذا الوكيل على حفظ الأموال والتصرّف فيها بالأجرة والراعي وحافظ الأمتعة بها، وقيل: غير هذا وأما من يحرص القبضان فيوضع عنده سبيل ليتيم فحائز له أن يأخذ من حبه الأجرة على عدل ما يستحقّ ومن غيره، لأنّ ذلك من مصالح ماله. وإن جاء الراقب

ثقة أو غيره فقال: أرسلني فلان أن آخذ من شيء كذا وكذا، فإن تركه يأخذ وأعلم ربه بما أخذ فلا عليه، ولا إن منعه إلا إن كان ثقة ولا يتهمه في ذلك.

وقيل: إن قعد أحد لأحد في قضاء له شهرين ولا شرط بينهما، ثم اختصما بعدهما وانتقل الشائف من القضاء فقال له صاحبه (٨٧): براء منه، فقال له: ليس لي فيه شيء إن كنت تعلم لي فيه شيئاً فردّه علي، فأنا لا أعوذ إليه؛ فإن لم يكن بينهما وقت فعلى صاحب القضاء أن يرّد على الشائف بقدر عنائه بنظر العدول.

ومن أعطاه - قيل - أناس يرقب (٨٨) لهم زراعتهم بحسب مسمّى، وشرط عليهم: إنني أرقب لكم على أنّها إذا أدركت وجزرتموها كنت عليها في القبيض أرقبها حتى تدرسوها وتعطوني ما طابت به أنفسكم والتزموا ذلك له.

ومنهم من لم يشترط له شيئاً (٨٩) فقليل إن رقب لهم على ذلك فهو شرط ثابت على من التزمه له خاصة، ولا رجوع له عليهم ولا لهم عليه، وليس له شيء على من لم يشترطه له إلا إن وضعوا سنبلهم عنده [٨٤] حيث يجمع السنبل فيلزمهم ما يلزم غيرهم؛ وإن لم يشترطوا له فإن رقب (٩٠) الزراعة قائمة فأبهم رجع عن الشرط كان له إلا إن وضعوا سنبلهم أيضاً عنده ورقبه فلا رجوع لأحدهم.

أبو الحواري: إن قعد رجل في قبيض يشوفه وقد أشافه رجل أو رجلان فيضع رجل سنبله وكلّ من أراد وضع سنبله عنده، ولا مقاطعة بين الشائف وهؤلاء فلم يعطه الرجل عند الدوس شيئاً، وقال: إنني وضعت سنبلتي في القبيض ولم أقطعك على شيء ولا حقّ لك علي، واحتجّ الشائف: إنك إنّما وضعت هاهنا عندي وكنت أشوفه كغيره، فقليل: إن أبرزه الناس (٩١) للرقابة أو أخذ لذلك، فكلّ من وضع حيث تناله رقبته فقد لزمه الكراء له.

أبو سعيد: من استحفظ رجلاً على عنب أو غيره على خمسة أو أربعة جاز، واختير أن يكون له أجر مثله إلا إن أدركت الثمرة وقدر الأجير على أخذها، وقيل: لا يجوز ذلك ولا يثبت إلا بأجرة معيّنة ولو أدركت الثمرة لإمكان تلفها فيذهب عناؤه.

الباب الثامن والعشرون

في الراعي وأحكامه

فإن رعى راع للناس أغنامهم فسرح إليه رجل شاة له (٩٢) مدة ثم فرّت وذهبت، فقيل: لا ضمان عليه إن لم يضيّع ولا يصدّق إن قال: قد أكلت إلا إن أتى بعلامة منها، وقيل: يلزمه يمين أنّها ذهبت وما ضيّعها.

وإن ضاعت شاة من الغنم وادّعى أنّه لم تسرح معه ذلك اليوم، وربّها أنّها سرحت معه فيه، فعلى ربّها البيان أنّها سرحت فيه، وقيل: لا ضمان على الراعي إلاّ إن نام عن رعيته أو تركها إلى غيره. أبو الخواريزي: إن كان من استزاعه عليها قويا مثله ويأمنه عليها كما يأمنه على غنمه لم يلزمه ضمان.

وإن رعى وكسر بعض الغنم أو الإبل لزمه الضمان لا إن زجرها بصوته وازدحمت فكسر بعضها بعضا، وقيل: إن أذن له في سوقها وضربها ولم يتعدّ الحدّ المأذون له فيه لم يضمن أيضا.

ومن استرعى راعيا دابة شهرًا بأجرة معروفين فرعاها مدة منه فلا أجرة له حتّى يوفيه، فإن باعها ربّها قبل تمامه أوفاه أجره؛ وكذا ربّ الغنم وإن ماتت أو استحقت بعدلين لزمه أجر ما رعى لأنّ ذلك ليس منه، وإن لم يكن لربّ الشاة عذر في حبسها أو باعها قبل تمام الشهر فعليه أجرته كلّ إن أوقفه حين استأجره على معينة؛ وإن ماتت أو أكلها سبع فعليه أن يأتيه بأخرى مكانها يرهاها له وإلاّ أعطاه أجره تامًا وقيل: له أجر ما رعى فقط.

وإن قال له: ارع لي كلّ شهر أو الشهر فهو شهر بعد شهر، وكذا إن قال: السنة أو كلّ سنة فهو سنة بعد سنة.

وفي كون الشهر والسنة يفيدان ذلك عندي بحث لاحتمال العهد الحضوري.

وكذا إن واجر عبده أو حماره أو ثوره شهرا أو قال هذا الشهر أو هذه السنة في معلوم معلوم فليس لمن إئتجره أن يستعمله ما شاء ثم يتركه ويعطيه بقدر من عمل إن كره ذلك ربّه، ولا له نقض هذا الشرط إلّا عن تراض منهما، فإن كره المستأجر أن يستعمله أو يخرج من الدريز فعليه أجرة الشهر أو السنة، وإن أراد المواجه أن يأخذ عبده أو نحوه أو يخرج من دريزه قبلهما لم يجده إلّا إن اتّفقا، فإن كره المستأجر أن يبرئه من بقية الشهر أو أبي المواجه إلّا أن يأخذ عبده أو دابّته وقد عمل منه أو من السنة ما عمل فإنّه لا أجرة له.

وإن قال: لكلّ شهر أو سنة بكذا وكذا درهما، أو قال: الشهر أو السنة بذلك، وأراد المواجه أخذ عبده أو دابّته أو إخراجه من دريزه قبل تمام ذلك فله ذلك ويأخذ من الكراء بقدر ما عمل منه، وكلّ أجير لا يعمل بيده وكذا الراعي لم يلزمه إلّا الاجتهاد ولا يضمن إلّا إن ضيّع أو أزال الرعي إلى يد غيره فضيّع كما مرّ.

وإن مرضت عنده شاة ولا تستاق له من المرض، فإن قعد عليها ذهبت الغنم وتركها فأكلت ولم يقدر لها على حيلة لم يلزمه شيء ولا يكلف الله نفسا إلّا وسعها، ولا ضمان - قيل - على الراعي إن لم يضيّع ولو التزمه على نفسه، وقيل: يضمن لأنّه شرط لازم والضامن غارم.

الباب التاسع والعشرون

في أجارة (٩٣) السفينة وأحكامها

أبو عبد الله: من اكترى رجلاً يحمله من البصرة إلى سرنديب هو ومتاعه في سفينة، فحمله فلماً صاروا في حدّ عمان احتجّ المكترى أنّه لم يسافر إليها قبل ولا يعرفها، وطلب أن ينجل له متاعه ولا يخرج معه، قال: فإن كان غير عارف بالبلاد التي اكتراه إليها فله أن يقيم، ولا يجبر على الخروج معه وينجل له متاعه لعمان، ويدفع إليه من الكراء بقدر ما حمله ومتاعه من الطريق بنظر العدول العارفين بذلك، وإن قال ربّ السفينة: إنّ متاعه في أسفلها ولا أقدر على تنجيله إلّا إن أنجل ما فيه، واحتجّ الخارجون فيها أنّه إذا أنجلها بعمان تأخّر الزمان بهم وتاهوا بها وقطع بهم، قال: فإذا رأى العدول أنّ هذا ضرر على أهل السفينة كان للطالب أن يقيم بعمان ويكون متاعه [٨٥] فيها بحاله ويؤمر أن يوكل وكيلاً يقبضه بسرنديب إن سلم وإن عطب فيها ضمنه ربّها لربّه.

ومن واجر نفسه في قارب أشهراً معلومة بدراهم معيّنة وهو ممن يعمل في البحر، فعمل شهرين ثمّ قال: لا أقدر أعمل فيه فأني أخاف تلف نفسي، وذهب إلى قارب آخر يعمل فيه، أو قال لربّ الأوّل: قاربك منشق وأخاف فيه الفرق، فإنّ الحاكم - قيل - يأمر عدلين عارفين بعيوب القوارب فإن قالوا: إنّ منشق ومثله يخاف منه على العاملين فيه التلف، أو إنّ رث لم يلزمه أن يعمل فيه ولا يحمله على الخوف ويعطيه قدر ما عمل عنده بالحصّة من الأشهر؛ وكان أبو عبد الله يفعل في مثل هذا بالصرار لمستأجرين في عمل السفن، وإن لم يكن القارب معيّناً وكان الأجير يعمل في البحر من قبل، ورأى القارب وعرف العمل فيه فالشرط لازم له ويؤخذ بكمال العمل.

الباب الثلاثون

في قنية الدواب

أبو الحواري: من أعطى رجلاً شاة يعلفها له بالثلث فلماً قبضها قال: لي فيها النصف وكذا إن أعطاه بالربع فادعى الثلث وهي في يده، فالقول قول ربها مع يمينه إلا إن أتى المدعي ببيان على مدعاه.

ومن دفع إلى أحد شاة يعلفها بالثلث إلى أجل معين جاز وله ثلثها وثلث نتاجها إن أنتحت بعد أن استحقها، وإن كان بلا أجل انتقض وللعالف عناؤه برأي العدول. ويعبر الشاة لربها في الحكم إلا إن تعورف بإباحته مما تطيب به الأنفس.

ومن أخذ من رجل دابة يعلفها له وخرج بها (٩٤) من بلده، فإن أذن له به فعلى ربها إن أرادها أن يمر إليها ليأخذها، وإن خرج بها لا يأذنه لزمه أن يردّها.

ومن أخذ بقرة يعلفها بربع أو ثلث فله أن يخرجها ترعى من غير أن يكون معها ولو في ليل إن أخرجها إلى موضع يأمن عليها فيه، ولا يضمنها إن تلفت إلا إن اشترط عليه ربها شرطاً وخالفه وتعدّى فهناك يلزمه الضمان، ومن أعطى رجلاً حماراً قنية بسهم معين، ثم إن المقتني باع نصيبه منه لآخر ثم إن ربه أراد من مشتريه أن يخلصه أو لمن له الأصل فكره المشتري، فإن الحمار يباع فيمن يزيد فيه فمن استوجبه من الشريكين أو من غيرهما كان له ويجبران على ذلك.

ومن اقتنى دابة بثلث أو ربع أو بالتناج فهو مجهول وله أجر مثله، وجاز إلى أجل معين وهو قول وائل.

وبعض لم يجزه ورآه مجهولاً لأنّه لا يدري ما يأخذه من النصيب أقليل أم كثير، وما يعلفها به لا يوقف على مقداره.

ومن اشترى نصف شاة بثلاثة دراهم على أنّه يعلفها إلى شهر معروف وتكون بينهما نصفين، فإن أتم ذلك جاز وإن تناقضا فيه انتقض.

وقيل في مقتن بقرة أو غيرها بسهم معين منها فتمكث عنده شهرين ثم يطلب أن يقاسمه فإنه يقاسمه. أبو عبد الله: إنما له أجر مثله. أبو الحواري: إن قال المقتني (٩٥): إنه وقت له سنة أو أقل أو أكثر، وأنكر المقتني، قبل قوله مع يمينه وعلى المقيي البينة أنه إلى سنة أو ما سماه، وإن قال المقتني: شهرا قبل قوله مع يمينه وعلى المقيي البينة أنه إلى سنة لأنه هو المدعي، وإن قال المقتني: أخذ ربع اللحم لأن لي ربع الشاة أو البقرة، وقال المقيي: خذ ربع الثمن فإن لم يتفقا على ذبحها فلا له إلا رבעه وبترايدان في قيمتها فمن أخذها رد على صاحبه منابه منها وإن أخذه غيرها تقاسما الثمن على الحصص.

ومن أقتى - قيل - رجلا دابة سنين بمعروف فمكث شهرا أو أقل ثم قال لربها أريد أن أغيب أياما (٩٦) فأكفنيها حتى أرجع فقبضها وغاب ذلك أربعة أشهر، ثم جاء ليأخذها ونازعه بعد انقضاء السنين فقال الأزهر ومسلمة: يأخذ ربها بحصة الأربعة الأشهر من السنين وللمقتني الباقي من حصصها.

ومن أخذ دابة يعلفها بسهم أو بالتناج ولم يوقتا لم يصلح حتى جعللا وقتا ينتهي إليه، وإنما له عناؤه، وإن تراضيا على ذلك وأتما شرطهما بعد الفرقة جاز، وإن تناقضا كان له عناؤه، وإن أجلت المقاطعة إلى معلوم وماتت الدابة أو أخذها قبل تمامه، فإن مات هو فقيل: يكون علفها على القول بإثبات ذلك في باقي الأشهر في ماله ولوارثه ماله وعليه ما عليه، وإن كان في ورثته يتامى أقيم بها من ماله، وقيل: يكون له بقدر ما تعنى إن علفها ربع الأيام فله ربع الحصّة، وإن ثلثا فثلث وعلى هذا يكون.

ومن أعطى - قيل - لغيره دابة يعلفها له سنة على أنه يركبها إلى بلد سماه فانقضت فأراد أن يركبها فماتت، فعلى ربها إبلاغه إلى البلد أو قيمة علف الدابة.

ابن أحمد: ومن أقتنى كبشا من أحد بالثلث فعلقه مدة ثم ادعى ضياعه فطلب ربه يمينه فإنه يحلف أنه أضاعه من يده وماخانه فيه ولا تعتمد إتلافه.

وكذا من علف دابة رجل بربع أو نحوه (٩٧) ثم بدا لربها أخذها قبل أن يظهر فيها زيادة أو ازدادت نقصا عند عالفها، فإن سلمها إليه يعلفها له به منها إلى أجل

مسمّى، ثمّ بدا له نزعها فإن شاء تركها عند العالف إلى الموجل بينهما، وإن شاء أخذها وأعطاه قيمة ربعها إن اتّفقا على ذلك، وهذا عند من يوجب ذلك الشرط ويثبت، وإن كان لا إلى أجل فمتى أراد ربّها أخذها أعطى للعالف عناه بنظر العدول. ومن أعطى - قيل - رجلا بقرّة يعلفها له بربعها [٨٦] سنة وأنتجت قبلها فالنتاج لربّها لأنّه جاء من قبل استحقاق العالف ربعها، وكذا في نتاج الشاة ولبنها وصوفها وشعرها، فإذا أوفى وجاء لبن بعدما وجبت له الحجة فله منابه من ذلك؛ وإن جاء قبل استحقاقه منها فهو لربّها وقيل: يرجع في مثل هذا إلى المتعارف في مثله وما عليه الناس.

أبو سعيد: اختلف في قنية الدواب بسهم، فقيل: إنّها تثبت إن عيّن السهم والأجل، وقيل: لا ولو عينا، وقيل: تثبت إن عيّن السهم وإن لم يعين الشهر أو السنة ومن لا يثبت هذا يثبت العناء إذا بطل الشرط.

الباب الحادي والثلاثون

فيما يلزم أهل الصناعات من الغرم والضمان

وقد مرَّ أنَّ النِّسَاجَ إذا سرق عنه ثوب من على خشبة وقد تمَّ عمله وصحَّ ذلك فلا غرم عليه ولا كراء له، ولزمه ردُّه إن أخذه وهذا في عامل بيده كصِّبَاغ وصِّبَاغ وخِيَّاط، فمن ادَّعى منهم سرق الشيء أو تلفه لم يصدَّق إلَّا ببيِّنة أو بعلامة كتنقب البيت وهدم الجدار كما مرَّ، أو بسبب كحرق أو غرق أو نحوهما من الجوائح فإذا عمل الصائغ صوغه ثمَّ صاغ فله كراؤه فيما لزمه فيه الضمان وما لم يلزمه فيه لم يكن له فيما عمل فيه (٩٨) كراء.

ومن اكترى ثوبا يلبسه ثمَّ ادَّعى ذهابه فقد تقدَّم أنَّه يضمن من يأخذ الكراء لا من يعطيه وإن فيه خلافا. ومن عمل شيئا بجزء منه ثمَّ ادَّعى تلفه فهو كعامل بالأجرة، فإن صحَّ التلف وإلَّا غرم، وقيل: إنَّه أمين فيه ويقبل قوله بتلفه مع يمينه لأنَّه شريك فيه وليس له أجرة معيَّنة.

فصل

قيل: في البقر الضواري والحمير التي لا يقدر أهلها على أخذها فاستؤجر لها من يطردها إنَّه إن كسرت في حال جريها أو وقعت في ماء ففرقت فيه، فإن أصابها ذلك في حال طردها لها ضمنها، وإن طردها اثنان فعيي أحدهما بطردها وطردها الآخر فأصابها ذلك ضمنها معا لاشتراكهما في الفعل.

واختلف في دافع حمارا أو جملا إلى من يسافر عليه بربع كرائه أو نحوه، ثمَّ يدَّعي أنَّه مات أو غاب كما مرَّ، فقيل: يضمنه، وقيل: لا وهو الأكثر لأنَّه أمين فيه (٩٩).

ابن محبوب: في عامل بيده عملا بأجر حتى فرغ منه، ثم صَحَّ تلفه بما يعذره من الغرم أنه لا جعل له على ربّه حتى يوصله إليه أو إلى قائم مقامه، وقال: لا أرى على الأجير ضمانا إلا إن ضيّع أو أفسد وقد مرّ.

ومن سلّم إلى أجيرهِ آلة يعمل بها فتلفت لم يضمنها، ولا المستأجر إن كانت للأجير لأنّ الأجرة له لا الآلة، وإن استأجر على شيء من الآلات فتلف ففيه خلاف، ومن تعمّد إتلاف شيء أو تضييعه لزمه ضمانه؛ وقيل: لا فيما تأكله الرّمة إلا إن قصد تضييعه أو خيانة فيه.

ومن عمل لأحد شيئا وقال له: لا أدفعه إليك حتى تدفع لي الكراء جاز له وإن ضاع (١٠٠) قبل أن يقبض كراءه ضمنه وذهب كراؤه من ثمنه ويغرم له باقيه إلا إن صَحَّ العذر فيه.

ومن حمل حملا بكراء فانكسر في الطريق فله قدر ما حمل وليس كالعامل بيده، وإن ضيّع غرم وأخذ كراء ما حمل.

ومن استأجر دابة أو استعارها فنفرت من يده في الطريق أو في العمل، قال: أمّا في الطريق أو الضيعة أو في القرى أو بينهما لم يلزمه شيء في ذلك، وإن تلفت في بيته أو غيره أختير أن يستحلّه من ذلك ولم نر عليه غرما فيه ولا تباعة.

والصّباغ للغزل والثياب إذا سرق نيلا وصبغ به للناس فالضمان عليه لا عليهم، ولهم أن يسلموا له كراء الصبغ ويحكم به له عليهم ما لم يقع عليه حكم من حاكم يزيل عنه ما استحقّه من الأجرة.

ومن باع لرجل شيئا بالعشر ثم قال: إنّه تلف فقال أبو الحواري: لا غرم عليه ولو لم يصحّ ذلك إلا من قوله ولم يجعله كعامل بيده بالأجر.

أبو علي: لزمه الغرم وجعله مثله إلا إن أتى بعذر يسنّ، فإذا أعطاه حرايا يبيعه بعشرة دراهم ثبت ذلك وله العشر إذا باعه، وإلا لم يكن له شيء فمن أجل هذا قال: الأوّل لا غرم عليه إذا تلف لأنّه شريك فيه، وإن أعطاه ما يبيعه له على أنّ له عشرها باعه به فمجهول لا يثبت، وله عناؤه وإن اختلف البائع وربّ السلعة، فقال له:

أمرتك أن تبيعها بعشرين، والبائع: لم تحذ لي حدًا، فالقول قوله وعلى ربها البيان؛ وإن قال البائع: أمرتني أن أبيعها بعشرة، وربها بعشرين قبل قوله (١٠١) وعلى البائع اليمين. وكذا إن استأجره في عمل فقال الأجير: لم تسم لي أجرًا، والمستأجر: إئتجرتك بدرهم، فإن عليه البيّنة إن وجدها، وإلا فلا لأجير أجر مثله، وإن قال: أجزتني بثلاثة والمستأجر بواحد قبل قوله وعلى الأجير البيان.

أبو الحسن: إن من يبيع للناس بالجعل قاعدا فإنما هو كناظر بعينه، ليس كأهل الصناعات ولا الحمالين بالكراء لأنه يبيع فلا يلزمه ضمان.

فصل

إن دخل في القرى ذو صنعة كجذّاع أو قلاّع صرم ولا يعرف أرباب الأموال فيستعمله إنسان في فلق الجذوع أو قلع الصرم، ولا يعلم أنّ المال له أم لا ولا أنّه ثقة أم لا، ولا يعرفه، فإن كان لا يرتاب في أمره واطمأن إلى تصديقه أنّه له أو لمس أجاز له ذلك فيه جاز له، فإن عمل شيئًا من ذلك على الاطمئنان، ثم جاء من يدّعي ذلك الشيء له دون الأمر عليه فعليه البيّنة، فإن صحّ أنّ ذلك [٨٧] الذي عمله لغير الأمر فلا لأجير أجرته على من استأجره وأمره، فإن كان له سبب دخل فيه به أختير أن يكون له على المستحقّ للأجر ثم يرجع به عليه وأمّا الأجير فيلزمه ضمان ما ضيّع من النخل والصرم بأمر المستعمل له، ويرجع هو به عليه لأنّه غرّه.

وإن اتفق الحكم من الحاكم بما تحري به الأحكام بالبيّنات والأيمان، وحكم الطمأنينة في شيء كان حكمه فيه أولى منها، والأخذ به أحقّ إن ثبت على الناس حكمه.

الباب الثاني والثلاثون

فِيمَن اسْتَوْجِرَ لشيءٍ فاستأجر هو غيره

أبو الحواري: من أخذ حجة من رجل على أن يحج بها ثم استأجر لها غيره بدون ما أخذ من عند الرجل، فإن أعان الذي أخذها من عنده بشيء من ماله أو من نفسه كان الربح له كما مر، وإلا كان للذي اكترأه كراءه والباقي ينقذ في سبيل الحج على الموصي بها.

ومن استأجر دابة ليحمل عليها طعاما إلى موضع فوضع لها (١٠٢) أكافا من عنده وواجرها لغيره إليه بأكثر فعطبت فهو ضامن، وإن سلمت فله فضل أجرتها إذا جعل لها ذلك، وإن لم يصلحها بشيء فالفضل لربها.

وكذا طارح إلى نساج ثوبا يعمل له بأربعة فعمل السداة ودفعها إلى آخر يعملها بدرهمين، فإن عمل الأول فيها شيئا فالزيادة له وإلا فلرب الثوب.

ومن أخذ من رجل شاتين ليحفر له بهما بئرا ثم أعطى غيره واحدة يحفرها بها، فهو على ما قلنا في أمر السداة.

ومن عمل - قيل - مع رجل أياما على أنه إن عمل معه مثل ما عمله معه وإلا فعليه له في كل يوم درهم أجره، ويقول الآخر إنه عمل معه بلا كراء، فإن كان يعمل بالأجر وأقر المستعمل أنه استعمله على الصفة، فإن تراضيا على شيء وإلا فله أجر مثله.

ومن قال: إنه عمل مع رجل بأجرة والآخر عمل معي بدونها، وقال: إنه لا يعرف أنه يعمل ذلك العمل بها، وقال في هذا الوقت: إنه يعمل معه بها، وقال الآخر: ليس هذا بمن يعمل هذا العمل بها، وإنما أعاني بدونها فالمعروف أنه إن كان العامل ممن عرف أنه يعمل بالأجرة ثم استعمل بشيء بلا مشاركة وعمل مع العمال من أهل ذلك العمل أو وحده، فإن له أجر مثله في ذلك وإن كان ممن لا يعمل مثله

بأجر فلا أجر له فيه. وكذا إن كان ممن لا يعرف أنه يعمل به فلا أجر له إلا إن صحَّ أنه استؤجر لذلك ولو صحَّ الاستعمال؛ وإذا لم يعرف أنه ممن يعمل بالأجر أو ممن لا يعرف به وأقرَّ المستعمل أنه استعمله وتقاررا معا أنه لم يستأجره على ذلك، قال: فلا أعرف عليه فيه أجرا حتى يصحَّ أنه ممن يعمل به إن كان قبل ذلك يعمل به ولا أبطل أجرته في ذلك حتى يصحَّ أنه ممن يعمل بدونها، وإن ادَّعى أنه ممن يعمل بها كلَّف عليه بيِّنة فإن أحضرها جعل له أجر مثله في مثل ذلك العمل، وإلا قبل قول المستعمل مع يمينه أنه لم يعلم أنه يعمل مثله بأجر، فإن حلف به برئ في الحكم وإن ادَّعى أنه ليس ممن يعمل بالأجر كلَّف بيانه إن لم يدَّع العامل أجرا معلوما، فإن أحضر البيِّنة أنه ممن يعمل مثل هذا العمل بغير أجر فقد برئ، إلا إن طلب يمينه على ذلك وإن لم يجدها قال: فلا يظهر لي أكثر من يمينه بالله ما يعلم أنه ممن يعمل بأجر فإن قال لا أعرف أنه ممن يعمل به أو بغيره وأنا جاهل أمره في ذلك لزمه كراء مثله في ذلك عند أهله حتى يصحَّ أنه ممن يعمل بلا أجر أو أنه شرط عليه أن يعمل له بدونه، قال: وهذا ما تبين لي في المسألة.

ومن عرف أنه يعمل بلا أجر ثمَّ صحَّ أنَّ رجلا استعمله بعمل وأمره به فطلب الأجرة منه، فقال: لم أستعملك بأجر ولم تشترطه عليَّ فإنه لا يؤخذ له به حتى يصحَّ أنه استأجره إن كان ممن يعرف أنه يعمل بلا أجر، وإن كان ممن عرف أنه يعمل به (١٠٣) كلَّفنا معا البيِّنة على ما يدَّعيان فافهم الفصل في الأمور.

وقيل في رجل يعرف أنه يعمل مع الناس بالكراء، فاستعان رجل جماعة لحمل قورة صرم أو غيرها أو تحويل ذرة واستعانه، ولم يعط أحدا ممن استعانه كراء وهذا ممن يعمل به مع الناس، فإنه إن عرف أنه يعمل به في مثل هذا العمل وفي مثل تلك المعونة والجماعة وعلى ذلك السبيل، فإنه له أجرته في ذلك وإن لم يطلبها إن استعمله بذلك بلا مشاركة عليه (١٠٤) أنه لا أجر له وإن عرف بالتعارف أنه لا أجرة في مثل ذلك العمل فلا أجرة له إلا إن اشترطها.

ابن احمد: من استخدم أهل الصنعة كحدّاد، ونجار، وحقّام ونحوهم ويعطيهم من الثمرة بالمقاطعة، ثمّ مرض الصانع وقد استخدمه خدمة مجهولة فسأله في مرضه كم عناؤه، فقال: كذا وكذا، فبقي في قلبه حرج أنّه عرف أنّه أقلّ ممّا يستحقّ، فاختير أن يوفيه قدر الأجرة المعتادة له إن قال له أقلّ من ذلك، وإن احتمل عنده ما قال لم يضق عليه الأمر، وانظر ما وافق الحقّ من ذلك.

تمّ الجزء العاشر

هوامش الجزء العاشر

- (١) - ب: فيه.
- (٢) - ب: - الفلج.
- (٣) - ب: أن.
- (٤) - ب: بعض.
- (٥) - ب: - من الأقباب.
- (٦) - ب: - له.
- (٧) - ب: - أهل.
- (٨) - ب: فيه.
- (٩) - ب: - ربُّ.
- (١٠) - ب: ولا عمل له فيه.
- (١١) - ب: به.
- (١٢) - ب: ويقتضي منه.
- (١٣) - ب: أن يشرط.
- (١٤) - ب: إذا.
- (١٥) - ب: الزرع.
- (١٦) - ب: المشركون.
- (١٧) - ب: حجة.
- (١٨) - ب: - به.
- (١٩) - ب: إن..
- (٢٠) - ب: الزاجر.
- (٢١) - ب: + في ذلك.
- (٢٢) - ب: - عنها.

- (٢٣) - ب: - رب.
- (٢٤) - ب: عليها.
- (٢٥) - ب: جاء.
- (٢٦) - ب: يحصد.
- (٢٧) - ب: - وإن اشراها المقتصد الزارع فعلى ما بينا من أن القعادة يكون منها له بقلو ما بقي من مدة الزرع
- (٢٨) - ب: إذا.
- (٢٩) - ب: لا مؤنة عليه له.
- (٣٠) - ب: الأجر.
- (٣١) - ب: - الغائب.
- (٣٢) - ب: أنهما.
- (٣٣) - ب: حقه.
- (٣٤) - ب: وارثها.
- (٣٥) - ب: دخول.
- (٣٦) - ب: - من.
- (٣٧) - ب: أرضمها.
- (٣٨) - ب: - فزرعها.
- (٣٩) - ب: سهمه.
- (٤٠) - ب: قال.
- (٤١) - ب: - على.
- (٤٢) - ب: الإجازات.
- (٤٣) - ب: - كراء.
- (٤٤) - ب: - بالكراء.
- (٤٥) - ب: الطلب.
- (٤٦) - ب: الإجارة.
- (٤٧) - ب: + إنه.
- (٤٨) - ب: شيئا منه.

- (٤٩) - ب: - علي.
- (٥٠) - ب: - حياً.
- (٥١) - ب: - وهو ما قاطعه.
- (٥٢) - ب: - وغيره.
- (٥٣) - ب: - ما عندي.
- (٥٤) - ب: - بما مرّ.
- (٥٥) - ب: - له.
- (٥٦) - ب: - + وكذا.
- (٥٧) - ب: - الديوان.
- (٥٨) - ب: - إليها.
- (٥٩) - ب: - متاعه.
- (٦٠) - ب: - المحمول له والحامل.
- (٦١) - ب: - في يد.
- (٦٢) - ب: - لم.
- (٦٣) - ب: - فيطرحه.
- (٦٤) - ب: - كذلك.
- (٦٥) - ب: - إليه.
- (٦٦) - ب: - + به.
- (٦٧) - ب: - إلى أجل.
- (٦٨) - ب: - بها.
- (٦٩) - ب: - المعتاد.
- (٧٠) - ب: - فصيفه.
- (٧١) - ب: - يغير ما أمره به صاحبه لزمه ضمانه، فإذا طلب أخذ ثوبه والصباغ الكراء فإنه يقوم أبيض ومصبوغاً، ثم للصباغ على ربه ما زاد الصبغ فيه، وقيل: إن صبغه بغير...
(٧٢) - ب: - له.

- (٧٣) - ب: - هذا.
- (٧٤) - ب: - عليه.
- (٧٥) - ب: - أشهر.
- (٧٦) - ب: - فيها.
- (٧٧) - ب: - أيضا.
- (٧٨) - ب: - بالدابة إلى البلد.
- (٧٩) - ب: - ذلك.
- (٨٠) - ب: - أنه.
- (٨١) - ب: - من.
- (٨٢) - ب: - لو.
- (٨٣) - ب: - فعلیهم.
- (٨٤) - ب: - في اسم البيوت.
- (٨٥) - ب: + حتى يقطع.
- (٨٦) - ب: - لنا.
- (٨٧) - ب: - صاحبه.
- (٨٨) - ب: - يراقب.
- (٨٩) - ب: - له شيئا.
- (٩٠) - ب: - راقب.
- (٩١) - ب: - الناس.
- (٩٢) - ب: - له.
- (٩٣) - ب: - أجرة.
- (٩٤) - ب: - بها.
- (٩٥) - ب: - المكري.
- (٩٦) - ب: - أياما.
- (٩٧) - ب: - نحوها.
- (٩٨) - ب: - لم يكن له فيما عمل فيه.

(٩٩) - ب: - فيه.

(١٠٠) - ب: تلف.

(١٠١) - ب: - قبل قوله.

(١٠٢) - ب: - لها.

(١٠٣) - ب: وإن كان عرف أنه ممن يعمل به.

(١٠٤) - ب: - عليه.



فهرس الموضوعات

الباب - الجزء	الموضوع	رقم الصفحة
الجزء السادس	في الصوم وما يتعلق به وفي النذور والاعتكاف وفي اليمين والعتق والذبايح والصيود وما يتعلق بكل منها	١١
الباب الأول	في الصوم ووجوب فرضه وفرض رمضان.	٣
الباب الثاني	في ذكر ليلة القدر وفضائل صوم التطوع ومكروهه.	٧
الباب الثالث	في النية للصوم والعلم برمضان ورؤية الهلال والشهادة على ذلك.	١٢
الباب الرابع	في صوم يوم الشك وما جاء فيه.	١٨
الباب الخامس	في الفطور والسحور ومعرفة الأوقات.	٢٠
الباب السادس	في الصائم إذا أكل نهاراً عمداً أو ناسياً.	٢٤
الباب السابع	في الصائم إذا أجنب.	٢٦
الباب الثامن	في صوم النساء.	٣٧
الباب التاسع	في صوم المشركين إذا أسلموا والصبيان والعبيد.	٤١
الباب العاشر	في صوم المريض والعاجز عنه.	٤٣
الباب الحادي عشر	في صوم المسافر وما يُندب له.	٤٨
الباب الثاني عشر	في نقض الصوم بما يدخل الجوف وما يخرج منه.	٥٤
الباب الثالث عشر	في نقض الصوم بالمعاصي.	٦١
الباب الرابع عشر	في بدل الصوم ولزومه.	٦٣
الباب الخامس عشر	في زكاة الفطر ومن تجب عليه أوله.	٦٨
الباب السادس عشر	في النذور والفاظها وما يجب منها وفيها وما لا يجب.	٧٧
الباب السابع عشر	فيمن جعل نفسه أو غيره تحيرة أو حلف أو نذر بالهدى أو القعود لزيارة والصلة والخروج.	٨٩
الباب الثامن عشر	في الاعتكاف وأحكامه.	٩٧

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	الباب - الجزء
١٠٤	في النذر بالصدقة والهدى .	الباب التاسع عشر
١٠٨	في الإيمان وضروبها .	الباب العشرون
١١١	في كفارات الأيمان وصنوفها وفي اللعن والقبح ونحو ذلك .	الباب الحادي والعشرون
١١٨	في العتق والاطعام والكسوة ومن يلزمه ذلك .	الباب الثاني والعشرون
١٢٥	في كفارة الصلاة والصوم والإيمان .	الباب الثالث والعشرون
١٢٨	في أفاظ الأيمان .	الباب الرابع والعشرون
١٣٥	في يمين الصبي والعبد والمشرک .	الباب الخامس والعشرون
١٣٦	في الأيمان بالغيب .	الباب السادس والعشرون
١٣٨	في جواز اليمين والنية فيها .	الباب السابع والعشرون
١٤٠	في اليمين على فعل شئ فيفوت قبله ، وفي الكلام قبل تمام اليمين .	الباب الثامن والعشرون
١٤٢	في الأيمان إذا اتفقت في اللفظ والمعنى واختلفت وفي عطف اليمين .	الباب التاسع والعشرون
١٤٥	في اليمين بقبض الحقوق وتركها وردّها وبالظلم والخيانة .	الباب الثلاثون
١٤٨	في اليمين بالقيد والضرب والقتل .	الباب الحادي والثلاثون
١٥٠	في اليمين بالأعمال والإجازات والكسب .	الباب الثاني والثلاثون
١٥٢	في اليمين بالمجيء والذهاب والدخول والخروج وغير ذلك .	الباب الثالث والثلاثون
١٥٥	في اليمين بالتزويج والوطء والزنا والمعاشرة والمبيت والسكنى .	الباب الرابع والثلاثون

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	الباب - الجزء
١٦٢	في اليمين بالعطية والتجارة والشركة والركوب.	الباب الخامس والثلاثون
١٦٥	في الإيمان بالأفعال والإجبار عليها وما يصنق فيه قول الواحد	الباب السادس والثلاثون
٦٨١	في حكم الحاكم على الحائف والرفعان إليه في الأيمان ونحو ذلك.	الباب السابع والثلاثون
١٧٠	في الاستثناء في اليمين.	الباب الثامن والثلاثون
١٧٣	فيمن حلف على ما يعجز عنه أو على فعل شيء ففعل بعضه أو ما فعل وقد فعل.	الباب التاسع والثلاثون
١٧٥	في تحريم الحلال وعكسه وذكر العاقل والجاهل.	الباب الأربعون
١٧٨	فيمن حلف على غيره أو حلفه من يخاف منه.	الباب الحادي والأربعون
١٨٠	في أيمان السلاطين.	الباب الثاني والأربعون
١٨٩	في اليمين بالصدقة.	الباب الثالث والأربعون
١٩٩	في الأيمان بالحج والصلاة والصوم.	الباب الرابع والأربعون
٢٠٥	في اليمين بالمساجد والبيت المقدس والمشى والحدود في الأيمان.	الباب الخامس والأربعون
٢٠٩	في اليمين إلى وقت الثمار وفي المأكولات.	الباب السادس والأربعون
٢١٣	في اليمين بالرطب والتمر ونحوهما.	الباب السابع والأربعون
٢١٥	في اليمين بالأكل والشرب والنوق والشراء.	الباب الثامن والأربعون
٢٢٠	في الأيمان باللباس والأفعال.	الباب التاسع والأربعون
٢٢٦	في اليمين بالأيام والأوقات والدهور.	الباب الخمسون
٢٢٧	في نسيان الأيمان والنوم والغلط.	الباب الحادي والخمسون
٢٢٨	في الذبح وصفته وما يجوز منه وذكر اسم الله عليه.	الباب الثاني والخمسون

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	الباب - الجزء
٢٣٢	فيمن تجوز ذبيحته ومن لا تجوز.	الباب الثالث والخمسون
٢٣٤	في ذبيحة السارق والغاصب والدال.	الباب الرابع والخمسون
٢٣٦	فيما جاز به الذبح من حديد وغيره.	الباب الخامس والخمسون
٢٣٨	في الذبيحة إذا لم تتحرك بعد الذبح ونحو ذلك.	الباب السادس والخمسون
٢٤٣	في ذكر الجلالة والمتردية والنطيحة والغيلم والجنين.	الباب السابع والخمسون
٢٤٦	في الصيد وضروبها وما يحل منها وما لا يحل.	الباب الثامن والخمسون
٢٥٣	فيما يحل من الدواب والطيور وما لا يحل وفيما يضرب من الصيد أو يطعن ومعرفة الوحش.	الباب التاسع والخمسون
٢٥٧	في الخمر وتحريمها.	الباب الستون
		هوامش الجزء السادس
	في الحج ومعانيه	الجزء السابع
٢٨٣	في البيت ومكة شرفها الله وفي وجوب الحج والعذر.	الباب الأول
	في فرائض الحج وسننه ورؤية الهلال وحدود مكة والمواقيت.	الباب الثاني
٢٩٠		
٢٩٧	في الإحرام بالحج والعمرة والتلبية والنية.	الباب الثالث
٣٠٦	فيمن أحرم بحج وفاته وذكر الطيب والحلي للمحرم.	الباب الرابع
٣٠٩	فيما يجوز من اللباس والحلي للمحرم.	الباب الخامس
٣١٦	في مس النساء ونظرفهن والجماع ونحو ذلك.	الباب السادس
٣٢١	فيما يلزم مفسداً حجه.	الباب السابع
	في المحرم إذا خرج منه دم أو شعر أو ظفر أو عقد على نفسه عقداً.	الباب الثامن
٣٢٣		

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	الباب - الجزء
٣٢٨	في قتل المحرم الدواب وغيرها وما يجوز له وما يحرم.	الباب التاسع
٣٣٠	في الدلالة في الحج.	الباب العاشر
٣٣٩	في وداع البيت والاقامة بمكة أو غيرها.	الباب الحادي عشر
٣٤٢	في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم.	الباب الثاني عشر
٣٤٥	في العمرة والإحرام والمتعة.	الباب الثالث عشر
٣٥١	في المتعة وما يلزم من ذلك.	الباب الرابع عشر
٣٥٦	في هدى المتعة.	الباب الخامس عشر
٣٥٨	في الطواف وصفته.	الباب السادس عشر
٣٦٦	في ركعتي الطواف والصلاة في الكعبة وفي زمزم.	الباب السابع عشر
٣٦٧	في السعي وصفته.	الباب الثامن عشر
٣٧١	في طواف الزيارة والحلق والتقصير.	الباب التاسع عشر
٣٧٤	في الذبح وما يباح للحاج بعده.	الباب العشرون
٣٧٦	في تقليد الهدى وإشعاره ومحلّه.	الباب الحادي والعشرون
٣٧٩	فيمن قال لما لا يملكه هو على هدى إلى البيت.	الباب الثاني والعشرون
٣٨١	في ليالي منى والإقامة بها والمبيت بجمع.	الباب الثالث والعشرون
٣٨٤	في الشهادة على الهلال قبل الوقوف بعرفة.	الباب الرابع والعشرون
٣٨٩	في الإحلال والرمي وصفتهما.	الباب الخامس والعشرون
٣٩٣	في النفر وفي الصلاة بعرفة.	الباب السادس والعشرون
٣٩٥	في المحصور وفوت الحج ومن يموت قبله.	الباب السابع والعشرون
٣٩٨	في حج المريض والمغفى عليه والمرتد.	الباب الثامن والعشرون
٤٠٠	في حج المرأة والصبي والعبد.	الباب التاسع والعشرون
٤٠٤	في الحج عن الغير.	الباب الثلاثون

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	الباب - الجزء
٤١٤	في الوصية بالحج وإنفاذها والشروط في ذلك.	الباب الحادي والثلاثون
٤٢٢	في حكم الحكمين في الصيد والشجر.	الباب الثاني والثلاثون
٤٢٩	في شجر الحرم والجزاء فيه.	الباب الثالث والثلاثون
٤٣٢	في الضحايا وصفتها ووقتها.	الباب الرابع والثلاثون
٤٣٥	في مستجابات الأدعية عشية عرفة.	الباب الخامس والثلاثون
٤٤٠		هوامش الجزء السابع
٤٤٧	في القسمة وما يتعلق بها .	الجزء الثامن
	منه في صفة القسمة وطرح السهم على الأخرى ، وحمل الأموال بعضها على بعض ، وبيع بعض الشركاء حصته قبلها .	الباب الأول
٤٤٩		
٤٥٤	في القسم والدخول فيه من حكام أو غيرهم .	الباب الثاني
	في القسم إن كان فيه غلط ، أو نسيان أو غبن ، أو خفاء بعض السهام ، وفي الشركاء إذا قسموا ولم يحضروا عدولا .	الباب الثالث
٤٥٧		
٤٥٩	في قسم الثمرة قبل إدراكها .	الباب الرابع
٤٦٠	في قسم النخل والشجر وشرط رفع الفسيل .	الباب الخامس
٤٦٣	في قسمة الماء .	الباب السادس
٤٦٦	في قسم الآبار .	الباب السابع
٤٦٨	في قسم المنازل .	الباب الثامن
٤٧٠	في قسمة العروض والحيوان .	الباب التاسع
٤٧١	في قسم المال .	الباب العاشر

فهرس الموضوعات

الباب - الجزء	الموضوع	رقم الصفحة
الباب الحادي عشر	في قسم المال إذا كان في موضع لا يعرف لمن هو ولا أين هو منه .	٤٧٣
الباب الثاني عشر	في قسم ما عمر .	٤٧٥
الباب الثالث عشر	في قسمة لم يشترط عندها طريق ولا مسقى .	٤٧٦
الباب الرابع عشر	في قسمة كان في أهلها يتيم أو غائب .	٤٧٧
الباب الخامس عشر	في الشركاء إن كان فيهم صبي أو حمل .	٤٨١
الباب السادس عشر	في قسم الرجل ماله بين ورثته في حياته .	٤٨٣
الباب السابع عشر	الوكالة في القسم .	٤٨٤
الباب الثامن عشر	في امتناع بعض الشركاء من القسمة .	٤٨٥
الباب التاسع عشر	في قسم ما عمره أحد الشركاء .	٤٨٧
الباب العشرون	في الورثة إذا ادعوا أن المال لم يقسم .	٤٨٨
الباب الحادي والعشرون	في قسم المال إذا جعل أحد الشركاء فيه حصته لوجه من البز .	٤٨٩
الباب الثاني والعشرون	في القسام وشهادتهم وجواز الكراء والطعام لهم .	٤٩١
الباب الثالث والعشرون	في القرعة .	٤٩٣
هوامش الجزء الثامن		٤٩٤
الجزء التاسع	في الشفعة وأحكامها .	٤٩٧
الباب الأول	في أصل وجوبها وما تثبت فيه وما لا تثبت .	٤٩٨
الباب الثاني	في النعاوي في الأحكام والأيمان في الشفعة .	٥٠٠
الباب الثالث	في ثمن الشفعة .	٥٠٣
الباب الرابع	في إنكار المشتري الشراء .	٥٠٥

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	الباب - الجزء
٥٠٦	في أجل الشفعة والتمن والمدالسة فيها .	الباب الخامس
٥٠٨	في إزالة الشفيع الضر ومن يشتري شفعة غيره بلا رأيه .	الباب السادس
٥٠٩	فيما تبطل به الشفعة وما لا تبطل به .	الباب السابع
٥١٢	في لفظ رد الشفعة ونزعها والوكالة فيها والغائب عنها .	الباب الثامن
٥١٤	في شفعة اليتيم ، والغائب ، والمجنون ، والأعجم والمريض .	الباب التاسع
٥١٦	في شفعة أهل الذمة .	الباب العاشر
٥١٧	في شفعة المرأة ومنها الزوج والولد .	الباب الحادي عشر
٥١٩	في الشركاء ومن أولى منهم بالشفعة .	الباب الثاني عشر
٥٢٠	في الشفعة في القضاء والوصية والإقرار والصدقات .	الباب الثالث عشر
٥٢١	في شفعة القياض .	الباب الرابع عشر
٥٢٣	في شفعة المنازل .	الباب الخامس عشر
٥٢٥	في شفعة النخل والبساتين .	الباب السادس عشر
٥٢٩	في شفعة الماء .	الباب السابع عشر
٦٣٠	في الشفعة بالمساقى والأجائل .	الباب الثامن عشر
٥٣٢	في شفعة الأرض والآبار .	الباب التاسع عشر
	في الشفعة إذا بيعت مع غيرها في صفقة واحدة وفي	الباب العشرون
٥٣٣	ضروب منها .	
٥٣٥	في ضروب من الشفعة .	الباب الحادي والعشرون
٥٣٧	فيمن خبره حجة في الشفعة .	الباب الثاني والعشرون
٥٣٨	فيمن طلب شفيعه ومنع منها غلبة .	الباب الثالث والعشرون
٥٣٩	في الشفعة إذا لم يصح البيع .	الباب الرابع والعشرون

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	الباب - الجزء
٥٤٠	في الشفعة إذا بيعت لواحد بعد واحد .	الباب الخامس والعشرون
٥٤١	في الشفعة إذا أتلّف منها شيء .	الباب السادس والعشرون
٥٤٢	في الشفعة إذا عمرت واستغلت .	الباب السابع والعشرون
٥٤٣	في الشفعة العطية والإنحطاط في الثمن .	الباب الثامن والعشرون
٥٤٥		هوامش الجزء التاسع
٥٤٩	في الإجازات والعمال والاشتراك في الأموال ، وأهل الصناعات ونحو ذلك .	الجزء العاشر
٥٥١	في العمل والعمال وبيان أحكامهما .	الباب الأول
٥٥٦	فيما يكون للعامل وعليه .	الباب الثاني
٥٦٢	في بيع العامل وقرضه وعاريته والجائز من ذلك .	الباب الثالث
	في دفع النخل ، والشجر ، والأرض بشيء معين وفي الخرص .	الباب الرابع
٥٦٤		
٥٦٦	في عمل الموز والعظم والقطن وغير ذلك .	الباب الخامس
٥٦٨	في الشركة في الزراعة .	الباب السادس
٥٧١	في زراعة المشتركة .	الباب السابع
٥٧٤	في المشاركة على الزجر ومجيء الغيث .	الباب الثامن
٥٧٦	في أجره العمال والبقر ، وآلات الزجر .	الباب التاسع
٥٧٩	في قاعدة الأرض والماء وجواز ذلك .	الباب العاشر
٥٨٤	في قاعدة أرض اليتيم والغائب وما لا رب له .	الباب الحادي عشر
٥٨٧	في المنحة والجدور والقاعدة .	الباب الثاني عشر

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	الباب - الجزء
٥٩١	في مجهولات الإجارة ومكروهااتها .	الباب الثالث عشر
٥٩٤	في الأجير ومقاطعته وتسليم الأجرة إليه .	الباب الرابع عشر
٥٩٦	فيما فيه الأجرة ومالا أجرة فيه .	الباب الخامس عشر
٥٩٨	في أجرة البائع ولزوم الضمان فيه .	الباب السادس عشر
٥٩٩	في الأجرة على تقاضي الديون .	الباب السابع عشر
٦٠٠	في ضمان العمال والحمال ومن لا ضمان عليه .	الباب الثامن عشر
٦٠٣	في أجرة النساج وأحكامه .	الباب التاسع عشر
٦٠٨	في أجرة الصانغ، والصباغ، والخياط، والغزال .	الباب العشرون
٦١١	في أجرة الطحين والخبز وغسل الثياب .	الباب الحادي والعشرون
٦١٢	في كراء المنازل والأواني والثياب .	الباب الثاني والعشرون
٦١٥	في أجرة الدواب .	الباب الثالث والعشرون
٦١٩	في أجرة العبيد .	الباب الرابع والعشرون
٦٢٢	في أجارة البناء وعمل اللبن .	الباب الخامس والعشرون
٦٢٤	في المقاطعة على حضر البئر .	الباب السادس والعشرون
٦٢٥	في أجارة الراقب والشائف ونحوهما .	الباب السابع والعشرون
٦٢٨	في الراعي وأحكامه	الباب الثامن والعشرون
٦٣٠	في أجرة السفينة وأحكامها .	الباب التاسع والعشرون
٦٣١	في قنية الدواب .	الباب الثلاثون
٦٣٤	فيما يلزم أهل الصناعات من الغرم والضمان .	الباب الحادي والثلاثون
٦٣٧	فيمن استؤجر لشيء فاستأجر هو غيره .	الباب الثاني والثلاثون
٦٤٠		هوامش الجزء العاشر

حقوق الطبع محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة

ص.ب ٦٦٨ ، الرمز البريدي ١١٣

مسقط - سلطنة عمان

